المحاسبة الدولية
والشركات المتعددة الجنسية

International Accounting
and Multinationals

الأستاذ الدكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

القاهرة

٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

" إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليماً حكيماً ، وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال أنى تبت "

(صدق الله العظيم)

" لـــو لم تكن هناك أخرة لوجب أن توجد ، فدنيانا هذه إستولى عـــليها الغشاشون والمرتشون والكذابون والمنافقون ... وعلا فيهـــا الأدنياء وارتفع الأخساء وحكم السفاحون وفاز الدجالون وتقـــلد المداهنون النياشين والأوسمة ... أما الطيبون فلزموا الـــبيوت ولاذوا بـــالجدران ... واعتزلوا شوارع النجاح القذرة وتجنبوا أوحال الشهرة ومزالق الحياة " .

" مصطفى محمود "

إهداء الى

زوجتى ،،

وسارة ،،

وأحمد .

المؤلف فى سطور

الأستاذ الدكتور / أمين السيد أحمد لطفى

أولا : التدرج العلمى : -

- حاصل على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من كلية التجارة - جامعة القاهرة عام 1978 .
- حاصل على ماجستير المحاسبة من كلية التجارة - جامعة القاهرة عام 1986.
- حاصل على دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة من كلية التجارة - جامعة القاهرة عام 1989 .

ثانيا : التدرج الوظيفى : -

- معيد بقسم المحاسبة بكلية تجارة بنى سويف - جامعة القاهرة أعتبارا من 1978/12/31 حتى 1986/1/30 .
- مدرس مساعد بقسم المحاسبة بكلية تجارة بنى سويف - جامعة القاهرة أعتبارا من 1986/1/31 حتى 1989/11/28 .
- مدرس بقسم المحاسبة بكلية تجارة بنى سويف - جامعة القاهرة أعتبارا من 1989/11/29 حتى 1994/4/26 .
- أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية تجارة بنى سويف - جامعة القاهرة أعتبارا من1994/4/27 .
- أستاذ بقسم المحاسبة بكلية تجارة بنى سويف - جامعة القاهرة أعتبارا من 2001/3/28 حتى تاريخه .
- رئيس تحرير مجلة الدراسات المالية والتجارية بالكلية .
- رئيس مجلس قسم المحاسبة .

ثالثا : الجمعيات العلمية :-

- رئيس مجلس إدارة جمعية الإستشارات المصرية .
- عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .
- زميل جمعية الضرائب المصرية .
- عضو الجمعية المصرية للأوراق المالية .
- زميل جمعية المالية العامة والضرائب .
- عضو مجلس المحاسبين والمراجعين العرب .

رابعا : الأبحاث العلمية :-

1- دراســة وتقييم فعالية فحص نموذج تقرير فحص أنحرافات التكلفة بأستخدام تحليل المحاكاة .
2- تقويــم سياســات الفحص الضريبى وآثارها على الخلافات بين الممولين والإدارة الضريبية مع إطار محاسبى منهجى مقترح .
3- نمــوذج مقترح لتقييم مخاطر المراجعة الناتجة عن الاخطار والمخالفات بأستخدام نظرية الأختبار الأستراتيجية .
4- أستخدام نموذج البرمجة العددية المختلطة ذات الأحتمال المقيد فى تصميم وفحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية .
5- تطوير كفاءة وفاعلية الفحص الضريبى بأستحدام نماذج وأساليب المراجعة التحليلية .
6- تحــليل وتقييــم قــرارات التخلى عن المشروعات الأستثمارية قبل أنتهاء عمرها الأقتصادى وآثار قيم تصفيتها على مجال إعداد الموازنة الأستثمارية .
7- دراســة قرارات تحديد الأهمية النسبية فى مجال تخطيط عملية المراجعة بأستخدام نظم الخبرة .
8- دراسة مقارنة لمشاكل التحول إلى نظام الضريبة الموحدة مع إطار محاسبى مقترح للتطبيق فى مصر .
9- قيــاس وتحــليل حساسية عدم ألتزام الممولين للعوامل المؤثرة دراسة مقارنة مع التطبيق فى مصر .
10- نحــو إطــار عام لتصميم وتنفيذ نظام المحاسبة عن الموارد البشرية فى شركات القطاع العام .
11- دراسة تحليلية تقويمية للجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية للضريبة على المبيعات.
12- نحــو مــنهج مــتكامل لتقييم وتقرير المراجعيين لمقدرة العميل على الأستمرارية بالتطبيق على شركات قطاع الأعمال .
13- آثار الخبرة المهنية على كفاءة وفعالية قرارات وأحكام المراجعين (دراسة تحليلية وتطبيقية) .

14- دراســـة أختبارية للعوامل المؤثرة على نطاق أعتماد المراجعين الخارجيين على عمل المراجعين الداخليين .

15- دراســـة أختبارية للعوامل والخواص المؤثرة فى جودة عملية المراجعة من وجهة نظر المستخدمين ومعدى ومستخدمى القوائم المالية .

16- فحـص وأختـبار طـرق تقييم معاينة عملية المراجعة بأستخدام منهجية التوزيع المرجعى للمحاكاة .

17- نمذجـة ومحاكـاة خصـائص متغيرات وأخطاء المجتمعات المحاسبية لأغراض تحسين كفاءة وفاعلية أداء طرق التقدير الأحصائية عند معاينة عملية المراجعة .

18- مدخـل كـمى لـتطوير دور المحاسبين الحياديين فى تحسين جودة ودقة التنبؤات والتوقعات المالية والأفصاح عنها فى ضوء معايير المراجعة وخدمات إبداء الرأى (دراسة أختبارية وتجريبية) .

19- دراســـة أختبارية لتأثير أستخدام وسائل دعم القرار على تقييم المراجعين لمخاطر غش الإدارة وأختبار أستراتيجيات المراجعة اللاحقة .

خامسا : الكتب المؤلفة والصادرة عن دور نشر معترف بها وتحمل رقم إيداع :-

1) المراجعة المتقدمة .	91/1952
2) الضريبة على أرباح شركات الأستثمار .	91/7297
3) أرشادات المراجعة .	92/8162
4) إجراءات وأختبارات المراجعة .	92/7067
5) تخطيط عملية المراجعة .	94/10154
6) ضرائب الدخل بين التشريع الضريبى والتطبيق المحاسبى.	90/8739
7) أساليب المراجعة لمراقبى الحسابات والمحاسبين القانونيين.	91/8399
8) الجوانـب التشـريعية والممارسات المحاسبية للضريبة على أرباح المنشأت الفردية وشركات الأشخاص .	91/7295
9) الضريبة على أرباح شركات الأموال .	91/7296
10) ضوابط ومسئوليات مهنة المراجعة والمحاسبة القانونية.	94/10153
11) المحاسبة عن ضرائب المبيعات بين النظرية والتطبيق .	93/10155

12) بحوث و دراسات فى تطوير و أصلاح نظم الضرائب فى مصر .	93/10985
13) الجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية لضريبة الأيلولة .	94/10027
14) الفحـص الضـريبى والمنازعات الضريبية فى محاسبة وربط الضريبة الموحدة .	94/10026
15) أعـداد تقاريـر المراجعة والفحص للقوائم المالية أو لأغراض خاصة .	94/11728
16) المحاسبة عن حقوق الملكية فى شركات الأشخاص .	95/2625
17) أجراءات المراجعة الخارجية للقوائم المالية .	25/2886
18) أجـراءات المحاسبة القانونية لتكوين وتنظيم وأنقضاء الشركات المساهمة .	95/9661
19) أعـادة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى ضوء الأوضاع الراهنة وأفاق المستقبل .	95/11308
20) المـراحل المتكامـلة لأداء عمـلية المراجعة بواسطة المحاسبين والمراجعين القانونيين.	96/3046
21) معالجـة مـتقدمة لإستخدام مراقبى الحسابات أساليب المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية فى المراجعة .	96/9270
22) الأتجاهات الحديثة فى المراجعة والرقابة على الحسابات.	96/9800
23) أسس القياس والفحص الضريبى لأرباح تنظيمات الأعمال بين معايير المحاسبة والمراجعة والمتطلبات القانونية .	96/9801
24) تحـليل وتقييم الحوافز والأعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها .	96/10575
25) معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبى الحسابات .	96/11922
26) تخطيط الأرباح والأداء المالى المستقبلى لمنشآت الأعمال .	97/9865
27) التحليل المالى للتقارير والقوائم المحاسبية .	97/9864
28) الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للإستثمار.	97/9/174

29) المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار .	98/1752
30) المراجعة في ضوء المعايير الدولية .	98/1753
31) الأفصاح فى التقارير المالية لشركات المساهمة ودور وأجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية (الدولية).	98/10202
32) مشاكل القياس والتقييم المحاسبى ودور واجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية .	98/13397
33) المحاسبة الضريبية في شركات السياحة .	98/14763
34) دراسات متقدمة في المحاسبة عن الأصول .	99/3810
35) دراسات متقدمة في المحاسبة عن الضرائب .	2000/2185
36) دراسات متقدمة في المراجعة .	2000/2717
37) التحليل المالي الاساسي للاستثمار في الاوراق المالية .	2000/2716
38) المحاسبة عن الأسهم والسندات المتداولة فى بورصة الأوراق المالية .	2000/4966
39) المسئولية القانونية لمراقبي الحسابات تجاه عميل المراجعة والطرف الثالث والمجتمع.	2000/15158
40) كيف تراجع حسابات منشأة	2000/15157
41) معايير المراجعة المصرية – دراسة مقارنة لمعايير إبداء الرأى المصرية والدولية والأمريكية .	2001/5217
42) المراجعة في ظل عالم متغير .	2001/13787
43) الرأى المهنى للمراجع لمشاكل قياس الإيرادات والنفقات والأرباح وتوزيعها فى ضوء المعايير المحاسبية .	2001/15494
44) مراجعة تكنولوجيا المعلومات .	2002/3187
45) مراجعة نظم الرقابة الداخلية .	2002/13154
46) الأهمية النسبية والمخاطر والمعاينة فى المراجعة	2002/14708
47) المعايير الدولية للمراجعة وإيضاحات تطبيقاتها (الجزء الأول)	2002/18751
48) المعايير الدولية للمراجعة وإيضاحات تطبيقاتها (الجزء الثانى)	2002/18751
49) مراجعة القوائم المالية بإستخدام الإجراءات التحليلية وإختبارات التفاصيل .	2003/11505
50) المراجعة لأغراض المختلفة .	2003/2532

مقدمـه :-

هذا الكتاب يركز على دراسة مشاكل المحاسبـة الدوليـة International Accounting Issues من منظور المستخدمين والمعدين Users and Preparers Perspective والمرتبطة بالإقتصاد العـالمى Global Enonomy ومعاملات الشـركات المـتعددة الجنسـية Multinationals وفروعها الأجنبية وشركاتها التابعة .

فلاشك أن التطور المستمر فى قطاع الأعمال يسفر عادة عن موضوعات وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبى ، وتؤدى فى ذات الوقت الى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة فى ظل العولمة Globalization والتطورات الإقتصادية العالمية الحديثة وفى ضـوء عصـر جديـد من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، وطبقاً لتوجه المؤسسـات الى الإندماجـات Combinations والإتجـاه نحـو الخصخصة Privatization ، وزيادة اتساع أسواق المال Capital Markets وتخطى المعاملات المجـالين المحـلى والإقـليمى الى مجال أرحب عبر الحدود لتتعاظم أهمية المحاسـبة ومعلومات التقارير المالية فى مجال إتخاذ القرارات على المستوى الدولى International Perspective .

تشـير المحاسبة الدولية الى المحاسبة عن المعاملات الدولية والشركات المتعددة الجنسية Multinational Enterprises (والتى تباشر أنشطتها الإقتصادية فى أكثر من دولة عن طريق شبكة من الفروع أو القطاعات أو الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة وهى عادة تنتشر فى أكثر من دولة بحيث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد فى مكان دون أخر) ، والمقارنات بين المبادئ

المحاسبية فى البلاد المختلفة ، والتوفيق بين المعايير المحاسبية المتباينة ، والمعلومات المحاسبية الخاصة بإدارة العمليات العالمية والرقابة عليها .

إن مصطلح المحاسبة الدولية يتعين أن يضم بجانب مجالات المحاسبة المالية عديد من المجالات الأخرى التى تغطى موضوعات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ، والمحاسبة الضريبية والمراجعة بالإضافة الى كافة المجالات الأخرى للمحاسبة ، فذلك المصطلح يأخذ فى إعتباره كافة القضايا الفكرية المتعلقة بالإختلافات بين معايير المحاسبة المختلفة ، والتوفيق **Harmonization** بين المبادئ المحاسبية المتباينة خلال كافة دول العالم .

وتحقيقاً للهدف من ذلك الكتاب فقد تم تقسيمه الى أربعة عشر فصلاً ، حيث تناول **الفصل الأول الإطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ، حيث تم دراسة طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية ، وأبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها ، وأسباب سعى الشركات نحو الدولية ، وأنواع الأعمال والارتباطات الدولية ، وفلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التى تواجهها ، والإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة، والتحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية ، كما إهتم **الفصل الثانى بموضوع المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية** ، حيث تم دراسة مفهوم أسعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها ، والتمييز بين مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة وغير المحققة ، وإستخدام مدخل المعاملة الواحدة ومدخل المعاملتين فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية ، وأسواق الصرف الأجنبى ومحاسبة التغطية ، وعقود الصرف الأجلة والمستقبلية ، والمشكلات المحاسبية للعقود الأجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية ، والمحاسبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية ، كما ركز **الفصل**

الثالث على موضوع ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية ، حيث تم دراسة أهميـــة تـــرجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية ، والتمييز بين عمليتى تحويل وتـــرجمة العمـــلة الأجنـــبية ، وإختيار العملة الوظيفية (العملة الرسمية) ، والطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية ، والموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية ، و ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية ، كما تعامل **الفصل الرابع مع موضوع المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار** ، حيث تم دراسة طبيعة تغيرات الاسعار والتمييز بيـــن الارقـــام القياسية العامة والخاصة ، وأسباب حدة مشكلة التغير فى القوة الشـــرائية لوحـــدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية ، والانعكاسات المالية للتضـــخم عـــلى القيـــاس والتقييم والتقرير المحاسبى ، والمحاسبة عن القوة الشرائية العامة أو الوحدة النقدية الثابتة ، ومحاسبة التكلفة أو القيمة الجارية ، وموازنة بين مدخلى المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة ، وموقف لجـــنة معاييـــر المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم ، كما عنى **الفصل الخـــامس بدراســـة موضوع الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية** ، حيـــث تم دراسة أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية ، وتأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية ، وتأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة عـــلى المحاســـبة الدوليـــة ، وأثـــر الثقافة على إعداد التقارير المالية ، وأثر الإعتـــبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى ، وأثر الإعتبارات الثقافية فى نظـــم الرقابة والتحفيز ، ووضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة ، كما تمثل **الفصـــل الســـادس فى دراســـة موضـــوع الشفافية والإفصاح والقياس فى المحاســـبة الدوليـــة** ، حيث تم دراسة الشفافية فى التقارير المالية ، وتطور وأسباب الحاجة للإفصاح فى التقارير المالية ، و التمييز بين القياس والإفصاح

والتـــباين عـــالمى الـــنطاق فى القيـــاس والتقرير ، ومداخل التقرير ومشاكل الإفصـــــاح فى الشـــركات المـــتعددة الجنســـية ، والآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصـــــاح ، وقضايا فنية خاصة للإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحـــل وعقـــود الاســـتئجار ، أمـــا **الفصل السابع فقد إهتم بدراسة التباين والتوافق فى الإفصاحات عالمية النطاق** ، حيث تم دراسة أثار درجة الإرتباط الحكـــومى بالإقتصـــــاد على عملية وضع المعايير المحاسبية ، وعملية وضع المعيار المحاسبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة ، وطبيعة وأهمية ومعوقـــات الـــتوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية ، وإلقاء الضوء على مجهودات التنسيق على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى ، أما **الفصل الـــثامن فقـــد إستعرض دور لجنة معايير المحاسبة الدولية** ، حيث تم دراسة الـــتطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية ، ودستور لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وإطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية ، وعرض القوائم المالية (معيـــار المحاسبة الدولي رقم 1) ، واللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدوليـــة ، ونشـــأة معايير المحاسبة الدولية في مصر ، فى حين ركز **الفصل التاســـع عـــلى دراســـة التحليل المالى الدولى** ، حيث تم تناول أسباب تحليل القوائـــم المالية على المستوى الدولي ، والمشاكل المرتبطة بتوافر المعلومات الماليـــة ، والاتجاهـــات الحاليـــة في التقرير المالي ، وأهداف ومداخل تحليل القوائـــم الماليـــة ، وتحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي ، وتحليل الاتجـــاه عـــلى المستوى الدولي ، أما **الفصل العاشر فقد ركز على موضوع الـــتخطيط الإســـتراتيجى والـــرقابة على المستوى الدولى** ، حيث تم دراسة الـــتخطيط الاســـتراتيجى على المستوى الدولى ، ونظم الرقابة على المستوى الدولى ، وتقييم الأداء للشركة التابعة الدولية ، ونظم المعلومات العالمية ، أما

الفصل الحادى عشر فقد غطى عملية إعداد الموازنات وإدارة المخاطر وإدارة التكلفة على المستوى الدولى ، حيث تم دراسة أنواع ومشاكل أعداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية ، ومشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية ، وطبيعة ومداخل إدارة المخاطر في الشركات المتعددة الجنسية ، وطبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشركات المتعددة الجنسية ، واعتبارات اخرى لادارة التكلفة على المستوى الدولى، أما **الفصل الثانى عشر فقد ناقش موضوع تسعير التحويلات الدولية**، حيث تم دراسة مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية ، وأهداف أسعار التحويل الدولية ، وأهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية ، ومداخل أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية ، وإرشاد عام عن الإستراتيجية المفضلة ، والمتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير ، والاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل ، وشرح توضيحي - أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية ، أما **الفصل الثالث عشر فقد تناول نظم المحاسبة الضريبية الدولية** ، حيث تم دراسة فلسفة وأنواع نظم الضرائب المباشرة الدولية ، ونظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة) ، والأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي في البيئة الدولية ، والحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية ، والمشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولى ، والمحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة ، ومعيار المحاسبة الدولى رقم 12 - ضرائب الدخل ، **وأخيراً فقد ناقش الفصل الرابع عشر المحاسبة فى الدول النامية** ، حيث تم دراسة التحولات الإقتصادية فى البلاد النامية، والمشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية ، ودور المحاسبة، والمحاسبة فى الدول الإشتراكية ، والخصخصة .

يعتــبر ذلك الكتاب إضافة هامة لسد النقص الواضح فى المكتبة المحاسبية سـواء فى مصـر أو فى جميـع الدول العربية والتى تفتقر بشكل عظيم الى مـراجع عن المحاسبة الدولية وقضايا المحاسبة وإعداد التقارير فى الشركات المتعددة الجنسية ، ويتميز ذلك الكتاب بعرضه الشامل لكافة الموضوعات ذات العلاقـة سـواء من الناحية النظرية أو التطبيقية أو من وجهة نظر المستخدم والمعـد أو من وجهة نظر البلاد المضيفة للإستثمار وبلد الشركة الأم أو من منظور الدول المتقدمة أو النامية أو الآخذة فى النمو على حد السواء .

وقـد تم مراعاة أن يكون أسلوب ومدخل الكتاب متميزاً وفريداً من ناحية الوضوح والدقة والعمق والشمول والبعد عن الشكلية والتعقيد مع الإقتراب من الحداثة والتطوير ، ويعتمد على تزويد القارئ أياً كان دارساً أو مزاولاً بمرجع وموسـوعة فى مجـال المحاسـبة الدوليـة ، فذلك الكتاب موجه الى جميع الأطـراف المرتبطة ببيئة المحاسبة الدولية ، كما أنه يفيد كافة الدارسين سواء الطلاب أو الباحثين فى مرحلة البكالوريوس أو فى مرحلة الدراسات العليا أو الأسـاتذة الأكـاديميين ، كمـا أن الكتاب موجهاً أيضاً الى كافة المهنيين من المحاسـبين سـواء المزاولين والعاملين فى مكاتب المحاسبة القانونية أو فى الجهاز المركزى للمحاسبات أو المحاسبين العاملين فى منشآت أعمال القطاع الخاص أو العام وسواء تلك التى تمارس نشاطاً تجارياً أم صناعياً أم خدمياً أم ماليـاً، كذلك فان هذا الكتاب فى غاية الأهمية عند إستخدامه فى اعداد برامج تعليم مستمر لأغراض التدريب والإستشارات والتأهيل للمحاسبين .

ويأمل المؤلف أن يكون ذلك الكتاب قد حقق الأهداف التى سعى من أجلها بطريقة مستحدثة يجد فيها القارئ أيا كان دارسا أو مزاولا إضافة حقيقية الى المكتـبة العـربية نظريا أو تطبيقيا ، كما يرجو أن يكون قد وفق في اخراج

كتاب متكامل شامل لقضايا المحاسبة الدولية ومشاكل التقرير المالى للشركات المــتعددة الجنســية وطبقاً لأحدث المعايير الدولية ، ويكون بذلك قد أسهم في خدمة مهنة المحاسبة أكاديمياً ومهنيا .

والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه والشكر لله على توفيقه فى إتمام ذلك المــرجع والموســوعة والتى تعد من أهم الكتب الأساسية فى مجال المحاسبة الدولية ، وختاماً بعد الشكر الدائم لله يتقدم المؤلف الى كل من ساعد وأسهم فى خروج ذلك العمل الى دائرة النور ويتوجه لهم بالدعاء ليجزيهم الله خير الجزاء.

واسأل الله العلى القدير أن يجعل ذلك العمل خالصاً لوجهه الكريم وهو من وراء القصد وهو الموفق . والله على قصد السبيل .

القاهرة

المؤلف

الأستاذ الدكتور

أميــن السيــد أحمــد لطفــى

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

الفصل الأول

الإطار العام للمحاسبة الدولية
والشركات المتعددة الجنسية

الفصل الأول

الإطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية

The Framework of International Accounting And Multination Enterprises

1/1 طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها .

1/2 أبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها .

1/3 أسباب سعى الشركات نحو الدولية .

1/4 أنواع الأعمال والارتباطات الدولية .

1/5 فلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التى تواجهها.

1/6 الإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة .

1/7 التحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية .

1/1 طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها
The Nature and Need of International Accounting and Affecting Factors

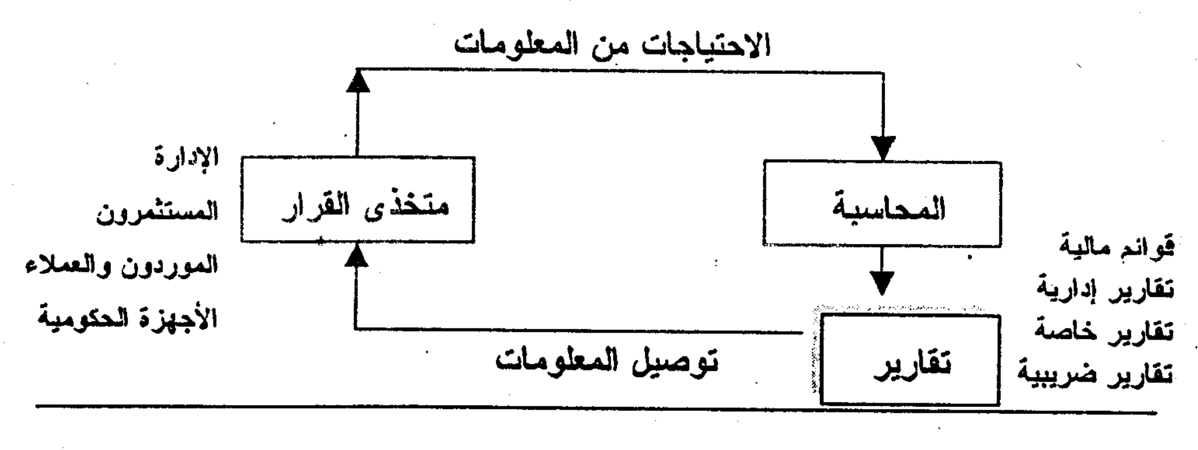
1/1/1 أهمية المحاسبة الدولية

بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التى يمكن استخدامها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فهى تعبر عن النشاط الخدمى الذى يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذى القرار ، ومن أجل وفاء المحاسب باحتياجات متخذى القرار من المعلومات يتعين أن تساعد المعلومات المحاسبية فى عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالانشطة التشغيلية والاقتصادية .

يوضح الشكل رقم (1/1) الرابطة بين متخذى القرار والمحاسبة ، كما يتبين أيضا كيفية ابلاغ المعلومات المحاسبية الى متخذى القرار ، حيث عادة مايتم توفير تلك المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبى والتى تتأسس على البيانات المتولدة من الانشطة والاحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الاعمال .

شكل رقم (1/1)

العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات



أن السـبب الرئيسـي وراء الحاجة الى دراسة المحاسبة تتمثل فى أهمية الإسـتفادة من مهارات الكفاءة المتعلقة بعملية جمع ومعالجة البيانات المتولدة مـن الأنشطة والأحداث الاقتصادية وإعداد التقارير المالية الأمر الذى يمكن معـه توصـيل معلومات مفيدة الى متخذى القرار ، وقد أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية بعنوان الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية **Qualitative Characteristics of Accounting Information** الى أن هناك خاصيتين تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذى القرار هما الملائمة والمصداقية **Relevancy and Reliability** ، وحيث أن منشآت الأعمال تعمل بوجه عام فى بيئات أعمال تتسم بالديناميكية من ثم يجب أن تظل مهنة المحاسبـة **Accounting Profession** مفيدة بشكل مسـتمر ولـن يتأتى ذلك إلا عن طريق استمرار وفاءها باحتياجات متخذى القـرار مـن المعلومات التى تتلاءم مع بيئات الأعمال الدائمة التغير **Ever Changing Business Environments**، وفى ظل اقتصاد عالمى شامل **Global Economy** فـإن المـوارد الطبيعية والبشرية والمالية غالبا ما تنتقل من جزء معيـن مـن العـالم الى جزء آخر على نحو يسير وبكفاءة وبسرعة كبيرة ، ولاشك أن المحاسبة الدوليـة **International Accounting** توفر معلومات ملائمـة الى مـتخذى القـرار فى ظل ذلك الاقتصاد العالمى ، وحيث تساعد مـتخذى القـرار فى اتخاذ قرارات تخصيص الموارد بشكل يعظم المصلحة البشـرية . ولذلـك السبب كان من الأهمية بمكان دراسة المحاسبة الدولية ، وهناك أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بها لعل من أبرزها ما يلى :-

(1) الاهـتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهـتمة بعمـلية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق فى

الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول الى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الاقليمية والقومية .

(2) التباين فى الظروف أو العوامل البيئية بين الدول متضمنة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(3) تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولية ونشوء الشركات الدولية ومتعددة الجنسية وما يصاحبها من مشكلات محاسبية .

(4) وتركيز جهود أدبيات مهنة المحاسبة نحو التوصل الى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسة المهنية تتعدى نطاق الحدود الاقليمية نتيجة لزيادة الاهتمام من جانب المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التى ترغب فى تطوير النظم المحاسبية حتى تواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة .

1/1/2 تعريف المحاسبة الدولية Definition of International Accounting

بوجه عام لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه عالميا للمحاسبة الدولية حيث قد يرى البعض أن المحاسبة الدولية هى الإطار الدولى لمختلف الأساليب والإجراءات التى تهدف الى قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية ، وقد يرى البعض الآخر أن المحاسبة الدولى هى أحد الفروع المحاسبية التى تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات الدولية أو متعددة الجنسية ، كما قد يشار اليها بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على

المستوى الدولى بهدف أحكام الممارسة العملية للمهنة رغما عن وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول .

وقد تعرف المحاسبة الدولية بأنها المحاسبة على العمليات الدولية وعمليات المنشأة الدولية والمقارنات للمبادئ والممارسات المحاسبية التى تقوم بها المنشآت فى أراضى أجنبية مع تحديد إجراءات ووضع تلك المبادئ والممارسات .

وقد يشار الى المحاسبة الدولية عندما تستخدم أحد المنشآت فى أحد الدول القواعـــد المحاسبية فى منشأة دول أخرى ، وإرتباطا بذلك فإن مصطلح دولية ينصرف الى وجود تعامل مالى ومحاسبى مشترك بين أكثر من منشأة فى أكثر من دولة . والمحاسبة المقصودة هى المحاسبة الأم فهى لا تشتمل على المحاسبة الدوليـــة فقـــط أو المحاسبة المالية والإدارية فحسب ، وإنما المحاسبة هى تلك الـــتى تؤثـــر على بيانات التقارير المالية ومن ثم فهى محاسبة مالية ومحاسبة تكاليف ومحاسبة إدارية وأيضا مراجعة سواء داخلية أم خارجية ، فكلها تؤثر على المعلومات المحاسبية التى يتم إدراجها وعرضها بالسجلات والقوائم المالية .

ولاشـــك أن ممارســـة المحاسبة الدولية تواجهها عديد من المشكلات التى تتميز بها لعل أبرزها :-

1- مشـــاكل تحويل العملة ولاسيما مع تقلب وتذبذب بعض العملات فى مواجهة عملات أخرى لدولة أخرى .

2- القوائم المالية الموحدة ولاسيما إذا كانت لأحد المنشآت معاملات دولية وتجارة عالمية فى بلاد أخرى تطبق معايير مختلفة .

3- مشاكل التضخم والتغيرات فى القوة الشرائية لوحدات النقد .

4- إختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى خاصة عند معاملة المنشآت الأجنبية الأمر الذى قد يوحد حتما مشكلات محاسبية ذات علاقة .

5- إخـتلاف وتـباين طرق ووسائل المراجعة من دول وأخرى وتباين المعايير المتعارف عليها .

6- مسـتوى الإفصـاح عـن المعلومات التى تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها .

7- إخـتلاف نظـم الـتكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ومدى البيانات ونوعية التقارير التى ترتبط بالمنشأة ومنتجاتها وجودة إتباعها والمعايير المرتبطة التى يتم تطبيقها .

8- إخـتلاف مفاهيم وأسس إعداد الإحتياطيات والمخصصات المرتبطة بالمنشآت الدولية والشركات المتعددة الجنسية .

9- تباين أسس تقييم المنشأة والتى تعد محل جدل كثير ، ولاشك أنه كلما إستقرت أسس تقييم أصول وإلتزامات المنشأة فى الدول المختلفة كلما سهل ذلك من وجود معايير محاسبية دولية متعارف عليها .

10- نظم المحاسبة المقارنة والتى تعتبر من ابرز المشكلات التى تواجه إعـداد معاييـر محاسبية دولية متفق عليها لتطبيقها على منشآت فى دول مـتعددة ، حيـث يتطلب الأمر حصر الإختلافات فى المعايير المحاسبية بين الدول المختلفة وموائمتها وتوحيدها .

ممـا سـبق يتضـح أن المحاسبة الدولية تعكس تطوير الفكر المحاسبى لـلخروج مـن نطاق الممارسات الإقليمية الى مواجهة المشاكل المحاسبية فى الـنطاق الأولى . وتأسيسـا على ما تقدم يمكن تعريف المحاسبة الدولية بأنها عبارة عن :-

- المحاسبة عن المعاملات والصفقات الدولية **International Transactions.**

- إجراء المقارنات Comparisons للمبادئ المحاسبية فى البلدان المختلفة.
- عمل التوافق Harmonization فيما بين المعايير المحاسبية المختلفة عبر دول العالم .
- توفير المعلومات المحاسبية لأغراض إدارة الرقابة على الأعمال والتجارة العالمية .

يتميز التعريف بأنه :-

1- يتضمن كل من المحاسبة المالية والإدارية والضريبية والمراجعة بالإضافة الى المجالات الأخرى للمحاسبة الدولية .
2- يأخذ فى اعتباره بالإضافة لذلك القضايا الفكرية النظرية الواسعة التى تتضمن الاختلافات الموجودة بين المعايير المحاسبية المختلفة Accounting Standards .
3- التوفيق Harmonization فيما بين المبادئ المحاسبية Accounting Principles المتباينة بين دول العالم .

ترمى المحاسبة الدولية كما وردت فى الأدبيات المحاسبية الى تحقيق عديد من الأهداف لعل أبرزها دراسة الأنظمة المحاسبية فى الدول المختلفة للتوصل الى النظم الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول ، والتوصل الى أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية ، بجانب توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات المصداقية ، فضلاً عن إظهار أسباب اختلاف المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية للشركات الدولية ، ومساعدة معرفة مدى تأثير النظم المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات الشركات الدولية المختلفة بالإضافة الى تعريف المحاسبين والمهتمين بأسباب تطبيق النظم المحاسبية المختلفة فى الدول المختلفة .

1/1/3 العوامل المؤثرة فى المحاسبة الدولية

هناك عديد من العوامل غير القليلة المؤثرة على المحاسبة لعل أبرزها ظهور الإقتصاد الدولى الحديث ، دور المنشآت المتعددة الجنسية ، الإستثمار الأجنبى المباشر ، النظام النقدى الدولى ، وقد كونت تلك العوامل بيئة أعمال لها صفاتها وإحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقويم المحاسبى والإفصاح . .

الإقتصاد الدولى الحديث :

يتميز الإقتصاد الدولى أو العالمى حالياً بعديد من الخصائص :-

1- وجود الشركات العالمية التضامنية التى تجمع شركاء مختلفين فى الجنسية من أجل الحصول على الأرباح من السوق الدولية والإستفادة من سوق العمل وتجنب مخاطر تقلبات أسعار العملات والعقبات التى تضعها بعض الدول فى وجه بعض الشركات أو السلع كفرض الرسوم الجمركية ، ومن أشهر الأمثلة على التضامن ما هو موجود بين الشركاء الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين .

2- التقدم القائم بإتجاه التكامل الدولى للأسواق المالية العالمية ، على الرغم من العقبات التى تواجهه مثل إختلاف طرق الإنتخاب ، والسياسات المحاسبية ، والقوانين التجارية المحلية وغيرها .

3- كثرة ظهور الإتحادات الإقتصادية على هيئة تكتلات منها :

أ – التكتل التجارى فى أمريكا الشمالية والذى بدأ فى عام 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا .

ب- التكــتلات الإقتصـــادية بين دول أمريكا الوسطى والجنوبية مثل البرازيل والأرجنتين والأوروجواى .

جـــ- التكــتلات الإقتصادية فى أوروبا ومن أهمها السوق الأوروبية المشتركة التى تأسست عام 1957 .

ء - التكــتلات الإقتصـــادية فى جــنوب شرق آسيا والتى أنشئت عام 1992 .

هـــ- ظهور قوى إقتصادية جديدة خاصة اليابان وألمانيا (بعد الإتحاد) ولاشـــك أن ظهور تلك القوى الجديدة له أثر كبير فى القدرة على المنافسة والبقاء .

دور المنشآت المتعددة الجنسية :

تتميز المنشآت المتعددة الجنسية بأنها تلك المنشأة المملوكة والمؤداة على المســتوى الــدولى العالمى النطاق ، وليس المنشآت المحلية التى تقدم بعض الأعمـــال الأجنــبية . فــهى منشـــآت أعمال دولية فى كل وظائفها الإدارية والإنـــتاجية والتسويقية والتمويلية . وقد إنتشر ذلك النوع من المنشآت إما عن طريق الإستثمار فى شركات تابعة أو فروع خارجية مستقلة .

ولاشك أن إنتشار تلك المنشآت عالمياً لم يتطلب فقط وجود نظم محاسبية ورقابيـــة لـــتقييم أداء تـــلك الشركات بالطرق المناسبة بل تطلب أيضاً وجود معايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء .

الإستثمار الأجنبى المباشر :

يشمل الإستثمار الأجنبى المباشر تحويل رأس المال والأصول التكنولوجية لإحدى الشركات من دولة (الدولة الأم) الى دولة أخرى (الدولة المضيفة) عن

طـــريق الشـــركة ذاتها ، وتقوم الشركات بهذا الإستثمار لتوسيع أسواقها عن طـــريق الإنتاج والبيع فى الخارج ومن أسباب ذلك الإستثمار تخفيض تكاليف النقل ، وتجنب العقبات الجمركية بالإضافة الى وجود عوامل الإنتاج والبحث عن موقع تنافسى أقوى .

وقد حددت هيئة الأمم المتحدة عدة أسباب للتوسع الكبير فى الإستثمارات الأجنـــبية فى الثمانينات هى التعافى القوى للإقتصاد فى منتصف الثمانينات ، معـــدلات النمو المحققة فى الدول المتقدمة والنامية ، تحسن الأداء الإقتصادى فى بعـــض الـــدول النامية ، زيادة عدد الدول المتقدمة المستثمرة فى الخارج بجانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، زيادة عدد الإندماجات الإقتصادية.

ولاشـــك أن لهذا النوع من الإستثمار دور كبير فى التأثير على المحاسبة ولاسيما المحاسبة الدولية من حيث ترجمة العملات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبى .

النظام النقدى الدولى :

يعرف النظام النقدى الدولى بأنه ذلك النظام الذى يتحدد عن طريق اسعار الصرف وتدفق رأس المال ويتم تعديل موازين المدفوعات بناء عليه .

ولاشـــك أن ابرز الأمثلة على تأثير النظام النقدى العالمى على المحاسبة الدولية هى مشكلة أسعار الصرف .

1/2 أبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها

The Dimensions of Globalization, and Factors Affecting it

يعتبر العالم وحدة رئيسية واحدة والدول وحدات صغيرة تدخل فى كنفه ، فينظر الى العالم وكأنه دولة أو مدينة واحدة أو قرية واحدة ، وتتم كل معاملة ماليـــة أو غيـــر ماليـــة بين الدول على إعتبار أنها جزء من كل واحد ، فتتم

المعـــاملات التجارية بمفهوم قواعد محددة ، وهكذا بالنسبة لجميع المعاملات ومنها المحاسبة التى تثبت تلك المعاملات بطريقة موحدة ، وعادة ما يتم وضع تلك القواعد عن طريق الدولة الأكبر (مثل كبير العائلة) وقد تناقشها فى هذا دول أصغر مما قد يترتب عليه أحيانا تعديل وضبط بعض تلك القواعد إلا أن المصـــلحة عـــادة تظـــل لصالح الأكبر ، وهكذا يتم عولمة Globalization المحاســبة أيضا حيث تطبق كل دولة عادة قواعد أو معايير المحاسبة المتفق عـــليها والمتبعة والمطبقة فى الدول الأكثر تقدما وأحيانا ما يتم إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها .

إن النظام العالمى الجديد والتعولم أو العولمة هما وجهان إذن لذات العملة ويكـــاد أن يكـــون المفهوميـــن واحداً ، فبالنسبة للمحاسبة تضع بعض الدول الكـــبرى المتقدمة معايير محاسبة دولية فيما بينها أى تضع ما قد يطلق عليه نظـــام عـــالمى للمحاسبة وتجد الدول النامية التى تحتاج الى التعامل مع تلك الـــدول المتقدمة أنه من مصلحتها أن تعمل بهذه المعايير أو بهذا النظام الجديد حتى تسير أمورها على أحسن وجه وبذلك يتحتم عليها تطبيقه .

1/2/1 عصر الاقتصاد العالمى The Age of Global Economy

تعيش الدول الآن فى عصر الاقتصاد العالمـــى **Global Economy Age** وكـــأحد أدلة الإثبات على ذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **North American Free Trade Agreement (NAFTA)** وهى تمثل اتفاقية تجارة حـــرة بيـــن عدد من الدول هى كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الاتحاد الأوروبى **European Union (EU)** ذو الخمس عشر عضوا ، بالإضافة الى تكوين منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization**

(WTO) فى بداية عام 1995 . كما أن ظهور اقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادى كمشاركين نشيطين ومؤثرين فى الاقتصاد العالمى يمثل أحد الظواهر الأخرى الجوهرية والجديرة بالاعتبار .

أن العصر الحالى للاقتصاد العالمى يتميز بوجوده زيادة فى التجارة الدولية ، وسهولة حركة البضائع والخدمات والموارد المالية عبر دول العالم ، بجانب تحسين كفاءة عملية تخصيص الموارد واستغلالها . لذلك فإن كل بلد يتخصص فى انتاج تلك البضائع والخدمات التى يمكن أن ينتجها بكفاءة حيث يقوم بمبادلتها مع ما تنتجه مع البضائع والخدمات التى تنتج بأكثر كفاءة فى البلدان الاخرى ، ولاشك أن التنافس المتزايد فى الاسواق العالمية ترغم الشركات على أن تكون اكثر كفاءة ، وهذا سوف يسهم فى تحقيق مستوى معيشة أعلى فى البلدان المرتبطة بالتجارة الدولية .

1/2/2 الأعمال والتجارة الدولية International Business

أن الأعمال الدولية International Business or Trade تتعدى نطاق الحدود الوطنية والقومية ، وتتضمن تلك الأعمال كافة المعاملات التجارية التى تؤدى الى تدفقات فى البضائع او الخدمات أو الموارد المالية من بلد الى آخر . وقد يشار الى الأعمال الدولية بأنها تلك الأعمال التى تقوم بها منشاة ما داخل دولتين مستقلتين أو فيما بينهما ، ويتضمن ذلك التعريف المفهوم العام كالتسويق الدولى والتمويل الدولى أو المقارنة بين نظم التجارة والتصدير والاستيراد ، وقد تعرف الأعمال الدولية بأنها أنشطة الأعمال التى تعبر الحدود القومية أيا كانت تحركات سلع أو خدمات أو رؤوس أموال أو تحركات أفراد أو انتقال تكنولوجيا ، ويتميز ذلك التعريف بأنه يعبر عن مفهوم عام

يوضح الأنشطة المختلفة التى تتضمنها الأعمال الدولية ، وتتمثل طبيعة الأعمال الدولية فى شكلين رئيسيين هما :-

أ- انشطة أعمال دولية لا تتضمن إدارة أجنبية على سبيل المثال التصدير والاستيراد المباشر ، الاستثمار ، استخدام العلامات التجارية وبراءة الاختراع بالإضافة الى عقود المقاولات .

ب-أنشطة أعمال دولية تتضمن إدارة أجنبية على سبيل المثال الاستثمار الخارجى المباشر ، والمشروعات الدولية المشتركة ، بالإضافة الى الخدمات الدولية .

ولاشك أن الفيصل بين هذين النوعين يرتكز على أن المجموعة الأولى أنشطة الأعمال الدولية لا تتضمن الإدارة حيث لا حاجة لها لأن المستورد أو المصدر يمكنه القيام بالنشاط الدولى ، وعلى العكس من ذلك فى المجموعة الثانية حيث تكون هناك حاجة الى إنشاء إدارة للقيام بتلك الانشطة التى تتطلب الوجود فى العمل فى تلك الدول أو بين تلك الدول .

وقد تزايدت التجارة الدولية بشكل مضطرد سواء من ناحية الأهمية أو الحجم ، ففى خلال الفترة من 1970 حتى 1998 ازدادت قيمة تلك التجارة الدولية من 314 بليون دولار الى 6 تريليون دولار ، وما يزال اتجاه النمو فى الارتفاع ، فطبقا لتقدير المستشارين الخبراء فى شركة ماكينزى العالمية فإن قيمة المخرجات المتاحة للمستهلكين من خلال الأسواق العالمية تبلغ 73 تريليون دولار فى عام 2027 بزيادة تفوق اكثر من اثنى عشر مرة مستوى عام 1998 ، من ثم فإن الأسواق العالمية ستتضمن 80% من مخرجات العام أى أربعة مرات النسبة المئوية الآن . وقد كشفت إحدى الدراسات المسحية

التى تمت على عدد 409 من المديرين التنفيذيين فى الشركات الأمريكية التى يـــزيد حجم إيرادات أعمالها عن بليون دولار على الأقل ، أنه فى عام 2005 ستتنافس تقريبا كافة الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ساحة السوق العـــالمى ، وقد أشارت تلك الدراسة المسحية الى أن المنافسة الدولية والتكيف تجـــاه الـــتغيرات السريعة فى الأسواق تمثل قضايا التحدى الأساسية فى عام 2005 فى رأى حوالى 74% من المستجيبين للإستقصاء ، وطبقا للمستشارين الخـــبراء فى **Deloitte & Touche** أن اكثر من نصف شركات العام فى عام 2010 سوف تعمل فى ظل إطار عالمى .

1/2/3 العوامل المساهمة فى الإسراع بالعولمة Factors Accelerating Globalization

يشـــير مصطلح العولمة **Globalization** الى تجاوز الحدود القائمة للدول الى آفـــاق أوســـع وأرحب تشمل العالم باسره ، وتعرف ظاهرة العولمة بأنها العمـــلية الـــتى من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها فى كل أوجه حياتهـــا ثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا وبيئيا ، فهى تعبر عن تحالفات وأتحادات وطـــنية ودوليـــة بهـــدف إجراء تحولات هيكلية تهدف الى معالجة الاسباب الجذريـــة للأزمـــات العالميـــة من خلال التكاملات الاقتصادية والاعتمادات المتـــبادلة وبناء رؤى مشتركة تعيش فيها المجتمعات حياة متوازنة مع العالم الطبيعى ، فالعولمة عموما تتميز بعديد من الخصائص التى لعل أبرزها وجود حرية فى حركة السلع والخدمات وتبادلها دون حواجز أو عوائق بين الدول ، مـــع تحول العالم الى قرية كونية بفعل تدفقات التيارات المعلوماتية ، وظهور نفـــوذ الشـــركات مـــتعددة الجنسيات وعابرة الأقطار ومتعددة القوميات كقوة

عالميـــة فائقـــة الـــنفوذ ، بالإضافة الى بروز فكرة حقوق الانسان Human Rights باعتبارها المحرك الاساسى للنشاط البشرى والاقتصادى .

ويمكن بلورة أهداف العولمة على النحو التالى :-

- الوصـــول الى ســـوق عالمى واحد مفتوح بدون قيود وبدون حواجز أو عوائق جمركية أو إدارية أو مادية أو جنسية أو نزعات معنوية عرقية.
- اندماج المصالح والمنافع المشتركة بما يجعل من العالم وحده مندمجة ومتكتلة تهدف الى تحقيق الامن الجماعى .
- تقـــليل الفوارق بين مستويات المعيشة أو فى الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو فى حقوق الانسان لتحقيق تجانس عالمى انسانى .
- الاتجـــاه نحـــو ايجاد لغة اصطلاحية موحدة تتحول بالتدريج الى لغة وحيـــدة للعالم بحيث يتم استخدامها وتبادلها بين البشر او بين أجهزة الحاسبات الآلية .
- تحقيـــق وحدة الهوية الإنسانية لسياق الكرة الأرضية من خلال إزالة كافة أشكال التعصب والتمييز العنصرى والنوعى .
- تعـــدد مواقع صنع القرار الواحد والمشاركة فى اتخاذه بحيث تصبح الاستفادة شاملة .
- تنمية الإحساس بوحدة البشر فيما يتعلق بحق الحياة والوجود والاستمرار.

وهـــناك عديـــد من العوامل التى قد ساعدت فى الإسراع بظاهرة عولمة الاقتصـــاد Globalization of Economics ولعل أبرز تلك العوامل المساهمة الرئيسية تتمثل فى الآتى :-

1- معيارية ونمطية Standardization المنتجات والعمليات .

2- التطورات المتقدمة فى التكنولوجيا **Technology** .

3- التحسينات فى البنية الأساسية **Infrastructure** .

4- الأصلاحات الاقتصادية .

5- خصخصة **Privatization** شركات القطاع العام .

ان عملية الخصخصة قد مكنت عديد من الشركات التى كانت سابقا مملوكة بالكامل للدولة على إعادة هيكلتها وتصبح منافسين دوليين هائلين . على سبيل المثال كان شركة رينو لديها خسارة تبلغ 502 بليون فرانك فى عام 1996 عندما كانت مملوكة بالكامل بنسبة 100% للحكومة ، وبعد أن تم خصخصة نسبة 55.8% من الشركة وإعادة هيكلتها حققت الشركة صافى ارباح عام 1998 بمبلغ 8.8 بليون فرانك ، أما فى مارس عام 1999 فقد أستحوذت شركة رينو عام 36.8% من حقوق ملكية شركة نيسان التى تحتل المرتبة الثانية فى انتاج السيارات فى اليابان . ولاشك أن فريق عمل المديرين التنفيذيين السابقين لشركة رينو وراء مجهودات إعادة هيكل شركة نيسان الآن.

وفى عصر الأسواق الدولية والأعمال العالمية الحالى ، أحيانا ما يصبح من المستحيل أن يتم تحديد البلد الاصيل للمنتج ، فشركة مثل كونيكانت الامريكية تبيع الرقائق المسطحة الى شركة أريكسون بالسويد وشركة نوكيا بفنلندا ، وتم صنع تلك الرقائق فى تايوان وتم فحصها فى المكسيك .

1/2/4 مظاهر الاعتماد على التجارة الدولية

Dependencies on International Trade

ان اعتماد كثير من الشركات المعروفة على التجارة الدولية يمكن تحديدها عن طريق تتبع عديد من الحقائق . حيث أن 80% من مبيعات شركة

كوكــاكولا و 70% من مبيعات شركة جيليت تأتى من التجارة الدولية ، وفى عــام 1998 بلغت الايرادات المحققة من الأعمال الدولية لشركات رينو وباير وأى ســى أى كانت 61% ، 69% ، 82% على التوالى . إن ذلك الاعتماد عــلى الــتجارة الدولية لم يقتصر فقط على الشركات الضخمة ، وإنما هناك عشــرات الآلاف مــن المشروعات الصغيرة ترتبط بانشطة دولية للأستيراد والتصــدير ، ففى عام 1999 تمثلت 97% من المصدرين فى شركات اعمال صغيرة .

1/2/5 أبعاد ظاهرة العولمة The Dimensions of Globalization

هــناك عديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للعولمة هى :-

الأبعاد السياسية :

وتتمــثل الأبعــاد السياسية فى الجوانب المرتبطة بالحرية والديمقراطية ، حيــث أثــارت العولمة من التساؤلات حول السيادة الوطنية فى مقابل السيادة العالمية ، والدولة الوطنية أمام المجتمع العالمى ، والهوية المحلية الوطنية أمام الهوية العالمية . ويمكن القول بأن العولمة قد أثبتت أن التغيرات فى العلاقات والنظم السياسية ماهى إلا دالة للمتغيرات فى الأنماط الاقتصادية للانتاج .

الابعاد الاقتصادية :

اتخــذت العولمــة فى بعدها الاقتصادى شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض ، مستندة فى ذلك الى :-

- حركة اندماجات وتكتلات اقتصادية غير مسبوقة .
- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم انتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة.

- استخدام نظم تسويق فورية الاتاحة على جميع المستويات لاسيما مع انتشار نظم التجارة الالكترونية .
- استخدام وسائل دفع ونظم تمويلية قائمة على إيجاد انواع ابتكاريه من النقود تتسم بالاتاحة الفورية حيث السرعة الفائقة فى التحويل والقبول العالمى واسع الانتشار .
- استخدام نظم استثمار فى البشر تعتمد على استحواذ أصحاب المواهب والملكات القادرة على اكتشاف الفرص والاستفادة منها واستثمارها .

الابعاد الاجتماعية :

وتهـدف الى تجـريد المجتمعات من ذاتيتها حتى تصبح مؤهلة لاكتشاف هويـة جديدة تكون أكثر اتساعا ، وبذلك تتجه القوى الاجتماعية من تجمعات قبـلية وأسـرية الى تجمعـات دولية وعالمية ، مما ترتب عليه وجود خلخلة اجتماعية واضحة وواسعة .

الابعاد الثقافية :

تمثل العولمة تحديا ثقافيا يقوم على ثلاث آليات هى :-

- فقـدان تدريجى للدول الصغيرة لثقافتها تحت ضغط الأجتياح الثقافى العالمى الذى يسلب الثقافات المتعددة لصالح الثقافة العالمية الواحدة .
- استغلال الأنقسامات والتفكك الداخلى ، وعجز بعض الثقافات الوطنية عن الظهور بشكل واضح فى الوقت الذى يتم فيه الترويج لثقافة العولمة .
- ظهـور روابط وجسور وأدوات مهمتها الأساسية إيجاد معايير وقيم جديدة يتم العبور من خلالها الى الثقافة العالمية .

الأبعاد الفنية التكنولوجية :

تنبع النتيجة الاساسية للعولمة المتمثلة فى إلغاء الحدود بين الدول من التطور الهائل فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، حيث ساعدت تكنولوجيا الاتصال المتقدمة على توحيد المكان والزمان فى وحدة واحدة بفضل سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التى حررت الاسواق وخفضت من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى .

1/3 أسباب سعى الشركات نحو الدولية

The Reason For Going International

اهتمت أحد الدراسات المسحية والتى قدمتها أحد المنشآت الدولية **Deloitte Touch Tohmatsu International** ببحث أسباب سعى الشركات نحو أن تصبح دولية ، حيث قدمت الدراسة ملخص عن المعلومات المرتبطة بالاستراتيجية الدولية لعدد 400 من الشركات متوسطة الحجم فى 20 من البلدان الآخذة فى النمو ، حيث أوضحت الدراسة أسباب الارتباط المستمر بالأعمال الدولية على النحو التالى :-

1- فرص النمو (بنسبة 84%) .
2- الاعتماد الاقل على الاقتصاد المحلى (بنسبة مئوية 39%) .
3- طلب العميل (بنسبة 34%) .
4- تدنيه التكاليف (بنسبة 24%) .

وقد حددت الدراسة المسحية أيضا معظم المشاكل التى تواجهها غالبا الشركات التى قررت أن تصبح مشاركة فى الاقتصاد العالمى ، وفيما يلى المشاكل الرئيسية المذكورة عن طريق الشركات الامريكية والكندية :-

المشكلة	أوروبا الغربية	باقى دول العالم
1- التآلف الإدارى .	%25	%34
2- بيئة التشريع والاعمال غير المؤكدة	%56	%26
3- الحصول على المعلومات .	%33	%24
4- الضرائب .	%11	%24
5- التمويل .	%31	185
6- قيود العملة .	%28	%16
7- حقوق الملكية الضعيفة .	%19	%11

إن نتائج تلك الدراسة المسحية تتفق مع الاسباب المعترف بها بوجه عام لارتباط الشركات بالاعمال الدولية . وفيما يلى مناقشة لتلك الاسباب :-

1- نظرية الميزة أو الأفضلية المقارنة Theory of Comparative Advantage

طبقا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية فإن كل بلد يجب أن ينتج فقط تلك المنتجات والخدمات التى يمكن أن تنتجها بكفاءة نسبية ، مثل تلك المنتجات والخدمات يجب أن يتم تصديرها الى البلاد الأخرى ، وفى المقابل فإن أى بلد يجب أن يستورد البضائع والمنتجات التى يمكن أن تنتج بكفاءة نسبية فى البلاد الأخرى . إن أخذ ميزة الفرص الخاصة بالبيع على نطاق واسع يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للتوسع فى التجارة الدولية حيث يتم تحقيق تلك الأفضلية نتيجة التخصص الذى ينتج من الميزة المقارنة .

أن المشروعات متعددة الجنسية Multinational Business قد تزايدت بصفة عامة بمرور الوقت ، جزء من ذلك النمو يرجع الى الإدراك المتزايد بأن تخصص البلاد يمكن إن يزيد من كفاءة الإنتاج . فبعض البلدان على سبيل المثال اليابان والولايات المتحدة لديها أفضلية أو ميزة فى التكنولوجيا بينما

بلدان أخرى مثال جامايكا والمكسيك وكوريا الجنوبية لديها ميزة أو أفضلية فى تكــلفة العمالة الأساسية ، وحيث أن تلك المزايا لا يمكن أن يتم نقلها بسهولة فــإن البلدان تميل الى استخدام مزاياها فى التخصص فى إنتاج البضائع التى يمكــن أن تنـــتج بكفاءة نسبية . وذلك يفسر لماذا بلاد مثل اليابان والولايات المتحدة تعتبر منتجين أكفاء فى إنتاج مكونات الكمبيوتر فى حين أن بلدان مثل جامايكــا والمكســيك تعتبر منتجين كبار للمنتجات الزراعية أو تلك المنتجات المصنوعة يدويا .

وقد يترتب على التخصص فى بعض المنتجات عدم إنتاج منتجات أخرى لذلـــك فإن التجارة بين البلدان تعتبر أساسية وجوهرية ، وتتأسس فكرة نظرية الميزة المقارنـــة **Theory of Comparative Advantage** على تلك الفلسفة ، حيـــث بســـبب المزايا المقارنة يكون مفهوما لماذا تعتبر المنشآت قادرة على اختراق الأسواق الأجنبية ، أن كثير من الجزر البكر تعتمد بشكل كامل على الـــتجارة الدولية فى إستيراد الكثير من المنتجات بينما تتخصص فى صناعة الســـياحة ، فبينما يمكن إنتاج بعض المنتجات عن طريق تلك الجزر إلا انها أكـــثر كفـــاءة فى التخصص فى السياحة ، وذلك يعنى أن تلك الجزر تستخدم بشـــكل افضـــل بعـــض إيـــراداتها المكتسبة عن طريق السياحة فى استيراد المنتجات بدلا من محاولة إنتاج كافة المنتجات التى تحتاجها .

إن مفهـــوم الميزة المقارنة وإن كان يقوم على فلسفة منطقية إلا أنه يعانى مـــن وجود انتقادات فى السنوات الحديثة بسبب انه يركز فقط أبعاد التصدير والاســـتيراد للأعمال الدولية . حيث أن الشركات متعددة الجنسية والشركات عالمية الأعمال لا ترتبط فقط بالأحجام الضخمة لعمليات التصدير والاستيراد، حيث تتضمن أعمالها الدولية عبر العالم أنشطة صناعية وتمويلية واستثمارية

بالإضافة الى كثير من الأنواع الأخرى للأنشطة ، كما تفترض نظرية الميزة المقارنة ان عوامل الإنتاج (على سبيل المثال العمل ورأس المال) تعتبر متسقة مع أحد البلدان ، وذلك الافتراض يواجه تحدى على أساس إنه بسبب التطورات فى التكنولوجيا فإن عوامل الإنتاج تعتبر غالبا ما تكون متحركة تماما . حيث يمكن للشركة المرتبطة بالتجارة الدولية أن تعيد تخصيص أو توزيع أعمالها بسهولة نسبية عن طريق نقل عوامل الإنتاج الى الموقع المرغوب فيه .

أن نظرية الميزة المقارنة لها حدودها الواضحة كما أنها لايمكن أن تشرح كافة أبعاد التجارة والأعمال الدولية ، وهذا لا يؤدى بالضرورة الى التوصل الى استنتاج مؤداه أن النظرية غير صحيحة ، أن تلك النظرية يمكن أن تشرح من جانب عملية التوسع فى التجارة الدولية عندما تقترن بنظرية دورة المنتج Product Cycle Theory ومن جانب أخر فإن تلك النظرية تشرح أيضا لماذا تدخل الشركات فى الأسواق العالمية فى المقام الأول .

2– نظرية دورة المنتج Product Cycle Theory

طبقا لنظرية دورة المنتج تبدأ المنشأة فى البيع أولا فى السوق المحلى بسبب أن لها ميزة هامة حيث يتم الحصول على المعلومات الخاصة بعملائها وبيئة المنافسة . وبعد ذلك فإن أى طلب على منتج الشركة فى الأسواق الأجنبية يتم إشباعه أولا عن طريق التصدير . لذلك فإن نشاط التصدير يعتبر نقطة الدخول النمطية فى التجارة الدولية لكافة المنشآت . وبعد ذلك قد تقرر الشركة تحديد موقع أجزاء أعمالها بالخارج .

وبمـــرور الوقت قد تدرك الشركة أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ميزتها فى إنتاج منتجها بالأسواق الأجنبية من خلال المنافسة فى البلاد الأجنبية ، ومن ثم يمكن تخفيض تكاليف نقلها . ومن خلال الوقت قد تتزايد المنافسة فى الأسواق الأجنـــبية وفى نفس الوقت يصبح المنتجون الآخرون أكثر ألفه واعتياد بمنتج الشركة ، وهكذا فإن الشركة قد تطور استراتيجيتها فى الوفاء بالطلب الأجنبى على منتجاتها . ويتمثل المدخل الشائع فى محاولة تمييز المنتج بحيث لا يمكن للمنافســين الآخرين أن يقدموا نفس المنتج تماما . وطبقا لنظرية دورة المنتج هــناك تقــدم تدريــجى يبدأ من الأسواق المحلية الى الأسواق الدولية بأنشطة التصدير كنقطة الدخول الأولى الى الأسواق الدولية .

3- نظرية السوق غير الكاملة Imperfect Market Theory

الســبب الثالث وراء التوسع فى الأعمال الدولية يتمثل فى الحصول على ميــزة التوصــل الى عوامــل الانــتاج . وقد تتضمن عوامل الانتاج العمالة الرخيصــة ، والعمالــة ذات مهارات متخصصة ، بالإضافة الى توافر المواد الخام .... الخ .

إن العــالم الحقيــقى يعانى من ظروف السوق غير الكامل **Imperfect Market** حيــث تعتبر عوامل الإنتاج ثابتة وغير قابلة للنقل **Immobile** نوعا مــا. كما أن هناك تكاليف وغالبا قيود مرتبطة بنقل العمالة والموارد الأخرى المستخدمة للإنتاج ، أيضا قد يكون هناك قيود على الأموال والموارد الأخرى المحولة بين البلاد . وحيث أن الأسواق الخاصة بالموارد المختلفة المستخدمة فى الإنــتاج تعتــبر غير كاملة ، غالباً ما تقوم الشركة بالحصول على رأس المــال مــن مــوارد البلد الأجنبى ، وحيث تقدم الأسواق غير الكاملة حافزا

للشـــركات فى الـــبحث عن فرص أجنبية . إن كثير من الشركات بالولايات المـــتحدة الأمـــريكية قـــد نقـــلت أعمالها التصنيعية الى المكسيك التى تتميز بإنخفـــاض الـــتكاليف عن طريق أخذ ميزة العمالة الرخيصة . وتتضمن تلك الشـــركات شـــركة نيســـون ، وكاتـــر بيللار وشركة أى بى أم ، وقد قامت الشـــركات الصناعية الأمريكية بتعيين 600000 من العاملين بالمكسيك أثناء الفـــترة مـــن 1994 – 1998 . أن التأكيد الخاص على أن بعض من عوامل الإنـــتاج لـــم تعد ثابتة للبلد يعتبر أمرا مغالا فيه نسبيا ، فهناك حقا قدرة أكثر على الحركة ولكن ذلك لا يعنى إمكانية التحرك الكامل لعوامل الإنتاج .

4- نقل وتحويل التكنولوجيا Technology Transfers

قدر ترتبط الشركة بنشاط دولى بسبب أنها ترغب فى الحصول على ميزة الحصول على تكنولوجيا متقدمة تم تطويرها فى أجزاء مختلفة من العالم ، أو على النقيض فقد تكون الشركة راغبة فى مشاركة تكنولوجيتها المتقدمة مع شركة أو حكومات فى أجزاء أخرى من العالم لاكتساب ميزة التوصل الى أسواقها ، وعلى الرغم أن ذلك ليس جديدا إلا أن تلك الظاهرة قد أصبحت هامة بشكل متزايد فى السنوات الحديثة ، فكثيرا من التحالفات التكنولوجيا Technological Alliances قد تم تكوينها لاقتسام المعرفة والخبرة بالميزة المتبادلة ، وفى الأسواق العالمية غالبا ما يكون الوقت أكثر أهمية من التكلفة ولأغراض المنافسة فى ظل الأسواق العالمية الديناميكية فإن المنظمة يتعين أن تكون قادرة على إنتاج وتوزيع المنتجات بشكل سريع ومرن للوفاء بالطلب . وذلك يعنى أن المنظمة يجب أن يكون لديها المرونة الضرورية للاستجابة بسرعة للتحديات المتنافسة .

5- الأحتفاظ بموقف إستراتيجى Preserving Strategic Position

عندما تصل الشركة الضخمة الى حد النمو المستهدف فمن الضرورى لها أن تصبح أكثر كفاحا نحو الاحتفاظ بموقف إستراتيجى ، إن الاستحواذ على الشركات بشكل متزايد فى البلدان الأخرى قد أصبح التكتيك المفضل إستخدامه للاحتفاظ بالمركز الإستراتيجى . حيث أن ذلك قد يوفر مجموعة من العوائد التى تعتبر هامة ومؤثرة فى تحسين القدرة التنافسية بما فيها الحصول على أسواق جديدة وتكنولوجيا حديثة وخبرة ملائمة لتقوية مركز القيادة .

يوضح الشكل رقم (1/2) أكبر عمليات استحواذ **Acquisitions** للشركات الأمــريكية عــن طريق شركات من خارج الولايات المتحدة الأمريكية خلال الســنة الأخيرة . فكثيرا من الشركات الضخمة تقوم بالاستحواذ على شركات فى بــلدان أخــرى لتحسين قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية ، ولقد تزايد معدل ذلك الاستحواذ بشكل كبير ، فأثناء التسعة شهور الأولى من عام 1999 بــلغت قيمة الاستحواذ على الشركات الأمريكية عن طريق شركات فى بلدان أخــرى بــنحو 256 بليون دولار وهو يمثل أربعة مرات حجم ما تم فى عام 1997 ، أثناء نفس فترة التسعة شهور بلغت قيمة عمليات الاستحواذ للشركات الأمريكية فى البلدان الأخرى نحو 121.9 بليون دولار .

وفى بعــض الحالات يمكن ان توفر عملية الاستحواذ للشركة التى قامت بالاســتحواذ مركــز الســيطرة على أحد الصناعات ، ومثال ذلك قيام شركة بيرتيــلزمان الالمانية بالاستحواذ على شركة راندوم هاوس الامريكية فى عام 1998 ، عمــلية الشــراء هذه جعلت شركة بيرتيلزمان الناشر الأكبر للكتب بالــلغة الانجليزية ، ومن ثم فقد حصلت تلك الشركة على مركز السيطرة فى دول العالم .

شكل رقم (1/2)

أضخم عمليات اقتناء للشركات الامريكية

خلال الفترة من مايو 1998 حتى ابريل 2000

الطرف المشترى (البلد)	الشركة التى تم شرائها	التاريخ	القيمة بالبليون دولار
1- جلاكسو ويلكوم (المملكة المتحدة)	سميسكلاين	يناير 2000	184 دولار
2- فايزر (المملكة المتحدة)	وارنر-لامبرت	يناير 2000	74
3- فودافون (المملكة المتحدة)	ايرتوتيش كوم	يونيو 1999	69
4- بريطانيا للبترول (المملكة المتحدة)	اموكو	اغسطس 1998	55
5- دايملر نيز (المانيا)	كريسلر	مايو 1998	40.5
6- أموكو (المملكة المتحدة)	أيه ار سى أو	ابريل 1999	33.7
7- سكوتيش للطاقة (المملكة المتحدة)	باسيفيكورب	ديسمبر 1998	12.6
8- أيجون (هولندا)	ترانس أميريكا	فبراير 1999	10.8
9- بنك دويتشن (المانيا)	مانكرز تراست	نوفمبر 1998	9
10- نورنيل للشبكات (كندا)	باى للشبكات	يونيو 1998	9

1/4 أنواع الأعمال والارتباطات الدولية Types of International involvement

عادة ما يتم تنفيذ الأعمال الدولية من قبل شركات دولية International Companies ، وتقوم تلك الشركات بأى نشاط أو مجموعة من الأنشطة الدولية التى تبدأ من التصدير والاستيراد واستخدام العلاقات التجارية والاسم التجارى وبراءات الاختراع إلى التصنيع على نطاق واسع فى عدد من الأقطار ، وتختلف درجة دولية النشاط لتلك الشركات باختلاف زيادة أهمية مبيعاتها الدولية والأرباح الناتجة من تلك العملية وبدء توجيه اهتمام خاص إليها من قبل الإدارة العليا الى المرحلة التى تتجه فيها عمليات الشركة

التسويقية والإنتاجية والاستثمارات وقراراتها الإستراتيجية الأخرى الى العالم بأجمعه آخذة فى الاعتبار الفرص البديلة حول العالم .

ويمكـــن القول بأن الشركة الدولية هى أى شركة من الشركات التى لديها أنشـــطة أعمال بشكل مباشر فى دولتين أو اكثر ، وبهذا فإن خاصية الشركة الدوليـــة تعـــتمد على وجهة نظر تلك الشركة وهدفها تجاه الأسواق الخارجية المختـــلفة بغرض حصولها على واحد او أكثر من المزايا التكنولوجية والفنية والصناعية والتسويقية والتمويلية وغيرها .

ويمكن لأحد تلك الشركات أداء نشاط دولى من بين عدة أنواع مختلفة من الانشـــطة أو مستويات متباينة من الارتباط ، وفيما يلى مناقشة لتلك الأنشطة والارتباطات الدولية .

1/4/1 الشركات الدولية – المصدرين Exporter

يـــتم تـــبويب الشركة التى تقوم بتصدير منتجاتها او خدماتها عبر البحار كشـــركة دوليـــة . واحد افضل الشركات الدولية المعروفة هى شركة بوينج ، حيث يكون لها خطوطها الجوية فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعتبر بلدها المحلى وهى تبيع خدماتها من خلال كافة دول العالم . وقد تكون الشركة مصدر مباشر وقد تكون مصدر غير مباشر او كلاهما . ويتطلب حتى تكون الشـــركة مصدر مباشر أن يكون لديها عملياتها التسويقية الخاصة عند مواقع مـــتعددة عـــبر دول العـــالم . ويتضمن ذلك أن يكون لديها فريق عمل خاص بالمبيعات ، وقنوات للتوزيع والمتحصلات ... الخ ، يتحمل المصدر المباشر مخاطـــر وتكـــاليف أكبر من نظيره للمصدر غير المباشر إلا أن تلك الشركة لديهـــا رقابة أكثر على تسويق منتجاتها خلال دول العالم . فمع استراتيجيات

التسويق الناجحة قد يتمتع المصدر المباشر ببيع منتجاته الى مشتركين محليين الذيـــن يبيعونها بشكل لاحق فى الأسواق الدولية ، وبشكل بديل فإن المصدر غير المباشر قد يحتفظ بوسيط لتحديد المشتريين المرتقبين فى البلاد الاخرى ، ويتسم التصدير غير المباشر بأنه أقل تكلفة من البديلين على الاقل فى البداية . وقد تكون الشركة مصدر مباشر فى بعض البلدان فى حين تكون مصدر غير مباشر فى بلدان أخرى .

1/4/2 الاتحادات أو التحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances

قـــد تـــتعاون الشركة مع أحد الشركات فى البلدان الأخرى للمشاركة فى الحقوق والمسئوليات بالإضافة الى الإيرادات والمصروفات . ويطلق على تلك المشاركات Collaborations بالاتحادات أو التحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances ، أن الـــتحالف الاستراتيجى الذى يرتكز على شبكة من الشركات من السهل أن يتم تكوينه ويتسم بان له مخاطر مشتركة ضئيلة . فعادة ما تقوم خطـــوط الطيـــران بتكوين مثل تلك الاتحادات فى السنوات الأخيرة القليلة ، وكأمثلة على ذلك نموذج اتحاد الخطوط الجوية الأمريكية مع الخطوط الجوية الـــبريطانية ، والخطوط الجوية المتحدة مع شركة لوفتهانزا الالمانية ، وفى بعض البـــلدان قد توفر الاتحادات والتحالفات الإجابة على سيادة أو انتشار التحيزات السياســـية والثقافية ضد الشركات الأجنبية . يوضح الشكل رقم (1/3) بعض من الأنواع الشائعة للتحالفات الاستراتيجية .

شكل رقم (1/3)

الأنواع الشائعة للتحالفات الاستراتيجية

يتم تحديد شروط التحالف الاستراتيجى فى اتفاق مكتوب بين الأطراف ، ويمكن تكوين التحالفات الاستراتيجية لمجموعة من الاسباب ، وفيمايلى بعض من أكثر تلك الاسباب شيوعا وانتشارا .

1- التعاون فى الأبحاث Research Collaboration

تقوم شركتين أو أكثر بالاشتراك فى برنامج بحثى محدد أو فى عائد يتولد من نتائج المشاركة . يمكن أن يتم تمويل تكاليف البحوث كلية عن طريق أحد الاطراف أو قد يقوموا بالتشارك سويا بشكل متكافئ أو قد تتم المشاركة بينهم وفقا لبعض الانصبة المتفق عليها .

2- برنامج الترخيص أو الاجازة Licensing Program

تمثل معلومات الملكية Proprietary على سبيل المثال حقوق الاختراع أو الخبرة التى يتم الترخيص بها أو إجازتها عن طريق المالك (المرخص) الى طرف آخر (المرخص له) ، وعادة ما يتم سداد تعويض الى المرخص يتضمن رسوم إصدار الترخيص أو مدفوعات هامة أو أتاوات .

3- اتفاقية التسويق المشتركة Comarketing Agreement

بمعنى أن تتشارك شركتين أو أكثر فى المخاطر أو مكافآت برامج تسويقية طويلة الأجل .

4- اتفاقية التنشيط المشتركة Copromotion Agreement

حيث يتم عمل حملة تنشيطية للمنتج بشكل مشترك عن طريق شركتين فى ظل أسم مميز أو خطة تسويقية . وبصفة عامة فإن الشركة الصناعية تتعامل مع حسابات مدينين ومخزون وما الى ذلك بالاضافة الى أنها تقوم بدفع عمولة الى المنشط المشترك ، وتتأسس المكافآت أو التعويض دائما على مستوى مبيعات المنتج .

وهناك أنواع أخرى من الاتحادات الاستراتيجية تتضمن المشروعات المشتركة والاتحادات الانتاجية واستثمارات الملكية بالاضافة الى الاتفاقيات المشتركة .

1/4/3 الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations

بوجه عام تعتبر الشركة متعددة الجنسية تنظيم أعمال يباشر نشاط إقتصادى فى أكثر من دولة عن طريق شبكة من الفروع أو الشركات المستثمر فيها ، أو الشركات التابعة ، وتنتشر الشركة المتعددة الجنسية فى أكثر من دولة بحيث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد فى مكان دون أخر ، فتلك الشركات تحصل على المواد الأولية وراس المال من الدول التى تتوفر فيها مثل تلك الموارد بكثرة ، وتصنع منتجاتها فى الدول التى يكون فيها مستوى الأجور وتكاليف العمليات الأخرى منخفضة ، ثم تبيع منتجاتها فى الأسواق الأكثر ربحية .

عادة ما تصبح الشركة متعددة القومية أو الجنسية نتيجة الرؤية العالمية للإدارة ، فالشركة التى تعتبر العالم كله مكان سوقى واحد تعتبر شركة متعددة الجنسية . ولأغراض استثمار الفرص فى مجال الأعمال والأنشطة الدولية فإن الشركة متعددة الجنسية تقوم بتطوير وشراء وصناعة وتسويق منتج عالمى بالإضافة الى القيام بالأعمال الدولية ، مثل تلك الشركات تلعب دورا نشيطا فى التجارة الدولية والأستثمارات بصفة عامة يتم استخدام مصطلحين آخرين بشكل أكثر شيوعا لوصف الشركة متعددة الجنسية Multinational Corporation هى الشركة متعددة القوميات (Multinational Enterprise (MNE والشركة عابرة الأقطار والقوميات (Transnational Corporation (TNC .

حيث يشير المصطلح الأول الى أن يكون للمنشأة شركة أم واحدة من جنسية معينة (أو اثنان أو اكثر من الشركات الأم المسيطرة من جنسيات متعددة) ، فى حين يشير المصطلح الثانى الى مجموعة من الشركات أنشأت

كل منها فى الدولة التى بها عملياتها وتقع جميعها تحت سيطرة ورفاهية مركز رئيســـى واحد ، وتسمى مجموعة متعددة الجنسية ، حيث تعرف بأنها الشركة الـــتى تـــتحكم فى المجموعة السابقة من الشركات المتعددة الجنسية ، وتعتبر المجموعـــة كـــلها متعددة الجنسية ، أما اصطلاح شركة متعددة الجنسية فهو يطلق على المركز الرئيسى فقط لتلك المجموعة ، وعدد تلك المجموعة يجب ان يكـــون على الأقل خمس شركات فى خمسين دولة مستقلة ، أو بمعنى آخر يجب أن يكون العدد كبير للدرجة التى تصبح بها الشركة الأم متعددة الجنسية ذات عمـــليات دولية ضخمة وتفضل الأمم المتحدة استخدام مصطلح شركات عابرة الأقطار . وربما افضل مثال مقبول معروف للشركات متعددة الجنسية فى شركة كوكاكولا Coca-Cola ، وغالبا كثير من الشركات الأمريكية تعتبر متعددة الجنسيات فى الواقع ، حيث تتولد أكثر من نصف إيراداتها من مبيعات خـــارج الولايـــات المـــتحدة الأمريكية ، وتتضمن الأمثلة على ذلك شركات كولجيت وبالموليف وشركة أى بى أم وجيليت وبالطبع شركة كوكاكولا .

عموما توجد عديد من الخصائص التى تتسم بها الشركات متعددة الجنسية بالإضافة لما تضمنته التعاريف السابقة هى :-

- تصدير منتجاتها للدول غير الأم .
- إقامة شركات فرعية للبيع خارج شركة الأصل .
- عقد اتفاقات لاستخدام علاماتها التجارية ومعرفتها الفنية مع الشركات الأجنبية لانتاجها السلعة وبيعها الى الأسواق الخارجية .
- اقامة تسهيلات صناعية خارجية .
- تعدد جنسية المنشأة لإدارتها ومستوياتها الإدارية .

- تعدد جنسية ملكية الشركة الأم .

وهناك عديد من القوى الدافعة الى انشاء الشركات متعددة الجنسية هى :-

1- العوامل الذاتية للشركة متعددة الجنسية داخل شركة الأم وهى الرغبة فى استخدام الموارد البشرية الى أقصى حد ممكن ، وعدم تركز المخاطر عن طريق وجود نظام عالمى للإنتاج والتوزيع ، الحاجة الى تعيين أفراد مختارين على اساس عالمى ، والحاجة الى نظام عالمى للمعلومات ، وجود جذب عالمى للمنتجات .

2- العوامل النسبية خارج شركة الأم متعددة الجنسية وتتمثل فى ازدياد المعرفة الفنية والإدارية فى الدول المختلفة، ظهور المستهلك العالمى، طلب المستهلك المحلى الحصول على افضل المنتجات باسعار معقولة، ورغبة الدول المضيفة فى تحسين ميزان مدفوعاتها نحو الأسواق العالمية ، والمنافسة بين المنشآت الدولية على الموارد البشرية والمادية النادرة، اتفاقات التكامل الاقتصادى والسياسى والاقليمى بالإضافة الى التقدم الجوهرى فى تكامل نظم الاتصالات ووسائل الانتقال العالمية .

ويمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات ذات قوة دافعة مؤثرة فى مجال تطوير المحاسبة الدولية **International Accounting** ، حيث تمتد اهتماماتها فى المحاسبة الدولية الى ابعد من القضايا النظرية أو المقصورة على فئة أو مجال محدد . إن تعقيد عملياتها وانتشار عملياتها تتطلب حلول لكثير من مشاكل التسجيل والتقرير غير المتعلقة بالشركات المحلية البحتة .

وتتضمن استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد نماذج أكثر تعقيداً من التكامل الاقتصادى العالمى ، وقد سهل من أتاحه استخدام ذلك

المدخل الجديد التطويرات المتقدمة فى مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات . والـــتى تتيح لتلك الشركات متعددة القوميات التنسيق فيما بين عدد متنامى من الأنشطة والتى تتميز بتعدد المواقع خلال الكرة الجغرافية .

1/5 فلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التى تواجهها
The Philosophy and Function of the World Trade Organization (WTO) and the Major Issues Facing the (WTO)

هـــناك عديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الكبرى التى تقوم بإرساء قواعـــد وهيكل العولمة لعل أبرزها (1) صندوق النقد الدولى **International Monetary Fund (IMF)** (والذى أنشئ وفقا لاتفاقية بريتون وودز عام 1944 ثم بدا عمله فى مارس 1947 والهدف الأساسى هو تحقيق التعاون الدولى فى الحقــل الخاص بالنقود حتى يمكن التخلص من القيود على الصرف الاجنبى وحتى يمكن أن تستقر أسعار الصرف) ، (2) البنك الدولى **World Bank (WB)** (وقــد بــدأ نشاطه فى يونيو 1946 بهدف تقديم المعونات الفنية للدولة النامية أقتصاديا كجزء من الأعمال التحضيرية لعمليات الأقتراض وتشجيع الاستثمار وتوســيع قــاعدة الملكية الخاصة وفض المنازعات بين الدول الأعضاء)،(3) منظمة التجارة الدولية **International Trade Organization (ITO)** (وقد اتفق عــلى تكوينها فى اجتماع هيئة الأمم المنعقد فى عام 1947 بعد أن وقع على الاتفــاق 50 دولـــة فى العام التالى فى هافانا ، إلا أنه لم يحظى بتوقيع العدد الكـــافى مـــن الـــدول حتى تبدأ المنظمة فى عملها ، وتتمثل أهدافها فى تنظيم وتطويـــر الـــتجارة الدولية والاتفاقات الدولية الخاصة بتبادل السلع ، وتشكل منظمة جات (GATT) الوظائف المقترحة فى الاتفاق الخاص بتلك المنظمة) .

وقد تم تأسيس منظمة التجارة العالمية فى 1 يناير عام 1995 فى جنيف بسويسرا ، وتمثل تلك المنظمة الهيئة الحاكمة للتجارة الدولية . وحتى نوفمبر عام 2000 أصبح عدد أعضاءها 140 دولة ، حيث يقوم البلاد والأعضاء بالمحاسبية عن حوالى 90% من التجارة الدولية ، إن أكثر من 30 من البلدان بما فيها روسيا والصين قدما طلب للانضمام الى المنظمة ، حيث كانا من بين البلاد الكبيرة روسيا والصين التى تعتبر من البلدان الوحيدة من غير الأعضاء .

الفلسفة Philosophy

أن منظمة التجارة العالمية تأسست على الفلسفة المؤداة بحتمية التجارة الحرة بين البلدان وبدون رسوم جمركية على الاستيراد أو أى مقاييس أخرى لحماية الإنتاج الوطنى **Protectionist Measures** (لحماية الشركات المحلية أو الصناعات المحلية من المنافسة) الأمر الذى من شأنه المساهمة فى نمو الأقتصاد العالمى ولمصالح كل فرد . إن معايير الحياة الفعالة تبرز بسبب انخفاض تكاليف البضائع المستوردة والتى تساعد على التحكم فى التضخم ، وان كل بلد يؤدى ما يتعين أداءه بشكل كفء وفعال . لذلك فعلى الرغم من الحدود الجغرافية والسياسية فإن التجارة الدولية الحرة تجعل كل فرد يعيش بشكل اكثر ازدهارا أقتصاديا .

الوظائف Functions

ان منظمة التجارة العالمية لها عديد من الوظائف ، ولأداء تلك الوظائف فانها تتمتع بقوة على الالزام بما تقرره من قواعد ، وفيما يلى بعض من تلك الوظائف الرئيسية :-

1- إدارة الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية .

2- الخدمة كسوق لإبرام المفاوضات التجارية .

3- التعامل مع المنازعات التجارية .

4- متابعة السياسات التجارية الوطنية .

5- توفير المساعدة الفنية والتدريب للبلاد الآخذة فى النمو .

6- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

ان منظمة التجارة العالمية بمجرد أن اصبحت هيئة تنظيمية أضحى لها قانون تجارى واجب التطبيق ، حيث وضعت وسنت القواعد الخاصة بالتجارة الدولية فى المنتجات والخدمات وحقوق الملكية بشكل إلزامى . واية منازعات بين أو فيما بين البلدان الأعضاء يتم تسويتها عن طريق منظمة التجارة العالمية وقد بلغ عدد المنازعات التى وصلت للمنظمة 183 منازعة حتى نوفمبر عام 1999 .

المشكلات الرئيسية التى تواجه منظمة التجارة العالمية

تتعرض منظمة التجارة العالمية الأن الى عديد من الانتقادات الشديدة والصريحة ، وقد ألقى الضوء على تلك الجوانب فى المظاهرات التي تم القيام بها فى سياتيل عام 1999 بواشنطون فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى استهدفت منع منظمة التجارة العالمية من عقد مؤتمر قمتها ، وتتمثل أبرز القضايا الحرجة والرئيسية التى تواجه منظمة التجارة العالمية بين عديد من القضايا فى قضايا البيئة وحقوق العمالة والحقوق الانسانية .

تم النظر الى القوة الدافعة لمنظمة التجارة العالمية ووراء التجارة الحرة من وجهة نظر المنتقدين على أنها تشجع استغلال العامل فى البلاد النامية

الناشئة وحيث يعتقدون أن أغلب العاملين فى تلك البلدان يقبلون ظروف العمل فى مؤسسات صغيرة تستخدمهم بأجور منخفضة وأحوال غير صحية وذلك بسبب حرمانهم الاقتصادى وعدم مقدرتهم على ممارسة أى تأثير غير جوهرى على بيئتهم الاقتصادية والاجتماعية . إن المدافعين عن حقوق الإنسان يرفضون القول بأن الحقوق الأساسية بما فيها حقوق العمال تختلف باختلاف الثقافات ، حيث يؤكدون على أن حقوق الإنسان هى حقوق عالمية واحدة .

أن بلاد جنوب شرق آسيا تحدت القانون الأمريكي الذى استثنى أجهزة صيد السلاحف على قوارب صيد الاربيان يبيع تلك الاربيان الى الولايات المتحدة الأمريكية . إن قسم المنازعات بمنظمة التجارة العالمية قد حكم لصالح تلك الأقطار الاسيوية ، ان حكم منظمة التجارة العالمية قد أبطل القانون الأمريكى من أجل حماية البيئة ، ولذلك رغما عن ذلك فإن البعض قد ذكر بأن منظمة التجارة العالمية تمثل تهديدا للديمقراطية حيث أنها يمكن أن تنتهك القوانين الأمريكية التى تحمى المستهلك ، ويمكن القول بأن تلك المنظمة قد أصبحت حكومة عالمية يمكن أن تحدد القوانين الفيدرالية ، ومن العدل القول بأنه يوجد القليل الذى علم بالحقيقة الخاصة بأن منظمة التجارة العالمية لها السلطة على إحباط قوانين البلد العضو . ففى البلدان التى تتميز بوجود نظم ديمقراطية مقررة بها فإن الكثير لديه صعوبة فى قبول قوة منظمة التجارة العالمية لصالح التجارة الحرة . وقد تم التعبير عن ذلك الشعور بالقول أن القواعد لن تعكس قيم تلك البلدان . حيث تقصر الحقوق فى البلاد على التشريع فى مواجهة مفاسد العمالة أو التعسف البيئى ، ولذلك فإنها تعترض بصفة أساسية على الحق فى استخدام مؤسسات تستخدم العمالة بأجور منخفضة أو العمالة التى بالسجون وتشغيل الأطفال فى العمل أو قتل الدولفين

كثيرا من المعلقين ذوى المعرفة قد عبروا مع ذلك عن وجهة نظرهم الخاصة بأن السبب الحقيقى للأنتقادات الموجهة ضد منظمة التجارة العالمية يتمثل فى القلق العالمى من الفجوة المتزايدة بين الغنى والفقر .

إن المظاهـرات الـتى تمت فى سيانيل قد سلطت الأضواء على مشكلة التـباين الاقتصـادى المـتزايد فى العالم . فمنذ عام 1995 عندما تم تأسيس منظمة التجارة العالمية تزايدت التجارة الدولية بنسبة 37% وقد تم إضافة 1.5 مـليون وظيفة عمل جديدة خلال دول العالم ، ومع ذلك فإن التجارة الحرة قد وضعت عديد من العمال والصناعات والشعوب وراء سباق نحو النمو والتقدم. وهـناك إدراك مـتزايد بأن التجارة الحرة والأسواق العالمية خلقت عديد من المشـاكل الجديدة . ولعل ابرز تلك المشكلات تتمثل فى أن العوائد المرتبطة بالتجارة لم يتم أقتسامها بين البلاد على نحو متكافئ وأيضا داخل البلدان ذاتها.

وفى البـلدان النامية هناك تخوف متزايد من أن العولمة سوف توسع من نطاق الفجوة الاقتصادية بين شعوبهم كما أن الحكومات فى تلك الدول النامية قلقة أيضا من منظمة التجارة العالمية لأن الكثير من قراراتها يتم اتخاذها فى اجتماعات داخل أبواب مغلقة . حيث أن تلك الاجتماعات يتم إعلانها فقط الى بضعة بلدان أعضاء ذوى قوة ونفوذ اقتصادى ، حيث ترى هذه الحكومات أن منظمة التجارة العالمية هى مجرد نادى خاص للبلاد الأغنياء . وقد قدمت بلد مـثل المكسيك دراسة ميدانية جيدة ، حيث قدرت صادرات المكسيك فى عام 1999 بمبـلغ 135 بليون دولار وهى تماثل ضعف صادراتها خلال الخمس سـنوات السابقة ، وحاليا فإن للمكسيك 3000 مصنع انتاجى مخصص لإنتاج المنـتجات التصديرية ، توظف تلك المصانع حوالى مليون عامل مكسيكى .

وتقوم تلك المصانع المتخصصة فى إنتاج البضائع التصديرية بدفع أجور أعلى بنسبة 20% تلك التى تقوم بدفعها المصانع غير المتخصصة للتصدير . أن المكسيكيين الذين تعتمد حياتهم المعيشية على الاقتصاد المحلى لا يعيشون بشكل أفضل حيث أن الأجور وأسواق العمل فى الصناعات كثيفة العمالة مثل المطاعم والفنادق والبنوك ومحلات التجزئة وشركات المقاولات قد هبطت . أن أكثر من 3 مليون مكسيكى فقدوا أعمالهم فى كساد عام 1995 . وقد أصبح معظمهم جزء من الاقتصاد السرى **Underground Economy** .

وطبقا للبنك الدولى فإن حوالى مليون من الأفراد فى تايلاند قد اندفعوا نحو خط الفقر من عام 1996 حتى عام 1998 . وقد تمثلت أكثر المناطق زيادة فى الفقر فى منطقة الجنوب الشرقى من تايلاند .

باختصار فإن هناك تباين اقتصادى نسبى ومتزايد عند مستويين هما :-

1- بين البلاد الآخذة فى النمو **Developing** والبلدان النامية **Developed**.

2- داخل مجتمعات كل من البلاد الآخذة فى النمو والبلدان النامية .

وقد لخص الموقف والقضايا المرتبطة رئيس تحرير مجلة الأعمال الاسبوعية **Business Week** بشكل بليغ بقوله أنه ربما الدرس الأكثر أهمية الذى يمكن أشتقاقه من المفاجأة أو كسر الجليد فى سيانيل يتمثل فى أنه بدون عولمة الرخاء والازدهار الاقتصادى الشامل الذى يتم توليده من خلال العالم ، فإن هناك قلق وخوف وغضب ، ان العولمة ذاتها هى عملية تغير سريعة قد تؤدى الى احداث عدم تأكد بالإضافة الى أنها توفر فرص وتحرك تنازلى بالإضافة الى تقدم تصاعدى ، وخاسرين أو رابحين اقتصاديا .

بافتراض أخذ الاقتصاد الامريكى ذو الوجهين مثالا يتضح أنه بكل المقاييس فقد صنع الاقتصاد الجديد ثروة ضخمة ، إلا أن تلك الثروة لم يتم توفيرها لكل شخص ، حيث لم يتم إتاحة معدل النمو فى الأجور ومتوسط الدخول لكل ساعة ومعدل تكلفة التوظيف والتعويض أو التحفيز لكل ساعة عمل بين الأفراد بشكل متكافئ ، إن الاقتصاد الثنائى هذا موجود أيضا فى الصين وفى اغلب البلاد الأخرى والآخذة فى النمو ، ولذلك ففى كل مكان فى تلك البلدان تمثل العولمة مشكلة وليس مجرد وعد ، فهى تمثل تهديد وليس فرصة معينة . وبالتالى يتعين وجود ضوابط أو ارتجاعية وحرص بالغ حتى يتمتع العالم أجمعه بالعوائد التى تمكن أن تسببها التجارة الدولية والنمو الاقتصادى .

ان الحلول المقترحة عن طريق المراقبين ذوى المعرفة ليس بارجاع الساعة والابتعاد عن العولمة واستئناف السياسات المؤيدة لمذهب حماية الانتاج الوطنى . فبدلا من ذلك تقع الحلول فى تعليم وإعادة تدريب العمال المعزولين من مناصبهم . حيث ذكر البعض بأن مذهب حماية الصناعة الوطنية دائما ما يفشل فى إيقاف التقدم التكنولوجى مما يعنى أن الوظائف فى الصناعات غير المتنافسة سوف تفقد فى الواقع على أية حالة . وجهة النظر هذه يمكن أن تصبح نقطة جديرة بالملاحظة حيث أنه إذا كانت العولمة تتأثر بسياسات التجارة الدولية للمجتمعات فإنها تتأثر أيضا بالتقدم التكنولوجى ، ولاشك أنه سيكون مأساة كبيرة أن يتم إيقاف عربات التقدم بسبب عدم وجود قدرة على مقاومة ضحايا ذلك التقدم . فبدلا من وضع عوائق لحماية الانتاج الوطنى لمصلحة صناعات معينة ، يعتقد بان أفضل تصرف يمكن للحكومات اتخاذه يتمثل فى عرض برامج إعادة تدريب وتأهيل لكثير من العاملين .

ولاشك أن المحاسبة توفر المعلومات الملائمة لمتخذى القرار عن الانشطة والأحداث الاقتصادية ، ان المعلومات والتحليلات المحاسبية يمكن استخدامها فى وضـــع السياسات واتخاذ قرارات تخصيص الموارد . ومن الاهمية بمكان للعامــلين فى مهنة المحاسبة أن يكون على دراية بالقضايا والتحديات القائمة والمشــكلات الاقتصـــادية . وذلك يمثل تحديا يتعين مواجهة باهتمام بالغ من جانب المحاسبين. حيث أن الاقتصاد العالمى والاقتصاد المحلى له تأثير مباشر على تلك التحديات التى يواجهها هؤلاء المحاسبين مهنيا وشخصيا أيضا.

1/6 الإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة

The Conceptual Framework of Comparative Accounting Practices

لاشـــك أنـــه توجـــد إختلافات فكرية فى التطبيقات المحاسبية بين الدول المختلفة ، والأمر الذى إنعكس على الخصائص النوعية المميزة لكل منها فى مجالات القياس المحاسبى والإفصاح وإنعكاساتها العملية على التقارير المالية . ولإبــراز أوجه تلك الخلافات يتعين الإشارة الموجزة للتطبيقات المقارنة من خلال التركيز على المحاسبة الانجلوساكسونيه والمحاسبة فى المملكة المتحدة، والمحاســبة فى الــدول الإسكندنافيه والمحاسبة فى ألمانيا والمحاسبة اللاتينية والمحاسبة فى فرنسا ، والمحاسبة الأسيوية .

1/6/1 إطار تنظيم المحاسبة الانجلوساكسونيه (الولايات المتحدة الأمريكية)

تعتبر الأسواق المالية المؤثر الأكبر فى عملية تنظيم المحاسبة فى الولايات المــتحدة الأمــريكية ، حيــث تأسســت هيــئة تنظيم تداول الأوراق المالية **Securities and Exchange Commission (SEC)** ولها السلطة القانونية لتنفيذ قوانيــن الأوراق المالية وكذلك الإعداد والإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية ،

لكـــن بعد ذلك إعترفت لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية بالمبادئ المحاسبية المــتعارف عــليها GAAP . شـــاملة المعاييــر الصادرة عن مجلس معايير المحاســبة الماليـــة FASB الـــتى تأسســت عام 1973 بعد النقد الذى وجه للإجــراءات المتبعة لإصدار المعايير عن طريق مجمع المحاسبين القانونيين الأمـــريكى AICPA ، وبذلك إنتقلت سلطة إصدار المعايير الى مجلس معايير المحاسبة المالية مع بقاء هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية كجهة مشرفة فقط .

ويســتخدم مجــلس معاييــر المحاسبة المالية مدخلاً مفتوحاً عند إصداره المعايير المحاسبية ، وقد أعد المجلس إطاراً فكرياً واضحاً لأهداف وخصائص التقارير المالية فى سلسلة من البيانات عن مبادئ المحاسبة المالية هى :-

(1) الإطار الفكرى :

يــتكون ذلــك الإطار من ستة إيضاحات لمبادئ المحاسبة المالية ، ركز الإيضاح الأول الذى صدر عام 1978 على ثلاثة أهداف للتقارير المالية :-

- الهدف الأول :-

ينــبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات الإستثمار الرشيدة وغيرها من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم ، وينـــبغى أن تكون المعلومات شاملة بحيث يستفيد منها الذين لديهم فهم مناسب للأنشطة الإقتصادية والتجارية .

- الهدف الثانى :-

ينـــبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم لإستخدامها لتقييم كمية ووقت ودرجة التأكد للنقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو العوائد من بيع الأوراق المالية .

- **الهدف الثالث :-**

ينبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الموارد الإقتصادية للمنشآت والإلتزامات وتأثير العمليات والأحداث على هذه الموارد والإلتزامات .

وقـد إعتمد الإيضاح الثانى الصادر عام 80 على الإيضاح الأول ويقوم بتفصيل الخصائص الوصفية للمعلومات المالية والتى تجعلها مفيدة ، وقد أشار بشكل رئيسى الى أن الخصائص الأساسية هى الملائمة وإمكانية الإعتماد ، أما الخصائص الثانوية هى القابلية للمقارنة والثبات .

أمـا الإيضـاح الثالث الصادر عام 1980 والمستبدل بالإيضاح السادس الصـادر عام 1985 فقد غطى عناصر القوائم المالية ، حيث تضمن تعريفات للأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات .

أما الإيضاح الرابع الصادر عام 1980 فقد غطى أهداف التقارير للمنشآت غير الإقتصادية .

فى حيـن غـطى الإيضـاح الخـامس الصادر عام 1984 أسس القياس والإعتراف فى القوائم المالية للمنشآت الإقتصادية .

بشـكل عام تصدر الأنظمة والمعايير المحاسبية من خلال نظام ينقسم من حيث القوة الى نصفين متوازنين تقريباً ، القسم الأول يملكه القطاع العام مثل هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (**SEC**) ومصلحة الإيراد الداخلى **IRS** أما القسم الثانى بيد القطاع الخاص ممثلاً بمجلس معايير المحاسبة المالية وبعض الهيـئات المهـنية كمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى **AICPA** والجمعية الأمريكية للمحاسبة **AAA** وغيرها .

(2) إطار تنظيم المحاسبة فى المملكة المتحدة :

تأثـــرت التطبيقات المحاسبية فى المملكة المتحدة بأسواق الأوراق المالية أيضـــا كما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الفرق بينهما يكمن فى أن الأســـواق الماليـــة لـــم تكن المسيطرة على عملية تنظيم وتقنين المحاسبة فى الممـــلكة المـــتحدة ، حيـــث كان لقوانين الشركات دور وتأثير أكبر من تأثير قوانيـــن الأوراق المالية كما فى الولايات المتحدة . حيث أن قانون الشركات الصـــادر عـــام 1985 المعدل بالقانون الصادر عام 1989 يحتوى على كافة المتطلبات المحاسبية ، وقد تعرضت قوانين الشركات لتغيرات كبيرة وخاصة تـــلك الـــتى حدثـــت لتتوافق مع التوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية (كالـــتوجيه الـــرابع حول حسابات الشركات والتوجيه السابع الخاص بالقوائم المالية الموحدة) .

وقـــد أنشئت فى المملكة المتحدة مجلس المعايير المحاسبية Accounting Standards Board وهو شبيه بمجلس معايير المحاسبة الأمريكى حيث يكون لديـــه ســـلطات إصـــدار معايير التقارير المالية ، وقد أصدر المجلس الإطار الفكـــرى لإصدار المعايير يتضمن سبعة فصول تغطى أهداف القوائم المالية ، والخصـــائص الوصـــفية للمعـــلومات المحاســـبية ، عناصر القوائم المالية ، الإعتراف بالبنود فى القوائم المالية ، القياس فى القوائم المالية ، عرض القوائم المالية ، المبادئ التى تحكم إجراءات الإندماج والتوحيد .

(3) إطار تنظيم المحاسبة فى الدول الاسكندنافيه :

أ – هولندا :–

تشـــبه المحاسبة فى هولندا المحاسبة فى المملكة المتحدة والمدخل الانجلو ســـاكونى ، حيث أن قانون الشركات ومهنة المحاسبة هما المؤثران الرئيسيان

فى تطـور المحاسـبة فى هولـندا . وعلى الرغم من أن قانون الشركات فى هولندا يقع ضمن القانون المدنى ، إلا أن الحكومة تطبق مبدأ عدم التدخل فى الشئون الإقتصادية ، ومع هذا فتأثير قانون الشركات ينمو بشكل مضطرد منذ عام 1870 عندما صدر المرسوم الخاص بالتقارير المالية للشركات ، وكذلك تبنى توجيهات الإتحاد الأوروبى فى عامى 83 ، 88 .

ويمكن القول بأنه لا يوجد فى هولندا معايير للمحاسبة كما هو موجود فى الولايـات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وإنما الشئ الوحيد الملزم هو القواعـد المحاسـبية المحـددة فى فقرات القانون المدنى المتعلقة بالمحاسبة والتقارير المالية .

ب- السويد :

يمكـن إرجـاع تطـور المحاسـبة فى السويد الى تأثير النظام القانونى والضـريبى ، بالإضافة الى التدخل المهنى وخاصة من خلال عملية إصدار المعاييـر كما أن تأثير سوق الأوراق المالية واضح وخاصة بالنسبة للمحاسبة والإفصـاح مـن قـبل الشركات الكبيرة . لكن العامل المؤثر فى السويد هو الحكومة بخلاف هولندا التى كانت اشتراكية الى وقت قريب ، وبالتالى كانت معـتادة عـلى اسـتخدام المعـلومات المحاسبية لأغراض التخطيط ووضع السياسات الإقتصادية على المستوى القومى .

فقوانيـن الشـركات الصادرة فى عام 1975 ، 1976 . وكذلك قانون 1981 المتعـلق بالتقارير السنوية الخاصة ببعض الشركات هى التى نظمت مهـنة المحاسـبة . وبالـرغم من أن تلك القوانين تنص على اتباع المبادئ المحاسـبية المـتعارف عليها الا أنها لم تقم بتعريفها ، لكنها وفرت ما يمكن

تسـميته بالإطـار العـام وليس تفصيلاً للمتطلبات التى يلزم اتباعها . وهذه المـرونة ساعدت مهنة المحاسبة التى يمكن ارجاعها الى 1923 لتلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً فى إصدار التوصيات المتغلقة ببعض القضايا المحاسبية ، إلا أن الحكومـة قـامت بإنشاء مجمع المعايير المحاسبية عام 1976 ليقوم بإصدار التوصيات المتعلقة بالأمور المحاسبية ضمن إطار قانون الشركات . كما قامت أيضـا بإنشـاء مجـلس المحاسـبة فى عام 1991 ليتـولى إصدار المعايير المحاسبية .

إلا أنـه ينـبغى الـتذكير بـأن التوصيات الصادرة عن مجمع المعايير المحاسـبية ومجلس المحاسبة ليست إلزامية وإنما إرشادية ضمن نطاق قانون الشركات . ولهذا يمكن القول أن مدخل إصدار المعايير المحاسبية فى السويد يميـل بإتجاه الإتفاق الجماعى ويتميز بالمرونة بالرغم من التأثيرات القانونية والضريبية .

(4) إطار تنظيم المحاسبة فى ألمانيا :

تختـلف دول المجموعـة الألمانيـة عـن المجموعات الإنجلوساكسونية والإسكندنافية من عدة وجوه فقانون الشركات والضرائب هما المسيطران على التـنظيم المحاسبى . والمجموعة الألمانية تضم عدة دول منها ألمانيا والنمسا وسويسـرا ، بالإضافة الى أن للمحاسبة الألمانية تأثيراً واضحاً على المحاسبة فى كل من اليابان وفرنسا وبعض المستعمرات الإفريقية .

يمكن القول بأن المحاسبة المالية فى ألمانيا تتميز بثلاث خصائص تميزها عـن غيـرها مـن الأنظمة وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

1- بيـــئة المحاســـبة تغيرت بشكل مستمر وملحوظ منذ الحرب العالمية الــثانية ، فالتركيز فى ذلك الوقت كان على جداول الحسابات القومية والجــزئية . وفى عـــام 1965 دعى قانون الشركات الى الإتجاه فى الــتقارير المالية الى وجهة النظر الأمريكية البريطانية ومن ثم زادت متطلــبات الإفصـــاح على الشركات . وبعد حوالى عشرين سنة حان الوقت للإتجاه نحو أوروبا حيث أن ألمانيا من الأعضاء فى الجماعة الأوروبية . فالتوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية ومنها الرابع والســابع والثامن كلها أدخلت ضمن القانون الألمانى من خلال قانون المحاســبة الشامل الصادر عام 1985 . وهذا يعد تحولاً واضحاً فى مسار تطور المحاسبة فى ألمانيا .

2- خضـــوع المحاســبة الــتام لقانون الضرائب ، فمبدأ إحتساب الدخل الضريبى ينص على أن الدخل الضريبى يتحدد بناء على ما يسجل فى الدفاتـــر المحاســبية . وهـــذا يعنى أنه لا يوجد إختلاف بين التقارير الماليـــة المقدمة لأغراض الضريبة وبين التقارير المالية المنشورة . ولهـــذا فمـــا يســمى بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المعايير المحاســبية الموجودة فى الأنظمة الإنجليزية - الأمريكية لا توجد فى ألمانيـــا . فالتقارير المالية تعكس القانون الضريبى وإحتياجاته وليس إحتياجات المستثمرين أو الأسواق المالية .

3- الخاصــية الثالــثة الأساســية للمحاســبة الألمانية هى الإعتماد التام والمتصــلب عـــلى القانون وقرارات المحكمة فقط وليس لغيرها أى ســلطة أو تأثير . فكما ذكر سابقاً لا يوجد فى ألمانيا معايير محاسبية

أو مبادئ محاسبية متعارف عليها . فبالغرم من أن التوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية تلزم بمبادئ الصحة والعدالة الأنجلوساكسونية إلا أن تطبيقها فى ألمانيا إذا طبقت فهى بشكل روتينى فى أحسن الأحوال . فلو كان هذا قانوناً لطبق وألزم فى تطبيقه أما إذا كان صادراً من جهة خاصة أو مهنية فلن يصبح إلزامياً أبداً وإنما سوف يستخدم بشكل غير مباشر .

وباختصار يمكن القول بأنه لا يوجد فى ألمانيا إصدار للمعايير المحاسبية كما هو متعارف عليه فى الدول الناطقة بالإنجليزية ، وإنما الموجود هو إهتمام بإصدار معايير المراجعة وبعض التوصيات المتعلقة ببعض القضايا المحاسبية . وبالرغم من أن هذه التوصيات ليست ملزمة ، إلا أنه يتم إستشارة الجهات المهنية حيث يتم إستشارتها عند إصدار القوانين التى لها تأثير على المحاسبة القومى فى ألمانيا ، إلا أن النظام الألمانى ما زال مختلفاً بشكل كبير عن مثيلاته فى المجموعة الإنجليزية الأمريكية .

(5) إطار تنظيم المحاسبة اللاتينية :

تشبه المحاسبة فى دول هذه المجموعة المحاسبة فى المجموعة الألمانية من عدة أوجه مثل تأثير قانون الشركات والضرائب ، ومع هذا فلديها بعض الخصائص التى تميزها . ويمكن تقسيم دول هذه المجموعة الى مجموعتين فرعيتين : مجموعة الدول الأكثر نمواً وتشمل بلجيكا وفرنسا والأرجنتين وأسبانيا والبرازيل وايطاليا ، ومجموعة الدول الأقل نمواً وتشمل دولاً مثل تشيلى وكولومبيا وبيرو والمكسيك والأرجواى . وتميل المحاسبة اللاتينية الى التحفظ والسرية الى حد ما مقارنة بالمحاسبة فى الدول الأنجلوساكسونية .

أ - فرنسا :

تعتبر الجمهورية الفرنسية ذات دور قيادى فى مجال تطوير المحاسبة القومية المتماثلة ، ولهذا فقد صدرت عدة خطط رسمية فى هذا المجال عام 1947 ، 1957 . ولكنها عدلت فى عامى 1982 ، 1986 لتعكس التوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية وخاصة الرابع والسابع المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة . هذا فيما يتعلق بقانون الشركات أما فيما يتعلق بتأثير قانون الضرائب فان قانون الضريبة هو المسيطر على القواعد المحاسبية الى حد أن المصروفات التى تخص الأغراض الضريبية يجب تسجيلها فى الحسابات عند الرغبة فى الحصول على الإعفاء من هذه الضريبة .

أما مهنة المحاسبة فى فرنسا فهى صغيرة الى حد ما وتفتقد الى التقنية مقارنة بما هو موجود فى الدول الأنجلوساكسونية . وكذلك سوق الأوراق المالية تعد صغيرة كما هو الحال فى ألمانيا وأغلب التمويل يأتى من البنوك أو الدولة . ولهذا ليس مستغرباً أن لا توجد جهة تصدر المعايير المحاسبية فى فرنسا مقارنة بالدول التى تتحدث الإنجليزية . فالقانون التجارى يمتد ليشمل القوانين والمراسيم المحاسبية ، وكل هذه القواعد والتشريعات مضافاً اليها القانون الضريبى يمكن وصفها بما يكافئ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . أما التوصيات الصادرة عن القطاع المهنى الخاص فليس لها صيغة رسمية ، إلا أن الجهات المصدرة للقوانين تأخذ هذه التوصيات فى الإعتبار .

ولهذا فالتقليد المحاسبى فى فرنسا يعطى الأولوية فى إصدار المعلومات المحاسبية التى تخدم الدائنين والسلطات الضريبية كما هو الحال فى ألمانيا . لكن هذا التقليد بدأ مؤخراً فى التغير الى حد ما خاصة بالنسبة للشركات

الكـــبيرة وبالذات المتعددة الجنسية . وكذلك ضغوط السوق العالمية التى تدعم مدخل الإتجاه نحو المساهمين وخاصة بالنسبة للحسابات الموحدة .

(6) إطار تنظيم المحاسبة الآسيوية :

لاشك فى أن ثقافات دول المجموع الآسيوية مختلفة بشكل كبير عن ثقافات دول المجموعة الأنجلوساكسونية والإسكندنافية ، الألمانية واللاتينية . وبالرغم من هذا الإختلاف الا أنه يوجد تأثير واضح للإستعمار على الأنظمة المحاسبية، فأندونيســيا كـــانت مستعمرة من قبل هولندا ، والهند وباكستان وهونج كونج وســنغافورة وماليزيا كانت مستعمرة من قبل المملكة المتحدة ، كما أن اليابان وبالـــرغم من ثقافتها المتميزة الا أنها قد تأثرت بالنظم الألمانية والأمريكية . وبشـــكل عـــام يمكن القول بأن المحاسبة الآسيوية تميل الى التحفظ والسرية بشـــكل واضـــح مقارنـــة بـــالدول الإنجلوساكسونية ، وفيما يلى إطار تنظيم المحاسبة فى اليابان .

أ - اليابان :-

تعتبر الحكومة المؤثر الرئيسى على جميع مجالات المحاسبة فى اليابان . فالقانون التجارى صدر عام 1899 بهدف حماية الدائنين ، وبعد ذلك وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية عدل هذا القانون بغرض حماية المستثمرين أيضاً . وفى عـــام 1948 صدر قانون تداول الأوراق المالية على غرار تلك القوانين الـــتى صدرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عامى 1933، 1934 والمتعلقة بتداول الأوراق المالية فى سوق الأوراق المالية .

أمـــا المؤثر الآخر فهو قانون ضرائب الشركات والذى يتركز تأثيره على التطـــبيقات المتعلقة بقياس الدخل . كما أن المؤسسات الحكومية تتدخل بشكل

مباشــر فى عمــلية إصــدار المعايير المحاسبية . فالمجلس الذى يعد معايير المحاســبة الماليــة للمنشــآت التجارية يعتبر هيئة إستشارية خاضعة لوزارة الماليــة. ووزارة المالية مسئولة عن قانون الأوراق المالية وتداولها و القوانين المحاســبية ذات العلاقة . ومن جهة أخرى فوزارة العدل مسئولة عن تطبيق القــانون الــتجارى . ولهذا فإن خضوع الأنظمة المحاسبية لجهتين حكوميتين أدى الى إنعــدام المدخــل الموحــد عند إصدار القوانين . ولهذا توجد بعض الشــركات اليابانية التى تقوم بإصدار مجموعتين من القوائم المالية . أحدهما معــدة بناء على متطلبات القانون التجارى والأخرى معدة على أساس قانون الأوراق المالية .

أما فيما يتعلق بمهنة المحاسبة فى اليابان فهى صغيرة ينقصها التأثير على عمــلية إصدار المعايير المحاسَبية ، لكنها تقدم التوصيات والإيضاحات حول التطبيقات العملية للقوانين المحاسبية الصادرة .

1/7 التحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية

International Accounting Challenges and Conceptual and Operational Issues

فى بداية ذلك الفصل تم مناقشة الاسباب الخاصة بأهمية دراسة موضوع المحاســبة الدولية ، كما تم تعريف مفهوم المحاسبة الدولية بطريقة معينة من شــأنها أن تأخذ فى الاعتبار القضايا الناشئة من الاقتصاد العالمى . وفيما يلى مناقشــة موجزة للتحديات التى تواجه المحاسبة الدولية والتى ينتج عنها عديد من القضايا الفكرية النظرية والعملية .

تــنامت وتــزايدت الــتجارة و الأعمــال الدولية بسبب أنشطة التصدير والاســتيراد وبســبب طــبيعة الاقتصاد العالمى ، حيث ان كثير من مظاهر

الاعتماد الاقتصادى المتبادل أصبح الأن موجودا بين البلدان أكثر مما مضى ، وهناك تطوران موجودان يتعين الإشارة اليهما هما :-

1- ان الانشطة العالمية للشركات عابرة القوميات (أو متعددة الجنسيات) تغطى مدى واسع من العالم وتتضمن تلك الأنشطة تطوير وتصنيع وتسويق المنتجات وتوزيعها . وتعتبر تبادل التكنولوجيا عامل هاما للغاية فى تلك الأعمال الدولية .

2- ان أسواق رأس المال العالمية توفر فرص للمستثمرين والمقترضين للارتباط فى أنشطة تمويلية عبر العالم . وقد مكنت التطورات التكنولوجية المستثمرين والمقترضين من الارتباط بمعاملات مالية فى الوقت الملائم فى أسواق رأس المال العالمية ، ومايزال الاتجاه يتزايد فى الاستمرار فى هذا الاتجاه .

ففى يونيو عام 1999 كون المعهد الوطنى للمتعاملين فى الاوراق المالية مشروع مشترك مع شركة سوفت بنك يهدف الى تطوير نسخة من نفس سوق الأسهم الالكترونية ناسداك بالولايات المتحدة فى اليابان . ويتوقع أن تكون السوق المعروفة بناسداك اليابان مفتوحة فى الجزء الاخير من عام 2000 ، وفى الواقع فإن بورصة ناسداك الامريكية والسوق المخططة معا سوف تقدم للمستثمرين المقدرة على التداول لمدة 21 ساعة فى اليوم ، وتتضمن الأسهم المحددة فى سوق الأوراق المالية بناسداك فى الولايات المتحدة أسهم شركة أنتيل وميكروسوفت .

ولاشك أن التطويرين التى سبق الإشارة اليها قد ساعدا على توسيع نطاق المحاسبة الدولية لتتعدى الموضوعات التقليدية بحيث تتضمن مايلى :-

1- المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions .

2- إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبى Foreign Exchange Risk Management .

3- الضرائب والأعمال الدولية Taxation and International Operations .

4- توحيد القوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة الأجنبية Consolidation of Financial Statements of Foreign Subsidiaries and Affiliates .

5- تعديـلات القوائم المالية بالقوى الشرائية العامة General Purchasing Power Adjustments .

6- تسعير تحويلات الشركات متعددة القوميات International Transfer Pricing .

7- متطلبات الافصاح المقارنة Comparative Disclosure Requirements.

وهذا لا يوحى بأن الموضوعات التقليدية للمحاسبة لم تعد هامة ، وانما فى الواقع فانه بسبب أهمية حجم التجارة والاستثمارات الدولية ، فانها قد اكتسبت أهميـة جوهـرية متزايدة ، ومع ذلك فإن كثير من القضايا الجديدة والواسعة تعتـبر جـزء جوهـرى من المحاسبة الدولية ، بمعنى أنها ذات متطلب هام للمعلومات الملائمة وذات المصداقية لمتخذى القرارات عبر العالم . وفيما يلى مناقشة لبعض من التحديات التى تواجه المحاسبة الدولية .

البعد الثقافى Cultural Dimension

ألقت العمولة أو التعولم Globalization الضوء على أهمية واتساع نطاق مهارات الأفراد المتعلقة بالمحاسبين المهنيين الحديثين . حيث أن فهمهم للثقافات المختلفة والحساسية الثقافية كما أن تقديرهم للتباين الثقافى أصبح مطلوبا الآن حتى يكونوا مهنيين ناجحين . فيجب أن يمتلك المهنيين الجدد انطباعات عالمية ومثالية الأمر الذى يتعين معه أن يكون لديهم خبرات متعددة الثقافات .

فهم الروابط الوظيفية المتداخلة

Understanding the Cross-Functional Linkages

لم يعد الأمر كافيا أن يكون المحاسبين مجرد مؤهلين وأكفاء فى الأساليب والإجـراءات المحاسـبية وتطبيق المعايير المرتبطة بها ، حيث يتطلب الأمر اليـوم أن يطور المحاسبين صلاحيتهم التى تمكنهم من رؤية الأعمال العالمية فى صـورة وظائف متكاملة . ان القيمة الحقيقية للمحاسبة تتمثل فى توفيرها المعلومات التى تتعامل مع كيفية تأثير مسارات التصرفات البديلة على اجزاء المشـروع الـتى تعـتمد على بعضها بشكل متبادل وبشكل متزايد فى أجزاء مختـلفة مـن العالم . وتتمثل الاعتبارات التى يجب أن يأخذها المحاسبين فى اعتبارهم فى الوقت الراهن فى جودة المنتج والمرونة التصنيعية والمقدرة على الانـتاج والتسويق والتوزيع بشكل سريع فى مواجهة حصول المنافسين على نصـيب الأسـد من السوق . وأخذ تلك الأمور فى الحسبان تمتد الى أبعد من الدور التقليدى الذى يلعبه المحاسبون حيث أضحى للحكم الشخصى دورا كبير فى هذا المجال مثل الدور الذى تقوم به الارقام .

ان عـدد وتـنوع تلك العوامل الذاتية قد زادت بشكل كبير الآن أكثر من الماضى وما زالت تستمر فى الزيادة .

التحليل المالى والقابلية للمقارنة Financial Analysis and Comparability

ان هـناك تحدى آخر رئيسى يواجه المحاسبة الدولية يتمثل فى أن القوائم الماليـة فى البلدان المختلفة يتم إعدادها وفقا لمعايير محاسبية مختلفة . وهذا يـؤدى الى مشـاكل كـثيرة عند أداء التحليل المالى ، على الأقل توجد ثلاثة عوامل تساهم فى تلك المشكلة هى :-

1- يتم قياس المعاملات المحاسبية والتقرير عنها على نحو مختلف فى البلدان المختلفة ، وبالتالى فان المؤشرات المالية التى تعتمد على استخدام الارقام المرتبطة بتلك التقارير تصبح غير قابلة للمقارنة بشكل حتمى .

2- تتباين ثقافة الأعمال وتطبيقات الأعمال من بلد الى بلد آخر ، ففى بعض البلدان مثل اليابان يتم التمويل بشكل كبير من خلال القروض ، فى حين فى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة فإن المصدر الرئيسى للتمويل يتم عن طريق حملة أسهم الملكية . والسؤال الذى يثار هنا هو كيف يمكن إجراء مقارنة نسبة القروض الى حقوق الملكية على الأعمال ببلد مثل اليابان مقارنة بنظيره فى بريطانيا للحصول على استنتاجات مفيدة .

3- تمثل المصطلحات مشكلة واضحة للمحاسبة الدولية ، حيث فى بعض اللغات لا توجد مصطلحات لوصف بنود معينة ، فقد لا يوجد حتى مصطلح موحد للمحاسبة حتى بين البلدان التى تتحدث بنفس اللغة ، فإن نفس المصطلح قد يحمل معانى مختلفة ، على سبيل المثال فإن مصطلح **Turnover** قد يكون له معنى مختلف كلية فى الولايات المتحدة الأمريكية عن نظيره فى المملكة المتحدة رغما عن كونهما من البلدان الناطقة باللغة الانجليزية .

تطوير نظام المعلومات العالمى Global Information System Development

تتطلب الأعمال عالمية النطاق وجود نظام معلومات عالمى شامل بحيث يجب أن يكون قادرا على الوفاء باحتياجات الإدارة المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجى والتخطيط قصير الأجل والتنظيم والرقابة واتخاذ القرارات

والــتقرير المــالى . ويعتــبر ذلك النظام أحد التحديات الرئيسية التى تواجه المحاســبة الدوليــة . ان الاصطلاح بتطوير مثل ذلك النظام ليخدم احتياجات الإدارة المتعددة والمتنوعة المتعلقة بإدارة الأعمال الدولية والمرتبطة بالتقرير المــالى يعتبر أمرا معقدا ، بالإضافة الى التعقيدات العادية التى يتم مواجهتها عند تطوير نظام المعلومات هذا فإن هناك عديد من العوامل ينبغى أخذها فى الحســبان عــلى ســبيل المثال الاختلافات الوطنية فى المعايير المحاسبية ، والوحدات النقدية ، والقوانين الضريبية والقيود على تحركات العملة بالإضافة الى التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، وربما يعتبر المستوى المتباين لعدم التأكد عبر العالم هو العامل الأكثر صعوبة من بين كافة تلك العوامل .

الفصل الثانى

المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية

الفصل الثانى

المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية

Accounting for Foreign Currency Transactions

2/1 مفهوم أسعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها .

2/2 التمييز بين مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة وغير المحققة .

2/3 إستخدام مدخل المعاملة الواحدة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية .

2/4 إستخدام مدخل المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.

2/5 أسواق الصرف الأجنبى ومحاسبة التغطية .

2/6 عقود الصرف الآجلة والمستقبلية .

2/7 المشكلات المحاسبية للعقود الآجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية .

2/8 المحاسبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية .

2/1 مفهوم أسعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها

The Concept of Exchange Rates and Factors Affect it

إن الشـــركات الـــتى تقـــوم بالـــتعامل فى الأنشطة الدولية ترتبط بأعمال وإستثمارات دولية ، ولاشك أن ذلك يزيد من تعقد أعمالها ، ونتيجة لذلك فإن نظام إعداد التقارير المالية لتلك الشركات والمرتبط بتلك الأنشطة الدولية يعتبر أكـــثر تعقيـــداً حـــتماً . حيـــث يجب أن يتميز بالقدرة على الوفاء بإحتياجات المستخدمين المتعددين من المعلومات فى الأجزاء المختلفة من العالم .

ولاشـــك فـــإن أحد أكثر العوامل المساهمة فى تعقد عملية إعداد التقارير المالية هو الإرتباط بالتعامل بعملات مختلفة لتنفيذ الأنشطة الدولية . حيث أن لكل بلد عملتها الخاصة ، وقوانينها ولوائحها التنفيذية الخاصة بالنقد الأجنبى . وكافـــة عمليات تلك الشركات الدولية يتم تسجيلها عن طريق الشركات التابعة بعمـــلة البـــلد الـــذى تقع وتعمل فيه . وهنا تثار مشكلة هامة هى كيفية تحديد إجمـــالى القيم الخاصة بالشركة متعددة الجنسية سواء فى فترة زمنية معينة أو عـــند تاريخ معين عنده يتم الإرتباط بعديد من العملات ، ويتطلب ذلك أن يتم تحويـــل العمـــلات المختلفة الى عملة واحدة ، وللتوضيح يفترض أن المركز الرئيســـى لإحـــدى الشـــركات مـــتعددة الجنسية فى هولندا وأن لها عديد من الشـــركات الـــتابعة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وتايلاند وجنوب أفـــريقيا ، ويتطلب ذلك قبل أن يتم إعداد القوائم المالية الموحدة أن يتم تحويل كافة أرصدة الحسابات الظاهرة بالعملة المحلية (الدولار فى الولايات المتحدة الأمريكية ، البيسيتا فى أسبانيا ، الباهت فى تايلاند، والراند فى جنوب أفريقيا) الى عمـــلة دولـــة هولندا بالجيليدرز حيث مكان تأسيس الشركة الأم (المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسية) .

وقـد يـبدو أن حل تلك المشكلة من السهولة بمكان حيث يتم تحويل القيم بأرصـدة الحسابات من العملة المحلية لكل بلد الى عملة الجيليدرز بإستخدام سعر صرف خاص بالعملة . يعبر سعر الصرف أو معدل التبادل **Exchange Rate** عن ذلك المقدار من أحد العملات المطلوب للحصول على وحدة واحدة مـن العمـلة الأخرى . بعبارة أخرى يمكن تعريف سعر الصرف للعملة بأنه سعر مبادلة إحدى العملات مقابل عملة أخرى ، وغالباً ما يوجد سعر للصرف فى حالة البيع وسعر أخر للصرف فى حالة الشراء للعملة (ويلاحظ أن الفرق فى سـعر الصـرف لـلدولار مثلاً فى حالتى البيع والشراء من أحد البنوك المصـرية يـرجع الى العمولـة التى يتقاضاها ذلك البنك نظير قيامه بخدمة تحويـل العملة) . إلا أن المشكلة تعتبر أكثر تعقيداً مع ذلك ، حيث أن أسعار الصرف نادراً ما تكون ثابتة أو مستقرة .

أن قيمة تحويل **Conversion Value** عملة معينة هو المقدار المكافئ للعملة الأخرى عند سعر صرف معين . فبينما يتغير سعر الصرف فإن قيمة تحويل أحد القيم بالعملة الأجنبية تتغير هى الأخرى ، لذلك فإن تغيرات معدل التبادل أو سعر الصرف لها تأثير مباشر على قيمة التحويل فى التقارير المالية الموحدة أو المدمجة **Consolidated Financial Reports** ، بوجه عام كلما زادت تقلبات وتغيرات سعر الصرف كلما زاد الأثر على القوائم المالية الموحدة .

إن الـتغيرات فى قيـم العمـلات المختـلفة التى يتم عكسها عن طريق التغيرات فى أسعار أو معدلات التبادل تنتج من عوامل عديدة ولعل أحد أكثر تلك العوامل أهمية فى معدل التضخم **Rate of Inflation** فى أحد البلدان ، حيث أن عملة أحد البلاد ذات معدل التضخم المرتفع سوف تنخفض فى القيمة عند مقارنتها بعملة أحد البلدان الذى له معدل تضخم منخفض . فمع إستخدام معدل

تضــخم مــرتفع فإن عملة ذلك البلد يكون لها قوة شرائية منخفضة لشراء أى شئ بما فيها عملة البلد الآخر .

كما أن معدلات الفائــدة Interest Rates فى أحد البلدان تلعب دوراً هاما فى معدل تبادل عملتها . حيث يقوم المستثمرون من بلدان أخرى بشراء عملة أحد البــلدان ذات معــدلات الفــائدة المرتفعة . حيث يستخدمون العملة المشتراة لإستثمارها فى الأوراق المالية الخاصة بالقروض ذات معدلات فائدة مرتفعة . ولاشــك أن ذلــك يزيد من الطلب على العملة ما يترتب عليه زيادة قيمتها ، وبصفة عامة يمكن القول بأن البلدان ذات معدلات الفائدة المرتفعة تكون قادرة عــلى جــذب مزيد من رأس المال أكثر من غيرها من البلدان ذات معدلات الفائدة المنخفضة .

ويعتبر ميزان المدفوعات Balance of Payments الخاص بأحد البلاد أحد الأســباب الهامــة الأخرى وراء التغيرات والتقلبات فى معدل التبادل أو سعر الصــرف ، فالبلد التى لها صادرات مجمعة تزيد عن وراداتها المجمعة سوف تحقــق فائض Surplus فى ميزان مدفوعاتها ، وهذا الفائض سوف يزيد من قيمــة عملــتها ، وبالطــبع فإن البلد التى تعانى من عجز Deficit فى ميزان مدفوعاتها سوف تعانى من هبوط قيمة عملتها .

ولاشــك أن هناك الكثير من التأثيرات البيئية التى سيكون لها أثر مباشر على تغيرات سعر الصرف أو معدل التبادل فى أحد البلدان ، ولعل أكثر تلك المؤثرات أهمية فى النظام الإقتصادى Economic System والنظام السياسى Political System والإستقرار السياسى Political Stability .

2/2 التمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف المحققة أو غير المحققة

Realized and Unrealized Exchange Gains or Losses

لقـد شـهد العقـد الأخر من القرن الحالى الكثير من التقلبات فى أسواق العملات التى أدت الى سريان حالة من عدم الإستقرار ظلت سائدة حتى الوقت الـراهن فى أسـعار صرف العملات الأجنبية مما إنعكس بدوره على طبيعة المشـكلات المحاسـبية الـتى تواجه المحاسبة الدولية فى الشركات المتعددة الجنسـية خاصـة إذا مـا تعددت أنشطة تلك الشركات فى المعاملات الدولية الآجـلة الخاصـة بعمليات التصدير والإستيراد للسلع أو الخدمات ، حيث يتم إبـرام الصـفقات والتعاقدات فى تاريخ معين على أن يتم السداد أو التحصيل الـنقدى لقيمتها فى تاريخ لاحق ، وهنا تبرز مشكلة فروق العملة الناتجة عن إختلاف أسعار الصرف للعملات الأجنبية بين تاريخ نشأة الصفقة وتاريخ سداد الإلتزامات أو تحصيل الحقوق المترتبة عليها .

وقد إنتشر مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية **Foreign Transactions** فى مجـال المحاسبة الدولية للعديد من المشكلات المحاسبية المرتبطة بإبرام تلك المعاملات لعل أبرزها ما يلى :-

1- التسجيل المحاسبى الأول للعملية وقت حدوثها .

2- تسـجيل أرصدة العملات الأجنبية فى التواريخ اللاحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالى .

3- معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة من التغيرات فى أسعار الصرف سـواء عـند إعـداد القوائم المالية أو عند إنتهاء عملية التحصيل أو السداد النقدى للعملية .

4- تسـجيل التسـويات الخاصـة بحسابات المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية فى تواريخ إستحقاقها .

تمـــارس الشركات المتعددة الجنسية أنشطتها الإقتصادية من خلال العديد من المعاملات التى تستخدم العملات الأجنبية فى قياسها محاسبياً وتتأثر قيمتها بالـــتغيرات التى قد تحدث فى أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة فى التســـجيل والقيـــاس ، ولذلـــك فإن المحاسبة الدولية تهتم بمعالجة المشكلات الـــناجمة عـــن تلك التغيرات التى تطرأ على كل من قيمة المعاملات بالعملة الأجنـــبية ومقدار الحقوق أو الإلتزامات المالية المترتبة عليها نتيجة للتغيرات فى أســـعار الصرف بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ إنتهاء الفترة المحاسبية وتاريخ السداد والتحصيل للقيم المالية للمعاملة .

وتتضـــمن المعـــاملات بالعمـــلة الأجنـــبية عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات أو الإقراض والإقتراض أو تحصيل وسداد توزيعات الأرباح . على ســـبيل المـــثال قيـــام أحد الشركات المصرية بإبرام معاملة مع أحد الشركات الأمريكية لإستيراد منتجات السلع على أن يتم سداد قيمتها بالدولار الأمريكى أو قيـــام تلك الشركة بالحصول على قرض من أحد المؤسسات المالية اليابانية والحصول على القرض والإلتزام بسداده بالين اليابانى ، إن مثل تلك العمليات تدخل فى إطار مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية .

وهكذا فإن الشركات المتعددة الجنسية والشركات الدولية تواجه العديد من المشـــكلات المحاسبية المتعلقة بأنشطتها ومعاملاتها الدولية من خلال فروعها الخارجية أو شركاتها التابعة وبصفة خاصة فيما يتعلق بكل من :-

1- المعـــاملات التى تتم بالعملة الأجنبية مع الموردين والعملاء الأجانب مع تقلبات أسعار صرف العملة خلال الفترة الزمنية التى تمتد خلالها تلك المعاملات الأجنبية – وهو ما يعرف بمشكلات المعاملات التى تنطوى على العملات الأجنبية **Transactions Involving Foreign Currencies** .

2- القوائم المالية لتلك الفروع والشركات التابعة الخارجية والتى بدورها تفـرز خـليط مـن القيم المالية غير المتجانسة التى يتم التعبير عنها بعمـلات أجنبية مختلفة ، مما يتطلب ضرورة ترجمة Translation تـلك القوائـم الى عملة الدولة الأم التى يقع داخل حدودها الإقليمية المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسية حتى يمكن دمجها مع بعضها البعض فى قوائم مالية موحدة Consolidation للمجموعة ككل ، وهو ما يعرف بمشكلات ترجمة Translation القوائم المالية .

ويترتب على التغيرات فى أسعار الصرف بالعملة الأجنبية مكاسب أو خسائر فى التبادل Exchange Gains or Losses ، وتكون تلك المكاسب أو الخسائر محققة أو غير محققة ، حيث تتمثل مكاسب أو خسائر العملة الأجنبية المحققة Realized فى المكاسـب أو الخسائر التى حدثت بالفعل والتى تنتج من تبادل العملات مقابل عملة أخرى ، فتلك المكاسب أو الخسائر تنتج من وجود معاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions تتمثل فى معاملات مخصصة بعملة بخلاف العملة المستخدمة فى إعداد التقارير المالية للوحدة الإقتصادية .

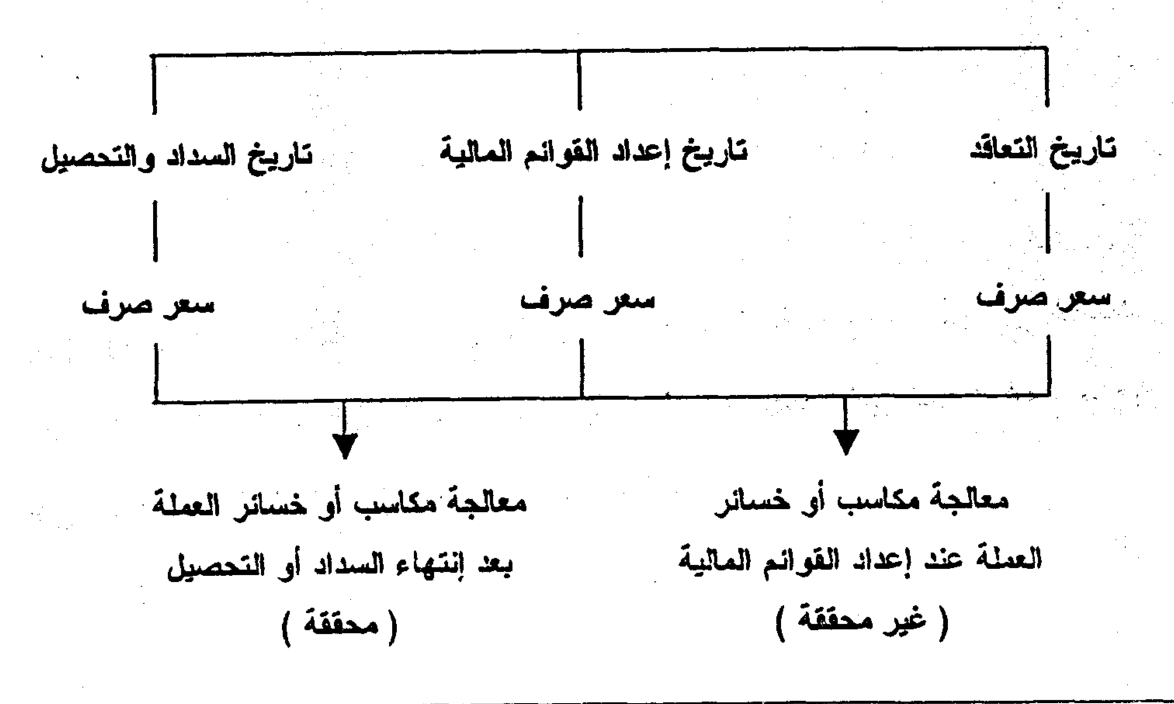
أمـا فى حالة المكاسب أو الخسائر غير المحققة Unrealized Gains or Losses فـليس هناك وجود أو حدوث لأى تبادل فى العملة ، حيث تنتج تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية Foreign Currency Translation والتى تتمثل فى تحويل Conversion القيم فى أرصدة حسـابات الشركات التابعة والمسجلة بالعملات الأجنبية الى العملة المستخدمة فى إعداد القوائم المالية المدمجة أو الموحدة .

وحـتى وقـت قـريب لـم تكن المعالجة المحاسبية للنوع الأول من تلك المشـكلات موحدة حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم (52) فى

ديسمبر 1982 بعنوان ترجمة العملات الأجنبية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى وطبقته الشركات المتعددة الجنسية ، تم صدور معيار المحاسبة الدولى رقم (21) والذى أصبح سارى المفعول من يناير 1985 بعنوان أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، ولذلك فقد أصبحت الشركات الدولية ملتزمة بتطبيقه على معاملاتها الدولية الخاصة بالإستيراد والتصدير المؤجل السداد وعلى تحويل البضاعة بين الفروع الخارجية والشركات التابعة ، بحيث يتم التعاقد حتى تاريخ شحن وإستلام البضاعة فى تاريخ أخر تم السداد فى تاريخ ثالث فى الفترة القادمة ، وبلا شك سيكون سعر الصرف مختلفاً فى كل تاريخ عن الأخر ، ومن ثم تحدث فروق العملة أو مكاسب أو خسائر تلك المعاملات الأمر الذى يتطلب ضرورة معالجتها محاسبياً، يوضح الشكل رقم (2/1) مكاسب وخسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية .

شكل رقم (2/1)

مكاسب أو خسائر العملة للعملات بالعملة الأجنبية



2/3 إستخدام مدخل العملية الواحدة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية

One – Transaction Approach

تنـتج مكاسـب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية ، وتتطلب تلك المعاملات إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسـعار الصـرف ، حيـث يـترتب على ذلك وجود مكاسب أو خسائر لتلك العمـليات نـتيجة تغير تلك الأسعار من تاريخ التعاقد وتاريخ تسوية النتائج ، حيث يمثل تاريخ التسوية **Settlement Date** التاريخ الذى عنده يتم سداد الأموال بالعملة الأجنبية ، وهناك مدخلان لمعالجة فروق العملة المرتبطة بالمعاملات بالعملة الأجنبية هما: مدخل العملية الواحدة **One-Transaction Approach**، ومدخل العمليتين أو الطريقة المزدوجة **Tow-Transaction Approach** .

ويعتبر مدخل العملية الواحدة المدخل التقليدى الذى سارت عليه الشركات الدوليـة فى معالجة مكاسب أو خسائر العملة حتى صدور المعيار الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية والذى أصبح سارى المفعول من يناير 1985 . حيث فى ظل ذلك المدخل يتم إعتبار المعاملة غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية ، وأى مكاسب أو خسائر فرق عملة للعملية سـوف يـتم عكسـها فى تاريخ التسوية كأحد التعديلات على القيمة المسجلة للمورد الذى تم حيازته وإقتناءه .

ويتأسس ذلك المدخل على النظر الى المعاملات بالعملة الأجنبية بإعتبارها وحـدة واحدة فيما يتعلق بكل من إبرام المعاملة وواقعة سداد الدين بالنظر الى كل من العملية ونشأة الدين والسداد النقدى لذلك الدين بإعتبارها حدثاً واحداً لا يـتجزأ . مـع الأخذ فى الإعتبار أنه بمجرد إتمام العملية تظهر الإحتمالات التالية للسداد وطبقاً للإتفاق المبرم بين المستورد والمصدر :-

1- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المستورد ، وفى تلك الحالة لا يتأثر المستورد ويتأثر المصدر .

2- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المصدر ، وفى تلك الحالة لا يتأثر المصدر ويتأثر المستورد .

3- أن يتم السداد بالعملة الأجنبية (دولة ثالثة) لكل من المستورد والمصدر ، وفى تلك الحالة يتأثر كل من المستورد والمصدر .

ويتميز ذلك المدخل بسهولة تطبيقية ، كما أنه لا يتطلب إدخال إجراءات أو تسويات محاسبية عند نهاية السنة المالية ، فضلاً عن إعتراف مصلحة الضرائب بذلك المدخل .

إلا أن ذلك المدخل يعانى من بعض الإنتقادات لعل أهمها :-

1- مخالفة ذلك المدخل للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (مبادئ إستقلال الفترات المحاسبية وتحقق الإيراد أو مقابلة الإيرادات بالمصروفات) ، حيث يتم تسوية فروق العملة عن طريق تعديل قيم حسابات المشتريات والمبيعات الخارجية سواء بالنسبة للعمليات المنتهية أو الممتدة ، وقد تكون تلك الحسابات قد أقفلت فى قائمة الدخل للسنة أو السنوات التالية .

2- لا يتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العملة حيث تهمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروق فى نهاية السنة المالية للشركة ، على إعتبار إدخال التعديلات المترتبة على التغيرات فى أسعار الصرف على حسابات المشتريات والمبيعات ذاتها .

3- عدم ملائمة المدخل لواقع وطبيعة الحسابات ، حيث يتم جعل حساب المبيعات مدينا (وهو بطبيعته دائناً) أو جعل حساب المشتريات دائناً (وهو بطبيعته مديناً) .

أمثلة :-

مثال (1) :

1- قامت إحدى الشركات المصرية فى 2003/1/15 بشراء بضائع من أحد الموردين بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل 100000 دولار (عر صرف الدولار 5.5 جنيه مصرى) على أن يتم السداد بعد شهرين من تاريخه 2003/3/15 (سعر الصرف فى ذلك التاريخ 5.7 جنيه مصرى) .

والسؤال الذى يثار هنا هو ما هى المكاسب أو الخسائر المترتبة عن تلك العملية .

الحل :

يتطلب الأمر إستخدام المعادلة التالية :-

مكاسب أو خسائر المعاملة = المبلغ المستحق بوحدات العملة الأجنبية × (الفرق فى معدلات الصرف فى تاريخ العملية وتاريخ التسوية) .

1- قيمة العملية فى 2003/1/15 بالجنيه المصرى = 100000 دولار × 5.5 جنيه.
= 550000 جنيه .

2- قيمة العملية فى 2003/3/15 بالجنيه المصرى = 100000 دولار × 5.7 جنيه.
= 570000 جنيه .

3- المكاسب أو الخسائر المترتبة على التعاقد = 570000 - 550000
= 20000 جنيه .

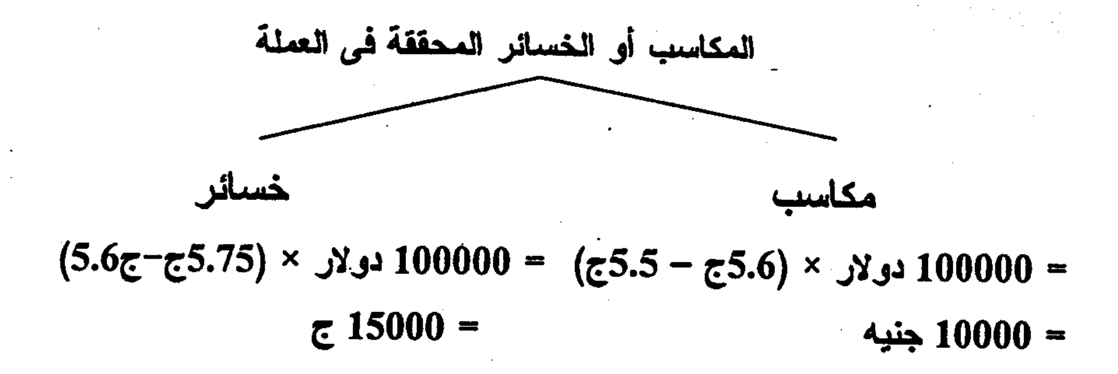
ويمكن الحصول على خسائر فرق العملة بإستخدام المعادلة السابقة على النحو التالى:-

الخسائر المترتبة على التعاقد = 100000 دولار × (5.7 ج - 5.5 ج)
= 20000 جنيه .

مثال (2) :-

فى 2002/6/30 قامت أحد الشركات المصرية تعمل فى مجال الإستيراد والتصدير بالإقتراض من أحد البنوك الأمريكية لتمويل صفقة تجارية لمدة 6 شهور قيمتها 100000 دولار وكان سعر الصرف فى ذلك التاريخ 5.6 جنيه ، والمطلوب تحديد المكاسب أو الخسائر المحققة فى العملة فى 2002/12/31 بفرض أن سعر الصرف كان 5.75 جنيه مصرى مرة ، ومرة أخرى بفرض أن سعر الصرف كان 5.5 جنيه مصرى .

الحل :



مثال (3) السداد بعملة المستورد :

فى 2002/10/30 تعاقدت أحد الشركات المصرية مع إحدى الشركات الأمريكية على إستيراد بضائع قيمتها مليون جنيه مصرى ، وقد قامت الشركة الأمريكية فى 2002/11/30 من نفس العام بشحن البضائع المتعاقد عليها وتم الإتفاق على أن تقوم الشركة المصرية بالسداد يوم 2002/12/20 بالجنيه المصرى عن طريق البنك المصرى الأمريكى بالقاهرة.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة فى دفاتر كل من المستورد والمصدر علماً بأن سعر صرف الدولار الأمريكى كان على النحو التالى :-

2002/10/30	5.4 جنيه مصرى
11/30	5.5 جنيه مصرى
12/20	5.6 جنيه مصرى

(وبإفتراض أن سعر الصرف قد بلغ 5.45 جنيه للدولار الأمريكى)

الحل :

فى حالـــة الســـداد بعملة المستورد فإن تسجيل قيد إتمام المعاملة وإثبات قيد السداد الـــنقدى لهـــا بـــنفس العملة المحلية لبلد المستورد ، ومن ثم لا تظهر مكاسب أو خسائر فروق سعر العملة بالنسبة له فى حين يتأثر المصدر بتلك الفروق .

دفاتر الشركة الأمريكية (المصدر)			دفاتر الشركة المصرية (المستورد)		
181818	181818	من حـــ/ العملاء الى حـــ/ المبيعات الخارجية بيـــع بضـــائع بمبلغ مليون جنيه بسعر 5.5 ج للدولار بتاريخ 2002/11/30	1000000	1000000	من حـــ/ المشتريات الخارجية الى حـــ/ الموردين شراء بضائع من شركة أمريكية والسداد بالجنيه المصرى بتاريخ 2002/12/20
178571 3247	181818	من مذكورين حـــ/ البنك حـــ/ المبيعات الخارجية الى حـــ/ العملاء تحصيل مبلغ مليون جنيه مصرى بسعر صرف 5.6 دولار بتاريخ 2002/12/20	1000000	1000000	من حـــ/ الموردين الى حـــ/ البنك سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون جنيه مصرى بتاريخ 2002/12/20
					أو لــيس هناك تأثير ولن تتغير القيود
183486	1668 181818	من حـــ/ البنك الى مذكورين حـــ/ المبيعات الخارجية حـــ/ العملاء تحصيل مبلغ مليون جنيه مصرى بسعر صرف 5.45 للدولار بتاريخ 2002/12/20	1000000	1000000	من حـــ/ الموردين الى حـــ/ البنك سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون جنيه مصرى بتاريخ 2002/12/20

<u>مثال</u> (4) السداد بعملة المصدر :

قامت أحد الشركات المصرية فى 10 يناير 2003 بالتعاقد مع أحد الشركات الأمريكية على توريد آلات ومعدات قيمتها 5 مليون دولار ، وفى 20 يناير تم شحن تلك الآلات الى المـــوانى المصـــرية عـــلى أن يتم السداد بعد شهرين من تاريخ الشحن ، وقد كان سعر صرف الدولار الأمريكى على النحو التالى :-

10 يناير 2003   5.5

20 يناير   5.45

20 مارس   5.6

(وبإفتراض أن سعر الصرف فى ذلك اليوم كان 5.4 جنيه للدولار الأمريكى)

المطلوب :-

إثبات قيود اليومية فى دفاتر كل من البائع والمشترى .

الحل :

دفاتر الشركة الأمريكية البائعة بالدولار (المصدر)			دفاتر الشركة المصرية المشترية بالجنيه المصرى (المستورد)		
5000000	5000000	من حـ/ العملاء الى حـ/ المبيعات الخارجية بيع بضاعة الى الشركة المصرية مقابل 5 مليون دولار بتاريخ 20 يناير تسدد بعد شهرين	27250000	27250000	من حـ/ المعدات والآلات الى حـ/ الموردين شراء معدات من الشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 يناير 2003 بسعر صرف 5.45
5000000	5000000	من حـ/ البنك الى حـ/ العملاء تحصيل مبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003	27250000 750000		من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ المعدات الى حـ/ البنك سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 بسعر صرف 5.6 للدولار (يلاحظ أن الخسارة مدينة وتزيد من قيمة المشتريات والأرباح دائنة وتخفض من قيمة المشتريات)
		(أو) لن تتغير القيود وليس هناك تأثير			
5000000	5000000	من حـ/ البنك الى حـ/ العملاء تحصيل مبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003	27250000	2700000 250000	من حـ/ الموردين الى مذكورين حـ/ البنك حـ/ المعدات والآلات سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 بسعر صرف 5.4 ج للدولار .

مثال (5) السداد بعملة دولة ثالثة :

قامت إحدى الشركات الأمريكية 2003/1/5 بالتعاقد مع أحد الشركات المصرية على توريد (تصدير) أحد المنتجات بمبلغ مليون يورو ، على أن يتم السداد باليورو بعد شهرين من تاريخ شحن البضاعة الذى تم فى يوم 2003/1/31 . علماً بأن أسعار صرف اليورو مقابل كل جنيه مصرى ودولار أمريكى على النحو التالى :-

	جنيه مصرى	دولار أمريكى
2003/1/5	6.5	1.2
2003/1/31	6.3	1.5
2003/2/28	6.6	1.7
2003/3/31	6.7	1.9

والمطلوب :-

إجراء قيود اليومية لدى كل من المصدر والمستورد .

دفاتر الشركة الأمريكية (المصدر)			دفاتر الشركة المصرية (المستورد)		
6300000	6300000	من حـ/ العملاء الى حـ/ المبيعات الخارجية تصدير منتجات للشركة المصرية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31	1500000	1500000	من حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ الموردين إستيراد منتجات من الشركة الأمريكية قيمتها مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 تسدد بعد شهرين .
6700000	400000 6300000	من حـ/ البنك الى مذكورين حـ/ المبيعات الخارجية حـ/ العملاء تحصيل المستحق على الشركة المصرية وقدره مليون يورو بتاريخ 2003/3/31	1500000 400000	1900000	من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ البنك سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/3/31

مثال (6) السداد على أقساط :

بإستخدام نفس بيانات المثال السابق فيما عدا إفتراض أن السداد سوف يتم على أربعة أقساط متساوية كل شهرين من تاريخ سداد القسط الأول الذى يبدأ فى 2003/3/31 ، وكانت أسعار الصرف على النحو التالى :-

	جنيه مصرى	دولار أمريكى
2003/5/31	6.8	2.00
2003/7/31	6.9	2.1
2003/9/30	6.2	1.95

والمطلوب :-

إجراء قيود اليومية لدى كل من المصدر والمستورد .

دفاتر الشركة الأمريكية (المصدر)			دفاتر الشركة المصرية (المستورد)		
6300000	6300000	من حـ/ العملاء الى حـ/ المبيعات الخارجية تصدير منتجات للشركة المصرية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 والسداد بعد شهرين	1500000	1500000	من حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ الموردين إستيراد منتجات من الشركة الأمريكية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 تسدد بعد شهرين .
1675000	1575000 100000	من حـ/ البنك الى مذكورين حـ/ العملاء حـ/ المبيعات الخارجية تحصيل القسط الأول وقدره ربع مليون يورو بتاريخ 2003/3/31	375000 400000	475000	من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ البنك سداد القسط الأول وقدره ربع مليون يورو بتاريخ2003/3/31
1700000	1575000 150000	من حـ/ البنك الى مذكورين حـ/ العملاء حـ/ المبيعات الخارجية تحصيل القسط الثانى بتاريخ 5/31	375000 125000	500000	من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ البنك سداد القسط الثانى بتاريخ 5/31
1725000	1575000 150000	من حـ/ البنك الى مذكورين حـ/ العملاء حـ/ المبيعات الخارجية تحصيل القسط الثالث بتاريخ 7/31	375000 150000	525000	من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ البنك سداد القسط الثالث بتاريخ 7/31
1550000 25000	1575000	من مذكورين حـ/ البنك حـ/ المبيعات الخارجية الى حـ/ العملاء تحصيل القسط الرابع بتاريخ 2003/9/30	375000 112500	487500	من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ البنك سداد القسط الرابع بتاريخ 2003/9/30

2/4 إستخدام مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية Tow – Transaction Approach

فى عام 1981 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار المحاسبة رقم (52) والذى أصبح سارى المفعول عام 1982 ، حيث يحث ذلك المعيار على إتباع الشركات متعددة الجنسية مدخل المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعمــلة الأجنبية ، وقد إعتمد المعيار المحاسبي الدولى رقم (21) على نفس الأســس المتعــلقة بالمعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية الأجل فى الشركات الدوليــة ، حيــث يــتم فى ضــوئه تحديد سعر الصرف الجارى أثناء إجراء المعاملة أساساً للقيد والترجمة عند التعاقد أو عند السداد أو عند سداد الأقساط، وتســمى عمــلة الدولة التى يتم التعاقد بها والسداد بموجبها بالعملة الوظيفية Functional Currency . أو ما يعرف بالعملة الرسمية والتى تعبر عن عملة المجتمع الذى تتولد فيه التدفقات النقدية سواء متحصلات أو مدفوعات .

يتأسس مدخل المعاملة المزدوجة على أن مكاسب أو خسائر العملة (فروق العملة) تعتبر بمثابة مكاسب أو خسائر فعلية محققة Actually Realized يجب إظهارها بشكل منفصل ولا تقفل فى حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية، ثــم تــنقل فى قيــد أخــر مستقل الى صافى الربح أو الى حساب الإحتياطى الخاص، ومن هنا يرجع سبب التسمية بالمدخل الثنائى أو المزدوج للمعاملة .

فتلك الطريقة تعتمد على أن هناك دائماً قرارين أو واقعتين منفصلتين هما واقعــة قــرار الشراء أو البيع (الإستيراد أو التصدير) والثانى واقعة قرار السداد أو التحصيل ونتائج كل واقعة من مكاسب أو خسائر يجب الا تتأثر بأى قرارات أخرى ، لذلك فإن نتائج عمليات المشتريات والمبيعات الخارجية تقفل فى الجزء الخاص من حـــ/ المتاجرة بقائمة الدخل ، وبشكل مستقل من عملية

السداد أو التحصيل النقدى المترتبة عليها والتى بدورها تتولد عنها مكاسب أو خسـائر فروق عملة حقيقية ، ومن ثم يتعين قفلها بالجزء المخصص بحساب الأرباح والخسائر فور عملية السداد أو التحصيل .

أمثلة :-

1- أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة من عمليات المشتريات الخارجية (الإستيراد):

مثال (1)

قـامت إحدى الشركات المصرية بالتعاقد على إستيراد بضائع ومنتجات فى 2003/3/1 من أحد الشركات الأمريكية مقابل مليون دولار تسدد بعد شهرين من تاريخه ، حيث كان سعر الصرف للدولار فى ذلك اليوم 5.7 جنيه . علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهى فى 31 ديسمبر من كل عام .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر المستورد بفرض أن :-

أ - سعر الصرف فى تاريخ السداد كان 5.6 جنيه مصرى .

ب- سعر الصرف فى تاريخ السداد كان 5.8 جنيه مصرى .

القاعدة :-

تتحقق الأرباح فى حالة إنخفاض سعر الصرف فى تاريخ السداد عما كان عند إتمام التعاقد ، حيث يقوم المستورد بدفع مبلغ أقل من الرصيد الدفترى للمورد ، ويرحل الفرق الى حسـاب الأرباح والخسائر بإعتبارها أرباحاً حقيقية بالفعل (والعكس صحيح فى حالة الخسائر) ويلاحظ أنه بالنسبة للمصدر فلن تحدث لديه أرباح أو خسائر فروق عملة حيث تـم التعاقد والسداد بالدولار ومن ثم تكون قيمة الرصيد الدفترى المستحق له مساوية تماماً لقيمة التحويل الوارد من البنك .

5700000		(1) قيد عملية الشراء : من حـ/ المشتريات الخارجية
	5700000	الى حـ/ الموردين ـ إثبات شراء بضائع بمبلغ مليون دولار بسعر صرف 5.7 فى 2003/3/1 ـ

		(2) قيد عملية السداد بافتراق أن سعر الصرف 5.6 جنيه :
5700000		من حـ/ الموردين
		الى مذكورين
	5600000	حـ/ البنك
	100000	حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب)
		ـــــ إثبات سداد قيمة البضاعة للموردين بتاريخ 2003/5/1 ـــــ
100000		من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة
	100000	الى حـ/ الأرباح والخسائر
		ـــــ إثبات فروق العملة فى 2003/5/1 ـــــ
		(3) قيد عملية السداد بافتراض أن سعر الصرف 5.8 :
		من مذكورين
5700000		حـ/ الموردين
100000		حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر)
	5800000	الى حـ/ البنك
		ـــــ إثبات قيد سداد البضاعة بتاريخ 2003/5/1 ـــــ
100000		من حـ/ الأرباح والخسائر
	100000	الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة
		ـــــ إثبات فروق العملة بتاريخ 2003/5/1 ـــــ

2- أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن المبيعات الخارجية (التصدير) :

مثال (2)

تعاقدت إحدى الشركات الأمريكية على تصدير أحد المنتجات لأحد الشركات المصرية بتاريخ 2003/3/23 بمبلغ مليون جنيه ، وبتاريخ 2003/3/31 تم شحن البضائع المطلوبة للشركة وكان سعر الصرف فى ذلك اليوم للجنيه المصرى هو 5.7 للدولار وقد تم الإتفاق على أن يكون السداد بعد شهرين من تاريخ الشحن .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة بدفاتر المصدر بإفتراض ما إذا كان سعر الصرف للجنيه المصرى على النحو التالى :-

(أ) 5.8 للدولار .   (ب) 5.65 للدولار .

الحل :

القاعدة :

تتحقق أرباح العملة للمصدر إذا إرتفع سعر الصرف وقت السداد عما كان عليه وقت التعاقد حيث يتسلم مبلغاً يتم تحويله الى عملته الوطنية أكبر مما هو مسجل فى حساب العملاء عند التعاقد (وذلك فى حالة الإتفاق بين الطرفين على السداد بعملة المستورد) ، ويتم تحديد حجم التغير فى أسعار الصرف ويعالج محاسبياً فى حساب الأرباح والخسائر بإعتباره أرباح فروق عملة محققة (والعكس صحيح حيث تتحقق خسائر فروق العملة إذا إنخفضت أسعار الصرف عند التحصيل عنها عند التعاقد) .

5700000	5700000	من حـ/ العملاء الى حـ/ المبيعات الخارجية إثبات عمليات المبيعات التصديرية بتاريخ 2003/3/31			
5800000	5700000 100000	سعر الصرف 5.8 : من حـ/ البنك الى مذكورين حـ/ العملاء حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب)	5650000 50000	5700000	سعر الصرف 5.65 : من مذكورين حـ/ البنك حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر) الى حـ/ العملاء
100000	100000	من حـ/ فروق العملة (مكاسب) الى حـ/ الأرباح والخسائر	50000	50000	من حـ/ الأرباح والخسائر الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر)

3- عمليات التصدير والإستيراد فى سنة مالية والسداد فى السنة المالية التالية :

مثال (3)

قامت أحد الشركات المصرية بشحن بضائع قيمتها مليون ريال سعودى لإحدى الشركات السعودية بتاريخ 2003/10/10 على أن يتم السداد بعد شهرين من ذلك التاريخ، وبفرض أن أسعار الصرف للجنيه المصرى مقابل الريال السعودى كانت على النحو التالى :-

2004/1/11	2003/12/11	2003/10/10
0.85 جنيه مصرى	0.95 جنيه مصرى	0.90 جنيه مصرى

المطلوب :- إثبات العمليات السابقة بدفاتر المصدر .

القاعدة :-

عـندما يـتم الـتعاقد فى سنة مالية ويتم السداد فى السنة التالية ، يتم أخذ الأرباح والخسائر المتوقعة عند إقفال الحسابات فى 12/31/ من كل عام طبقاً للمعيار الدولى رقم (21) ، وذلـك بإفـتراض أن عملية السداد أو التحصيل قد تمت فى ذلك التاريخ وبأسعار الصـرف الجاريـة فى ذلـك اليـوم ، ويعالج الفرق بإعتباره ربحاً أو خسارة فى حساب الأربـاح والخسـائر الخاص بنفس العام ، وذلك كإعادة تقويم للحسابات بالعملة الأجنبية ووفقاً لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ نهاية السنة المالية للشركة .

		القيد عند التعاقد 2003/10/10
900000		من حـ/ العملاء
	900000	الى حـ/ المبيعات الخارجية
		القيد عند الإقفال 2003/12/31
50000		من حـ/ العملاء
	50000	الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب)
50000		من حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب)
	50000	الى حـ/ الأرباح والخسائر
		القيد عند السداد 2004/10/10
		من مذكورين
850000		حـ/ البنك
100000		حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر)
	950000	الى حـ/ العملاء
		القيد فى نهاية السنة المالية 2004/12/31
100000		من حـ/ الأرباح والخسائر
	100000	الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر)

4- عمليات الإستيراد والتصدير بعملة دولة ثالثة :

مثال (4)

تم التعاقد بين أحد الشركات المصرية وأحد الشركات السعودية على أن تقوم الشركة السعودية أحد المنتجات مقابل 100000 جنيه استرليني ، وتم شحن الكميات المتعاقد عليها فى يوم 2003/8/10 وتحصيل القيمة بعد شهر من تاريخه .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة بدفاتر كل من المصدر والمستورد بفرض أن سعر صرف الجنيه الإسترلينى كان على النحو التالى :-

التاريخ	الريال	الجنيه
2003/8/10	6.5	7
2003/10/10	6	6.5

دفاتر الشركة السعودية (المصدر)			دفاتر الشركة المصرية (المستورد)		
650000		من حـ/ العملاء الى حـ/ المبيعات الخارجية 2003/8/10	700000		من حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ الموردين 2003/8/10
	650000			700000	
600000 50000	650000	من حـ/ البنك من حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر) الى حـ/ العملاء 12/10	700000	650000 50000	من حـ/ الموردين الى مذكورين حـ/ البنك حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) 2003/10/10
50000	50000	من حـ/ الأرباح والخسائر الى حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر) 2003/12/31	50000	50000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) الى حـ/ الأرباح والخسائر

5- عمليات الإستيراد والتصدير والسداد على أقساط خلال سنة مالية واحدة :

مثال (5)

تم التعاقد بين أحد الشركات السعودية وأحد الشركات الفرنسية على أن تقوم الشركة السعودية بتصدير منتجات تبلغ قيمتها مليون دولار على أن تسدد على دفعتين متساويتين تبدأ الأولى بعد شحن البضاعة بشهرين والثانية بعدها بشهرين . وقد تم شحن البضائع بالفعل فى يوم 2003/8/20 وقد تم سداد الدفعات فى موعدها حيث يتم تحويل العملة الأجنبية للمصدر الى عملته الوطنية فى نفس اليوم ، وكان سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل كل من الريال السعودى والفرنك الفرنسى على النحو التالى :-

التاريخ	الريال السعودى	الفرنك الفرنسى
2003/8/20	3.7	1.85
2003/10/20	3.75	1.9
2003/12/20	3.65	1.95

المطلوب : إثبات العمليات السابقة فى دفاتر كل من المصدر والمستورد :

القاعدة :

تعد عملية سداد الأقساط فى مواعيد إستحقاقها بمثابة عمليات مستقلة عن بعضها البعض ، حيث يتم حساب القسط بسعر الصرف الجارى فى ميعاد إستحقاقه ومن ثم حساب فروق العملة الناتجة عن سداد وتحصيل كل قسط على حدة .

دفاتر الشركة السعودية (المصدر)			دفاتر الشركة الفرنسية (المستورد)		
3700000		من حـ/ العملاء	1850000		من حـ/ المشتريات الخارجية
	3700000	الى حـ/ المبيعات الخارجية		1850000	الى حـ/ الموردين
		2003/8/20			2003/8/20
3750000		من حـ/ البنك			من مذكورين
		الى مذكورين	1850000		حـ/ الموردين
	3700000	حـ/ العملاء	50000		حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر)
	5000	حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب)		1900000	الى حـ/ البنك
		10/20			10/20

3650000 50000	3700000	من مذكورين حـ/ البنك حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة الى حـ/ العملاء 12/20	50000	50000	من حـ/ الأرباح والخسائر الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة
			1850000 100000	1950000	من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر) الى حـ/ البنك
			100000	100000	من حـ/ الأرباح والخسائر الى حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر)

6- عمليات الإستيراد والتصدير والسداد على أقساط أكثر من فترة :

مثال (6)

قامت شركة سعودية بالتعاقد مع شركة روسية على إستيراد مواد غذائية بمبلغ مليون جنيه إسترليني ، وتم شحن البضائع بالفعل فى أول أكتوبر ، وكان الإتفاق ينص على سداد المبلغ المستحق على دفعتين متساويتين الأولى بعد شهرين من تاريخ الشحن والأخرى بعد شهرين من تاريخ الدفعة الأولى ، وقد تم تنفيذ بنود الإتفاق وكانت أسعار الجنيه الإسترلينى مقابل كل من الريال السعودى والروبل الروسى كما يلى :-

التاريخ	الريال	الروبل
2003/10/1	6.70	4.5
2003/12/1	6.65	4.7
2003/12/31	6.85	4.8
2004/2/1	6.60	4.9

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة بدفاتر كل من المصدر والمستورد :

دفاتر الشركة الروسية (المصدر)			دفاتر الشركة السعودية (المستورد)		
4500000	4500000	من حـ/ العملاء الى حـ/ المبيعات الخارجية 2003/10/1	6700000	6700000	من حـ/ المشتريات الخارجية الى حـ/ الموردين 2003/10/1
2350000	2250000 100000	من حـ/ البنك الى مذكورين حـ/ العملاء حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) 12/1	3350000	3325000 25000	من حـ/ الموردين الى مذكورين حـ/ البنك حـ/ أربـاح وخسـائر فروق العملة (مكاسب) 12/1
100000	100000	مـن حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) الى حـ/ الأرباح والخسائر 12/1	25000	25000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة الى حـ/ الأرباح والخسائر
150000	150000	من حـ/ العملاء الى حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) 12/31	75000	75000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر) الى حـ/ الموردين 12/31
150000	150000	مـن حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) الى حـ/ الأرباح والخسائر 12/31	75000	75000	من حـ/ الأرباح والخسائر الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة
2450000	2400000 50000	من حـ/ البنك الى مذكورين حـ/ العملاء حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) 2/1	3425000	3300000 125000	من حـ/ الموردين الى مذكورين حـ/ البنك حـ/ أربـاح وخسـائر فروق العملة 2/1
50000	50000	مـن حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة الى حـ/ الأرباح والخسائر	125000	125000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) الى حـ/ الأرباح والخسائر

2/5 أسواق الصرف الأجنبى ومحاسبة تغطية مخاطر سعر الصرف

Foreign Exchange Markets and Hedging Accounting

2/5/1 طبيعة محاسبة التغطية

إنعكست حالة عدم الإستقرار فى أسواق الصرف الأجنبى نتيجة للتقلبات والتذبذبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج الشركات الدولية ، الأمــر الذى ترتب عليه ضرورة قيامها بإجراء عديد من التسويات المحاسبية لــتحديد حجم مكاسبها وخسائرها سواء المحققة أو غير المحققة من عملياتها الدولية سواء الخاصة بمعاملات الإستيراد والتصدير أو الإقراض والإقتراض أو الإستثمارات الأجنبية أو المضاربة .

تقوم تلك الشركات الدولية بمحاولة حماية نفسها من الخسائر المتوقعة فى المســتقبل نــتيجة للتقلبات والتغيرات فى أسعار صرف العملات الدولية عن طــريق الدخــول والإرتباط بعقود صرف مؤجلة فى توقيت يتزامن مع إبرام عقود المعاملات بالعملة الأجنبية حتى تتجنب تلك التقلبات فى أسعار الصرف خــلال الفــترة الزمنية التى تقع فى الفترة ما بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ التســوية النقدية لها ، وتعرف تلك العملية بتعبير محاسبة التغطية أو التحوط **Hedging Accounting** . وتهدف تلك العملية بتغطية العديد من العمليات التى تقوم بها تلك الشركات الدولية ، والتى تتطلب بصفة أساسية معالجة محاسبية واحدة لتغطية الخسائر المتوقعة فى المستقبل فى مقابل مصروفات وعمولات وفوائــد تدفع الى سماسرة العملات الأجنبية والمنشآت المالية التى ترتبط بتلك المعاملات والتى قد تتضمن ما يلى :-

- عمليات التغطية ضد مدفوعات أو مقبوضات مستقبلية بعملات أجنبية.

- عمليات التغطية عن عقود ومقاولات بعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن مشتريات مستقبلية وبعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن صافى الإستثمارات الأجنبية سواء فروع أو شركات تابعة أجنبية .
- عمليات التغطية ضد المضاربات على الأوراق المالية (بورصة الأوراق المالية) أو على العملات الأجنبية (سوق العملات) .

يترتب على تلك العمليات عادة أرباح أو خسائر فروق العملة سواء المحققة (عند التسوية المالية للعملية) أو غير المحققة (عند إنتهاء السنة المالية قبل التسوية المالية للعملية) مما قد يعكس حجم المخاطر والتعقيدات المرتبطة بالوظائف المالية والرقابية فى الشركات الدولية أو متعددة الجنسية .

2/5/2 أسواق الصرف الأجنبى Foreign Exchange Markets

يعبر مفهوم سعر الصرف عن معدل التبادل بين العملة النقدية لدولتين مختلفتين حيث يشير الى كمية النقد التى يجب التضحية بها من عملة دولة معينة فى مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى .

وإذا ما إستخدم سعر الصرف فى المعاملات الجارية التى يتم تسليمها خلال يومين من أيام العمل فإن ذلك السعر يعرف بالسعر الجارى أو الفورى للصرف Spot Exchange Rate لحظة إبرام المعاملة ، أما إذا إستخدم فى المعاملات الآجلة التى سوف تتم فى تاريخ لاحق فى المستقبل والتى عادة ما تكون بين 30 يوم – 180 يوم فإن ذلك السعر يعرف بالسعر الآجل Forward Rate .

ويمكن تقسيم أسواق الصرف الأجنبى تأسيساً على ذلك عموماً الى سوقين هما الأسواق الجارية والأسواق الآجلة .

الأسواق الجارية Spot Markets

عــادة مــا تقــوم البــنوك التجارية بتقديم الضمانات اللازمة للمصدرين الأجانب الذين يرتبطون بعقود جارية مع المستوردين المحليين لتنفيذ معاملات فورية بالعملة الأجنبية ، وتقوم تلك البنوك بتحديد أسعار الصرف عن طريق عــرض سعرين للصرف أولهما سعر الشراء ، وثانيهما سعر البيع ، ويعكس الفرق بين السعرين مقدار هامش الربح الذى يحققه البنك .

الأسواق الآجلة Forward Markets

وترتبط بصفة رئيسية بإتفاق بين طرفين لتنفيذ عمليات معبر عنها بعملة أجنبية يتم تنفيذها فى تاريخ محدد مستقبلاً .

وإذا كانت تسود أسواق الصرف الأجنبية حالة من الإستقرار النسبى فإن حجــم الفرق بين سعر الصرف الفورى فى تاريخ التعاقد وبين سعر الصرف الآجــل فى تاريخ التنفيذ المستقبلى يكون صغيراً يعرف فى تلك الحالة بمعدل الإنتشار **Spread Rate** ، وإذا كان سعر الصرف المؤجل أكبر من السعــر الفورى فيكون بمثابة علاوة صرف **Exchange Premium** ، فى حين إذا كان السعــر الفــورى أكــبر مــن السعر الآجل فإن الفرق يمثل خصم الصرف **Exchange Discount** ، وعادة ما يشار الى تلك العلاوة أو الخصــم بالنقــاط أســفل أو أعلى من سعر الصرف الجارى ، كما يمكن التعبير عنهما فى شكل نسبة مئوية من خلال المعادلة التالية :-

$$\text{نسبة العلاوة أو الخصم} = \frac{\text{سعر الصرف الآجل – سعر الصرف الجارى}}{\text{سعر الصرف الجارى}} \times \frac{12}{\text{عدد الشهور}} \times 100$$

وقد أصبحت عملية مقايضة العملة الأجنبية **Foreign Currency Swap** تشكل أحد المظاهر الأساسية المتعلقة بأسعار الصرف الأجنبية ، وتشير تلك العملية الى قيام الشركة المتعددة الجنسية بإبرام معاملتين متزامنتين فى نفس الوقت الأولى فورية والثانية آجلة ، فإذا ما قامت أحد تلك الشركات بالحصول على توزيعات أرباح من إحدى شركاتها التابعة فى الولايات المتحدة الأمريكية مقدارها مليون دولار وهى فى نفس الوقت ليست فى حاجة الى تلك الدولارات خلال الثلاثة شهور القادمة فإن الشركة تكون أمام إتخاذ أحد قرارين أولهما تحصيل تلك الدولارات وإيداعها بأحد البنوك التجارية للحصول على عائد خلال تلك الشهور الثلاثة ، وثانيهما الدخل فى صفقة مقايضة **Swap Transaction** عن طريق أحد المؤسسات المالية ، حيث تقوم بموجبها بتحويل تلك الدولارات الى عملة أخرى وليكن اليورو لتشغيلها فى أعمالها التجارية فى أوروبا خلال ثلاثة شهور وفى نفس الوقت تقوم بإبرام عقد آجل ينفذ بعد ثلاثة شهور مع أحد البنوك التجارية التى تتعامل معها يتم بموجبه إستبدال اليورو بدولارات بسعر صرف آجل متفق عليه بين الطرفين .

2/6 عقود الصرف الآجلة والمستقبلية

Forward and Futures Exchange Contracts

تستخدم عقود الصرف الآجلة **Forward Exchange Contract** فى تغطية التقلبات المستمرة فى أسعار الصرف الأجنبية خلال الفترة من تاريخ إبرام المعاملات وتاريخ التسوية المالية لها ، كما تستخدم أيضاً فى تغطية

الإلـــتزامات المـــتوقعة بالإضــافة الى تغطيـــة عمليات المضاربة فى أسواق الأوراق المالية والعملات الأجنبية .

وتعرف عقود الصرف الآجلة بأنها عبارة عن إتفاقات لشراء أو بيع كمية معيـــنة مـــن عملة أجنبية فى تاريخ محدد مستقبلاً بسعر صرف متفق عليه – يشار اليه بالسعر الآجل **Forward Rate** – وبموجب تلك الإتفاقيات يتم تحديد نـــوع ومقدار العملة الأجنبية وسعر الصرف الآجل المتفق عليه وتاريخ تنفيذ المعاملة .

ويمـــثل الفرق بين السعر الجارى وقت إبرام العقد والسعر الآجل بمثابة علاوة صرف **Exchange Premium** إذا ما كان سعر الصرف الآجل أكبر من ســعر الصـــرف الجارى ، وقد يكون الفرق خصم صرف إذا ما كان السعر الآجــل أقــل من السعر الجارى ، وينتج عنهما بعد ضربهما فى كمية العملة الأجنـــبية المســـتلمة أو المدفوعة ما يشار اليه بالمكاسب أو الخسائر المحققة **Realized Gains and Losses** من عقود الصرف الآجلة .

بعـــبارة أخرى يعتبر عقد الصرف الآجل بمثابة عقد قانونى بين طرفين لشراء وبيع كمية معينة من عملة أجنبية وفقاً لمجموعة من الترتيبات الخاصة بالتسليم والوفاء بالإلتزامات فى تاريخ محدد مستقبلاً وبسعر تعاقدى مؤجل .

ويمكن عقد الصرف الآجل الشركات الدولية أو متعددة الجنسية من تغطية مخاطر تقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية عند وقت السداد أو التحصيل الـــنقدى – تخفيض درجة عدم التأكد لأسعار الصرف الجارية وقت السداد أو التحصـــيل النقدى بالنظر فقط الى سعر الصرف الآجل المتعاقد عليه . فإذا ما كـــان أقـــل أو أكثر من المتوقع بالنسبة لسعر الصرف الجارى وقت التسوية

الماليـــة وإنتهاء مدة العقود فإن عملية التغطية سوف تسفر إما عن زيادة حجم التكاليف فى بعض الفترات وإنخفاضها فى فترات زمنية أخرى .

وعادة ما تكون عملية أو عقد التغطيـــة **Hedging Contract** مطلوبة من الشركات الدولية أو متعددة الجنسية عند :

(أ) حالـــة وجـــود إلتزامات مستقبلية ومؤشرات تدل على إرتفاع قيمة العملة التى سوف تتم بها عملية السداد .

أو (ب) حالـــة وجـــود حقوق مستقبلية ودلائل على إنخفاض قيمة العملة الأجنبية التى سوف تتم بها المقبوضات .

بصـــفة عامـــة هناك أربعة أنواع مختلفة من أسعار الصرف عند تحديد تكاليف عقد الصرف الآجل هى :-

1- ســـعر الصـــرف الجارى فى تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل **Spot Rate** .

2- سعر الصرف التعاقدى الآجل **Forward Rate** .

3- ســـعر الصـــرف الجارى فى التاريخ المتوقع لتنفيذ العقد **Expected Spot Rate** .

4- سعر الصرف الجارى فى تاريخ تنفيذ العقد **Actual Spot Rate** .

تشكل معرفة تلك الأنواع من الأسعار أهمية خاصة فى تحديد مدى جدوى إبرام عقد صرف آجل (أو ما يعرف بإتخاذ قرار إبرام العقد) بالإضافة الى مجـــال تقييم القرار الذى إتخذ بشأن إبرام العقد (أو تقييم العقد بعد تنفيذه) . وعند دراسة جدوى الدخول فى عقد صرف آجل عادة ما يتم النظر الى ثلاثة أنواع من التكاليف هى :-

1- الأعباء المالية المرتبطة بعملية الحصول على عقد صرف أجل سواء أكانت فى شكل مصروفات أو عمولات .

2- علاوة أو خصم الصرف الناتجة من الفرق بين سعر الصرف الجارى فى تاريخ إبرام العقد وسعر الصرف الآجل .

3- تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة فى الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف المستقبلى وقت التنفيذ الفعلى . وعندها يمكن تقييم ما قد يحدث إذا لم يكن هناك عقد صرف آجل .

تتشابه عقود الصرف المستقبلية **Futures** مع عقود الصرف الآجلة **Forward** فى كثير من الخصائص إلا أنها يتم التعامل بها فى مقابل المعاملات المباشرة بالعملات الأجنبية التى يتم الإتجار فيها وفقاً لأحد السقوف التجارية **Trading Floors** فى السوق الدولى للأموال **International Monetary Market (IMM)** عن طريق بعض السماسرة المتخصصين ، وتتمثل أكثر العملات التجارية تداولاً فى ذلك السوق هى الدولار الأمريكى (مائة ألف وحدة لكل عقد) ، الجنيه الإسترلينى (62500 وحدة لكل عقد) ، الدولار الكندى (مائة وحدة لكل عقد) ، الفرنك الفرنسى (250000 وحدة لكل عقد) ، المارك الألمانى (125000 وحدة لكل عقد) ، الين اليابانى (12500000 وحدة لكل عقد) .

وهناك عديد من الإختلافات الجوهرية فيما بين كل عقود الصرف الآجلة والمستقبلية على النحو التالى :-

	عقود الصرف الآجلة	عقود الصرف المستقبلية
1- حجم العقد .	- يتحدد وفقاً للإحتياجات الخاصة .	- معيارى .
2- تاريخ التسليم.	- يتفق عليه حسب المتطلبات الخاصة بكل عقد .	- معيارى .
3- أطراف العقد .	- الشركات المتعددة الجنسية والبنوك التجارية والسماسرة .	- الشركات المتعددة الجنسية، والجمهور المؤهل ، البنوك التجارية والسماسرة .
4- الضمانات البنكية.	- لا تتطلب ودائع بنكية كضمانات إلا أنها تحتاج بعض المصروفات البنكية .	- تتطلب أحجاماً متوسطة من الودائع الضامنة للعقود المستقبلية .
5- موقع السوق.	كافة وسائل الإتصال المنتشرة دولياً.	- البورصات المركزية مع إستخدام تسهيلات تكنولوجيا الإتصالات العالمية .
6- الإجراءات المنظمة.	- القواعد المتفق عليها بين أطراف العقد .	- تتحدد عن طريق كل من الإتحاد الدولى ولجنة السلع التجارية للعقود المستقبلية.
7- السيولة .	- يتم الوفاء بمعظم الإلتزامات عن طريق السداد الفعلى للعملة وبعضها يتم عن طريق المقاصة .	- يتم الوفاء بمعظم الإلتزامات عن طريق المقاصة والقليل جداً منها عن طريق السداد الفعلى .
8- تكاليف العقد .	- تتحدد بالإتفاق بين البائع والمشترى .	- يتم إجراء مفاوضات بين أطراف العقد لتحديد مصروفات وعمولة السماسرة.

2/7 المشكلات المحاسبية للعقود الآجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية

Accounting Problems of Forward Contracts for Hedging Foreign Currency Transactions

سبق القول بان عقود الصرف الآجل تمثل تغطية أو حماية ضد الخسائر التى قد تنشأ مستقبلاً نتيجة للتغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية ، كما أنها تعد بمثابة عقود قانونية تنفيذية بين طرفين إحداهما شركة متعددة الجنسية والأخرى بنك تجارى للقيام بإجراء فى تاريخ محدد مستقبلاً وليس فى تاريخ إبرام ذلك العقد ، ونتيجة لطبيعة ذلك العقد فقد إتجه المحاسبون فى الماضى الى عدم إجراء قيود محاسبية فى تاريخ إبرام العقد والإكتفاء بمجرد تسجيل قيد تذكيرى بالدفاتر فى ذلك التاريخ بحيث لا يكون له آثار تنعكس على القوائم المالية .

إلا أنه فى الوقت الحالى أصبحت الشركات متعددة الجنسية فى نطاق محاسبة التغطية تقوم بتسجيل عقود الصرف الآجلة محاسبياً فى الدفاتر فى تاريخ إبرام العقد على أساس أنها تمثل إلتزامات مستقبلية على الشركة ، حيث يتم إستخدام العقد بغرض تغطية مخاطر تغيرات أسعار صرف كل من المقبوضات والمدفوعات المستقبلية بالعملة الأجنبية وليس مجرد الوقاية من إبرام المعاملات بالعملة الأجنبية .

وعادة ما يلجأ المستورد والمصدر الى إبرام عقود الصرف الآجلة عند توقيع عقود معاملات شراء أو بيع السلع والخدمات مع أطراف أجنبية وفى توقيت متزامن مع واقعة الشراء أو البيع بالعملة الأجنبية بهدف الحماية من مخاطر التقلبات فى أسعار الصرف خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين نشأة المعاملة بالعملة الأجنبية وتاريخ التسوية النقدية لها .

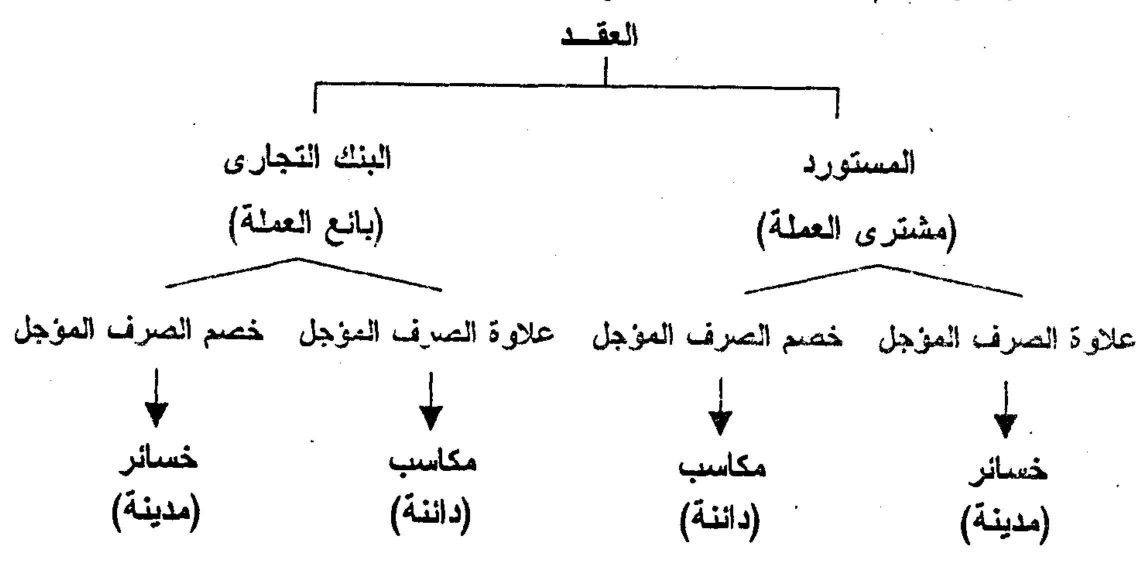
مثال (1)

فى 2002/12/1 قامت إحدى الشركات السعودية بالتعاقد مع أحد الموردين الإنجليز علـى توريد منتجات قيمتها 100000 جنيه استرلينـى على أن يتم السداد النقـدى فى 2003/3/31 ، ولتجـنب مخاطر التقلبات فى أسعار صرف الجنيه الإسترلينى مقابل الريال السـعودى قامت الشركة بإبرام عقد صرف مؤجل مع أحد البنوك التجارية لشراء 1000000 جنيه إسترلينى فى يوم 2003/3/31 بسعر صرف مؤجل مقداره 5.8 ريال سعودى . وقد كانت أسعار الصرف للجنيه الإسترلينى مقابل الريال السعودى على النحو التالى :-

التاريخ	سعر الصرف للجنيه الإسترليني
2002/12/1	5.6 ريال
2002/12/31	5.7 ريال
2003/3/31	5.9 ريال

فى ضـوء عقـد الصرف الآجل تكون الشركة السعودية قد تأكدت من إمكانية سداد قيمة المعاملة للمورد الإنجليزى مبلغ 5800000 ريال (1000000 × 5.8) مهما تغير سعر الصرف فى المستقبل ، وفى المقابل تتحمل الشركة تكلفة عقد الصرف الآجل وقدره 200000 ريـال { (5.8 – 5.6) × 1000000 } مقابل فرق السعر بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الفورى فى تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل .

وتطبيقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (21) يترتب على هذه العقود الآجلة اما علاوة صـرف مؤجـل فى حالة زيادة سعر الصرف المؤجل عن السعر الفورى أو خصم صرف مؤجـل فى حالة إنخفاض سعر الصرف المؤجل عن السعر الفورى وقت التعاقد ، ويجب إستنفاذ علاوة أو خصم الصرف المؤجل على مدار فترة العقد على النحو التالى :-



وفى ضـوء بيانات المثال السابق يتم تسجيل قيمة العملية وعقد الصرف الآجل فى دفاتر الشركة السعودية على النحو التالى :-

5600000		من حـــ/ المشتريات الخارجية
	5600000	الى حـــ/ الدائنين
		ـــــــ شراء بضاعة بمبلغ 1000000 جنيه إسترلينى بتاريخ 2002/12/1 بسعر صرف 5.6 ريال والسداد فى 2003/3/31 ـــــــ
		ـــــــ توضيح رقم (1) ـــــــ
		بناء على إبرام عقد الصرف المؤجل أصبح البنك التجارى مديناً للشركة بمبلغ 1000000 جـنيه اسـترلينى وفى نفس الوقت أصبحت الشركة السعودية مدينة للبـنك بمبـلغ 5800000 ريال بإستخدام سعر الصرف المؤجل (5.8 ريال) فى تحويل قيمة العقد من الجنيهات الإسترلينية الى الريالات السعودية .
		من مذكورين
5600000		حـــ/ عقود صرف آجلة
200000		حـــ/ علاوة سعر الصرف المؤجل
	5800000	الى حـــ/ دائنين عقود صرف مؤجلة
		ـــــــ إبرام عقد صرف آجل لشراء مبلغ 1000000 جنيه إسترلينى بتاريـخ 2002/12/1 بسعر صرف مؤجل 5.8 ريال ـــــــ
		ـــــــ توضيح رقم (2) ـــــــ
		تحمـلت الشركة تكلفة حقيقية لتغطية مدفوعاتها بالجنيهات الإسترلينية قدرها 200000 ريـال تـم تحديدهـا فى القيد الثانى فى حـــ/ علاوة الصرف المؤجل نتيجة إرتفاع سعر الصرف المؤجل عن سعر الصرف الفورى وقـت التعـاقـد (5.6-5.8) × 1000000 .
100000		من حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة
	100000	الى حـــ/ الدائنين
		تسوية الدائنين بالجنيهات الإسترلينية فى 2002/12/31 بقيمة الخسائر الناتجة عن تغير سعر الصرف بالزيادة { (5.7-5.6) × 1000000 }
		ـــــــ توضيح رقم (3) ـــــــ
		يظهر من القيد الأول والقيد الثانى أن الشركة السعودية قد أصبحت بعد توقيع عقد صفقة الشراء بالعملة الأجنبية وإبرام عقد الصرف المؤجل مدينة ودائنة فى نفـس الوقت بمبلغ 1000000 جنيه استرلينى فى حين تعكس أرصدة الحسابات الأخرى قيمة نقدية معبراً عنها بالريال السعودى .

100000		من حــ/ عقود صرف مؤجلة الى حــ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة تســوية حســاب عقود الصرف المؤجلة بتاريخ 2002/12/31 بقيمة المكاسب الناتجة عن التغير بالزيادة فى أسعار الصرف (5.٧ – 5.6) × 1000000 ــــــــ توضيح رقم (4) ــــــــ أظهــر القيد الثانى أن الشركة السعودية أصبحت تمتلك أصلاً (عقد الصرف المؤجل) قيمته 5600000 ريال (سعر الصرف 5.6) وطالما أن سعر الصرف قــد إرتفع فى نهاية العام (5.7) عما كان عليه وقت نشأة الأصل فإن الشركة قد حققت مكاسب بإحتفاظها بأصول معبر عنها بعملة أجنبية .
	100000	
50000		من حــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل الى حــ/ علاوة سعر الصرف المؤجل ــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من علاوة سعر الصرف المؤجل المرتبط بعام 2002 (200000 × 4/1) ــــــ ــــــ توضيح رقم (5) ــــــ أنشــأ القيد الأول إلتزامات على الشركة بالعملة الأجنبية مقدارها 1000000 جــنيه استرلينى (سعر الصرف 5.6) وفى نهاية العام ما زال هذا الإلتزام قائماً مــع تغيــر سعر الصرف بالزيادة (5.7) مما يترتب عليه تحميل الشركة خسائر مقدارها 100000 ريال { (5.7 – 5.6) × 1000000 } .
	50000	
		من مذكورين
100000		حــ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة
50000		حــ/ الأرباح والخسائر
		الى مذكورين
	100000	حــ/ أرباح وخسائر فروق العملة
	50000	حــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل
		ــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى 2002/12/31 ــــــ ــــــ توضيح رقم (6) ــــــ تم إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل على مدار أربعة أشهر منها شهر فى عام 2002 وثلاثة فى عام 2003 ولذلك تم توزيعها على النحو التالى :- (أ) الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2002 =200000×4/1=50000 ريال. (ب) الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2003 =200000×4/3=150000 ريال.

5800000		من حـــ/ دائنين عقود صرف مؤجلة
	5800000	الى حـــ/ النقدية
		ـــــــــ سداد المستحق للبنك التجارى بالريال السعودى فى 2003/3/31 وفقاً لسعر الصرف المؤجل (5.8) ـــــــــ
		ـــــــــ توضيح رقم (7) ـــــــــ تعكس القيود رقم (3) ، رقم (4) ، رقم (6) بوضوح أن الشركة السعودية قد تحملت خسائر مقدارها 100000 ريال نتيجة إرتباطها بالتزامات بالعملة الأجنبية وفى نفس الوقت تمكنت الشركة من تحقيق مكاسب مساوية تماماً لتلك الخسائر نتيجة إبرامها لعقد الصرف المؤجل بحيث تكون المحصلة النهائية هى تحمل الشركة خلال عام 2002 مبلغ 50000 ريال فقط كمصروفات إستنفاذ للتكلفة لتغطية مخاطر التقلبات فى أسعار الصرف .
5900000		من حـــ/ النقدية – عملة أجنبية
		الى مذكورين
	5700000	حـــ/ عقود صرف مؤجلة
	200000	حـــ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة
		ـــــــــ إستلام مبلغ 1000000 جنيه إسترلينى من البنك التجارى مقابل عقد الصرف المؤجل وتقييمها وفقاً لسعر الصرف الجارى فى تاريخ الإستلام 2003/3/31 (5.9) ـــــــــ
		ـــــــــ توضيح رقم (8) ـــــــــ تم إعادة تقييم عقد الصرف المؤجل وفقاً لسعر الصرف الجارى فى تاريخ إستلام العملة الأجنبية (5.9) ومقارنته بقيمته الدفترية فى القوائم المالية فى 2002/12/31 (1000000 × 5.7) لتحديد مكاسب عقود الصرف الآجلة (5.9 – 5.7) × 1000000 .
		من مذكورين
		حـــ/ الدائنين
		حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة
		الى حـــ/ النقدية – عملة أجنبية
		ـــــــــ سداد مبلغ 1000000 جنيه إسترلينى للدائنين بتاريخ 2003/3/31 وتقييمها بسعر الصرف الجارى (5.9) ـــــــــ
		ـــــــــ توضيح رقم (9) ـــــــــ يعكس ذلك القيد عملية إعادة تقييم إلتزامات بالعملة الأجنبية وتحديد حجم خسائر فروق العملة الناتجة عن تغيير أسعار الصرف بالزيادة بين تاريخ إعداد القوائم المالية فى 2002/12/31 وتاريخ السداد النقدى لتلك الإلتزامات فى 2003/3/31 (5.9 – 5.7) × 1000000 .

150000		من حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل
	150000	الى حـــ/ علاوة سعر الصرف المؤجل
		ـــــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من علاوة سعر الصرف المؤجل المرتبط لعام 2003 (1000000 × 4/3) ــــــــــ
		ـــــــــ توضيح رقم (10) ـــــــــ
		أظهـــر قيـــد الإقفال فى 2002/12/31 أن الشركة السعودية قد تحملت عام 2003 مبـــلغ 150000 ريـــال فقـــط كمصـــروفات إستنفاذ لعلاوة عقد الصرف المؤجـــل عـــلى الرغم من أن هناك خسائر أخرى مقدارها 200000 ريال نتيجة إرتباطها بالتزامات بالعملة الأجنبية نظراً لأنها تمكنت فى نفس الوقت من تحقيق مكاسب مقدارها 200000 ريال نتيجة إبرامها لعقد الصرف المؤجل .
		من مذكورين
200000		حـــ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة
15000		حـــ/ الأرباح والخسائر
		الى مذكورين
	200000	حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة
	150000	حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل
		ـــــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى 2003/12/31 ـــــــــ
		ـــــــــ توضيح رقم (11) ـــــــــ
		لا تـــتحمل قائمة الدخل كافة أنواع أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة عن التقلـــبات فى أســـعار الصـــرف طالمـــا كان هناك عقد صرف مؤجل حيث يمكن للشـــركة من تغطية الخسائر أو تحقيق أرباح تعادل تماماً خسائر أو أرباح فروق العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية .

مثال (2)

فى 2002/9/30 قامت إحدى الشركات السعودية بالتعاقد مع أحد الشركات الأمريكية عـــلى شراء أحد الآلات بمبلغ 1000000 دولار أمريكى تسدد بعد ستة شهور وفى نفس التاريخ أبرمت الشركة عقد صرف آجل مع إحدى المؤسسات المالية لشراء مليون دولار أمـــريكى على أن يستحق التنفيذ فى 2003/4/1 مقابل سعر صرف مؤجل مقداره 3.85 ريـــال ســـعودى ، ولقـــد بـــلغت أسعار صرف الدولار الأمريكى مقابل الريال على النحو التالى:-

التاريخ	2002/9/30	2002/12/31	2003/4/1
سعر الصرف	3.80	3.75	3.7

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم فى دفاتر الشركة السعودية .

3800000	3800000	من حـ/ الآلات والمعدات الى حـ/ الموردين ـــــــ شراء معدات بمبلغ مليون دولار أمريكى فى 2002/5/30 بسعر صرف 3.7 ريال والسداد بعد 6 شهور ـــــــ ـــــــ توضيح رقم (1) ـــــــ أصبح لدى الشركة إلتزامات وأصول بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكى) وتم تقسيمها وفقاً لأسعار الصرف السارية فى 2002/9/30 (3.8 ريال) .
3800000 50000	3850000	من مذكورين حـ/ عقود صرف مؤجلة حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل الى حـ/ دائنين عقود صرف مؤجلة ـــــــ إبرام عقد صرف آجل لشراء مبلغ مليون دولار بتاريخ 2002/9/30 بسعر صرف مؤجل بمبلغ 3.85 ريال ـــــــ ـــــــ توضيح رقم (2) ـــــــ بـلغت التكاليف الحقيقية لعقد الصرف الآجل 50000 ريال ، ظهرت فى القيد الـثانى تحـت بند علاوة سعر الصرف المؤجل وهى عبارة عن الفرق بين سعر الصـرف المؤجـل (3.85) وسعر الصرف القدرى فى تاريخ إبرام العقد (3.8) مضروباً فى عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية (3.85-3.8) × مليون دولار .
50000	50000	من حـ/ الموردين الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة ـــــــ تسوية حساب الموردين بالدولار بقيمة المكاسب الناتجة عن تغير سعر الصرف بالنقص فى 2002/12/31 (3.80 - 3.75) × مليون دولار .
50000	50000	من حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة الى حـ/ عقود صرف مؤجلة ـ تسوية حساب عقود صرف مؤجلة بقيمة الخسائر الناتجة عن التغير فى النقص فى أسعار الصرف (3.8 - 3.65) × مليون دولار بتاريخ 2002/12/31ـــ

25000		من حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل
	25000	الى حـــ/ علاوة سعر الصرف المؤجل
		ـــــــ تحميل عام 2002 بنصيبه من مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل (50000 × 6/3) ـــــــ
		ـــــــ توضيح رقم (3) ـــــــ
		تم إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل على مدار ستة شهور منها ثلاثة فى عام 2002 وثلاثة أخرى فى عام 2002 ولذلك تم تخصيصها على النحو التالى:
		أ- الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2002 =50000×6/3=25000 ريال .
		ب-الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2003 =50000×6/3=25000 ريال.
		من مذكورين
50000		حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة
25000		حـــ/ الأرباح والخسائر
		الى مذكورين
	50000	حـــ/ خسائر عقود صرف مؤجلة
	25000	حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل
		ـــــــ إقفـــال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى نهاية السنة المالية للشركة فى 2002/12/31 ـــــــ
		ـــــــ توضيح رقم (4) ـــــــ
		أظهـــر قيـــد الإقفـــال فى 2002/12/31 أنه قد تم تحميل قائمة الدخل بمبلغ 25000 ريـــال فقط كمصروفات إستنفاذ علاوة عقد الصرف المؤجل دون أن تتأثر القائمـــة بكل من خسائر عقود الصرف المؤجلة وأرباح فروق العملة الناتجة عن تسوية الموردين وعقد الصرف المؤجل وفقاً لأسعار الصرف الجارية فى نهاية السنة المالية حيث بلغت قيمة كل منها 50000 ريال كمبالغ معوضة بعضها البعض .
3850000		من حـــ/ دائنين عقود صرف مؤجلة
	3850000	الى حـــ/ النقدية
		ـــــــ سداد المبلغ المستحق للمؤسسة المالية بالريال السعودى بتاريخ 2003/4/1 وفقاً لشروط عقد الصرف الوجل (3.85) ريال ـــــــ
		من مذكورين
3700000		حـــ/ النقدية – عملة أجنبية
50000		حـــ/ خسائر عقود صرف آجلة
	3750000	الى حـــ/ عقود صرف مؤجلة
		ـــــــ إســـتلام مبـــلغ مـــليون دولار من المؤسسة المالية وتقييمها بسعر الصرف الجارى فى تاريخ الإستلام (3.7) بتاريخ 2003/4/1 ـــــــ

3750000		من حـ/ الموردين
		الى مذكورين
	3700000	حـ/ النقدية – عملة أجنبية
	50000	حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة
		ــــــ سداد مبلغ مليون دولار للشركة الأمريكية وتقييمها وفقا لسعر الصرف الجارى (3.7) فى 2003/4/1 ــــــ
25000		من حـ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر صرف مؤجل
	25000	الى حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل
		ــــــ تحميل عام 2003 بنصيبه من مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل (50000 × 6/3) ــــــ
		من مذكورين
50000		حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة
25000		حـ/ الأرباح والخسائر
		الى مذكورين
	50000	حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة
	25000	حـ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر صرف مؤجل
		ــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى نهاية السنة المالية للشركة فى 2003/12/31 ــــــ
		ــــــ توضيح رقم (5) ــــــ
		(يتم تطبيق نفس ما جاء فى التوضيح رقم (4) قيد الإقفال فى 2002/12/31)

مثال (3)

فى 2002/11/30 قامت إحدى الشركات المصرية بتصدير منتجات قيمتها 1000000 ريال سعودى لإحدى الشركات السعودية على أن يتم السداد بعد خمس شهور، وفى ذلك التاريخ أبرمت الشركة المصرية عقد صرف آجل لبيع قيمة الصفقة من الريالات مقابل سعر صرف مؤجل قدره 0.93 جنيه مصرى للريال السعودى ، ولقد كانت حركة أسعار الصرف بين الريال السعودى والجنيه المصرى خلال الفترة الزمنية التى إستغرقتها الصفقة على التالى :-

التاريخ	2002/11/30	2002/12/31	2003/5/1
سعر الصرف	0.95 جنيه مصرى	0.91 جنيه مصرى	0.92 جنيه مصرى

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر الشركة المصرية .

950000		من حـ/ العملاء
	950000	الى حـ/ المبيعات الخارجية ـــــ بيع الشركة المصرية منتجات بمبلغ مليون ريال سعودى الى شركة سعودية بسعر صرف 0.95 جنيه بتاريخ 2002/11/30 والسداد بعد 5 شهور ـــــ ـــــــ توضيح رقم (1) ـــــــ بموجب عقد بيع المنتجات للمستورد السعودى أصبحت الشركة المصرية تمتلك أصلاً عملاء بالعملة الأجنبية مقدارها مليون ريال سعودى .
		من مذكورين
930000		حـ/ مدينين عقود صرف مؤجلة
20000		حـ/ خصم سعر الصرف المؤجل
	950000	الى حـ/ عقود صرف مؤجلة ـــــ إبرام عقد صرف آجل لبيع مليون ريال سعودى بتاريخ 2002/11/30 بسعر صرف مؤجل مقداره 0.93 جنيه مصرى ـــــ ـــــــ توضيح رقم (2) ـــــــ ترتب على إبرام عقد الصرف المؤجل أن نشأ إلتزام بالعملة الأجنبية مقداره مليون ريال سعودى ، وفى نفس الوقت أصبح الطرف الآخر من العقد مديناً بمبلغ 930000 جنيه مصرى مهما تغير سعر الصرف فى المستقبل .
40000		من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة
	40000	الى حـ/ العملاء ـــــ تسوية المدينين بالريال السعودى بقيمة الخسائر الناتجة من التغير فى النقص فى أسعار الصرف (0.95 - 0.91) × مليون بتاريخ 2002/12/31 ـــــ
40000		من حـ/ عقود صرف مؤجلة
	40000	الى حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة ـــــ تسوية عقد الصرف المؤجل بقيمة المكاسب الناتجة عن التغير بالنقص فى أسعار الصرف (0.95-0.91) × مليون بتاريخ 2002/12/31 ـــــ

8000		من حـــ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل
	8000	الى حـــ/ خصم سعر الصرف المؤجل
		ـــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من خصم سعر الصرف المؤجل لعام 2002 (40000 × 5/1) بتاريخ 2002/12/31 ـــــــ
		ـــــــ توضيح رقم (3) ـــــــ يتم إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل على مدار مدة العقد وقدرها خمسة أشهر منها شهر واحد فى عام 2002 وأربعة شهور فى عام 2003 ويتم توزيعها على النحو التالى :- أ- الجزء المستنفذ من الخصم خلال عام 2002 =40000×5/1=8000 ريال . ب-الجزء المستنفذ من الخصم خلال عام 2003 =40000×5/4=32000 ريال.
		من مذكورين
40000		حـــ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة
8000		حـــ/ الأرباح والخسائر
		الى مذكورين
	40000	حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة
	8000	حـــ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل
		ـــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى نهاية السنة المالية فى 2002/12/31 ـــــــ
		ـــــــ توضيح رقم (4) ـــــــ حيث أن سعر الصرف قد إنخفض فى نهاية عام 2002 (0.91) عما كان عليه وقت نشأة الأصل بالعملة الأجنبية (العملاء) فقد تحققت خسائر فروق عملة مقدارها { (0.95 – 0.91) × مليون } 40000 جنيه ، ومن جهة أخرى فقد أدى ذلك التغير بالنقص فى أسعار الصرف الى تحقيق مكاسب قدرها 40000 ج فى عقود الصرف المؤجلة التى تمثل إلتزامات قائمة بالعملة الأجنبية فى نهاية السنة المالية .
920000		من حـــ/ النقدية بالعملة الأجنبية
		الى مذكورين
	910000	حـــ/ العملاء
	10000	حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة
		ـــــــ تحصيل مبلغ مليون ريال سعودى من العملاء وتقييمها بسعر الصرف الجارى فى تاريخ الإستلام (0.92) بتاريخ 2003/5/1 ـــــــ
		ـــــــ توضيح رقم (5) ـــــــ حدث تغير بالزيادة فى أسعار الصرف فى تاريخ التسوية النقدية للصفقة فى 1 / 5 / 2003 بالمقارنة عما كانت عليه فى تاريخ إعداد أخر قوائم مالية 2002/12/31 ، مما أدى الى تحقيق أرباح فروق عملة مقدارها فى الأصول بالعملة الأجنبية ، وفى نفس الوقت تحققت خسائر بنفس القيمة فى عقود الصرف المؤجلة التى تمثل إلتزامات بالعملة الأجنبية .

930000		من حـ/ النقدية الى حـ/ مدينى عقود صرف مؤجلة
	930000	ـــــــ تحصيل المستحق على مدينى عقود الصرف المؤجلة بالجنية المصرى وبسعر صرف مؤجل (0.93) فى 2003/5/1 ـــــــ
910000 10000	920000	من مذكورين حـ/ عقد صرف مؤجل حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة الى حـ/ النقدية – عملة أجنبية ـــــــ تسليم مبلغ مليون ريال سعودى مقابل عقد الصرف المؤجل وتقييمها وفقاً لسعر الصرف الجارى فى ذلك التاريخ (0.92) بتاريخ 2003/5/1 ـــــــ
32000	32000	من حـ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل الى حـ/ خصم سعر الصرف المؤجل ـــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من خصم سعر الصرف المؤجل لعام 2003 (40000 × 5/4) بتاريخ 2003/5/1 ـــــــ ـــــــ توضيح رقم (6) ـــــــ أظهر قيد الإقفال فى نهاية عام 2002 تحميل قائمة الدخل بمبلغ 8000 ريال مقابل مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل مع عدم تأثير كل من خسائر فروق العملة ومكاسب عقود الصرف المؤجلة على قائمة الدخل بإعتبارها بنود مدينة ودائنة متكافئة القيمة (40000 ريال) ، وفى نفس الوقت أظهر قيد الإقفال فى نهاية عام 2003 تحميل قائمة الدخل بأعباء مقدارها 32000 ريال مقابل نصيب العام من مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل .
		من مذكورين حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة حـ/ الأرباح والخسائر الى مذكورين حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة حـ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل ـــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى 2003/12/31 ـــــــ ـــــــ توضيح رقم (7) ـــــــ أظهر قيد الإقفال فى نهاية عام 2003 تحميل قائمة الدخل بأعباء قدرها 32000 ريال مقابل نصيب العام من مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل مع عدم تأثيرها بكل من أرباح فروق العملة وخسائر عقود الصرف المؤجلة بإعتبارها بنود دائنة ومدينة متكافئة القيمة (10000 ريال) .

2/8 المحاسبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية

Forward Contracts for Hedging Foreign Net Investments

قد تتعرض الشركات الدولية والمتعددة الجنسية الى مواجهة خسائر نتيجة تغير سعر صرف العملات الأجنبية لبعض الدول فى حالة إستثمارها لأموالها فى فـروع خارجيـة أو شـركات تابعة فى تلك الدول مما يدفعها الى حماية إسـتثماراتها الخارجيـة عـن طريق إبرام عقود صرف آجلة لتغطية صافى الإستثمارات ، حيث تشير التغطية الى محاولة مقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة تغيـر سـعر صـرف العملة الأجنبية المستثمرة فى تلك الفروع أو الشركات التابعة فى الدول المضيفة لها .

ومن أجل الحماية من تلك المخاطر توجد عديد من الطرق والأساليب التى تلجأ اليها تلك الشركات ولعل أكثرها إنتشاراً عملياً هو إبرام عقد صرف آجل يـترتب عليه نشأة إلتزامات بالعملة الأجنبية نتيجة الحصول على قروض من إحـدى المؤسسـات الماليـة وموافقتها على إستلام دولارات فى مقابل تسليم جنيهات مصرية على سبيل المثال ، ويمكن ذلك الأسلوب من مقابلة الخسائر الـناجمة عـن إنخفـاض سـعر العملة الأجنبية فى تقييم صافى إستثماراتها الخارجيـة بالمكاسـب المحققة من الإلتزامات المالية التى نشأت بنفس العملة الأجنبية .

ويجب التمييز بين نوعين من البنود التى ترتبط بعقود الصرف الآجلة من أجل حماية صافى الإستثمارات الأجنبية هما :-

1- مكاسـب أو خسـائر فـروق العملة الناتجة عن التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية لعمليات حماية صافى الإستثمارات الأجنبية.

2- الأعـــباء الماليـــة التى تتحملها الشركات الدولية مقابل الحصول على قـــروض بـــالعملات الأجنـــبية سواء أكانت فى شكل مصروفات أو عمولات بنكية أو فى صورة فوائد مدينة للإقتراض .

وتـــتحدد طبيعة المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب أو الخسائر وإنعكاساتها العمـــلية على القوائم المالية للشركة متعددة الجنسية فى ضوء المعيار الدولى رقم (21) والذى نص فى هذا الصدد على ما يلى :-

" تظهـــر فـــروق أسعار الصرف الناشئة عن الإلتزامات بالعملة الأجنبية بغـــرض حماية صافى إستثمارات المنشأة فى وحدة أجنبية ضمن بنود حقوق المـــلكية فى القوائـــم المالية للمنشأة حتى يتم التخلص من صافى الإستثمارات الأجنبية ، وعند ذلك يتم معالجتها كدخل أو مصروفات فى قائمة الدخل " .

وفيما يلى مثالاً إفتراضياً يوضح المعالجة المحاسبية لعقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية .

مثال :

تمتـــلك شركة سعودية متعددة الجنسية فرعاً خارجياً يعمل باندونيسيا وقد بلغت قيمة صـــافى الإستثمارات فى هذا الفرع 3 مليون دولار ، وقد توقعت الشركة السعودية حدوث إنخفـــاض وشـــيك فى قيمة العملة الأندونيسية مقابل العملات الأخرى ، ولذلك فقد قامت الشركة فى 2002/7/1 بعملية تغطية لحماية صافى تلك الإستثمارات عن طريق الإقتراض لمـــدة 6 شـــهور لمبلغ 10 مليون من البنك الوطنى بسعر صرف 1.10 عملة اندونيسية لـــلريال الواحـــد ثم قامت بتحويل المبلغ المقترض الى ريالات سعودية وايداعه لدى بنك الســـعودية فى حســـاب إيـــداع لمـــدة 6 شـــهور ، وفى نهاية مدة القرض بلغت العملة الأندونيســـية 0.95 للريال الواحد مافقامت الشركة بسحب قيمة الوديعة من بنك السعودية وتحويلها الى العملة الأندونيسية وسداد مبلغ القرض للبنك الوطنى .

المطلوب : إثبات المعالجة المحاسبية لتلك التغطية فى دفاتر الشركة السعودية الأم بإفتراض أن مصروفات وفوائد القرض بالعملة الأندونيسية مع العائد المحقق من حساب الإيداع بالريال السعودى .

9090909		من حـ/ النقدية – بالعملة الأندونيسية
	9090909	الى حـ/ القروض الخارجية – البنك الوطنى
		ـــــ إقتراض مبلغ 10 مليون عملة اندونيسية بسعر صرف (1.10) للريال الواحد بتاريخ 2002/7/1 ـــــ
		ـــــ توضيح رقم (1) ـــــ
		عند الحصول على القرض ومقداره 10 مليون وحدة بالعملة الأندونيسية لتغطية مخاطر الإستثمار فى الفروع الخارجية تم تحويله الى دولارات أمريكية بسعر صرف 1.10 وفى معيار الإستحقاق تم تحويل الدولارات الى ما يعادلها من وحدات عملة اندونيسية وفقاً لسعر الصرف فى 2002/12/31 وقدره 0.9 جنيه للريال الواحد .
9090909		من حـ/ النقدية
	9090909	الى حـ/ النقدية – بالجنيه المصرى
		ـــــ تحويل مبلغ القرض من العملة الأندونيسية الى ريالات سعودية بسعر صرف (1.1) بتاريخ 2002/7/1 ـــــ
9090909		من حـ/ الودائع لأجل – بنك السعودية
	9090909	الى حـ/ النقدية
		ـــــ فتح حساب إيداع لمدة 6 شهور لدى بنك السعودية بتاريخ 2002/7/1 ـــــ
9090909		من حـ/ النقدية
	9090909	الى حـ/ الودائع لأجل – بنك السعودية
		ـــــ تصفية حساب الودائع لأجل لدى بنك السعودية عند إنتهاء مدة الستة شهور بتاريخ 2002/12/31 ـــــ
		ـــــ توضيح رقم (2) ـــــ
		عند سحب قيمة الوديعة فى 2002/12/31 تم إستلام وحدات نقدية من الريالات السعودية قدرها 9090909 وهى نفس رقم الوحدات المودعة فى 2002/7/1 نظراً لأن عمليات الإيداع والسحب تمت بالريالات السعودية ولذلك لا تظهر مشاكل فروق أسعار الصرف وفى 2002/7/1 كان من الممكن إستخدام مبلغ الوديعة بالريالات فى شراء عملات أجنبية قدرها 10 مليون وحدة من العملة الأندونيسية وفقاً لسعر الصرف فى ذلك التاريخ (1.10) ، وفى 2002/12/31 كان يمكن إستخدام نفس مبلغ الوديعة فى شراء عملات أجنبية قدرها 10526315 جنيه مصرى وفقاً لسعر الصرف فى ذلك التاريخ (1.95).

10526315		من حـ/ النقدية – عملة أندونيسية الى مذكورين حـ/ النقدية حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة ـــــ تحويل مبلغ الوديعة بالريالات السعودية ما يعادلها من عملات أندونيسية بسعر صرف 0.95 بتاريخ 2002/12/31 ـــــ ـــــ توضيح رقم (3) ـــــ يمكن إستخدام مبلغ 5128205 ريال سعودى فقط فى سداد قيمة القرض وقدره 10 مليون وحدة من العملة الأندونيسية وفقاً لأسعار الصرف فى 2002/12/31 (1.95) .
	9090909 1435406	
9090909 1435406	10526315	من مذكورين حـ/ القروض الخارجية – البنك الوطنى حـ/ الفروع الخارجية – اندونيسيا الى حـ/ النقدية – بوحدات العملة الأندونيسية ـــــ سداد قيمة القرض المستحق للبنك الوطنى وتحويل الفائض بوحدات العملة الأندونيسية الى الفرع بأندونيسيا بتاريخ 2002/12/31 ـــــ
1435406	1435406	من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة الى حـ/ إحتياطى فروق العملة ـ إقفال حساب أرباح وخسائر فروق العملة فى حساب الإحتياطى ليظهر فى قائمة المركز المالى كأحد بنود حقوق الملكية فى 2002/12/31 ـــ ـــــ توضيح رقم (4) ـــــ يتضح من خلال الإجراء المحاسبى فى القيد الأخير أن أرباح فروق العملة الناشئة عن عملية التغطية (الإلتزامات بالعملة الأجنبية والودائع بالعملة الوظيفية) تعادل الخسائر فى صافى الإستثمارات الأجنبية الناتجة عن التخفيض الرسمى لعملة الدولة المضيفة وبذلك لا يحدث تأثير يذكر على حجم الإستثمارات الأجنبية فى الفروع الخارجية للشركة السعودية المتعددة الجنسية وبذلك تكون عملية التغطية قد حققت الغرض منها فى حماية تلك الإستثمارات الأجنبية .

الفصل الثالث

ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

الفصل الثالث

ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

Foreign Currency Financial Statements Translation

3/1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية .

3/2 التمييز بين عمليتى تحويل وترجمة العملة الأجنبية .

3/3 إختيار العملة الوظيفية (العملة الرسمية) .

3/4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية .

3/5 الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية – حالة إيضاحية .

3/6 ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية .

3/1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

The Importance of Translation the Foreign Currency Financial Statements

إهــتمت الأدبيات المحاسبية بالأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسية وإنعكاساتها على القوائم المالية التى تعكس كل من :-

(1) نــتائج الأعمال سواء أكانت التى حدثت داخل حدود الدولة الأم حيث المقر الرئيسى للشركة الأم أو فى الدول المضيفة التى تقوم بالإستثمار فيها فى شكل فروع خارجية أو فى شركات تابعة .

(2) المركز المالى فى نهاية الفترة المحاسبية فى صورة أصول وإلتزامات وحقــوق ملكية فى أراضى الدول الأم أو فى أراضى الدول المضيفة لإستثماراتها الخارجية .

وفى واقــع الأمر فإن إعداد تلك الفروع والشركات التابعة للقوائم المالية الخاصـــة بهــا لأغراض الوفاء بإلتزاماتها فى الدول التى تعمل بها أو لتمكين إدارتهــا مـــن تقييم نتائج عملياتها لا تفى بمتطلبات مستخدمى القوائم المالية الخارجية الممثلة فى السلطات الحكومية أو المقرضين أو المستثمرين الحاليين والمرتقــبين أو الموردين وكذلك العاملين فى الشركة الأم أو فروعها ، ولذلك فقد نشأت الحاجة الى توحيد تلك القوائم المالية والتى سبق وأن تم إعدادها وفقاً لسياســات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة حتى يمكن عكس المركز المالى ونتائج الأعمال للشركة المتعددة الجنسية ككل ، ويتم ذلك بإدخال عديد مـــن التعديلات على تلك القوائم وترجمتها الى عملة ولغة الدولة التى يقع بها

المركز الرئيسى للشركة الأم فى سبيل إعداد القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements للمجموعة ككل تطبيقا للمعايير المحاسبية الدولية [1].

ولاشــك أن العصـــر الحالى يشهد عديد من المظاهر المألوفة لعل أهمها انتشـــار ظاهــرة إندماج Combinations وسيطرة Control الشركات على بعضها البعض بهدف تكوين المجموعات الإقتصادية الضخمة ، ويترتب على ذلك عديد من المشاكل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة [2] .

وتســتخدم القوائـــم الماليـــة الموحدة فى الإفصاح المحاسبى عن الموارد والإلتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس فى نطاق مجموعة مـــن الشـــركات المرتبطة ببعضها البعض أنشطتها الإقتصادية بغرض تحقيق عـــدة أهـــداف هى : (1) إدمـــاج أرصـــدة حســـابات الأصول والإلتزامات

---

[1] يطلق مصطلح الشركة الأم Parent Company على الشركة التى تدير أو تسيطر على شركة تابعة أو أكثر ، فى حين يشار الى الشركة التابعة Subsidiary بأنها تلك التى تقوم شركة أخرى (الشركة الأم) بإدارتها أو السيطرة عليها ، فى حين يشار الى المجموعة Group بأنها الشركة الأم وجميع الشركات التابعة لها .

[2] يترتب على الإندماجات إختفاء الشخصية الإعتبارية المستقلة أو الصفة القانونية للشركة المندمجة سواء أكان ذلك عن طريق الإندماج فى شركة قائمة بالفعل Statutory Merger أو الإندماج مع شركة قائمة ليكونا معاً شركة جديدة Statutory Consolidation بحيث يتم المزج الكامل بينهما .
بينما يقصد بالسيطرة العملية التى من خلالها يتم قيام أحد الشركات بالسيطرة على الأنشطة الإقتصادية لشركة أخرى قائمة بالفعل ، بحيث تصبح الأولى الشركة المستثمرة أو القابضة Holding والثانية الشركة المستثمر فيها أو التابعة Subsidiary ، ودون زوال الصفة القانونية لأياً من الشركتين ، حيث تحتفظ كل منهما بالإستقلال الإقتصادى والإدارى والمالى والمحاسبى بإعتبارها وحدة قانونية مستقلة ، ورغماً عن ذلك فإنهما يكونا معاً وحدة إقتصادية تتطلب إعداد قوائم مالية موحدة بإعتبار أن الشركة التابعة والشركة القابضة تشكل تشكل فى مجموعها وحدة محاسبية مستقلة .

والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة، (2) إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينها ، (3) تسوية أرصدة الحسابات المقابلة بينها ، (4) بالإضافة الى الإفصاح المحاسبى عن الأرصدة المجمعة فى قوائم مالية موحدة .

تضفى الصفة القانونية المستقلة لكل من الشركة القابضة والشركات التابعة على عملية الإستبعادات والتسويات التى يتم إجراؤها فى أوراق العمل بعيداً عن السجلات المحاسبية بتلك الشركات لتسهيل عملية إعداد القوائم المالية عديد من الصعوبات والتعقيدات المحاسبية ، فضلاً عن صعوبة إستخدام تلك القوائم فى مجالات الدراسات المقارنة بين الشركات العاملة داخل نفس القطاعات أو الأنشطة .

وإذا كانت الأعراف المحاسبية قد جرت على أن تقوم الشركات المختلفة بإعداد سجلاتها وحساباتها وقوائمها باللغة الرسمية المحلية للدولة التى تمارس أنشطتها الإقتصادية داخل حدودها الإقليمية للوفاء بمتطلبات كافة مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تلك الدولة ، فإن التقارير والقوائم المالية التى ترد الى المركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية من فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية ستكون معدة بالعديد من اللغات والعملات الأجنبية المختلفة مما يتطلب معه ضرورة إعادة صياغتها لغوياً وترجمتها نقدياً لتصبح جاهزة لعملية التجميع تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الدولية ككل .

وتعرف عملية توحيد وحدة القياس النقدى دفترياً عن طريق تحويل أرصدة حسابات الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات فى القوائم المالية المعبر عنها بعملة دولة ما الى ما يعادلها من عملة دولة أخرى بعملية ترجمة **Translation** القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية ، مع ضرورة

الأخـــذ فى الإعتـــبار أن عمـــلية الترجمة لا تعنى محاولة إيجاد القيم الجارية للأصـــول والإلتزامات المعبر عنها بالعملات الأجنبية وتوحيدها ، وكذلك لا يفترض فيها إجراء عملية تحويل **Conversion** فعلية بين العملات الأجنبية ، فهى عملية تهدف الى التغيير الدفترى لوحدة القياس النقدى من العملة الأجنبية المحـــلية أو المســـتخدمة فى إعـــداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية الى عملة التقرير المستخدمة فى إعداد القوائم المالية للمركز الرئيسى فى الدولة الأم .

ولاشـــك أن عالم اليوم يشهد عدم إستقرار وثبات أسعار صرف العملات الأجنـــبية سواء بشكل متوقع أو غير متوقع الأمر الذى يؤدى الى عدم إمكانية القيـــام بعمـــلية ترجمة القوائم المالية بسهولة ويسر ، الأمر الذى ينعكس على حجم المشاكل المحاسبية التى تواجه عملية ترجمة تلك القوائم المالية .

3/2 التمييز بين عمليتى تحويل وترجمة العملة الأجنبية

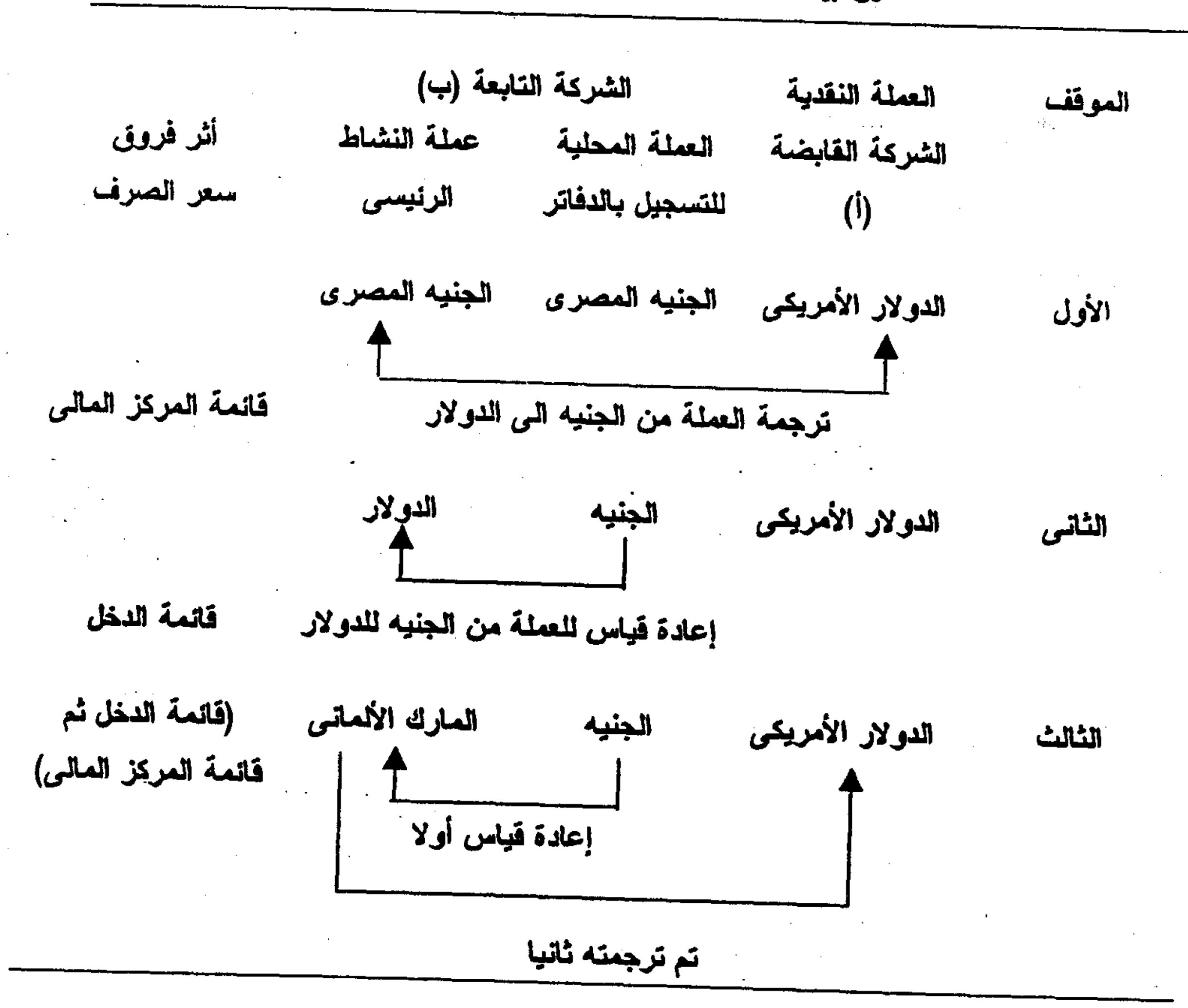
Differentiates Between the Processes of Foreign Currency Conversion and Translation

تعتبر مشكلتى إختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التى تثار عند إعادة إعـــداد القوائم المالية للشركات الأجنبية ، حيث محاسبياً قد يتم إستخدام سعر الصرف الجارى أو التاريخى لإعادة إعداد القوائم المالية **Restatement** ، كما يكون فيصل التفرقة فى المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من إستخدام سعر الصرف الجارى تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عمـــلية إعادة القياس للعملة **Remeasurement** أو كانت تلك الفروق فى سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة للعملة **Translation** ، ولتوضيح التفرقة بين

عمليـــتى إعـــادة القيـــاس وبين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل رقم (3/1) لإبراز تلك التفرقة .

شكل رقم (3/1)

الفرق بين عملية إعادة القياس والترجمة للعملة



وفى الفصـــل الثانى تم مناقشة كيف يتم المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية **Account for Foreign Currency Transactions** ، وما إذا كان يتم تخصـــيص عمـــلية مبيعات أو مشتريات بالعملة الأجنبية أو إقتراض الأموال بالعمـــلة الأجنبية . فى هذا الفصل يتم الإنتقال الى أبعد من مجرد المعاملات

بالعملة الأجنبية حيث يتم دراسة التعقيدات المحاسبية التى تواجه الشركات المتعددة الجنسيات والتى تقوم بإستثمار أموالها عبر العالم ، حيث يتعين أن يتم التقرير عن نتائج تلك الإستثمارات فى قوائمها المالية الموحدة . ويتمثل ذلك التعقيد فى أن القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية والتى يتم التعبير عنها بعملة البلد الذى تعمل فيه يتعين أن يتم ترجمتها الى عملة البلد الأم **Parent Company** محل التقرير أو بالدولار الأمريكى . إن عملية الترجمة **Process of Translation** هذه توحى بأن العملة يتم التعبير عنها وإعادة قياسها وإعادة عرضها فى صورة عملة أخرى . والسؤال الهام هو لماذا يجب أن تحدث عملية الترجمة فى المقام الأول ؟ أحياناً ما يتم إعادة تصوير وعرض القوائم المالية أو ترجمتها من أحد العملات الى عملة أخرى لمساعدة قارئ القوائم المالية . على سبيل المثال فإن المستثمر الفرنسى الراغب فى الإستثمار فى أحد الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية قد يرغب فى رؤية القوائم المالية باليورو وليس بالدولارات . وقد ترغب الشركة المتعددة الجنسية فى رؤية عرض نتائج أعمالها الأجنبية بعملة البلد الأم من أجل تسهيل إجراءات المقارنات مع الشركات الوطنية **Cross - National Comparison** ، فإذا ما قامت أحد الشركات المتعددة الجنسية بإعداد القوائم المالية الموحدة ، فإنه يجب أن تقوم بالتعبير عن القوائم الخاصة بأعمالها المختلفة بعملة شائعة متعارف عليها قبل أن تحدث عملية الدمج أو التوحيد **Combinations or Consolidation** .

بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فإن عملية ترجمة العملة الأجنبية **Foreign Currency Translation** لن تتضمن تبادل فعلى بالعملة ، وتنتج من الترجمة بالعملة الأجنبية مكاسب وخسائر ناشئة عن ترجمة كافة حسابات الشركة التابعة الأجنبية بعملة دولة الشركة الأم ، ولاشك أن عملية الترجمة

هــذه مطــلوبة لإعــداد القوائــم المالية الموحدة والتى تعتبر أن الشركة الأم وشركاتها التابعة هى وحدة تقرير واحدة **One Reporting Entity** وعادة ما تقــوم الشــركات ذات الأعمــال الدولية بإعداد قوائم مالية موحدة لمجموعة متــنوعة مــن الإســتخدامات والمستخدمين ، حيث ستعبر إجمالى القيم غير المــترجمة بالعملات المختلفة غير ذات جدوى لأغراض إعداد القوائم المالية الموحدة .

فــإذا كــانت معدلات وأسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة وساكنة فإن عملية ترجمة العملة لن تكون أكثر من مجرد عملية تطبيقية رياضية بسيطة ، إلا أنه بسبب أنه نادراً ما ستكون أسعار الصرف ثابتة وذلك بسبب أن عوامل العــرض والطــلب فى الأسواق المالية تتسم بالتغيرات والتذبذبات فى أسعار الصــرف الأمــر الــذى إنعكس معه ذلك التغير المستمر فى أسعار الصرف الأجنبية على الأدبيات المحاسبية والتى أسفرت عن أن هناك عديد من المداخل المحاســبية الــتى يتعين إتباعها عند ترجمة وتسجيل التقارير والقوائم المالية لــلفروع والشركات التابعة الأجنبية – لعل أبرزها :- طريقة البنود المتداولة وغير المتداولــة **The Current - Non Current Method** ، وطريقة البنود النقدية وغير النقدية **The Monetary - Non Monetary Method** ، وطريقة سعر الصرف المؤقت (أو الطريقة الزمنية) **The Temporal Method** بالإضافة الى طريقة سعر الصرف الجارى **The Current Exchange Rate Method**.

وقــبل الــتعرض الى تلك الطرق بالمناقشة يتعين الإشارة الى عديد من المصطلحات الهامة بعملية ترجمة العملة الأجنبية هى :-

1- عملة التقرير Reporting Currency

وهى تعرف بأنها العملة التى تستخدم فى عملية القياس النقدى للبنود التى تتضمنها القوائم المالية للوحدة المحاسبية ، بعبارة أخرى العملة التى تقوم على أساسها الشركة الأم بإعداد قوائمها المالية .

2- العملة الأجنبية Foreign Currency

وهى تعنى جميع العملات الأخرى بخلاف العملة التى إستخدمت فى إعداد القوائم المالية للشركة .

3- العملة الوطنية أو المحلية Local Currency

وهى تعــرف بأنهــا العمــلة المســتخدمة فى الدولة التى تتخذها الوحدة المحاسبية موطناً لها .

4- العملة الوظيفية (أو العملة الرسمية) Functional Currency

وهى تشــير الى العملة التى تستخدمها الوحدة المحاسبية فى التعبير عن أنشطتها الإقتصادية . بعبارة أخرى تمثل عملة البيئة الإقتصادية الرئيسية التى تعمــل الشــركة خلالهــا فالعملة الرسمية هى العملة الخاصة بأحد الوحدات الإقتصـــادية التى تعبر عن عملة المجتمع الإقتصادى الذى تتولد فيه التدفقات الــنقدية سواء متحصلات أو مدفوعات . وقد تكون العملة الوظيفية اما عملة التقرير أو العملة الأجنبية .

ولتوضــيح تــلك المصــطلحات يفترض أن هناك أحد الشركات المتعددة الجنســية فى الولايــات المتحدة الأمريكية والتى لديها شركة تابعة فى فرنسا والــتى تقــوم ببعض عمليات الإستيراد من ألمانيا . فى تلك الحالة فإن العملة الوظيفيــة Functional Currency للشركة التابعة ستكون الفرنك الفرنسى .

وبإفتراض أن تلك الشركة ذات إستقلال ذاتى نسبى عن الشركة الأم وأن معظم تدفقاتها النقدية تتم بالفرنك الفرنسى ، فإن العملة الوطنيــة **Local Currency** لتــلك الشــركة الــتابعة ستكون أيضاً بالفرنك الفرنسى ، بينما يعتبر المارك الألمانى هو العملة الأجنبية **Foreign Currency** للشركة التابعة الفرنسية فى حين يعتبر الدولار الأمريكى هو عملة التقرير **Reporting Currency** للقوائم الموحــدة للشركة ، وكل من الفرنك الفرنسى والمارك الألمانى بمثابة عملات أجنــبية للشــركة الأم فى الولايات المتحدة الأمريكية . فإذا ما كانت الأعمال الفرنســية مجــرد إمتداد للشركة الأم وتعتمد نسبياً على الشركة الأم بالنسبة لــلمخزون والــتدفقات النقدية وما الى ذلك فإن العملة الوظيفية أو الرسمية قد تعتبر هى عملة التقرير ذاتها (بالدولار الأمريكى) .

وحيث أن الشركة التابعة الفرنسية تقوم بالإستيراد من ألمانيا ، من ثم قد يكون لها إلتزامات وحسابات دائنين يتم تخصيصها وتقييمها بالمارك الألمانى، وهذا يوحى بأن قيمة ذلك الإلتزام محدد بالفعل بالمارك حيث أنها تمثل العملة الــتى يجــب أن يــتم تسوية الإلتزام بها ، ومع ذلك ولأغراض إعداد القوائم المالية فإن الإلتزام بالمارك الألمانى يجب أن يتم قياسه بالفرنك الفرنسى أو لا يمكــن أن يتم تضمين الإلتزامات بالفرنك فى الميزانية العمومية . إن الإلتزام بالفــرنك الفرنسى سيتم قياسه وتقييمه معاً بالفرنك الفرنسى ، تتضمن عملية الترجمة إذن إعادة عرض أو إعادة تصوير الحساب من عملة معينة الى عملة أخــرى . فــإذا مــا كــان سعر الصرف المستخدم لترجمة الحساب من أحد العمــلات الى عمــلة أخرى كان السعر الفعال عندما حدثت الصفقة الأصلية (على سبيل المثال عملية شراء آلات أو معدات) فإنه يطلق على ذلك المعدل مصطلح سعر الصرف التاريخــى **Historical Exchange Rate** وهو يعرف

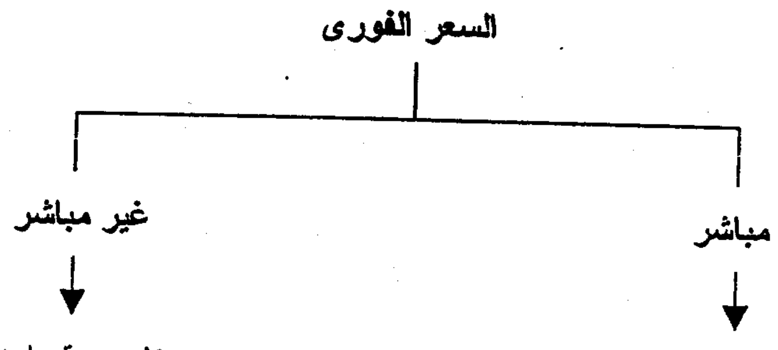
بأن السعر الجارى لحظة نشأة الصفقة أو العملية التجارية . أما إذا كان سعر الصرف المستخدم كان هو ذلك المعدل الفعال فى تاريخ الميزانية العمومية فإنه ينظر اليه بأن سعر الجارى أو سعر صرف الإقفال **The Current or Closing Rate**، حيث يشير سعر الصرف الجارى **Current Exchange Rate** الى السعر الـذى تحدده قوى العرض والطلب فى سوق العملات ، فى حين يقصد بسعر الصرف فى تاريخ الإقفال **Closing Exchange Rate** بأنه ذلك السعر الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية الختامية فى نهاية السنة المالية للشركة .

بصـــفة عامة تتعدد أسعار صرف العملات بسبب عديد من التغيرات التى تنشـــأ من التدخل الحكومى فى فرض الرقابة على العملات الأجنبية ، وتدخل البـــنك المركـــزى لحماية العملة الوطنية ، ودرجة الإستقرار السياسى داخل الـــدول وحجـــم الـــتطورات الإقتصادية بها بالإضافة الى درجة الإرتباط من عمـــلات الدول المختلفة مع بعضها البعض ، وهناك عديد من أسعار الصرف الأخرى بخلاف المصطلحات السالف الإشارة اليها لعل أبرزها سعر الصرف الرسمى أو المقيد **(Official Exchange Rate (fixed Rate** وهو السعر الذى يحدده البنك المركزى للشراء أو البيع ، سعر الصرف بالسوق السوداء **Black Market Exchange Rate** وهـــو ذلك السعر الذى يحدد عن طريق الوسطاء غيـــر الرسميين فى الدول التى لا تتوافر بها الأسواق الحرة للعملات ، سعر الصرف للشراء **Buying Exchange Rate** ويعرف بأنه السعر الذى توقعه البـــنوك والمؤسســـات المالية الأخرى مقابل شراء العملة الأجنبية من الغير ، سعر الصرف للبيع **Selling Exchange Rate** وهو السعر الذى تبيع به البنوك والمؤسســـات المالية الأخرى بعملة أجنبية للغير ، سعر الصرف الحر **Free Exchange Rate (Floating Rate)** وهـــو سعر مبادلة وحدة نقدية لعملة ما

مقابل عملة أخرى فى ضوء سوق العملات والعرض والطلب على تلك العملة، سعر الصرف فى المستقبل Forward Exchange Rate وهو سعر مبادلة وحدة نقدية لعملة ما مقابل عملة أخرى فى المستقبل ، سعر الصرف الفورى Spot Rate وهـو سـعر شـراء أو بيـع العملة فورا أو فى الحال Immediate Delivery ، وهـو السـعر الـذى يتم الإعلان عنه فى البنوك أو فى الجرائد الرسـمية ، حيث يمثل سعر التحويلات وسعر البنكنوت كما فى حالتى الشراء أو البيع ، ويمكن تقسيم السعر الفورى الى سعر مباشر . يوضح الشكل التالى رقم (3/2) ذلك .

شكل رقم (3/2)

السعر الفورى المباشر وغير المباشر



هـو سعر كل وحدة واحدة من العمـلة الأجنـبية مقابل العملة المحلية ومثال ذلك :

1 دولار أمريكى = 5.6 جنيه

1 ريال سعودى = 1.2 جنيه

هو سعر كل وحدة واحدة من العملة المحـلية مقـابل العملة الأجنبية .

ومثال ذلك :

1 جـنيه مصـرى = 5.6/1 = 0.178 من الدولار .

1 جـنيه مصـرى = 1.2/1 = 0.833 من الريال السعودى .

وتجـــدر الإشـــارة الى أن عملية الترجمة للقوائم المالية بالعملة الأجنبية تتضمن التعامل مع قضيتين أساسيتين هما :-

1- أسعار الصرف التى يتم ترجمة حسابات القوائم المالية العديدة بها من أحـــد العمـــلات الى عملة أخرى (وهو ما يشار اليه بطرق الترجمة **Translation Methods**) .

2- المعالجـــة اللاحقة للمكاسب والخسائر **Subsequent Treatment of Gains and Losses** .

3/3 إختيار العملة الوظيفية أو الرسمية Selection of the Functional Currency

لقد تم إستخدام مصطلح العملة الوظيفية Functional Currency لأول مرة فى أدبيـــات ترجمة العملة الأجنبية بالإرتباط بمعيار المحاسبة المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى رقم (52) بعنوان ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation . ولاشك أن ذلك المعيار قد تبنى أهداف جديدة للترجمة على النحو التالى :-

1- توفير معلومات تعتبر متوافقة بصفة عامة مع الآثار الإقتصادية المتوقعة للتغير فى سعر الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمنشأة.

2- عكـــس النتائج المالية وعلاقات الوحدات الموحدة الفردية فى القوائم الموحـــدة . كمـــا يتم قياسها بعملاتها الوظيفية طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

يوضح الشكل التالى رقم (3/3) بعض المعلومات التى قدمها معيار المحاسبة المالية الأمريكى رقم (52) عن كيف يمكن للشركة أن تختار العملة الوظيفية- وهى العملة التى تستخدمها الوحدة فى التعبير عن أنشطتها الإقتصادية .

شكل رقم (3/3)

العوامل المؤثرة على تحديد العملة الوظيفية

(أ) مؤشرات التدفقات النقدية Cash Flow Indicators

1- العملة الأجنبية Foreign Currency

حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والإلتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة اساسية بعملة أجنبية بحيث لا يكون لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية للشركة الأم .

2- عملة الشركة الأم Parent's Currency

تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا ما كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والإلتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر فى الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الأم بالإضافة الى إمكانية تحويلها اليها .

(ب) مؤشرات أسعار المبيعات Sales Price Indicators

1- العملة الأجنبية Foreign Currency

حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية لا تتأثر بالتغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فى الأجل القصير وأن يتم تحديدها فى ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية المحلية .

2- عملة التقرير للشركة الأم Parent's Currency

حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فى الأجل القصير ، وذلك عندما تتحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية أو عن طريق الأسعار الدولية .

(جـ) مؤشرات أسواق المبيعات Sales Market Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هناك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية ، على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة فى تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية .

2- عملة الشركة الأم

تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية لدولة التى بها مقر الشركة الأم ، وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الأم .

(ء) مؤشرات المصروف Expense Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت تكلفة المنتج أو الخدمة التى تقدمها الوحدة الأجنبية هى من التكاليف المحلية سواء أكانت تتمثل عناصرها الرئيسية فى المواد الأولية أو تكلفة العمالة أو تكاليف جميع التسهيلات الأخرى . ويسرى ذلك المفهوم حتى لو تم إستيراد بعض هذه العناصر من الخارج .

2- عملة التقرير

تستخدم عملة التقرير إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على معظم عناصر التكاليف من الدولة التى يقع بها مقر الشركة الأم وسواء أكانت مواد أولية أو عمالة أو تسهيلات أخرى .

(هـ) مؤشرات التمويل Financing Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محلياً بصفة أساسية وبحيث تكفى الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الإلتزامات سواء القائمة أو المتوقعة بشكل عادى .

2- عملة الشركة الأم

تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو من أحد المصادر التى تتعامل بعملة التقرير ، أو عندما لا تكفى الأموال المتولدة من عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الإلتزامات القائمة أو المتوقعة بشكل عادى دون الحاجة الى أموال إضافية من الشركة الأم ، وإذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الأم للوحدة الأجنبية بغرض التوسع ، فإن ذلك لا يعد أحد العوامل طالما أن الأموال المتولدة من عمليات الوحدة الأجنبية تكون كافية لسداد ذلك التمويل الإضافى .

(و) مؤشرات المعاملات والإتفاقيات المتبادلة داخل الشركة

Intercompany Transactions and Arrangements Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفاً وعندما لا تتوافر علاقات داخلية متبادلة قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم ، وذلك بالرغم من إمكانية إعتماد معاملات الوحدة الأجنبية على بعض المزايا التنافسية للشركة الأم مثل حقوق براءات الإختراع والعلامات التجارية .

2- عملة التقرير

حيث تستخدم عملة التقرير إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبيراً ، وعندما تتوافر علاقات متداخلة ومتبادلة قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم. بالإضافة لذلك فإن عملة الشركة الأم قد تكون عملة وظيفية بوجه عام إذا ما كانت الوحدة الأجنبية شركة تمثل خلية أو وسيلة للإحتفاظ بالإستثمارات والإلتزامات والأصول غير الملموسة وكل ما شابه ذلك ، والتى يمكن أن يتم تحميلها بسهولة على دفاتر وسجلات الشركة الأم أو الشركة الشقيقة .

إن تحديـــد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية تحتل أهمية خاصة فى مجال أدبيات المحاسبة الدولية بإعتبارها تمثل نقطة الإنطلاق لعملية الترجمة للبنود الـــتى تتضـــمنها القوائم المالية للتعبير عنها بعملة التقرير ، وهناك عديد من المؤشرات التى يسترشد بها فى تحديد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية ولاسيما إذا تعددت العملات التى تتعامل معها .

3/4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية

Accounting Methods for Foreign Currency Translation

تـــثار عـــادة عـــند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية عدد من المشـــاكل المحاسبية أهمها مشكلة إختلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مـــن دول لأخرى ، حيث تتأثر تلك المبادئ بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياســـية للمجتمع الذى تعدله تلك المبادئ المحاسبية ؛ مشكلة إختيار سعر الصـــرف الواجـــب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية ، مشكلة معالجة فروق سعر الصرف سواء فى قائمة الدخل ضمن الإيرادات أو المصـــروفات الأخـــرى أم فى قائمة المركز المالى بالإضافة الى الخصم من حقـــوق المساهمين ، حيث أشار إيضاح معيار المحاسبة الأمريكى رقم (52) الى أن معالجة فروق أسعار الصرف سيتم فى قائمة الدخل إذا كانت ناتجة من عمـــلية إعـــادة قياس العملة المحلية للشركة التابعة الى عملة النشاط الرئيسى للشركة التابعة وهو ما يسمى بإعادة قياس العملة **Remeasurement** ، كما تتم معالجة فروق أسعار الصرف فى قائمة المركز المالى ضمن حقوق المساهمين إذا كـــانت ناتجـــة من عملية ترجمة عملة النشاط الرئيسى للشركة التابعة الى عملة الشركة القابضة وهو ما يطلق عليه بالترجمة **Translation** .

ولأغـــراض تـــرجمة حسابات القوائم المالية يتم إعادة تصوير وعرض Restating كافـــة حســـابات قائمة المركز المالى والدخل بالعملة الأجنبية الى عملة التقرير Reporting Currency عن طريق ضرب القيم بالعملة الأجنبية فى سعر الصرف الملائم . وفيما يلى الطرق الأربعة المحاسبية الرئيسية المستخدمة بشكل متعارف عليه وتاريخياً فى عملية الترجمة :- (1) طريقة البنود المتداولة وغيـــر المتداولة ، (2) طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، (3) طريقة سعر الصرف المؤقت ، (4) طريقة سعر الصرف الجارى .

3/4/1 طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة Current/Non Current Method

فى ظـــل طـــريقة البـــنود المتداولة وغير المتداولة الموضحة فى الشكل الـــبيانى رقـــم (3/4) يـــتم ترجمة الأصول والإلتزامات المتداولة عند أسعار صـــرف جارية ، كما يتم ترجمة الأصول والإلتزامات غير المتداولة وحقوق المســـاهمين عـــند أســـعار الصرف التاريخية . وتعتبر تلك الطريقة من أقدم الطرق المستخدمة فى ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها قبولاً بوجه عـــام عـــن الفترة من بداية عام 1930 حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية من مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (8) فى أكتوبر 1975 .

شكل رقم (3/4)

أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة بعض حسابات مختارة للأصول والإلتزامات

	متداولة وغير متداولة	نقدى وغير نقدى	معدل جارى	معدل مؤقت
- النقدية وحسابات المدينين والدائنين المتداولة .	C	C	C	C
- المخزون .	C	H	C	C or H
- الأصول الثابتة .	H	H	C	H
- حسابات المدينين والدائنين طويلة الأجل .	H	C	C	C

سعر صرف جارى = C **سعر صرف تاريخى = H**

تستند طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة **The Current/Non Current Method** على إفتراض مؤداه أن العرف المحاسبى يصنف الحسابات الى مجموعات حسب إستحقاقها **Maturity** ، حيث يتم التمييز عادة بين البنود المتداولة والبنود طويلة الأجل أو غير المتداولة عند إعداد قائمة المركز المالى. فأى حساب يستحق خلال سنة مالية واحدة أو أقل أو خلال دورة التشغيل العادية يتعين أن يتم ترجمته عند سعر الصرف الجارى . فى حين أن أى حساب آخر يستحق فى فترة أكثر من سنة مالية يتعين أن يتم تحديده دفترياً عند سعر صرف تاريخى يتحدد بتاريخ تسجيل العملية أصلياً . وتطبيقاً لذلك يتم إتخاذ الإجراءات المحاسبية التالية لترجمة بنود الحسابات فى القوائم المالية:-

1- يـــتم تـــرجمة حسابات الأصول والإلتزامات المتداولة (أو القصيرة الأجل) بإستخدام سعر الصرف الجارى أو سعر الإقفـــال Closing Rate فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى أو تاريخ الإقفال .

2- يتم ترجمة حسابات الأصول والإلتزامات غير المتداولة (أو الطويلة الأجل) وبنود حقوق الملكية بإستخدام أسعار الصرف التاريخية التى كـــانت ســـائدة وقت الحصول على الأصل أو زمن نشأة الإلتزام أو الحقوق .

3- يـــتم إســـتخراج فـــروق تـــرجمة قائمة المركز المالى Resulting Exchange Differences for Balance Sheet أو الفروق الناتجة من عملية الترجمة لبنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية بيـــن مجموع قيم الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية الناشئة كنتيجة طبيعية لإختلاف أسعار الصرف المستخدمة فى عملية الترجمة .

4- يـــتم ترجمة جميع بنود قائمة الدخل سواء الإيرادات أو المصروفات بإستخدام متوسط سعر الصرف الجارى خلال السنة المالية Average Current Exchange Rate (وهو عبارة عن متوسط سعر الصرف أو معـــدل التـــبادل بيـــن عملتين مختلفتين خلال فترة زمنية محدودة مرجحاً بالمبالغ النقدية) ويتم حسابه بإستخدام المتوسط المرجح خلال كل شهر خلال السنة المالية ككل فيما عدا البنود ذات العلاقة المباشرة ببـــنود قائمـــة المركز المالى على سبيل المثال مصروفات إستهلاك الأصـــول الثابـــتة ، حيث تترجم بإستخدام أسعار الصرف التاريخية المستخدمة فى ترجمة الأصول المرتبطة بها .

5- يـــتم تـــرجمة رقم صافى الدخل الذى يظهر بقائمة الدخل عن طريق إستخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ إقفال أو إعداد القوائم المالية.

6- يتم إستنتاج مقدار الفرق بين جانبى قائمة الدخل نتيجة إستخدام أسعار صرف مختلفة أثناء عملية الترجمة ، ويطلق عليه فروق ترجمة قائمة الدخل **Exchange Differences for Income Statement** .

7- يـــتم ترحيل كل من فروق ترجمة قائمة المركز المالى وقائمة الدخل الى حســـاب موحـــد يعـــرف بحســـاب فروق ترجمة القوائم المالية للشـــركات التابعة بحيث يتضمن جميع فروق الترجمة للقوائم المالية لجميـــع الفـــروق والشركات التابعة الأجنبية ، والذى يقفل فى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية .

وتتميز تلك الطريقة بالآتى :-

1- تستند الى العرف المحاسبى فى التمييز بين البنود المتداولة (قصيرة الأجل) والبنود غير المتداولة (طويلة الأجل) .

2- سهولة وبساطة تطبيقها .

3- مـــنطقية الأســـاس الـــنظرى الذى تقوم عليه – وهو سيولة الأصول والإلتزامات المتداولة بإستخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية .

4- أن سعر الصرف الجارى المستخدم فى الترجمة يعكس القيمة الفعلية لرأس المال العامل للوحدة الأجنبية فى تاريخ الإقفال .

وعلى الرغم من أن تلك الطريقة إستخدمت بشكل طويل وكانت متعارف عليها عموماً لفترة زمنية طويلة إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات أبرزها ما يلى:

1- يخرج منطق تلك الطريقة عن مبدأ التكلفة التاريخية **Historical Cost Principle** حيـــث يتم تقييم المخزون وفقاً لسعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية بدلاً من سعر الصرف التاريخى السائد عند تاريخ حيازته .

2- لا يعـــبر إســـتخدام أسعار الصرف التاريخية عند ترجمة الإلتزامات طويـــلة الأجل بشكل دقيق عن الموارد الحالية التى يجب تخصيصها لسداد تلك الإلتزامات ، كما أنه يؤدى الى تأجيل الإعتراف المحاسبى بمكاسب أو خسائر التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية .

3- أن الـــتركيز عـــلى التمييز بين الأصول والإلتزامات المتداولة وغير المتداولة يؤدى الى إهمال الغرض الأساسى من عملية ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية .

4- أن إســـتخدام متوســـط سعر الصرف الجارى خلال السنة المالية فى ترجمة بنود قائمة الدخل يؤدى الى الإخلال بفرض ثبات وحدة القياس، رغمـــاً عـــن إســـتخدام سعر الصرف التاريخى فى نفس الوقت عند ترجمة بنود إستهلاكات الأصول الثابتة .

5- أن إستخدام أسعار الصرف الجارية فى تاريخ إقفال القوائم المالية فى تـــرجمة المخـــزون فى حالة إنخفاض أسعار الصرف قد يؤدى الى تحميـــل السنة المالية التى تمت خلالها عملية الشراء بخسارة كبيرة ، بيـــنما قد تؤدى الى زيادة غير عادية فى أرباح العمليات للسنة المالية التى يتم فيها التصرف من هذا المخزون بالبيع بدون تدخل من جانب إدارة الفرع أو الشركة التابعة الأجنبية فى تلك الخسائر أو المكاسب .

3/4/2 طريقة البنود النقدية وغير النقدية

Monetary/Nonmonetary Method

بدأ إتجاه مهنة المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص عملية الترجمة فى التغير فى الخمسينيات نتيجة للانتقادات التى وجهت لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ، حيث إقترح أن يتم ترجمة الحسابات فى القوائم المالية للفروع والشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية تبعاً لطبيعتها وليس حسب تواريخ إستحقاقها ، حيث يتم النظر الى ما إذا كانت الحسابات يتم تصنيفها الى حسابات نقدية أو غير نقدية بدلاً من أنها متداولة أو غير متداولة [1] .

تستند طريقة البنود النقدية وغير النقدية على فلسفة مؤداها أن الأصول النقدية أو المالية **Monetary or Financial Assets** والإلتزامات لديها خصائص وصفات متشابهة ومتماثلة فى أن قيمتها تمثل مقدار ثابت من وحدات النقد وأن عملة التقرير لا تتغير بشكل مكافئ فى كل مرة يتغير فيها سعر الصرف ومن ثم فإن تلك الحسابات النقدية يجب أن يتم ترجمتها عند سعر الصرف الجارى.

تأسيساً على ذلك تقوم تلك الطريقة على التركيز على خصائص وطبيعة الأصول والإلتزامات كأساس لتحديد أسعار الصرف التى يجب إستخدامها فى عملية الترجمة بدلاً من مما يقضى به العرف المحاسبى فى تبويبها الى متداول وغير متداول فى قائمة المركز المالى ، وفى ضوء ذلك يتم إستخدام أسعار الصرف الجارية فى ترجمة البنود النقدية والإلتزامات ، فى حين تستخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة الأصول والإلتزامات غير النقدية وحقوق

---

[1] إقترح Samuel Hepworth طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، وهو أحد أساتذة المحاسبة بجامعة ميتشيجان فى عام 1956 ، حيث قامت بنشر تلك الطريقة فى عام 1960 المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين .

الملكية . ويوضح الشكل البيانى رقم (3/5) بنود القوائم المالية وأسعار الصرف الواجبة الإتباع فى تلك الطريقة .

يتم تطبيق تلك الطريقة عن طريق إتباع الإجراءات المحاسبية التالية :-

1- يتم إستخدام أسعار الصرف الجارية **Current Rates** فى تاريخ إقفال أو إعداد القوائم المالية فى ترجمة البنود النقدية والتى تتمثل فى البنود النقدية السائلة بطبيعتها أو القابلة للتحول الى نقدية سائلة والمقومة بعدد ثابت من وحدات النقد على سبيل المثال :-

- النقدية بالخزينة والحساب الجارى بالبنك .
- الإستثمارات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل .
- أوراق القبض وحسابات المدينين .
- حسابات الدائنين والموردين .
- البنك سحب على المكشوف .
- الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى التى تنشأ فى نهاية السنة المالية كنتيجة للتسويات الجردية بإعتبارها بنود نقدية سيتم تحصيلها أو سدادها فى الأجل القصير بعدد ثابت من وحدات النقدية .

2- يتم إستخدام أسعار الصرف التاريخية **Historical Rates** التى كانت سائدة وقت الحصول على الأصول أو نشأة الإلتزامات فى ترجمة البنود غير النقدية **Non Monetary Items** غير السائلة بطبيعتها أو تحتاج الى المزيد من الوقت والجهد لتحويلها الى نقدية سائلة حيث قد تفقد جزءاً من قيمتها الحقيقية من جراء عملية التحويل وهى تتمثل فى:

شكل رقم (3/5)
أسعار الصرف المستخدمة لبنود القوائم المالية
في ظل طريقة البنود النقدية وغير النقدية

	سعر الصرف الجارى (C)	سعر الصرف التاريخى (H)	المتوسط المرجح خلال العام (A)
نقدية بالخزينة والبنك .	(C)		
الإستثمارات المالية :			
بالتكلفة .		(H)	
بالسوق .	(C)		
فى الشركات التابعة .	(C)		
حسابات المدينين .		(H)	
مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها .	(C)		
المخزون السلعى .			(A)
المخزون بالتكلفة .		(H)	
المخزون بسعر السوق .	(C)		
أوراق القبض .	(C)		
الأصول الثابتة .		(H)	
استهلاك الأصول الثابتة .		(H)	
الأصول غير الملموسة .		(H)	
المصروفات المدفوعة مقدماً .		(H)	
الإيرادات المستحقة .	(C)		
حسابات الدائنين والموردين .	(C)		
أوراق الدفع والسندات .	(C)		
بنك سحب على المكشوف .	(C)		
رأس المال المصدر والمدفوع .		(H)	
الإحتياطيات والأرباح المرحلة .		(H)	
المصروفات المستحقة .	(C)		
الإيرادات المحصلة مقدماً .		(H)	
مصروفات استهلاك الأصول الثابتة .		(H)	
مصروفات تسويقية .			(A)
مصروفات ادارية وعمومية .			(A)
مشتريات .			(A)
مبيعات وإيرادات متنوعة .			(A)

- الأصــول والإلــتزامات الأخــرى بخلاف البنود النقدية مثل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والمخزون السلعى .
- حقــوق المــلكية مثل رأس المال الإسمى والمصدر والأرباح المجمعة والإحتياطيات .
- المصــروفات المدفوعــة مقدماً والإيرادات المقبوضة مقدماً بخلاف البنود التى تتضمنها الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى، عــلى إعتبار أنهما يعبران عن واقعة سداد أو تحصيل نقدى تمت بالفعل ومن ثم فلا مجال لهما للتأثر بالتغيرات المستقبلية فى أسعار الصرف .

3- يــتم إستخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية فى تــرجمة المخزون السلعى والذى يعد من البنود غير النقدية والذى قد يتطــلب ترجمــته إستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول عــليه، إلا أنه بسبب وجود صعوبات عملية تكتنف عملية حصر تلك الــتواريخ للعديد من صفقات الشركة وكثرة عمليات إستلام وصرف البضــائع مــن المخــازن يتم إستخدام ذلك المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية .

4- إستخدام متوسط سعر الصرف **Average Exchange Rate** فى ترجمة بنود قائمة الدخل أو بنود الإيرادات والمصروفات وغيرها من البنود التى تتضمنها للسنة المالية بإستثناء البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالى ، حيث تستخدم نفس أسعار الصرف المستخدمة

في ترجمة تلك البنود في قائمة المركز المالي على سبيل المثال مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة وتكلفة البضاعة المباعة .

5- يتم ترحيل رصيد فروق ترجمة بنود جانبي قائمة المركز المالي النقدية أو غير النقدية والتي تعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي الي قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل (الشركة المتعددة الجنسية وفروعها وشركاتها التابعة) .

6- لا يتم ترجمة قيمة صافي الدخل بل يتم إستخراج المتمم الحسابي بين جانبي قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ، ويعرف ذلك بصافي ربح العمليات المترجمة ، والذي يرحل بدوره الي قائمة الدخل الموحدة على مستوى المجموعة المتعددة الجنسية ككل .

وقد أيد إستخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة المالية (قبل صدور المعيار رقم (52) في عام 1982) بغرض ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل لعدة أسباب هي :-

1) تناسق وإتفاق الطريقة مع مبدأ التكلفة التاريخية .

2) يؤدي إستخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة الإلتزامات النقدية طويلة الأجل في تاريخ إقفال القوائم المالية الي التوصل الي القيم الحقيقية لها .

رغماً عن أن تلك الطريقة وفرت البيانات المحاسبية الملائمة في مجال التخطيط المالي وإتخاذ القرارات إلا أنها قد تعرضت لعديد من الإنتقادات أبرزها ما يلي :-

1) أن إجراءاتها لا تعكس المركز المالى الحقيقى أو طبيعة العمليات فى الفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث أن التغيرات فى أصولها والتزاماتها وكذا نتائج أعمالها تظهر كما لو كانت نفذت بعملة التقرير للمركز الرئيسى للمجموعة المتعددة الجنسية .

2) أن تلك الطريقة لا تعكس آثار التغير فى أسعار الصرف للعملات الأجنبية على البنود غير النقدية رغماً من ضخامة قيمتها أحياناً .

3) أن تلك الطريقة يترتب عليها ترجمة بعض البنود ذات الطبيعة غير النقدية وفقاً لأسعار الصرف التاريخية رغماً عن تقويمها بالأسعار الجارية السوقية فى القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية (قبل عملية الترجمة) .

4) قد يترتب على ترجمة المخزون فى ظل تلك الطريقة وفقاً لسعر الصرف التاريخى إظهار نتائج ترجمة غير مقبولة عملياً فى حالة تقويمه وفقاً لأساس التكلفة أو السوق أيهما أقل فى دفاتر الفروع أو الشركات التابعة الأجنبية وفى ظل إنخفاض أسعار السوق عن التكلفة (حيث يتم تقويمه بسعر السوق فى تلك الحالة) .

3/4/3 طريقة سعر الصرف المؤقت **Temporal Method**

إقترحت الطريقة المؤقتة للترجمة **The Temporal Method of Translation** بصفة أصلية فى أحد الدراسات البحثية المحاسبية التى قام بعملها المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين ، وقد أصبحت مطلوبة بشكل رسمى فى إيضاح معايير المحاسبة رقم (8) عند ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية .

وطبقا لـ الطريقة المؤقتة يتم النظر الى عملية الترجمة على إعتبار أنها مجرد تحويل دفترى لوحدة القياس النقدى ، أو إعادة عرض وتصوير Restatement بنود القوائم المالية . فلا مجال لتغيير الأسس المحاسبية المستخدمة فى عملية تقويم البنود عند إعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث تتحدد الطرق المحاسبية المستخدمة فى تقديم بنود القوائم المالية وفى ضوئها تتم عملية إختيار أسعار الصرف المناسبة لترجمة البنود من العملة الأجنبية الى عملة التقرير ، بعبارة أخرى يتم المحافظة على طبيعة بنود تلك القوائم قبل وبعد القيام بعملية الترجمة من خلال الإلتزام بالأسس المحاسبية المستخدمة فى القياس المحاسبى لتلك البنود محل الترجمة .

وبمقتضى تلك الطريقة يتم المحافظة على الطبيعة الخاصة بكل بند من بنود القوائم المالية وتحديد ما إذا كان يعبر عن قيمة نقدية ثابتة أو حق قابل للتحصيل أو إلتزام يتطلب سداده مستقبلاً . ويترتب على ذلك ما يلى :-

1- يتم إستخدام أسعار الصرف التاريخية Historical Rate فى ترجمة البنود التى تعكس قيم نقدية ثابتة مثل الأصول الثابتة أو الطويلة الأجل والإستثمارات المالية والمخزون السلعى والإلتزامات طويلة الأجل والمصروفات المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما والإيرادات المستحقة .

2- يتم إستخدام أسعار الصرف الجارية Current Rate فى تاريخ إعداد أو إقفال القوائم المالية فى ترجمة البنود التى تعبر عن حقوق أو إلتزامات قابلة للتحصيل أو السداد النقدى فى المستقبل مثل النقدية وحسابات المدينين والدائنين وأوراق القبض والدفع والإستثمارات المالية قصيرة الأجل والودائع والأسهم والسندات وجميع الإلتزامات الجارية .

3- يتم ترجمة الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى بإستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها وهو نهاية السنة المالية وإجراء التسويات الجردية وفقا لأساس الإستحقاق ، ولذلك تتساوى بالنسبة لها أسعار الصرف الجارية فى نهاية السنة المالية وأسعار الصرف التاريخية .

4- يتم ترجمة بنود قائمة الدخل بإستخدام المتوسط المرجح **Weighted Average Rate** لأسعار الصرف خلال السنة المالية بإستثناء تلك البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالى حيث تستخدم فى ترجمتها نفس أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة تلك البنود فى قائمة المركز المالى – وهى أسعار الصرف التاريخية .

5- يترتب على إجراء عملية الترجمة لكافة بنود قائمة المركز المالى ظهور فروق بين الجانبين يعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالى والتى ترحل الى حساب فروق ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة بدفاتر المركز الرئيسى حيث يقفل فى حقوق الملكية للمجموعة ككل ضمن بنود الإحتياطيات .

6- لا يتم إجراء عملية ترجمة لرقم صافى الدخل ، حيث يستبدل برصيد قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ويعرف بصافى ربح العمليات الذى يتضمن كل من ترجمة قيمة صافى الدخل بالإضافة الى فروق ترجمة قائمة الدخل ، ويتم ترحيل صافى ربح العمليات الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل .

وتتميز طريقة الترجمة المؤقتة بعديد من المزايا الهامة التى لعل أبرزها ما يلى :-

1) تـــتفق الطريقة المؤقتة مع المبادئ والأسس المحاسبية المستخدمة فى تقويـم الأصـــول والإلتزامات التى تتضمنها القوائم المالية للفروع أو الشـــركات التابعة الأجنبية خلال عملية الترجمة لبنودها . فإذا كانت البـــنود مقومة وفقاً للتكلفة التاريخية كما فى حالة الأصول الثابتة فإن ســـعر الصـــرف الـــتاريخى وقت شراء الأصل هو الذى يستخدم فى الترجمة ، أما إذا كان القياس قد تم بالقيمة الجاريـــة **Current Value** كمـــا فى حالـــة الإلتزامات فإن سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية هو الذى يستخدم فى الترجمة .

2) تتلائم الطريقة المؤقتة مع البنود التى سيتم تسويتها نقداً خلال المستقبل القـــريب ، حيـــث يتم ترجمتها بإستخدام أسعار الصرف الجارية فى تـــاريخ نهاية السنة المالية والتى تقترب من الأسعار السائدة فى تاريخ السداد أو التحصيل النقدى لتلك البنود .

3) توفـــر الطـــريقة المؤقتة فى الترجمة نتائج جيدة فى فترات التغيرات الحـــارة فى أســـعار الصرف الأجنبية ، فهى تتجنب إستخدام أسعار صرف غير مناسبة فى عملية الترجمة بإعتبارها تحويل دفترى لوحدة القياس النقدى .

4) أن الطريقة المؤقتة فى الترجمة لا تتطلب إجراء عمليات إعادة تبويب بـــنود قائمة المركز المالى سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية .

ولذلك فهى تتفادى درجة النقد الموجهة الى الطريقتين السابقتين (طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية) .

ورغمـــاً عن ذلك فتلك الطريقة تتعرض لبعض الإنتقادات لعل أبرزها ما يلى :-

1- أن عمـــلية الترجمة تقتصر على القوائم المالية فقط ولا تتضمن جميع المعاملات والأنشطة الإقتصادية للفرع أو الشركة التابعة الأجنبية التى ينـــبغى التعبير عنها بعملة التقرير للمركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية .

2- أن إســـتخدام أســـعار الصـــرف الـــتاريخية فى ترجمة بعض البنود كالأصـــول الثابتة والمخزون السلعى يؤدى الى العديد من الصعوبات فى مجالات المقارنة وإستخدام المؤشرات المالية .

3- أن إجـــراء عمـــليات الـــترجمة دون إعادة تبويب بنود قائمة المركز المـــالى لا توفر الضمانات اللازمة للحصول على نتائج دقيقة لعملية الترجمة ذاتها .

4- أن تلك الطريقة تتطلب ضرورة الإحتفاظ بسجل كامل لأسعار صرف جميـــع العمـــلات التى تستلزمها عملية الترجمة ولعديد من السنوات الماليـــة الســـابقة وبصفة مستمرة مما يؤدى الى الكثير من التعقيدات العملية والتكاليف الإضافية .

3/4/4 طريقة سعر الصرف الجارى Current Rate Method

تعتـــبر طـــريقة ســـعر الصرف الجارى هى الطريقة الوحيدة من طرق الـــترجمة الأربعة التى إقترحت أصلاً من خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، حيـــث أوصى بإستخدامها مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز فى عام 1968 كأساس لترجمة بنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية

مــن خـــلال تقريــر بعنوان المعالجة المحاسبية للتغيرات الرئيسية فى الجنيه الإســترلينى مقــابل عمــلات ما وراء البحار . وقد اعلن مجمع المحاسبين القــانونيين باسكتلندا فى عام 1970 أن الطريقة الجارية هى الطريقة الوحيدة المقبولة للترجمة على إعتبار أنها من أسهل الطرق جميعا وأبسطها من حيث التطبيق .

وبموجب تلك الطريقة يتم ترجمة كافة عناصر الاصول والإلتزامات عند سعر الصرف الجارى وهو يعبر عن سعر الصرف فى تاريخ إعداد الميزانية العموميــة ، فطريقة سعر الصرف الجارى تعتمد فقط على مجرد إعادة تحديد وعرض القوائم المالية بالعملة الأجنبية بعملة التقرير **Reporting Currency**، وحيــث لا يتم تغيير المبادئ المحاسبية المستخدمة عن طريق الشركة التابعة الأجنبية لأغراض الترجمة ، وهذا يعطى إعتراف بالحقيقة الكاملة بأن الشركة الــتابعة الدوليــة تعمــل فى بيئة معينة مختلفة عن بيئة تشغيل الشركة الأم . بعبارة أخرى تسمح تلك الطريقة بالإحتفاظ بالأسس المحاسبية التى إستخدمت فى تقويــم بــنود القوائم المالية مع الأخذ فى الحسبان أن التغيرات فى أسعار الصــرف والتقلب السريع فى العوامل المحيطة ببيئة الدولة الأجنبية للفرع أو للشــركة التابعة لا تعرض الأصول والإلتزامات للمخاطر وإنما التعرض لتلك المخاطر قد يمتد ليشمل الأنشطة الإقتصادية الجارية فى محيط البيئة الأجنبية ككــل ، ومن هنا يمكن القول بأن إستخدام أسعار الصرف الجارية فى ترجمة كــل من بنود قائمة المركز المالى وقائمة الدخل يعد بمثابة الطريقة المنطقية واليســيرة للتطبيق على الشركات المتعددة الجنسية والتى تتميز بأن لها فروع وشركات تابعة عديدة فى دول العالم .

ويتطلب إستخدام تلك الطريقة إتباع الإجراءات المحاسبية التالية :-

1) إستخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ نهاية السنة المالية فى ترجمة جميع بنود قائمة الدخل بما فيها مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة ورقم صافى الدخل بما فيها ترجمة قيمة المخزون السلعى أول المدة كما يظهر فى قائمة الدخل .

2) إستخدام سعر الصرف الجارى ذاته فى ترجمة جميع بنود قائمة المركز المالى بإستثناء حقوق الملكية (راس المال المصدر والمدفوع والإحتياطيات والأرباح المحتجزة) ، حيث يستخدم فى ترجمتها أسعار الصرف التاريخية التى كانت سائدة وقت نشأة أو تكوين أو إضافة كل بند أو دفعة منها .

3) يتم إقفال فروق ترجمة كل من قائمة الدخل (نتيجة لإستخدام سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة السابقة فى ترجمة المخزون السلعى أول المدة) وقائمة المركز المالى (نتيجة لإستخدام أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة حقوق الملكية) ، فى بند حقوق الملكية – الإحتياطى العام سواء بالإضافة أو الخصم طبقاً لنتيجة فروق الترجمة سواء الدائنة أو المدينة .

ولاشك أن طريقة سعر الصرف الجارى فى ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية تتميز بعديد من المزايا التى لعل أبرزها ما يلى :-

1) سهولة تطبيق الطريقة فى الشركات المتعددة الجنسية ذات الشركات التابعة والفروع ، لأنها لا تتطلب تبويباً أو تمييزاً معيناً بين بنود القوائم المالية (سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية) .

2) أن تــلك الطريقة تحتفظ بطبيعة البنود التى تخضع للترجمة والأسس المحاسـبية المسـتخدمة فى تصوير وعرض بنود القوائم المالية دون محاولة إعادة تصويرها مرة أخرى .

3) أن تــلك الطـريقة توفر الكثير من الجهود المبذولة فى تسجيل وتتبع التغيرات فى أسعار الصرف والإحتفاظ بها للعديد من السنوات والكثير من البلدان .

4) أن تلك الطريقة تحافظ على العلاقات بين المتغيرات المحاسبية سواء قبل عملية الترجمة أو بعدها (ولاسيما نسب السيولة أو الربحية) مما يخدم متطلبات متخذى قرارات الإستثمار مقارنة بالطرق الأخرى فى الترجمة والتى يترتب على إستخدامها إختلاف تلك النسب بعد الترجمة عما كانت عليه قبلها .

ورغماً عن الخصائص المميزة لتلك الطريقة ، إلا أنها تتعرض الى عديد من أوجه النقد لعل أبرزها ما يلى :-

1) إستخدام تلك الطريقة أسعار الصرف الجارية فى ترجمة بنود المصروفات المدفوعـة مقدماً والإيرادات المحصلة مقدماً ضمن الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى ، على الرغم من أنها تمثل أحداث مالية تمت بالفعل ويتطلب ترجمتها مستقبلاً إستخدام أسعار الصرف التاريخية لها .

2) عـدم تصـدى تلك الطريقة للمشكلات العملية لترجمة القوائم المالية بتحديد سعر الصرف الملائم لطبيعة وخصائص بنود القوائم المالية ، حيـث لا يجب أن تطغى ميزة سهولة التطبيق على ضرورة الإلتزام بالأسس العلمية المنطقية مهما كان درجة صعوبتها .

3) أن إعــتماد تــلك الطــريقة فى ترجمة البنود غير النقدية على أساس أســعار الصرف الجارية قد يترتب عليه وجود تخفيضات أو زيادات غير حقيقية فى قيمتها فى حالة إنخفاض أو إرتفاع أسعار الصرف .

3/5 الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية – حالة إيضاحية

Comparison Foreign Currency Translation - Illustrative Example

بصــفة عامــة توجــد أربعة طرق محاسبية يمكن إستخدامها فى ترجمة القوائــم الماليــة للفروع والشركات التابعة من العملة الأجنبية الى عملة دولة المركــز الرئيســى (الشركة الأم) للشركة المتعددة الجنسية ككل ، ويتطلب الأمر ضرورة الإختيار فيما بين تلك الطرق ، حيث قد تستخدم أسعار صرف معينة فى ترجمة بنود القوائم المالية فى ظل كل طريقة على النحو التالى :-

1- أن هناك بعض بنود القوائم المالية يتم ترجمتها بإستخدام سعر صرف واحــد هو سعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية فى ظــل طرق الترجمة الأربعة مثل حسابات النقدية والمدينين والدائنين والإستثمارات المالية والإلتزامات قصيرة الأجل .

2- أن هــناك بــنود يختلف سعر الصرف المستخدم فى ترجمتها حسب طريقة الترجمة المستخدمة ، على سبيل المثال المخزون السلعى .

يوضــح الجــدول رقم (3/6) أسعار الصرف المستخدمة فى ظل طرق الترجمة الأربعة .

جدول رقم (3/6)

أسعار الصرف المستخدمة فى ظل طرق الترجمة الأربعة

	طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة	طريقة البنود النقدية وغير النقدية	طريقة أسعار الصرف المؤقتة	طريقة أسعار الصرف الجارية
النقدية .	(C)	(C)	(C)	(C)
حسابات المدينين .	(C)	(C)	(C)	(C)
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل .	(C)	(C)	(C)	(C)
الإستثمارات المالية طويلة الأجل .	(H)	(C)	(H)	(C)
المخزون السلعى .	(C)	(A)	(H)	(C)
الأصول الثابتة .	(H)	(H)	(H)	(C)
الإلتزامات قصيرة الأجل .	(C)	(C)	(C)	(C)
الإلتزامات طويلة الأجل .	(H)	(C)	(H)	(C)
حقوق الملكية .	(H)	(H)	(H)	(H)
مصروفات مدفوعة مقدماً .	(C)	(H)	(C)	(C)
إيرادات مستحقة .	(C)	(C)	(C)	(C)
مصروفات مستحقة .	(C)	(C)	(C)	(C)
ايرادات محصلة مقدماً .	(C)	(H)	(C)	(C)

C = سعر الصرف الجارى . H = سعر الصرف التاريخى .

A = متوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام .

وفيمـــا يلى حالة تطبيقية تساعد على تحديد أوجه التشابه والإختلاف بين طـــرق الـــترجمة الأربعة وإنعكاساتها على قائمة المركز المالى وقائمة الدخل للفروع والشركات التابعة الأجنبية .

مثال :

تســلمت شــركة النصر المصرية متعددة الجنسية ومقرها الرئيسى القاهرة القوائم الماليـــة بفــرعها الخـــارجى بالولايات المتحدة الأمريكية فى 2002/12/31 ، وفيما يلى المعلومات التى تضمنتها تلك القوائم بالدولار الأمريكى :-

قائمة المركز المالى

فى 2002/12/31

الأرقام بالألف دولار

أصول ثابتة (1)		
أراضى	18000	
مبانى	6000	
أثاث ومعدات مكتبية	3000	
سيارات ووسائل نقل	4000	
أصول طويلة الأجل		31000
أصول متداولة		
نقدية	75000	
حسابات مدينين	25000	
إستثمارات مالية (2)	7000	
مخزون سلعى	5000	
مصروفات مقدمة	2000	
إيرادات مستحقة	1000	
		115000
إلتزامات متداولة		
حسابات دائنين	10000	
أوراق دفع	5000	
بنك سحب على المكشوف	2000	
مصروفات مستحقة	1000	
إيرادات محصلة مقدماً	2000	
		20000

رأس المال العامل		95000
إجمالى الإستثمار		126000
مصادر تمويل الإستثمار		
حقوق الملكية		
راس المال المصدر والمدفوع (3)	60000	
احتياطيات (4)	10000	
أرباح محتجزة (5)	10000	
إلتزامات طويلة الأجل		80000
قروض طويلة الأجل (6)		46000
		126000

قائمة الدخل

عن الفترة من 2002/1/1 الى 2002/12/31

الأرقام بالألف دولار

ايراد المبيعات		50000
(-) تكلفة المبيعات		
مخزون أول المدة	2000	
(+) صافى المشتريات	25000	
(-) مخزون أخر المدة	(5000)	
		(22000)
مجمل الربح		28000
(-) مصروفات التشغيل		
مصروفات تسويقية (7)	6000	
مصروفات إدارية (8)	10000	
مصروفات تمويلية	7000	
		(23000)
صافى ربح التشغيل		5000
ايرادات إستثمارات مالية		3000
صافى الدخل		8000

وفيما يلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة :-

1- تظهر الأصول الثابتة بصافى قيمتها الدفترية (التكلفة التاريخية مطروحاً منها مجمع مخصص الإهلاك ، وقد تم شراء الأراضى فى 1 يناير عام 1997 ، كما تم إقامة المبانى فى 1998/12/31، وتم شراء الأثاث فى 20 ابريل عام 1999، وقد تم شراء السيارات فى 1 يناير عام 1999 .

2- تتضمن الإستثمارات المالية 50% إستثمارات فى شركات تابعة تم الحصول عليها فى يناير عام 2001 .

3- تم إصدار الأسهم العادية والممتازة فى أول يناير 1995 .

4- تم تكوين الإحتياطيات على مدار الأعوام الخمسة الأخيرة بالتساوى .

5- تتضمن الأرباح المحتجزة 50% من أرباح عام 2000 والباقى من أرباح عام 2001 .

6- تم إبرام عقد قرض بمبلغ 46 مليون دولار لمدة 10 سنوات مع أحد البنوك بتاريخ 2001/6/30 بمعدل فائدة 10% سنوياً .

7- يتضمن بند المصروفات التسويقية 600000 دولار إستهلاك مبانى معارض البيع.

8- يتضمن بند المصروفات الإدارية 300000 دولار إستهلاك أثاث ، 400000 دولار إستهلاك سيارات .

9- وقد كانت حركة أسعار صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى على النحو التالى :-

التاريخ	سعر الصرف
1995/1/1	3.99 جنيه
1997/1/10	3.96 جنيه
1998/12/31	3.91 جنيه
1999/1/1	3.93 جنيه
1999/4/20	3.89 جنيه
1999/12/31	3.86 جنيه
2000/1/1	3.85 جنيه
2000/12/31	3.83 جنيه

2001/1/1	3.84 جنيه
2001/6/30	3.83 جنيه
2001/12/31	3.80 جنيه
2002/12/31	3.76 جنيه
متوسط مرجح عام 2001	3.81 جنيه
متوسط مرجح عام 2002	3.78 جنيه

المطلوب :

ترجمة القوائم المالية للفروع بطرق الترجمة الأربعة مع إبراز تحليل النتائج المختلفة فى ضوء المعلومات السابقة .

أ) طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة Current / Non Current Method

تطبيقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية وفقاً للإجراءات التالية :-

1- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف لعام 2002 (3.78) فى ترجمة كل من المبيعات والمشتريات والمصروفات التمويلية والعمومية وإيرادات الإستثمارات المالية .

2- تستخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة التى تتضمنها كل من المصروفات التسويقية والإدارية ، بينما يستخدم المتوسط المرجح لعام 2002 (3.78) فى ترجمة البنود الأخرى من تلك المصروفات التشغيلية .

3- يستخدم سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية الحالية 2002 (3.76) فى ترجمة كل من المخزون السلعى فى نهاية السنة المالية وصافى الدخل ، بينما يستخدم السعر الجارى فى نهاية السنة السابقة 2001 (3.8) فى ترجمة المخزون السلعى فى أول المدة .

4- تتطلب ترجمة قائمة المركز المالى وفقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة إعادة تبويب القائمة ليتضمن جانب الأصول كل من الأصول المتداولة وغير المتداولة فقط وجانب الإلتزامات كل من الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة فقط .

5- يتم ترجمة كافة البنود المتداولة فى قائمة المركز المالى سواء أكانت أصول أو إلتزامات بإستخدام سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية 2002 – سعر الإقفال (3.76) .

6- تم إستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول على الأصول غير المتداولة أو نشـــأة الإلتزامات غير المتداولة فى ترجمتها مع الأخذ فى الإعتبار أن نفس المعالجة تمت لكل من الإستثمارات المالية طويلة الأجل والقروض طويلة الأجل.

7- يـــتم تـــرحيل فـــروق الترجمة للقوائم المالية لجميع الفروع والشركات التابعة الأجنـــبية فى حســـاب موحد ضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية ويرصد ويرحل بعد ذلك الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل .

وفيمـــا يلى ترجمة قائمة الدخل وقائمة المركز المالى وحساب فروق ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى .

1- قائمة الدخل للفرع بعد ترجمته من الدولار الى الجنيه المصرى .

(القيمة بالألف جنيه)

إيراد المبيعات (50000 $ × 3.78)		189000	
(-) تكلفة المبيعات			
مخزون أول المدة (2000 $ × 3.8)	7600		
(+) مشتريات (25000 $ × 3.78)	94500		
تكلفة السلع المتاحة للبيع	102100		
(-) مخزون آخر المدة (5000 $ × 3.76)	18800	83300	
مجمل الربح			105700
مصروفات التشغيل			
مصروفات تسويقية {(6000-600)5400×3.78}+(600×3.91)	22758		
{ 22758 = 2346 + 20412 }			
مصروفات إدارية 10000-(300 + 500) =9200×3.78=34776	37908		
+300×3.89=1167			
+500×3.93=1965			
37908			
مصروفات تمويلية (7000 $ × 3.78)	26460		87126
صافى دخل التشغيل			18574
إيرادات الإستثمارات المالية (3000 $ × 3.78)			11340
صافى دخل الترجمة			29914
صافى الدخل (8000 $ × 3.76)			30080
فروق ترجمة قائمة الدخل (خسارة)			(166)

2- قائمة المركز المالى للفرع بعد ترجمتها طبقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة .

أصول متداولة		
نقدية (3.76×75000)	282000	
حسابات مدينين (3.76×25000)	94000	
إستثمارات مالية قصيرة الأجل (3.76 × %50×7000)	13160	
مخزون سلعى (3.76×$5000)	18800	
إيرادات مستحقة (3.76×1000)	3760	
مصروفات مقدمة (3.76×2000)	7520	
		419240
أصول غير متداولة		
أراضى (3.96 × 18000)	71280	
مبانى (3.91 × 6000)	23460	
أثاث (3.89 × 3000)	11670	
سيارات (3.93 × 4000)	15720	
إستثمارات مالية طويلة الأجل (3.84 × %50 × 7000)	13440	
		135570
فروق ترجمة قائمة المركز المالى		12440
		567250

التزامات متداولة		
حسابات دائنين (3.76×10000)	37600	
أوراق دفع (3.76×5000)	18800	
بنك سحب على المكشوف (3.76×2000)	7520	
مصروفات مستحقة (3.76×1000)	3760	
إيرادات مقدمة (3.76×2000)	7520	
		75200
التزامات غير متداولة		
راس المال المصدر والمدفوع (3.99 × 60000)	239400	
احتياطيات (3.76×2000 + 3.8×2000 + 3.83×2000 + 3.86×2000 + 3.91×2000)	38320	
الأرباح المحتجزة (3.8×5000 + 3.83×5000)	38150	
قروض طويلة الأجل (3.83 × 46000)	176180	
		492050
		567250

حـ/ فروق ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى

12440	حـ/ فروق ترجمة قائمة المركز المالى		
166	حـ/ فروق ترجمة قائمة الدخل		
12606			

2) طريقة البنود النقدية وغير النقدية Monetary / Non Monetary Method

تطبيقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للإجراءات المحاسبية التالية :-

1- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف للعام الحالى 2002 (3.78) فى ترجمة جميع بنود الإيرادات والمصروفات الجارية فيما عدا مصروفات الإستهلاك والمخزون السلعى فى نهاية العام .

2- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف للسنة السابقة 2001 (3.81) فى ترجمة المخزون السلعى فى أول المدة بإعتباره يمثل مخزون أخر المدة فى العام السابق للسنة الجارية ومن ثم يستخدم هذا السعر فى ترجمته العام السابق .

3- تستخدم أسعار الصرف التاريخية للأصول الثابتة فى ترجمة بعض بنود المصروفات التسويقية والإدارية التى تمثل مصروفات الإستهلاكات الخاصة بتلك الأصول .

4- لم يتم ترجمة رقم صافى الدخل (كما فى الطريقة السابقة) بل تم إستخراج المتمم الحسابى بين جانبى قائمة الدخل (ويطلق عليه صافى ربح العمليات) والذى يتضمن كل من صافى الدخل المترجم مضافاً أو مطروحاً فروق ترجمة قائمة الدخل ، حيث يرحل ذلك الرصيد الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل.

5- يتم إعادة تبويب الأصول والإلتزامات فى قائمة المركز المالى لأغراض الترجمة عن طريق تضمين كل جانب مجموعتين فقط من البنود النقدية والبنود غير النقدية .

6- يستخدم سعر الصرف الجارى فى تاريخ نهاية السنة المالية 2002 أو سعر الإقفال (3.76) فى ترجمة كافة الأصول والإلتزامات النقدية بما فيها الإستثمارات المالية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء بإعتبارها بنود نقدية .

7- يمثل المخزون السلعى فى نهاية العام أحد البنود غير النقدية التى يتطلب ترجمتها إستخدام أسعار الصرف التاريخية لحظة الحصول عليها ، إلا أنه نظراً لتعدد عمليات الإضافة والخصم على رصيد المخزون فى أول العام وصعوبة

حصرها كمياً وتحديد أسعارها التاريخية ، يتم إستخدام المتوسط المرجح لأسعار الصــرف لعــام 2002 (3.78) فى تــرجمة ذلك البند لمراعاة متطلبات الناحية العملية .

8- تســتخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة البنود غير النقدية لحظة الحصول عليها أو وقت نشأة الإلتزامات .

9- تعتــبر بنود المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المحصلة مقدماً من البنود غيــر النقدية ، من ثم تتطلب عملية ترجمتها إستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها عند إجراء التسويات الجردية فى تاريخ نـهاية السنة المالية تطبيقاً لأســاس الإستحقاق ولذلك يتساوى بالنسبة لهذه البنود سعر الصرف التاريخى والجارى فى نهاية السنة المالية لأنهما فى تلك الحالة فقط وجهان للحظة زمنية واحدة .

10- يــتم إســتخراج المــتمم الحســابى بين جانبى قائمة المركز المالى بعد عملية الترجمة وإستخدام سعر الصرف الجارى والعديد من أسعار الصرف التاريخية ، ويشار الى ذلك المتمم بفروق ترجمة قائمة المركز المالى ، والذى يرحل بدوره الى حســاب فروق قوائم المركز المالى للمجموعة ، حيث يتم ترصيده وترحيله الى قائمة الدخل الموحدة على النحو التالى :-

	حـ/ فروق ترجمة قوائم المركز المالى للفرع الأجنبى	
9400	حـــ/ فروق ترجمة المركز المالى للفرع الأجنبى	

تأسيســاً عــلى ما تقدم يمكن إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالى بعد ترجمتها بالجنيه المصرى طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية على النحو التالى :-

1- قائمة الدخل للفرع الأجنبي بعد ترجمته طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية.

إيراد المبيعات (50000 × 3.78)		189000	
تكلفة السلع المباعة			
مخزون أول المدة (2000 × 3.81)	7620		
(+) مشتريات (25000 × 3.78)	94500		
(-) مخزون أخر المدة (5000 × 3.78)	18900		
		83220	
مجمل الربح		105780	
مصروفات التشغيل			
مصروفات تسويقية { (6000-600)×3.78}+(3.91×600)	22770		
مصروفات إدارية { 10000 - (300 + 500) × 3.78 } + (3.93×500+ 3.89× 300)	37908		
مصروفات تمويلية (7000 × 3.78)	26460		
		87138	
صافي ربح التشغيل			18642
ايرادات الإستثمارات المالية (3000 $ × 3.78)			11340
صافي ربح العمليات			29982

2- قائمـــة المركـــز المالى للفرع الأجنبى بعد ترجمتها طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية .

التزامات نقدية			**الأصول النقدية**		
حسابات دائنين (3.76×10000)	37600		نقدية (3.76×75000)	282000	
أوراق دفع (3.76×5000)	18800		حسابات مدينين (3.76×25000)	94000	
بنك سحب على المكشوف	7520		إستثمارات مالية		
(3.76×2000)			قصيرة الأجل (3.76 × 3500)	13160	
قروض طويلة الأجل	172960		طويلة الأجل (3.76 × 3500)	13160	
(3.76×46000)					
مصروفات مستحقة	3760		إيرادات مستحقة (3.76×1000)	3760	
(3.76×2000)					
		240640			406080
التزامات غير نقدية			**أصول غير نقدية**		
راس المال المصدر والمدفوع	239400		أراضى (3.96 × 18000)	71280	
(3.99 × 60000)			مبانى (3.91 × 6000)	23460	
احـــــــتياطيات (3.76×2000 +	38320		أثاث (3.89 × 3000)	11670	
+ 3.83×2000 + 3.8×2000			مخزون سلعى (3.78×5000)	18900	
(3.91×2000 + 3.86×2000			سيارات (3.93 × 4000)	15720	
الأرباح المحتجزة			مصروفات مقدمة		
(3.83×5000 + 3.8×5000)	38150		(3.76×2000)	7520	
إيرادات مقدمة (3.83 × 46000)	7520				148550
		323390			
			فروق ترجمة قائمة المركز المالى		9400
		564030			564030

3) طريقة سعر الصرف المؤقت Temporal Method

تطبيقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت (أو الطريقة الزمنية) يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للإجراءات التالية :-

1- تستخدم نفس أسعار الصرف التى سبق إستخدامها عند ترجمة قائمة الدخل وفقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية ، ومن ثم فإن قائمة الدخل بعد ترجمتها وفقاً للطريقة المؤقتة تعطى نفس رقم صافى ربح العمليات وهو 29982000 جنيه.

2- لا تتطلب طريقة سعر الصرف المؤقت إعادة تبويب قائمة المركز المالى كما هو الأمر بالنسبة للطريقتين السابقتين ، حيث يتم المحافظة على نفس الأسس المحاسبية المستخدمة التبويب والعرض للأصول والإلتزامات خلال عملية الترجمة .

3- تستخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة بنود الأصول الثابتة وقت الحصول عليها وترجمة الإلتزامات طويلة الأجل وقت نشأتها .

4- يستخدم سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية 2002 (3.76) فى ترجمة جميع بنود الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى بإستثناء بند المخزون السلعى الذى يستخدم فى ترجمته المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال عام 2002 (3.78) .

5- يتم ترجمة الإستثمارات المالية قصيرة الأجل وفقاً لسعر الصرف الجارى فى نهاية عام 2002 (3.76) ، بينما تترجم الإستثمارات المالية طويلة الأجل وفقاً لسعر الصرف التاريخى فى وقت الحصول عليها 1 يناير 2001 (3.84) .

6- يتم ترحيل الفرق بين جانبى قائمة المركز المالى بعد ترجمتها 12340 ألف جنيه والذى يشار اليه بحساب فروق ترجمة قائمة المركز المالى الى حساب فروق ترجمة قوائم المركز المالى للفروع الأجنبية والذى يقفل بدوره ويتم ترصيده فى حقوق الملكية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل من من خلال حساب إحتياطى فروق الترجمة (أو قد يتم إضافته أو خصمه من حساب الإحتياطى العام) .

تأسيســاً على ما تقدم يمكن فيما يلى تصوير قائمة الدخل وقائمة المركز المالى بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت .

1- قائمة الدخل للفرع المترجمة طبقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت .

إيراد المبيعات (50000 × 3.78)		189000	
تكلفة السلع المباعة			
مخزون أول المدة (2000 × 3.81)	7620		
(+) مشتريات (25000 × 3.78)	94500		
(-) مخزون أخر المدة (5000 × 3.78)	18900		
		83220	
مجمل الربح		105780	
مصروفات التشغيل			
مصروفات تسويقية { (6000−600)×3.78}+(600×3.91)	22770		
مصـــروفات إداريـــة { 10000 − (300 + 500) × 3.78 } + (3.93×500+ 3.89× 300)	37908		
مصروفات تمويلية (7000 × 3.78)	26460		
		87138	
صافى ربح التشغيل			18642
ايرادات الإستثمارات المالية (3000 $ × 3.78)			11340
صافى ربح العمليات			29982

2- قائمة المركز المالى للفرع الأجنبى بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت .

أصول طويلة الأجل			
أراضى (18000 × 3.96)	71280		
مبانى (6000 × 3.91)	23460		
أثاث (3000 × 3.89)	11670		
سيارات (4000 × 3.93)	15720		
اجمالى الأصول الثابتة		122130	
إستثمارات مالية طويلة الأجل (3500 × 3.84)		13440	
			135570
أصول متداولة			
نقدية (75000 × 3.76)	282000		
حسابات مدينين (25000 × 3.76)	94000		
إستثمارات مالية قصيرة الأجل (3500 × 3.76)	13160		
مخزون سلعى (5000 × 3.78)	18900		
مصروفات مقدمة (2000 × 3.76)	7520		
إيرادات مستحقة (1000 × 3.76)	3760		
		419340	
إلتزامات متداولة			
بنوك سحب على المكشوف (2000 × 3.76)	7520		
حسابات دائنين (10000 × 3.76)	37600		
أوراق دفع (5000 × 3.76)	18800		
مصروفات مستحقة (1000 × 3.76)	3760		
إيرادات مقدمة (2000 × 3.76)	7520	75200	
رأس المال العامل			344140
إجمالى الإستثمار			479710
فروق ترجمة قائمة المركز المالى			12340
إجمالى الإستثمار			492050

مصادر تمويل الإستثمار			
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع (60000 × 3.99)	239400		
احتياطيات (3.83×2000+3.8×2000+3.76×2000 +3.91×2000+3.86×2000)	38320		
أرباح محتجزة (5000 × 3.80 + 5000 × 3.83)	38150		
		315870	
إلتزامات طويلة الأجل			
قروض طويلة الأجل (46000 × 3.83)		176180	
			488830
			492050

4) طريقة سعر الصرف الجارى Current Rate Method

تطبيقاً لطريقة سعر الصرف الجارى يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للإجراءات التالية :-

1- يستخدم سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية 2002 (3.76) فى ترجمة جميع بنود قائمة الدخل فيما عدا بند المخزون السلعى فى أول العام والذى أستخدم فى ترجمته سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة السابقة (3.80) .

2- يستخدم سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية 2002 (3.76) فى ترجمة جميع بنود قائمة المركز المالى فيما عدا حقوق الملكية ، حيث إستخدمت أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة بنودها .

3- يتم ترحيل قائمة صافى الدخل بعد ترجمتها الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية ككل .

4- نتيجة إستخدام سعر الصرف الجارى للعام السابق فى ترجمة المخزون السلعى فى أول العام تظهر فروق ترجمة فى قائمة الدخل والتى تنقل مباشرة الى قائمة المركز لنفس الفرع ضمن حقوق الملكية ، حيث يضاف أو يخصم من بنودها طبقاً لرصيد المدين أو الدائن وخاصة إحتياطى فروق الترجمة إن وجد أو الإحتياطى العام .

5- يظهر فرق بين جانبى قائمة المركز المالى وإضافة أو خصم فروق ترجمة قائمة الدخل يشار اليها بفروق ترجمة قائمة المركز المالى حيث تتم إضافته أو خصمه من بنود حقوق الملكية وخاصة إحتياطى فروق الترجمة إن وجد أو الإحتياطى العام .

6- لا يتم إعداد حساب موحد لفروق ترجمة قائمة الدخل وفروق ترجمة قائمة المركز المالى لجميع الفروع الأجنبية للمركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية بل يعد هذا الحساب لكل فرع أجنبى على حدة بخلاف الطرق الثلاثة السابقة المستخدمة فى الترجمة .

وبناء على ما تقدم يتم ترجمة قائمة الدخل وقائمة المركز المالى للفرع الأجنبى طبقاً لطريقة سعر الصرف الجارى على النحو التالى :-

1- قائمة الدخل للفرع الأجنبى بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الصرف الجارى .

(بآلاف الجنيهات)

إيراد المبيعات (50000 × 3.76)		188000	
تكلفة المبيعات			
مخزون أول المدة (2000 × 3.8)	7600		
(+) مشتريات (25000 × 3.76)	94000		
(-) مخزون أخر المدة (5000 × 3.76)	18800		
		82800	
مجمل الربح		105200	
مصروفات التشغيل			
مصروفات تسويقية { 5400 (6000 - 600) × 3.76 } + (3.91×600)	22650		
مصروفات إدارية { 10000 - (300 + 500) × 3.76 } + (3.89× 300) +(3.93×500)	37724		
مصروفات تمويلية (7000 × 3.76)	26320		
		86694	
صافى دخل التشغيل			18506
ايرادات الإستثمارات المالية (3000 × 3.76)			11280
صافى دخل الترجمة			29786
صافى الدخل (8000 × 3.76)			30080
فروق ترجمة قائمة الدخل			(294)

2- قائمـــة المركـــز المـــالى للفرع الأجنبي بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الصرف الجارى .

أصول طويلة الأجل			
أصول ثابتة			
أراضى (18000 × 3.76)	67680		
مبانى (6000 × 3.76)	22560		
أثاث (3000 × 3.76)	11280		
سيارات (4000 × 3.76)	15040		
		116560	
إستثمارات مالية طويلة الأجل (3500 × 3.76)		13160	
			129720
أصول متداولة			
نقدية (75000 × 3.76)	282000		
حسابات مدينين (25000 × 3.76)	94000		
إستثمارات مالية قصيرة الأجل (3500 × 3.76)	13160		
مخزون سلعى (5000 × 3.76)	18800		
مصروفات مقدمة (2000 × 3.76)	7520		
إيرادات مستحقة (1000 × 3.76)	3760		
		419240	
إلتزامات متداولة			
بنوك سحب على المكشوف (2000 × 3.76)	7520		
حسابات دائنين (10000 × 3.76)	37600		
أوراق دفع (5000 × 3.76)	18800		
مصروفات مستحقة (1000 × 3.76)	3760		
إيرادات مقدمة (2000 × 3.76)	7520	75200	
رأس المال العامل			344040
إجمالى الإستثمار			473760

مصادر تمويل الإستثمار			
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع (60000 × 3.99)	239400		
احتياطيات (3.76×2000+3.8×2000+3.83×2000 +3.86×2000+3.91×2000)	38320		
أرباح محتجزة (5000 × 3.80 + 5000 × 3.83)	38150		
فروق ترجمة قائمة الدخل	(294)		
فروق ترجمة قائمة المركز المالى	(14776)		
		300800	
إلتزامات طويلة الأجل			
قروض طويلة الأجل (46000 × 3.76)		172960	
			473760
			473760

3/6 ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates IAS (21)

3/6/1 المشاكل محل إهتمام المعيار Problems Addressed

يهـتم ذلك المعيار رقم (21) بدراسة المعالجة المحاسبية للمعاملات التى تـتم بالعمـلة الأجنـبية والعمليات الأجنبية . إن الجوانب الأساسية التى يتم دراستها فى هذا المعيار هى :-

(أ) مـا هو سعر الصرف (أو الأسعار) الذى يجب أن يتم إستخدامه لأغراض التسجيل والترجمة .

(ب) كيفية الإعتراف فى القوائم المالية بأثر التغيرات فى أسعار الصرف.

3/6/2 نطاق المعيار Scope of the Standard

يجب أن يطبق المعيار المحاسبى الدولى للمحاسبة عن :-

1- المعاملات بالعملة الأجنبية .

2- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية .

3/6/3 المعالجة المحاسبية Accounting Treatment

3/6/3/1 المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions

إن المعـاملات بالعمـلة الأجنـبية هى المعاملات التى يتم تحديدها بأحد العملات الأجنبية بما فى ذلك :-

- شراء أو بيع البضائع أو الخدمات .
- الإقتراض أو إقراض الأموال .
- أن تصبح طرفاً فى عقود تبادل عملة أجنبية غير مؤداه .
- شراء أو بيع الأصول .
- تكبد أو تسوية إلتزامات .

3/6/3/2 يجب أن يتم تطبيق القواعد التالية لأغراض الإعتراف وقياس المعاملات بالعملة الأجنبية :-

1- إستخدام سعر الصرف الفورى **Spot Rate** فى تاريخ المعاملة .

2- إذا لم يتم تسوية المعاملة فى نفس الفترة المحاسبية التى تمت فيها ، فإن البنود النقدية الناتجة **Resulting Monetary Items** (بمعنى القيم التى يتم إستلامها أو المدفوعة نقداً) يتم ترجمتها عند سعر الإقفال **Closing Rate** (سعر الصرف الفورى فى تاريخ قائمة المركز المالى).

3- يتم الإعتراف بفروقات الصرف **Exchange Differences** عند تسوية البنود النقدية كدخل .

4- يتم التقرير عن البنود غير النقدية **Non-Monetary Items** (على سبيل المثال المخزون السلعى ، والآلات والمعدات وباقى بنود الأصول الثابتة) والمسجلة عند تكلفتها التاريخية **Historical Cost** بإستخدام سعر الصرف الفورى فى تاريخ المعاملة .

5- يتم التقرير عن البنود غير النقدية المسجلة عند القيم العادلة **Fair Values** بإستخدام سعر الصرف الفورى فى تاريخ التقويم .

6- يـــتم الإعـــتراف بفروقات الصرف الناتجة من ترجمة **Translation** البنود النقدية فى تاريخ الميزانية العمومية كدخل .

7- تطبيقا للمعالجة البديلة المسموح بها **Allowed Alternative Treatment** قد يتم تضمين فروقات الصرف الناتجة من تخفيض أو هبوط حاد فى أحد العملات فى القيمة الدفترية المرحلة للأصل **Caring Amount of Asset** المرتبط بها .

8- يـــتم تضـــمين فروقات الصرف الناشئة من أحد البنود النقدية داخل المجموعة **Intra group Monetary Item** الذى يكون جزء من أحد صافى إستثمارات المنشأة فى المنشأة الأجنبية فى حقوق الملكية حتى يتم التصرف فيه .

9- يـــتم تضـــمين فروقات الصرف الناشئة عن أحد الإلتزامات الأجنبية والتى تخدم كأحد بنود تغطية أحد صافى إستثمارات المنشأة فى منشأة أجنبية فى حقوق الملكية حتى يتم التصرف فيه .

3/6/3/3 العمليات الأجنبية Foreign Operations

تتمـــثل العمـــلية الأجنبية فى أحد الشركات التابعة أو الشقيقة أو مشروع مشـــترك أو أحد الفروع أو الأنشطة التى يتم مزاولتها فى أحد البلدان بخلاف البلد الذى تعمل فيه المنشأة . ويتم التمييز بين نوعين من تلك العمليات هما :-

1- منشأة أجنبية Foreign Entity

هى العملية الأجنبية والأنشطة التى لا تعد جزء مكمل لعمليات المشروع بعد التقرير .

2- العملية الأجنبية المتكاملة Integrated Foreign Operation

وهى عبارة عن العملية الأجنبية التى تعد جزء مكمل لاعمال المنشأة بعد التقرير .

ولأغراض التبويب فإن هناك عديد من المؤشرات تؤخذ فى الاعتبار تأسيسا على كيف يتم تمويل وتشغيل العملية الأجنبية بالإرتباط بالمنشأة بعد التقرير . وتتأسس الطريقة المستخدمة لترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية على ذلك التبويب .

3/6/7/4 تستخدم طريقة سعر الإقفال The Closing Rate Method لترجمة القوائم المالية للمنشآت الأجنبية . وفيما يلى قواعد وأسس الترجمة :

أ - يجب أن يتم ترجمة كافة عناصر الأصول والإلتزامات بسعر الإقفال أو عند تاريخ إعداد الميزانية العمومية .

ب- يجب أن يتم ترجمة الدخل والمصروفات عند التواريخ الفعلية للمعاملة ، وقد يتم السماح بإستخدام متوسط أسعار الصرف أو سعر صرف فعلى تقريبى لأسباب عملية .

جـ- يتم تطبيق قواعد خاصة على المنشآت الأجنبية فى البلاد عالية التضخم.

ء- يتم أخذ كافة فروق ... الناتجة مباشرة الى حقوق الملكية (بمعنى إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation Reserve(FCTR) .

هـ- عند التصرف فى صافى أحد الإستثمارات يتم الإعتراف بإحتياطى ترجمة العملة الأجنبية كدخل .

3/6/3/5 تستخدم الطريقة المؤقتة The Temporal Method لأغراض ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية المتكاملة Integrate Foreign Operations ، حيث يتم ترجمة البنود فى القوائم المالية كما لو كانت كافة معاملات العملية الأجنبية قد أدخلت عن طريق المنشأة بعد التقرير بنفسها . وتتمثل قواعد الترجمة فى الآتى :-

أ - يجب أن يتم ترجمة كافة البنود النقدية عند سعر الإقفال .

ب- يتم ترجمة البنود غير النقدية المسجلة بالتكلفة عند أسعار الصرف التاريخية .

جـ- يتم ترجمة البنود غير النقدية المحتفظ بها عن طريق العملية الأجنبية عند الإستحواذ على الإستثمار فى تلك العملية بسعر صرف فى تاريخ الإستحواذ .

ء - يتم ترجمة مكونات حصة الملاك عند معدلات الصرف التاريخية .

ل - يتم ترجمة بنود قائمة الدخل عند أسعار فى تواريخ العملية أو عند أى متوسط مرجح ملائم لسعر الصرف الخاص بالفترة .

و - يتم أخذ فروق الصرف فى الدخل .

ى- قد يكون إجراء التعديلات أو التسويات فى قوائم المجموعة مطلوبا فى ضوء معيار المحاسبة الدولى رقم (21) من أجل تخفيض القيمة الدفترية المرحلة لأحد الأصول الى قيمة يمكن إستردادها أو الى صافى القيمة القابلة للتحقق أو الإسترداد .

3/6/3/6 قد تحدث أحد التغيرات فى تبويب العمليات الأجنبية إعتماداً على الظروف المحيطة . ويجب أن يتم تطبيق إجراء الترجمة التالية المرتبطة بالتبويب المعدل من تاريخ التغير :

أ – العملية المتكاملة للمنشأة الأجنبية Integrated Operation to a Foreign Entity يتم ترحيل فروق الصرف من الترجمة فى تاريخ إعادة التبويب الى حساب إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية .

ب– المنشأة الأجنبية الى العملية المتكاملة Foreign Entity to Integrated Operation يظل إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية بدون تغيير حتى يتم بيع العملية . يتم تسجيل البنود غير النقدية عند سعر صرف فى تاريخ إعادة التبويب والتى يصبح بعد ذلك تاريخ الشراء .

3/6/4 الإفصاح Disclosure

السياسات المحاسبية Accounting Policies

أ – الطريقة الخاصة بترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن تملك المنشأة الأجنبية .

ب– الطريقة الخاصة بترجمة القوائم المالية .

جـ– عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذى يقام فيه المشروع يتم تحديد السبب وراء ذلك .

ء – التقرير عن أى تغير فى عملة التقرير .

قائمة الدخل Income Statement

قيمة فروق الصرف الأجنبية المتضمنة فى صافى أرباح أو خسارة الفترة.

قائمة المركز المالى Balance Sheet

رصيد حساب إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية Notes

أ – يـــتم عمل مطابقة لرصيد بداية ونهاية الفترة لإحتياطى ترجمة العملة الأجنبية .

ب– يتم تحديد طبيعة وسبب وأثر أى تغير فى التبويب على حقوق الملكية بالإضافة الى التأثير على صافى أرباح أو خسائر كل فترة تم عرضها.

جـــ– الأثـــر عـــلى البنود النقدية الأجنبية وعلى القوائم المالية للعملية الأجنـــبية للـــتغيرات الجوهـــرية فى أسعار الصرف التى تحدث بعد الميزانية العمومية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (10) .

3/6/5 دراسة حالة Case Study

آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية

قـــامت أحـــد الشـــركات المساهمة الأمريكية بشراء معدات صناعية من المملكة المتحدة وقد تم تمويل العملية عن طريق الحصول على أحد القروض مـــن أحـــد البنود بإنجلترا ، وقد تم شراء تلك المعدات بمبلغ 400000 جنيه إسترلينى بتاريخ 2002/1/2 ، حيث تم الحصول على أحد القروض من أحد البنوك بنفس القيمة لسداد قيمة تلك المعدات للمورد فى نفس التاريخ .

وفيما يلى أسعار الصرف السائدة (الدولار فى مقابل الجنيه الإسترلينى):

التاريخ	2002/1/2	2002/6/30	2002/12/31	2003/6/30	2003/12/31
سعر الصرف	1.67	1.71	1.75	1.73	1.7

وسوف يتم تسجيل مدفوعات الفائدة عند أسعار الصرف الفورية الواجبة التطبيق فى تواريخ السداد بالطريقة التالية :–

	بالدولار
2002/6/30 (20000 جنيه استرلينى × 1.71)	34200
2002/12/31 (20000 جنيه استرلينى × 1.75)	35000
اجمالى الفائدة عن عام 2002	69200
2002/6/30 (20000 جنيه استرلينى × 1.73)	34600
2003/12/31 (20000 جنيه استرلينى × 1.7)	34000
إجمالى الفائدة عن عام 2002	68600

وقـــد تم تسجيل القرض بصفة أصلية فى 2 يناير 2002 وتم إعادة تحديده وتقييمه عـــند ســـعر صرف فورى فى 2003/12/31 بالإضافة الى 2003/12/31 والذى بعده تم إعـــادة دفعـــه بإســـتخدام سعر فورى . ويتم عكس تلك التحركات فى رصيد القرض على النحو التالى :-

	بالدولار
تسجيل / القرض فى 2002/1/2 (400000 جنيه استرلينى×1.67)	668000
خسارة العملة الأجنبية عند إعادة تحديد قيمة القرض	32000
إعادة تحديد قيمة القرض فى 2002/12/31 (400000 جنيه استرلينى × 1.75)	700000
ربح العملة الأجنبية نتيجة إعادة تحديد قيمة القرض	(20000)
إعادة تقييم قيمة القرض والسداد فى 2003/12/31 (400000 جنيه استرلينى × 1.7)	680000

وســـوف يتم إعادة تقييم القرض عند قيمة 700000 دولار فى قائمة المركز المالى فى 2002/12/31 .

وسوف يتم الإعتراف بالقيم التالية فى قوائم الدخل :-

	2002	2003
الفائدة	69200 دولار	68600 دولار
خسارة (أو ربح) العملة الأجنبية		

الفصل الرابع

المحاسبة الدولية
عن تغيرات الأسعار

الفصل الرابع

المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار

International Accounting for Changing Prices

4/1 طبيعة تغيرات الاسعار والتمييز بين الارقام القياسية العامة والخاصة .

4/2 أسـباب حـدة مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية .

4/3 الانعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير المحاسبى .

4/4 المحاسبة عن القوة الشرائية العامة أو الوحدة النقدية الثابتة .

4/5 محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية .

4/6 موازنة بين مدخلى المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة .

4/7 موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم .

4/1 طبيعة تغيرات الأسعار والتمييز بين الأرقام القياسية للأسعار العامة والخاصة

The Nature of Changing Prices and General VS. Specified Price Indexes

تعتمد المحاسبة بوجه عام على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد ، أو ثبات القـوة الشـرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عملية القياس المحاسبى ، تتأسس عمـلية القيـاس المحاسـبى بصفة أساسية على مبدأ التكلفة التاريخية ، ومن الطبيعى ان يعمل النظام المحاسبى المعتمد على مبدأ التكلفة بشكل جيد ومقبول الى حـد بعيد أثناء فترات استقرار الاسعار ، كما يعمل بطريقة معقولة إذا ما كـان التضـخم معقولا ، ولكن إذا ما كان التضخم حادا فإن مثل ذلك النظام المحاسـبى يفقد معناه . ويمكن القول بأن التحدى الكبير الذى يواجه المحاسبة هو البحث عن اساليب محاسبية جديدة من شانها جعل القوائم المالية متفقة مع الواقع الاقتصادى المعاصر وما ينطوى عليه من بيئة تضخمية .

وإذا كان العالم قد شهد فى بداية هذا القرن فترة انكماش أدت الى انخفاض المسـتوى العام للأسعار وزيادة القوة الشرائية لوحدة النقد ، إلا أنه منذ بداية الحـرب العالميـة الـثانية بـدأت جميع دول العالم تعانى من انخفاض القوة الشـرائية لوحـدات الـنقد حيـث اتجهت مستويات الأسعار نحو الارتفاع ، وأصبحت تلك الدول تشهد فترات كثيرة من التضخم **Inflation**، من هنا يمكن القول بأن التقلبات فى المستوى العام للاسعار تعكس حجم الآثار الانكماشية أو التضخمية على اقتصاديات دول العالم وأن تفاوتت أثارها من دولة الى أخرى وفقا لمعدلات ووسائل السيطرة عليها .

ويشير مفهوم المستوى العام للاسعار الى المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمـات فى الدولـة خـلال سنة مالية معينة ، حيث تستخدم عادة الارقام القياسية للاسعار **Price Indexes** لقياس المستوى العام للاسعار والقوة الشرائية

لوحـــدة الـــنقد ، عمومـــا فإن التضخم يؤدى الى إحداث تغيرات فى كل من المستوى العام للاسعار بالإضافة الى الأسعار الخاصة للسلع والخدمات ، وقد اصبحت ظاهرة التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عملية القيـــاس المحاسبى محل أهتمام من جانب الممارسين بالإضافة الى الأكاديمية فى أدبيات الفكر المحاسبى ، حيث أصبحت قيم البنود المختلفة بالقوائم المالية والـــتى يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة تعكس وحدات قياس ذات قـــوى شـــرائية مختلفة ومن ثم أصبحت القوائم المالية غير صالحة فى مجال المقارنات الزمنية عند استخراج مؤشرات الاتجاه العام لأداء الشركة ، وبالتالى أصـــبحت تفتقد الكثير من دقتها وموضوعيتها نتيجة الى أن نظرية المحاسبة **Accounting Theory** تفتـــرض أن وحدة النقد تعتبر ثابتة خلال الزمن وأن التضخم غير موجودا بمعنى أن قيمة الدولار الأمريكى أو الجنيه المصرى فى الوقـــت الحـــالى هى نفس قيمته فى فترات سابقة ، وذلك الفرض يرتكز عليه بصفة اساسية نموذج التكلفة التاريخية **Historical Cost Model** ، ولاشك أن ذلـــك الفرض فى الواقع يعتبر غير حقيقياً ولاسيما فى كثير من البلدان الآخذة فى الـــنمو ، فـــفى عام 1996 بلغ معدل التضخم فى بلغاريا 40% فى حين انخفض اجمالى انتاجها المحلى بنسبة 11% .

وقد انتقد نموذج التكلفة التاريخية الذى يعتمد عليه القياس المحاسبى لفشله فى أخذ تلك الحقائق الاقتصادية فى إعتباره ، حيث أكد المنتقدون أن الفشل فى مراعاة التغيرات العامة والخاصة للأسعار **general or Specific Price** قـــد جعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بين القوائم المالية . وهكذا أصبحت الـــتغيرات فى المســـتويات العامة للاسعار والتقلبات فى القوة الشرائية لوحدة الـــنقد تمـــثل أحـــد أبـــرز المشاكل البارزة التى تواجهها الأدبيات المحاسبية

لأنعكاساتها الواضحة على نتائج القياس والتقييم المحاسبى فى منشآت الأعمال بصفة عامة ، والشركات الدولية والمتعددة الجنسية بوجه خاص ، نظرا لوجود اســـتثمارات أجنبية ضخمة لها فى دول تتباين فيها مستويات التضخم بدرجة متفاوتة ، وهنا قد تنتقد القوائم المالية الموحدة التاريخية للمجموعة ككل (شركة أم وشركات تابعة وفروع اجنبية) لافتقادها الكثير من دقتها ومغزاها .

ويمكن التفرقة بين الرقم القياسى للاسعار العام أو للأسعار الخاصة على النحو التالى :-

1- الرقم القياسى العام للأسعار General Price Index (GPI)

يمثل المستوى الغام للاسعار المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات فى مجـــتمع معين ، ويتم قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار عن طريق مقيـــاس عام للأسعار ، ويتم تطوير ذلك الرقم القياسى للاسعار عن طريق أخذ مجموعة من السلع وعمل متوسط مرجح لها فى نقطة معينة من الزمن ، وبعد ذلـــك يـــتم مقارنة ذلك المتوسط بمتوسط أسعار نفس تلك السلع عن فترة أساس معينة ، وبناء على ذلك يمكن تقرير مقدار التضخم أو الأنكماش . بعبارة أخرى يـــتم قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار عن طريق مقياس عام للاسعار ينســـب لسنة أساس يخصص لها قيمة مقدارها 100 ويتم مقارنة الرقم القياسى لمستوى الأسعار الجارية مع تلك التى كانت سائدة فى سنة الأساس . وللتوضيح يفترض أن عام 2000 هى سنة الأساس وأن الأسعار ارتفعت خلال عام 2001 بمعدل 10% فعندئذ يكون الرقم القياسى للاسعار فى نهاية عام 2001 هو 110 ، وربمـــا يرتفع مستوى الأسعار فى عام 2010 ليصبح 200 وفى تلك الحالة يمكن القول عندئذ بأن المستوى العام للأسعار قد تضاعف من عام 2001 .

ويتمـــثل المقياس الأكثر أستخداما وشيوعا فى الولايات المتحدة الامريكية فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين **Consumer Price Index (CPI)** والذى يعـــلن عادة شهريا كمقياس للتغيرات فى المستوى العام للاسعار ، ويعتبر عام 1967 هـــو سنة الأساس لذلك الرقم القياسى لأسعار المستهلكين وقد تضاعف ذلك الرقم فى عام 1978 ليصل الى 200 ، الأمر الذى يشير الى أن مستوى الأسعار قد تضاعفت فى الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1967 .

يوضـــح الجـــدول رقم (4/1) مثال يوضح كيفية بناء الرقم القياسى العام للأســـعار ، ويتكون الجدول من خمسة سلع فقط مصحوبة بأسعارها المرتبطة فى السنوات من عام 1995 حتى عام 2000 ، وقد ارتفعت أسعار المستهلك لتلك المجموعة من السلع بنحو 13% فى المتوسط ، ومع ذلك فبينما ارتفعت اســـعار اربعة من تلك السلع ، إلا أن سعر أحد السلع قد انخفض بنسبة 8% ، وقـــد تـــم تضمين الرقم القياسى العام للاسعار التغير المتجمع **Collective** فى الأسعار لمجموعة السلع بدلا من التغير فى أسعار أحد البنود المحددة .

شكل رقم (4/1)

تطوير الرقم القياسى العام للأسعار

البيان	عام 2000	عام 1995	التغير بالجنيه	التغير٪
الاولى	1.13	0.95	0.18+	19+
الثانية	1.7	1.85	0.15−	8−
الثالثة	1.8	1.50	0.30+	20+
الرابعة	0.9	0.7	0.20+	29+
الخامسة	1.25	1.0	0.25+	25+
	6.78 ج	6 ج	0.78 ج	
	113*	100		

* الرقم القياسى للأسعار سنة 1995 كاساس 113* 100

[113 = (ج 6.00 ÷ ج 6.78×100)]

2- الرقم القياسى الخاص للأسعار Specific Price Index

قـــد يـــتأثر أو لا يتأثر سعر أحد السلع الخاصة عن طريق التغيرات فى المســـتويات العامة للاسعار ، وقد يعتمد ذلك فى معظم الاحوال على عرضها أو الطلب عليها ، ففى حين قد ترتفع أسعار معظم السلع فى السنوات الاخيرة، فإن أسعار كثير من المنتجات الأخرى قد تنخفض بفعل التطورات التكنولوجية وتعتـــبر أسعار أجهزة الحاسبات الالكترونية الشخصية والطابعات والحاسبات الالكترونية امثلة جيدة على ذلك. عموما يوضح الرقم القياسى المحدد للاسعار تغيرات الأسعار الخاصة بأحد السلع أو الخدمات المحددة خلال الزمن. وتتمثل أحـــد الطـــرق المرتبطة بتحديد السعر المحدد لاحد المنتجات فى التحقق من التكـــلفة الجارية أو الحالية لذلك المنتج . ويقصد بذلك ما هى التكلفة الخاصة باســـتبدال ذلك البند ، على سبيل المثال قد يتطلب تحديد تكلفة المبانى استخدام رقـــم قياسى للبناء ، وعادة ما يتم نشر كثير من الأرقام القياسية المحددة عن طـــريق الاتحـــادات أو المجموعات الصناعية ، وبشكل آخر يمكن القول بان الـــرقم القياسى المحدد قد يتمثل فى صافى القيمة الاستردادية أو القابلة للتحقق Net Realizable Value لاحـــد المنتجات والتى يقصد بها صافى القيمة التى سيتم استلامها إذا ما تم بيع ذلك البند .

4/2 أسباب حدة مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية

The Reasons of Monetary Purchasing Power Changes for Multinationals

أصبحت ظاهرة التضخم الحاد وما يصاحبها من ارتفاع فى المستوى العام للأســـعار بالإضـــافة الى الإنخفـــاض فى القوة الشرائية لوحدة النقد من أبرز

المشـــاكل المحاسبية فى العقد الحالى لأنعكاساتها السلبية على مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية لمختلف الطوائف المستخدمة ، ولقد زادت حدة تلك المشكلة وانعكاســاتها فى الشركات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وما تملكه من فــروع خارجية وشركات تابعة أجنبية والتى تعمل فى عديد من البلدان التى تعــانى مــن التضـــخم بمعدلات متفاوتة وتبعا للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المؤثرة .

ان مشكلة التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة العملة المستخدمة فى التعبير عـــن الانشـــطة الاقتصادية للفروع الخارجية والشركات التابعة الاجنبية وبما تمتـــلكه مـــن أصـــول وما تتعهد به من التزامات يتم التعبير عنها جميعا فى قوائمهــا المالية معبرا عنها بوحدات العملة الوطنية للدولة المضيفة لها ومن أجـــل إعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل وما يتطلبه الأمر مـــن تـــرجمة وأرباح البنود المتماثلة فى القوائم الخاصة بمختلف تلك الفروع والشـــركات التابعة المملوكة للمجموعة تطرح وتعكس أهمية إجراءات القياس المحاســبى الدولى لمعالجة آثار التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد ولا سيما فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ككل ، ولاشك أن هـــناك عديـــد مـــن الأسباب المؤثرة على أبراز حدة مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة العملة فى الشركات المتعددة الجنسية لعل أهمها مايلى :-

1- مـــدى وجود فائض أو عجز تجارى فى ميزان المدفوعات لكل دولة ، حيـــث قد يترتب على زيادة حجم الصادرات عن الواردات الى تكوين فـــائض وزيادة حجم الطلب على انتاج الدولة من السلع والخدمات مما يؤدى الى زيادة الطلب على عملتها الوطنية وتدعيم أسعار صرفها فى مواجهة العملات الأخرى .

2- طبيعة وحجم الاستثمارات الرأسمالية الخارجية لكل دولة ، وطبيعة وحجم التجارة الخارجية وعلاقات التبادل التجارى الدولى فضلا عن طبيعة وآثار التكتلات الاقتصادية الاقليمية .

3- طبيعة المداخل المحاسبية المستخدمة فى علاج مشكلات القياس المحاسبى التى تعالج آثار التضخم على القوائم المالية ، ومدى اختلاف تطبيق تلك المداخل من دولة لأخرى حسب درجة وعيها المحاسبى ومستوى الأداء المهنى المحاسبى والظروف البيئية المختلفة المرتبطة بكل دولة .

4- مدى اختلاف معدلات التغير فى القوة الشرائية للعملات النقدية من دولة الأخرى ، وبصفة خاصة بين دولة الأم التى يوجد بها المركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية وبين الدولة المضيفة التى يوجد بها الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية نتيجة لوجود اختلاف فى معدلات التضخم بين تلك الدول .

5- اختلاف أسعار ومعدلات الفوائد من دولة لأخرى حسب طبيعة توجهاتها الاقتصادية ولا سيما أنها أحد أهم أدوات السياسات المالية .

6- طبيعة وحجم السلطات الممنوحة للبنوك المركزية العاملة داخل كل دولة فى توجيه ورقابة الجهاز المركزى بجميع توسعاته المالية .

ولاشك أن تلك الأسباب تضيف حدة لمشكلة التضخم وما تصاحبه من تغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية وفروعها وشركاتها التابعة الاجنبية وانعكاساتها على القوائم المالية لها ، ويترتب على ذلك أهمية مراعاة إجراء التقييم السليم فى الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية ، وأهمية اتخاذ القرارات الملائمة لتوزيع الأرباح ودون المساس

بـــرأس المـــال المستثمر فى تلك الفروع أو الشركات بجانب ضرورة إجراء المقارنات الزمنية السليمة لنتائج الأعمال فى القوائم المالية للفروع والشركات الـــتابعة الأجنبية نتيجة لأختلاف معدلات التضخم من دولة لأخرى ومن فترة زمـــنية لأخـــرى داخل الدولة الواحدة ، بالإضافة الى ضرورة التحديد السليم لـــلعبء الضريبى الذى يجب أن يتحمله المركز الرئيسى او الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية .

من هنا يمكن القول بأن التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد تمثل أحد أبـــرز المشاكل البارزة فى أدبيات الفكر المحاسبى الدولى لانعكاساتها الملحوظة عـــلى نـــتائج القياس والتقييم المحاسبى والإفصاح فى القوائم المالية ولا سيما الشـــركات المتعددة الجنسية نظرا لحجم استثماراتها الأجنبية فى دول مختلفة تعـــانى من التضخم بدرجة متفاوتة ، ومن هنا فقد تفقد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ككل الكثير من دقتها ودلالتها .

4/3 الأنعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير المحاسبى

The Financial Impact of Inflation on Accounting Measurement, Evaluation and Reporting

اكتسبت مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد بعدا دوليا هاما يخرج بها على نطاق الاقتصاد المحلى لدول بعينها بسبب تباين معدلات التضخم بين دول العـــالم فضلا عن الانعكاسات التضخمية على القوة الشرائية لوحدة النقد للدول وتأثيرها على اقتصاديات الدول الأخرى التى تتعامل معها بشكل مباشر أو غيـــر مباشر . ورغما عن ذلك فمازال نموذج التكلفة التاريخية الذى يعتمد عـــليه القياس المحاسبى للمعاملات الدولية يفترض ثبات الأسعار وعدم تغير وحدات النقد ، فلاشك أن نقطة الضعف الرئيسية Central Flaw لذلك النموذج

تكمن فى أنه يدمج الوحدات النقدية لقوة شرائية مختلفة معا فى النموذج ، ويترتب على وجود وحدات نقدية ذات قوة شرائية متباينة مدمجة معا فى قوائم مالية خلال نقاط مختلفة من الزمن تشويه واضح وتحريف فى المعلومات التى تتضمنها . وتجدر الإشارة الى الأجهزة الحكومية والضريبية فى الكثير من الدول تتمسك بالتعامل مع نموذج التكلفة التاريخية الذى يعتمد على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عملية قياس نتائج الأعمال والمراكز المالية التى تعكسها التقارير المحاسبية رغما عن الاعتراف الدولى بالتغيرات فى كل من المستوى العام للأسعار على التغيرات فى الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات الذى تعانى منه جميع دول العالم بشكل أو بآخر . ولا شك أن درجة القصور فى القياس المحاسبى تزداد بشكل جوهرى فى ظل الارتفاع المستمر فى المستوى نتيجة لأرتفاع معدلات التضخم ، ويمكن إبراز ذلك على النحو التالى :-

(1) ان الأرباح التى تفصح عنها شركات الاعمال خلال فترات التضخم تعتبر أرباحا وهمية نتيجة التمسك بمبدأ ثبات وحدة النقد رغما عن تقلبها نتيجة التغيرات فى المستوى العام للأسعار .

وتفسير ذلك انه عند قياس دخل الوحدات الاقتصادية يتعين التمييز بين الربح واسترداد التكلفة Cost Recovery ويحدث الربح عادة عندما تزيد الإيرادات (قيم السلع المبيعة أو الخدمات المؤداه) عن قيمة التكاليف والمصروفات (قيم الموارد المستخدمة فى إنتاج تلك السلع أو الخدمات) ، وعادة ما يخصص المحاسبون قيم لتلك الموارد المستخدمة عن طريق إستخدام مبالغ نقدية تاريخية ومثال ذلك مصروف الاستهلاك الذى يحسب على أساس الأسعار السابق دفعها للحصول على الأصول الثابتة من سنوات ماضية ، إلا أنه عندما

يـــرتفع المســـتوى العام للأسعار غالبا ما تصبح التكاليف التاريخية منخفضة بدرجـــة ملحوظة عن القيمة الاقتصادية الجارية للموارد المستخدمة ، ومن ثم تظهر التكاليف والمصروفات أقل من قيمتها ، ويتبع ذلك ظهور الأرباح بأكثر مـــن قيمتها الحقيقية (أرباح مبالغ فيها) وعلى ذلك فإن قدرا كبيرا من صافى دخل الوحدات الاقتصادية قد يكون تكاليف مستردة ، وإذا ماكان الربح الوهمى فى واقـــع الأمر تكاليف مستردة عندئذ تصبح ضريبة الدخل على ذلك الربح بمثابة ضريبة على رأس المال ، كما أن توزيعات الأرباح لا تخرج عن كونها مدفوعات من رأس المال .

(2) عدم دقة وحقيقة المراكز المالية التى تظهرها قائمة المركز المالى فى ظـــل الـــتقييم وارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة حتمية للتمسك بالقياس التاريخى للأحداث الاقتصادية .

وللتوضـــيح يفترض أن أحد الوحدات قامت بشراء أحد الآلات من خمسة أعوام سابقة كما قامت بشراء آلة ثانية الآن ، وبلغ ثمن شراء كل منهما بمبلغ 100000 مـــارك ألمـــانى ، وبذلك تصبح أرصدة حسابات الآلات والمعدات بالســـجلات مبلغ **D.M** 200000 ، رغما عن أن المارك الالمانى الواحد الآن يشـــترى أقل مما كان يشتريه من خمسة أعوام مضت ، على ذلك فإن رصيد الآلات الظاهـــر بمبلغ **D.M** 200000 يعتبر مضللا لأنه لا يعبر عن القيمة الدقيقـــة أو الحقيقية له ، فإذا كان معدل استهلاك الآلات 10% سنويا ، يصبح الاهـــلاك الســـنوى مبلغ 20000 مارك حيث يخصص مبلغ 10000 مارك كإهلاك لكل من الآلة الأولى والآلة الثانية ، على الرغم من أن تلك الوحدات الـــنقدية (**DM**) ذات قيمة شرائية مختلفة ، ومن ثم يصبح مقدار تكلفة الآلات

غير ذى معنى . حيث عند القيام بمقابلة ايرادات الفترة بتكاليفها تظهر المشكلة بوضوح حيث يتم تخصيص مبلغ 10000 مارك كاستهلاك لكل آلة رغما عن اختلاف القوة الشرائية المستخدمة فى الحصول على كل منها .

وقد كافحت مهنة المحاسبة فى مواجهة مشكلة تغير الأسعار لعقود كثيرة ، فقد عانى الأقتصاد الألمانى من وجود معدلات مرتفعة للغاية من التضخم فى العشـــرينات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ترتب على تزايد مستوى الأسعار مشـــاكل مـــلحوظة فى إعداد التقارير المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى السنوات الأخيرة أصبحت معدلات التضخم معتدلة فى معظم الاقتصاديات الصناعية ، إلا أنها مازالت مرتفعة تماما فى كثير من البلدان الآخذة فى النمو، يوضح الشكل رقم (4/2) التغيرات بالنسب المئوية فى الرقم القياسى للمستهلك لعدة أقطار مختارة .

شكل رقم (4/2)

التغيرات بالنسب المئوية للرقم القياسى لأسعار المستهلك

البلد	1998	1999	2000
البرازيل	%1.8(-)	%8.9	%6.5
كندا	0.9	1.8	2.4
منطقة أوروبا (النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبرج، النرويج، البرتغال، اسبانيا)	1.1	1.1	1.6
اليابان	0.9(-)	0.6(-)	0.8
المكسيك	15	12.9	10.9
كوريا الجنوبية	7.5	0.8	3.2
المملكة المتحدة	3.4	1.5	2.9
الولايات المتحدة الأمريكية	1.6	2.7	1.9

(3) عدم دقة المؤشرات المستخدمة فى تقييم الأداء .

نتيجة لعدم دقة القوائم المالية التقليدية المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد سواء بالنسبة لرقم صافى دخل التشغيل (الذى يظهر بأكثر من قيمته الحقيقية) أو بالنسبة لرقم رأس المال المستثمر (الذى يظهر بأقل من قيمته الحقيقية) فإن معدل العائد على الاستثمار **Return on Investment** (صافى دخل التشغيل / قيمة الأصول المتاحة للاستغلال) سوف يثمر عن نتيجة أو قيمة مبالغ فيها وبالتالى يفتقد الدقة والموضوعية المطلوبة لتقييم أداء ومدى نجاح الأداء فى استغلال الموارد المالية المتاحة بالإضافة الى عدم فعالية القابلية للمقارنة لنتائج الأعوام المختلفة.

(4) اتخاذ جميع الأطراف التى تمثل بيئة الاستثمار (المستثمرون الحاليون المرتقبون، والدائنون، والعملاء، الإدارة، الجهات الحكومية ، والعاملون .... الخ) قرارات غير سليمة نتيجة استنادها الى قوائم مالية مضللة بسبب ارتكازها على فرض ثبات وحدة النقد فى ظل فترات التضخم وما يصاحبها من ارتفاع فى المستوى العام للأسعار .

ولتوضيح أهم تلك القرارات التى تتخذها الإدارة التى قد تكون غير سليمة حتما تأسيسا على ما تقدم قرارات توزيعات الأرباح ، قرارات تسعير المنتجات ، تحديد وزيادة مرتبات أجور العاملين ، أحتساب ضرائب الدخل ، اتخاذ مزيد من القرارات الاستثمارية التى من شأنها زيادة الأنفاق طويل الأجل بهدف تحقيق مزيد من الأرباح . الأمر الذى قد يترتب عليه فى النهاية الى عدم قدرتها على المحافظة على رأس مال الوحدة مما يهدد بأحتمالات استمرار وبقاءها فى ظل الاتجاهات التضخمية الحادة **Hyperinflation** التى تواجه عالم اليوم ، ولعل ذلك ما يفسر الى حد بعيد وجود عدد متزايد من

الوحـــدات الاقتصادية التى يتم تصفيتها وانسحابها من دنيا الأعمال فى العديد من دول العالم .

وتشـــير أدبيات المحاسبة الى اقتراح عديد من الإجراءات المحاسبية كمحاولة عـــلاج الآثار السلبية للقياس المحاسبى التاريخى فى ظل فترات التضخم لعل ابرزها ما يلى :-

1- استخدام طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا فى تقويم المخزون باعتباره مـــن أكـــثر البنود تأثيرا على كل من صافى دخل التشغيل (فى قائمة الدخـــل) وإجمـــالى قيمة الأصول المتداولة ورأس المال العامل (فى قائمة المركز المالى) . فتأسيسا على تلك الطريقة يمكن إجراء المقابلة الملائمـــة بيـــن الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالحصول عليها وفقا لأحـــدث أســـعار المشتريات مما يؤدى الى الحصول على رقم دخل أقرب للواقع فضلا عن إمكانية توفير الأموال اللازمة لأستبدال السلع والخدمات المستنفذة من المخزون (سواء بالبيع أو الإنتاج) .

2- قيـــاس تكـــلفة الاستهلاك السنوية للأصول الثابتة على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية بدلا من التكلفة التاريخية **Current Replacement Cost** حيـــث تعكس التكلفة الاستبدالية الجارية للأصل الرأسمالى فى تـــاريخ إعداد القوائم المالية تكلفة جارية لشراء الاصل الجديد المماثل للأصل القديم محل الاستهلاك ، وتعرف تلك التكلفة بأنها سعر الشراء للأصل فى حالة جديدة من السوق بعد تعديل القيمة بنسبة الاهلاك عن الفـــترة الـــتى تم استخدام الأصل فيها فى العملية الانتاجية ، ويضمن ذلك إظهار نتائج الأعمال الحقيقية للشركة وتحديد المراكز المالية لها بشكل عادل وصادق .

3- تكوين احتياطيات مقابل التضخم عن طريق احتجاز جزء من الارباح المحققــة القابلة للتوزيع لمواجهة التكاليف المالية التضخمية المطلوبة لتمويل عملية استبدال واحلال الأصول الرأسمالية .

رغمــا عــن تــلك المحاولات إلا أنها تقدم مجرد علاج جزئى للمشاكل المترتــبة على التمسك بنموذج التكلفة التاريخى الذى يرتكز على فرض ثبات القــوة الشــرائية لوحدة النقد المستخدمة فى القياس المحاسبى فى ظل فترات التضــخم . بالإضــافة لذلك فإنها قد تجاهلت وجود نوعين من التغيرات فى الأســعار هما التغيرات فى المستوى العام للأسعار بالإضافة الى التغيرات فى الأسعار الخاصة أو المحددة للسلع والخدمات .

ويتطلب النوع الأول من التغيرات (التغيرات فى المستوى العام للأسعار **General Price Level Changing**) أن يتم القياس المحاسبى باستخدام القوة الشرائية التى تم التضحية بها وليس عدد الوحدات النقدية المستخدمة ، ويعرف ذلــك المدخــل بالمحاسبة عن المستوى العام للأسعار أو المحاسبة عن القوة الشرائية الجارية ، كما يتطلب النوع الثانى (التغيرات فى الأسعار الخاصة أو المحددة **Specified Price Change**) أن يتم القياس المحاسبى باستخدام التكلفة الجارية **Current Cost Measurement** .

ومــن هــنا فقــد اقترحت الأدبيات المحاسبية مدخلين من أكثر المداخل المحاســبية انتشارا وشيوعا فى معالجة آثار التضخم وما يصاحبه من تغيرات فى مســتوى الأســعار وانخفاض فى القوة الشرائية لوحدة النقد هما المحاسبة على أساس وحدة النقد الثابتة أو المتجانسة **Constant Dollar Accounting** ، والمحاسبة على أساس التكلفة الجارية **Current Cost Accounting** .

ففى ظل المدخل الأول يتم تعديل التكاليف الموجودة فى القوائم المالية الى عـــدد من وحدات النقد الجارية التى تعكس قيم متجانسة فى قوتها الشرائية ، وطبقا لذلك يعبر عن كل المبالغ فى شكل وحدات نقدية (جنيهات أو دولارات جاريـــة) متساوية فى قوتها الشرائية . وطالما أن الرقم القياسى العام للأسعار يســتخدم فى تعديــل التكاليف التاريخية ، فإن المحاسبة باستخدام وحدة النقد المتجانســـة ســـوف تفصـــح عن تأثير التغيرات فى المستوى العام للاسعار ، ولذلـــك يطـــلق على ذلك المدخل المحاسبة على أساس التغيرات فى المستوى العام للأسعار **General Purchasing Power Approach** .

أمـــا المدخل الثانى فهو يختلف عن الأول فى أن الأصول والمصروفات تظهـــر فى القوائم المالية بالتكلفة الجارية اللازمة لاحلال هذه الموارد ، وقد تـــرتفع أو تـــنخفض تكـــلفة الإحلال الجارية لأصل معين بمعدل يختلف عن المســـتوى العـــام للأســـعار ، وطبقا لذلك تفصح المحاسبة على أساس التكلفة الجارية عن أثر التغيرات فى الأسعار الخاصة **Specific Price Changes** بدلا من أثر التغيرات فى المستوى العام للأسعار .

4/4 مدخل محاسبة القوة الشرائية العامة لوحدة النقدية الثابتة

General Purchasing Power or Constant Monetary Unit Accounting Approach

عـــادة مـــا يطـــلق عـــلى القيمة الحقيقية لوحدة النقد والتى تتحدد بالسلع والخدمات التى يمكن مبادلتها بها بمصطلح القوة الشرائية **Purchasing Power**، وتتغير الشرائية لوحدة النقد من فترة الى أخرى فى ظل وجود حالات التضخم أو الكســـاد ، وتـــبعا لذلـــك يتغير مقدار السلع والخدمات التى يمكن مبادلتها بالوحدة النقدية .

وتعتمد طريقة محاسبة وحدة النقد الثابتة على تعديل بنود القوائم المالية الى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متماثلة ، فتلك الطريقة تقوم على تعديل المعلومات التقليدية الى وحدة قياس عامة ، تتأسس طريقة محاسبة الوحدة النقدية الثابتة على :-

- تغيير وحدة القياس .
- عدم تغيير المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة فى التقرير عن القيم أو التكلفة التاريخية .

ونتيجة لطريقة التعديل بالوحدة النقدية الثابتة تصبح المعلومات المالية قابلة للمقارنة ، ويمكن اكتشاف الاتجاهات الهامة لها وبالتالى التعرف على الزيادة أو الانخفاض الحقيقى فى تلك المعلومات .

تعديل المعلومات الى وحدات نقدية ثابتة باستخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار
Revising Historical Cost

من الضرورى قياس التغير فى أسعار مجموعة من السلع من فترة لأخرى، ويعتبر تكوين تلك المجموعة أمرا معقدا حيث يتطلب ممارسة قدر كبير الحكم الشخصى لتحديد البنود الأكثر ملائمة للدخول فى تلك المجموعة .

وعادة ما يتم تحديد عدد من تلك المجموعات المختلفة للسلع وحساب الأرقام القياسية لها عن طريق الجهات الحكومية ، ولعل أكثر تلك الأرقام شيوعا ما يعرف بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين **Consumer Prices Level Index** والذى يعكس متوسط التغير فى أسعار التجزئة لمجموعة واسعة من سلع المستهلكين ، ومن السهولة بمكان القيام بإجراءات تعديل أرقام التكلفة التاريخية المقرر عنها والتى تختلف فى قوتها الشرائية الى وحدات نقدية ذات قوة شرائية ثابتة ، حيث يتم ذلك التعديل عن طريق ضرب المقدار الذى يتم

تعديلـــه فى كســـر يتمثل بسطه فى الرقم القياسى للأسعار الجارية بينما يتمثل مقامه فى الرقم القياسى للأسعار التى كانت سائدة فى تاريخ نشأة ذلك المقدار الـــذى يـــتم تعديلـــه ويعرف عادة ذلك المقام بسنة الأساس . ويمكن استخدام المعادلة التالية للقيام بذلك التعديل :

القيمة المطلوبة إلى وحدات نقدية ثابتة =

المقدار المطلوب تعديله × $\frac{\text{الرقم القياسى فى السنة الحالية}}{\text{الرقم القياسى فى سنة الأساس}}$

وللتوضـــيح يفـــترض أن هـــناك أرض تـــم شـــرائها عام 1996 بتكلفة 1000000 جـــنيه ، وأنــــه تـــم شراء قطعة ارض أخرى عام 2000 بتكلفة 800000 جـــنيه ، فـــإذا كـــان الرقم القياسى لمستوى الأسعار 100 فى عام 1996 ، 120 فى عـــام 2000 ، 180 فى عام 2003 . فى ظل تلك المعلومات سيتم تعديل قيمة الأراضى الى مستوى أسعار عام 2003 على النحو التالى:-

شراء أراضى عام 1996	**1000000 ×**	$\frac{180}{100}$	**=**	**1800000 جنيه**
شراء أراضى عام 2000	**800000 ×**	$\frac{180}{120}$	**=**	**1200000 جنيه**
القيمة المعدلة للأرض				**3000000 جنيه**

حيث يتم تعديل قيمة الأراضى الى 3000000 جنيه على أساس الوحدات الـــنقدية عام 2003 باستخدام الرقم القياسى لعام 2003 وهو 180 كبسط فى الحالـــتين والأرقـــام القياسية لسنة الأساس وهى 100 ، 120 كمقام ، وإذا لم تعدل أرقام التكلفة التاريخية ، فسوف ينتج عن ذلك إضافة وحدات نقدية ذات قـــوة شـــرائية مختـــلفة الى بعضها البعض ، وبالتالى سيكون المقدار النقدى الإجمالى بلا مغزى معين .

التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية :

عند إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة من الضرورى التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية ، حيث تتضمن البنود النقدية **Monetary Inters** أما فى بنود أصول أو التزامات نقدية أو بنود حقوق تعاقدية ممثلة فى أصول التزامات أخرى سوف يتم تحصيلها أو سدادها فى صورة عدد ثابت من الوحدات النقدية ، وكأمثلة على الأصول النقدية كل من حساب النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض والاستثمارات التى تدر معدل فائدة ثابت وينتظر استردادها بمقدار ثابت وينتظر استردادها بمقدار ثابت فى المستقبل، بينما تتمثل الالتزامات النقدية حسابات الدائنين واوراق الدفع والمستحقات كالأجور المستحقة والتعهدات طويلة الأجل الواجبة السداد بمقدار ثابت ، ويتم إظهار البنود النقدية عند قيمته الجارية (الأسمية) فى الميزانية العمومية التى يتم إعادة عرضها لمراعاة التغيرات فى القوة الشرائية العامة للوحدة النقدية .

ويتم تصنيف الأصول والالتزامات التى يتم تبويبها كبنود نقدية على أنها تمثل بنود غير نقدية **Nonmonetary Items** لأغراض المحاسبة بالوحدة النقدية الثابتة ، ويشار الى البنود غير النقدية بأنها عبارة عن البنود التى تتغير أسعارها مع التغيرات فى المستوى العام للأسعار ومن أمثلة تلك البنود غير النقدية المخزون ، الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ، وتعتبر أغلب الالتزامات بنود نقدية ، فى حين أن حقوق ملكية رأس المال عادة ما تعتبر بنود غير نقدية .

عادة ما يخسر ملاك الأصول النقدية خلال فترة التضخم نتيجة للتناقص المستمر فى مقدار ما يشتريه هذا المبلغ النقدى الثابت من سلع وخدمات ، وعلى النقيض من ذلك فإن الالتزامات كحسابات الدائنين واوراق الدفع التى

تحـــتفظ بهـــا الشركة خلال فترة التضخم يقل عبئها على الشركة لأنها سوف تســـدد بوحـــدات نقدية ذات قوة شرائية عامة أقل ، ويطلق على المكاسب أو الخسائر التى تنتج عن الاحتفاظ ببنود نقدية خلال فترات تغير الأسعار تعبير مكاسب وخسائر القوة الشرائيـــة **Purchasing Power Gains or Losses** ، فعـــندما تستثمر حقوق الملكية بالشركة فى أصول نقدية ، فإن القوة الشرائية لتلك الحقوق تتآكل بصورة منتظمة وبمعدل مساوى لمعدل التضخم .

ولتوضيح آثار الاحتفاظ ببنود نقدية وغير نقدية **Effects of Holding Monetary and Nonmonetary Items** فى فترة التضخم ، يفترض أن أحد الشركات كان لديها الميزانية التالية فى بداية العام (الرقم القياسى للأسعار = 100) .

100.000	النقدية	400.000	رأس المال المصدر والمدفوع
300.000	المخزون		
400.000	جملة الأصول	400.000	جملة حقوق المساهمين

فـــإذا تضاعف المستوى العام للأسعار خلال العام ولم تقم الشركة بإجراء أية معاملات ، وحتى تكون الشركة فى نهاية العام فى نفس الوضع الاقتصادى الـــذى كـــانت عـــليه فى بداية العام ، فإن الميزانية العمومية يجب أن تكون بالصورة التالية :-

200.000	النقدية	800.000	رأس المال المصدر والمدفوع
600.000	المخزون		
800.000	جملة الأصول	800.000	جملة حقوق المساهمين

حيـــث يجـــب مضـــاعفة كافة البنود لكى تظل الشركة على نفس الحالة الأقتصـــادية ومـــع ذلـــك فـــإن المخزون ورأس مال الأسهم هى التى يمكن مضـــاعفتها فقـــط ، حيث ما زالت الشركة تحوز نقدية قدرها 100000 جنيه

فقط ، وبالتالى فإنها قد تحملت خسارة قوة شرائية نتيجة للأحتفاظ بنقدية خلال فـترة التضخم ، وسوف تظهر الميزانية العمومية للشركة على اساس محاسبة الوحدة النقدية الثابتة على النحو التالى :-

100.000	النقدية	800.000	رأس المال المصدر والمدفوع
600.000	المخزون	(100.000)	ارباح محتجزة
700.000	جملة الأصول	700.000	جملة حقوق المساهمين

ممـا سـبق يتضـح أن الشـركة قد حققت خسارة قوة شرائية مقدارها 100000 جنيه وتظهر كتخفيض للأرباح المحتجزة .

وحيـث أن الأصـول والالتزامات النقدية محددة بالفعل على اساس القوة الشـرائية الجاريـة فى الميـزانية المعدة على أساس التكلفة التاريخية ، فإنها سـتظل بـنفس مقدارهـا فى القوائـم المالية المعدلة بتغيرات المستوى العام للاسعار ، وعلى الرغم من الاتفاق على حقيقة أن تلك البنود النقدية تظل بنفس مقدارهـا فى القوائـم المالية التاريخية وفى القوائم المعدلة بتغيرات المستوى العام للاسعار ، فإن ذلك لا ينفى حقيقة أن هناك مكاسب أو خسائر قوة شرائية تنـتج عـن الاحتفاظ بتلك البنود خلال تغير المستوى العام للأسعار ، وعلى الـنقيض من ذلك فإن البنود غير النقدية يقرر عنها فى القوائم المالية المعدلة بقيم تختلف عن قيمتها المقرر عنها فى القوائم التاريخية عندما يحدث تغير فى المسـتوى العام للأسعار ، ونتيجة لذلك فقد تم تعديل كل من المخزون ورأس المـال المصـدر والمدفـوع فى المثال السابق للاعتراف بالتغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد .

مثال تطبيقى على استخدام مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة

يفترض أن أحد الشركات قد بدأت أعمالها فى 31 ديسمبر 2001 برأس مال أسهم نقدى بمبلغ 2000000 جنيه ، وقد قامت بشراء أرض تكلفتها 800000 جنيه ، وخلال عام 2001 بلغت مبيعات الشركة 2000000 جنيه، وتكلفة البضاعة المباعة مبلغ 1000000 جنيه ، وبلغت مصروفات التشغيل 300000 جنيه ، وقد تم إعداد قائمة دخل الشركة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية من عام 2003 على النحو التالى :-

2000000	ايرادات المبيعات
1000000	(-) تكلفة البضاعة المباعة
1000000	**مجمل الربح**
300000	(-) مصروفات التشغيل
700000	**صافى الدخل**

كما تم إعداد قائمة المركز المالى على أساس التكلفة التاريخية فى 2002/12/31 على النحو التالى :-

2002	الاصول	2001
1500000	النقدية	1200000
400000	المخزون	–
800000	الأراضى	800000
2700000	**جملة الأصول**	2000000
2000000	رأس مال الأسهم	2000000
700000	الأرباح المحتجزة	–
2700000	**جملة المساهمين**	2000000

وفيما يلى الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة فى إعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة .

الارقام القياسية للأسعار	100	160	200
التاريخ	2001/12/31	المتوسط خلال عام 2002	2002/12/31

المطلوب : إعداد القوائم المالية على أساس مدخل المحاسبة عن الوحدة النقدية الثابتة.

الحل :

أولا : إعداد قائمة الدخل المعدلة :

2500000	إيرادات المبيعات ($2000000 \times \frac{200}{160}$)
1250000	(-) تكلفة البضاعة المباعة ($1000000 \times \frac{200}{160}$)
1250000	**مجمل الربح**
375000	(-) مصروفات التشغيل ($3000000 \times \frac{200}{160}$)
875000	**الدخل قبل خسارة القوة الشرائية**
1275000	(-) خسارة القوة الشرائية (يتم حسابها عن طريق مجمع القيم التاريخية حسب الأسعار القياسية)
(400000)	**صافى الخسارة على أساس الوحدة النقدية الثابتة**

تجــدر الإشارة الى أنه عند إعداد قائمة الدخل على أساس الوحدة النقدية الثابــتة يتم تعديل الإيرادات والمصروفات على أساس الوحدة النقدية فى نهاية الســنة الماليــة ، حيث يتم تحديد الفرق بين الإيرادات والمصروفات المعدلة والــتقرير عــنها عــلى أنه الدخل (الخسارة) قبل مكاسب أو (خسارة) القوة الشــرائية ، وعــندئذ يتم إضافة أو (طرح) مكاسب أو خسارة القوة الشرائية للوصول الى صافى الدخل (الخسارة) بالوحدة النقدية الثابتة .

وعادة ما يفترض أن الإيرادات والمصروفات تحدث بصورة منتظمة على مـدار العام ، وبالتالى يتم ضرب القيم التاريخية لها فى نسبة التعديل ، والتى تضـم فى بسـطها الـرقم القياسى فى نهاية العام وفى مقامها متوسط الرقم القياسى عن العام .

وبإسـتقراء قائمـة الدخل المعدلة على أساس وحدة النقدية الثابتة للشركة يتضح مايلى :-

1- ايرادات المبيعات

حيث أن إيرادات المبيعات موزعة بانتظام على مدار العام ، يتم استخدام الرقم القياسى المتوسط فى الحساب عند تعديل المبيغات الى وحدات نقدية فى نهاية العام .

2- تكلفة البضاعة المباعة

تـتكون تكلفة البضاعة المباعة ومقدارها 100000 جنيه من المشتريات وتبـلغ قيمتها 1400000 جنيه ناقص مخزون آخر المدة ومقداره 400000 جنيه ، ولأن تكاليف المشتريات ومخزون آخر المدة موزعة على مدار العام ، مـن ثم يستخدم الرقم القياسى المتوسط فى الحساب عند تعديل تكلفة البضاعة المباعة الى الوحدات النقدية لنهاية العام .

مصروفات التشغيل :

حيث أن مصروفات التشغيل موزعة بصورة منتظمة على مدار العام يتم اسـتخدام الرقم القياسى المتوسط فى الحساب عند تعديل مصروفات التشغيل الى الوحدات النقدية لنهاية العام .

خسارة القوة الشرائية :

يتطلب حساب مكاسب أو خسارة القوة الشرائية للبنود النقدية أن يتم إجراء مطابقة بين أرصدة كل بند نقدى فى بداية ونهاية الفترة ويتم ضرب رصيد أول المدة وكل مقدار داخل فى تلك المطابقة فى نسبة التعديل المناسبة له ، ويوجد لدى الشركة محل المثال الأفتراضى بند نقدى واحد هو النقدية ، وحيث أن الاسعار فى حالة تزايد فسوف تواجه الشركة خسارة قوة شرائية عن عام 2002 ويتم حساب تلك الخسارة عن طريق ضرب الأرقام التاريخية لعام 2002 فى نسبة التعديل للوصول الى القيم المعدلة حسب الوحدات النقدية فى عام 2002 .

ويمكن التوصل الى خسارة القوة الشرائية فى الشركة محل المثال الأفتراضى على النحو التالى :-

	القيم التاريخية فى عام 2002	نسبة التعديل	القيم المعدلة الى وحدات فى 2000/12/31
رصيد النقدية أول المدة	1200000	100/200	2400000
يضاف : ايرادات المبيعات	2000000	160/200	2500000
يطرح : المشتريات	(1400000)	160/200	(1750000)
مصروفات التشغيل	(300000)	160/200	(375000)
جملة الوحدات النقدية المعدلة			2775000
رصيد النقدية أخر المدة	1500000		1500000
خسارة القوة الشرائية			1275000

وتجدر الإشارة الى ان العمود الأول فى الجدول السابق يستند على مطابقة أرصدة النقدية أول المدة وآخر المدة على أساس تاريخى ، ويتم تحديد المشتريات بإضافة مخزون آخر المدة بمبلغ 400000جنيه الى تكلفة البضاعة

المـــباعة ومقدارهـــا 1000000 جنيه ، وتعتمد نسبة التعديل الخاصة برصيد الـــنقدية أول الفترة على الرقم القياسى للأسعار فى بداية تلك السنة (100) ، وتعتمد النسب الأخرى على اساس الرقم القياسى المتوسط خلال العام (160)، وتشير جملة الوحدات النقدية المعدلة فى نهاية العام وقدرها 2775000 جنيه الى مقـــدار الـــنقدية الـــذى كان يلزم وجوده بالشركة حتى مع تلك الزيادات السعرية ، ويتم مقارنة ذلك المقدار برصيد النقدية الفعلى فى نهاية السنة على اســـاس التكلفة التاريخية لتحديد مقدار مكاسب أو خسائر القوة الشرائية ، وفى تـــلك الحالـــة يجـــب أن يكـــون لـــدى الشركة نقدية فى نهاية العام مقدارها 2775000 جنيه ، إلا أنه بلغ بالفعل فى نهاية العام 1500000 جنيه ، ومن ثم فإن الشركة قد حققت خسائر قوة شرائية مقدارها 1275000 جنيه .

(ب) قائمة المركز المالى على اساس الوحدة النقدية الثابتة

1500000	النقدية (بنفس التكلفة التاريخية)	4000000	رأس المال المصدر والمدفوع
500000	المخزون $(400000 \times \frac{200}{160})$	(400000)	الأرباح المحتجزة (من قائمة الدخل المعدلة)
1600000	الأراضى $(80000 \times \frac{200}{100})$		
3600000	**جملة الأصول**	3600000	**جملة الالتزامات وحقوق المساهمين**

جدير بالذكر أنه عند إعداد قائمة المركز المالى على أساس الوحدة النقدية الثابـــتة ، فإن كل البنود النقدية تكون محددة على أساس وحدات نهاية العام ، ومـــن ثـــم فإنها لا تحتاج الى تعديل ، ومع ذلك فإن البنود غير النقدية يجب تعديـــلها الى وحـــدات نهايـــة العام . وباستقراء الميزانية المعدلة على أساس

الوحـــدات النقدية الثابتة تتضح التعديلات التى طرأت على البنود المكونة لها على النحو التالى :-

1- **النقدية** : وهى أحد البنود النقدية ومن ثم تظل بدون تعديل .

2- **المخـــزون** : وهـــو أحـــد البنود غير النقدية وبالتالى يتعين تعديلها ، وحيـــث أن ذلك البند قد تم اقتناؤه بصورة منتظمة على مدار العام ، فإنـــه يجـــب ضـــرب قيمته (400000 جنيه) فى النسبة بين الرقم القياســـى للأسعار فى نهاية العام (200) والرقم القياسى وقت شراؤه وهو الرقم القياسى المتوسط عن العام (160) .

3- **الأراضى** : وهو أحد البنود غير النقدية ومن ثم يتعين تعديله ، وحيث أنـــه قد تم شراء الأراضى فى نهاية السنة السابقة ، فإنه يجب أن يتم ضرب قيمتها (800000 جنيه) فى نسبة الرقم القياسى فى نهاية العام الى الرقم القياسى فى تاريخ اقتناء الارض وهو (100) .

4- **رأس مـــال الأســـهم** : وهو أحد البنود غير النقدية ومن يلزم تعديلها وحيـــث أن رأس مـــال الأسهم قد أصدر فى نهاية السنة السابقة فإنه يجب أن تضرب قيمته (2000000 جنيه) فى نسبة الرقم القياسى فى نهاية العام الى الرقم القياسى فى تاريخ إصدار الأسهم .

5- **الأرباح المحتجزة** : حيث لم يكن هناك أى رصيد للأرباح المحتجزة فى بدايـــة الســـنة ، فـــإن الأرباح المحتجزة بالوحدات النقدية الثابتة تتضمن فقط خسارة الفترة الجارية على اساس الوحدات النقدية الثابتة ومقدارهـــا 400000 جـــنيه ، وعلى ذلك فإنه على أساس الوحدات

النقدية الثابتة تقرر الشركة محل المثال الأفتراض عن أرباح محتجزة سالبة فى نهاية السنة الأولى للعمليات .

4/5 محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية

Current Cost or Value Accounting Approach

قد لا يتأثر سعر بند معين بالتضخم العام فقط ، حيث قد يتأثر أيضا بقوى سوقية فردية ذات صلة بها ، مثال ذلك تغير أسعار بنود معينة خلال الأعوام الماضـــية بنســبة أكبر أو أقل من التغير فى المستوى العام للأسعار ، بعبارة أخرى قد تختلف التغيرات فى الأسعار الخاصة **Specific Prices** ببنود معينة تماما عن التغير فى الأسعار للأسعار **General Price - Level** .

وأحد المداخل الشائعة فى قياس التغير فى تلك الأسعار الخاصة مدخل التكلفة الجاريـــة وتعــرف التكلفة الجارية بأنها عبارة عن تكلفة الأستبدال لنفس الأصل المملـــوك للشــركة ، ويمكــن الحصول على تقديرات التكلفة الجارية عن طريق الــرجوع الى قوائم الأسعار الجارية لذلك الأصل ، أو عن طريق ضرب القيمة الدفــترية للأصـــل فى الرقم القياسى الخاص بذلك الأصل ، ويعتمد مدخل التكلفة الجاريـــة عـــلى تغيـــر أساس القياس ذاته من التكلفة التاريخية الى اساس القيمة الجارية ، على عكس مدخل الوحدة النقدية الثابتـــة **Constant Monetary Unit** الذى يعتمد على مجرد تعديل الوحدات النقدية التاريخية الى قوة شرائية ثابتة .

وتطـــبيقا لمدخـــل المحاسبة عن التكلفة الجارية يتعين التفرقة بين البنود الـــنقدية والبنود غير النقدية عند إعداد القوائم المالية ، وحيث أن البنود النقدية تكـــون محددة على أساس تكلفتها الجارية فى القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية ، فإنه لا يلزم إجراء أى تعديلات على تلك البنود النقدية مثل الـــنقدية وحسابات المدينين واوراق القبض أو حسابات الدائنين وأوراق الدفع

عند إعداد قائمة المركز المالى على اساس التكلفة الجارية ومن ثم لايتم حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية فى ظل محاسبة التكلفة الجارية لأن وحـــدة القياس – على سبيل المثال الجنيه أو الدولار ، وعلى النقيض من ذلك فإنه يجب تعديل البنود غير النقدية **Nonmonetary Items** فى نهاية العام، حيـــث تمثل التكلفة الجارية للبنود غير النقدية للتغير مع مرور الزمن ، على سبيل المثال سوف نتعرض الاراضى التى تحتفظ بها الشركة لفترة زمنية عادة لأحـــد أشـــكال تغير الأسعار ، ونفس الوضع ينطبق على البنود غير النقدية الاخرى مثال ذلك المخزون ، الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ، وعند إجـــراء تعديـــلات عـــلى البـــنود غير النقدية تنشأ مكاسب أو خسائر حيازة **Holding Gains or Losses** يجب التقرير عنها فى القوائم المالية .

وتمثل مكاسب (أو خسائر) الحيازة فى الزيادة أو الانخفاض فى قيمة بند معيـــن أثناء حيازة الشركة له ، ومثال ذلك إذا كانت التكلفة الجارية للأرض مبـــلغ 800000 جـــنيه فى أول يناير 2002 ومبلغ 1000000 جنيه فى 31 ديسمبر 2002 ، من ثم تكون الشركة قد حققت مكاسب حيازة لتلك الأراضى تبلغ 200000 جنيه .

وغـــنى عن الذكر فإن الإيرادات والمصروفات التى تظهر فى قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية ستظل بنفس مقدارها على أساس التكلفة التاريخية ، لأنه فى تاريخ اكتسابها أو تحملها فإنها تمثل التكلفة الجارية ، إلا أنه على الرغم من ذلك قد تكون تكلفة البضاعة المباعة من الأستثناءات الأساسية لتلك القاعدة ، فعـــلى الرغم من اختلاف ذلك المدخل مع المدخل التقليدى فى القياس المحاسبى عـــلى اســـاس التكلفة التاريخية ، إلا أنه يتفق معه من حيث استخدام وحدة النقد كـــأداة لـــلقياس ، ولذلك تظهر بنود قائمة المركز المالى بقيمتها الفعلية دون أن

تترتب على حيازتها خسائر حيازة فى القوة الشرائية كما ظهرت فى مدخل القوة الشـــرائية العامة ، فى حين تظهر بنود قائمة الدخل وفقا لقيمتها الجارية وليست وفقـــا لتكلفتها التاريخية وطبقا لذلك المدخل يعرف مفهوم الربح بأنه المبالغ التى يمكـــن توزيعهـــا على المساهمين والعاملين بعد المحافظة على الطاقة التشغيلية المتاحة ، فى حين يعرف مفهوم الربح فى ظل مدخل الوحدة النقدية الثابتة على أنـــه المـــبالغ التى يمكن توزيعها على المساهمين والعاملين بعد المحافظة على القوة الشرائية لحقوق المساهمين بما فيها رأس المال المستثمر .

مثال تطبيقى : على استخدام مدخل المحاسبة على أساس التكلفة الجارية فى إعداد القوائم المالية :

يفترض أن أحد الشركات قد بدأت نشاطها فى 31 ديسمبر عام 2002 وقد بـــلغت قيمة أسهم رأس مال الشركة المصدرة مبلغ 1000000 جنيه ، وقامت بشـــراء أراضـــى تكلفتها 500000 جنيه ، وخلال العام التالى حققت الشركة ايـــرادات مـــبيعات بمقدار 1500000 جنيه ، وبلغت تكلفة البضاعة المباعة 750000 جنيه ، كما بلغت مصروفات التشغيل 250000 جنيه .

تأسيسا على ذلك تم إعداد قائمة المركز المالى وقائمة الدخل على أساس التكلفة التاريخية على النحو التالى :-

أ- قائمة الدخل على أساس التكلفة التاريخية :

1500000	ايرادات المبيعات
750000	(-) تكلفة البضاعة المباعة
750000	**مجمل الربح**
250000	(-) مصروفات التشغيل
500000	**صافى الدخل**

ب- قائمة المركز المالى على أساس التكلفة التاريخية :

2002		2001
	الاصول	
300000	نقدية	500000
700000	مخزون	
500000	أراضى	500000
1500000	**جملة الأصول**	1000000
	الالتزامات وحقوق المساهمين	
1000000	رأس مال الأسهم	1000000
500000	الأرباح المحتجزة	—
1500000	**جملة المساهمين**	1000000

كمـــا أن أرقام التكلفة الجارية لبنود قائمة الدخل والمركز المالى للشركة عن عام 2002 تظهر كما يلى :-

قائمة الدخل	قائمة المركز المالى		
تكلفة البضاعة المباعة	المخزون	الأراضى	رأس مال الأسهم
950000 جنيه	10000000 جنيه	600000	1000000

فى الـــبيانات السابقة يمكن إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالى على أساس التكلفة الجارية على النحو التالى :-

1500000	ايرادات المبيعات (نفس مقدار التكلفة التاريخية)
950000	(-) تكلفة البضاعة المباعة (معدلة الى التكلفة الجارية)
550000	**مجمل الربح**
250000	(-) مصروفات التشغيل (نفس مقدار التكلفة التاريخية)
300000	دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية
600000	(-) مكاسب الحيازة (الزيادة فى التكلفة الجارية)
900000	**صافى الدخل على اساس التكلفة الجارية**

تجدر الإشارة إلى أنه تم التقرير فى قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية Current Cost Income Statement عن رقمين للدخل أولهما دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية (وهو يساوى إيراد المبيعات مطروحا منها التكلفة الجاريـــة للبضاعة المباعة ومصروفات التشغيل) ، ويمثل ذلك المقدار الدخل الـــذى قامت الشركة باكتسابه بعد مراعاة التكاليف اللازمة لأستبدال الأصول المســـتخدمة فى العمليات ، وثانيهما صافى الدخل على أساس التكلفة الجارية وهو يقيس إجمالى دخل الشركة من فترة لأخرى ، حيث يتم إضافة (أو طرح) مكاســـب (خســـائر) الحيـــازة إلى دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية للوصول الى ذلك الرقم ، وفيما يلى إيضاح للبنود المكونة لقائمة الدخل المعدة على أساس التكلفة الجارية :-

1- إيراد المبيعات

يـــتم تحديد إيرادات المبيعات بالفعل على أساس تكلفتها الجارية كما هى موضـــحة فى قوائم التكلفة التاريخية ، من ثم لا يلزم إجراء أى تعديلات على ذلك البند .

2- تكلفة البضاعة المباعة

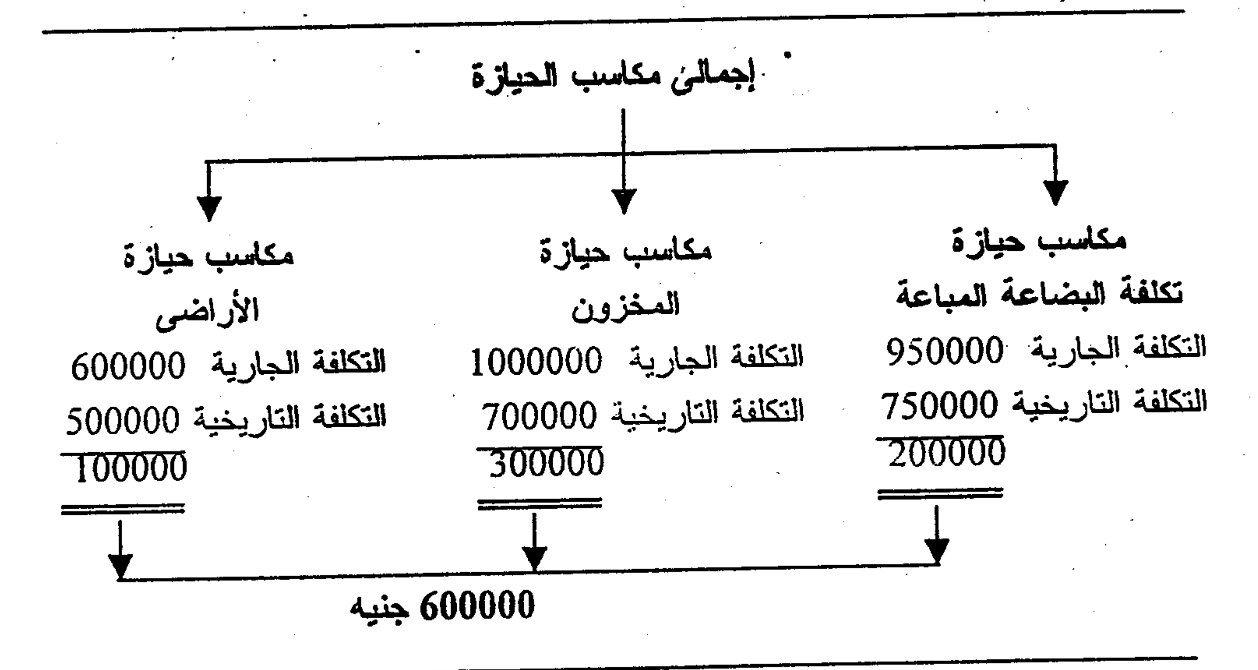
يتم بيع البضاعة فى أوقات مختلفة خلال العام ، وفى أوقات مختلفة خلال العـــام ، وفى تـــاريخ بيع تلك البضاعة يجب تحديد التكلفة الجارية للمخزون المباع ، وعادة ما تختلف التكلفة التاريخية للبضاعة عن التكلفة الجارية لها .

3- مصروفات التشغيل

تعتـــبر مصروفات التشغيل محددة بالفعل على أساس تكلفتها الجارية فى قوائم التكلفة التاريخية ، ومن ثم لا ضرورة لإجراء أى تعديلات على ذلك البند.

4- إجمالى مكاسب الحيازة

تتكون مكاسب الحيازة من ثلاثة بنود هى مكاسب حيازة البضاعة المباعة، ومكاسب حيازة المخزون بالإضافة الى مكاسب حيازة الأرض، وتمثل مكاسب الحيازة عموما قيمة الزيادة فى مقدار بند معين من فترة لأخرى ، ولكن إذا ما تـم بيـع هذا البند خلال الفترة ، فإن مكاسب (أو خسائر) الحيازة يتم حسابها حـتى نقطـة البيع فقط ، حيث أن المخزون المباع كما تم التقرير عنه ضمن مقـدار التكـلفة الجارية للبضاعة قد زاد بمقدار 200000 جنيه ، كما تحققت مكاسـب حيـازة عـن المخزون والأرض بالشركة بمبلغ 300000 جنيه ، 100000 جـنيه عـلى التوالى ، وتعتبر مكاسب (أو خسائر) الحيازة مؤشرا على كفاءة الإدارة فى أقتناء الأصول .



قائمة المركز المالى على أساس التكلفة الجارية

الأصول	
النقدية (نفس مقدار التكلفة التاريخية)	300000
المخزون (معدل الى التكلفة الجارية)	1000000
الأراضى (معدل الى التكلفة الجارية)	600000
جملة الأصول	1900000
الالتزامات وحقوق المساهمين	
رأس مال الأسهم (نفس مقدار التكلفة التاريخية)	1000000
الارباح المحتجزة (قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية)	900000
إجمالى الالتزامات وحقوق المساهمين	1900000

وتجـــدر الإشارة الى أن سهولة وبساطة عملية إعداد قائمة المركز المالى على أساس التكلفة الجارية **Current Cost Balance Sheet** ، حيث لايتم تعديل البـــنود الـــنقدية عادة لأنها محددة على أساس تكلفتها الجارية بالفعل ، كما أن رأس مال الأسهم لاتعدل أيضا لأن رصيدها يمثل التكلفة الجارية لها فى حين ينبغى تعديل كافة البنود غير النقدية الأخرى الى تكلفتها الجارية .

وقـــد تحددت الأرباح المحتجزة بإضافة صافى الدخل على أساس التكلفة الجارية الى رصيد الأرباح المحتجزة فى بداية السنة .

4/6 موازنة بين مداخل المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة

The Trade-off of Accounting Approaches for Changing Price and Profession Position

يعتـــبر كـــل مـــن مدخل إعادة عرض الوحدة النقدية الثابتة **Constant Monetary Unit Restatement** وهو المصطلح العام لإعادة عرض القوائـــم

المالية لمواجهة التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقدية (ويعرف ذلك المدخل فى المملكة المتحدة بتغير المحاسبة عن القوة الشرائية الجارية Current Purchasing Power Accounting ، فى حين يشار اليها بتعبير المحاسبة عن المستوى العام للأسعار أو المحاسبة عن وحدة النقد الثابتة General Price - Level Accounting or Constant Dollar Accounting فى الولايات المتحدة الأمريكية) ، ومدخل محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية والذى يتضمن كافة نظم التقييم المصممة للتعبير عن أسعار خاصة أو محددة Current Cost or Value Accounting ، هما أكثر المداخل شيوعا للتغلب على مشاكل التقرير المالى خلال فترات التغيرات فى مستوى الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش.

فاستجابة من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB للحاجة الى معلومات عن آثار التغيرات فى مستويات الأسعار على القوائم المالية تم مطالبة الشركات الكبرى والتى طرحت أوراقا مالية فى اكتتاب عام بالإفصاح عن بعض المعلومات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، حيث قدمت تلك المعلومات المعدلة بالمستوى العام للاسعار فى القوائم المالية الأساسية لتعكس مستويات الأسعار العامة (توفير بيانات على أساس وحدة نقدية ثابتة) ، ومستويات الأسعار الخاصة (توفير بيانات على أساس التكلفة الجارية) .

وفيما يلى مناقشة نقدية موجزة لمزايا وانتقادات كل من المدخلين .

أ- مزايا وانتقادات مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة

Advantages and Disadvantages of Constant Monetary Unit Accounting

تعرضت القوائم بوحدات نقدية ثابتة الى جدل واسع داخل مهنة المحاسبة بالإضافة الى مجتمع الأعمال والمال ، حيث أعتبر ذلك المدخل وسيلة ملائمة

للتغلب على مشاكل التقرير المالى خلال فترات التضخم أو الإنكماش ، وقد أيد الكثيرين استخدام ذلك المدخل فى التقرير المالى للأسباب التالية :-

1- ان مدخـــل محاســبة الوحدة النقدية الثابتة يوفر تقدير كمى للإدارة محدد بصورة موضوعية لأثر التضخم على أنشطة وأعمال المنشأة ، حيث أنه يوفر معلومات مقارنة عن اثر التضخم وانعكاساته على المنشأة .

2- ان مدخـــل محاســبة الوحدة النقدية يستبعد آثار التضخم من المعلومات الماليـــة عـــن طـــريق مطالبة كل منظمة أعمال باتباع نفس الإجراءات المـــنهجية الموضـــوعية مـــع استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار وبالـــتالى فإن ذلك المدخل يحافظ على قابلية القوائم المالية للمقارنة فيما بين منظمات الأعمال وبعضها البعض .

3- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يعزز من إمكانية وقابلية المقارنة لـــلقوائم الماليـــة لنفس منظمات الأعمال عن طريق استبعاد الفروق التى تـــرجع لتغيرات المستوى العام للأسعار ، ومن ثم فإنها تقوى من تحسين إجراءات تحليل الاتجاه .

4- ان مدخـــل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تقوم على استبعاد آثار تغيرات مســـتوى الأســـعار دون إيجاد وخلق هيكل جديد فى المحاسبة ، بعبارة أخـــرى أن ذلك الإجراء لا يخرج عن نظام المحاسبة المستند الى التكلفة التاريخية المستخدم فى الوقت الحالى .

5- ان مدخـــل المحاسبة على أساس الوحدة النقدية الثابتة يقوم على استبعاد ضرورة وجاذبية المداخل الفرعية والجزئية المستخدمة فى مواجهة آثار التضـــخم على القوائم المالية ، على سبيل المثال استخدام طريقة الوارد

أخيـــرا يصرف أولا عند تحديد وتقييم تكلفة المخزون أو استخدام طريقة الإهلاك المعجل فى استهلاك وتخصيص الأصول الثابتة .

6- يـــتميز ذلك المدخل بمحاولة التعبير عن جميع بنود القوائم المالية بوحدة نقد ذات قوة شرائية ثابتة دون التخلى عن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية المـــتعارف عليه محاسبيا ، ويعرف مفهوم الربح فى ضوء ذلك بالمبالغ التى يمكن توزيعها على المساهمين بما فيها رأس المال المستثمر .

رغما عن ذلك التأييد الرسمى الواسع لمدخل المحاسبة على أساس الوحدة النقدية الثابتة سواء داخل أم خارج مهنة المحاسبة ، فما زال هناك تجاهل تام حـــتى تـــلك الـــلحظة لإعـــداد قوائـــم مالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة وإصـــدارها بصورة عامة ، وربما يرجع ذلك الى عدة عيوب يعانى منها ذلك المدخل المحاسبى لعل أبرزها ما يلى :-

1- قـــد يســـبب إعـــداد القوائم المالية على اساس الوحدة النقدية الثابتة خلط وارتـــباك لدى مستخدمى تلك القوائم ، كما قد يساء فهم المعلومات التى يتضـــمنها أيضا فى كثير من الأحيان ، كما قد يترتب على استخدام ذلك المدخـــل زيادة التكاليف الإضافية اللازمة لإعداد القوائم المالية - تأسيسا عـــلى مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة - عن منافع وعوائد الحصول على معلومات ملائمة كافية .

2- ان إجراء تعديل قيمة البنود غير النقدية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بتغيرات المستوى العام للاسعار لاتزيد منفعته عن التكلفة التاريخية وحدها، بعـــبارة أخـــرى فـــإن ذلك المدخل يعانى من كافة جوانب القصور التى تلتصق بمدخل التكلفة التاريخية .

3- ان مكاســب القــوة الشرائية للبنود النقدية التى تم التقرير عنها فى ظل مدخــل المحاسبة عن الوحدة النقدية الثابتة مضلل للمستخدمين ، لأنه لا يعنى بالضرورة وجود إدارة ناجحة ، كما أنه لا يوفر للشركة أى اموال بــالفعل يمكــن اســتخدامها كــتوزيعات أرباح أو فى التوسع فى حيازة الأصول الثابتة أو غيرها من الأغراض .

4- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يفترض أن التضخم يؤثر بصورة متســاوية على كل المنشآت وعلى كافة أنواع الأصول والتكاليف ، وهو يعتبر أفتراض غير صحيح وغير واقعى ، حيث أن التضخم يؤثر بشكل مختــلف عــلى المنشآت المختلفة ، فأثر التضخم على المنشأة يعتبر دالة لتركيبة أصولها والتزاماتها .

5- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة لا يمثل معنى محدد ، فهو مدخل محاســبى وليــس إجراءاً محاسبيا على أساس القيمة الحالية كما أنه ليس إجــراءا محاسبيا على اساس صافى القيمة البيعية أو على اساس التكلفة الــتاريخية ، وهــنا تكمن أغلب الحجج المعارضة لاستخدام ذلك المدخل المحاسبى والتى تقوم على أن الوحدات النقدية تقيس عمليات مالية تعكس فى بعضــها مقبوضــات وفى البعض الآخر مدفوعات تتم خلال فترات زمــنية مختلفة ومن ثم فإنها تمثل مجموعة مختلفة من القوى الشرائية ، وكذلك فان إعداد القوائم المالية يتم باستخدام وحدة قياس ليست موحدة أو ثابتة القوة الشرائية ، مما يجعل عملية التجميع **Gearing** والمقارنة واستخدام الأرصدة والنتائج غير ذات معنى من وجهة النظر الموضوعية.

6- ان إعـــداد القوائم المالية المعدلة على أساسه الوحدة النقدية الثابتة ليست مؤهلة لتوفير معلومات عن الأسعار الجارية للسلع والخدمات المحددة أو الخاصة ، فهذا النوع من المعلومات يتم توفيره عن طريق المحاسبة على اساس القيمة الجارية .

7- ان تحديــد الــتاريخ الزمـــنى الـــذى يتم على أساس قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار وتعديل القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عمـــلية القيـــاس المحاســـبى يعد من أهم الصعوبات التى تواجه التطبيق العملى لهذا المدخل المحاسبى ، فقد يتم التعديل على اساس القوة الشرائية الســـائدة فى أحـــد الأعوام السابقة – وتعرف حينئذ بسنة الأساس **Base Year** ، أو أن يتم استخدام متوسط القوة الشرائية خلال عام محدد بالنسبة لبـــنوذ قائمـــة الدخـــل مع استخدام القوة الشرائية فى نهاية العام الجارى لـــتعديل بنود قائمة المركز المالى أو تعديل جميع بنود القائمتين باستخدام القـــوة الشـــرائية لوحـــدة النقد فى نهاية العام الجارى وهى سنة القياس **Measure Year** .

8- ان المحاســـبة على اساس الوحدة النقدية الثابتة قد استخدمت بشكل شائع فى أمـــريكا الجنوبية لسنوات عديدة . ومع ذلك فإن الاتجاه الحالى يبدو موجها نحو تبنى مدخل القيمة الجارية على سبيل المثال فإن الأرجنتين قد استخدمت مدخل وحدة النقد الثابتة للحصول على تعديلات المستوى العام للأســـعار إلا أنهـــا الآن قد استخدمت مدخل المحاسبة على اساس القيمة الجارية فى الفترات الزمنية التى بدأت من بعد اول يناير عام 1993 .

ب- مزايا مدخل المحاسبة على اساس التكلفة الجارية

Advantages and Disadvantages of Current Cost Accounting

يتفوق مدخل محاسبة التكلفة الجارية عن مدخل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية ومدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة بسبب خصائصها المميزة التى تقـوم عـلى مراعاة تغيرات الأسعار الخاصة سواء بالزيادة أو بالنقصان فى البنود الفردية ، تأسيسا على ذلك فقد قدمت عديد من المبررات لاستخدام ذلك المدخل لعل أبرزها ما يلى :-

1- أن مدخـل محاسبة التكلفة الجارية المدخل الوحيد الذى يأخذ فى اعتباره تغيـرات الأسـعار الخاصة فى البنود الفردية ، حيث قد يكون المستوى العام للاسعار فى تزايد ، فى حين قد تكون الأسعار الخاصة ببعض البنود فى تناقص (على سبيل المثال حدوث انخفاض فى أسعار الحاسبات الآلية والأجهـزة الإلكـترونية فى وقت تزايد المستوى العام للأسعار) ، وفى الواقـع فإن مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة التى تقوم على استخدام الـرقم القياسـى العام للاسعار لا يسمح بمثل تلك التغيرات فى الأسعار بنفس الكفاءة مقارنة بمدخل محاسبة التكلفة الجارية .

2- يوفـر مدخـل محاسـبة التكلفة الجارية مقياسا أفضل للكفاءة ، حيث أن تخصـيص حساب الإهلاك على اساس التكاليف الجارية وليس التاريخية يمكـن من الحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل . وللتوضيح إذا قامت إحدى الشركات باقتناء عدد من الأصول الثابتة (على سبيل المثال الآلات والمعـدات) بأسـعار جاريـة ويتم مقارنة أداءها بشركة أخرى تسـتخدم أصول مماثلة إلا أنها مشتراه من عدة سنوات سابقة وبأسعار تقل عـن نظيـرها فى الشركة الأولى، يتطلب الأمر ضرورة إعادة تقييم تلك

الآلات والمعـــدات القديمـــة ، حيث عدم القيام بذلك سيترتب عليه إظهار أعباء إهلاك أقل وصافى دخل أعلى، الأمر الذى قد يفقد إمكانية المقارنة وتقييم الكفاءة النسبية بين الشركتين .

3- ان محاسبة التكلفة الجارية توفر تقريب للخدمات المحتملة للأصل ، حيث من الصعوبة - إن لم يكن من المستحيل - تحديد القيم الحالية المخصومة للـــتدفقات الـــنقدية الـــتى سوف تنتج من استخدام أصول معينة ، ولكن محاســبة التكـــلفة الجارية عادة ما تمثل تقدير معقول لتلك القيمة ، ومع زيادة استخدام التكلفة الجارية فإن ذلك يشير الى تحقيق الشركة لمكاسب حيـــازة (زيـــادة فى التكـــلفة الجارية لبند معين من فترة لأخرى) نتيجة للزيادة فى القيمة المجمعة للخدمات المحتملة من الأصل .

4- يسهم مدخل محاسبة التكلفة الجارية فى المحافظة على رأس المال المادى، وللتوضـــيح يفترض أن هناك أحد الأصول التى تم اقتناؤها بدولار واحد وتم بيعه بدولارين ، كما تم استبداله بمبلغ دولارين أيضا ، والسؤال الذى قد يثار هو ما هو مقدار الدخل الذى يجب التقرير عنه وما هو مقدار الضريبة التى يتعين سدادها. ففى ظل إجرآءات المحاسبة التقليدية سوف يتم تسجيل تحقيق دخل مقداره دولار واحد (حيث قد يتم تعرض ذلك الدخل للضريبة بالإضـــافة الى احتمال سداد توزيعات أرباح عليه) ، إلا أنه مع استخدام مدخـــل محاســـبة التكـــلفة الجارية فلن يكون هناك دخل يمكن خضوعه للضريبة ، كما ستكون المطالبة بإجراء توزيعات الأرباح أقل فى الغالب.

5- توفر محاسبة التكلفة الجارية تقديرا للتدفقات النقدية المستقبلية حيث يوفر ذلـــك المدخل معلومات خاصة بالتكلفة الجارية قد تكون مفيدة فى تقدير الـــتدفقات النقدية فى المستقبل ولاسيما عندما يكون سعر بيع منتج معين

مرتبط بصورة واضحة بتكلفته الجارية ، فضلا عن ان التقرير عن مكاسب أو خسائر الحيازة قد يساعد على تقدير تلك التدفقات النقدية المستقبلية .

ورغما عن أهمية تلك المبررات ، إلا أن هناك عديد من الأنتقادات المرتبطة بـــتعديلات القوائـــم المالية تأسيسا على مدخل المحاسبة بالتكلفة الجارية لعل أهمها ما يلى :-

1- ان استخدام مدخل التكلفة الجارية يخضع للحكم الشخصى لحد كبير ، حيث يكـــون مـــن الصعب تحديد التكلفة الجارية لكافة البنود عن لحظة معينة بصورة دقيقة .

2- من الصعوبة بمكان أو من المستحيل الحصول على التكاليف الجارية لاسيما فى ظـــل الحالات المتضمنة منتجات لاتباع بشكل شائع ، لا يوجد عادة ســـوق جيد لكل الأصول المستخدمة بالشركة ، كما انه فى أغلب الأحيان قد لا يستبدل بالأصل أصل آخر مماثل له تماما ، وإنما قد يستبدل به أصل أفضـــل أو اســـرع منه أو أصل مختلف عنه تماما قد لايتم استبداله على الإطلاق .

3- ان التكـــلفة الجارية الذى يقوم عليها ذلك المدخل ليست دائما ممثلة للقيمة الســـوقية العادلـــة ، حيث أن قيمة الأصل تعتبر دالة فى التدفقات النقدية المســـتقبلة المـــتولدة عـــنه ، ومع ذلك فإن تلك التكلفة الجارية لا تقيس بالضرورة الزيادة فى الخدمات المحتملة لذلك الأصل .

4- غالـــبا ما لا يتم الأعتراف بمكاسب أو خسائر القوى الشرائية فى نماذج القيمة الجارية .

5- ان المعالجــة المخـتارة لمكاســب أو خســائر الحيازة قد يكون لها أثر جوهرى على مكاسب الشركة التى يتم التقرير عنها . فالسؤال الذى يمكن أن يــثار فى هــذا الخصوص هو كيف ينبغى أن يتم معالجة مكاسب أو خسائر الحيازة ، فهل يتعين أن تظهر فى قائمة الدخل أو أنه يجب أن يتم إدخالهــا مباشرة ضمن حقوق المساهمين فى قائمة المركز المالى ، وفى واقع الأمر ليس هناك إجماع فى أدبيات المحاسبة على معالجة مكاسب أو خسائر الحيازة .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية بعمل دراسة تجريبية مسحية على كــل مــن مستخدمى **Users** ومعدى **Prepares** ومراجعى **Auditors** القوائم الماليــة بخصــوص مدى استخدام المعلومات المعدلة من القوائم المالية التى تعكــس الــتغيرات فى مســتويات الأسعار سواء العامة أو الخاصة ، وسواء باستخدام مدخل الوحدة النقدية الثابتة أو مدخل التكلفة أو القيمة الجارية ، وقد أظهرت تلك الدراسة المسحية نتائج هامة فى هذا الشأن لعل أبرزها أن العديد من الردود التى تم تلقيها من عينة الدراسة قد اشارت الى ان عدد المستخدمين ومــدى استخدام تلك المعلومات كان محدودا ، حيث أوصت العديد من الردود الى أن البيانات المعدلة بالمستوى العام للاسعار لا تستخدم عن طريق مؤسسات الاستثمار أو البنوك أو المستثمرين عموما .

ومــن هــنا اقتنعت مهنة المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل المطالــبة بالإفصــاح عــن المعلومات الإضافية الخاصة بآثار التغيرات فى مستويات الأسعار العامة أو الخاصة وذلك ربما بسبب عدم شيوع استخدام تلك المعلومات من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب انخفاض معدلات التضخم نسبيا فى السنوات الأخيرة ، ويقتصر الأمر فى الوقت الحالى الى تشجيع الشركات

علـى الإفصـاح عن المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار مع إطلاق الحرية فى استخدام المداخل المحاسبية المختلفة للإفصاح .

4/7 موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم

IASC and Inflation Accounting

4/7/1 استجابة لجنة معايير المحاسبة الدولية تجاه مشكلة تغيرات الاسعار

تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية الحقيقة القائلة بأن هناك مدارس فكرية مختلفة للمحاسبة عن التضخم وأثر انعكاساتها على القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسية وبصفة خاصة انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد فى الدول التى تعمل بها الفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث أصدرت فى يونيو عام 1977 المعيار الدولى رقم (6) بعنوان التفاعل المحاسبى مع التغير فى الأسعار **Accounting Responses to Changing Prices** ثم ألغى ذلك المعيار واستبدل فى نوفمبر عام 1981 بالمعيار المحاسبى الدولى رقم (15) بعنوان المعلومات التى تعكس آثار تغير الأسعار **Information Reflecting the Effects of Changing Prices** وأصبح سارى المفعول اعتبارا من أول يناير عام 1983 ، وأدخلت عليه بعض التعديلات فى عام 1991 ، وأخيرا تم إعادة صياغته بدون تغيرات أساسية فى فقراته فى عام 1994 ، ومن خلال النظر فى فقرات ذلك المعيار المحاسبى الدولى رقم (15) يتضح أنه سمح للشركات المتعددة الجنسية فى ظل ظروف تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد فى دولة معينة بوجوب الإفصاح عن المعلومات التالية :-

- قيم التعديلات أو القيمة المعدلة لإهلاك الأصول الثابتة .
- قيم التعديلات أو القيمة المعدلة لتكلفة المبيعات .

- التعديلات على البنود النقدية .
- الاثر الشامل على الدخل .
- التكلفة الجارية للممتلكات والمصنع والمعدات وبنود المخزون إذا ما تم استخدام مدخل القيمة الجارية .
- الطـــرق المستخدمة فى حساب المعلومات السابقة بالإضافة الى نوع الأرقام القياسية المستخدمة .

وفى يوليـــو عـــام 1983 أصـــدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاســبة الــدولى رقم (21) بعنوان المحاسبة عن آثار التغيرات فى أسعار الصـــرف الأجنبية Accounting For the Effects of Changes In Foreign Exchange Rates ، وقـــد تم تعديله فى عام 1993 ليصبح آثار التغيرات فى أســعار الصـــرف الأجنـــبية ، وأصبح سارى المفعول أعتبارا من يناير عام 1995 ، حيث أشار فى الفقرة رقم (36) الى أنه فى حالة تغيير القوة الشرائية للعملات الأجنبية نتيجة التضخم الحاد فإن الشركة المتعددة الجنسية أو المركز الرئيســـى يجب أن تقوم بتطبيق ما ورد فى المعيار الذى أصدرته اللجنة فى يونيـــو عام 1989 والذى أصبح سارى المفعول من يناير عام 1990 بعنوان التقارير المالية فى الاقتصاديات ذات التضخم الحاد Financial Reporting in Hyperinflation Economics والذى أعيد صياغته فى عام 1994 ، وقد أستلزم ذلك المعيار أن يتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية للشركة التى تقوم بإعداد التقرير بعملة اقتصاد ذى تضخم حاد فى تاريخ قائمة المركز المالى لمواجهة الـــتغيرات العامة فى القوة الشرائية . ويتم تطبيق ذلك سواء إذا كانت القوائم

المالية قد تأسست على مدخل التكلفة التاريخية أو مدخل القيمة الجارية، وقد وفر ذلك المعيار بعض الإرشادات لعل أبرزها ما يلى :-

- يفضل المجتمع الأصول غير النقدية أو العملة الأجنبية الثابتة المستقرة نسبيا عن العملة المحلية .
- تتضمن المبيعات والمشتريات بالأجل قيم مقابل الخسائر المتوقعة فى القوة الشرائية حتى بالنسبة لفترات الائتمان القصيرة الأجل نسبيا .
- يتم ربط معدلات الفائدة والأسعار والأجور برقم قياسى معين للأسعار.
- ان معدل التضخم المتجمع لسنوات ثلاثة يقترب أو يزيد عن نسبة 100%.

ويتم تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (29) على القوائم المالية الرئيسية، كما يجب أن يتم تضمين مكاسب أو خسائر صافى المركز النقدى فى صافى الدخل كما يتم الإفصاح عنه بشكل مستقل .

4/7/2 المعلومات التى تعكس آثار تغيرات الأسعار – المعيار المحاسبى الدولى رقم (15)

Information Reflecting the Effects of Changing Prices (IAS-15)

أولا : المشاكل التى يقوم المعيار بدراستها Problems Addressed

عادة ما يتم إعداد القوائم المالية على اساس التكلفة التاريخية بدون عكس آثار تغيرات الأسعار ، تم تقييم المعلومات المطلوبة عن طريق المعيار المحاسبى الدولى رقم (15) لجعل مستخدمى القوائم المالية على علم ودراية بآثار تغيرات الأسعار على نتائج الاعمال . وقد تم تشجيع الألتزام بذلك المعيار إلا أنه لم يصبح ملزما ، وأن عدم الألتزام بذلك المعيار لن يؤدى الى إصدار تقرير مراجعة متحفظ .

ثانيا : نطاق المعيار Scope of the Standard

يعتبر المعيار واجب التطبيق على المنشآت التى تعتبر ذات أهمية نسبية فى البيئة الأقتصادية التى تعمل بها .

ثالثا : المعالجة المحاسبية Accounting Treatment

(1) يتم إعداد المعلومات المالية عن تغيرات الأسعار بطرق ووسائل عديدة هى :-

أ- فى صورة قوة شرائية عامة .

ب-التكلفة الجارية **Current Cost** بدلا من التكلفة التاريخية .

ج- طريقة مختلطة .

(2) فى ظل مدخل القوة الشرائية العامة **General Purchasing Power Approach** يتم الاعتراف بالدخل بعد أن يتم الحفاظ على القوى الشرائية لحقوق المساهمين (مفهوم الصيانة المالية لرأس المال **The Concept of Financial Capital Maintenance**) .

أ- يتم إعادة إعداد وعرض بعض أو كافة البنود فى القوائم المالية مقابل التغيرات فى المستوى العام للأسعار باستخدام رقم قياسى ملائم .

ب-عادة ما يعكس الدخل آثار تغيرات المستوى العام للأسعار على الإهلاك وتكلفة المبيعات وصافى البنود النقدية .

(3) فى ظل مدخل التكلفة الجارية **The Current Cost Approach** يتم استخدام تكلفة احلال الأصول كأساس القياس الرئيسى، ويتم الاعتراف بالدخل بعد أن يتم المحافظة على الطاقة التشغيلية (مفهوم الصيانة لرأس المال المادى **The Concept of Physical Capital Maintenance**) .

أ- تتطلب طرق التكلفة الجارية عادة الاعتراف بآثار التغيرات فى الأسعار على الإهلاك وتكلفة المبيعات .

ب-عادة ما تتطلب تلك الطرق أيضا تطبيق بعض النوع من التعديلات التى لها عادة أعتراف عام بالتفاعل بين الأسعار المتغيرة وتمويل المنشأة .

(4) أحيانا ما يتم توفير معلومات مالية باستخدام الطرق المختلفة الموضحة بعاليـــه سواء فى القوائم المالية الرئيسية أو المكملة ، ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن إجماع دولى على ذلك الموضوع .

رابعا : الإفصاح Disclosure

يجب أن يتم توفير المعلومات التالية على اساس متمم للقوائم المالية ما لم تكن بعض من تلك المعلومات تشكل جزء أساسى فى القوائم المالية الرئيسية .

أ- الطرق المختارة .

ب-طبيعة الأرقام القياسية المستخدمة .

ج- مبلغ التعديل على أو القيمة المعدلة لأهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات.

د- مبلغ التعديل على أو القيمة المعدلة لتكلفة المبيعات .

هـــ- التعديلات المرتبطة بالبنود النقدية وتأثير الأقتراض أو حقوق الملكية عـــندما يـــتم أخذ تلك التعديلات فى الأعتبار عند تحديد الدخل تحت طريقة المحاسبة المستخدمة .

و- الأثـــر الشـــامل على نتائج التعديلات الثلاثة الاخيرة الموضحة بعاليه بالإضـــافة الى أى بنود أخرى تعكس آثار الاسعار المتغيرة التى يتم التقرير عنها .

ى- عـــندما يـــتم تبنى طريقة التكلفة الجارية يجب أن يتم الإفصاح عن التكلفة الجارية للأصول الثابتة بالإضافة الى المخزون السلعى .

خامسا : دراسة حالة عن المعلومات التى تعكس آثار الأسعار المتغيرة

Case Study - Information Reflecting the Effect of Changing Prices

تساءل أحد المديرين التنفيذيين لأحد الشركات الصناعية عن عوائد إعداد وعــرض المعلومات فى القوائم المالية التى تعكس آثار الأسعار المتغيرة على نتائج الأعمال والمركز المالى للشركة وقد طرح الأسئلة التالية :-

أ- ما هى قيود المحاسبة عن التكلفة التاريخية ؟

ب-ما هى البنود الرئيسية التى يتعين تعديلها فى القوائم المالية من أجل أن يتم عكس آثار الأسعار المتغيرة ، وما هو الغرض من تلك التعديلات ؟

أ- قيود وحدود المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية

Limitation of Historical Cost Accounting

لا تؤدى القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية بالضرورة الى عرض صادق وعادل عن أداء المنشأة الحالى أو المستقبلى إذا لم يتم المحافظة على رأس المال وصيانته. علاوة على ذلك فإن التقويم الفعلى للأداء من خلال مؤشـــرات مثل العائد على رأس المال يعتبر غير ذى معنى إذا تم المبالغة فى تحديـــد الأرباح او تم تقييم رأس المال أو تم تقييم الأصول فى ظل خليط من الأعراف المحاسبية .

وتتضمن حدود مدخل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية ما يلى :-

1- أن عبء الاهلاك المحتسب على أساس التكلفة التاريخية للأصول يعتبر مجرد مقدار حكمى تأسيسا على قيم وأعمار اقتصادية متوقعة .

2- لا تــأخذ أعــباء الإهــلاك فى الحسبان التكلفة الفعلية لاستبدال الأصول بأسعار جارية .

3- لـــن تعكـــس الأرباح التكاليف الفعلية والتي تتضمن إحلال الأصول عند نقطة معينة من الأمن .

4- بـــدون المحاسبة عن التضخم ليس هناك أية تأكيد على ان المنشأة تحافظ على أساس رأس مالها .

5- أن المغالاة فى تحديد الربح عن طريق تدنية تحميل عبء الإهلاك تأسيسا عـــلى التكلفة التاريخية وتحميل تكلفة المبيعات عند التكلفة التاريخية للمخزون. (وليس على أساس التكلفة الجارية) يمكن أن يؤدى الى استنفاد رأس مال الشركة من خلال وجود أعباء مرتفعة للضرائب وتوزيعات الأرباح .

6- فى حيـــن توفـــر المحاسبة على التكلفة التاريخية أساس متسق للمنشآت لإعداد الحسابات فإن التضخم يؤثر على المنتجات والأسواق ومن ثم على المنشآت بدرجات متفاوتة ومتباينة .

7- أن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية تجعل من الصعوبة على حملة الأســـهم أو المحلـــلين المـــاليين من تقييم الأداء الحقيقى للشركة وكفاءة الإدارة حيـــث لـــم يتم المحاسبة عن ظروف السوق الحالية عند استخدام أساس التقييم التاريخى .

8- مـــن الصعوبة بمكان أن يتم تقدير التقييم الحقيقى للمنشآت فى ظل قواعد التكلفة التاريخية .

9- من الصعوبة بمكان تفسير الحسابات خلال فترة معينة من الزمن حيث أن كل سنة ترتبط بقوة شرائية مختلفة .

10- يـــتم تضخم المؤشرات الرئيسية (على سبيل المثال العائد على إجمالى الأصـــول) فى ظـــل القواعد التاريخية حيث أن الربح يتم المبالغة فى

تحديده وعرضه (كما تم توضيحه بعاليه) ، كما يتم تدنية تحديد إجمالى الأصول حيث أن الأصول يتم تدنية قيمتها مقارنة بالتكاليف الجارية لها ولذلك فإن المنشآت التى تقوم بالأستثمار فى أصول جديدة (والتى تؤدى الى عيوب وأوجه قصور وأرباح متزايدة) سوف تتعرض لعقوبات عند استخدامها تحليل المؤشر ذلك بسبب وجود إجمالى الأصول المرتفعة وتحديدها عند التكاليف الجارية بصورة فعالة .

ب- التعديلات الرئيسية **Main Adjustments**

1- تكاليف المبيعات **Costs of Sales**

حيث يتمثل الهدف فى حساب التكلفة الجارية للبضاعة المبيعة أثناء الفترة عند التاريخ الفعلى أو إحتمال بأن المبيعات قد حدثت ويتم تخفيض صافى الربح عن طريق ذلك التعديل .

2- الإهلاك **Depreciation**

يتمثل محور ذلك التعديل فى أن قيمة اهلاك الأصول الثابتة يتم تعديله على اساس القيمة الجارية ، من ثم يتأسس عبء الإهلاك الخاص بالفترة يتأسس من ثم على تلك القيمة ، ويتم تخفيض صافى الربح بذلك التعديل .

3- تعديلات الرافعة **Gearing Adjustments**

يعتبر ذلك مجرد تعديل يتأسس على الطريقة التى من خلالها يتم تمويل الأصول غير النقدية داخل أحد المنشأة .

أ - يمكن أن تستخدم المصادر الخارجية لتمويل تكلفة استبدال الأصول غير النقدية جزئيا (وهذا سيحدث عندما تزيد الالتزامات النقدية عن الأصول النقدية ولن يعانى الملاك من أى خسارة فى القوة الشرائية) . ان صافى مركز الالتزام النقدى يمكن المنشأة من تمويل جزء من الأصول غير النقدية والذى

يعـــادل جـــزء من تكاليف استبدال المخزون بالإضافة الى الأصول الثابتة . وسوف يتزايد صافى الربح بمبلغ ذلك التعديل .

ب- إذا مـــا زادت الأصـــول النقدية عن الالتزامات النقدية (ويحدث ذلك الموقف عندما يتم تمويل كافة تكاليف استبدال المخزون الأصول الثابتة بالإضافة الى جـــزء من الأصول النقدية عن طريق حقوق الملكية) ، وذلك قد يكون له أثر سالب على صافى الربح الخاص بالفترة بسبب الخسارة فى الفترة الشرائية للأصول النقدية المحملة على الملاك .

4/7/3 التقرير المالى فى اقتصاديات ذات تضخم حاد- معيار المحاسبة الدولى رقم 29

Financial Reporting in Hyperinflationary Economics (IAS-29)

أولا: المشاكل محل اهتمام المعيار Problems Addressed

ان الـــتقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالى فى ظل اقتصاد يعانى من تضخم حاد بدون إعادة عرضها وإعدادها يصبح أمرا غير مفيدا ويتطلب ذلك المعيـــار أن يـــتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية للمنشآت التى تعمل داخل اقتصاد يعانى من آثار تضخمية حادة .

ثانيا : نطاق المعيار Scope of The Standard

يجـــب أن يتم تطبيق ذلك المعيار عن طريق المنشآت التى تقوم بالتقرير عـــن الأقتصـــاديات ذات التضخم الحاد ، ويتضمن الأقتصاد الذى يعانى من تضخم حاد ما يلى :-

- يفضل المجتمع العام الأحتفاظ بثروته فى أصول غير نقدية أو فى عملة أجنبية مستقرة نسبيا .
- يتم تحديد الأسعار عادة فى عملة أجنبية مستقرة .

- تحـــدث معاملات عند أسعار من شأنها تعويض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية .
- ان يقترب معدل التضخم المتجمع خلال ثلاثة سنوات أو يكون أكبر من نسبة 100% (بمتوسط أكثر من 26%) .

ثالثا : المعالجة المحاسبية Accounting Treatment

(1) يجب أن يتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية لمنشآت الاعمال التى تقوم بإعداد تقاريرها بعملة فى اقتصاد ذى تضخم حاد فى وحدة القياس الحالية الجاريـــة فى تاريخ قائمة المركز المالى ، بعبارة أخرى يجب على المنشأة ان تقـــوم بتعديل القيم التى تظهر القوائم المالية كما لو كانت قد حدثت فى عملة التقرير فى تاريخ قائمة المركز المالى فقط .

(2) تحـــل القوائم المالية المعاد إعدادها محل القوائم المالية العادية ، ولن يتم استخدامها كقوائم مكملة أو ملخصة ، ولا يشجع المعيار العرض المنفصل للقوائم المالية العادية .

إعادة إعداد وتصوير القوائم المالية التاريخية

Restatement of Historical Cost Financial Statements

(3) تتضمن القواعد العامة لإعادة الاعداد مايلى :-

أ- يـــتم إعـــادة عـــرض الأرقام المقارنة بوحدة القياس فى تاريخ قائمة المركز المالية ، ويشير ذلك الى أن حتى القيم النقدية فى السنة السابقة يتم تعديلها عن طريق رقم قياس للتضخم للسنة الحالية .

ب-يجب أن يتم استخدام رقم قياس عام للأسعار يعكس التغيرات فى القوة الشرائية العامة، ويتم استخدام عملة أجنبية مستقرة نسبيا عندما لايكون ذلك متاحا .

ج- تـــبدأ عملية إعادة التصوير من بداية السنة المالية التى فيها ثم تحديد التضخم الحاد .

د- وعندما يتوقف التضخم الحاد يتم إيقاف عملية إعادة التصوير .

(4) تتمثل القواعد الواجبة التطبيق لإعادة تصوير قائمة المركز المالى فى الآتى :-

أ- لا يتم إعادة تصوير البنود النقدية .

ب-يتم إعادة تصوير الأصول والالتزامات المرتبطة بالرقم القياسى تطبيقا للاتفاق .

ج- يـــتم إعادة عرض البنود غير النقدية فى ضوء وحدة القياس الجارية عـــن طريق تطبيق التغيرات فى الرقم القياسى أو وحدة العملة على القيم الدفترية من تاريخ الحيازة (أو الفترة الأولى لإعادة التصوير) أو بالقيم العادلة فى تواريخ التقييم .

د- لا يتم إعادة تصوير الأصول غير النقدية إذا ما ظهرت بالقيمة القابلة للتحقق أو القيمة الأستردادية أو القيمة العادلة أو القيمة القابلة للاسترداد فى تاريخ قائمة المركز المالى .

هـــ-عند بداية الفترة الأولى التى يتم خلالها تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (29) يتم إعادة تصوير مكونات حقوق الملكية باستثناء الارباح المجمعـــة أو أى فـــائض نـــاتج مـــن إعادة التقييم من تاريخ مساهمة المكونات.

و- فى نهايـــة الفـــترة الأولى وبشـــكل لاحق لها يتم إعادة تصوير كافة مكونات حقوق الملكية من تاريخ المساهمة .

ى- يتم تضمين التحركات فى حقوق الملاك فى بند حقوق الملكية .

(5) يتم إعادة تصوير كافة البنود فى قائمة الدخل **Income Statement** عـــن طـــريق تطبيق التغير فى الرقم القياسى العام للأسعار الموثوق فيه من التواريخ التى تم عندها تسجيل البنود بصفة أصلية .

(6) يتم تضمين أى مكاسب أو خسائر فى صافى المركز النقدى فى صافى الدخل ، وقد يتم تقدير ذلك المقدار عن طريق تطبيق التغير فى الرقم القياسى العام للأسعار على المتوسط المرجح لصافى الأصول والالتزامات النقدية .

إعادة تصوير القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة الجارية

Restatement of Current Cost Financial Statements

(7) تتمثل القواعد الواجبة التطبيق لإعادة تصوير قائمة المركز المالى فى الآتى :-

أ- لايتم إعادة تصوير البنود التى تظهر بالتكلفة الجارية .

ب-يتم إعادة تصوير البنود الأخرى فى ضوء القواعد الموضحة بعاليه .

(8) يتم إعادة تصوير كافة القيم المتضمنة فى قائمة الدخل فى ضوء وحدة القيـــاس فى تـــاريخ قائمـــة المركـــز المالى عن طريق تطبيق رقم قياسى عام للأسعار .

(9) اذا تـــم حساب مكاسب أو خسائر فى صافى المركز النقدى فى ضوء معيـــار المحاســـبة الـــدولى رقم (15) فإن مبلغ ذلك التعديل يشكل جزء من المكاسب أو الخسائر فى صافى المركز النقدى المحسوب طبقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم (29) .

(10) يـــتم التعـــبير عن كافة التدفقات النقدية فى ضوء وحدة القياس عند تاريخ قائمة المركز المالى .

(11) عـــندما تقوم أحد الشركات التابعة أو الشقيقة الأجنبية أو المشروع المشترك للشركة الأم بإعداد تقارير فى ظل اقتصاد ذو تضخم حاد فإن القوائم الماليـــة لمـــثل تـــلك المنشآت ينبغى أن يتم إعادة تصويرها أولا طبقا لمعيار المحاســـبة الـــدولى رقم (29) ويتم ترجمتها بعد ذلك عند سعر الاقفال كما لو كانت منشآت اجنبية طبقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم (21) .

رابعا : الإفصاح Disclosure

يجب أن يتم الافصاح عن الجوانب التالية :-

- حقيقة إعادة التصوير .
- حقيقة أن الأرقام المقارنة قد تم إعادة تصويرها .
- مـــا إذا كانت القوائم المالية قد تأسست على مدخل التكلفة التاريخية أم مدخل التكلفة الجارية .
- تحديـــد طبيعة ومستوى الرقم القياسى للأسعار أو العملة المستقرة فى تاريخ قائمة المركز المالى .
- الـــتحرك فى الرقم القياسى للأسعار أو العملة المستقرة أثناء السنوات المالية الحالية والسابقة .

خامسا : دراسة حالة

تم تأسيس أحد الشركات فى أول يناير عام 2002 برأس مال مصدر يبلغ 40 مـــليون دولار ، وقـــد كانت قائمة المركز المالى للشركة فى بداية ونهاية السنة المالية الأولى على النحو التالى :-

	بداية السنة المالية بالألف دولار	نهاية السنة المالية بالألف دولار
الأصول		
المباني والمصنع والآلات	$ 60000	$ 50000
المخزون	30000	40000
حسابات المدينين	50000	60000
	140000	150000
الالتزامات وحقوق الملكية		
رأس مال الأسهم	40000	40000
الربح المتجمع	—	10000
القروض	100000	100000
	140000	150000

وقد عكست قائمة الدخل للسنة الأولى القيم التالية :-

	بالألف دولار
الايرادات	800000
مصروفات التشغيل	(750000)
اهلاك المصنع والآلات	(10000)
ربح التشغيل	40000
الفائدة المدفوعة	(20000)
الربح قبل الضرائب	20000
مصروف ضريبة الدخل	(10000)
الربح بعد الضرائب	10000

معلومات إضافية :

1- بلغ معدل التضخم 120% عن السنة .

2- يمثل المخزون السلعى مشتريات شهرين وكافة بنود قائمة الدخل تستحق السداد فقط أثناء السنة .

الحل :

يمكن إعادة تصوير القوائم المالية عند وحدة القياس فى تاريخ قائمة المركز المالى باستخدام رقم قياسى للاسعار يمكن الاعتماد عليه على النحو التالى :-

قائمة المركز المالى :

	القيمة المسجلة بالألف دولار	القيمة المعاد عرضها بالألف دولار	العمليات الحسابية
الأصول			
المبانى والمصنع والآلات	$ 50000	$ 110000	1.00/2.20
المخزون السلعى(العمليات الحسابية أ)	40000	41905	2.10/2.20
حسابات المدينين	60000	60000	
	150000	211905	
الالتزامات وحقوق الملكية			
رأس مال الأسهم	40000	88000	1.00/2.20
الأرباح المتجمعة	10000	23905	رصيد محسوب
القروض	100000	100000	
	150000	211905	

قائمة الدخل :

الايراد (العمليات الحسابية رقم ب)	800000	1100000	1.60/2.20
مصروفات التشغيل	(750000)	(1031250)	1.60/2.20
الاهلاك (العملية الحسابية رقم ج)	(10000)	(22000)	1.00/2.20
الفائدة المدفوعة	(20000)	(27500)	1.60/2.20
مصروف ضريبة الدخل	(10000)	(13750)	1.60/2.20
صافى الربح قبل مكاسب إعادة التصوير	10000	5500	
مكاسب ناتجة من التعديل مقابل التضخم		18405	
صافى الربح بعد مكاسب إعادة التصوير		23905	رصيد محسوب

العمليات الحسابية :

(أ) الرقم القياسى للمخزون السلعى

المخزون السلعى المشترى فى المتوسط فى 30 نوفمبر

الرقم القياسى فى ذلك التاريخ = $1.00 + (1.20 \times 12/11) = 2.10$

(ب) الرقم القياسى للدخل والمصروفات

المتوسط للسنة = $1.00 + (1.20 \div 2) = 1.60$

(ج) الرقم القياسى للإهلاك

تم ربطه بالرقم القياسى للمبانى والمصنع والآلات = 1.00

الفصل الخامس

الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية

الفصل الخامس

الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية

Cultural and Environmental Influences on International Accounting

5/1 أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية .

5/2 تأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية .

5/3 تأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة على المحاسبة الدولية .

5/4 أثر الثقافة على إعداد التقارير المالية .

5/5 أثر الإعتبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى .

5/6 أثر الإعتبارات الثقافية فى نظم الرقابة والتحفيز .

5/7 وضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة .

5/1 أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية

Cultural and Environmental Influences

أن أكثر من نصف شركات العالم سوف تعمل فى إطار دولى عالمى قرب عام 2010 ، إن الشركات التى تصبح ذات كيانات متعددة الثقافات **Multicultural Entities** سوف تحصل على إمتيازات وحوافز ملحوظة، تتطلب عولمة الإقتصاد **Globalization of the Economy** كثير من المهارات التى يتعين أن تتوافر لدى المحاسبين المهنيين ، وهى تتضمن إدراك وتقدير التباين الثقافى والحساسية الثقافية **Cultural Diversity and Sensitivity** ، وحتى يكون المحاسبين مهنيين ناجحين يتعين أن يكون لديهم بعد نظر ورؤية عالمية شاملة.

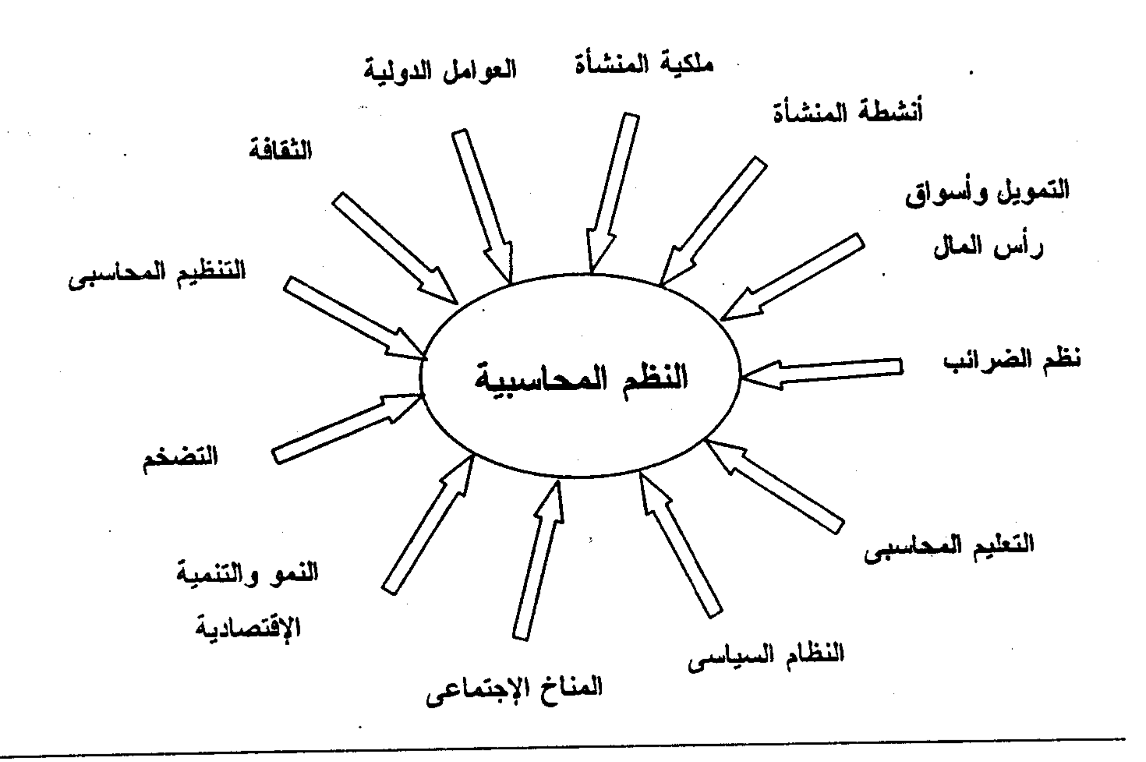
ولاشك أن الثقافات تتباين من بلد الى آخر ، كما أنها تمارس تأثير كبير على تطبيقات الأعمال . وفى بعض البلدان مثل اليابان يعتبر مصدر التمويل الأساسى والغالب فى الحصول على القروض ، فى حين أنه فى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة فإن مصدر التمويل يأتى من الإستثمار عن طريق حملة الأسهم ، والسؤال الذى قد يثار فى هذا الشأن هو كيف يمكن مقارنة نسبة القروض الى حقوق الملكية للأعمال فى اليابان مع نظيره فى بريطانيا ؟ وهل مثل تلك المقارنة يمكن أن توفر أى أبعاد نظر نافعة للمحلل ؟ ولاشك أن ذلك المثال يوفر فكرة معينة عن التحديات التى تواجهها المحاسبة فى الحلبة الدولية، تأسيسا على ذلك يجب أن تأخذ عملية إتخاذ القرارات فى حسبانها التأثيرات الثقافية على المحاسبة من أجل تبديد وحل عديد من القضايا العملية والفكرية .

وليس بخاف فإن أحد الأهداف الرئيسية للتقرير المالى يتمثل فى توفير معلومات للمستخدمين من أجل إتخاذ القرارات الإقتصادية ، وحيث أن البيئات تختلف من بلد الى آخر ، كما أن أنواع القرارات التى يتطلب الأمر إتخاذها ،

ومتطلــبات المعــلومات الملائمة لها تعتبر هى أيضا مختلفة ، فان هذا يفسر لمــاذا توجــد نظــم محاســبية مختــلفة فى البلدان المختلفة . ولعل إختلاف الممارســات المحاســبية المهنية بين الدول المختلفة هى أحد أهم أسباب نشأة وتطــور المحاسبة الدولية ، فإختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولــة الى أخرى نتيجة طبيعة الممارسة المحاسبية فى كل بلد وتباين معايير وأنظمــة المحاســبة بهــا قد حتم ضرورة خلق الحاجة الى المحاسبة الدولية ويــرجع ذلك الإختلاف الى عدة عوامل أطلق عليها الظروف البيئية والثقافية لتــلك الــبلاد ، وتتضمن تلك الظروف البيئية مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجيــة التى تؤثر على بيئة المحاسبة الدولية ، يوضح شكل رقم (5/1) تلك المتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة فى نظم المحاسبة الدولية .

شكل رقم (5/1)

التأثيرات البيئية والمتغيرات الداخلية والخارجية على النظام المحاسبى



بصـــفة عامـــة فإن المحاسبية توفر معلومات ملائمة لأغراض القرارات الإقتصادية فى ظل بيئة فريدة لكل دولة ، ولذلك فإن من الضرورى وأن تتميز الـــنظم المحاســـبية بأنها نظم خاصة ومحددة ببيئة معينة ، بصفة عامة يوجد خمســـة تأثيـــرات بيـــئية رئيســـية تشـــكل إجمالى القيم الثقافية أو المجتمعية **Cultural or Societal Values** هى :-

1- النظام الإقتصادى .

2- النظام السياسى .

3- النظام القانونى والتشريعى .

4- النظام التعليمى .

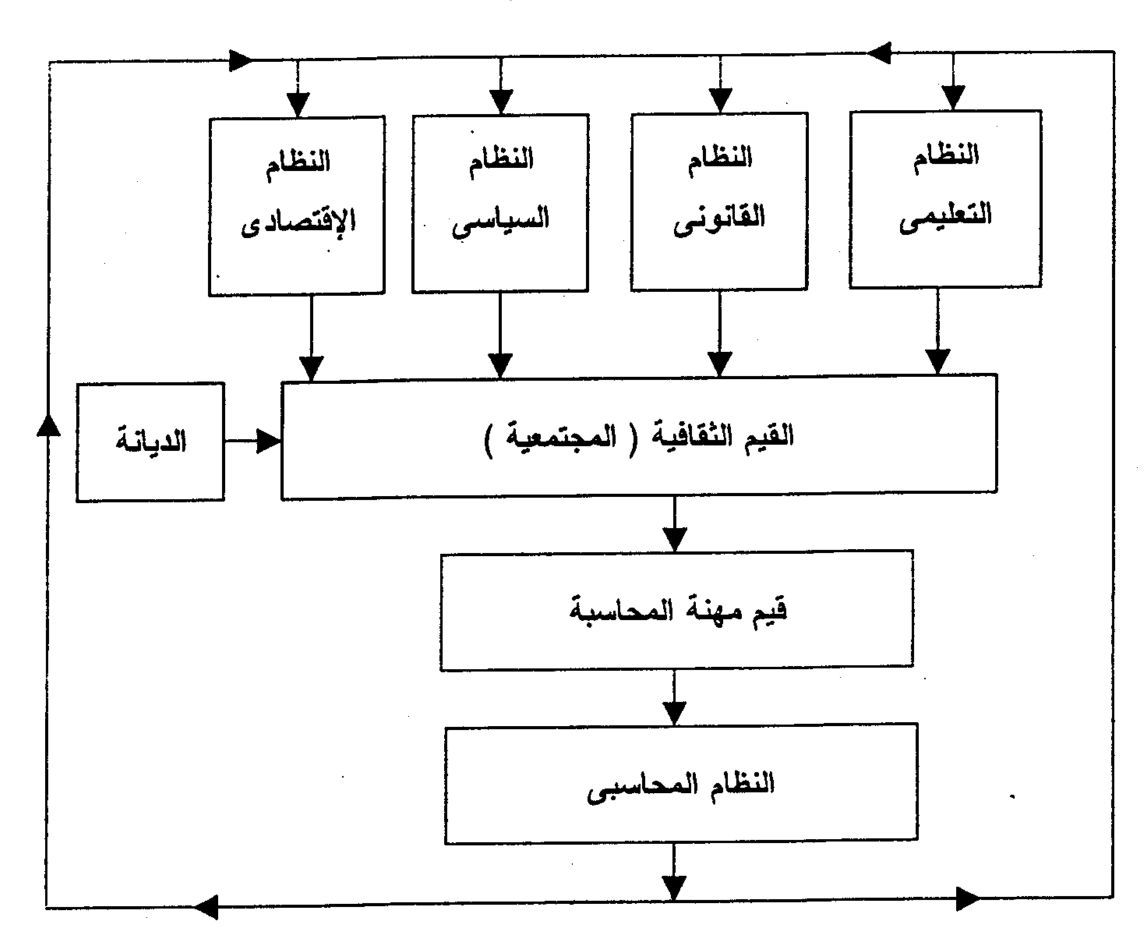
5- الديانة .

أن الـــنظم الإقتصـــادية والسياســـة والقانونية ذات إرتباط وثيق ببعضها الـــبعض ، إن الـــنظام التعـــليمى يمكن أن يكون مصدر قوة لمواجهة وتدعيم وتعديـــل تأثيـــرات النظم الإقتصادية والسياسية والقانونية – وحيث أن الديانة تعتبر مسألة إيمانية من ثم فإنها يتم إظهارها والتعامل معها بشكل منفصل عن التأثيرات الأخرى . إن درجة تأثير الديانة كأحد العوامل البيئية تتباين وتختلف من بلد الى آخر ، ففى عديد من أجزاء العالم لاسيما فى بعض البلاد الإسلامية ربمـــا تكـــون الديانة هى أكثر التأثيرات البيئية قوة من غيرها ، وتلعب تلك التأثيرات البيئية الرئيسية بشكل متجمع دوراً رئيسياً فى تكوين القيم الثقافية ، تؤثر القيم الثقافية **Cultural Values** من بين عديد من العوامل على قيم مهنة المحاســـبة **Accounting Profession's Values** ، حيث تؤثر القيم المشتركة للمهنيين المحاسبين على النظام المحاسبى للبلد ، وتؤثر المعلومات المتولدة من

النظام المحاسبى بدورها على النظم الإقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية، ويمكن توضيح تلك العلاقات المتداخلة والمترابطة فى الشكل رقم (5/2) ، وفيما يلى نظرة قريبة عن تلك التأثيرات البيئية ومناقشة لبعض القضايا الرئيسية المرتبطة بكل منها .

شكل رقم (5/2)

التأثيرات البيئية على المحاسبة



5/2 تأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية
The Influences of Economical and Political Systems

5/2/1 النظام الإقتصادى The Economic System

إن درجة التطور الإقتصادى ومستوى التكنولوجيا Degree of Economic Development and the Level of Technology فى أحد البلدان يحدد الى مدى كبير مستوى تعقيد نظامها المحاسبى ، إن النظام المحاسبى لأحد البلدان المتطورة إقتصادياً والذى يتسم بأنه ذو إقتصاد مرتفع التكنولوجيا سيكون مختلفاً عن النظام المحاسبى لأحد البلدان الأخرى التى تعتمد بصفة رئيسية على الإقتصاد الزراعى . إن البنود غير الملموسة Intangibles (على سبيل المثال فإن براءات الإختراع وحقوق الطبع وحقوق الملكية الفكرية لها أهمية كبيرة بشكل جوهرى فى البلد الذى يتميز بأنه ذو إقتصاد تكنولوجى مرتفع مقارنة بذلك البلد الأقل أو ذو إقتصاد فى مستوى حد البقاء .

كما أن درجة تركيز ملكية Concentration of Ownership الأعمال فى أحد المجتمعات يؤثر على الحاجة الى الإفصاح ودرجة نطاقه ، فإذا ما كانت درجة ملكية المشروعات منتشرة فى أحد البلدان يكون من المحتمل أن تكون هناك إفصاحات متزايدة ومتنوعة للوفاء بإحتياجات الكثير من المستثمرين .

أيضاً فإن مصدر تمويل المشروع Source of Business Financing يعتبر محل إهتمام هام من أجل توجيه التقارير والإفصاحات المحاسبية . فإذا ما كان الإقتراض هو المصدر الرئيسى للتمويل من ثم فإن كثير من المعلومات يتم توفيرها بشكل مباشر الى المقرضين بدلاً من أن يتم الإفصاح عنها للجمهور على نطاق واسع ، ونتيجة لذلك فإن التقارير المالية ستكون

موجهـــة أساســـاً الى الدائـــنين كمـــا أن مضمونها سوف يهتم بشكل رئيسى باحـــتياجات المقرضين من المعلومات ، وعندما يكون رأس المال الممثل فى حقـــوق المـــلكية هو المصدر الرئيسى للتمويل فإن التقارير المالية سوف يتم توجيهها بشكل رئيسى إهتمامات حاملى الأسهم .

إن قوانين الضرائب **Tax Lows** فى أحد البلدان ذو تأثير عند قياس الدخل بدرجـــات متبايـــنة ، فـــفى كثير من البلدان على سبيل المثال اليابان وألمانيا وفرنسا فإن الدخل الخاضع للضريبة هو نفس الدخل المتضمن بالتقرير المالى، فى مـــثل تلك الحالات فإن النظام المحاسبى يتوافق بشكل متزامن مع القوانين الضريبية . أما فى البلاد الأخرى على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يتم حساب الدخل الخاضع للضريبة بشكل مختلف عن الدخل المرتـــبط بالتقرير المالى . من ثم تعتبر النظم المحاسبية فى تلك البلاد مستقلة نسبياً عن متطلبات القوانين الضريبية .

وإذا مـــا كان أحد البلدان ذو إقتصاد متضخم بدرجة مرتفعة **Inflationary Economy** ، فإن النظام المحاسبى يستلزم إعادة تصوير **Restatement** القوائم المالية التى تتأسس على التكلفة التاريخية **Historical - Cost - Based** لتعكس تأثيـــر التضخم ، فى الحالات الأخرى قد يكون هناك خروج الى أساس أخر بخـــلاف التكـــلفة التاريخية – بعبارة أخرى القياس على أساس القيمة الجارية **Current -Value -Based Measurement** ولاسيما إذا كان التغير فى مستوى الأسعار إما مزيج من العامة أو الخاصة أو إذا كان التغير خاص ومحدد بشكل رئيسى على بنود معينة .

الإستقرار الإقتصادى والتعرض للمخاطر الإقتصادية

Economic Stability and Economic Risk Exposure

إن درجـــة تعرض المستثمرين والدائنين للمخاطر الإقتصادية يرتبط فى أحـــد البلدان مباشرة بدرجة عدم الإستقرار الإقتصادى لها ، إن الإقتصاد غير المستقر بدرجة مرتفعة يجعل من الصعوبة بمكان تكوين تنبؤات قابلة للإعتماد عليها بشكل معقول ، ويتطلب أيضاً تغيير فى الخطط بشكل متكرر وكبير .

إن الإســـتقرار الإقتصـــادى لأحـــد البلاد من بين عدة عوامل يسهل من الناحية الفكرية من التطوير والتحسين المستمر لنظام محاسبى سليم وملائم .

5/2/2 النظام السياسى The Political System

يحـــدد الـــنظام السياسى للبلد وأهدافه والفلسفة التى يقوم عليها السياسات الإقتصـــادية العريضـــة لذلـــك البلد ، ومثال ذلك ما إذا كان يتم تخطيط البلد مركزياً أو بنظام إقتصاديات السوق المفتوح ، وإتجاهات البلد بخصوص ملكية الشـــركات عن طريق القطاع العام أو بنظام الخصخصة وملكيتها عن طريق القطاع الخاص .

الإستقرار السياسى والإقتصادى Political and Economic Stability

هـــناك إرتـــباط وثيـــق بين الإستقرار السياسى والإستقرار الإقتصادى ، ويعتـــبر الإستقرار الإقتصادى ضرورياً من أجل التطوير والتحسين المستمر للـــنظام المحاسبى ذو القدرة على الإقناع والإستجابة المرنة ، وبسبب تلك العلاقة بيـــن الإستقرار السياسى والإقتصادى يمكن إستنتاج أن تطوير أى نظام محاسبى يمكـــن تيسيره إذا ما كان لدى البلد موضوع النظام إستقرار سياسى ، وقد قام

مكتب Ernst &Young أحد مكاتب المراجعة الدولية بعملية دراسة مسحية على 1000 شركة من الشركات العالمية التى تعانى من عدم إستقرار سياسى إنعكس علـى وضع عوائق الإستثمار فى ذلك البلد ، وقد ذكر 53% من المستجيبين للإستقصاء أن عدم وجود إستقرار سياسى يمثل العائق الرئيسى للإستثمار ، فى حين ذكر 36% من المستجيبين أنه يمثل عائق نوعاً ما وليس بدرجة رئيسية.

ويأتى بعد الإستقرار المخاطر المالية Financial Risk ، والبنية الأساسية والتشريعيـة Legal Infrastructure والبيروقراطية ونظم الرقابة على أسعار الصرف ، ولاشك أن تخوف الألف شركة العالمية المتعلقة بأن عدم الإستقرار السياسـى يمـثل العائق الرئيسى للإستثمار فى البلد يعتبر أمراً قابلاً للفهم ، وهـناك أدلـة إثبات أشارت الى أن الحكومة اللاحقة قد لا تحترم العقود التى قامت الحكومة السابقة بإبرامها ، ففى عام 1997 رفضت الحكومة الباكستانية الجديـدة أن توافق على شروط أحد العقود الذى بلغ مقداره 1.6 مليون دولار كان قد أبرمته الحكومة السابقة مع أحد شركات الطاقة الأجنبية ، وقد كان ذلك العقد أكبر مشروع إستثمارى مباشر فى البلد قام بتنفيذه أحد المستثمرين الأجانب.

وأثناء نفس العام قامت شركة L.G للإلكترونيات بكوريا الجنوبية بإلغاء أحـد الخطـط الخاصـة ببناء أحد مصانع إنتاج الإلكترونيات للمستهلكين فى روسـيا بسـبب عدم وجود إستقرار سياسى بها . فلاشك فإن عدم الإستقرار السياسـى فى أى بـلد من شأنه افزاع المستثمرين الأجانب واصابتهم بالهلع والذعر حيث أن مرد ذلك بوجه عام قد يرجع الى سوء إدارة إقتصاد البلد أو الفساد والرشاوى ونقص نظم المساءلة والمحاسبة والتباطؤ والتأخير الدائم فى إتخـاذ القـرار بالإضافة الى التدخل السياسى فى أمور الإقتصاد والأعمال .

بإيجـــاز إن عـــدم الإستقرار السياسى فى أى بلد غالباً ما يكون نتيجة لتدهور الأحـــوال الإقتصادية ، وتأسيساً على ذلك يكون تطوير النظام المحاسبى الذى يتميز بالشمول والتقدم الصعوبة بمكان فى ظل مثل تلك الظروف .

العوائق البيروقراطية Bureaucratic Hurdles

غالـــباً ما يؤدى النظام السياسى الذى يدعم بإجراءات بيروقراطية معقدة الى تأخيـــرات طويـــلة بسبب التردد فى إتخاذ القرارات وصدورها فى غير أوانهـــا . وأحياناً ما يكون التأخير طويلاً جداً للمستثمرين الأمر الذى يترتب عـــليه إنهـــاء وتصفية المشروعات ، وفى ديسمبر عام 1999 قررت شركة Cogentrix الأمـــريكية أن توقـــف أحد مصانع الطاقة الخاصة بها فى الهند والـــذى بـــلغ إستثماراتها به 1.3 بليون دولار وكانت الهند فى عام 1992 قد دعت تلك الشركة للقيام بإستثماراتها وتنفيذ مشروعاتها ، إلا أن صبر الشركة الأمريكية قد نفذ وقررت تصفية مشروعها الإستثمارى فى عام 1999 بسبب التأخيرات الطويلة عند الحصول على الموافقات الحكومية فى تسيير أعمالها ، وبعـــد سبع سنوات لم يصبح ذلك المشروع محل من الوجود وذلك بسبب بطأ الموافقـــات الحكومية والتى غالباً ما نشأت من وجود قواعد وإجراءات معقدة بالإضافة الى وجود إلتزامات ومسئوليات مبالغ فيها بفضل البيروقراطية والتى تعد جميعها حصيلة ودالة فى النظام السياسى للبلد .

الفساد السياسى Political Corruption

يســـاهم الـــنظام السياســـى الفاســـد فى التدهور الإقتصادى Economic Deterioration للبـــلد حيـــث أن وضع السياسة وإتخاذ القرارات عن طريق

القائمين بالسلطة يؤدى الى تخصيص غير كفء للموارد الإقتصادية النادرة . حيث تتركز أهداف الحاكم فى تلك البلاد فى تكديس وجمع الثروات الشخصية وتوزيع المناصب على الأقارب والأصدقاء الحميمين بالإعتماد على العواطف وليس العقل (أهل الثقة وليس الكفاءة) ، والمحاباة السياسية وردود الفعل العنيفة بدلاً من التمسك بالقوانين والمبادئ وتخصيص الموارد على السلع العامة .

ومن الجدير بالذكر فإن الضغوط المجتمعية الحديثة فى بعض البلدان قد نجحت فى تقليص الفساد المنتشر ، وفى مارس عام 2000 إستقال وزير الداخلية ذو النفوذ السياسى الكبير فى تايلاند بعد تكوين منظمات محاربة الفساد فى عام 1997 ، حيث إتهمته بإخفاء ممتلكاته عن طريق الإدعاء الكاذب بأنه قد إقترض 1.21 مليون دولار من أحد الشركات الخاصة ، ولذلك فإن المجلس الوطنى لمقاومة الفساد والذى يعد أحد الهيئات المستقلة قد أسقطت وأطاحت بأحد أكثر المتحكمين من ذوى النفوذ فى تايلاند ، وهذا يعتبر مؤشراً الى أن الصورة الطبيعية للنظام السياسى الأكثر فساداً فى البلد قد بدأت فى التغير . حيث تم تحويل قضية الفساد المتورط فيها وزير الداخلية بعد ذلك للمحاكم الأمر الذى ترتب عليه بعد ذلك بناء بنية تشريعية ملائمة فى البلاد .

5/3 تأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة على المحاسبة الدولية

The Influences of Legal and Education Systems and Religion

النظام القانونى The Legal System

فى كثير من البلاد بما فيها بلدان أوروبا الغربية للنظام القانونى تأثير مباشر على المحاسبة . يتضمن القانون عموماً تشريعات محاسبية تفصيلية

تحـــدد القواعد والإجراءات المحاسبية الشاملة ، فى بعض البلاد تتأسس قواعد المحاســبة على متطلبات قانونية ، لذلك فإن الحكومة تحدد وتلزم بتطبيق تلك المتطلبات عن طريق القواعد المحاسبية .

أن الهيكــل الشـــامل للتشريع والقانون فى القضاء كان مجرد فكرة عامة أخذهـــا الـــرومان من اليونانيين ، ويمكن القول بأن الرومان قد وضعوا تلك الأفكار محل التطبيق ، حيث قام كثير من بلاد دول العالم بتبنى مفهوم القانون المكتوب لحماية الأفراد من الأفراد الآخرين ومن سلطة الحكومة .

إن قواعد القانون ترجع بصورة أساسية ومحورية للحضارة الغربية والتى قـــامت معظـــم البـــلدان بإستقرائها ، وبالطبع فإنه من الطبيعى أن يكون كافة الأفراد محكومين بالقانون .

عـــلى وجـــه العموم فإن النظم القانونية لمعظم البلاد غير الغربية مختلفة تمامـــاً عن النظم القانونية المتعارف عليها فى البلدان الغربية ، ومع ذلك ففى كثير من البلاد بما فيها الصين فإن مفهوم العقد المكتوب يعتبر أجنبياً حرفياً ، حيث أن الإقتصاد العالمى يتضمن معاملات وصفقات تتم بشكل متبادل ، لذلك فمـــن الضرورى أن تكون التعهدات العامة خاضعة لجزاءات العقود وقواعد القانون من قبل كافة الأطراف حتى يتم فهم كافة المعاملات والموافقة عليها . وفى عـــام 1999 أرسلت حكومة الصين 35 محامياً وقاضياً وموظف رسمى حكومى وأساتذة فى القانون الى برنامج بجامعة **Temple** فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة القانون الأمريكى ، ومن المعروف أنه فى الصين من الشائع لـــلمحكمة أن تنظر فى محاكمة أحد المتهمين والذى لا يكون له محامياً ، أحد المشـــاركين فى الـــبرنامج ذكـــر بأنه حقيقى أن نظامنا القانونى ما زال محل

تطـــور، ويمكـــن أن نتعلم من النظام القانونى الأمريكى كيف يمكن أن نكتب نظامنا القانونى الصينى .

وبالإضـــافة الى أهميـــة تطوير النظام القانونى الذى يمكن أن يتعامل مع المعـــاملات والصـــفات فى الإقتصـــاد العالمى ، فإن هناك قضيتين أخريتين جديـــرينَ بالـــبحث همـــا طـــول فترة المحاكمة أو النظر فى النزاع القضائى **Lengthy Trials** والفساد القضائى **Judicial Corruption** .

طول فترة إجراءات المحاكمة Lengthy Trials

فى بعض البلاد قد يستغرق التقاضى المدنى أو النظر فى الدعاوى المدنية ســـنوات عديدة ، على سبيل المثال فى الهند أو مصر فإن القضية القانونية قد تســـتغرق أعوام قد تقترب من الخمس سنوات أو أكثر . على الرغم من ذلك فـــإن هـــناك بعـــض العلاقات المشجعة على أن الموقف يمكن أن يتحسن فى المســـتقبل ، حيث تقوم عديد من البلاد الآن بدراسة إختيارات مختلفة للتخفيف مـــن مشكلة التأخيرات الطويلة فى النظر فى الدعاوى القضائية ، فمصر على سبيل المثال لديها أكثر من 30 مليون قضية فى العام والإختيار المطروح هو تبـــنى الـــنظم القانونية فى البلاد المتقدمة على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التى قد تقوم على الإتفاق فى النظر فى الدعاوى ، ولذلك فإنه يتعين أن يكون الهدف هو الحد من تداول المحاكمة لفترات تقل عن السنة بحد أقصى.

الفساد القضائى Judicial Corruption

فى بعض البلاد يعتبر الفساد القضائى أو التشريعى منتشر بشكل واضح ، إن الغالبية أو الأقلية الكبيرة من القضاة يقبلون وأحياناً قد يتم إستقالتهم وأحيانا

كثيرة قد يتم إغواءهم بالرشاوى ، فى بعض القضايا قد يقوم أحد الأطراف بدفع رشوة للقاضى ، الأمر الذى يترتب عليه جعل القاضى غير صالح تماماً فى إصدار إتهام غير متحيز ، للتوضيح أعلن المجلس التشريعى فى فنزويلا فى عام 1999 حالة الطوارئ القضائية عند توجيه إتهام بخصوص وجود حالات فساد ومخالفات ضد حوالى نصف القضاة بها البالغين 4700 قاضى تقريباً .

النظام التعليمى Educational System

أن النظام التعليمى ومستوى المعرفة بالقراءة والكتابة فى أحد البلاد يؤثر على النظام المحاسبى لذلك البلد من زاويتين هما :-

أ - أن مستخدمى المعلومات المحاسبية ذو المستوى التعليمى الجيد يمكنهم فهم المعلومات المحاسبية الفنية المتقدمة .

ب- أن المحاسبين الموجودين داخل البلد والذين لديهم معايير تعليمية متقدمة عادة ما يكونوا مدربين بشكل جيد كما أنهم يمتلكون الصلاحيات الضرورية والمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم ومسئولياتهم المهنية بالكامل .

بإيجاز فإن الخلفيات التعليمية لكل من مستخدمى ومعدى المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على درجة تطوير ومستوى تقدم النظام المحاسبى للبلد . وأحياناً ما تجعل التغيرات فى بيئة أحد البلاد النظام المحاسبى بها متقادم ، وللتوضيح ما زالت بعض السلطات المحلية بروسيا تتطلب إستخدام النظام المحاسبى الذى تم وضعه وتطبيقه أثناء فترة الإقتصاد المخطط بالإتحاد السوفيتى ، بوضوح يمكن القول بأن النظام المحاسبى القديم ليس لديه القدرة على الوفاء بمتطلبات الإقتصاد الحديث الذى لم يعد مخططاً مركزياً ، ونتيجة

لذلك فإن بعض المنشآت الغربية تحتفظ بمجموعتين من السجلات المحاسبية : أولهما للوفاء بمتطلبات السلطة المحلية ، وثانيهما للوفاء بالإحتياجات الخاصة من المعلومات .

الديانة Religion

إن الديانـــة بمفهومهـــا الواســـع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية ، للتوضـــيح فـــفى كثير من البلاد الإسلامية على سبيل باكستان والسعودية فإن فكرة الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات الدينية المنتشرة بهـــا ، ففى ديسمبر عام 1999 أعلنت المحكمة العليا بباكستان أن كل من قام بدفـــع وتحصيل الفائدة يعتبر أمراً غير مقبولاً فى الإسلام بإعتبارها تمثل ربا يمنعها الدين الإسلامى ، وكذا أقرت المحكمة الحكومة أن تضع نظام إقتصادى خالى من الفوائد بإعتبارها تمثل ربا وذلك إبتداء من عام 2000 . ولاشك أن النـــتيجة المحتمـــلة لذلـــك تتمـــثل فى إيجاد وسائل مختلفة لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة .

ويجب أن يكون مفهوماً أن بعض المتطلبات الدينية قد يتم تفسيرها بشكل مختـــلف فى البـــلدان المختلفة . وللتوضيح فإن القوانين فى المملكة السعودية تحظر الإختلاط بين الجنسين ، وهذا يتطلب أنه ينبغى على سيدات الأعمال أن يكون لديهم أحد الرعاة من الذكور لتمثيلهم عند التعامل مع الإدارات الحكومية ومنظمات الأعمال . وبموجب ذلك فإن مالك المنشأة من الأناث لا يمكنها أن تـــتعامل مباشـــرة حـــتى مـــع موظفى تلك المنشأة من الذكور ، وفى إحدى الدراســـات المسحية التى أجريت على سيدات الأعمال بالمملكة السعودية تبين نـــتيجة غير مفاجئة مفادها أن صعوبة التعامل مباشرة مع الأطراف الأخرى

كانت هى أكثر الشكاوى شيوعاً بين الصعوبات المحيطة ، وعلى النقيض من ذلــك فإن سيدات الأعمال والعاملين من الأثاث فى كثير من البلدان الإسلامية على سبيل المثال إندونيسيا ومصر وعمان يمكن أن يقومون بالتعامل مباشرة مع موظفيهم من الذكور والعاملين بدرجة متساوية والموظفين الحكوميين .

5/4 أثر الثقافة على إعداد التقارير المالية

Culture's Impact on Financial Reporting

يمكــن شــرح الأثر العميق للثقافة على عملية إعداد التقارير المالية عن طــريق مدخــل القوائــم الــثانوية ، يســتخدم مدخل القوائم المالية الثانوية **Secondary Statement Approach** المبــادئ المحاسبية لبلد أخر عند إعداد القوائــم الماليــة ، يــتم مــراجعة القوائم المالية القانونية أيضاً طبقاً لمعايير المراجعة لنفس البلد . ويتمثل الهدف فى تعزيز قابلية فهم ونفعية القوائم المالية للجمهور المستهدف أو بعبارة أخرى مستخدمى القوائم المالية فى ذلك البلد .

ومــع ذلك فإن المدخل لن يعرض الإختلافات الموجودة فيما بين البيئات الثقافية ، إن تفسير القوائم المالية القانونية يعتبر من الصعوبة بمكان حيث أن عادات وتقاليد الأعمال المبنية على ثقافة محلية تختلف بالطبع من بلد الى آخر، إن عــادات وتقاليد الأعمال المحلية تترك إنطباع على القوائم المالية القانونية والــتى لا يمكــن عكسها فى القوائم المالية القانونية ، ويمكن التعبير عن ذلك بــبلاغه عند الإشارة الى القوائم المالية اليابانية الموحدة والتى تستخدم مبادئ المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية .

إن الفكرة العامة أو الإنطباع الشخصى عن الرقابة من خلال ملكية غالبية الأسهم المباشرة وغير المباشرة ووجود الشركات القابضة أو الشركة الأم تمثل مفــاهيم أجنــبية لدى المديرين التنفيذيين النموذجيين ، بصفة عامة ينظر الى

ملكية الأسهم على أنها ذات أهمية بشكل رئيسى عند وضع الإحتفاظ بمجموعات الشركات ، ونتيجة لذلك فإن التطبيقات الأمريكية للتوحيد تميل الى تصنيف الشركات اليابانية بطريقة عكسية للشكل الطبيعى لها ، تلك التطبيقات تميل الى كسر الحقيقة الديناميكية والمعقدة للمجموعات الطبيعية الى مجموعة شركات ذات نمط أمريكى محاولة تصوير المنظور الأمريكى على شئ ما يابانى فريد .

نتيجة لذلك فإن البيئة التنظيمية الفريدة للمشروعات اليابانية غالباً ما تجعل نفعية تقاريرها المالية الموحدة لمستخدميها قليلة وليست كثيرة ، وبلا شك فإن ذلك يؤكد على أن الإقتصاد العالمى يجعل من الأهمية بشكل متزايد أن تكون المعرفة بالثقافات الأخرى من شأنه أن يحسن أداء المهام بشكل أكثر فعالية .

5/5 الإعتبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى

Cultural Consideration in Strategic planning

تعتبر معظم المعلومات المرتبطة بالتخطيط الإستراتيجى خارجية بطبيعتها، تتباين درجة إستقرار وتعقيد البيئات من بلد الى آخر ، إن إقتصاديات دولة مثل السويد وألمانيا تتميز بأنها مستقرة نسبياً وأنها تظل ذات إقتصاديات سوق حرة قوية ، إن بيئات بعض البلدان تتميز بأنها ديناميكية تماماً ، فسياسات فرنسا عن الإشتراكية فى مواجهة المنشآت ذات القطاع الخاص تتأثر بشكل ملحوظ بإختيار كل منها ، وكلما زادت درجة عدم الإستقرار البيئى فى أحد البلدان كلما تزايدت الصعوبة فى التنبؤ بالظروف البيئية .

التباين الثقافى Cultural Diversity

يمكـــن أن يعتـــبر التـــباين الثقافى مصدر من مصادر التعاون للتنظيمات المـــتعددة الجنســـية ، فعن طريق تبنى إستراتيجية متعددة الجنسية يمكن لتلك التـــنظيمات أن تصبح أكثر من مجرد مجموع أجزائها ، فالمديرين فى اليابان والهـــند عـــلى سبيل المثال يتعرضون الى أعراف وقيم معينة تعد أكثر تعقيداً مقارنة بنظيرها لدى المديرين بالولايات المتحدة الأمريكية ، إن الشركة الدولية أحـــد البيئات الثقافية يمكن أن تستفيد من شركة دولية أخرى فى بيئات ثقافية أخرى عن طريق الحصول على فهم أفضل لكيف يمكن أن يعمل العالم .

وقـــد أوضـــحت الدراســـات الحديثة التى أجريت عن طريق أحد مراكز الأبحـــاث الإقتصـــادية الأمـــريكية أن المهاجرين الشرعيين للولايات المتحدة الأمريكية ذو مستويات تعليمية مرتفعة وأكثر مهارات من الأمريكيين مولدى المنشأ .

الحدود الوطنية والحدود الثقافية
National Boundaries and Cultural Boundaries

عـــند تـــلك المرحـــلة يتطلب الأمر توضيح نقطة هامة وهى أن الحدود الوطـــنية والحدود الثقافية غالباً ما يتطابقا أو يتزامنا ، إن النماذج الثقافية فى كاليفورنيـــا تعتـــبر مختلفة تماماً عن تلك الموجودة فى الاباما ، إن الثقافة فى الجـــزء الشـــمالى من إيطاليا تعتبر أكثر تقارباً وتماثلاً مع نظيرتها بسويسرا مقارنـــة بالجزء الجنوبى من إيطاليا . فى كلمات أخرى فإنه فى كل بلد توجد كثيراً من الثقافات الفرعية .

الثقافة والسلوك الفردى Culture and Individual Behavior

يتباين سلوك الأفراد حسب إختلاف الثقافات ، وقد حددت إحدى الدراسات التى أجريت على 116000 شخص يمثلون عينة من مجتمع العاملين فى 40 قطـــر مـــن الأقطار – أنه يمكن تصنيف الإختلافات الثقافية من خلال خمسة أبعاد ثقافية هى :-

1- مساحة السلطة الكبيرة فى مواجهة السلطة الصغيرة

Large Power Distance Versus Small Power Distance

تعكس مساحة النفوذ والسلطة **Power Distance** القدرة على إحتمال التفاوت أو عدم التكافؤ بين الرؤساء والمرؤسين فى الثقافات ذات مساحة النفوذ الكبيرة، حيث يقوم الشخص عند مركز عالى فى الهرمية التنظيمية بإتخاذ القرارات فى حين أن العاملين عند المستويات الأدنى يقوموا بإتباع التعليمات ، أما فى ظل الثقافات ذات مساحة السلطة الصغيرة فإن العاملين يدركون ويلاحظون وجود بضعة إختلافات فى السلطة ويقومون بإتباع تعليمات الرئيس فقط عندما يتفقون عليها أو يشعرون بتهديد .

ويمكن توضيح الفرق والتناقض بين مساحة النفوذ الكبيرة ومساحة النفوذ الصغيرة من خلال مقارنة الوضع فى بعض البلاد المتقدمة فى أوروبا (المانيا عـــلى ســـبيل المثال) أو حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد شعور بأن هناك شخص مهم أو شخص مختار أو مميز النسل حيث أن وزير الخارجيـــة فى تلك البلاد إذا قام بوضع سيادته فى مكان إنتظار غير مرخص به يتم تغريمه وتعريضه للوقوع بجزاء يقوم بسداده طبقاً للقانون ، فى حين أنه فى الـــبلاد غيـــر المتقدمة لا يحدث ذلك بإعتبار أن ذلك الوزير مثلا يعد من

كبار القوم الهامين ، تأسيساً على ذلك فإن شعب المانيا أو أى من الشعوب الأخرى بأوروبا فى هذا الصدد لا يعرفون كيف يقومون بتقديم إحترام صحيح لزعمائهم الحكوميين رغماً عن ادعاءاتهم المتزايدة فى مجال الخدمة العامة والديمقراطية العملية التى يتمتعون بها . وهذا الشئ قد لا يكون متوافر فى البلاد الآخذة فى النمو مثل مصر والهند حيث يوجد تمييز واضح بين المواطن العادى وما يقال عليه بأنه شخص مهم VIP .

ومن بين الدول التى توجد بها مساحات نفوذ واسعة مصر واليابان وباكستان وأسبانيا وسنغافورة والمكسيك والبرازيل وإندونيسيا ، وكأمثلة على الثقافات ذات مساحة النفوذ الضيقة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنمسا والدينمارك والنرويج .

المذهب الفردى فى مواجهة المذهب الجماعى

Individualism Versus Collectivism

بموجب مذهب مصالح الفرد **Individualism** فإن صاحب العمل لديه أهمية وإمتياز على العامل كما أن مصالح الأسرة يتم تمييزها عن التنظيم فى مجموعة ، فى حين أن مذهب سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج **Collectivism** يتسم بخصائص ثقافية مؤداها أن مصالح التنظيم يجب أن يكون لها الأولوية الأكبر .

أن العاملين المرتبطين بالثقافات التى تتسم بمذهب الفردية عادة ما يقومون بتقييم المواقف فى ضوء كيف ستؤثر القرارات عليهم شخصياً ومهنياً . فى حين يقوم الأفراد فى الثقافات التى تتسم بالمذهب الجماعى (القائم على المبدأ الإشتراكى القائم بسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج) بوضع إحتياجات التنظيم

فـــوق كـــل شئ ، لذلك فإن المصالح التنظيمية تأخذ أولوية أعلى من مصالح الفرد أو الأسرة .

وربمـــا أفضـــل مثال على تطبيق المذهب الفردى ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والمملكة المتحدة وهولندا وكندا ونيوزيلاندا ، بينما أفضـــل نموذج لتطبيق الثقافات التى تتسم بدرجة مرتفعة من الجماعية مطبق فى كولمبيا وباكستان وبيرو وتايوان واليابان والمكسيك واليونان وهونج كونج وكوريا الجنوبية .

تجنب عدم التأكد فى مواجهة قبول عدم التأكد

Uncertainty Avoidance Versus Uncertainty Acceptance

أن تجنب عدم التأكد **Uncertainty Avoidance** هو المدى الذى اليه يتم تجـــنب عدم التأكد فى أحد الثقافات ، إن المجتمع الذى يتميز بأنه ذو مستوى مـــرتفع مـــن تجـــنب عـــدم التأكد يعطى أهمية للإستقرار الوظيفى ومستوى مـــنخفض مـــن الضـــغط . فى حيـــن يتميز قبول عدم التأكد **Uncertainty Acceptance** بأنه يعتبر جزء طبيعى من الحياة وشعور بالراحة مع الغموض والمخاطـــر غير المألوفة . إن العاملين فى الدينمارك والولايات المتحدة وكندا والنرويج وسنغافورة وهونج كونج واستراليا قد أجازوا مستوى مرتفع مع عدم الـــتأكد ، بيـــنما يعتـــبر تجنب عدم التأكد مرتفعاً فيما بين العاملين فى اليابان وكوريـــا الجـــنوبية والمكسيك وإسرائيل والنمسا وإيطاليا والأرجنتين وبيرو وفرنسا والبلجيك .

الرجولة فى مواجهة المرأة Masculinity Versus Femininity

تمـــثل الذكورة **Masculinity** خواص تعتبر ذات أهمية نسبية على سبيل المـــثال المذهـــب الدفـــاعى عـــن الحق والمذهب المادى (المادة هى الحقيقة والوجـــود ومظاهره يمكن تفسيره) ، فى حين يتميز مذهب **Assertiveness** بنوع الحياة والتنشئة أو التربية والعلاقات وصلات القرابة ، المجتمع المشجع لـــلرجال يحـــدد أدوار الـــرجال والأناث بشكل أكثر صراماً مقارنة بما تنتجه المجتمعات ذات الدرجات المرتفعة من الأناث .

بخصوص ذلك البعد الثقافى يتعين التركيز على نقطتين أساسيتين ، أولهما أن ذلك البعد يتعامل مع الأهمية النسبية ذات الإرتباط بالخواص فى تلك الثقافة المذكورة آنفاً ، ويجب ألا يتم تسويتها مع التوجه الجنسى ، وثانيها أن ذلك قد لا يـــبدو فى المقام الأول أن يكون ملائماً مع المحاسبة ، وفى الواقع أن ذلك يعتبر ملائماً ويمكن توضيح ذلك بالتركيز على حوافز العاملين ، حيث أن شئ آخـــر قـــد يكون به تكافؤ ، فالعاملين فى الثقافات ذات الدرجات المرتفعة من الذكـــورة مـــن المحـــتمل أن يتم تحفيزها ودفعها أكثر عن طريق سداد أجور الوقت الإضافى والمكافآت النقدية مقارنة بوقت الأجازة ، أما العاملين فى ظل المجـــتمعات ذات المســـتويات المرتفعة نسبياً من الأناث قد تصل بشكل أكثر إحتمالاً مزيد من الوقت مع الأسرة ، إن مجموعة التحفيز والمكافآت والمزايا الإضافية يمكن أن يتم عملها بشكل يتسق مع تلك الإحتياجات الثقافية .

وتعتبر ثقافة بلد مثل فنلندا تتميز بأنه تتجه لمذهب الأناث بشكل مرتفع ، حيـــث أن زوجـــة رئيـــس الوزراء الفنلندى وقد أنجبت ابنتها الأولى فى عام 1998 وأنجبت ابنتها الثانية فى مارس 2000 ، وكلا المرتين تم أخذ اجازة أو

اذن لـــلرعاية الأســرية ، وذلـــك يتســق بطبيعة الحال مع الخاصة الطبيعية المرتبطة بسمات البعد الأنثوى .

وكأمثـــلة عـــلى وجود الثقافة ذات البعد الذكرى فى البلد المختلفة اليابان والنمســا ، فى حيــن تتضـــمن البلاد التى لديها ثقافة ذات بعد أنثوى السويد والنرويج والدينمارك وفنلندا .

التوجه طويل الأجل فى مواجهة التوجه قصير الأجل

Long – Term Orientation Versus Short – Term Orientation

يطلق على ذلك البعد الثقافى أيضاً مذهب الدينامية ذو الصلة بكونفوشيوس، وتــرجع تــلك القيــم المتضــمنة ذلك البعد الى الفيلسوف الصينى المعروف كونفوشيوس الذى عاش خلال القرن السادس قبل الميلاد . يركز التوجه طويل الأجــل على تعديل التقاليد للوفاء بالإحتياجات الجارية ، حيث تعتمد القيم ذات التوجه طويل الأجل على المثابرة والكفاءة والجدوى الإقتصادية عند إستخدام المـــوارد وإستغلالها والرغبة فى القيام بالتضحيات لإنجاز الأهداف ، أما القيم ذات الــتوجه قصــير الأجل فتعتمد على إحترام التقاليد والإستقرار الشخصى والحصول على النتائج السريعة من المجهودات المبذولة بالإضافة الى الإهتمام بالمظهــر الخــارجى ، وتعتبر دول مثل اليابان وتايوان وسنغافورة وكوريا الجــنوبية وهونج كونج دول ذات توجه طويل الأجل ، فى حين تتمثل الدول ذات الــتوجه قصــير الأجــل على سبيل المثال فى المانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد .

بوجـــه عام فإن الإعتبارات الثقافية المتضاده والمتداخلة ذات أهمية كبيرة فى عمــلية الــتخطيط الإســتراتيجى وأيضــاً فى تعميم نظم الرقابة لمواجهة التحديات المفروضة عن طريق البيئات الثقافية فى الأجزاء المختلفة من العالم،

من الضرورى أن تكيف الشركات المتعددة الجنسية نفسها مع تلك الثقافات المتعددة فى الأماكن التى تعمل وتدير أنشطتها بها ، ولاشك أن التغيرات الثقافية لها أثر مباشر عن كيف يقوم المديرين والعاملين فى الأجزاء المختلفة من العالم بإتخاذ قرارات وقبولها ، وكيف ينظرون الى مستقبلهم المهنى عن طريق الموازنة بين مصالحهم الشخصية والأسرية بالإضافة الى تحديد ما هى الدوافع التى تحفزهم .

وقد أصبح مديروا الأعمال فى الشركات المتعددة الجنسية على دراية متزايدة بكافة الإنعكاسات الثقافية . وقد أشارت إحدى الدراسات التى تم إجرائها على عدد 150 مدير تنفيذى فى الشركات المختلفة عن طريق **Deloitte & Touche** الى أن هؤلاء المديرين يشعرون بأن العولمة أكبر من مجرد النشاط الدولى ، فهى تمثل تقدم وتحول مفاهيمى فكرى شامل ، وقد ذكر هؤلاء المديرين أن الشركات تتوسع وتمد أنشطتها عالمياً على نطاق شامل ، وأن التحدى الرئيسى الذى يواجهوه هو العوائق الثقافية والذى يتبعه حتماً عوائق إقتصادية بالإضافة الى العوائق التجارية والسياسية . وقد ذكروا أيضاً أنه عندما تتخذ الإدارة قراراتها الخاصة بمد أنشطتها عبر البحار فإن مفاتيح النجاح تتمثل فى الآتى :-

- إقامة وجود محلى .
- تقديم المنتجات والخدمات التى تتناسب مع الثقافة المحلية .
- إستخدام التكنولوجيا بفعالية .

- توظيف العاملين المحليين لإدارة الأعمال والأنشطة الأجنبية وغالباً ما يعتبر المهاجرين الى البلد الأم للشركة المتعددة الجنسية مصادر ذات قيمة كبيرة لسد تلك الفجوات الثقافية وتعزيز التفهم الثقافى .

إن الوجود المحلى **Local Presence** غالباً ما يجعل من السهولة بمكان أن يـتم الحصول على القبول من الثقافة المحلية ، ولاشك فإن الأدوات الضريبية قد قامت بإستخدام إستراتيجية الوجود المحلى بفعالية .

5/6 أثر الإعتبارات الثقافية على نظم الرقابة والتحفيز

Cultural Considerations for Control Systems and Motivation

5/6/1 الإعتبارات الثقافية فى نظم الرقابة

Cultural Considerations in Control Systems

فى الجزء السابق تم مناقشة دور الثقافة فى التخطيط الإستراتيجى ، وفى ذلك القسم يتم تقديم مفاهيم الرقابة والإعتبارات الخاصة بتقديم نظام رقابة فعال فى الأعمال المتعددة الجنسية .

يقارن نظام الرقابة **Control System** الأداء الفعلى (النتائج) مع الأداء المخطـط (الأهداف) ، ونتيجة لذلك يمكن للإدارة إتخاذ الإجراء التصحيحى الملائـم حينما يكون ذلك ضرورياً ، يتضمن أى نظام رقابى معلومات سواء أكانت داخلية أو خارجية أو مالية أو غير مالية .

بالإضافة الى نظم الرقابة الرسمية فإن وسائل الرقابة غير الرسمية تلعب دوراً هامـاً فى الشركات المتعددة الجنسية ويتمثل مدخل الرقابة غير الرسمى الرئيسـى فى نقـل المدير التنفيذى من أحد الشركات الدولية الى شركة دولية أخرى على أن يكون ذلك بتفهم صريح أو ضمنى بخصوص الأداء المتوقع . وتتمثل أحد الطرق الأخرى للرقابة غير الرسمية فى القيام بإجراء الإجتماعات

بين مديري الشركة الأم ومديري الشركات التابعة عادة فى مقر الشركات التابعة . أيضاً توفر الإجتماعات السنوية للمدير التنفيذى فى الشركات الدولية الفرصة لتقييم الأداء بشكل غير رسمى ولتبادل المعلومات .

تتطلب الإختلافات الثقافية تعديل مقاييس الرقابة لكل بيئة ثقافية فى البلد كما أن اللغات المختلفة ونماذج الإتصال المتعددة تمثل نوعين من المشاكل التى تواجه الشركات المتعددة الجنسية عند تصميم وتنفيذ مقاييس الرقابة عبر الحدود الوطنية .

إن الشركة التابعة التى يتم تنظيمها فى أحد البلاد الجديدة قد تشير الى وجود لغة أخرى يتعين أن يتم على أساسها كتابة الخطط الإستراتيجية والموازنات والتقارير ، فى كثير من البلدان توجد لغات مختلفة ، كما أن كل لغة لها عديد من اللهجات (المتفرعة من نفس تلك اللغات – كاللغات العامية) ، وقد تكون بعض المصطلحات الفنية من الصعوبة بمكان – بل ومن المستحيل – أن يتم ترجمتها الى اللغة المحلية .

5/6/2 الإعتبارات الثقافية اللازمة للتحفيز

Cultural Considerations for Motivation

يوفر نظام المعلومات مقاييس للرقابة تحاول أن تقدم الحوافز الملائمة اللازمة للتعامل مع السلوك البشرى ، وحيث أن الشركات فى ظل الإقتصاد العالمى تعمل فى مجتمعات متعددة ذات ثقافات محددة خاصة وتقوم بتصميم نظام من شأنه التأثير على السلوك البشرى بطريقة مستهدفة فإن الأمر يتطلب الإلمام بتلك الإعتبارات الثقافية ، حيث يعد ذلك أحد المتطلبات الخاصة بالنظام الناجح ، والا ستكون هناك حتماً نتائج غير مرغوب فيها .

فـــإذا مـــا كان الضرر بالقيم الثقافية جوهرياً ، فإن أعضاء أفراد الثقافة ســـوف يجـــدون وسائل للثأر مقابل ذلك الأذى بمثله ، حيث قد لا يقدمون أى تعاون أو يلجأون الى بذل أقصى ما عندهم للمقاومة ووضع العوائق بالإضافة الى إســـتخدام طـــرق ماكـــرة لإجراء تغيير لا يستحق ، أن الناحية المعنوية المـــتدنية الـــناتجة تعد بمثابة الأسعار التى يدفعها المديرون والذين يختارون موقف تجاهل العواقب الإجتماعية للتغيرات المستهدفة .

5/7 وضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة

Policy Formulation in Different Cultures

يجب أن يتم مواجهة الحقائق الثقافية والقضايا المرتبطة من أجل التأكد من أن سياســـات الشركة قد تم التعرف عليها وإبرازها جيداً ، ويتطلب ذلك أن لا يؤخـــذ فى الإعتـــبار فقط الأهداف التنظيمية وإنما أيضاً الإختلافات الثقافية ، وتطـــبيقات الأعمال المختلفة بالإضافات الى قواعد أخلاقيات العمل . وبعض مـــن القضايا من السهل أن يتم حله ، حيث فى بعض البلدان مثل إسرائيل أو البلاد الإسلامية يجب ألا تكون وظيفة الشركة الإرتباط بتجارة لحم الخنزير ، إلا أن بعض من المشكلات قد تكون من الصعوبة بمكان ، حيث يمكن أن يتم دراســـتها أولاً بعـــد أن يتم تحليلها بشكل كامل وإستعراضها كسياسة واضحة للشـــركة ، ومن الأهمية بمكان الذكر بأن الشركات المتعددة الجنسية يجب ألا يقتصـــر نشاطها فى مكان واحد من العالم ، حيث أن لتلك الشركات مواطنين الشـــركة الأصـــليين من الشركة الأم بالإضافة الى مواطنين الشركة القائمين بدول العالم التى يعملون بها .

أخلاقيات العمل Business Ethics

يؤكد البعض على أن الإختلافات الثقافية تعوق تطبيق المقاييس والمعايير الأخلاقية عبر العالم ، وقد أشارت نتائج الأبحاث مع ذلك الى أنه بالرغم من تـلك الإختلافات الثقافية فإن مقاييس الحكم الأخلاقى لن تتباين بشكل جوهرى مـن البلاد ، لذلك فإن الإعتبارات الأخلاقية تصبح متغيرات هامة بشكل كبير فى عملية إتخاذ القرارات طويلة الأجل .

هـناك مزايا جانبية أخرى ، حيث أن وضع السياسات الأخلاقية الرسمية فى أحـد الشركات قد يؤدى الى تدنيه تكاليف الرقابة الداخلية للشركة ، وفى عـام 1999 أوضـحت أحد المؤتمرات فى دراسة مسحية على 124 شركة خـلال 22 بـلداً أن 78% من مجلس الإدارة يقومون بوضع معايير أخلاقية تراوحت من 41% فى عام 99 ونسبة 21% فى عام 1987 . وينظر رؤساء العمـل أن التـنظيم الذاتى هو الطريق الملائم لتجنب التعليمات التشريعية أو القانونيـة فى أنشـطتهم ، أيضاً تساعد قواعد السلوك الأخلاقى على تشجيع التمسـك بالتطـبيقات والعادات المتعددة الأشكال عند أداء الأعمال والأنشطة بالخارج .

إن المناقشة السابقة لا توحى بأن كافة المسائل الأخلاقية يسهل حلها وأن المواقـف الـتى تتضـمن المشكلات الأخلاقية غير موجودة ، ومع ذلك فإن الـتركيز الصحيح يمكن أن يساعد فى تحقيق ذلك ، إن وضع سياسة المنشأة يجب أن تركز على نتائج طويلة المدى وليس على وسائل قصيرة الأجل ، إن القيادة واتجاه الإدارة العليا والمصحوب بنموذج إيجابى نشط للإدارة يمكن أن يوفر وسيلة طويلة تجاه رعاية ثقافة الشركة والتى فيها يتم قبول وتعضيد كافة

الأفكار البناءة وإعطاءها فرصة للازدهار والنجاح . إن نظام تقييم الأداء الذى يـــأخذ فى الإعتبار الأداء فى مجالات الحساسية الثقافية والنظرة طويلة الأجل يوفـــر حوافـــز مـــن شأنها تحفيز المديرين والعاملين على التصرف بطريقة أخلاقية تتسق مع سياسات الشركة .

وبســـبب الـــتآلف مع الثقافة المحلية وعادات الأعمال فان أعضاء العمل المحـــليين يمكـــن أن يكونوا ذو قيمة كبيرة أثناء عملية وضع سياسة الشركة للتأكد من أن تلك السياسة ستكون متسقة مع الثقافة المحلية بالإضافة الى أنها ستكون بمثابة دوافع للتصرف والسلوك الأخلاقى .

الفصل السادس

الشفافية والإفصاح
والقياس فى المحاسبة الدولية

الفصل السادس

الشفافية والإفصاح والقياس فى المحاسبة الدولية

Transparency, Disclosure and Measurement in International Accounting

6/1 الشفافية فى التقارير المالية .

6/2 تطور وأسباب الحاجة للإفصاح فى التقارير المالية .

6/3 التمييز بين القياس والإفصاح والتباين عالمى النطاق فى القياس والتقرير.

6/4 مداخل التقرير ومشاكل الإفصاح فى الشركات المتعددة الجنسية .

6/5 الآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصاح .

6/6 قضـــايا فـــنية خاصة للإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحل وعقود الاستئجار .

6/1 الشفافية فى التقارير المالية Transparency in Financial Reports

يـــتعين أن تتسم المعلومات التى يتم توفيرها للمشاركين بالسوق والمرتبطة بمعاملاتهم المتبادلة بالشفافية والنفعية **Transparency and Usefulness** حتى يـــتميز الســـوق بالكفاءة ، ولعل ذلك أحد أهم وأكثر الظروف المسبقة لوضع نظـــام للسوق بصفة عامة والسوق الدولى بصفة خاصة . ان الأسواق لاتولد مســتويات كافيـــة من الإفصاح ، ان قوة السوق عادة ما ستوازن بين العوائد الحدية والتكاليف الحدية للإفصاح عن المعلومات الإضافية وقد لاتكون النتيجة النهائية هى ما يحتاجه المشاركين بالسوق بالفعل .

لقـــد تعـــاظمت اتجاهات تحرير السوق المالى والرأسمالى فى الثمانينات والـــتى تولـــد عـــنها انتهاكات متزايدة فى الأسواق المالية وزادت من أهمية الحاجـــة الى المعـــلومات كوســـيلة للتأكد من توافر الاستقرار المالى . وفى التســـعينات بينما تزايدت أهمية تحرير السوق المالى والرأسمالى إلا أنه كانت هناك ضغوط هائلة لمتطلب أهمية المعلومات المقيدة فى كل من القطاع المالى والقطـــاع الخاص ، وقد عززت متطلبات الحد الادنى من الإفصاح الآن من نوعيـــة وكمية المعلومات التى يجب ان يتم توفيرها للمشاركين بالسوق والى الجمهـــور العام . وبسبب أن متطلب المعلومات يعد جوهريا لتعزيز استقرار الســـوق فإن السلطات القانونية ترى أيضا أن نوعية المعلومات **Quality of Information** لهـــا أولويـــة أكـــبر ، وبعد أن يتم تحسين نوعية المعلومات المطـــلوبة عـــن طريق المشاركين بالسوق والسلطات القانونية ، سوف تبذل المنشـــأة جهد أفضل فى تحسين نظم معلوماتها الداخلية وذلك بهدف الحصول على سمعة جيدة فى توفير معلومات ذات نوعية جيدة .

ان الإفصاح العام Public Disclosure للمعلومات يتم التنبؤ به فى ظل وجود معايير محاسبية جيدة ومنهجية كافية للإفصاح . عادة ما يتضمن ذلك الإفصاح العــام نشــر معلومات نوعية وكمية ملائمة فى التقارير المالية السنوية والتى غالبا ما يتم استكمالها عن طريق القوائم المالية الدورية ، وبالإضافة للمعلومات الملائمة الأخرى يتعين أن يأخذ متطلب المعلومات فى الإعتبار التكلفة ، لذلك فعــندما يتم تحديد متطلبات الإفصاح فإن نفعيتها للجمهور يجب أن يتم تقييمها فى ضوء التكلفة التى ستتحملها المنشأة عند إفصاحها عن تلك المعلومات .

لذلــك يعتــبر توقيــت الإفصـــاح متغيرا هاما أيضا ، ان الإفصاح عن المعــلومات السلبية للجمهور لم يعد معقداً بعد بشكل كاف لتفسير معلومات قد تسبب أضرار للمنشأة ، وعندما تكون المعلومات غير ذات جودة كافية أو أن مســتخدميها لايــبدوا أنهم قادرين على تفسير المعلومات بشكل صحيح ، فإن متطلــبات الإفصاح العام يجب أن يتم وضعها بشكل حريص كما يجب أن يتم التخفيف والتقليل منها تدريجيا بشكل تصاعدى فى الأجل الطويل ، يعتبر نظام الإفصـــاح الكـــامل ذو فـــائدة حـــتى إذا كانت هناك بعض المشاكل التى يتم مواجهتها فى الأجل القصير بسبب أن التكلفة الخاصة بعدم كون النظام المالى لا يتميز بالشفافية تعتبر أعلى كلية من تكلفة أن يكون النظام شفافا .

الشفافية والمساءلة المحاسبية Transparency and Accountability

تشير الشفافية Transparency الى مبدأ خلق بيئة معينة خلالها يتعين أن تكون المعلومات المرتبطة بها فى ظل الظروف القائمة والقرارات والتصرفات الـــتى يتم اتخاذها من الممكن الوصول اليها Accessible وأن تتميز بالمرئية Visible والقابلية للفهم Understandable من كل الأطراف المشاركة بالسوق.

فى حيـن يشـير الإفصـاح Disclosure الى العملية والمنهجية الخاصة بـتوفير المعـلومات ووضع قرارات السياسة المعروفة والتى من خلالها يتم توفيرها فى وقت مناسب وبطريقة واضحة ظاهرة للعيان .

فى حين تشير المساءلة المحاسبية Accountability الى حاجة المشاركين بالسـوق بما فيها السلطات الى تبرير تصرفاتهم وسياساتهم وقبول المسئولين عن قراراتها ونتائجها .

تعتبر الشفافية ضرورية لمفهوم المساءلة المحاسبية التى يتعين تحملها بين المجموعـة الثلاثة للأطراف المشاركة بالسوق وهم المقرضين والمقترضين Borrowers and Lenders والمستثمرين Investors بالإضافة الى السلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية .

لقد أصبحت الشفافية والمساءلة المحاسبية من الموضوعات التى خضعت لجدل ومناقشة كبيرة عند دراسة السياسة الاقتصادية خلال العقود السابقة ، ان متخذى السياسة قد أصبحوا معتادين على السرية Secrecy ، وينظر للسرية أو الخصوصـية على أنها متطلب ضرورى لممارسة السلطة مع الحصول على عـائد إضافى من إخفاء عدم صلاحية متخذى السياسة ، ومع ذلك فان السرية تمـنع أيضـا السياسات من أن يكون لها آثارها المرغوبة ، ان أقتصاد العالم المـتغير والـتدفقات المالية التى تتميز بالتدويل المتزايد وظاهر الأعتماد قد وضعت قضية الأنفتاح Openness فى مقدمة عملية اتخاذ السياسة الاقتصادية، هناك اعتراف متزايد من الحكومات الوطنية بما فيها البنوك المركزية على ان الشفافية (بمعنى وضوح السياسة Openness of Policy) تساعد على تحسين عمـلية القابـلية للتنبؤ ومن ثم تسفر عن كفاءة قرارات السياسة ، أن الشفافية تـرغم المؤسسات على مواجهة حقيقة الموقف وجعل المديرين أكثر مسئولية

لاســيما إذا عــرفوا كيــف يــبررون وجهات نظرهم وقراراتهم وتصرفاتهم وتأسيسا على ذلك يمكن تشجيع إجراء تعديلات السياسة فى الوقت المناسب .

ولاشــك فــإن الشــفافية الكبيرة والمساءلة المحاسبية تظل مطلب خاص لممثلى القطاع الخاص من أجل تفهم وتقبل قرارات السياسة التى ستؤثر على سـلوكهم ، أن الشفافية الأكبر سوف تحسن من القرارات الاقتصادية التى يتم اتخاذها عن طريق الوكلاء الآخرين فى الاقتصاد ، أيضا تعتبر الشفافية وسيلة للإسـراع بالمسـاءلة المحاسـبية والتنظيم الداخلى والحوكمة **Governance** الأفضل . أن الشفافية والمساءلة المحاسبية تحسن من جودة اتخاذه القرار فى مؤسسـات اتخـاذ القـرارات (والتى تتطلب أن تكون أنشطتها ذات شفافية) بالإضـافة الى المؤسسـات الـتى تعـتمد قراراتها الخاصة على فهم والتنبؤ بالقـرارات المسـتقبلية لمؤسسـات اتخاذ السياسة . فإذا ما كانت التصرفات والقرارات مرئية وقابلة للفهم من ثم يمكن تخفيض تكاليف المتابعة والرقابة ، وسيكون الجمهور العام على قدرة أفضل على متابعة مؤسسات القطاع العام ، وكذلـك المسـاهمين والعامـلين حيث يمكنهم متابعة ومراقبة إدارة الشركة ، وكذلك الدائنين عند متابعة المقترضين والمودعين عند متابعة البنوك ، ولذلك فإن القرارات الفقيرة لن تذهب بدون ملاحظة أو مساءلة .

ان الشـفافية والمسـاءلة يتم تعزيزها وتقويتها بشكل متبادل حيث تعزز الشـفافية مـن المسـاءلة المحاسبية عن طريق تسهيل عملية المتابعة كما أن المسـاءلة المحاسـبية تزيد من الشفافية عن طريق توفير حافز للوكلاء على ضمان أن الاسباب الخاصة بتصرفاتهم قد تم توضيحها وفهمها بشكل صحيح.

مـن هـنا يمكن القول بأن الشفافية والمساءلة المحاسبية معا سوف تحقق الآتى:-

- فرض نظام من شأنه تحسين جودة اتخاذ القرارات فى القطاع العام .
- توفير مزيد من السياسات الكفئة عن طريق تحسين فهم القطاع الخاص للكيف يمكن أن يقوم واضعوا السياسة بالاستجابة وعمل ردود الفعل تجاه الاحداث المتعددة فى المستقبل .

ما الذى لا يمكن للشفافية أن تضمنه What Transparency Cannot Ensure

ان الشفافية والمساءلة المحاسبية لاتعتبر نهاية فى حد ذاتها فهما مصممان للمساعدة فى زيادة تحسين الأداء الأقتصادى وقد يحسن من تشغيل الأسواق المالية والدولية عن طريق تعزيز جودة عملية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر لكافة الأطراف المشاركة فى السوق بما فيها السلطات الرسمية ، إلا أنهما ليس الدواء العام لجميع الامراض **Panacea** ، وعلى وجه الخصوص فإن الشفافية لن تغير من طبيعة أو المخاطر الحتمية فى النظم المالية ، فهى قد لا تمنع الأزمات المالية من الحدوث إلا أنها قد تلطف وتهدأ من استجابات الأطراف المشاركة بالسوق تجاه الأخبار السيئة. لذلك فإن الشفافية تساعد الأطراف المشاركة بالسوق فى التوقع والتحفظ من الأخبار السيئة ومن ثم يمكن التخفيف من أحتمال الذعر والعدوى **Contagion** .

محددات الشفافية Constraints on Transparency

جدير بالذكر أيضا فإن هناك تفرعين ثنائيين **Dichotomy** بين الشفافية والسرية **Confidentiality** ، فإن التخفيف من خصوصية المعلومات قد تعطى للمنافسين ميزة غير عادلة ، وهى تلك الحقيقة التى تعوق المشاركين فى الاسواق من الحصول على الإفصاح الكامل **Full Disclosure** ، وبالمثل فإن الجهات الرقابية كثيرا ما تحصل على معلومات سرية من المنشأة ، ان التخفيف من مثل تلك المعلومات قد يكون له مضامين جوهرية هامة للسوق ،

فى ظـــل تلك الظروف فإن المنشأة قد ترفض أن توفر معلومات حساسة بدون شـــروط لســـرية العميل ، ومع ذلك فإن الشفافية والإفصاح الكامل من جانب واحد تساهم فى تحديد نظام للشفافية والتى سوف يفيد كافة الأطراف المشاركة فى الســـوق تماما ، حتى لو كان ذلك فى الاجل القصير فان التحول لمثل ذلك النظام يخلق عدم راحة للوحدات على المستوى الفردى .

الشفافية فى القوائم المالية Transparency in Financial Statements

يتمـــثل الهـــدف من إعداد القوائم المالية فى توفير معلومات عن المركز المـــالى (قائمـــة المركز المالى) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات فى المركز المالى (قائمة التدفقات النقدية) للمنشأة ، يتم تأمين وضمان وجود الشفافية فى القوائـــم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعـــلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الى مدى واسع من المستخدمين . فى ضوء الافصاح العام يجب أن يكون من السهل تفسير القوائم الماليـــة ، وفى حيـــن أن مزيد من المعلومات يكون أفضل حالا من أن تكون قليلة ، إلا أنه من جهة أخرى فإن تقديم تلك المعلومات يعتبر مكلفا ، لذلك فان صافى عوائد تقديم مزيد من الشفافية يجب أن يتم تقييمه بحرص .

ان تبـــنى المعايير المحاسبية المقبولة دوليا تعتبر مقياسا ضروريا لتسهيل الشـــفافية والتفســـير الملائم للقوائم المالية ، وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدوليـــة IASC بتطوير إطار عام لإعداد وعرض القوائم المالية تم نشره فى عام 1989 ، ويتضمن ذلك الإطار ما يلى :-

1- تحديد المفاهيم Concepts المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية الى المستخدمين الخارجيين .

2- ارشاد واضعى المعايير Guiding Standards - Setters عند تطوير المعايير المحاسبية .

3- مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين Prepares, Auditors and Users فى تفسير المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والتعامل مع القضايا التى لم يتم تغطيتها بعد عن طريق تلك المعايير .

وطبقا للمعايير الدولية يتم إعداد القوائم المالية عادة بافتراض ان المنشأة سوف تستمر فى مزاولة أعمالها (فرض الاستمرارية Going Concern) وأن الأحداث يتم تسجيلها على أساس الأستحقاق Accrual Basis وأن أثار المعاملات والأحداث الأخرى يتم الأعتراف بها عندما تحدث ، ويتم بعد ذلك التقرير عنها فى القوائم المالية عن الفترات التى ترتبط بها .

وتتمثل الخصائص النوعية فى الصفات التى تجعل المعلومات المقدمة فى القوائم المالية ذات فائدة ونفعية Useful لمستخدميها ، فإذا كانت المعلومات الشاملة المفيدة غائبة فإن المديرين قد لايكون على دراية وعلم بالموقف المالى الحقيقى لمنشآتهم ، كما أن الأطراف الرئيسين الآخرين قد يتم تضليلهم وذلك قد يمنع نظم السوق من العمل بفعالية، ان تطبيق الخصائص الوصفية الرئيسية واتباع المعايير المحاسبية الملائمة سيترتب عليه بالطبيعة توفير قوائم مالية تعطى العرض الصادق والعادل ، وتتمثل تلك الخصائص النوعية مايلى :-

الملائمة Relevancy

تعتبر المعلومات ملائمة حينما تؤثر فى القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم فى تقييم الأحداث السابقة والحالية والمستقبلة أو للتصديق على أو تصحيح تقييماتهم السابقة . تتأثر ملائمة المعلومات حسب طبيعتها وأهميتها النسبية (والتى تعتبر دائما نقطة البداية للملائمة) . ان زيادة

عـــبء المعـــلومات من الجانب المقابل وتفسيرها يمكن أن تشوش المعلومات وتجعل من الصعب فحصها وفهمها وتفسيرها .

المصداقية Reliability

يجب أن تكون المعلومات خالية من أية أخطاء جوهرية أو أى تحيز ، أن المظاهر الرئيسية للمصداقية تتمثل فى التمثيل الصادق **Faithful Representation** وأولويـــة الجوهر على الشكل **Priority of Substance Over Form** والحياد **Neutrality** والحيطة والحذر **Prudence** والاكتمال **Completeness** .

القابلية للمقارنة Comparability

يجـــب أن يتم عرض المعلومات بطريقة متسقة وثابتة خلال الزمن ، كما يجـــب أن تكون متسقة بين المنشآت لتمكن المستخدمين من إجراء المقارنات الهامة والملائمة .

القابلية للفهم Understandability

يجب أن تكون المعلومات قابلة للفهم بسهولة عن طريق المستخدمين الذين يـــتوقع ان يكون لديهم معرفة معقولة بالعمل واقتصادياته والمحاسبة والرغبة فى دراسة المعلومات بعناية واجبة ومعقولة .

ان عمـــلية انـــتاج معلومات مفيدة تتضمن عدد من النقاط القرارية والتى يمكن ان تحدد مقدار المعلومات المقدمة على النحو التالى :-

التوقيت السليم Timeliness

ان التأخير فى إعداد التقرير قد يحسن من المصداقية عند تكلفة الملائمة .

العائد فى مواجهة التكلفة Benefit Vs. Cost

ان العوائـــد المشتقة من المعلومات يجب أن تزيد بطبيعة الحال عن تكلفة تقديمها .

الموازنة بين الخصائص النوعية Balancing of Qualitative Characteristics

للوفاء بأهداف القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة محددة ، يجب على مقدمى المعلومات أن يحققوا التوازن الملائم بين الخصائص النوعية .

فى ضوء أهمية العرض العادل من الأفضل يتم الإفصاح عن المعلومات التى من شأنها أن تفصح عن معلومات مضللة لذلك فليس من المستغرب عدم قيام بعض المنشآت من الالتزام ببعض متطلبات الافصاح لذلك الغرض .

وعادة ما تتطلب المعايير المحاسبية ان يتم الافصاح الكامل عن حقيقة وأسباب عدم الالتزام ، يوضح الشكل رقم (6/1) كيف يتم تامين عملية الشفافية من خلال إطار عام معايير المحاسبة الدولية .

6/2 تطور واسباب الحاجة الى الافصاح فى التقارير المالية

The Evolution and the Need to Disclosure for Financial Reporting

6/2/1 تطور عملية الافصاح فى التقرير المالية

The Evolving of Financial Reporting Disclosure Process

يتعين الاعتراف بشكل كبير بأن عملية المحاسبة والمساءلة لمنظمات الأعمال تمتد لأبعد من مستثمريها ودائنيها ، ويرجع ذلك الى سببين :-

أولا : ان المجتمع قد عهد الى الشركة بإدارة مواردها النادرة ، وذلك يجعل الشركة مسئولة أمام المجتمع . وتحتاج الشركة الى توفير معلومات الى أعضاء المجتمع بشكل يمكنهم من تقييم ما إذا كانت الموارد النادرة قد استخدمت بشكل كفء وفعال .

ثانيا : تؤثر أنشطة الشركة على نوعية الحياة وأنماط معيشة الأفراد بخلاف المستثمرين أو الدائنين ، ويحتاج هؤلاء الأفراد المعلومات حتى يتمكنون من تكوين الرأى بخصوص أداء الشركة فى مجالات اهتمامهم.

شكل رقم (6/1)

الشفافية فى القوائم المالية

أهداف القوائم المالية Objectives of Financial Statements

يتعين توفير عرض عادل :

- للمركز المالى .
- للأداء المالى .
- للتدفقات النقدية .

الشفافية والعرض العادل Transparency and Fair Presentation

- يتحقق العرض العادل من خلال توفير معلومات مفيدة (الافصاح الكامل) والتى تضمن تحقيق الشفافية .
- ان العرض العادل يتكافأ مع الشفافية .

الهدف الثانوى للقوائم المالية Secondary Objective of Financial Statement

- ان يتم ضمان وجود الشفافية من خلال العرض العادل للمعلومات المفيدة والإفصاح الكامل لأغراض عملية اتخاذ القرار .

خواص المعلومات المفيدة Attributes of Useful Information

- **الملائمة Relevance**
  - الطبيعة .
  - الأهمية النسبية .
- **المصداقية Reliability**
  - التمثيل الصادق .
  - الجوهرية قبل الشكل .
  - الحياد .
  - الحذر .
  - الأكتمال .
- **القابلية للمقارنة Comparability**
- **القابلية للفهم Understandability**

القيود:
- الوقتية
- العائد مقابل التكلفة
- الموازنة بين الخصائص النوعية

الافتراضات القائمة

Underlying Assumptions

أساس الاستحقاق	الاستمرارية
Accrual Basis	Going Concern

أعتمادا على ادراكهم فإنهم قد يرغبون فى اتخاذ بعض الإجراءات والتصرفات الملائمة للتأثير على أنشطة الشركة . هذا المفهوم الواسع لمسئولية الشركة عن الافصاح قد تم الأعتراف به وقبوله لعقود عديدة .

وقد تم إثبات ذلك بالإشارة الى أن تعظيم الشركة أسهم المساهمين خلال الأجل الطويل يتم عن طريق التوفيق بين مصالح كافة الأطراف ذات المصلحة **Stakeholders** والعملاء والموردين والعاملين وباقى أعضاء المجتمع بالإضافة الى حملة الأسهم . ان مستخدمى التقارير المالية تتضمن مجموعات متعددة من الأفراد والذين يكونون معا ما يعرف بأصحاب المصلحة أو ذوى الشأن بالشركة **Stakeholders** .

إن مجال الأفصاحات المحاسبية مازال يتطور ، وعلى الأقل توجد هناك قضيتين لم يتم حلهما وحسمهما بعد هما :-

1- **القضية الأولى:** ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين . مثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة بمكان تحديدهم كما أن عددهم واحتياجاتهم للافصاح فى تزايد مستمر بشكل ملحوظ .

2- **القضية الثانية** : غالبا ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الافصاحات ، حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من مجموعات المستخدمين الاستفادة من تلك الافصاحات يضع بلاشك مشاكل هامة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) والأثر (العوائد) .

2/6/2 الأسباب المرتبطة بالافصاحات فى التقارير المالية

Reasons for Financial Reporting Disclosure

فكريا يوجد هناك سببين رئيسين مرتبطين بالناحية الأقتصادية والاجتماعية للافصاح فى التقارير المالية هما :-

1- تخفيـض عدم التأكد الى موردى رأس المال (المستثمرين والدائنين) بحيـث يمكنهم استخدام المعلومات لترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل فى مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة .

2- توفير معلومات ملائمة للافراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمنشآت فى نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم .

بوجه عام يتم عمل الافصاحات لتوفير معلومات لتمكين متخذى القرار من اتخـاذ قـرارات رشيدة وللوفاء بالمتطلبات المفروضة خارجيا بالاضافة الى تحقيق بعض الأهداف ذات المصلحة الذاتية .

دولية (تدويل) الأسواق المالية Internationalization of Financial Markets

ان الأسـواق الماليـة تعتبر حقيقة وواقع ملموس ، حيث يمكن للشركات الآن أن تطرح رأس المال للاكتتاب من مصادر فى أجزاء مختلفة من العالم ، وقـد أصبحت الأسواق المالية العالمية تمثل مصادر قوية للحصول على رأس المـال حيـث يمكن لكثير من الشركة الآن أن تقوم بقيد أسهمها فى بورصة الأوراق المالية فى البلدان الأخرى .

وتقوم هيئة سوق المال أو غيرها من الهيئات الرقابية فى البلدان المختلفة بوضـع حـد أدنى مـن متطلبات الافصاح عند تسجيل أسهم الشركة بأسواق الأوراق المالية . ان عولمة الأسواق المالية قد خلقت إدراك عميق بين منظمى

الاوراق المالية فى كثير من البلاد الى ضرورة أن يتم تقوية وتدعيم المتطلبات الالزامية للافصاح .

المتطلبات التشريعية والقانونية للافصاح Statutory and Legal Requirements

فى بعـض الـبلاد عـلى سـبيل المثال المانيا واليابان تحدد المتطلبات التشـريعية والقانونيـة المعالجة المحاسبية للمعاملات الاقتصادية ، فى بعض البلاد يمثل قانون الشركات Company Law ونظم فرض الضريبة Taxation Systems أكثر المتطلبات أهمية عند التطبيق المحاسبى وإعداد التقارير المالية.

وقد ترتب على التأثير الجوهرى للشركات المتعددة الجنسية على البيئات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها وضع وسن قوانين وكثير من التشريعات الجديدة التى تتطلب افصاحات إضافية فى السنوات الحديثة.

مهنة المحاسبة Accounting Profession

فى كـثير من البلاد حيث تقدمت مهنة المحاسبة الى حالة نضج واضحة على سبيل المثال فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قامت مهنة المحاسبة بتحديد متطلبات الافصاح فى التقارير المالية ، تعتبر مهنة المحاسبة فى تلك البلدان ذات تأثير قوى وملحوظ بشكل نموذجى ، تتضمن عملية إعداد المعاييـر الـتداول والتشـاور المفـتوح بين أعضاء المهنة حيث يتم اعطاء المجموعات المهتمة المتباينة الفرصة لتقديم مدخلاتهم قبل أن يتم نشر المعيار ، ان الدوليـة أو التدويل قد فرضت بالقوة على مهنة المحاسبة فى بعض البلدان ضـرورة دراسة القضايا المرتبطة بتلك الموضوعات والتى قد أصبحت أكثر أهميـة بشكل واضح وملحوظ . على سبيل المثال موضوع التقارير القطاعية

Segment Reporting والتوحيد Consolidation والمعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions وترجمـــة القوائم المالية بالعملة الاجنبية Foreign Currency Translation والتى تعتبر مجرد أمثلة على تلك الموضوعات المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسية والأنشطة الدولية .

أيضا هناك عديد من الأفصاحات الإضافية المطلوبة لتعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة والتى يتم إعدادها باستخدام معايير محاسبية لبلدان مختلفة .

مجموعات المصلحة الخاصة ذات النفوذ Influential Special Interest Groups

ان هناك بعض المجموعات ذات نفوذ قوى للدرجة التى معها تقوم بعض الشركات بعمل أفصاحات خاصة توجه لتحقيق احتياجات تلك المجموعات من المعـــلومات . عـــلى سبيل المثال فان بعض نقابات العمال قد تتفاوض بنجاح على أمور تتطلب افصاحات خاصة ملائمة لها على سبيل المثال ظروف أمن العمل ، عدد العمال المتضررين وتصنيف العاملين حسب عمرهم وأحتياجاتهم ومـــا الى ذلك ، ولاشك أن طبيعة ودرجة التركيز على تلك الافصاحات ذات المصلحة الخاصة تتباين وتتنوع حسب البلاد المختلفة .

الافصاحات الاختيارية Voluntary Disclosures

تقوم الشركة بعمل الافصاحات الاختيارية لمجموعة من الاسباب هى :-

1- اعلام مستخدمى التقارير المالية

Educating the Users of Financial Reports

حيـــث قد يتم إعلام هؤلاء المستخدمين بمجموعة من الموضوعات على ســـبيل المثال الظروف التشغيلية والتوقعات المستقبلية وأسباب اتخاذ اجراءات أو تصرفات معينة للمنشأة .

2- بناء انطباع ذهنى Image Building

يتيح الافصاح الخاص بالتصرفات ذات المسئولية الاجتماعية شعور ورضا بــالعوائد الاقتصادية المستقبلية . ويتضمن ذلك على سبيل المثال الافصاحات عــن الــنفقات التى يتم القيام بها لأغراض الحماية البيئية **Environmental Protection** وتأمين ظروف العمل أو برامج التدريب لقطاعات من المجتمع .

3- تجنب التنظيم أو الرقابة الحكومية المحتملة

Avoidance of Potential Governmental Regulation or Control

قــد تقوم الشركة بعمل أفصاحات أختيارية اذا كان هناك مخاطر بأن عدم القيــام بتــلك الافصاحات قد يؤدى الى التدخل أو الرقابة الحكومية . ويتمثل الهــدف فى احباط أى تصرف محتمل سوف يكون له آثار عكسية . ويتطلب تحديد توقيت وطبيعة ونطاق مثل تلك الافصاحات حكم أو قرار إدارى .

4- تدنية تكلفة رأس المال lower Cost of Capital

تــتميز الافصاحات الاختيارية بأنها تزيد عن أو تمتد الى أبعد ما هو مطلوب عــن طــريق المنظمين ، فقد تجد الشركات التى تتنافس مع غيرها من المنشآت الأخرى فى ظل اسواق رأس المالى العالمية أنه من الأهمية بمكان ان يتم إجراء أفصاحات إضافية اختياريا. حيث قد يختار موردى رأس المال أحد الشركات بدلا مــن أحد الشركات الأخرى إذا ما شعروا بأن الشركة الأولى ذات مخاطر أقل ، فــلا شك أن الافصاحات تزيل أو تخفض من عدم التأكد المرتبط بالمستقبل ، من ثم فهى تقوم بتخفيض وتدنية مستوى المخاطر المحيطة والمدركة .

بصفة عامة تميل المنشآت التى تساهم فى أسواق رأس المال العالمية الى الافصــاح أختياريا عن مزيد من المعلومات بدرجة أكثر ما هو مطلوب عن طــريق المــنظمين . ان التــنافس على تمويل الاستثمار يتطلب ويعتمد على

الافصـــاحات الاختيارية . ان عدد من الافصاحات التى يتم عملها فى التقارير السنوية لذلك يتم القيام بها بفعل السوق وليس بفعل المتطلبات القانونية وعندما تقـــوم الشـــركات باتخـــاذ سياساتها الخاصة بالافصاح ، فإنها قد تجد أنه من الأفضل لمصلحتها أن تذهب الى أبعد من الحد الأدنى لمتطلبات الافصاح .

6/2/3 الموازنة بين التكاليف والعوائد عند اتخاذ قرارات الافصاح

The Costs Versus Benefits Criterion to Disclosures Decisions

ان تحديـــد المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات من الضرورى بمكان حـــتى يـــتم اتخـــاذ قرار بشأن أنواع الافصاحات التى يتعين القيام بها ومدى التفاصـــيل الـــذى يـــتعين توفيره . وتجدر الاشارة الى أن تحديد مجموعات المستخدمين ليس دائما أمرا واضحا، وبسبب وجود مستخدمين متعددين ولديهم احـــتياجات متنوعة من المعلومات ترتبط بتشكيلة من القرارات ، فهناك دائما مشـــكلة بخصـــوص تحديـــد الموازنة الملائمة المرتبطة بتوفير المعلومات . وبسبب تعددية المتغيرات المرتبطة بالمواقف فليس هناك غرابة ألا يكون هناك إجماع عن ما يشكل وجود الرصيد الصحيح من الافصاحات المطلوبة .

ان المعلومات المحاسبية ليست مجانية ، حيث أن النظم المحاسبية عادة ما تتكلف أموال ، وبالتالى فإن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعـــائد عـــند أختيار النظام المحاسبى ، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المـــتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام . ان صعوبة أو أستحالة تكوين علاقـــات السبب (تكاليف الافصاحات) والأثر (العوائد لمستخدمى المعلومات) فى ظـــل المواقف المتضمنة أطراف بخلاف المستثمرين والدائنين تضع تحديا كبيرا فى محاولة استخدام معيار الموازنة بين التكاليف والعوائد .

ومع ذلك فان تكاليف القيام بالإفصاح فى التقارير المالية غير محددة بالقيم النقدية لإنشاء أو الاحتفاظ بالنظام المحاسبى، فهى تتضمن أيضا تكاليف أخرى والتى تعتبر من الصعوبة وليس من المستحيل أن يتم تحديدها كميا ، حيث أن الصعوبة المرتبطة بتلك المجموعة من التكاليف تتمثل فى أن تلك المعلومات التى يتم الحصول عليها من خلال الافصاحات قد تستخدم لأغراض تكوين أفضل مصلحة للشركة من توفير تلك المعلومات على سبيل المثال :-

1- قد يحصل المنافسون على ميزة تنافسية .
2- قد تقدم نقابات العمال مطالب أكثر تكلفة .
3- قد تزيد الجهات الرقابية القانونية من التنظيم والرقابة .
4- قد يجد المدعون (جانب الإدعاء فى المحكمة) المعلومات المفيدة فى رفع مطالباتهم القانونية ضد الشركة .

الميزة التنافسية Competitive Advantage

لاشك أن أحد تكاليف الافصاحات المحددة سابقا تستحق المناقشة ، حيث غالبا ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الافصاحات الموسعة قد تقلل من مقدرتهم على المنافسة ، رغما عن أنه ليس هناك دليل اثبات محدد يدعم ذلك التأكيد ، ان التدفق الكفء للمعلومات يعتبر متطلب أساسى لاقتصاديات السوق الحرة ، ومن الصعوبة بمكان تصور وجود اقتصاد سوق حر كفء فى ظل غياب التدفق الموسع من المعلومات .

ان الافصاحات تحث على وتشجع على المنافسة والتى تؤدى الى انسيابية الأعمال ، وبدون تلك الانسيابية سيكون من المستحيل البقاء والنمو فى ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع . ان دولية التجارة والاستثمارات قد زادت من المنافسة بالاضافة الى الحاجة الملحة للمعلومات . ولعل المستفيدين الأكبر هم المستهلكين .

6/3 التمييز بين القياس والافصاح المحاسبى والتباين عالمى النطاق فى القياس والتقرير والافصاح

6/3/1 التمييز بين القياس والافصاح المحاسبى

Distinguish Between Accounting Measurement and Disclosures

يتعين التركيز على مناقشة مجموعة من القضايا المرتبطة بإفصاحات التقرير المالى وتطبيقات واتجاهات الافصاحات الحالية . ان تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية فى النظام المحاسبى (القياس **Measurement**) تسبق عملية إعداد القوائم المالية (الافصاح **Disclosure**) ، فى زمن التسجيل يتم تخفيض القيم النقدية على المعاملات والأحداث الاقتصادية . توفر المعايير المحاسبية فى أحد البلدان القواعد والأسس الخاصة بتخصيص تلك القيم النقدية، وحيث أن المعايير المحاسبية تختلف من بلد الى آخر فان عملية تسجيل (قياس) نفس نوع تلك المعاملات والأحداث الاقتصادية ستختلف تبعا لذلك . من ثم فان التقارير المالية (الافصاحات) تتأثر مباشرة بالقياس المحاسبى وغنى عن الذكر فان عملية القياس والافصاح المحاسبى مرتبطان ومتداخلان مع بعضهما البعض.

يتضمن مصطلح إفصاحات التقارير المالية **Financial Reporting Disclosures** الافصاحات من النظام المحاسبى بالاضافة تلك الخارجة عن النظام المحاسبى .

على سبيل المثال فان الخسارة المحتملة أو العرضية **Contingent Loss** التى تعتبر محتملة ولكن لا يمكن تقديرها بشكل معقول يتم الافصاح عنها على الرغم من أنه لايمكن تسجيلها فى النظام المحاسبى . وهناك أنواع عديدة ومختلفة من أفصاحات التقارير المالية تتمثل فى الآتى :-

1- الافصاحات داخل القوائم المالية .

2- الافصاحات المتممة للقوائم المالية .

3- الافصاحات المطلوبة **Required Disclosures** .

4- الافصاحات الاختيارية **Voluntary Disclosures** .

5- الافصاحات فى صور نقدية **Monetary Terms** .

6- الافصاحات فى صورة غير نقدية .

7- الافصاحات الكمية **Quantitative Disclosers** .

8- الافصـــاحات الوصفية غير الكمية **Nonquantitative Disclosures (Narrative)** .

وقـــد تـــم التوسع فى كل من نطاق ومدى الافصاحات فى التقارير المالية بشـــكل مـــلحوظ فى السنوات الحديثة ، ويتوقع أن يستمر ذلك الاتجاه بسبب الخطـــوات السريعة للعولمة ، ولا شك ان البيئات الدولية المتباينة والمتنوعة التى تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسية تشارك فى حتمية وجود أفصاحات متـــنوعة ، عـــلى سبيل المثال فان الاهتمامات البيئية المكثفة أو نقابات العمل القويـــة ذات تأثيـــر مباشـــر على نطاق ومدى الافصاحات التى تقوم الشركة بعملها بخصوص أدائها فى تلك المجالات الدولية .

6/3/2 الاختلاف العالمى واسع النطاق فى القياس والتقرير

Worldwide Diversity in Measurement and Reporting

ينبغى "" لع الى عديد من الأمثلة التى تشير الى الاختلاف العالمى واسع الـــنطاق فى القياس والتقرير وذلك بهدف تطوير تقدير كيف لنفس النوع من العملية أو الحدث الاقتصادى أن يتم تسجيله بشكل مختلف نتيجة لوجود مبادئ محاسبية مختلفة عبر دول العالم .

ان المعايير المحاسبية لأحد البلاد توفر ارشادات خاصة بتسجيل المعاملات والأحـــداث الاقتصادية . فتلك المعايير داخل إطار عمل معين يمكن أن توفر الإجابـــة على السؤال التالى : ما هى الحسابات التى يتعين أن تكون مدينة أو دائنة وبأى مقدار يتم ذلك ؟ لذلك يتعين أن يتم توضيح ذلك التباين والاختلاف عن طريق التركيز على بعض الجوانب المحاسبية للمخزون السلعى .

ويمكـــن إبراز المعلومات الخاصة ببلاد مختارة فى الجدول رقم (6/2) ، وسوف يتم استخدام مثالين لتوضيح كيف يؤثر قياس المعلومات على الافصاحات فى التقارير المالية .

مثال :

تأسســت أحــد الشركات فى استراليا ، وقد استخدمت طريقة الوارد أولا يصرف أولا (Fifo) فى تسعير تكلفة المخزون السلعى ، وفيما يلى المعلومات المرتبطة بذلك المخزون .

	عدد الوحدات (بالألف وحدة)	تكلفة الوحدة	إجمالى التكلفة (بالألف جنيه)
رصيد المخزون أول المدة	100	10 جنيه	1000 جنيه
المشتريات	1000	12 جنيه	12000 جنيه
المنتجات المتاحة للبيع	1100		13000 جنيه
رصيد المخزون فى نهاية العام 50 وحدة			
صافى القيمة القابلة للتحقق		550 جنيه	
تكلفة الإحلال		560 جنيه	

باستخدام مبادئ المحاسبة فى استراليا كما هو موضـــح فى الجدول رقــم (6/2) فـــان سعر السوق يتم النظر اليه بأنه صافى القيمة القابلة للتحقق عندما يتم تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

بينما يتم تحديد أساس تكلفة المخزون أخر المدة لأغراض التقرير المالى على النحو التالى :-

التكلفة التاريخية باستخدام الوارد أولا يصرف أولا = 50 × 12ج = 600ج

صافى القيمة القابلة للتحقق (معطيات) = 550ج

سوف يظهر مخزون أخر المدة فى قائمة المركز المالى بمبلغ 550ج الأقل من التكلفة التاريخية باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا (600ج) وصافى القيمة القابلة للتحقق (550) ، وسوف تعكس قائمة الدخل مصروف اضافى بمبلغ 50 ج ناتج من تخصيص وتحديد قيمة المخزون من 600 ج الى 550 ج . ناتج من شطب المخزون من 600ج الى 550ج .

مثال :

باستخدام نفس المعلومات الموضحة فى المثال السابق باستثناء أفتراض أن المعيار المحاسبى يعرف السوق كتكلفة الأحلال ،على ذلك ستكون قيمة المخزون السلعى فى نهاية المدة ما يلى :-

التكلفة التاريخية على أساس استخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا

50 × 12 ج = 600 ج

تكلفة الاحلال (معطيات) 650 ج

ان قيمة المخزون الذى سيظهر فى قائمة المركز المالى تبلغ 600ج وهى أقل من القيمتين . فى تلك الحالة فان تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل لن يكون له اثر على قائمة الدخل .

كما يوضح الشكل رقم (6/3) الاختلافات فيما بين دول العالم عند رسملة تكاليف البحوث والتطوير .

جدول رقم (6/2)

الاختلافات المحاسبية – المخزون السلعي

البلد	السوق أو التكلفة أو السوق أيهما أقل	الوارد أخيرا يصرف أولا	
		مسموح بها	شائعة الاستخدام
1- استراليا	صافى القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
2- النمسا	تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
3- البرازيل	تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل	نعم	لا
4- كندا	تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
5- التشيك	غير قابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
6- الدنيمارك	صافى القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
7- فنلندا	تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
8- فرنسا	صافى القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
9- المانيا	تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق مطروحة من الربح العادى	نعم	لا
10- الهند	صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
11- اليابان	تكلفة الأحلال	نعم	نعم
12-المكسيك	القيمة القابلة للتحقق	نعم	نعم
13- هولندا	صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	نعم
14-نيوزيلندا	صافى القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
15- اسبانيا	صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
16- السويد	صافى القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
17- سويسرا	صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
18-المملكة المتحدة	صافى القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
19- الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة المتوسطة من تكلفة الاحلال ، صافى القيمة القابلة للتحقق وصافى القيمة القابلة للتحقق مطروحة من الربح العادى .	نعم	نعم

شكل رقم (6/3)

الاختلافات المحاسبية – رسملة تكاليف البحوث والتطوير

البلد	تكاليف البحوث	تكاليف التطوير
1- استراليا	لا	لا
2- النمسا	لا	لا
3- البرازيل	نعم	نعم
4- كندا	لا	نعم
5- جمهورية التشيك	نعم	نعم
6- الدنيمارك	لا	نعم
7- فنلندا	لا	نعم
8- فرنسا	لا	نعم
9- المانيا	لا	لا
10- الهند	لا	لا
11- ايطاليا	لا	نعم
12- اليابان	لا	لا
13- المكسيك	لا	لا
14- هولندا	نعم	نعم
15- نيوزلندا	لا	نعم
16- اسبانيا	مسموح بها *	مسموح بها *
17- كوريا الجنوبية	نعم	نعم
18- السويد	لا	نعم
19- سويسرا	لا	نعم
20- المملكة المتحدة	لا	نعم
21- الولايات المتحدة الأمريكية	لا	لا

* مسموح به تشير الى أنها مجموعة من الظروف المحددة .

دور الأحتياطيات Role of Reserves

تستـــخدم الاحتياطيات بشكل متعارف عليه فى كثير من البلدان لمجموعة مـــن الأســـباب، ففى كثير من البلاد على سبيل المثال فرنسا واليابان وإيطاليا تكون التقارير المالية موجهة للدائنين Creditor-Oriented ، حيث تعتبر البنوك والدائـــنين هـــم المســـتخدمين الرئيسيين للتقارير المالية حيث تعتبر المصدر الرئيســـى لـــتوفير الأموال لمنشآت الأعمال بدلا من حملة الأسهم . وبطبيعة الحـــال فـــان المعايير المحاسبية فى تلك البلدان يتم تحديدها لضمان أن مصالح الدائـــنين قـــد تم حمايتها. وهذا يؤدى الى تطبيق محاسبى متحفظ يطلق عليه مفهوم الحيطة والحذر The Prudence Concept ، وتسمح القوانين فى كثير من البلدان تدنية تقييم الأصول والمغالاة فى تقييم المصروفات والالتزامات ، على سبيل المثال فى بلد مثل ألمانيا إذا ما كانت الخسارة محتملة الوقوع بشكل معقـــول يتعين أن يتم تسجيلها، ويحدث ذلك التناقض مع التطبيقات المحاسبية فى الولايات المتحدة الأمريكية عند الأعتراف بالخسارة المحتملة أو العرضية فقط إذا ما كانت محتملة أو من المحتمل أن تحدث Probable Likely to Occur وقابلة لتقديرها بشكل معقول .

وللتوضيح يتم مناقشة دور الأحتياطيات فى تحقيق أهداف عديدة ، وكافة تلك الأحتياطيات تتميز بأنها احتياطيات حقوق الملكية Equity Reserves وتظهر فى جانب حقوق المساهمين فى قائمة المركز المالى .

أحتياطى مصروف الالتزام Expenses Liability Reserve

لعل أحد الاغراض وراء استخدام الاحتياطيات فى تحيقيق ما يعرف بتمهيد الدخل **Income Smoothing** بمعنى أن يتم إظهار نمو مضطرد فى الدخل من سنة الى الأخرى . أن الأحتياطيات المستخدمة لذلك الغرض يطلق عليها بوجه عام أحتياطيات مصروف الالتزام ، حيث فى السنوات المرتفعة الربحية تقوم الشركة بتحويل جزء من دخلها الفعلى الى أحتياطى مصروف الالتزام وبالتالى يتم تدنية الدخل المقرر عنه فى ذلك العام ، وتقوم الشركة بنقل ذلك المقدار من الأحتياطى الى الدخل المقرر عنه فى سنة تالية عندما يكون الربح الفعلى منخفضا ومن ثم يتم المغالاة فى تصوير الربح المقرر عنه فى تلك السنة ، تلك الظاهرة يطلق عليها بتمهيد الدخل **Income Smoothing** أو تسوية الدخل **Income Leveling** أو أداءه الأرباح **Managed Earnings** ، ان استخدام الاحتياطيات لتحويل الدخل بين الفترات يتم عمله عن طريق غالبية الشركات فى استراليا وأسبانيا وكوريا الجنوبية والنمسا وسويسرا .

بوضوح ففى البلاد التى يتم فيها تطبيق ما يطلق عليه تمهيد الدخل بدرجة جوهرية فان قوائم الدخل لمنشآت الأعمال ستكون ذات مغزى منخفض لأغراض التحليل المالى ولاسيما عندما لا يتم الإفصاح عن تحويل الأموال داخل وخارج الاحتياطيات ، وفى واقع الأمر ففى عدد من البلدان لا يتم الإفصاح حتى عن الوجود الفعلى للاحتياطيات ويطلق على تلك الاحتياطيات التى لم يتم الافصاح عنها مصطلح احتياطيات مخفاة أو سرية **Hidden or Silent Reserves** ، فى عام 1993 عندما قامت شركة دايملر – بنز بقيد أسهمها فى بورصة نيويورك قامت بالافصاح عن 4 بليون مارك المانى (2.45 بليون دولار) فى الاحتياطيات السرية.

مثال :

فى عـــام 2002 بلغ الدخل الفعلى لأحد الشركات 56 مليون مارك المانى وهـــو يظهر بمتوسط زيادة أعلى من نظيره فى السنة السابقة ، وقد بلغ الدخل المقرر عنه فى سنة 2000 مبلغ 50 مليون مارك ألمانى . وتفضل الشركة أن تظهر 8% نمو سنوى فقط فى الدخل المقرر عنه .

يعتـــبر الدخـــل الفعلى (6 مليون مارك ألمانى) أكبر من الدخل فى السنة الســـابقة ، فإذا قامت الشركة بالتقرير عن زيادة بمعدل 6% فى الدخل ، فان الدخـــل المقـــرر عنه يجب أن يبلغ 50 مليون × 108% = 54 مليون مارك المـــانى ، ولـــتحقيق ذلك يتم جعل المقدار دائن فى أحتياطى مصروف التزام بمقـــدار 2 مليون مارك (56 مليون مارك للدخل الفعلى مطروحا 54 مليون مارك للدخل المقرر عنه) ، وفيما يلى توضيح لذلك القيد :-

2000000		**من حـــ/ مصروفات الفترة الحالية**
	2000000	**الى حـــ/ احتياطى للالتزام المستقبلى**

وعـــندما يكون الاحتياطى حقيقيا فى أحد السنوات ، فان قيد تحويل ذلك المقـــدار مـــن الاحتياطى سيتضمن إثبات مديونية بحساب الاحتياطى ودائنيه بحساب المصروف كما هو موضح فى المثال التالى :-

مثال :

بلغ الدخل الفعلى لأحد الشركات فى عام 2002 مبلغ 57 مليون مارك ، حيـــث أن الدخل المقرر عنه فى عام 2001 قد بلغ 54 مليون مارك وترغب الشـــركة فى التقرير عن مبلغ 58 مليون مارك (108% × 54 مليون) كدخل

فى عـــام 2002 ، ويتطـــلب ذلـــك أن يـــتم تحويل مليون مارك من حساب الاحتياطى الى الدخل المقرر عنه على النحو التالى :-

1000000		من حـــ/ احتياطى للالتزام المستقبلى
	1000000	الى حـــ/ مصروفات الفترة الجارية

يعتبر أحتياطى مصروف الالتزام مجرد واحد فقط من أنواع الاحتياطيات، وفيما يلى مناقشة لبعض من الاحتياطيات المستخدمة بشكل شائع .

الاحتياطى القانونى Legal (Statutory) Reserve

تتطـــلب عديـــد من البلاد قانونا أن تقوم الشركات بالاحتفاظ باحتياطيات قانونية ، ويتمثل الغرض تلك الاحتياطيات توفير حماية إضافية للدائنين ، ان القيم المحولة الى الاحتياطى القانونى لن يتم أتاحتها لتوزيعات الأرباح ، حيث عـــادة مـــا تحدد المتطلبات القانونية أن يتم حجز نسبة مئوية معينة من الدخل (أحيانا توزيعات الارباح) وجعلها دائنة كأحتياطى قانونى ، على سبيل المثال يتم تحويل 5% من صافى الربح السنوى الى الاحتياطى القانونى حتى يصبح رصيد الاحتياطى المتجمع نصف راس المال المصدر، فى عمان يتم نقل 10% مـــن صـــافى الاربـــاح الســـنوية الى الاحتياطى القانونى حتى يصل رصيد الاحـــتياطى $\frac{1}{3}$ رأس المـــال المصـــدر . أما فى فرنسا فان المتطلب القانونى يســـتلزم أستدعاء تحويل سنوى بنسبة مئوية بمبلغ 5% من صافى الدخل الى الاحـــتياطى القـــانونى حتى يساوى رصيد الاحتياطى 10% من رأس المال القانونى .

مثال :

بلغ دخل عام 2000 لأحد الشركات مبلغ 50 مليون مارك ويقتضى المتطلب القانونى أن يتم تحويل 5% من صافى الدخل السنوى الى الاحتياطى القانونى ، وفيما يلى كيفية إظهار القيد الخاص بالتحويل .

50000000		من حـ/ ملخص الدخل
		الى مذكورين
	2500000	حـ/ احتياطى للالتزام المستقبلى
	47500000	حـ/ ارباح محتجزة

الاحتياطي العام General Reserve

أحد الانواع الأخرى الأكثر استخداما للأحتياطيات هو الأحتياطى العام ، ويخدم ذلك النوع من الأحتياطيات عادة نفس الغرض الذى يؤديه عملية تخفيض الارباح المحتجزة، بمعنى أنه يقيد من الحد الأقصى الذى يمكن أن يتم الإعلان عنه كتوزيعات للأرباح .

مثال :

تم التصويت على تحويل مبلغ 5 مليون مارك من الأرباح المحتجزة الى الاحتياطى العام فى أحد الشركات وكان الغرض وراء ذلك فى جعل ذلك المقدار غير متاح كأرباح موزعة . وفيما يلى القيد الخاص بتسجيل تلك العملية .

5000000		من حـ/ الارباح المحتجزة
	5000000	الى حـ/ الاحتياطى العام

فى بعض البلاد يتم استخدام الاحتياطى العام أيضا لأغراض تمهيد الدخل Income Smoothing ، إن الإجراءات المحاسبية لتحقيق ذلك تتماثل مع تلك السابق مناقشتها عند مناقشة أحتياطى مصروف الالتزام .

أحتياطى إعادة التقييم Revaluation Reserves

فى بعض البلاد وعلى وجه التحديد الدينمارك والبرتغال والسويد وهولندا والمملكة المتحدة يتم القيام بتقييم الأصول الثابتة عند قيمة حالية أعلى ويعتبر ذلــك أمــرا مقبولا ، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تسجيل تعديل بالزيادة على الأصل وفى المقابل يتم جعل حساب أحتياطى إعادة التقييم دائنا بنفس المقدار، وفى الفترات اللاحقة يتم اهلاك الأصل عند قيمة معدلة ، ومن ثم يترتب على ذلــك مصروف اهلاك أعلى . ويتم تحميل الاهلاك الإضافى إما مباشرة الى احــتياطى إعادة التقييم أو الى الدخل أعتمادا على المعايير المحاسبية وقوانين الضريبية فى هذا البلد .

مثال :

قامت أحد الشركات بزيادة أصولها القابلة للاهلاك بمقدار 100000 وقد استخدمت الشركة طريقة القسط الثابت فى الاهلاك بافتراض عدم وجود قيمة متــبقية (تخــريدية) خلال عمر أفتراضى للأصل يبلغ عشر أعوام ، وقد تم تحميــل اهلاك إضافى ناشئ من استخدام الأصل مباشرة الى أحتياطى إعادة التقييم . وفيما يلى قيد تسجيل إعادة التقييم :-

1000000		من حــ/ المعدات – بعد اعادة التقييم
	1000000	الى حـــ/ احتياطى إعادة التقييم

ويتم تسجيل الاهلاك السنوى عن جزء إعادة التقييم فقط على النحو التالى:-

10000		من حـــ/ احتياطى اعادة التقييم
	10000	الى حـــ/ الاهلاك المتجمع- بعد اعادة التقييم

مثال :

يتأســس ذلــك المثال على نفس الحقائق الموضحة فى المثال السابق مع اســتثناء افــتراض أن الاهلاك الإضافى قد حمل على الدخل . وسوف يكون القيــد الخـــاص بتســجيل إعادة التقييم مشابه للقيد الأول فى المثال السابق ، وسوف يكون القيد الخاص بتسجيل الاهلاك على جزء إعادة التقييم فقط على النحو التالى :-

10000		من حـــ/ مصروف الاهلاك - بعد اعادة التقييم
	10000	الى حـــ/ الاهلاك المتجمع- بعد اعادة التقييم

ويلاحـــظ فى المـــثال الســـابق أن مقدار مصروف الاهلاك المحمل على ايـــرادات الفترة قد تأسس على التكلفة التاريخية للأصل ولم يتأثر إعادة التقييم بالزيادة . فى المثال الحالى فإن مقدار مصروف الاهلاك المحمل على الدخل يتأســس على قيمة الأصل المعلاة ، ولذلك فإن قائمة الدخل تعكس مصروف الاهلاك الاضافى من إعادة التقييم .

ويتمثل القيد الاضافى المطلوب لتلك الطريقة لتعديل إحتياطى إعادة التقييم على النحو التالى :-

10000		من حـــ/ احتياطى اعادة التقييم
	10000	الى حـــ/ الارباح المحتجزة

ويلاحظ أن القيد السابق يجعل الأرصدة الختامية فى حساب احتياطى إعادة الــتقييم والأربـــاح المحتجزة كما هو الحال فى المثال السابق ، ومن منظور

التقرير المالى فان الفرق الوحيد فيما بين البديلين يتمثل فى الدخل المقرر عنه، حيث يتم تخفيضه عن طريق مقدار مصروف الاهلاك الإضافى على التعديل بالزيادة فى المثال السابق فى حين أنه لم يتأثر فى المثال الحالى . كما يلاحظ أيضا أن أثر التعديل بالزيادة فى الأصل والأرصدة الختامية لحساب احتياطى إعادة التقييم وحسابات الأرباح المحتجز سوف يكون مماثل فى ظل كل البديلين بعد أن يتم ترحيل القيدين السابقين .

أختلاف مدارك المستخدمين تأسيسا على تباين طرق الافصاح

Perceptions Based on the Method of Disclosure

تشـــير الأبحاث الى أن طرق الإفصاح المختلفة تؤدى الى أدراك مختلف للمســتخدم ، وقــد قــارنت إحدى الدراسات آثار طريقتين للإفصاح عن أحد حسابات الالتزام أولهما الاعتراف به فى قائمة المركز المالى **Balance Sheet Recognition** ، وثانيهمـــا الإفصـــاح فى الإيضـــاحات المتممة للقوائم المالية **Footnote Disclosure** ، وفى دراسة مسحية للمقرضين التجاريين بهدف تحديد مـــا إذا كـــانت طـــريقة الإفصاح قد أثرت على فهمهم للبند ، تم اكتشاف أن المقرضين التجاريين من المحتمل أن يفهموا الالتزام كنوع من القروض عندما يـــتم الاعتراف به كالتزام فى قائمة المركز المالى مقارنة عندما يتم الافصاح عـــنه فى الايضـــاحات المتممة للقوائم المالية. وقد استنتج الباحثين ان طريقة الافصاح تعتبر مسألة هامة يتعين مراعاتها عند تكوين المعايير المحاسبية .

من الخطأ أن يتم استنتاج أن المعايير المحاسبية الموحدة **Uniform Accounting Standards** تؤدى الى افصاحات موحدة **Uniform Disclosures** وعادة ما توفر المعاييـــر المحاســـبية مدى من الارشادات التى يمكن قبولها والتى تصف أحد طـــرق الافصـــاح الصـــحيحة . وقد اشار الدليل التجريبى الى أنه عندما يتم

استخدام المعايير المحاسبية لنفس البلد يمكن أن يكون هناك مجموعة من الطرق التى تستخدمها الشركات لعمل الافصاحات . وقد قامت أحد الدراسات بمقارنة الافصاح عن شهرة المحل عن طريق 621 شركة من المنشآت العام التى تطرح أسهمها للجمهور فى الولايات المتحدة ، وقد أوضحت تلك الدراسة أن تلك المنشآت قد أختلفت بشكل ملحوظ فى أفصاحاتها عن الأصل والمصروف المرتبط بالشهرة، وقد استنتجت الدراسة أنه بسبب ذلك السبب فان المستثمرين لا يمكنهم بسهولة تحديد آثار القوائم المالية على قواعد المحاسبة عن الشهرة القائمة لعدد من الشركات الرئيسية ذات الشهرة الجوهرية .

6/4 مداخل التقرير ومشاكل الافصاح فى الشركات المتعددة الجنسية

Reporting Approaches and Disclosure Issues for Multinational Companies

يتعين أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية باتخاذ قرارها عن نوعية الافصاح الذى تستخدمه للتقرير فى البلاد المختلفة حيث أنه ليس هناك معايير دولية للتقرير والتى من شأنها توفير ارشادا فى ذلك الصدد ، وقد قامت الشركات المتعددة الجنسية بإستخدام مجموعة من المداخل بهدف توصيل المعلومات الى الجمهور المستهدف بالخارج ، وفيما يلى مناقشة لستة من تلك المداخل :-

1- الالتزام بمتطلبات بلد الأساس

Compliance With Base Country's Requirements

تقبل معظم بلاد العالم (مع اعتبار الولايات المتحدة الامريكية استثناء ملحوظ) التقارير المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية فى البد الأصلى للمنشأة موضوع التقرير . وذلك المدخل يعتبر الوسيلة الأكثر ملائمة والأقل تكلفة للشركات المتعددة

الجنسية للوفاء بمتطلبات التقرير القانونى فى ذلك البلد . ولن يتم بذل أى مجهود خاص لمساعدة المستخدمين فى البلاد الاخرى فى فهم وتفسير التقارير المالية .

2- الترجمة الى اللغة المحلية Translation Into the Local Language

كتحسين طفيف على المدخل الأول يتم ترجمة جزء من نص التقارير المالية الى اللغة المحلية ، فمن الشائع لكثير من الشركات المتعددة الجنسية أن يقوموا بنشر تقاريرهم بلغات عديدة بالإضافة الى لغات بلدهم الام . وقد نشرت شركة باير كامل تقريرها السنوى باللغتين الانجليزية والالمانية، كما تم أيضا القيام بعمل ترجمة مختصرة باللغات الانجليزية والالمانية والفرنسية والإيطالية واليابانية والاسبانية .

3- الترجمة الى كل من السلطة المحلية وبالعملة المحلية

Translation Into the Local Language and Currency

بجانب ترجمة نص من جزء التقارير المالية الى اللغة المحلية ، فان كثير من الشركات تترجم أيضا القيم النقدية بالعملة المحلية ، وبشكل شائع يتم استخدام سعر الصرف فى تاريخ قائمة المركز المالى لترجمة كافة القيم النقدية، على سبيل المثال تستخدم شركة تويوتا ذلك المدخل لجمهورها فى الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سعر صرف الين الأجنبى المقابل للدولار الامريكى طبقا لسوق طوكيو للصرف الاجنبى فى تاريخ قائمة المركز المالى.

4- توفير معلومات عن المعايير المحاسبية المستخدمة فى بلد الأساس

Provision of Information on the Base Country's Accounting Standards Used

توفر بعض الشركات المتعددة الجنسية معلومات عن المبادئ المحاسبية لبلدها الاساسى والمستخدمة فى إعداد التقارير المالية . يعترف ذلك المدخل بواقع

المعاييــر المحاســبية المختلفة فى العالم ويحاول مساعدة المستخدمين عن طريق مدهم بتفسير للمعايير المحاسبية التى يتم على اساسها إعداد التقارير المالية .

على سبيل المثال فقد قامت شركة فيليبس أحدى الشركات المنشأة فى هولندا بــتحديد كافــة الاخــتلافات الملائمة فيما بين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامــريكية ومــبادئ المحاســبة المتعارف عليها الهولندية فى التقرير السنوى المســتهدف إعداده للجمهور الأمريكى ، ان ذلك التقرير وفر شرح وصفى لكل بــند مــن البــنود التى تمثل موضوع اختلاف بين مجموعتى مبادئ المحاسبة المــتعارف عليها بالإضافة الى الاختلافات النقدية الناتجة فى تقريرها السنوى . يتضــمن الشكل التالى رقــم (6/4) معلومات وصفية وفنية من التقرير السنوى لتلك الشركة الهولندية .

5- إعادة تصوير قوائم مالية مختارة **Selective Restatements**

بعــض الشــركات تقوم بإعادة تصوير جزء من القوائم المالية باستخدام مــبادئ المحاسبة المتعارف عليها لمستخدمى تلك القوائم المستهدفين فى ذلك البــلد على سبيل المثال تقوم أحد الشركات المتعددة الجنسية فى السويد بإعادة تصــوير قيــم قائمــة الدخــل طبقا لمبادئ المحاسبة باستراليا ، حيث يمكن للمستخدمين باستراليا بالافتراض على وجه صحيح بان قيم قائمة الدخل المعاد تصــويرها قابــلة لــلمقارنة بقيم قائمة الدخل فى الشركات الأخرى باستخدام المعايير المحاسبية باستراليا .

ان إعــادة تصوير بعض القوائم المالية المختارة يحل جزئيا المشاكل التى يخلقها التباين العالمى النطاق فى المعايير المحاسبية .

شكل رقم (6/4)

شركة فيليبس – الاختلافات بين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بهولندا والولايات المتحدة الامريكية فى نموذج وصفى

ان السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد القوائم المالية الموحدة تختلف فى بعض النواحى عن تلك السياسات المقبولة بوجه عام فى الولايات المتحدة الأمريكية .

لتحديد صافى الدخل وحقوق حملة الأسهم طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموما فى الولايات المتحدة الأمريكية (U.S GAAP) ، قامت شركة فيليبس بتطبيق المبادئ المحاسبية التالية :-

- فى ظل المبادئ المتعارف عليها الهولندية فان شهرة المحل الناشئة من عمليات الاستحواذ السابقة لعام 1992 قد تم تحميلها مباشرة على حقوق المساهمين ، وطبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فان شهرة المحل الناشئة من عمليات الاستحواذ بما فيها تلك السابقة لعام 1992 يتم رسملتها وأستنفاذها على العمر المفيد المقدر لفترة يبلغ حد أقصها 40عاما . ونتيجة لبيع شركة بالجرام ، فان شهرة المحل قد تم استنفادها بالكامل وتحميلها الى مكاسب التصرف والتخلص فى قائمة الدخل فى عام 1998 فى ظل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية .
- أقرت شركة فيليبس عن أحد الأعباء على الدخل من العمليات بواقع 726 مليون جيليدر نتيجة إعادة البناء فى قوائمها المالية عن عام 1998 ، جزء من تلك العمليات بلغ مقداره 89 مليون جليدر لم يتم توصيله الى العاملين حتى أوائل عام 1999 ، وطبقا لذلك سوف يتم تسجيله طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية كأعباء فى عام 1999 .

تم تسجيل عبء مماثل لإعادة البناء الخاص بجرويندج فى عام 1995 طبقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الهولندية بمقدار 262 مليون جيليدر والذى تم عكسه فى حسابات عام 1996طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية ، وحتى عام 1997 كان لدى الشركة التزام فى ظل وجود عقود أختيار معينة للشراء تم اعطائها لحملة الأسهم فى جرويندج . ولأغراض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فان ذلك الالتزام قد تم تسجيله فى عام 1995 ، وفى ظل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية فانه قد استحق فى عام 1996 وقامت شركة فيليبس بسداده وتسويته .

يوضح الشكلين رقمى (6/5)، (6/6) اعادة تصوير قائمة الدخل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها فى بلدهما الأصلى والولايات الأمريكية على التوالى.

6- القوائم الثانوية **Secondary Statements**

تمثل القوائم الثانوية مجموعة كاملة من القوائم المالية (متضمنة الايضاحات المتممة للقوائم المالية) والمعدة طبقا للمعايير المحاسبية لبلد آخر .

بالإضافة الى ذلك فان المراجعين الحياديين يعبرون عن رأيهم عن القوائم المالية الثانوية باستخدام معايير مراجعة البلد الآخر . تلك القوائم المعدة على وجه التحديد لمستخدمين فى بلد آخر تحاول أن تعزز وتقوى فهمهم ونفعيتها للقرار المستهدفين . وعادة ما تقوم شركات هوندا وسوف ودايملر كريسلر قوائم مالية ثانوية للمستخدمين بالولايات المتحدة الأمريكية .

تحليل مداخل التقرير فى الشركات المتعددة الجنسية :-

لم يترتب على اتباع المدخل الاول – الالتزام بمتطلبات البلد الاساسى خلق أى عبء اضافى للافصاح للشركة المتعددة الجنسية ، ولن يتم بذل أى مجهودات خاصة لمساعدة المستخدمين بالخارج .

أما مدخلى الترجمة سواء أكان ينصب على نص التقارير المالية الى اللغة المحلية أو ينصب على كل من النص بالاضافة الى القيم النقدية قد يوفران مساعدة محدودة الى بعض المستخدمين ، وذلك قد يطرح تساؤلا رغما من هذا يتمثل فيما اذا ما كان هذين المدخلين ذوى أهمية ملحوظة أعتمادا على مقدرة المستخدم على فهم وتفسير التقارير . فالمستخدم البريطانى على سبيل المثال الذى لا يمكنه قراءة اللغة الألمانية لن يكون قادرا على قراءة التقارير المالية لأحد الشركات المتعددة الجنسية التى يقع مركزها الأصلى فى هولندا والمكتوبة باللغة الألمانية وبعملتها .

شكل رقم (6/5)

شركة فيليبس – إعادة تصوير صافى الدخل من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الهولندية الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكيين

	1998	1997
	بالمليون جيلدر هولندى	
دخل من الاعمال المستمرة من قائمة الدخل الموحدة	1192	2712
اعادة تبويب البنود غير العادية تطبيقا لمبادئ المحاسبة المتعارف الهولندية .	1044	2538
التعديلات الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية :		
– استنفاذ شهرة المحل من عمليات الاستحواذ السابقة لعام 1992 .	—	(21)
– عكس المخصصات الخاصة بإعادة البناء .	51	—
– الحد الأدنى للالتزامات الإضافية .	74	139
– عكس المكاسب من عملية شركة يو بى سى .	—	127
– تكلفة المعاش المرتبطة بالاستحواذ على شركة PENAC .	—	(16)
– بنود أخرى .	(15)	(15)
دخل من الأعمال المستمرة طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية .	2346	5464
– دخل من الأعمال غير المستمر .	462	513
– مكاسب من التصرف فى الأعمال غير المستمرة	10616	—
– بنود غير عادية .	(34)	(96)
صافى الدخل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية	13090	5881

شكل رقم (6/6)

شركة أموكو – اعادة تصدير صافى الدخل من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الانجليزية الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية

الآتى ملخص التعديلات على ربح السنة ورأس مال حملة أسهم أموكو والتى ستنتج إذا تم تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما فى الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من تلك المقبولة عموما فى المملكة المتحدة .

	الأرقام بالمليون دولار	
	1999	1998
ربح السنة	5008	3220
تعديلات :		
– عبء الاهلاك .	(81)	(76)
– مصروفات بيئية .	(165)	(131)
– تأجير ممتلكات .	133	–
– مصروف الفائدة .	110	124
– بيع وتأجير للأصول الثابتة .	(37)	(211)
– ضرائب مؤجلة .	(378)	(72)
– أخرى	6	(28)
	4596	2826

فى ظل مبادئ المحاسبة الانجليزية المتعارف عليها فان مخصص الضرائب المؤجلة يتم عمله عندما يتوقع وجود فروق توقيت للاحتياط لها فى المستقبل القريب المنظور ، أما فى ظل مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها فان الضرائب المؤجلة يتم الاحتياط لها على أساس التزام كامل على كافة الفروق المؤقتة كما تعريفها فى إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم (109) . وطبقا لذلك المعيار فان الاصول والالتزامات الخاصة بالمشروعات التى تم الاستحواذ عليها يتم تعديلها .

ولكن هل يمكن تحسين نفعية تلك التقارير المالية عندما يتم ترجمة نصها الى اللغة الانجليزية ، وهل يمكن تعزيز نفعية تلك التقارير المالية اذا ماتم ترجمة قيم العملة من الجيليدر وهل يمكن تعزيز نفعية تلك التقارير المالية اذا ما تم ترجمة قيمة العملة من الجيليدر الى الجنيهات الاسترلينى باستخدام سعر الصرف فى نهاية العام؟ وتلك الانواع من الترجمة تفشل فى عكس الاختلافات فى المعايير المحاسبية والمصطلحات وتقلبات أسعار صرف العملة وعادات الأعمال وأعرافها . وتكون هناك مشاكل معينة ترتبط بالترجمة الملائمة لقيم العملة باستخدام سعر الصرف في نهاية العام حيث قد تكون تلك القيم محل الترجمة مضللة .

يتضمن المدخل التالي توفير معلومات عن المعايير المحاسبية المستخدمة لاعداد القوائم المالية ، وقد تكون تلك المعلومات مفيدة اذا ما تم الوفاء بكل من المعيارين التاليين :-

1- ان تقوم الشركة بالوصف الكامل والشرح الواضح لمبادئها ومعايير وطرق المحاسبة المستخدمة .

2- ان يكون لدى المستخدمين المعرفة الفنية الكافية لتسوية الاختلافات فى القيم الناتجة من مجموعتى المبادئ المحاسبية .

وتأسيسا على ذلك المعيار السابق من الأمانة القول بأن ذلك المدخل له نفعيته المحدودة اذا ما ترك للمستخدمين أن يطوروا خبرتهم المطلوبة لتسوية تلك الفروق فى القيم المقرر عنها ، ان نفعية ذلك المدخل يتم تقويتها فى حالات معينة عندما توفر الشركة القيم المطابقة كما تظهر فى الشكلين السابقين رقمى (6/5) ، (6/6) .

ويعتبر مدخل إعادة تصوير بعض قوائم مالية مختارة **Selective Restatements** تحسين على أى من المداخل السابقة حيث أن إعادة تصوير بعض القيم المختارة باستخدام المبادئ المحاسبية لبلد جمهور المستخدمين قابلة للمقارنة مع البنود المناظرة فى الشركات الأخرى . الا أن القيد الرئيسى لذلك المدخل يتمثل فى أنه يمكن أن يعطى نتائج مضللة اذا ما تم حساب المؤشرات المالية عن طريق الاستخدام الخاطئ لمزيج من القيم المعاد تصويرها والقيم التى لم يتم إعادة تصويرها .

مثال :

قامت أحد الشركات المتعددة الجنسية فى هولندا بإعادة تصوير مبيعاتها (التى تبلغ 1000000دولار) ودخلها (الذى يبلغ 120000دولار) لمستخدميها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك لم يتم إعادة تصوير أى بند من بنود قائمة المركز المالى ، وقد بلغت قيمة الأصول التى لم يتم إعادة تصديرها فى قائمة المركز المالى 15000000 دولار ، فاذا أهتم المستخدم فى الولايات المتحدة الامريكية بحساب مجمل الربح ، فانه يمكنه اجراء ذلك حيث أن كل من قيمة الدخل وقيمة المبيعات قد تم إعادة تصويرهما ، ويتم ذلك على النحو التالى :-

مجمل الربح = 120000 دولار ÷ 1000000 دولار

= 12%

ومع ذلك فاذا اهتم المستخدم بحساب العائد على الاستثمار (الدخل ÷ اجمالى الاصول) ، فقد لا يكون ذلك من الممكن حيث أن إجمالى الأصول لم يتم إعادة تصويرها ، ومن ثم فإن القيم التى يتم إعادة تصويرها والتى لم يتم

إعـــادة تصـــويرها يجب ألا يتم مزجها معا لأداء تحليل المؤشرات المالية ، واخيرا يستخدم المدخل السادس مدخل القوائم المالية الثانوية المبادئ المحاسبية لبــلد آخـــر لإعـــداد القوائم المالية بهدف أن يتم تعزيز إمكانية الفهم والمنفعة لجمهور المستخدمين المستهدفين، ذلك المدخل على الرغم من أنه يعتبر أفضل المداخل الخمسة السابقة بجلاء إلا أنه لديه عيبين هما :-

1- العيـــب الاول يتمثل فى تكلفة استخدامه . حيث يتضمن أساسا تكلفة اعـــداد القوائم المالية باستخدام مبادئى المحاسبة المقبولة والمتعارف عـــليها للبلد الأخرى بالاضافة الى تكلفة أداء المراجعة الحيادية طبقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها لنفس البلد .

2- العيـــب الثانى ان ذلك المدخل لا يمكن أن يعوض الاختلافات الثقافية فى البيـــئات التشغيلية لبلد مختلف . فقد يكون تفسير التقارير المالية الثانوية من الصعوبة بمكان بسبب أن عادات وتقاليد الاعمال تختلف من بلد الى آخر ، فكما ذكر سابقا فان عادات الأعمال الوطنية المبنية عـــلى الـــثقافة تترك انطباع معين عن القوائم المالية الثانوية التى لا يمكـــن أن يـــتم عكسها فى القوائم الثانوية . ويمكن التخفيف من تلك المشـــكلة عـــن طـــريق تقديم مناقشة للسمات الثقافية الهامة والفريد والمؤثرة على عادات أعمال ذلك البلد بجانب القوائم المالية الثانوية . وهذا يدعم ويعزز النقطة الخاصة بأنه من الضرورى أن يكون هناك إلمام ومعرفة بالثقافات الاخرى لأداء الأعمال فى الاقتصاد العالمى .

مشاكل الافصاح فى الشركات المتعددة الجنسية

Disclosure Issues for Multinationals

فى ظـــل غيـــاب معايير الافصاح العالمية النطاق المطلوبة تتباين وتنوع نوعية الافصاحات المطلوبة عن طريق الشركات من بلد الى أخر ومن شركة الى أخرى . ولتقدير مدى تعقيد المشكلة التى يتم مواجهتها عن طريق الشركة المـــتعددة الجنسية فى تقرير طبيعة ومدى الافصاح يتعين تحديد تلك المشاكل على النحو التالى :-

1- هناك مستخدمين متعددين لديهم احتياجات متنوعة من المعلومات .

2- ان المستخدمين فى البلاد المختلفة لديهم مستويات متباينة من التعليم ، ويؤثر ذلك مباشرة على مقدرتهم على فهم وتفسير المعلومات المالية الفـــنية ، ويـــتعين أن يـــتم بذل مجهودات ملموسة حتى يمكن تفسير المعلومات بشكل صحيح عن طريق المستخدمين .

3- يولد الحجم المطلق للشركة المتعددة الجنسية معلومات ذات حجم هائل ويتعين اتخاذ قرار بخصوص ما هى المعلومات التى يجب أن يفصح عنها وتكلفتها من بين مجموعة البيانات الضخمة .

4- تنشأ المعلومات من أجزاء مختلفة من العالم ذات ثقافات متعددة والتى تـــؤدى الى بيـــئات تشغيلية مختلفة ، بعض أنواع من الافصاحات قد تعوق وتربك أو حتى تغضب الحكومة المحلية أو المجتمع العام الأمر الـــذى يـــؤدى الى آثـــار عكسية على الشركة المتعددة الجنسية . ان الـــتوازن بين الحساسيات المحلية ضد الحاجة الى الافصاحات الكافية يعتبر أمرا ضروريا .

5- يجب أن يكون هناك توازن بين احتياجات المستخدمين من المعلومات الالزامية لأغراض اتخاذ القرار فى مقابل احتمال أن تلك الافصاحات قد يتم إساءة استخدامها عن طريق الآخرين لإلحاق الضرر بالشركة .

6- تتطـلب فعالية تكلفة الافصاح عندما لا يمكن أن يتم تحديد كثير من المجموعات المستخدمة وعندما لا يمكن تتبع العوائد الى المجموعات المستخدمة – أن يتم ممارسة درجة عالية من الحكم المهنى .

ويجـب أن يكون واضحا من المشاكل السابقة أن يتم اتخاذ قرار بشأن ما الذى يتم الافصاح عنه وما هى تكلفة الافصاح ، ولاشك فان تحديد وسائل الافصاح تعتبر من المشاكل المعقدة . ويتطلب الأمر أن يتم التوازن بين كثير من العوامل المتعارضـة . وفى النهاية يمكن للمديرين أن يأملون فقط فى ان يخدم المزيج النهائى أحتياجات المستخدمين الملائمة فى ظل الموازنة بين التكلفة والفعالية .

6/5 الآثار الاجتماعية لتطبيقات الافصاح

Social Impacts of Disclosure Practices

الإفصاحات عن الآثار الإجتماعيـة له عديد من الأنواع ، حيث قد تكون الافصـاحات مطـلوبة لجعـل الإدارة مسئولة عن الاستخدام الفعال والكفء للموارد الاقتصادية النادرة ، وفى الجهة الأخرى فان كثير من الشركات تقوم بعمل افصاحات أختيارية عن المبررات التى سبق مناقشتها . ان توجيه الأثر الاجـتماعى للافصاحات يتأثر بشدة بالاهتمامات المجتمعة المحددة فى البلد . ويـتعين الـتركيز على آثار الافصاحات المرتبطة على ثلاثة أنواع هى أثر الافصـاح عـلى الموارد البشرية، والقوائم ذات القيمة المضافة بالاضافة الى الأداء البيئى.

الافصاح عن الموارد البشرية human Resource Disclosure

حظيـــت متطلبات الافصاح من الموارد البشرية على الانتباه الأعظم فى مجال التقرير عن الأثر الاجتماعى **Social Impact Reporting Area** ، حيث تتضـــمن التقارير السنوية للشركة فى معظم البلاد على معلومات نمطية عن العامـــلين أو الموارد البشرية . ومع ذلك فان مستوى التحديد والتفصيل يتباين بشـــكل مـــلحوظ ، كمـــا سبق ذكره فان ذلك يتم تفسيره عن طريق الظروف المجـــتمعية والضغوط البيئية المرتبطة بالبلد ، على سبيل المثال ففى الولايات المـــتحدة الأمـــريكية قد تتضمن الافصاحات عدة موضوعات مثل مدى وجود فـــرص متكافـــئة للـــتوظيف ، فى حين قد تؤكد الافصاحات فى ألمانيا على ظـــروف العمل وتدريب العاملين . وعلى الرغم من أن ذلك المجال قد حصل عـــلى مزيد من الانتباه أكثر من اى مجال آخر من الأثر الاجتماعى للتقرير، فان متطلبات الإفصاح مازالت محدودة للغاية .

عـــلى المستوى الدولى ربما تكون الأمم المتحدة فى طليعة الجهات التى أوصت بأفصاحات موسعة فى ذلك المجال . حيث أوصت الأمم المتحدة بعمل أفصـــاحات عن عدد العاملين بالشركة وعن القطاعات الجغرافية التى يعملون بهـــا (الموقع الجغرافى وخطوط الإنتاج) ، أيضا فقد أوصت بأن يتم الافصاح عـــن سياسات الشركة بخصوص الأعتراف بنقابات العمال وعلاقات العمل ، وقـــد تطلـــبت التعـــليمات أو التوجيهات الرابعة والسابعة فى الأتحاد الأوروبى الافصـــاح عن معلومات عن متوسط عدد العاملين وتحديد عدد العاملين حسب مجموعـــاتهم وتحليل تكاليف العاملين ، إلا أن تلك التعليمات لم تحدد ما الذى يشـــكل كـــل مجموعة أو فئة أما على المستوى الوطنى فربما أن الافصاحات

الأكـــثر أنتشارا للاثر الاجتماعى هو ما يتم تطلبه فى فرنسا ، يتضمن التقرير الاجتماعى Social Report بصفة رئيسية معلومات مرتبطة بالعاملين تغطى موضـــوعات مثل هيكل الأجور ، سياسات التعيين وظروف الصحة والأمان والتدريب والعلاقات الصناعية . ويعتبر الافصاح الاكثر شيوعا والموجود فى الواقـــع التطبيقى على المستوى الوطنى يتمثل فى عدد العاملين ، وان التقرير فى هـــذا المجال ما زال يعتبر فى مراحل التطور المبكرة والذى تم اثباته عن طريق التنوع والتباين القائم فى الممارسة العملية .

قوائم القيمة المضافة Value - Added Statements

ان الهـــدف مـــن إعـــداد قائمة القيمة المضافة للشركة يتمثل فى اظهار الاضـــافات والاسهامات فى صور مالية والتى تقوم بعملها كافة المجموعات المساهمة فى مجال خلق الثروة ، ان القوائم المعدة على اساس القيمة المضافة توضـــح القيمـــة المضافة على المواد والخدمات التى تم حيازتها عن طريق الشـــركة والمستفيدين أو أصحاب المصلحة الذين توزع عليهم القيمة التى تم خلقها . ويتم تحديد القيمة المضافة على النحو التالى :-

القيمـــة المضافة = اجمالى الايرادات – تكلفة البضاعة والمواد والخدمات التى تم شراؤها من مصادر خارجية

يوضـــح الشـــكلين رقـــمى (6/7) ، (6/8) قوائم القيمة المضافة لكل من شركة باير وأى سى ال على التوالى .

شكل رقم (6/7)

قائمة القيمة المضافة لشركة باير

القيمة المضافة :

فى عـــام 1998 فـــان القيمة المضافة لمجموعة شركات باير قد بلغت 22.9 بليون مارك المانى بزيادة مقدارها 3% مقارنة بالسنة السابقة .

ان موظـــفى المجموعة يحصلون على أكبر نصيب من تلك القيمة وعلى وجه التحديد 69% أو بمبلغ 15.9 بليون مارك المانى ، وقد حصلت الحكومة على مبلغ 2.5بليون مارك المانى أو 11% ، كما فى السنة السابقة فانه قد تم المحاسبة عن مصروف الفائدة بواقع 6 % مـــن القيمـــة المضـــافة ، وسوف يحصل المساهمون على 1.5 بليون مارك المانى. اما الباقى ويبلغ 1.7 بليون مارك المانى فسوف يتم احتجازه لتقوية النمو المحتمل للشركة .

قائمة القيمة المضافة

(بالمليون مارك المانى)	1998	التغير بالنسبة المئوية	التوزيع (بالمليون مارك المانى)	1998	النصيب بالنسبة المئوية
صافى المبيعات	54884	(-) 0.2	حقوق المساهمين ومصالح الاقلية	1463	6.4
دخول أخرى	2159	(+) 19.7			
اجمالى الأداء التشغيلى	27043	(+) 0.4	العاملين	15854	69.4
تكلفة المواد	(18653)	(-) 0.8	الحكومات	2527	11.0
الاهلاك	(2974)	(+) 2.8	المقرضين	1330	5.8
المصروفات الأخرى	(12546)	(-) 2.9	الارباح المحتجزة	1696	7.4
القيمة المضافة	22870	(+) 3.1	القيمة المضافة الموزعة	22870	%100

شكل رقم (6/8)

قائمة القيمة المضافة لشركة أي سي ال

مصادر واستخدامات القيمة المضافة (غير المراجعة) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 1998	1998 (بالمليون جنيه استرلينى)
مصادر الدخل Sources of Income	
اجمالى الايرادات	9286
الاتاوات ودخل الاعمال التجارية الاخرى	91
ناقصا : تكاليف المواد والخدمات	(6663)
القيمة المضافة عن طريق الأنشطة التصنيعية التجارية Value Added by Manufacturing and Trading Activities	2714
نصيب الارباح ناقصا خسائر التعهدات المرتبطة	3
القيمة المضافة المرتبطة بالبنود الاستثنائية	159
اجمالى القيمة المضافة	2876
استخدامات اجمالى القيمة المضافة	
العاملين Employees	
تكاليف العاملين المحملة عند الوصول الى الربح قبل الضرائب	1867
الحكومات Governments	
ضرائب على دخل الشركات	112
ناقصا : المنح	(2)
	110
موردى رأس المال Providers of Capital	
تكلفة فائدة صافى القروض	332
توزيعات ارباح الى المساهمين	232
حقوق أقلية المساهمين فى الشركات التابعة	(12)
	552
اعادة الاستثمار فى المشروع Re-Investment in the Business	
اهلاك واستنفاد شهرة المحل	386
الارباح المحتجزة (الخسائر)	(39)
	347
اجمالى استخدامات القيمة المضافة	2876

يتأسس ذلك الجدول على حسابات تم مراجعتها ، وهو يوضح إجمالى القيمة المضافة الى تكلفة المواد والخدمات المقتناه من مصادر خارج المجموعة ، كما يشير الى الطرق التى خلالها يتم التصرف تلك الزيادة فى القيمة المضافة .

ويــتم اعداد قوائم القيمة المضافة بشكل رئيسى فى دول أوروبا الغربية ، ولا سيما فى ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا (حيث تكون مطلوبة كجزء من التقرير الاجتماعى) وهولندا والسويد ، ايضا فتلك القوائم موجودة فى جنوب أفريقيا واستراليا ونيوزلندا .

أمــا على المستوى الدولى فليست هناك متطلبات رسمية بخصوص قوائم القيمــة المضافة ، وفى ظل غياب أى من المتطلبات على المستوى الدولى أو المســتوى الوطــنى (فيما عدا فرنسا) هناك نقص فى توحيد الافصاحات عن القيمة المضافة .

3- الاداء البيئى Environmental Performance

حظى الاهتمام البيئى باهتمام كبير وملحوظ لكثير من الاسباب لعل أبرزها الــوعى القــوى مــن الجمهور العام ، والقوانين واللوائح الحكومية الصارمة بالإضــافة الى الكــوارث البيئية الرئيسية التى تم الاعلان عنها فى السنوات الأخيرة ، على سبيل المثال فان التسرب الكيماوى لغاز الكربون فى الهند فى عام 1984 قد سبب حالات وفيات تقترب من 4000 حالة وعدد 200000 من الجــرحى . وقد اهتم المستثمرون بصفة خاصة بمجال الافصاح والمطالبات القضائية المدفوعة مقابل الاضرار والغرامات المفروضة على الشركات حيث أن عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية قد تكون لها آثار عكسية على الارباح الحاليــة والمســتقبلية على أرباح الشركة . وعلى الرغم من الاهمية المدركة لتــلك الافصاحات فى هذا المجال ، فان هناك مجرد بضعة متطلبات موجودة عبر العالم . فعندما يتم عمل الافصاحات فى ذلك المجال فانها تميل بوجه عام الى أن يــتم بصــورة وصفية ، وعلى المستوى الدولى فان الأمم المتحدة قد أوصــت بالافصاح عن المقاييس التى تعتمد عليها الشركة لتشجيع وجود بيئة

نظيفـــة ولـــتخفيض مخاطر الأضرار الى البيئة . ولا شك أن ارشادات الأمم المـــتحدة قـــد أوصت أيضا بإجراء عمليات مراجعة بيئية Environmental Audits Risk Assessments .

أمـــا على المستوى الأقليمى فان الاتحاد الأوروبى قد تبنى سياسة لحماية البيـــئة وتتضمن تلك السياسة تحديد متطلبات فى المستقبل عن افصاح الشركة عـــن الآثـــار البيئية ، وقد تضمنت أتفاقية التجارة الحرة فى امريكا الشمالية المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك أتفاقيات جانبية تتعلق بالحمايـــة البيـــئية . وتتضـــمن الدول التى استلزمت عمل الافصاحات البيئية النرويج والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، حيث تطلبت النرويج أن يقوم مجـــلس الإدارة بالـــتقرير عـــن معلومات عن مستويات الانبعاث والمقاييس المخططـــة أو المتبعة لتطهير البيئة . كما استلزمت هيئة البورصة الأمريكية The Securities And Exchange Commission (SEC) الإفصاح عن الالتزامات البيـــئية المحتمـــلة أو العرضية حيث بحث أعضاء مجلس البورصة عن مدى كفايـــة الإفصاحات البيئية فى السنوات العديدة السابقة ، وقد حصلت البورصة بشـــكل دورى على معلومات من وكالة الحماية البيئة الأمريكية عن الشركات التى لديها مشاكل سابقة أو حالية أو محتملة فى الالتزام بالقوانين البيئية ، وقد جعل قانون العقوبات الفرنسى المعدل فى أول مارس 1994 الشركات مسئولة عـــن تعـــريض غيرها من الشركة للخطر قانونا ، حيث يتضمن القانون بنود معينة تتعامل مع الإرهاب البيئى متضمنة أيضا التلوث البيئى المتعمد .

وقـــد عـــبر الـــرئيس المكسيكى فوكس بشكل متكرر عن تعهده بتضمين الاعتـــبارات البيـــئية فى كل مرحلة من مراحل حكومية ، وقد تبنى الموقف البيئى التالى :-

- التخفيض الحاد فى قطع الاستئجار للأغراض التجارية .
- تضمين التلوث كتكلفة معوضة (عامل سلبى) عندما يتم حساب النمو الاقتصادى .
- تخفيض ضريبى خاص للصناعات عند إقامة نظم رقابة بيئية .
- زيـادة أساسـية فى التمويل وإضافة سلطة بوليسية للرقابة الحكومية التى تؤكد على فرض قوانين التلوث والتحرى عن أى انتهاكات لها .

ومـن أجل تقوية الالتزام بالقوانين البيئية ومن أجل غرس الحساسية نحو حمايـة البيـئة بيـن موظفى الشركة فأن الإدارة العليا يمكن أن تقوم باتباع الخطوات التالية :-

1- صياغة رسالة تتضمن تعهد الشركة عن مسئوليتها البيئية عن أعمالها وأنشطتها .

2- توثيـق السياسـة التفضـيلية للشـركة والتى توفر للعاملين إرشادات وإجراءات عن كيفية منع وحماية وتصحيح المشاكل البيئية .

3- عمليات مراجعة بيئية يتم أدائها دورياً لضمان الالتزام بسياسات الشركة .

4- أن يـتم تضـمين معاييـر الأداء فى المجال البيئى بجانب المعايير المستخدمة لتقييم المديرين ، وهذا يمكن أن يعد حافز قوى للمديرين .

5- تدعيـم الشـركة للمنظمات المرتبطة بالتطهير البيئى وإعادة تجديد الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات وتكنولوجيا ووسائل التنظيف .

وقد قامت اعداد كبيرة ومتزايدة من الشركات على سبيل المثال شركات جنرال موتـورز وامبريال للصناعات الكيماوية بعمل افصاحات بيئية اختياريه موسعة وقد أصبحت الافصاحات المرتبطة بذلك المجال أكثر تفضيلا بشكل متزايد الان .

6/6 قضايا فنية خاصة بالافصاحات عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحل وعقود الاستثمار

Specific Technical Issues for Disclosures

تتضـــمن المحاسبة الدولية من الناحية النظرية والتطبيقية عدد من القضايا الفـــنية الهامـــة ، وقـــد تـــم التعامل فيما سبق مع موضوعات العملة الاجنبية والمحاسبة عن تغيرات الاسعار على التوالى ، وحيث أنه ليس من الجدوى ان يتم تغطية كل قضية تؤثر على المحاسبة الدولية ، فسوف يتم تركيز المناقشة فى ذلـــك الجزء بايجاز على ثلاثة موضوعات رئيسية تتعلق باعداد التقارير هى :-

1- اندماجات الشركة .

2- شهرة المحل .

3- عقود الايجار .

6/6/1 اندماج الشركات Business Combinations and Consolidations

يعتـــبر اندمـــاج الشـــركات فى بعضها البعض أو سيطرة الشركات على بعضها البعض من المظاهر المألوفة فى هذا العصر، فقد تندمج شركة او اكثر فى شـــركة كـــبيرة ، او قد تندمج شركتين او اكثر ليكونا شركة جديدة ، وقد تســـيطر ما على شركة أخرى عن طريق شراء كل او معظم اسهمها العادية المتداولة ، او عن طريق شراء اكبر قدر ممكن من اصولها المتاحة .

ويـــتعين التمييز بين مظهرين هما الاندماج والسيطرة ، فالاندماج ينطوى بالضـــرورة عـــلى تلاشى الصفة القانونية للشركة المندمجة سواء اندمجت فى

شـــركة أخـــرى قائمة ، او اندمجت مع شركة اخرى ليكونا شركة جديدة ، ففى كلـــتا الحالـــتين يـــتم المزج الكامل بين الشركة او الشركات المندمجة والشركة الدامجة سواء أكانت شركة قائمة او مكونة حديثا لهذا الغرض ، اما السيطرة لا يترتب عليها إختفاء الصفة القانونية للشركة ، وذلك تحتفظ كل شركة بإستقلالها المالى والإدارى والمحاسبى ، ولكن تكون هناك شركة مسيطرة واخرى مسيطر عـــليها ، او بمعـــنى اخر شركة مستثمرة واخرى مستثمر فيها ، ومن الناحية المحاســـبية يطـــلق عـــلى الشركة المسيطرة او المستثمرة الشركة القابضة اما الشـــركة او الشـــركات المسيطر عليها او المستثمر فيها يطلق عليها الشركة او الشـــركات التابعة ، ومن ذلك يتضح ان عملية السيطرة وان كانت تنطوى فى جوهرها على اندماج ، الا ان ذلك لا يتضمن مزجا كاملا بين الاطراف المعنية وعلى ضوء ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة انواع اساسية هى :-

1- الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للشركة او الشركات المندمجة

ويتضمن ذلك الاسلوب نوعين اساسيين للاندماج بين الشركات هما:-

أ- اندماج شركة او اكثر فى شركة اخرى قائمة Statutory Merger

وتتضمن خطة الاندماج حصول الشركة الدامجة على الاسهم العادية التى يحمـــلها مساهموا الشركة او الشركات المندمجة مقابل منحهم اسهم تصدرها الشـــركة الدامجـــة او مقابل سداد القيمة نقدا ، وبناء على ذلك تحصل الشركة الدامجة على ضمان اصول الشركة او الشركات المندمجة (الاصول مطروحة مـــنها الالتزامات) ومن ثم ينتهى وجودها كشخصية اعتبارية مستقلة وتتحول الى قطاع فى الشركة الدامجة .

ب- الاندماج لتكوين شركة جديدة Statutory Consolidation .

يـــترتب عـــلى الاندمـــاج زوال الصفة القانونية عن الشركات المندمجة واضـــفاء تـــلك الصفة على الشركة الجديدة ، وفى تلك الحالة تصدر الشركة الجديـــدة اســـهما عاديـــة مقـــابل الاسهم التى يحملها مساهمى الشركات التى اندمجـــت وانـــتهى وجودها ، وعندئذ يؤول صافى اصول هذه الشركات الى الشركة الجديدة . وتتحول الى قطاعات تعمل فى قطاع هذه الشركة .

2- شراء كل او جزء من اصول شركة اخرى قائمة Acquisition of Assets

وقـــد تحصل احد الشركات على كل او جزء من اصول شركة اخرى ، مقابل اصدار اسهم او سداد الثمن نقدا او التعهد بسند اذنى او اى خليط ، وقد تستمر الشركة البائعة فى نشاطها كوحدة مستقلة او قد يتم تصفيتها .

3- الاندماج عن طريق السيطرة مع بقاء الصفة القانونية للشركة المندمجة

وفى تلك الحالة يأخذ الاندماج شكل سيطرة عن طريق قيام احد الشركات المســـتثمرة بشـــراء كل او جزء من الاسهم العادية لشركة او شركات اخرى المســـتثمر فيها مقابل اصدار اسهم او سداد الثمن نقدا او التعهد بسند ازنى او خليط من ذلك ، واذا تمكنت الشركة المستثمرة من شراء اكثر من 50 % من الاسهم العادية لشركة اخرى ، فعندئذ تصبح شركة قابضة او شركة ام Parent or Holding ، بيـــنما تصبح الشركة المستثمر فيها شركة تابعة Subsidiary. وتظل الشركة التابعة وحدة قانونية مستقلة .

وجهات النظر الدولية فى طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج

International Perspectives of Accounting for Business Combinations

هناك طريقتان للمحاسبة عن الاندماج هما المحاسبة وفقا لاسلوب الشراء purchase Method وطريقة المحاسبة وفقا لأسلوب اندماج الحقوق Pooling of Interests Method وفيما يلى الخصائص المميزة الرئيسية للطريقتين هما:

أ- طريقة الشراء

وفقـــا لتلك الطريقة يتم دمج اصول وحقوق الملكية المستحوذ عليها عند قيمـــتها السوقية العادلة ، ويتم خلق شهرة المحل للمدى الذى عنده تزيد تكلفة الاستحواذ على القيمة السوقية العادلة لاصول الشركة التابعة القابلة للتحديد .

ب- طريقة اندماج الحقوق

وفقا لهذه الطريقة يتم دمج اصول وجقوق الملكية بالمنشأة المستحوذ عليها عند قيمتها الدفترية ، ولا يتم خلق شهرة المحل فى ظل تلك الطريقة .

وفى كـــلا الطريقتين يتم تضمين الاصول الخاصة بالشركة الام وحقوق الملكية بها فى القوائم المالية الموحدة عند قيمتها الدفترية وتعتبر طريقة اندماج الحقوق نادرة الاستخدام نسبيا ، حيث تحظر استراليا استخدامها ، وتقوم فرنسا بتحديد اصولها والتزاماتها عند اسعار متفق عليها طبقا لاتفاقية الشراء . وتقدم كل من كندا والبرازيل باستخدام طريقة اندماج الحقوق فقط عندما لا يمكن ان يـــتم تحديد الشركة التى قامت بالاستحواذ ، وفى اليابان تعتبر طريقة الشراء هى الاســـلوب المتـــبع فى اعـــداد القوائم المالية الموحدة اما المانيا والمملكة المـــتحدة فانهـــا تعتبر طريقة اندماج الحقوق مقبولة فقط اذا تم الوفاء بمعايير معينة ، اما فى هولندا فان طريقة الشراء تستخدم بشكل شائع على الرغم من أن طريقة اندماج الحقوق مسموح بها فى اندماجات المشروعات .

أمـــا فى الولايات المتحدة الأمريكية فأن كل من طريقتى أندماج الحقوق وطريقة الشراء حاليا من المبادئ المحاسبية المقبولة المتعارف عليها عموما، ومع ذلك فأن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى قد أقترح معيار سوف يستبعد استخدام طريقة اندماج الحقوق .

1- طريقة الشراء Purchase Method

تنطوى أغلب عمليات الاندماج على شركة دامجة وشركة مندمجة أو أكثر، ولذلـــك من المنطقى أن تتم المحاسبة عن الاندماج كما لو كانت العملية مجرد عملية شراء أصول بغض النظر عن الطريقة التى يتم بها الاندماج ، و تأسيسا على ذلك يجب أن يتم تسجيل الأصول التى يتم الحصول عليها بما فيها الشهرة وفقـــا لـــلقيمة المدفوعة اذا سدد الثمن نقدا ، أما اذا تم سداد الثمن عن طريق اصـــدار أســـهم فيجب أن تسجل الأصول وفقا لقيمتها العادلة الجارية أو وفقا للقيمة العادية الجارية للاسهم المصدره ايهما أكثر وضوحا.

وقـــد حـــدد الـــرأى المحاســـبى رقم (16) عن عمليات الأندماج مفهوم المحاسبة وفقا لاسلوب الشراء على النحو التالى :-

" عـــند المحاسبة عن عمليات الاندماج وفقا لطريقة الشراء تتبع المبادئ المحاســـبية التى تستخدم فى ظل المحاسبة وفقا للتكلفة التاريخية وذلك لتسجيل حيـــازة الأصول وإصدار الأسهم ثم المحاسبة عن الأصول و الألتزمات بعد الأندماج " .

وتتضمن تكلفة شراء الشركة المندمجة عند استخدام تلك الطريقة اجمالى القيمـــة المدفوعـــة بواسطة الشركة الدامجة ، والتكاليف المباشرة لتنفيذ عملية الأندمـــاج بالإضـــافة إلى الـــتكاليف المشروطة التى يمكن تحديدها فى تاريخ الاندماج .

ويشترط الرأى المحاسبى رقم (16) الصادر من مجلس المبادئ المحاسبية الالــتزام بــالقواعد الــتالية عند تخصيص تكلفة الشراء على أصول الشركة المندمجة إذا تمت المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء :-

أ- تخصــيص تكلفة شراء الشركة المندمجة على صافى الأصول القابلة للــتحقق ذاتيــا وتكون هذه التكلفة عادة معادلة للقيمة العادلة الجارية لتلك الأصول فى تاريخ الاندماج .

ب- يجــب أن تســجل زيــادة تكلفة شراء الشركة المندمجة عن المبلغ المخصــص للأصــول القابلة للتحقق ذاتياً مطروحاً منها الالتزامات كشهرة محل .

2- طريقة الاندماج الحقوق Pooling of Interests Method

تتميز طريقة اندماج الحقوق فى ملائمتها لبعض حالات الاندماج التى تتم عــن طريق إصدار اسهم عملية الاندماج بطبيعتها تمثل عملية إدماج لحقوق المســاهمين أكثر منها حصول على أصول ، وتحقيق إدماج حقوق المساهمين عــن طــريق تبادل اسهم راس المال بين شركات تكون متساوين فى الحجم تقريــباً ، وفى مــثل هــذه الحالة تستمر الحقوق النسبية لمساهمى الشركات المكونــة للاندمــاج دون تغييــر . وتســتمر كذلك إدارات هذه الشركات فى أنشطتها كما لو كان الحال وهى شركات مستقلة .

وحيــث أن أى مــن الشركات الداخلة فى الاندماج يمكن أن تكون شركة دامجــة ، فــأن المحاسبة طبقاً لطريقة اندماج الحقوق تستلزم إظهار الأصول والالــتزامات والاندمــاج المحــتجزة فى شركة الاندماج الجديدة وفقاً للقيمة الدفــترية التى تظهر هذه العناصر فى السجلات المحاسبية للشركات المكونة

للاندمـــاج ، وفى ظل تلك الطريقة لا يؤخذ فى الاعتبار القيمة العادلة الجارية سواء لاسهم راس المال المصدر أو لصافى أصول الشركة المندمجة .

الإفصاح عن الاندماج Disclosure of Business Combinations

نظراً للطبيعة المعقدة التى تنطوى عليها عمليات الاندماج ولتأثيرها الكبير على المركز المالى ونتائج عمليات شركة الاندماج فأن الأمر يتطلب أن يكون الإفصـــاح شـــاملا فى الفـــترة التى حدث فيها الاندماج ، وفيما يلى نموذجين لـــلملاحظات الـــتى وردت فى تقاريـــر سنوية نشرت حديثاً وترتبط بشركات مساهمة عامة على النحو التالى :-

1- طريقة الشراء

بـــتاريخ 2002/3/31 حصلت الشركة على كل أصول الشركة المندمجة متضـــمنة المخزون السلعى وقد سدد الثمن نقداً ومقداره 850000 دولار وقد تعهدت الشركة أيضا بمدفوعات مستقبلية حتى شهر سبتمبر 2005 مشروطة بالمبيعات التى قد تتم من إحدى العلامات التجارية التى تم الحصول عليها.

وقـــد تمت المحاسبة عن تلك الأصول وفقاً لطريقة الشراء ، وهناك مبلغ مدفـــوع بالـــزيادة عـــن القيمة العادلة الجارية لصافى الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة قدرة 400000 دولار سوف تستنفذ على خمسة عشر عاما ، وقد تم تسجيل التكاليف المشروطة كأصول غير ملموسة قابل للاستنفاذ عـــلى مدى فترة الاستنفاذ ، هذا وتتضمن قائمة الدخل الموحدة نتائج عمليات الشـــركة المـــندمجة منذ تاريخ إدماجها ، هذا وقد تم تعديل البيانات المقارنة لتعكس تسوية الأصول غير الملموسة .

2- طريقة اندماج الحقوق **Pooling Of Interests**

فى شـــهر ديســـمبر 2002 أدمجـــت الشركة شركة أخرى مقابل إصدار 6500000 سهم من الأسهم العادية للشركة ، وقد تمت المحاسبة وفقاً لطريقة اندمـــاج الحقوق ، وطبقاً لذلك تم تعديل كافة البيانات المالية الخاصة بالفترات المحاسبية السابقة قبل الاندماج حتى يمكن تجميع عمليات الشركة مع عمليات الشركة المندمجة .

6/6/2 **شهرة المحل** **Good Will**

تنشـــأ شـــهر المحل نتيجة لعملية شراء من نوع معين حيث تقوم الشركة المستحوذة بدفع مبلغ أكثر من القيمة العادلة لصافى الأصول القابلة للتحديد أو أكـــثر مـــن القيمة العادية للأسهم العادية للشركة التابعة مع مراعاة أنه يتعين الأخذ فى الحسبان القوة الكسبية فوق العادية للشركة محل الاستحواذ ، وهناك خلاف فى الرأى بين ماهى الفترات الزمنية التى تستفيد بها الشركة المستحوذة من تكلفة شهر المحل فهل يجب أن يتم استنفاذ شهرة المحل بالكامل فى حقوق المســـاهمين فـــورا أم هل يجب أن يتم استنفاذها خلال فترة زمنية معينة يتم تحديدهـــا ؟ ، ويتمثل المنطق وراء اعتبار شهرة المحل كأصل فى أن الشهرة سوف تستمر فى المشروعات الناجحة حيث أن العوائد الاقتصادية سوف تنشأ عـــن طريق نمو المنشأة خلال عمرها والذى يفترض أن يكون غير محدود ، أن الآراء الـــتى تنادى بأن شهرة المحل يجب أن يتم استنفاذها تعتمد على أن شـــهرة المحل المشتراة ذات عمر محدد وأن تكلفتها يجب أن يتم تحميلها على فترة زمنية معينة تطبيقاً لمفهوم المقابلة **Matching Concept** .

وتــنادى مدرسة أخر من الفكر المحاسبى بأن شهرة المحل يجب أن يتم تحميـلها فـوراً ضـمن حقـوق المساهمين فشهرة المحل غير منفصلة عن المشروع ككل ، فى كلمات أخرى فأن الشهرة لا يمكن أن تكون قابلة للتحديد بشـكل منفصـل ولذلك يجب أن يتم شطبها فوراً ضمن حقوق المساهمين ، وهـناك جدل أخر فى هذا الشأن يتمثل فى أن المصروف الناشئ من استنفاذ شهرة المحل يعوق القابلية للمقارنة ولذلك يجب أن يتم حذفها من قائمة الدخل.

ولا شـك أن المحاسبة عن شهرة المحل تعتبر متباينة التطبيق خلال دول العالم يوضح الشكل رقم (6/9) كيف تتم المحاسبة عن شهرة المحل من خلال مجموعة مختارة من دول العالم .

وإذا مـا كانت تكلفة اندماج الشركة أقل من مجموع القيم العادلة لأصول القابلة للتحديد ذاتيا ، فأنه يمكن النظر إلى الفرق بأنه شهرة سالبة **Negative Goodwill** ، ولاشـك أن التطبيقات المحاسبية للشهرة السالبة تعتبر متباينة ، فـفى استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية يتطلب تخفيضها فى بعض الأصـول الـتى تم شرائها ، بينما تم جعل الشهرة السالبة دائنة ضمن حقوق المساهمين فى هولندا والمملكة المتحدة .

6/6/3 المحاسبة عن الاستئجار Accounting For Leases

الاستئجار هو اتفاق تعاقدى بين مؤجر **Lessor** ومستأجر **Lessee** يعطى للمسـتأجر الحـق فى استخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة مقابل مدفوعات نقدية دورية متفق عليها (الإيجار **Rent**) ، ومن العناصر المتفق عليها لأنفاق الاستئجار أن المؤجر لا ينقل الملكية الكامل للأصل .

شكل رقم (6/9)

الاختلافات المحاسبية – رسملة تكاليف البحوث والتطوير

البلد	المصروف الفورى	الشطب الفورى فى مواجهة احتياطى الملكية	الحد الاقصى لسنوات الاستنفاذ
1- النمسا	لا	لا	عمر متوقع
2- استراليا	لا	لا	20
3- البرازيل	لا	لا	عمر متوقع
4- كندا	لا	لا	40
5- جمهورية التشيك	نعم	لا	5
6- الدنيمارك	لا	نعم	20
7- فنلندا	نعم	لا	20
8- فرنسا	لا	لا	40
9- المانيا	لا	نعم	40
10- الهند	لا	لا	عمر متوقع
11- ايطاليا	لا	نعم	عمر متوقع
12- اليابان	نعم	لا	5
13- المكسيك	لا	لا	20
14- هولندا	نعم	نعم	عمر متوقع
15- كوريا الجنوبية	لا	لا	5
16- اسبانيا	لا	لا	20
17- السويد	لا	نعم	عمر متوقع
18- المملكة المتحدة	لا	نعم	20
19- الولايات المتحدة الأمريكية	لا	لا	40

وبسبب المزايا المالية والتشغيلية والمزايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر التى توفرها اتفاق الاستئجار فأن العديد من المنشآت الأعمال تستأجر عدد كبير من الأصول بدلا من امتلاكها ، على سبيل المثال فأن عمليات الاستئجار قد استخدمت فى تمويل ما يزيد عن 140 بليون دولار من المعدات فى الولايات

المتحدة الأمريكية عام 1990 ، وهى توفر حالياً ما يقرب من نصف الأموال اللازمة لتمويل المعدات الرأسمالية المشتراة فى الولايات المتحدة ، وخلال السنوات الأخيرة زاد شيوع عمليات الاستئجار بصورة كبيرة وهى تمثل الان أكثر أشكال الاستثمارات الرأسمالية سرعة فى النمو ، وقد أدى تزايد وانتشار وأهمية اتفاقات الاستئجار فى السنوات الأخيرة إلى ظهور حاجة ملحة لتنظيم عمليات المحاسبة والتقرير المالى لتلك الصفقات ولا سيما فى ظل العولمة ودولية النشاط .

وبافتراض قيام أحد شركات الطيران باقتراض مبلغ 50 مليون دولار لمدة عشر سنوات من أحد البنوك لشراء طائرة معينة ، فمن الواضح أنه يتعين التقرير عن الأصل والالتزام المقابل فى ميزانية الشركة بذلك المقدار ، فاذا ما قامت الشركة بشراء الطائرة بذات المبلغ من الشركة المنتجة لها مباشرة مع تقسيط ثمن الشراء على مدار عشر أعوام فمن الواضح أيضا أنه سيتم التقرير عن أصل الالتزام المقابل له (يعنى أن عملية الشراء بالتقسيط يجب رسملتها)، ولكن إذا ما قامت الشركة باستئجار الطائرة لمدة عشر سنوات بموجب عقد استئجار مع سداد مدفوعات إيجار مساوية للأقساط فى صفقة الشراء فسوف يبدأ اختلاف الآراء فى الظهور حول كيفية التقرير عن تلك الصفقة .

وتتراوح عموماً وجهات النظر المختلفة من عدم الرسملة إلى رسملة كافة الاستئجارات ، حيث يتفق مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية مع مدخل الرسملة حين يكون الاستئجار مماثلا للشراء بالتقسيط والذى يشير إلى أن الاستئجار الذى ينقل اغلب المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل يجب رسملته ، وتقود وجهة النظر هذه إلى ثلاثة نتائج هى :-

1- أنـــه يجب تحديد الخصائص التى تشير إلى أن اغلب منافع ومخاطر الملكية قد انتقلت للمستأجر .

2- أنـــه يجب تطبيق نفس هذه الخصائص بصورة على كل من المؤجر والمستأجر .

3- أن الاستئجارات التى لا تنقل اغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر تمثل استئجارات تشغيلية **Operating Leases** ولا يجب رسملتها ولكن تتم المحاسبة عنها كمدفوعات ومتحصلات إيجار عادية .

وعـــن طـــريق رسملة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية ، فان المستأجر يسجل أصل التزام بقيمة تمثل بصفة عامة القيمة السوقية للأصل أو سعر شرائه ، كما أن المؤجر وقد نقل اغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر يعـــترف بعمـــلية بيع عن طريق استبعاد الأصل من الميزانية وإثبات حساب قـــبض محلــــه ، وتكون قيود اليومية النمطية لدى كل من المؤجر والمستأجر بفرض استئجار ورسملة المعدات كما يلى :-

سجلات المستأجر :

××		**من حـــ/ معدات مستأجرة**
	××	**إلى حـــ/ تعهد (التزام) استئجار**

سجلات المؤجر :

××		**من حـــ/ حسابات قبض مستأجرة**
	××	**إلى حـــ/ المعدات استئجار**

ومع رسملة المستأجر للأصل فأنه يسجل أهلاك له ، ويعالج كل من المؤجر والمســـتأجر مدفوعات الإيجار الدورية على أنها تضم جزء يمثل فائدة وجزء من أصل الدين .

وإذا لم يرسمل الاستئجار فأن المستأجر لا يثبت أى أصل كما أن المؤجر لا يستبعد الأصل من ميزانيته ، وعند سداد مدفوعات الإيجار يسجل المستأجر مصروف إيجار كما يعترف المؤجر بإيراد إيجار .

المحاسبة لدى المستأجرين Accounting By Lessees

فى تـــاريخ عقد اتفاقية الاستئجار يتم تصنيف الاستئجار والمحاسبة عنه كاستئجار رأسمالى **Capital Lease** على أن يستوفى واحد أو أكثر من معايير الاستئجار الأربعة :-

- أن ينقل الاستئجار ملكية الأصل للمستأجر .
- أن يتضمن الاستئجار حق اختيار **Option** للمستأجر فى الشراء .
- أن تساوى مدى الاستئجار 75% أو أكثر من العمر الاقتصادى المقدر للأصل المستأجر .
- أن تســـاوى القيمـــة الحالية لمدفوعات الاستئجار (باستثناء التكاليف التنفيذية) 90 % أو أكثر من القيمة العادلة للأصل المستأجر .

والاستئجارات التى لا تستوفى أى من هذه المعايير الأربعة يصنفها المستأجر ويقوم بالمحاسبة عنها كاستئجارات تشغيلية **Operating Leases** .

وتمشـــياً مع رأى مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى فأن الجزء الأكبر مـــن قيمة الأصل تستهلك فى فترة 75% الأولى من عمر الأصل ، وأنه لا يلزم اختيار المعيارين الثالث أو الرابع عندما يبدأ الاستئجار فى الربع الأخير من عمر

الأصــل ، وعمومــا فأن معايير الرسملة الأربعة المتعلقة بالاستئجارات مازالت محل خلاف وقد يكون من الصعب تطبيقها فى الممارسة العملية .

المحاسبة عن الأصل والالتزام بصورة مختلفة

Asset and Liability Accounted For Differently

فى صــفقات الاســتئجار الرأسمالى يستخدم المستأجر عملية الاستئجار كمصدر للتمويل ، ويقوم المؤجر بتمويل الصفقة (تقديم رأس مال الاستئجار) بواســطة الأصل المؤجرة ، ويقدم المستأجر مدفوعات الإيجار التى تمثل فى الواقــع مدفوعات لأقساط ، وعلى ذلك فأنه على مدى عمر الأصل المؤجر ، فان مدفوعات الإيجار للمؤجر تشكل سدادا لكل من الأصل والفائدة .

الأصل والالتزام المسجل

فى ظل طريقة الاستئجار الرأسمالى يعالج المستأجر صفقة الاستئجار كما لو كــان يشــترى أصــل فى صفقة تمويل يقوم فيها باقتناء اصل والتحمل بالتزام ، ويقوم المستأجر بتسجيل الاستئجار الرأسمالى كأصل والتزام بالقيمة الأقل من :-

1- القيمة الحالية لمدفوعات الاستئجار الصافية (بعد استبعاد التكاليف التنفيذية).

2- القيمــة الســوقية العادلة للأصل المستأجر عند بدء الاستئجار ، ويبرر هذا المدخــل بأن الأصل المؤجر لا يجب تسجيله بقيمة أكبر من قيمته السوقية العادلة.

فترة الإهلاك

وتعتــبر مــن الجوانــب المــثيرة للجدل المحاسبة عن الإهلاك الأصول المستأجر المرسلة، على سبيل المثال إذا قام عقد الاستئجار بنقل ملكية الأصل

للمستأجر أو تضمن حق اختيار شراء بسعر مغرى فأن الأصل المستأجر يتم إهلاكه بصورة تتسق مع سياسة الإهلاك المعتادة التى يستخدمها المستأجر عند أهلاك أصول المملوكة وذلك باستخدام العمر الاقتصادى للأصل .

ومن ناحية أخرى إذا لم ينقل الاستئجار الملكية أو لم يتضمن حق إختيار شراء بسعر مغرى ، فانه يستهلك على مدى فترة الاستئجار ، ففى تلك الحالة يعود الأصل المستأجر إلى المؤجر بعد فترة زمنية معينة .

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة فى توزيع مدفوعات ايجار كل فترة بين الأصل والفائدة على مدار فترة الاستئجار ، حيث تنتج تلك الطريقة معدل فائدة ثابت فى كل فترة كنسبة من رصيد الالتزام خلالها . ويجب على المستأجر استخدام معدل الحصة المستخدمة فى تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الاستئجار الصافية عند تطبيق طريقة الفائدة الفعالة على الاستئجارات الرأسمالية .

مفهوم الإهلاك

رغماً عن ان المقدار المرسمل فى البداية كأصل والمسجل كالتزام يحسب على أساس نفس القيمة الحالية ، فان عمليات إهلاك الأصل وتسوية الالتزام تمثل عمليات محاسبية مستقلة عن بعضها البعض على مدى فترة الاستئجار ، فالمستأجر يجب ان يستهلك الأصل المستأجر عن طريق تطبيق طرق الإهلاك المعتادة مثل القسط الثابت أو المتناقص .

ويستخدم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى مصطلح الاستنفاذ **Amortization** اكثر من استخدامه لمصطلح الإهلاك **Depreciation** فى

الاعتراف بحقوق الملكية المستأجرة غير الملموسة ووصف التخفيض المقابل للخدمات المستنفذة للأصل غير الملموس .

طريقة الاستئجار التشغيلى لدى المستأجر Operating Method (Lessee)

يســتحق مصروف الإيجار فى ظل الاستئجار التشغيلى يوماً بعد يوم مع اســتخدام المســتأجر للأصل ، ويقوم المستأجر بتخصيص الإيجار على الفترات المســتفيدة مــن استخدام الأصل و يتجاهل المحاسبة عن أية ارتباطات بسداد مدفوعــات فى المستقبل ، كما يقوم المستأجر بإجراء عمليات الاستحقاق والتأجيل المناسبة إذا كانت الفترة المحاسبية تنتهى بين تواريخ السداد النقدى للإيجار .

ومــثل أى التزام طويل الأجل بسداد مدفوعات إيجار فى المستقبل ، فأن الأصــل المؤجــر لا يقرر عنه في قائمة المركز المالى ، وسيتم التقرير عن مصروف الإيجار فى قائمة الدخل ، كما يلزم الإفصاح ضمن الملاحظات عن أية استئجارات تشغيلية ذات مدة غير قابلة للإلغاء تزيد عن سنة .

المحاسبة لدى المؤجرين Accounting By Lessors

من وجهة نظر المؤجر يقدم الاستئجار ثلاث منافع هامة هى إيراد الفائدة والمنافع الضريبية بالإضافة إلى استعادته للقيمة المتبقية للأصل فى نهاية مدة الاســتئجار ، ومــن وجهة نظر المؤجر يمكن تصنيف الاستئجار للأغراض المحاسبية إلى استئجارات تمويل مباشر بالإضافة إلى استئجارات مماثلة للبيع.

طريقة التمويل المباشر لدى المؤجر Direct Financing Method Lessor

أن الاســتئجارات الــتى تمــثل فى جوهرها عملية تمويل لأصل مشترى بواسطة المستأجر تتطلب من المؤجر إحلال حساب قبض مدفوعات لاستئجار

محـــل الأصل المؤجر ، وتكون المعلومات اللازمة لتسجيل استئجار التمويل المباشر كما يلى :-

- الاستئجار الاجمالى (حساب القبض مدفوعات الاستئجار) وهو مدفوعات الاســـتئجار عـــلاوة على القيمة المتبقية غير المضمونة التى تؤدى للمؤجر فى نهاية مدة الاستئجار .
- إيـــراد الفـــائدة غير المكتسب – وهو الفرق بين الاستثمار الاجمالى (حساب القبض) والقيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر .
- الاستئجار الصافى وهو الاستثمار الاجمالى (حساب القبض مطروحاً منه إيراد الفائدة غير المكتسب الذى يتضمنه .

طريقة الاستئجار التشغيلى لدى المؤجر Operating Method – Lessor

فى ظـــل طـــريقة الاستئجار التشغيلى تسجل مدفوعات الإيجار التى يحصلها المؤجـــر كإيـــراد عـــند استحقاقها ، كما يهلك الأصل المؤجر بصورة عادية ، مع مقابـــلة مصـــروف إهـــلاك الفـــترة بإيراد الإيجار خلالها ، ويكون مقدار الإيراد المعترف فى كل فترة محاسبية ثابتاً بغض النظر عن شروط الاستئجار إلا إذا كان هـــناك أســـاس أخر منتظم بصورة الصيغة الزمنية التى تكتسب المنافع المشتقة من الأصل المؤجر على أساسها بصورة أفضل من أساس القسط الثابت .

الفصل السابع

التباين والتوافق
فى الإفصاحات عالمية النطاق

الفصل السابع

التباين والتوافق فى الإفصاحات عالمية النطاق

Worldwide Disclosures Diversity and Harmonization

7/1 أثـــار درجـــة الإرتـــباط الحكومى بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية .

7/2 عمـــلية وضـــع المعيـــار المحاســـبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة.

7/3 طبيعة وأهمية ومعوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية.

7/4 إلقـــاء الضـــوء على مجهودات التنسيق على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى .

7/1 آثار الإرتباط الحكومى بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية

The Influences of Government's Involvement in the Economy on the Accounting Standards - Setting

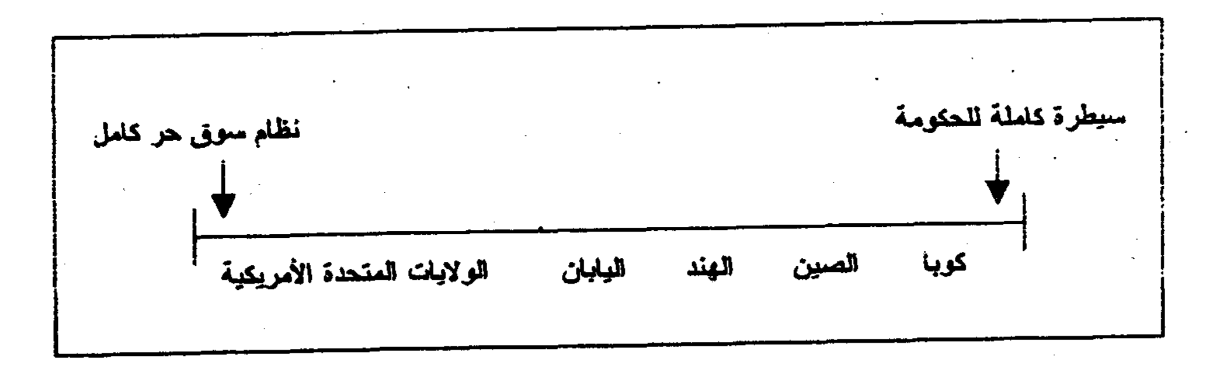
عــلى الــرغم من أن المحاسبة يطلق عليها لغة الأعمال **Language of Business** إلا أن مغــزاها يتباين من بلد الى آخر ، تعكس المعايير المحاسبية دور المحاســبة فى ثقافــة الأمة ولاسيما إقتصادها ، فاذا كانت المحاسبة القانونية **Public Accountant** فى مدينة المكسيك تعتبر أن حملة الأسهم هم المستخدمين الرئيســيين للقوائم المالية ، فإن المحاسب فى ألمانيا يوجه القوائم المالية تجاه السـلطات الضريبية . والأسئلة التى يمكن أن تثار فى هذا الصدد هى : كيف تم تطوير المعايير المحاسبية فى البلاد المختلفة ؟ وما هى مضامين المعايير المحاسبية المختلفة ؟ وما هى المجهودات التى تم بذلها من أجل تحقيق التنسيق والتوافق ؟ .

تباين الإفصاح **Disclosure Diversity**

وكما سبق قوله فإن المعايير المحاسبية قد تأثرت بشدة بثقافة الأمة ، ولاشك أن أحــد أهم العوامل الثقافية هى الإرتباط والتدخل الحكومى **Government Involvement** فى الإقتصــاد . بصــفة عامة تقع كافة النظم الإقتصادية بين نظامين يتراوحان ما بين الرقابة والسيطرة الكاملة من الحكومة ونظام السوق الحر تماماً ، يوضح الشكل رقم (7/1) إرتباط الحكومة بالإقتصاد فى عديد من البلدان .

شكل رقم (7/1)

الإرتباط الحكومى فى الإقتصاد



ففى البلاد ذات الشركات المملوكة ملكية عامة **Publicly Owned** وحيث تسيطر الحكومة على معظم الأسواق وتخضعها لرقابتها فعادة ما تأخذ الحكومة دورا هامـــا فى النشـــر والإعلان عن المعايير المحاسبية . وعلى النقيض من ذلـــك ففى البلاد ذات الشركات الضخمة والتى تنتشر ملكيتها بشكل واسع فإن مســـئولية إصدار المعايير المحاسبية ووضعها غالبا ما يقع عبئها على المهنة ذاتها . وقد قدم الفصل السابق بعض أمثلة على ذلك التباين .

وحيث أن المداخل المختلفة لوضع المعيار تنشأ من المدارك المختلفة لما يشـــكل المعـــلومات المفيـــدة ، فإن تباين تلك المداخل قد أثمرت عن معايير محاسبية مختلفة بشكل كبير بين دول العالم .

التركيز على الميزانية مقابل التركيز على قائمة الدخل

The Balance Sheet Emphasis Versus the Income Statement Emphasis

تميـــل المعاييـــر المحاسبية عادة الى أنها موجهة نحو مستخدمى التقارير الماليـــة . ومـــن بين كافة المستخدمين يمارس موردى رأس المال **Capital Provider** تأثيـــر كـــبير عـــلى ذلك التوجيه . فإذا ما كان البنك أو المؤسسة

الماليـــة هى المـــورد الرئيسى للأموال ، من ثم فإن المعايير تركز عادة على قائمة المركز المالى . حيث عادة ما تركز السلطات المصرفية على المعلومات الـــتى تســـاعدهم عـــلى تقييـــم مركـــز السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمقترض، حيث يساعد المركز المالى للمنشأة البنك المقرض على تقييم قدرتها على إسترداد قروضها .

وعـــلى النقيض من ذلك فعندما يكون حملة الأسهم هم المصدر الرئيسى للأموال فإن أرباح الشركات ينظر إليها على أنها العامل الأساسى للتنبؤ بنجاح الشـــركة فى المســـتقبل . ولذلك فإن قائمة الدخل تحظى بإنتباه أكبر من قبل واضعى المعايير المحاسبية . حيث يؤثر أى تغير فى المبادئ المحاسبية على الدخل المقرر عنه وغالباً ما ينتج عنه فائدة ضخمة وأحياناً جدل هائل .

ومـــنذ بضـــعة ســـنوات مضـــت حاول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمـــريكى **FASB** أن يصدر وينشر معياراً محاسبياً يتطلب أن تقوم الشركات بإظهار أسهم حقوق إختيار للعاملين **Employee Stock Options** كمصروف فى قائمة الدخل ، وقد كان رد الفعل الصادر من الشركات الكبيرة النفوذ ضد المعيار المقترح قوياً لدرجة أن مجلس معايير المحاسبة المالية قد ترك وأجيز له إختيار قليل ولكن لم يتخلى عن الفكرة تماماً .

7/2 وضع المعيار المحاسبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة

Accounting Standard Setting and Financial Reporting in Selected Countries

فى هـــذا القســـم ســـوف يتم التركيز على كيفية وضع المعيار المحاسبى وإبـــراز تطـــبيقات التقرير المالى لخمس بلاد هى البرازيل والمانيا واليابان وهولـــندا والولايـــات المـــتحدة الأمريكية . حيث يتم إستعراض الإختلافات

والتـــباين فى المحاسبة والتقرير بين تلك البلدان الخمسة والتأثير الثقافى الذى يساهم فى أحداث تلك الإختلافات . وكما سبق ذكره فإن القيم الثقافية **Cultural Values** للبلاد ونظمها المحاسبية تؤثر فى بعضها البعض ، والنتيجة الطبيعية لذلك هو وجود تباين عالى النطاق فى الإختلافات المحاسبية وإعداد التقارير . وفى الفصـــل الخامس تم الحصول – من خلال التحليل المقارن – على نظرة عامـــة للتباين بين كثير من البلدان فى عديد من المجالات . أما فى ذلك القسم فســـوف يـــتم إلقاء نظرة قريبة على كل من البلدان الخمسة والتى من شأنها تعزيز تلك العلاقة بين المحاسبة والبيئات المحيطة بها .

7/2/1 **البرازيل**

البرازيل هى أحد البلدان اللاتينية ، حيث يكون للحكومة وقانون الشركات وقوانيـــن وتشريعات الضرائب تأثير قوى على التطبيقات المحاسبية والتقرير المـــالى ، وعـــلى الـــرغم مـــن أن الحكومـــة قد تبنت سياسات تجارة حرة وخصخصة الصناعات التى تسيطر عليها الحكومة فى السنوات الحديثة إلا أن حجـــم أســـواق الأوراق الماليـــة البرازيلية تعتبر صغيرة نسبياً عند مقارنتها بـــنظيرها فى البلاد الصناعية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادى . وتعتبر إفصاحات القوائم المالية فى البرازيل موجهة بشكل غـــالب نحو الدائنين والذين يعدون المصدر الرئيسى لتقديم الأموال بالإضافة الى الســـلطات الضريبية . فى حين أن الإفصاحات الموجهة نحو المستثمرين أصحاب الملكية فى الشركة تعتبر ثانوية وأقل أهمية نسبياً .

1- عملية وضع المعيار :

يعتـــبر قـــانون الشركات عام 1976 المعدل فى عام 1997 هو المصدر الرئيســـى للمـــبادئ والتطـــبيقات المحاســـبية الواجبة التطبيق على الشركات البرازيـــلية ، وتعتبر جمعية المحاسبين البرازيلية **Instituto Brasileiro de Cautadores (IBRACON)** والمجلس الفيدرالى للمحاسبة **Conselho Federal de Contabilidade** هما التنظيمات المهنية للمحاسبة بالبرازيل . وهما يوفران أيضـــاً الإرشـــادات عـــن المـــبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية ومعايير المراجعة ، وتعتبر هيئة تداول الأوراق المالية (البورصة) **Commissao de Valores Mobiliarios - CVM** المسئـــولة عن المعـــايير المحاسبية للشركات التى تعتبر أسهمها مقيدة فى البورصة ، فإذا ما تم الموافقة على معايير جمعية المحاسبين البرازيلية عن طريق هيئة تداول الأوراق المالية فإنها تعتبر ملزمة لكافة الشركات العامة التى تعتبر أسهمها مقيدة ومتداولة فى البورصة .

2- القوائم المالية :

يجب أن يتم إعداد قوائم مالية مقارنة سنوياً ، بحيث تتضمن :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- قائمة التغيرات فى حقوق المساهمين .
- قائمة التغيرات فى المركز المالى .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويـــتم إرفاق تقرير معين مع القوائم المالية عن طريق مجلس المديرين ، وتعتبر التكلفة التاريخية **Historical Cost** هى أساس القياس ، ويتم إعداد القوائم

المالية على أساس الإستحقاق Accrual Basis ، وتعتبر مبادئ الحيطة والحذر Conservatism والأهميـــة النسبية Materiality والثبات Consistency هى المبادئ التى تعد هامة عند إعداد القوائم المالية .

3- إعادة تقييم الأصول :

يســمح قــانون الشــركات بإعادة تقييم الأصول بالزيادة إلا أن السلطات الضــريبية تســمح بإعادة تقييم الأصول طويلة الأجل فقط . وفى التطبيقات العمــلية يتم إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات والآلات فقط لكل من الأغراض المحاسبية والضريبية .

4- عقود الإستئجار التمويلية :

لا يتم رسملة عقود الإستئجار التمويلية فى الواقع التطبيقى ، على الرغم من أنه يسمح بالرسملة Capitalization .

5- رسملة الفائدة :

يجــب أن يتم إستنفاذ كافة تكاليف الفوائد وإعتبارها مصروفات فى قائمة الدخل عادة فيما عدا حالة واحدة حيث يتم رسملتها فقط عندما تكون الشركات فى مرحلة النشوء .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون عند التكلفة أو السوق أيهما أقل Lower of Cost or Marke، وتعتــبر القيمة السوقية هى تكلفة الإستبدال وصافى القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل . كما يتم إستخدام طريقتى الوارد أولا يصرف أولا FIFO أو متوسط التكلفة بشكل واسع الإنتشار عند تحديد تكلفة المخزون . أما طريقة الوارد أخيراً يصرف أولا LIFO فهى تستخدم بشكل شائع حيث أنها غير مقبولة من الناحية الضريبية .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

إن تكاليف البحوث والتطوير التى يتوقع أن تكون ذات عوائد فى السنوات المستقبلية يتم رسملتها وإستنفاذها خلال عمرها المفيد ، وللأغراض الضريبية فإن الحد الأدنى لفترة الإستنفاذ تبلغ خمس سنوات .

8- التقرير القطاعى :

إن التقرير على أساس القطاعات **Segment Reporting** غير مطلوباً .

9- التوحيد والدمج :

عادة ما تعتبر طريقة الشراء **Purchase Method** هى الطريقة المطلوبة، ويسمح فقط بإستخدام طريقة إندماج الحقوق **Pooling of Interests** عند توافر ظروف نادرة .

7/2/2 هولندا

1- عملية وضع المعايير :

يحدد القانون المدنى **Civil Code** فى المادة رقم (9) - والمعدلة فى عام 1997 متطلبات التقرير المحاسبى والمالى . أيضاً توفر تلك المادة المرونة للإلتزام بتعليمات المادة الرابعة والسابعة من قانون الشركات للإتحاد الأوروبى والتى تتعامل مع محتويات القوائم المالية والتوحيد على التوالى .

2- القوائم المالية :

تتمثل القوائم المالية المطلوبة فى الآتى :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

يتضـــمن التقرير السنوى تقريراً يتم إعداده عن طريق مجلس الإشراف . ويســـتلزم القـــانون المـــدنى إســـتخدام أساس الإستحقاق ، وتتضمن المفاهيم المطلوبة مفاهيم المقابلة **Matching** والإستمرارية **Going Concern** والحيطة **Prudence** . ويتم السماح بإستخدام أساس التكلفة التاريخية لأغراض التقييم ، ومع ذلك يتم السماح بإستخدام القمية الحاليـــة **Current Value** بالنسبة لبنود المخـــزون والأصـــول الثابـــتة الملموسة والأصول المالية والأصول الثابتة . ويعتبر التقرير المالى والتقرير الضريبى مستقلان عن بعضهما البعض .

3- إعادة تقييم الأصول :

يســـمح القانون بإعادة تقييم الأصول بالزيادة بإستخدام العرف المحاسبى المعروف بالتكلفة الجارية **Current Cost** بإستثناء الأصول غير الملموسة ، ويـــتم تحديـــد مصـــروف الإستهلاك للأغراض الضريبية على أساس التكلفة الـــتاريخية فقط ، ولأغراض التقرير المالى يمكن أن يتم تحديد الإهلاك على أساس القيمة الحالية .

4- عقود الإستئجارات التمويلية :

يتعين أن يقوم المستأجر الذى يستخدم الأصول على أساس عقد الإستئجار التمويـــلى برســـملة تـــلك الأصول ، وحيث يتم تضمين التعهد المرتبط بعقد الإستئجار فى حسابات الإلتزامات .

5- رسملة الفائدة :

يمكن رسملة تكاليف الفائدة على الإقتراض والذى يعتبر قابل التحديد على الأصـــول الإنـــتاجية بشكل مباشر كجزء من إجمالى تكلفة الأصل أثناء فترة التصنيع أو البناء .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة القابلة للتحقق أيهما أقـل ، وتتمـثل التكـلفة فى ظل تلك الأدبيات فى التكلفة التاريخية الفعلية أو التكـلفة الجارية ، وللتوصل الى التكلفة يتم إستخدام كل من طريقة المتوسط المـرجح أو طريقة الوارد أولا يصرف أولاً أو طريقة الوارد أخيراً يصرف أولا بشكل شائع .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

عـادة مـا يتم إستغراق التكاليف الخاصة بالبحوث والتطوير كمصروف أثناء الفترة عندما يتم إنفاقها بالفعل ، ومع ذلك قد يتم رسملتها ، فإذا تم رسملة تـلك الـتكاليف فإنها يجب أن يتم الإفصاح عنها وبشكل منفصل كأصل غير ملموس .

8- التقرير القطاعى :

تعتـبر الإفصـاحات القطاعية مطلوبة إذا كانت مبيعات الشركة فى أحد قطاعاتها الجغرافية تزيد عن 10% من إجمالى صافى المبيعات .

9- التوحيد :

تسـتلزم المادة (9) أن يتم توحيد كافة شركات المجموعة والشركة الأم ، ويتم تعريف شركات المجموعة بأنها الشركات التابعة بالإضافة الى الشركات الأخرى والتى تتضمن شركات التضامن والشركات التى تكون مملوكة بنسبة 50% أو أقل بشرط أن يتم السيطرة عليها ، وعادة ما لا يتم تشغيل الشركات الـتابعة عـن طـريق الشركة الأم حيث أنها مستقلة إقتصادياً ويتم إستبعادها لأغـراض الـتوحيد ، وعـادة ما تعتبر طريقة الشراء هى الطريقة الوحيدة

المســـموح بها لأغراض التوحيد ، ويتم السماح بتطبيق طريقة إندماج الحقوق فقـــط إذا كـــانت المنشـــأة غير قابلة للتحديد كمستحوذة ، ونتيجة لذلك لا يتم إستخدام طريقة إندماج الحقوق فى الممارسة التطبيقية .

7/2/3 ألمانيا

1- عملية وضع المعيار :

يعتبر القانون التجارى **Commercial Code** المعدل فى عام 1994 هو المصـــدر الرئيســـى للمعايير الخاصة بالتقرير المالى . يعتبر قانون الشركات المســـاهمة الألمانى عام 1965 المعدل فى عام 1993 وقانون الشركات ذات المسئولية المحدودة عام 1982 هى القوانين الأكثر تأثيراً على مبادئ المحاسبة المقـــبولة والمتعارف عليها عموماً والتى تتضمن معايير محاسبية يتم تطبيقها بصفة محددة على تلك الشركات . وبصفة عامة يمكن المطالبة بعوائد ضريبية فقـــط إذا تـــم معالجة البنود بنفس الطريقة لأغراض التقرير المالى والتقرير الضـــريبى . ونـــتيجة لذلك تميل الشركات الألمانية الى تدنيه عرض أصولها والمغـــالاة فى عرض إلتزاماتها للمدى الممكن الذى من شأنه تدنيه إلتزاماتها الضريبية .

2- القوائم المالية :

من المطلوب أن تقدم الشركات القوائم التالية :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

وهناك القليل جداً نسبياً من الشركات المقيدة بسوق تداول الأسهم ، ويعتبر التمويل عن طريق القروض هو الشكل المفضل من التمويل عن طريق أسهم الملكية وذلك بسبب القوانين واللوائح الضريبية ، ويتطلب القانون التجارى من الشـــركات أن تـــلحق بـــالقوائم المالية تقرير من الإدارة ، وتعتبر البنوك هي المصدر الرئيسى لتمويل المشروعات .

تتضـــمن المفاهيم المحاسبية كل من الإستمرارية والمقابلة وأساس التكلفة الـــتاريخية وأساس الإستحقاق ، بالإضافة الى ذلك يجب إتباع أساس الحيطة والحذر حيث أنه يشترط الإعتراف بكافة المخاطر المتوقعة والخسائر المتوقعة جـــتى تاريخ إعداد الميزانية العمومية . ويحظر الإعتراف بالأرباح غير المحققة، ولا يتم السماح بعمل المقاصة بين الأصول والإلتزامات أو الدخل والمصروفات، ويجب أن يتم تطبيق المبادئ المحاسبية بثبات خلال الفترات الزمنية .

3- إعادة تقييم الأصول :

يـــتم الإلتزام بأساس التكلفة بشكل دقيق ، حيث لا يسمح القانون التجارى بإعادة تقييم الأصول الفردية فوق التكلفة التاريخية لإقتناءها .

4- عقود الإستئجار التمويلية :

يتطلب الأمر رسملة عقود الإستئجار التمويلية عن طريق المؤجر والمستأجر.

5- رسملة الفائدة :

قد يتم رسملة تكلفة فائدة القرض المستخدم لتمويل إنتاج الأصل وتضمينها فى تكلفـــتها . ويـــتم قصر الفائدة التى يتم رسملتها بتلك الطريقة على المقدار المســـتنفذ أثناء فترة الإنتاج ، وفى حالة رسملة **Capitalization** الفائدة يتعين أن يتم الإفصاح عن ذلك فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون السلعى عند التكلفة أو السوق أيهما أقل لأغراض تحديد التكــلفة ، يعتبر إستخدام طرق التحديد الخاص ومتوسط التكلفة والوارد أولا يصــرف أولا ، والوارد أخيراً يصرف أولا أمراً مقبولا ، ولأغراض تطبيق مفهوم التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون السلعى يمكن أن تتمثل التكلفة الســوقية فى تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق . وعندما تكون كل من طريقة تكلفة الإحلال وصافى القيمة القابلة للتحقق متاح الحصول عليها يتم إستخدام أيهما أقل لتحديد القيمة السوقية ، وإذا لم تكن معلومات تكلفة الإحلال مــتاح الحصــول عليها يتم إعتبار صافى القيمة القابلة للتحقق بأنها تعبر عن القيمــة السوقية ، وحيث أن القوانين الضريبية تسمح بتخفيض الأرباح العادية للوصــول الى قيمــة صافى القيمة القابلة للتحقق ، فانه يتم إتباع نفس أسس التطبيق لأغراض إعداد التقارير المالية ، ونتيجة لذلك فإن صافى القيمة القابلة للتحقق غالباً ما تعنى صافى القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادى .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

يجــب أن يــتم إستنفاذ النفقات المرتبطة بالبحوث والتطوير كمصروفات محملة على قائمة الدخل .

8- التقرير القطاعى :

يتطلب القانون التجارى القيام بعمل الإفصاح عن المبيعات حسب الصناعة وطبقاً للأسواق المحددة جغرافياً فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

9- التوحيد :

يــتعين عــلى الشركة إعداد قوائم مالية موحدة وتقرير من الإدارة على المجموعــة ، تمثل المنشآت المتضمنة فى القوائم المالية الموحدة فى شركات

تابعـــة بالإضافة الى الشركات التى تكون تحت السيطرة رغماً عن أن اغلبية أســـهم التصـــويت غير مملوكة . بصفة عامة يتم إعداد القوائم الموحدة طبقاً لطريقة الشراء ، بينما يتم السماح بإستخدام طريقة إندماج الحقوق **Pooling of Interests** فقط فى ظل توافر ظروف معينة .

7/2/4 **اليابان**

1- وضع المعيار :

يتمـــثل المصـــدر الرئيســـى لإصـــدار معايير التقرير المالى فى القانون الـــتجارى لليابان ، بالإضافة لذلك فإن قانون ضرائب الدخل وقانون الأوراق الماليـــة وتداولهـــا تعتبر مؤثرات هامة على تطبيقات التقرير المالى للشركات اليابانية الرئيسية . ويعتبر قانون ضرائب الدخل مؤثر جداً بإعتبار أن كل من التقرير المالى والتقرير الضريبى فى اليابان هما نفس الشئ .

وفى الحقيقـــة فـــإن قـــانون ضـــريبة الدخـــل يحـــدد ما هى الإيرادات والمصـــروفات التى يمكن أن يتم الإعتراف بها ، وجدير بالذكر فإن القانون الـــتجارى موجـــه تجاه الدائنين (أو قائمة المركز المالى) فى حين أن قانون الأوراق المالية وتداولها موجهة الى المستثمرين (أو قائمة الدخل) .

2- القوائم المالية :

يستلزم القانون التجارى إعداد أربعة قوائم مالية هى :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- تقرير المشروع .
- مقترح مشروع توزيع الأرباح .

يتطلب أيضاً قانون الأوراق المالية وتداولها إعداد قوائم التدفق النقدى للشركة العامة المقيدة والمتداولة بالبورصة .

إن الهدف من إعداد القوائم المالية فى اليابان هو حماية مصالح كل من الدائنين والمستثمرين ، لذلك فإن الإفصاحات التى تتعامل مع إتاحة توزيعات الأرباح والجدارة الإئتمانية والأرباح لكل سهم ذات أهمية قصوى . وعادة ما يتم إستخدام أساس الإستحقاق المحاسبى .

يغطى تقرير المشروع **Business Report** كثير من الأمور الموجودة مثل مناقشات وتحليلات الإدارة التى يتضمنها التقرير السنوى للشركات فى أمريكا الشمالية. وكمثال على تلك الموضوعات وصف المشروع وملخص البيانات المالية عن السنة والسنوات الثلاثة السابقة والإفصاحات المتعلقة برأس المال والعاملين وأسماء حملة الأسهم الأساسيين وأسماء الدائنين الرئيسيين وأسماء المديرين والمراجعين القانونيين **Statutory Auditors** ، كما يتضمن أيضاً الأحداث الجوهرية التى تقع بعد تاريخ إعداد قائمة المركز المالى .

ويتم إعداد مقترح توزيع الأرباح المحتجزة للموافقة عليه فى إجتماع الجمعية العامة للمساهمين بهدف تحديد توزيعات الأرباح والمكافآت المدفوعة لمجلس إدارة الشركة وأتعاب المراجعين .

3- إعادة تقييم الأصول :

لا يسمح بإعادة تقييم الأصول فى اليابان .

4- عقود الإستئجار التمويلية :

تعــرض التشــريعات الضريبية الأحوال التى فى ظلها يمكن رسملة عقد الإســتئجار ، وتلــتزم القوائــم المالية بالمعالجة الضريبية لعقود الإستئجار ، ونادراً ما يتم رسملة عقود الإستئجار فى التطبيقات العملية .

5- رسملة الفوائد :

للشركة الخيار فى رسملة تكاليف الفائدة أثناء فترة الإنشاء المرتبطة بإقامة الأصول حتى تصبح صالحة للإستخدام .

6- تقييم المخزون :

تســمح التشريعات الضريبية للشركة بأن تقوم بتقييم المخزون عند التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل ، يتم تحديد القيمة السوقية بتكلفة الإحلال للمخزون، ويــتم عمل تحديد للتكلفة عن طريق إستخدام طريقة التحديد الخاص (طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو الوارد أخيراً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط أو طــريقة الشــراء الأكثر حداثة أو مخزون التجزئة ، ويمكن إحداث تغيير فى طريقة المخزون فقط بعد الحصول على موافقة من الإدارة الضريبية ، ويجب أن يتم إستخدام طريقة تقييم المخزون المختارة للأغراض الضريبية لأغراض إعداد التقارير المالية .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

يتم إستنفاذ نفقات البحوث والتطوير كمصروف فى الفترة التى تم إنفاقها فيها.

8- التقرير القطاعى :

يجب أن توفر الشركات المقيدة بالبورصة التى تستوفى قوائم مالية موحدة معــلومات قطاعيــة عــن قطاعاتها الصناعية وقطاعاتها الجغرافية ، وتتمثل

الإفصاحات المطلوبة فى المبيعات وربح التشغيل حسب القطاع ، ويتمثل معيار أى قطاع صناعى فى مبيعات القطاع أو ربح تشغيله الذى يزيد عن 10% من إجمالى المبيعات أو 10% من إجمالى ربح التشغيل ، أما المعيار المستخدم فى القطاع الجغرافى فيتمثل فى مبيعات ذلك القطاع التى تزيد عن 20% من إجمالى المبيعات .

9- التوحيد :

يجب على الشركات المقيدة بالبورصة فقط أن تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة ، ويجب على الشركة الأم أن تمتلك مباشرة أو غير مباشرة غالبية الملكية فى الشركات الأخرى لأغراض التوحيد . ويتم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لطريقة الشراء ، ويتم السماح باستخدام طريقة إندماج الحقوق إلا أنها نادراً ما يتم تطبيقها .

7/2/5 الولايات المتحدة الأمريكية

1- وضع المعيار :

أعطى الكونجرس الأمريكى لهيئة الأوراق المالية وتداولها (البورصة SEC) المسئولية لتحديد المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) للشركات التى تتداول أسهمها بها ، وقد فوضت البورصة بدورها مسئوليتها الى مهنة **Accounting Profession :**

1- مجلس معايير المحاسبة المالية :

The Financial Accounting Standards Board (FASB)

وهو يمثل الكيان الرئيسى المسئول عن إصدار ونشر المعايير المحاسبية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أنشئ المجلس عام 1973 ، وهو يتكون

من سبعة أعضاء ، وتقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال FASB وتوفر التمويل اللازم له، ويتبع مجلس معايير المحاسبة المالية الإجراءات الواجبة لعملية إصدار المبادئ المحاسبية .

وتتضمن النشرات التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية ما يلى :

- إيضاحات مفاهيم المحاسبة المالية **Statements of Financial Accounting Controls** .
- إيضاحات معايير المحاسبة المالية **Statements of Financial Accounting Standards** .

حيث تمثل الأول المفاهيم الأساسية التي تتأسس عليها معايير المحاسبة والتقرير ، في حين تعتبر الثانية هي النشرات الرئيسية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية والأساس الرئيسي لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

2- مجلس معايير المحاسبة الحكومية :

The Governmental Accounting Standards Board (GASB)

تم إنشاء ذلك المجلس في عام 1984 ، وتتمثل مسئولية ذلك المجلس GASB في تحديد المبادئ المحاسبية الخاصة بالمحليات والكيانات الحكومية والمستشفيات والجامعات وغيرها من المنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح ، وتقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال ذلك المجلس وتمويله .

3- المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين :

The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

وهو يعتبر تنظيم للمحاسبين القانونيين ، وهو ذو تأثير كبير في تطوير المبادئ المحاسبية وتطبيقاتها . وقد شكل المجلس للجنة التنفيذية للمعايير

المحاسبية The Accounting Standards Executive Committee (AcSEC) والـــتى قـــامت بإصدار إيضاحات بموقف عن القضايا المحاسبية التى لم يقم مجلس معايير المحاسبة المالية بتغطيتها .

2- القوائم المالية :

هناك مجموعة من القوائم المالية يتعين إعدادها هى :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

تتضـــمن المفـــاهيم المستخدمة فى القوائم المالية الإستمرارية ، والمقابلة والثـــبات عـــند تطبيق المبادئ المحاسبية خلال الفترات الزمنية بالإضافة الى أساس الإستحقاق .

3- إعادة تقييم الأصول :

يـــتم إســـتخدام أساس التكلفة التاريخية عند تقييم معظم الأصول ، هناك بعـــض الأنواع من الإستثمارات وكافة المشتقات التى يتعين إعادة تقييمها عند قيمتها العادلة (السوقية) .

4- عقود الإستئجار التمويلى :

يتعين أن يتم رسملة عقود الإستئجار التمويلى .

5- رسملة الفائدة :

يجب أن يتم رسملة تكاليف الفائدة للممتلكات أو الآلات والمعدات التى تم تشييدها ذاتيا . وتتمثل القيمة التى يتعين رسملتها فى تكاليف الفائدة التى يمكن أن يتم تجنبها إذا لم يتم تضمين تكاليف التشييد الخاصة بالأصول .

6- تقييم المخزون :

أن تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل يعتبر إجراءاً مطلوبا ، وقد يتم تحديد التكلفة على أساس إستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا ، أو طريقة الوارد أخيراً يصرف أولا أو طريقة متوسط التكلفة أو طريقة التحديد الخاصة، وإذا ما تم إستخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولا للأغراض الضريبية ، يتعين أن تستخدم أيضا لأغراض إعداد التقارير المالية . وفى تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل ، فإن السوق يمثل متوسط القيمة من بين تكلفة الإحلال وصافى القيمة القابلة للتحقق بالإضافة الى صافى القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادى .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

يتم إستنفاذ تكاليف البحوث والتطوير كمصروفات فى الحال .

8- المعلومات القطاعية :

يعتبر التقرير القطاعى مطلوباً لكافة الشركات التى يتم تداول أسهمها فى البورصة ، ويعتبر القطاع واجب التقرير عنه إذا ما تم الوفاء بأى من المعايير الثلاثة التالية :

1- الإيراد :

أن يبلغ إجمالى إيراد القطاع 10% أو أكثر من إجمالى إيرادات الشركة .

2- الربح أو الخسارة :

أن يكون ربح التشغيل أكبر من 10% من إجمالى الأرباح التشغيلية لكافة القطاعــات التى تقرر عن الأرباح التشغيلية (أو أكبر من 10% من إجمالى خسائر التشغيل لكافة القطاعات التى تقرر عن خسائر تشغيلية) .

3- الأصول :

تمــثل الأصــول 10% أو أكــثر من الأصول المدمجة لكافة القطاعات التشــغيلية . وفيمــا يــلى المعلومات المطلوب أن يتم الإفصاح عنها للقطاع الواجب التقرير عنه :-

1- ربح أو خسارة التشغيل .
2- بــنود محــددة فى قائمــة الدخل على سبيل المثال إيرادات التشغيل والإهلاك والمصروفات غير النقدية .
3- إجمالى الأصول .
4- إجمالى النفقات الرأسمالية .
5- مطابقــة مجمــوع إجماليات القطاع بإجماليات الشركة لكل من البنود الثلاثة التالية :-
   أ - الإيرادات .
   ب- ربح التشغيل .
   جـ- الأصول .

ويــتعين عــلى الشركة أن تفصح عن كيف يتم تحديد القطاعات الواجب الــتقرير عنها ، ويجب أن تكون المعايير الخاصة بتحديد القطاعات لأغراض التقارير الخارجية هى نفس المعايير المستخدمة عن طريق الإدارة للتمييز بين قطاعات الأعمال لأغراض التقرير الداخلى .

9- التوحيد :

يستلزم اعداد القوائم المالية الموحدة عندما يكون للشركة الأم مصلحة في السيطرة على أسهم التصويت في الشركات الأخرى . وتحدث استثناءات على متطلب اعداد القوائم الموحدة عندما تكون السيطرة مؤقتة أو عندما تؤدى قيود معينة الى شك على قدرة الشركة الأم في السيطرة على الشركة التابعة ، على سبيل المثال في ظل موقف تعرض الشركة التابعة للافلاس . وحاليا فإن كل من طريقة الشراء أو طريقة إندماج الحقوق يتم استخدامها تأسيسا على تطبيق المعايير المرتبطة بموقف إندماج المشروع . وقد نشر مجلس معايير المحاسبة المالية إيضاح مقترح عن معايير المحاسبة المالية ، وسوف يكون مقبولاً إذا ما تم تبنى طريقة الشراء فقط .

توضح الأشكال أرقام (7/2) ، (7/3) ، (7/4) ملخص عن عناصر القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح القطاعى بالإضافة الى المفاهيم والأعراف المحاسبية الأساسية على التوالى الخاصة بالبلدان الخمسة التى سبق مناقشتها .

شكل رقم (7/2)

عناصر القوائم المالية

البلد	قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة الأموال/التدفقات النقدية
البرازيل	R	R	R
ألمانيا	R	R	O
اليابان	R	R	P
هولندا	R	R	O
الولايات المتحدة	R	R	R

R = مطلوبة . P = مطلوب للشركات التى تتداول أسهمها بالبورصة .

O= إختيارية .

شكل رقم (7/3)
المفاهيم والأغراض المحاسبية الأساسية

البلد	أساس التكلفة	أساس الإستحقاق	الإستمرارية	الشكل القانونى مقابل الجوهر
البرازيل	HP,HR	R	R	الشكل القانونى
ألمانيا	HC	R	R	الشكل القانونى
اليابان	HC	R	R	الشكل القانونى
هولندا	CC,HC,HR	R	R	الجوهر
الولايات المتحدة الأمريكية	MA	R	R	الجوهر

CC = التكلفة الجارية .　　HR = التكلفة التاريخية مع خيار إعادة التقييم .
HC = التكلفة التاريخية .　　MA = خواص مختلطة (دمج التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية).
HP = التكلفة التاريخية مع تعديلات التغير فى مستوى الأسعار .

شكل رقم (7/4)
عناصر القوائم المالية

البلد	الإفصاح القطاعى المطلوب	
	الجغرافى	الصناعى
البرازيل	O	O
ألمانيا	R	R
اليابان	R	R
هولندا	R	R
الولايات المتحدة	I	I

R = مطلوبا .　　O = إختياريا .
I = يتم تحديد القطاعات عن طريق إستخدام معايير معينة يتم إستخدامها لأغراض التقرير الداخلى .

7/3 طبيعة وأهمية ومعوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية

The Natures Importance and Obstacles of Harmonization

7/3/1 التمييز بين المعايير والتنسيق والتوحيد

Harmonization Vs. Standardization Vs. Uniformity

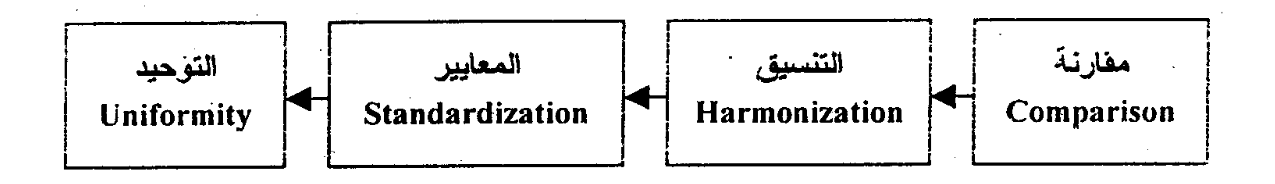
هناك علاقة متداخلة ومتصلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التنسيق المحاسبى الدولى والمعايير المحاسبية الدولية والتوحيد المحاسبى . (أو النظام المحاسبى الموحد) ، وقد أكدت أدبيات المحاسبة على التمييز بين تلك المفاهيم، حيث تم التركيز على ضرورة وضع معايير المحاسبة **Standardization** بإعتبار أنه إذا كان فى الإمكان وضع معيار محاسبى متعارف عليه على مستوى البلد فلابد من إمكانية تطبيقه على البلد الآخر ومن هنا جاء مفهوم الرغبة فى المحاسبة الدولية . وإذا كان هناك صعوبة فى التوصل الى إختلافات نتائج المحاسبة الدولية فى الدول المختلفة والتى قد تسفر على أخطاء نتيجة إختلاف التطبيقات المحاسبية فى دول العالم الأمر الذى دعى الى أهمية مفهوم التنسيق **Harmonization** ، ولاشك أن تركيز أدبيات المحاسبة على النطاق الدولى على موضوع مقارنة الأنظمة المختلفة لبلد العالم ومحاولة تقريب تلك الإختلافات وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمة الأخرى قد أدى الى توحيد **Uniformity** الأنظمة المحاسبية . يوضح الشكل رقم (7/5) علاقة مفاهيم التنسيق والمعايير والتوحيد .

التنسيق المحاسبى Accounting Harmonization

يقصد بالتنسيق المحاسبى تقليل درجة الإختلافات بين الدول فى التعبير أو الممارسة أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو الشركات محلية أم دولية لتوفير وتحليل تقارير الموقف المالى والأداء للشركة المحلية أو العالمية.

شكل رقم (7/5)

علاقة مفاهيم التنسيق والمعايير والتوحيد



وقد إهتمت التنظيمات المحاسبية المحلية والدولية الى التنسيق بين الأسس المحاسبية والتقليل من تباينها وتنوعها عن طريق محاولة جلب عدد من الأنظمة المختلفة والتنسيق بينها وبعضها البعض .

ولاشك أن التنسيق المحاسبى الدولى سوف يجعل من السهل قابلية مقارنة تلك الشركات مع بعضها البعض ، وليس بخاف فإن الشركات الدولية سوف تستفيد حتما من التنسيق المحاسبى لعدة أسباب أهمها :-

- تشابه أنظمة الشركات المتعددة الجنسية سوف يكون أسهل فى حالة التنسيق بين معايير وأسس وقواعد المحاسبة عالمية النطاق .
- إن التنسيق المحاسبى سوف يمكن المحاسبين بالشركات الدولية التى تحول أموالها فى عديد من الأقطار وأسواق رأس المال العالمية الى فهم الإستثمارات الدولية فى تلك الدولة والمحاسبة عنها ، كما يمكن فهم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية لها ، وإمكانية تقييم القوائم المالية لتلك الشركات العالمية حين الإندماج مع غيرها .

المعايير المحاسبية Accounting Standardization

تميـــل أدبيات المحاسبية الى إستخدام مفهوم المعيار المحاسبى ، والمعيار بوجه عام يمثل نموذج يوضح ليقاس على ضوئه وزن شئ أو طوله أو درجة جودتـــه ، ويقصـــد بالمعيار فى المحاسبة بأنه بمثابة المرشد الأساسى لقياس العمـــليات والأحداث والظروف التى تؤثر على المركز المالى للشركة ونتائج أعمالهـــا مع إيصال المعلومات للمستفيدين منها . وقد يقصد بالمعيار المقياس والقاعدة أو القانون العام الذى يسترشد به المحاسب عند أداء عمله فى تحضير الـــتقارير الماليـــة للمنشـــأة . حيـــث يتعين وجود قياسات محددة حتى يقوم المحاســـبون بإنجاز عملهم فى ضوئها ، والمعيار المحاسبى يشير الى القواعد المحاســـبية الإرشـــادية التى يرجع اليها المحاسبون المهنيون لدعم إجتهادهم وإســـتلهام أحكامهم وان كانت لا تكفى الحكم الشخصى أو الإجتهاد أبداً ، وقد يشار للمعيار بأنه وصف مهنى رفيع المستوى للمارسات المهنية المقبولة قبولاً عامـــا بهـــدف تقـــليل درجـــة الإختلاف والتباين فى التعبير أو الممارسة فى الظـــروف المتشـــابهة ، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفنى ، ولـــتحديد طـــبيعة وعمق المسئولية المهنية . وتأتى أهمية المعايير المحاسبية عموما من خلال :-

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة .
- إيصال نتائج القياس الى مستخدمى القوائم المالية .
- تحديد الطرق الملائمة للقياس .
- تمكيـــن المستخدمين من إتخاذ القرار المناسب عند إعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم .

ولاشك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدى الى إستخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة أو قد تؤدى الى إستخدام المنشأة طرق متباينة وغير موحدة مما يؤدى الى إعداد قوائم مالية كيفية ونوعية مما قد يصعب من فهمها والإستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين ، كما يؤدى غياب المعيار الى إختلاف الأسس التى تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة ومن ثم يصعب تحقيق قابلية المقارنة .

التوحيد المحاسبى Accounting Uniformity

يشير مفهوم التوحيد الى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على الدولة الأخرى ، فالتوحيد يعتبر بمثابة حالة مشروطة تشير الى أنها نظام أو خطة تتضمن مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات على مستوى الوحدة الإقتصادية وإعداد قوائم حسابات فى إطار محدد من الأسس والقواعد والإصطلاحات والتعاريف والحسابات والقوائم والموازنات لخدمة أهداف معينة.

وعلى المستوى المحلى يشار الى التوحيد المحاسبى بأنه نظام محاسبى موحد وتتمثل أهدافه فى توفير البيانات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على كل من مستوى الوحدة الإقتصادية والمستوى القومى ، وربط حسابات الوحدة الإقتصادية بالحسابات القومية بالإضافة الى تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها .

أما على المستوى الدولى يلاحظ وجود مجموعة دول تستخدم نفس أنظمة الدول الأخرى تماماً ، ويتضح ذلك من خلال إدراك مدى تأثيرات أنظمة المحاسبة لأحد الدول على الدول الأخرى ، حيث تم تقسيم الأنظمة الى مجموعات،

تتأثر كل مجموعة بنظام معين أمريكى أو بريطانى حيث أطلق عليها الأنظمة الأم، والى تصنيف فرعى وتصنيف كلى وجزئى لغرض توفير التقرير المالى.

7/3/2 مداخل إصدار المعايير المحاسبية وأهمية التوافق والتنسيق المحاسبى

The Standards–Setting Approaches and Accounting Harmonization

تعتبر المعايير المحاسبية لبلد ما هى الا القواعد التى يتم تبنيها عن طريق منشـــآت الأعمال عند إعداد قوائمها المالية وتشتمل تلك المعايير على قواعد وصفيه وتوجيهيه تتعلق بموضوعات القياس والتقييم والعرض والإفصاح .

تشمل المعايير المحاسبية أذن مجموعة من القواعد المحاسبية يتم الاتفاق عليها كمرشد أساسى لتحقيق التجانس فى قياس العمليات والأحداث التى تؤثر على قوائم المركز المالى والدخل والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها .

أن المعايير لا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة بل بالعكس حتى يتم استخدامها كارشادات لأغراض القياس والعرض العادل والإفصاح الكافى.

أن الاخـــتلاف الواضـــح فى القواعـــد والإجراءات المحاسبية المتبعة فى البـــلدان المختلفة ترجع بشكل عام إلى اختلاف العوامل البيئية المحيطة ، كما أن الاخـــتلاف فى الممارســـات المحاســـبية الموجودة فى دول العالم المختلفة تعكس الاحتياجات المختلفة للمستخدمين بها .

مداخل إصدار المعايير المحاسبية

تختلف البلاد فى طريقة إصدار المعايير المحاسبية وفيمن يقوم بإصدارها، وتعـــتمد طريقة الإصدار أساسا على (1) شكل الطلب على المعلومات ، (2) وعملية تنظيم المحاسبة .

عموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبية فى دول العالم هى :

1-المدخل السياسى البحت :

يعــتمد ذلك المدخل على التشريع فى إصدار المعايير المحاسبية ، وذلك المدخــل منتشــر فى القــارة الأوربية وعلى وجه التحديد فرنسا وفى أمريكا اللاتينية وينتقد استخدام ذلك المدخل لانه :-

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة ولذلك فأن ذلك المدخل يتسم بالبطىء.
- أن تغييــر القوانيــن استجابة للتطورات الجديدة فى بيئة الأعمال يستغرق وقتاً طويلاً .
- أن جعــل المعاييــر مواكبة للعصر يتطلب، تغيير القوانين بشكل مستمر ، وهذا للأسف مستحيلا لعدم المرونة العملية فى إجراء ذلك .
- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.
- يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية .

2-المدخل المهنى الخاص

بمقتضى ذلك المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفســهم ، وينتشر ذلك المدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيثيتميز ذلك المدخــل فى إصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة فى التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة .

3- المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص

وفقــا لذلــك المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخــاص تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات .

4- المدخل المختلط

طـــبقا لذلك المدخل يقوم بإصدار معايير المحاسبة خليط من القطاع العام والخـــاص بجانب مجموعات حكومية وغيرها وهذا النوع منتشر فى اليابان ، حيـــث تقـــوم الحكومة بتشكيل مجلس استشارى لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين .

يعنى أصدار المعايير **Standardization** تطبيق معيار واحد وقاعدة واحد فى كل المجالات ، فالتوحيد ينطوى على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصـــارمه الطبيعية ، أما التوفيق والتنسيق فهو يعنى تطبيق معايير محاسبية مختلفة فى بيئات معينة بدلا من معيار واحد للجميع .

فالـــتوافق هـــو عملية زيادة انسجام النظم المحاسبية الموجودة فى الدول المختلفة فى العالم عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها ، وهذه تعتبر خطوة جوهرية على طريق المحاسبة الدولية .

كمـــا أن هناك فرق بين التوحيد والتوافق ، فمصطلح التوافق على عكس مصـــطلح الـــتوحيد ، حيث يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . أما الـــتوحيد فهـــو بعـــنى أن الإجـــراءات المتبعة فى بلد ما يجب تبنيها من قبل الأخرين .

وقـــد ذكـــر الـــبعض أن التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختـــلفة تمامـــا ، أى أنه يمكن الإشارة إليه بمجموعة من الشركات مجتمعه حـــول طـــريقة واحدة أو مجموعة قليلة من الطرق المحاسبية المتبعة ، بينما ينظر إلى التوحيد على أنه عملية الاتجاه نحو التماثل الكامل .

والاتجاه الحالى يعتمد على أنه اتجاه نحو تحقيق التوافق وليس التوحيد ، حيــث يتمــثل الغــرض مــنه فى تخصــيص مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية.

التمييز بين المعايير والتنسيق

أن التدفق الكفء للسلع وراس المال والموارد عبر الحدود الوطنية وموقع الأعمال المالية والمشروعات فى أكثر من بلد واحد تتطلب أن تكون المعايير المحاســبية غيــر محــدده أو خاصة ببلد واحد . ولاشك أن هناك عديد من العوامــل الــتى تعــزز تشجيع عملية تدويل **Internationalization** المعايير المحاســبية عــلى ســبيل المثال المعاملات بالعملات الأجنبية وآثار معدلات التضخم المختلفة بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود وقوائم مالية موحدة . .

وقــد نشــأت أحــد الــنداءات المبكرة لتدويل المعايير المحاسبة من أحد المديــرين التــنفيذيين الأوربيين البارزين وهو مدير الشركة الهولندية الملكية للبترول فى عام 1979 بقوله :-

أن المعلومات المالية تمثل شكل من أحد اللغات فأذا ما وضعت تلك اللغة محــل اســتخدام مــن ثم يمكن اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان بشكل أكثر سرعة ، ويجب إلا تكون تلك اللغة واضحة للفهم فحسب وإنما أيضا يجب أن تكــون قابــلة للمقارنة ، عموماً يجب تضييق الاختلافات الدولية فى المعايير المحاســبية ، وعلى الرغم من أن ذلك قد يبدو أن يكون مستحيلا إلا أنه يمكن تحقيقيه إذا ما كانت هناك بلاد كافية ترغب فى وضع ذلك محل التطبيق .

أن المعالجـــة المحاسبية المختلفة لنفس نوع العمليات والأحداث يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم تحليل ومقارنة القوائم المالية ، وهذا ويفسر لماذا يوجد تأييد متزايد لمعايير المحاسبة الدولية .

أن وجود مجموعة دولية من المعايير المحاسبة سوق يسمح بوجود مجال لتطـــبيق ، ذلك حيث أن مؤشرات قوائم الدخل والمركز المالى سوف تصبح أكـــثر إتســـاقا بين الشركات المتنافسة أن العلاقة بين الأسواق المالية عالمية النطاق تمثل أحد القوة الدافعة وراء التحرك نحو مجموعة متناسقة من القواعد المحاسبية .

وتعتـــبر خاصـــية قابـــلية المقارنـــة للمعلومات المحاسبية أمراً حيوياً للتجارة والاســـتثمار الدولى ، ويتمثل السؤال الذى يثار فى هذا الصدد فى كيف يمكن الوفاء بالقابـــلية لـــلمقارنة . أن عمـــلية وضع المعايير **Standardization** تعنى ضرورة تطـــبيق نفس المعايير المحاسبية عالمية النطاق ، وتضمن تلك العملية اتاحة القابلية للمقارنة بالكامل .

ومع ذلك فهناك شك فى جدوى إمكانية شمول المعايير تماثل عام للقواعد المحاســـبية ، أن الاحتياجات الخاصة للمستخدمين وربطها باحتياجات الثقافة الوطنية تجعل المعايير المحاسبية الوطنية أمراً ضروريا ، وكأحد الحلول فأن مفهـــوم التنسيق والتوافق **Harmonization** بين تلك المعايير قد حظى بشعبية عالمى النظام ، ويعنى التنسيق بأن الاختلاف بين المعايير المحاسبية الوطنية يجب أن يتم الحفاظ عليه عند مستوى الحد الأدنى ، أن التنسيق يحد من توسيع الخـــلاف بيـــن وجود تلك القواعد وأداء التطبيقات المحاسبية البديلة فى البلاد المختـــلفة طالمـــا أنهـــا تتميز بالتجانس مع بعضها البعض كما يمكن أن يتم المطابقة بينها .

عمومــاً ينظر إلى التوافق على المستوى الدولى بأنه مجرد الحد من عدد التطبيقات المحاسبة الموجودة على المستوى المحلى . ويمكن القول بأن هناك عديد من المزايا للتوافق المحاسبى الدولى على النحو التالى :-

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم .
- زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات فى الدول المختلفة .
- زيادة الاطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسية .

فالفــائدة الكــبيرة للــتوافق المحاســبى الدولى هو إمكانية المقارنة بين المعــلومات المالية والذى من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حاليا حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية مما يمكن معه إزالة واحد من أهم المعوقات لانتشار الاستثمار الدولى .

أن تحقيق التوافق الدولى فى المعايير المحاسبة والتقارير المالية ليس مهما فقــط فى توفيــر أساسا المقارنة بالنسبة للمستثمرين الدوليين بل فيتعداه نحو زيادة درجة الثقة فى التقارير المالية ، فالشركة تستفيد من إعداد القوائم المالية بطريقة مفهومة ، وبالتالى فأن الشركة الأم التى لها شركات تابعة فى الخارج ســوف توفر الكثير من الوقت والجهد لقلة عدد التسويات التى سيتم إجراؤها لحسابات الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية .

كمــا أن المقرضــين التجاريين المستثمرين ستكون لديهم الثقة العالية فى المحاسبة والتقارير المالية المتوافقة ، حيث سيشعرون باطمئنان أكثر عن تقدم البنية الأساسية إذا ما كانوا واثقين من وجود حد أدنى للمساءلة .

وأيضــا مــن المنافع المتوقعة للتوافق الدولى أن التحليل المالى للشركات ســوف يكــون أكثر سهولة ، فالتوافق الدولى سوف يزيد عدد المطلعين على

القوائـم المالية والمؤهلين لفحص القوائم المالية لبلد أجنبى ، الأمر الذى يمكن معـه زيادة درجة ثقة أفراد بالشركات الأجنبية ، وهذا حتما سيزيد من حجم الاستثمار الدولى .

مـن هناك يمكن للمستثمرين والمحللين الماليين أن يحصلون على تقارير يمكن الاعتماد عليها **Reliability** وفهمها والتى سوف تكون الأساس فى اتخاذ قـرارات الاسـتثمار ، وبالتالى تزيد كفاءة أسواق راس المال ، فكافة هؤلاء المستثمرين لديهم مصالح شرعية وقوية جداً فالتأكيد على أن تكون المعلومات الماليـة المجمعـة فى البلدان المختلفة يمكن الاعتماد عليها وقابلة للمقارنة أو علـى الأقـل الإفصاح عن اية اختلافات ، وكفائدة أخرى عن تحقيق التوافق الدولى هو توفير الوقت والمال الذى يبذل حالياً فى توحيد وتجميع المعلومات الماليـة المختلفة عندما يوجد أكثر من مجموعة من التقارير المطلوب إعدادها وفقـا لقوانيـن أو ممارسات محلية ، كما أن التوافق الدولى سوف يجعل من الممكـن تعزيـز وجود المعايير المحاسبية عالمية النطاق إلى أقصى مستوى ممكـن وأن تكـون متسـقة مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقوانين المختـلفة ، وهـناك من لخص المنافع المحتملة من تحقيق التوافق الدولى فى المعايير المحاسبية على النحو التالى :-

- تخفيـض التكاليف الخاصة بالا نظمة وأدارتها عن طريق إزالة الازدواج فى البيانات والمعلومات المالية المنشورة .
- تسهيل عملية الاتصال وتدنيه درجة الغموض فى تفسير المعلومات المالية .
- توفير معلومات افضل لأغراض التحفظ الاقتصادى والموازنات .

من هنا يمكن القول بأن التوافق الدولى فى المعايير المحاسبـة له ميزتان رئيسيتان هما :-

- أن أكثر من الدولى سوف ييسر التجارة الدولية والنمو الاقتصادى .
- أن كفاءة أسواق رأس المال العالمية سوف ترتفع من جراء تحقيق التوافق المحاسبى الدولى .

7/3/3 معوقات التوافق المحاسبى الدولى

لفهم المحاسبة الدولية يتعين التعرف على معوقات التوافق المحاسبى الدولى لانه يعطى تصور عن مدى تعقيد ذلك التوافق المشاكل التى تواجه المحاسبين الذين يعملون فى البيئة الدولية ، ولعل أبرز تلك المعوقات ما يلى :-

1-القومية Nationalization

غالبا ما تحول القومية وتمنع بلدا من النظر بموضوعية إلى المزايا والأفكار والممارسات التى تنشأ وتتطور من بلد إلى أخر رغما عن ملائمتها الواضحة لذلك البلد . حيث قد توجد رغبة عامة موجودة ضمن ثقافات الكثيرين لتبنى المبادئ والممارسات الخاصة ببلد أخر ، فهذه قد تكون سمه ثقافية هامة لأنها تمثل خط دفاع ضد الأخذ بالطرق المحاسبية والتقارير المالية غير الملائمة للبيئة المحلية .

ومن صور القومية الرفض المحض للممارسات المختلفة السائدة فى بلد أخر بدون الأخذ فى الاعتبار المزايا النظرية والتطبيقية التى يمكن أن تقدمها تلك الممارسات ، وتظهر تلك الحالة عادة فى بعض الدول النامية عندما يتم النظر إلى المعايير المحاسبة الدولية المصدرة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية على أنها متحيزة للممارسات المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفى نفس الوقت فان تلك المعايير المحاسبية الدولية ينظر إليها أنها

لا تعطى الاهتمام الكاف لاحتياجات البيئة المحلية للدول النامية وبالتالى فأنها تعتبر غير ملائمة وغير كافية لتلبية تلك الاحتياجات .

ويمكن الرد على تلك النظرة بالحقيقة الثابتة الخاصة أن بعض الدول النامية تفتقد إلى المحاسبة المتطورة وبالتالى فأنها ليس لديها إلا القليل الذى يمكن أن تقدمه لعملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية .

كما أن تحقيق التوافق الدولى لمعايير محاسبية سوف ينتج عنه تكاليف مختلفة للمهنيين وتكاليف سياديه كان يفقد الدول بعض سيادتها الوطنية عندما تعتمد فى حساب الضرائب النوعية على أرقام محاسبية مفروضة من الخارج، والكلام ذاته ينطبق على المهنيين والذين يكون لديهم طرقهم التى تعارفوا عليها ولا يرغبون فى تغيير ممارساتهم .

ومن صور القومية التى غالباً ما تظهر فى البلدان المتقدمة عندما تنفر تلك الدول من تغيير المعايير المحلية الخاصة بها والتى أعدت بعناية واستغرقت وقتاً طويلا وكانت نتيجة الطلب المتزايد عليها من قبل تلك المجتمعات ، وفى هذه الحالات قد تكون المعايير الوطنية أعلى درجة من المعايير المحاسبية الدولية من ناحية ملائمتها للبيئات المحلية وتحقيق المتطلبات الخاصة ، وبالتالى فأن تبنى المعايير الدولية بدلا من المعايير المحلية يمكن اعتباره تخفيضاً فى درجة ومستوى جودة النظم المحاسبة المطبقة بالفعل محليا - وهذا أمر غير مقبول ، ويمكن حل تلك المشكلة بتحقيق التوافق على المستوى الإقليمى مثل التوافق الأوروبى على سبيل المثال.

2- مجموعة المستخدمين المعنيين Interested Useres

يعتبر المستثمر فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هو المستخدم الرئيسى لمخرجات المحاسبة ، فى حين فى ألمانيا تعتبر السلطات

الضريبية هى صاحب النصيب الأكبر ، وفى بعض البلدان تكون الحكومة هى الأساس على سبيل المثال فرنسا حيث لا يوجد اتفاق على احتياجات مجموعة المستخدمين أو وجود ترتيب لها ومن ثم فقد تكون هناك صعوبات فى تحقيق تقدم ملحوظ تجاه إنجاز التوافق الدولى .

إلا أنــه فى حالة وجود أسواق رأس المال العالمية فأن المستثمر الدولى سوف يأخذ الترتيب الأعلى على كل مجموعات المستخدمين ، أن مجموعات المســتخدمين المختلفة تطلب عادة معلومات مختلفة ، فالمستثمرون يحتاجون معــلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار ، فى حين تطلب السلطات الضــريبية قوائــم مالية معده على أساس النظم والتشريعات الضريبية ، أما الحكومات فأنها تطلب وتحتاج قوائم مالية معده على أساس المعايير المحلية ، بينما العاملين وممثليهم يحتاجون معلومات تحمل الطابع الاجتماعى والعمالى ، ولذلــك فليس من المحتمل أن يوجد النموذج المحاسبى المحدد الذى يوفر ذلك الكم من المعلومات والتقارير المالية المختلفة ، فالأهداف المختلفة للمستخدمين الذيــن يــرون أن المعــلومات المحاســبية يجب أن تخدمها سوف ينتج عنها استمرار وجود تلك النماذج المختلفة التى يتم تطورها لتوفير تلك الاحتياجات من المعلومات .

3- النظم القانونية Legal Systems

فى الحالات التى يتم فيها اعتماد معايير المحاسبة على نظم قانونية رسمية يكــون تحقيق التوافق الدولى فى التقارير المالية المبنية عليها يستلزم تغييرات فى التشريعات ، وهذا مالا تريد فعله اغلب الحكومات ، أو أن تقوم الوحدات الاقتصادية بإصدار مجموعتين منفصلتين من التقارير المالية تكون واحدة منها لتلــبية الاحــتياجات والمتطلبات القانونية المحلية والأخرى معده على اساس

المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها ، ولذلك فقد تصدر الشركات فى بعض الدول (على سبيل المثال الدول الاسكندنافيه) تقارير ثنائية إلا أنه من المستبعد أن تقوم الشركات فى اغلب الدول المتقدمة بمثل ذلك العمل المزدوج، أما فى البلاد النامية فأن المنافع الناتجة من استخدام الموارد المحدودة فى مثل ذلك العمل سوف تكون بلا شك أقل من التكاليف الباهظة .

4- اختلاف نقاط البدء

أن المستويات المختلفة لتأثير النظام القانونى لأحد البلدان على معايير المحاسبة تمثل واحد من العوامل التى تدل على أن الدول متجهة فى مسار تحقيق التوافق المحاسبى الدولى من نقاط بدء مختلفة ، وأنها ليست بالضرورة تسير فى الاتجاه نفسه أو السرعة نفسها .

فعملية تحقيق التوافق الدولى يجب أن تأخذ فى الحسبان التطور التاريخى للمحاسبة فى أى بلد إذا كانت تريد أن ينتج من الممارسات المحاسبة لذلك البلد توجه إلى تلك الممارسات فى البلدان الأخرى ، فالمحصلة النهائية لكل الدول يمكن أن تكون فى نفس التقاطع عن طريق التوافق الدولى لكافة الطرق والوسائل للوصول إلى تلك النقطة قد تكون مختلفة ، حيث أن البلدان التى اديها تاريخ طويل من استخدام المعايير المحاسبة الصادرة من قبل تنظيمات القطاع الخاص قد تجد مسار استخدام تلك المعايير المحاسبة الدولية ملائماً للأخذ به ، بينما الدول الأخرى التى تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة تجد مثل هذا المسار غير ملائم لها مطلقا ، فهم يحتاجون مساراً أخر قد يحتاج إلى إعداد تخطيط إذا كانوا يريدون تقارير مالية وتطبيقات محاسبة متوافقة مع تلك الدول التى تأخذ بمسار المعايير المحاسبية الدولية .

مـــن ثـــم فمـــن الأهمية أن يعرف أنصار التوافق المحاسبى الدولى أن الدول مختــلفة الأوضاع جداً وأنه ليس من الصحيح أن تتم معاملتهم معاملة واحدة ، فعملية التطوير يجب أن تتم بعناية فائقة وان لا يكون المهم هو نقطة النهاية ، بـــل مـــن الضرورى مراعاة نقط البدء المختلفة ، فهذا أمرا هاما عند مقارنة الدول النامية والدول المتقدمة حيث أن استخدام الأنظمة ذاتها فى دول معينة لا يستلزم منه أن تكون تلك الدول فى نقطة البدء نفسها بل ولا معدل التقدم نفسه فى عملية التوافق الدولى .

5- الخلافات بين التنظيمات

توجـــد عديد من الاختلافات فى الأهداف والطموحات فيما بين التنظيمات العامة والخاصة التى لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، فمن الضـــرورى معرفة أنه ليس لتلك التنظيمات نفس الاتجاه أو القوة تجاه تحقيق التوافق الدولى ، فكل منها لها فكرتها الخاصة بها والتى بناء عليها يتم التركيز على تحقيق التوافق الدولى وتعمل لتحقيق منافعها وهذا يعنى أن لديهم توقعات مختلفة للممارسات المحاسبية المناسبة وكذلك بالنسبة للإفصاح المالى .

فهيـــئة الأمـــم المـــتحدة على سبيل المثال تريد زيادة متطلبات الإفصاح للشركات المتعددة الجنسية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية التى تعمـــل بها تلك الشركات ، أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فأنها تنظر للإفصـــاح من وجهة نظر الدول المتقدمة التى بها مقر تلك الشركات المتعددة الجنسية ، أى أنه من الوارد جداً أن تنظر كل من المنظمتين إلى الحالة نفسها بطريقة مختلفة .

ومثل تلك الخلافات ليس من الضرورى أن تمنع تحقيق التوافق الدولى أو أن تعـــوق محاولاتهم لكنها مجرد عوائق لابد من التغلب عليها ، ولهذا فهناك

جهـــود واضحة من خلال الاستشارات لتقليص مثل تلك الخلافات ، ومثل هذا التنسيق مهم للغاية إذا كانت تلك المنظمات لا تريد أن تنتهى بأنظمة محاسبية ودولية مرقعة مع فواصل ضعيفة .

6- الهيئات المحاسبية المهنية

ليس هناك فائدة كبيرة من تطوير ممارسات محاسبية متوافقة إلا إذا كان هناك هيئة محاسبية مهنية فعالة ومؤثرة سواء من القطاع الخاص أو مرتبطة بالحكومـــة ، فـــبعض الدول خاصة النامية والتى تفتقد لوجود مثل تلك الهيئة يكـــون مـــن الصـــعوبة بمكان أن يتم المضى قدماً فى عملية التوافق الدولى باســـتثناء التقدم البطىء جداً ، وهذا لابد من النظر إليه على أنه من العوائق ، وحجـــم تـــلك العوائق له علاقة عكسية مع حجم قوة هيئة المحاسبة المهنية ، وبالعكس فأن قوة تلك الهيئة قد تعمل بعكس عملية تحقيق التوافق الدولى لان تلك الهيئة هى التى يمكن أن تدعم العوائق القومية سالفة الذكر ، فالمهنة القوية ســـوف تشـــعر بأنها مؤهلة بشكل كافى لمعالجة المشاكل المحاسبية فى بلدها وسوف تقوم بحلها بدون النظر إلى التطورات الموجودة فى دول أخرى أو إلى التنظيمات الدولية .

7- القصور فى تعريف أهداف القوائم المالية

هناك قصور فى وجود تعريف متفق عليه لأهداف القوائم المالية ، فلجنة معاييـــر المحاســـبة الدوليـــة تقترح أن هدف تلك القوائم هو خدمة احتياجات المســـتثمرين ، كمـــا أن اللجـــنة تـــرى أن يمتد هذا المدى ليشمل اهتمامات المقرضـــين والعاملين ، ولكنها لم توفر احتياجات واهتمامات الحكومات بتلك القوائم سواء لأغراض فرض الضرائب أو غيرها من الأغراض ذات العلاقة.

وفى الدول النامية تعتبر البيانات الاقتصادية المستخدمة لأغراض التخطيط أو للأغراض الاجتماعية عاملا هاما فى التأثير على درجة الثقة فى المعايير المحاسبة ، وهذا ناتج من الانخفاض النسبى فى درجة التعقيد المحاسبى فى تلك الدول ، فقد توجد المحاسبة الإبداعية **Creative Accounting** بشكل واسع ، وقد توجه القوائم المالية لخدمة وتحقيق أهداف الإدارة التى ينظر إليها على أنها تخدم اقتصاد ذلك البلد .

تهدف القوائم المالية فى المملكة المتحدة واستراليا إلى إعطاء صورة صحيحة وعادلة للمركز المالى ونتيجة أعمال المنشأة ، أما فى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أهدافها فى العرض العادل للوضع المالى ونتائج الأعمال والتغيرات فى المركز المالى تطبيقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. وفى بعض الدول الأخرى فالهدف من تلك القوائم هو تقديم المعلومات التى يتطلبها قانون الشركات .

لذلك فتلك الاختلافات فى تحديد أهداف القوائم المالية يعتبر من أسباب الاختلاف الواسع فى الممارسات المحاسبية الوطنية بل ومن العوائق فى تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، فإذا لم يتم الاتفاق على هدف القوائم المالية فليس من الممكن تطوير معايير محاسبية متفق عليها ومقبوله من قبل جميع المستخدمين للقوائم المالية .

8- القوانين المحلية المتعارضة

أن التعارضات بين قوانين الضرائب وقوانين الشركات المحلية تعوق تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، ففى دول قارة أوروبا يعتبر قانون المحاسبة أكثر تطوراً منه فى المملكة المتحدة وبالتالى يكون من الصعوبة بمكان إدخال تعديلات وتغيرات جذرية عليه .

كما أن متطلبات قوانين الشركات فى بعض الدول تعوق تطوير أداء فعال لمعايير محاسبة جديدة ، فبعض القوانين مثلا تحظر استخدام ممارسات محاسبية معينة وبعضها يحظر استخدام تلك الممارسات التى لا تتمشى مع الحقائق الاقتصادية الأساسية ، على سبيل المثال المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل يمنع القانون الألمانى استخدام طريقة الملكية بينما أن تلك الطريقة مستخدمة بشكل واسع فى دول كثيرة مثل الولايات الأمريكية وكندا ، وكذلك فأن القوانين فى سويسرا تسمح باستخدام الاحتياطيات الخاصة التى قد تغير من الحقائق الاقتصادية .

أن تأثير هذا العائق قد يكون مضاعفاً عندما تكون تلك القوانين متعارضة فى نفس البلد ، وتوجد هذه الحالات عندما ينعدم إصدار القوانين المحلية ، حيث تنتج اتجاهات متعارضة لقضايا التقارير المالية ، فقوانين الضرائب فى دول كثير تعوق تطوير المعايير المحاسبة الجيدة لان نظم تحصيل الضرائب مختلفة دوليا ، وهذا بلا شك سوف يعود إلى وجود اختلافات فى المبادئ والأنظمة المستخدمة دولياً ، فطالما أن نظم تحصيل الضرائب مختلفة جداً بين الدول وطالما أن الحكومات لم تظهر منها علامات تجاه توحيد أنظمة الضرائب ، فليس هناك سبب قوى يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الحاجز أمام تحقيق التوافق المحاسبى الدولى سوف يتلاشى .

9- القصور فى الالتزام بالتنفيذ

لاشك أنه بدون وجود قانون دولى قوى يدعم تحقيق التوافق المحاسبى الدولى فأن أى هيئة دولية مصدرة للأنظمة سوف تواجه صعوبات ضخمة ، فلجنه معايير المحاسبة الدولية والتى تعتبر المساهم الأقوى فى عملية التوافق الدولى تفتقد لمثل هذه القوة القانونية ، فتلك اللجنة سوف تفشل ما لم تضمن

الهيئات والمؤسسات المشاركة فيها التنفيذ والالتزام بتلك المعايير الصادرة فى دولها التى تقوم بتمثيلها .

باختصــــار ليــس لــدى لجــنة المعاييــر الدولية أيه سلطة أو قوة تلتزم باســتخدامها وتتبنى ما يصدر عنها من معايير أو تعليمات فالاعتماد الاساسى فى ذلك يرتكز على جهود واستعداد الأعضاء فيها عن طريق الدعوة عنها فى دولهــم ، ولهــذا فأنه من الضرورى أن يؤخذ فى الاعتبار وجود سلطة تلتزم **بتنفيذ تلك المعايير والتعليمات ، وكذلك ضرورة تنسيق وتعاون من الحكومات والهيئات المهنية .**

10- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول

تمــثل الاخــتلافات البيــئية الثقافية بين الدول عائقا أمام تطوير معايير محاســبة دوليــة ، فجهود تحقيق التوافق المحاسبى الدولى لن يحالفها النجاح بــدون الأخــذ فى الاعتبار المعايير المحاسبية الوطنية التى أصدرت استجابة لظــروف واحــتياجات معيــنة ، ولهذا ينبغى لعملية تطور المعايير المحاسبة الدوليــة أن تــأخذ فى إعتبارها تلك الاختلافات ، وأن تعطى الاهتمام الكافى لتأثير البيئة الثقافية على الافصاحات المالية .

ويعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة ، فتحريم الربا مثلا له تأثير واضح عــلى تحقيــق التوافق الدولى فى الإجراءات المحاسبة ، ومع ذلك فأن عملية تحقيق التوافق الدولى مستمرة فى تبنى معايير وإجراءات محاسبية غربية تقوم على أخذ الربا فى حسبانها .

فتحريم الربا يعتبر عنصرا يزيد من تعقيد تحقيق التوافق المحاسبى الدولى القــائم على أسس ومصطلحات غريبة ، ولهذا فالتأثير المحتمل للإسلام على السياسات والتطبيقات المحاسبية سوف يزيد من دراسة وتحليل الاختلافات فى

المحاسبة المحلية ، فالديانات عموماً والدين الاسلامى خصوصاً لديها الفرص لزيادة التأثير الثقافى فى سبيل تحقيق التوافق المحاسبى الدولى .

كذلـك اللغة تعتبر عائقاً من عوائق المحاسبة الدولية ، لكنها من العوائق التى يمكن التغلب عليها وذلك عن طريق الترجمة والنشر بلغات مختلفة .

بشـكل عـام تتمثل المشكلة الأساسية فى أن كل الدول لها بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مختلفة ، وأنه من الصعب الحكم على بعد أو قرب تحقيـق التوافق الدولى ، وأنه ينبغى المضى فى عملية تحقيق التوافق الدولى فى كـل مـن هذه البيئات المختلفة ، وحتى تنجح عملية التوافق الدولى لاى درجـة عـلى المستوى العالمى فأنه لابد من الاتفاق على المستوى المطلوب للإفصاح المالى للشركات والمعلومات الملائمة للمستخدمين ، وكذلك المستوى المطـلوب للـتقارير واسـعة النطاق التى تساعد فى التخطيط على المستوى الوطـنى ، ومعاييـر المحاسـبة والمراجعة المطلوبة التى تعطى الحسابات المستوى المطلوب من إمكانية الاعتماد عليها فى البيئات التى توجد فيها .

7/4 إلقاء الضوء على مجهودات التنسيق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية

Highlight the Harmonization Efforts at the international, Regional and National Levels

يتطـلب التنسيق الناجح للمعايير المحاسبية بين دول العالم بذل مجهودات نحـو وضـع أساس دولي يهدف إلى ضمان وجود قبول وتطبيق واسع لتلك المعاييـر ، ولاشـك أن مـثل تلك المجهودات تستلزم أن يؤخذ في الأعتبار وجهات نظر الهيئات الوطنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية ، وفي ظل وجـود تـباين ناتج بين المعايير الوطنية المختلفة يتضح بجلاء التحدي الذي تواجهـه مهمة التنسيق **Harmonization** . ويمكن تقسيم المجهودات الدولية

للتنسيق بين الجهات التي تمثل الحكومات وجهات أخرى تمثل مهنة المحاسبة أو مجموعـــات أخـــرى معينة . وفي هذا القسم يتم مناقشة مجهودات التنسيق الخاصة بالجهات التالية .

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية – وهي تمثل مهنة المحاسبة .

2- مـــنظمة الـــتعاون الإقتصادى والتنمية . وهي ممثلة لحكومات الدول الأعضاء .

3- مجهودات دولية أخرى .

هـــناك مجموعـــة دوليـــة نشيطة أخرى ممثلة لمهنة المحاسبة مثل الأتحاد الدولي للمحاسبين The International Federation of Accountants (IFAC). الـــتي قامت بتشجيع عملية التنسيق بنشاط لعديد من السنوات ، ومع ذلك فإن أتحـــاد المحاســـبين الدولـــي ركز انتباهه على تحديد معايير المراجعة الدولية والتعامل مع قضايا مرتبطة بالتعليم والأخلاقيات والسلوك والمحاسبة الإدارية.

7/4/1/1 لجنة معايير المحاسبة الدولية

International Accounting Standards Committee (IASC)

تعتـــبر لجـــنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من أكثر الجهات الدولية نشـــاطاً وبروزاً في تحمل المسئولية المرتبطة بنشر معايير المحاسبة الدولية . والغـــرض مـــن تلك المعايير أن يتم تطبيقها على كافة بيئات الأعمال بغض الـــنظر عن حجم ونوع نشاط المنشأة . وتعتبر تلك اللجنة هي الواضع الوحيد لمعايير المحاسبة الدولية وقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فـــي عـــام 1973 بموجب اتفاقية بين المنظمات المهنية للمحاسبة لعشرة بلاد

(أستراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، أيرلندا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية).

تتكون عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية من 138 منظمة مهنية للمحاسبة تمثل 112 بلد ، وتتضمن المنظمات الأعضاء من 2 مليون محاسب عبر دول العالم ، وهناك الكثير من المنظمات الأخرى المهتمة الآن بعمل معايير المحاسبة الدولية ، والكثير من البلدان غير الأعضاء في تلك اللجنة تستخدم معايير المحاسبة الدولية .

وتتمثل الأهداف المحددة للجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت في دستورها ما يلي :

1- وضع ونشر المعايير المحاسبية بغرض استخدامها عند إعداد القوائم المالية ولتشجيع درجة قبولها والعمل بموجبها عالمياً بشكل واسع النطاق .

2- العمل على تحسين والتنسيق بين المعايير المحاسبية والاجراءات المرتبطة بعرض القوائم المالية .

ويتم تمويل أنشطة لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق المساهمة والدعم المالي من التنظيمات المهنية والمنظمات الأخرى العضو في مجلسها ، والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية ومكاتب المحاسبة والتنظيمات الأخرى ، بالإضافة إلى إيرادات من نشرات إصدارات لجنة الأتحاد الدولي للمحاسبين .

وقد تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية حاليا . حيث أصبحت تضم 14 من الأعضاء منهم 12 عضو يعملون طوال الوقت ، وبموجب

التوصيات المقدمة من فريق العمل الأستراتيجي للجنة معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 1999 سوف يتم الأعتراف بتلك اللجنة كهيئة مستقلة مثل مؤسسة يتم توجيهها من قبل أمناء .

فـــي ديسمبر 1999 عين المجلس لجنة الترشيح والتي مسئوليتها الوحيدة هو تعيين الأمناء الابتدائيين وفقا للتركيبة الجديدة .

ســوف يقــوم الأمــناء بتعيين أعضاء المجلس ولجنة التفسيرات الدائمة والمجلس الاستشاري . وسوف يقوم الأمناء أيضاً بمراقبة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية ويوفر الأموال للجنة معايير المحاسبة الدولية ويقر الميزانية الــتقديرية للجــنة معاييــر المحاســبة الدولية ولديه مسئولية إجراء التغيرات الدستورية . يتألف الأمناء من تسعة عشر فرداً من مناطق جغرافية وخلفيات وظيفيــة مختــلفة . ويتم تعيين الأمناء بحيث يكون أولياً هناك ستة من شمال أمــريكا وســتة من أوروبا وأربعة من آسيا الباسيفكية وثلاثة أخرين من أي مــنطقة مــا دام الــتوازن قد تم الإحتفاظ به حسب المناطق . و يقوم الإتحاد الدولي للمحاسبين بإقتراح المرشحين لشغل خمسة من مقاعد التسعة عشرَ أميناً وتقــوم كــل من منظمات الإعداد العالمية والمستخدمين والأكاديمين بإقتراح مرشــح واحــد لكل منها . وبقية الأمناء الأحد عشر سوف يكونوا "مطلقين" بحيــث لن يتم إننخابهم من خلال عملية الترشيح من جمهور الناخبين . سوف يتبع الأمناء الحاليين إجراءات مشابهة عند إختيار الأمناء لاحقا لشغل الأماكن الخالية .

وقد تم إستبدال المجلس الحالي بمجلس جديد من أربعة عشر فرداً (إثنى عشــر عضــواً بدوام كامل وإثنين من الأعضاء بدوام جزئي) حيث ينفرد المجــلس بمسئولية وضع معايير المحاسبة . وسوف تكون المؤهلات لعضوية

المجلس في المقام الأول الخبرة الفنية وسوف يمارس الأمناء أفضل ما لديهم من أراء للتأكد من أن المجلس لا يقع تحت سيطرة أي جماعة معينة أو مصلحة إقليمية ، وعلى الأقل سيكون هناك خمسة أعضاء في المجلس لديهم خلفية مدققين ممارسين وثلاثة على الأقل لديهم خلفية في إعداد البيانات وثلاثة على الأقل لديهم خلفية مستخدمي البيانات المالية وواحد على الأقل لديه خلفية أكاديمية . والعديد (ولكن ليس بأكثر من سبعة) من الأربعة عشر عضواً في المجلس يتوقع أن يكون لديهم المباشرة فى علاقة الأتصال المتبادلة مع واحد أو أكثر من واضعي المعايير الوطنية . ويتطلب نشر معيار - مسودة معيار أو تفسير نهائي من لجنة التفسير الدائمة موافقة ثمانية من أعضاء المجلس الأربعة عشر .

سوف يوفر المركز الإستشاري للمعايير الجديدة أداة نقل رسمية إلى الجماعات والأفراد الأخرين والذين لديهم خلفيات جغرافية أو وظيفية متنوعة لتقديم النصيحة للمجلس وفي أوقات تقديم النصيحة للمجلس .

المجلس

يدار عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية من قبل مجلس يضم ممثلي الهيئات المحاسبية من ثلاثة عشر بلداً (أو مجموعات من البلدان) معينين من قبل مجلس الأتحاد الدولي للمحاسبين ، ومن أربع منظمات مهتمة بالتقرير المالي . يمكن لكل عضو مجلس أن يرشح بحد أعلى ممثلان ومستشار فني لحضور اجتماعات المجلس . تشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية كل عضو مجلس أن يضم وفده المفوض على الأقل أحد الأشخاص العاملين في الصناعة وشخص واحد من المنهمكين مباشرة في عمل هيئة وطنية لوضع

المعاييـــر لفـــترة السنتين والنصف التي تبدأ في 1 يناير 1998 ، أن أعضاء المجلس هم أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وماليزيا والمكسيك وهولندا وأتحاد نوردك للمحاسبين القانونيين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايـــات المـــتحدة الأمـــريكية ، بالإضافة إلى ممثلين عن المجلس العالمي لجمعيـــات الإستثمار ، واتحاد الشركات القابضة الصناعية السويدية والجمعية الدوليـــة لمعاهد المدراء الماليين (IAFEI) يضم وفد الهند المفوض ممثلاً من سريلانكا ويضم وفد جنوب أفريقيا ممثلاً من زيمبابوي . ويحضر إجتماعات المجـــلس كمراقبين ممثلين من المفوضية الأوروبية ومجلس معايير المحاسبة الماليـــة فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية (FASB) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وجمهورية الصين الشعبية .

المجموعة الأستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية

IASC Consultative Group

فـــي عام 1981 أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة استشارية دوليـــة تضم ممثلين عن منظمات دولية لمعدي ومستخدمي البيانات المالية ، والأســـواق الماليـــة ومنظموا الأوراق المالية . كما تضم المجموعة ممثين أو مراقـــبين مـــن وكالات التطوير ، وهيئات وضع المعايير ومنظمات حكومية متداخلة . يتألف أعضاء المجموعة الإستشارية حالياً من :

- لجنة بازل للإشراف البنكي .
- الهيئة الأوروبية – مراقب .
- اتحاد البنوك للأتحاد الأوروبي .
- الأتحاد الدولي لأسواق الأوراق المالية (FIBV) .

- مجلس معايير المحاسبة (FASB) – مراقب .
- جمعية الإكتواريين الدولية (IAA) .
- الجمعية الدولية للتعليم المحاسبي والبحث (IAAER) .
- الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) .
- الجمعية البنكية الدولية .
- جمعية الحقوقيين الدولية (IBA) .
- غرفة التجارة الدولية (ICC) .
- الكونفدرالية الدولية للأتحادات التجارية الحرة (ICFTU) والكونفدرالية الدولية للعمل .
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC) .
- المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) .
- لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) .
- البنك الدولي .
- منظمة التعاون والتنمية (OECD) – مراقب .
- قسم الأمم المتحدة للشركات عبر الدول والاستثمار (UNCTAD) .

تلتقي المجموعة الاستشارية دوريا لمناقشة المسائل الفنية في مشاريع وبرنامج العمل واستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية . تلعب هذه المجموعة دورا هاما في الإجراءات الواجبة الإتباع الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية لوضع معايير المحاسبة الدولية والحصول على قبول للمعايير الصادرة .

المجلس الاستشاري Consutative Board

أنشـــأت لجـــنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1995 مجلس استشاري دولـــي عـــلى مستوى عالي من أشخاص قائمين حاليين في مراكز متقدمة في مهـــنة المحاســـبة ، وفي الأعمال ومستخدمين أخرين للبيانات المالية . دور المجلس الاستشاري هو تشجيع قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ومن بين الأشياء الأخرى القيام بـــ :

أ- المراجعة والتعليق على استراتيجية المجلس وخططه لتكون على قناعة بأن حاجات جمهور لجنة معايير المحاسبة الدولية يجري تلبيتها .

ب- إعـــداد تقريـــر سنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه والقيام بالإجراءات الواجبة الإتباع .

ج- تشـــجيع المشاركة في ، وقبول ، عمل اللجنة من قبل مهنة المحاسبة ومجـــتمع الأعمـــال ، ومستخدمي البيانات المالية والأطراف المهتمة الأخرى.

د- البحث عن ، والحصول على تمويل لعمل اللجنة بطريقة لا تضعف من استقلاليتها .

هـــــ- راجعة الميزانية التقديرية للجنة معايير المحاسبة الدولية وبياناتها المالية .

يســـتهدف المجلس الاستشاري ضمان عدم ضعف استقلالية وموضوعية المجـــلس في صنع القرارات الفنية حول معايير المحاسبة الدولية المقترحة . ولا يشارك المجلس الإستشاري في أو يسعى للتأثير على هذه القرارات .

موظفو لجنة معايير المحاسبة الدولية

يدعم عمل المجلس موظفين قلائل مركزهم لندن ويرأسهم السكرتير العام. ويضـم الموظفون الفنيون ومدراء المشاريع الآخرين حالياً أناساً من برمودا وكندا والدانمارك واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

يتضـمن الموظفـون الفنيون وإستشاريو المشاريع المستخدمين أناساً من الصين وفرنسا وألمانيا وماليزيا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا .

تطوير معايير المحاسبة الدولية

Development of International Accounting Standards

إن ممثـلي المجـلس والهيـئات المهـنية الأعضاء وأعضاء المجموعة الإستشـارية ومنظمات أخرى وأفراد وموظفي لجنة معايير المحاسبة الدولية يشـجعون على تقديم اقتراحات لمواضيع جديدة والتي يمكن أن يتم بحثها في معايير محاسبة دولية .

وتضمن الإجراءات الواجبة الإتباع الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية نوعيـة عاليـة مـن معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب ممارسات محاسبة ملائمـة في ظروف اقتصادية محددة . إن إجراء تطوير معيار محاسبي دولي هي كما يلي:

1- يؤلف المجلس لجنة قيادية يرأس كل واحدة منها ممثل في المجلس وتضم عـادة ممثـلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل ويمكن أن تضـم الـلجان القيادية ممثلين عن منظمات أخرى ممثلة في المجلس أو المجموعة الإستشارية أو من لديهم معرفة في موضوع معين .

2- تقوم اللجنة القيادية بتحديد المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع ، وتأخذ فـي الأعتبار الإطار الذي وضعته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعـرض البيانات المالية بالنسبة لتلك المسائل المحاسبية. وتدرس اللجنة القيادية كذلك المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية ، وبعد الأخـذ في الأعتبار كافة المسائل المشمولة يمكن أن تتقدم اللجنة بموجز من نقاط للمجلس .

3- بعد استلام تعليقات المجلس على موجز النقاط إن وجدت تقوم عادة اللجنة القيادية بإعداد ونشر بيان بمسودة المبادئ **Draft Statement of Principles** أو وثيقـة نقاش أخرى ، أن الغرض من هذا البيان أو الوثيقة هو تحديد المـبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تصف الحلول البديلة المأخوذة في الإعتبار وأسباب إقتراح قبولها أو رفضها .

4- يطـلب التعـليقات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة عرض المسودة والـتي تكـون فـي العـادة ثلاثة أشهر . أما في حالة التعديلات لمعيار محاسـبي دولـي موجود فيمكن للمجلس أن يعطي تعليمات للجنة القيادة بإعداد مسودة للعرض دون نشر أولي لمسودة مبادئ أو وثيقة أخرى .

5- تقوم اللجنة القيادية بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ أو وثيقة أخرى وتضع في العادة البيان النهائي للمبادئ الذي يقدم للمجلس الموافقة عليه ويستخدم كأساس لإعداد مسودة عرض المعيار المحاسبي الدولي المقترح، ويكـون بيـان المبادئ النهائي متوفراً للعامة عند الطلب إلا أنه لا ينشر رسميا .

6- تعد اللجنة القيادية مسودة عرض معيار للموافقة عليها من قبل المجلس ، وتنشـــر بعـــد إدخال أية تعديلات ضرورية وحصولها على موافقة ثلثي المجـــلس على الأقل . تدعى التعليقات من جميع الأطراف المهتمة خلال فـــترة العـــرض والـــتي حدها الأدنى شهر ولكنها عادة ثلاث أشهر على الأقل.

7- تـــراجع اللجنة القيادية التعليقات على مسودة العرض وتعد مسودة معيار محاســـبي دولـــي لمراجعـــته من قبل المجلس ، وبعد إدخال أية تعديلات ضرورية يصدر المعيار بموافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل .

خـــلال هذه العملية ، قد يقرر المجلس أن الموضوع تحت الدراسة يبرر استشـــاره إضـــافية أو يؤدي على نحو أفضل بإصدار ورقة قضايا أو ورقة للمناقشـــة للتعـــليق عليها ، كما قد يرى بأن من الضروري إصدار أكثر من مسودة معيار واحدة قبل تطوير معيار محاسبي دولي ، وفي ظروف استثنائية فمن الممكن أن يشرع المجلس وبدون تشكيل لجنة قيادية في المسائل الثانوية نسبياً ولكن في العادة تنشر مسودة للعرض قبل إنهاء المعيار .

يصور شكل رقم (7/6) كيفية تطوير معايير المحاسبة الدولية عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية .

إطار لجنة المعايير المحاسبة الدولية

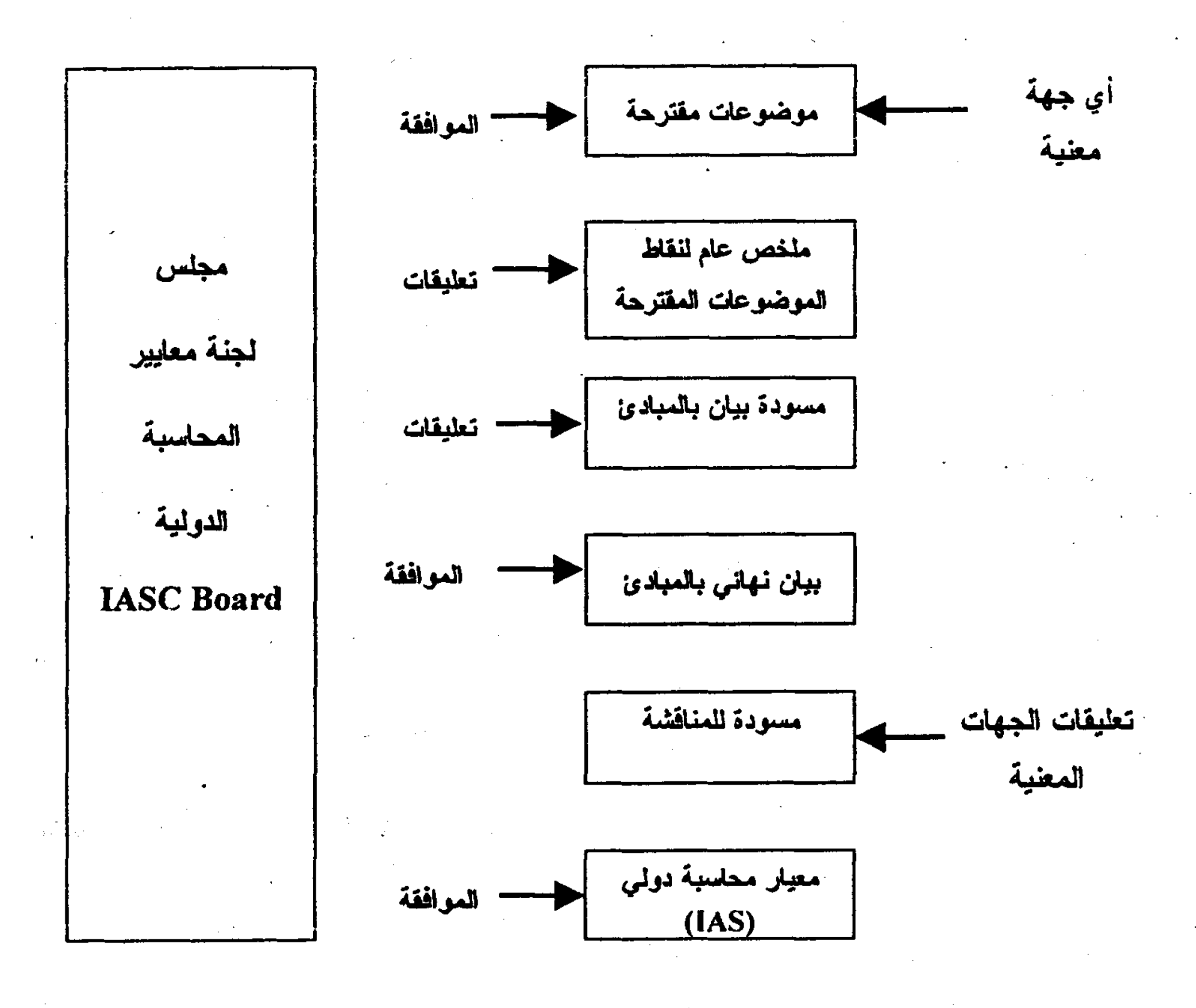
لدى المجلس إطار لإعداد وعرض **القوائم المالية** ، يساعد الإطار المجلس في:

أ – فـــي تطويـــر معاييـــر محاســـبة دولية مستقبلية وفي مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة .

شكل رقم (7/6)

تطوير معايير المحاسبة الدولية (IAC)

الصادرة عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)



ب -تشجيع التوفيق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعـــرض القوائم المالية بتوفير قواعد لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة الدولية .

معالجة علاقة المرجعية والمعالجة البديلة المسموح بها

في بعض الحالات عندما تسمح المعايير المحاسبية الدولية بمعالجتين محاسبيتين لعمليات وأحداث متشابهة فإن إحدى المعالجات تسمى معالجة علاقة المرجعية أو المعالجة القياسية Benchmark Treatment والأخرى المعالجة البديلة المسموح بها Alternative Treatment . لقد قدم بيان نوايا المجلس في عام 1990 الخاصة بقابلية المقارنة للقوائم المالية التوضيح التالي: لقد توصل المجلس إلى أنه يجب استخدام مصطلح علاقة المرجعية بدلاً من المصطلح المفضل (وهو مصطلح استخدم في مسودة العرض 32 قابلية مقارنة القوائم المالية) المقترح في تلك الحالات القليلة التي استمر السماح فيها بالاختيار لمعالجة محاسبية لعمليات وأحداث متشابهة .

إن مصطلح علاقة المرجعية يعكس بشكل أدق نية المجلس في تحديد المرجعية عندما يتم الإختيار من بين البدائل .

حضور إجتماعات المجلس

اجتماعات لجنة معايير المحاسبة الدولية هي مفتوحة للجمهور ، تعلن لجنة معايير المحاسبة الدولية التفاصيل الإدارية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالإجتماعات على موقعها بشبة الأنترنيت . (www.iasc.org.uk) .

التفسيرات

قام مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1997 بتشكيل لجنة تفسيرات دائمة (SIC) لتأخذ في الأعتبار ، وفي حينه ، مسائل محاسبية يمكن أن تستخدم فيها معالجات متباينة أو غير مقبولة في غياب إرشادات رسمية ،

وتكـــون مراجعـــتها ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الحالية وإطار لجنة معاييـــر المحاســـبة الدولية . تقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية أثناء تطوير التفســـيرات بالتشـــاور مع لجان وطنية مشابهة رشحت لهذا الغرض من قبل الهيئات الأعضاء.

تتعامل لجنة معايير المحاسبة الدولية على نحو معقول مع مسائل محاسبية ذات إهـــتمام واســـع وليـــس مسائل مهمة لعدد صغير من المنشآت ، وتغطي التفسيرات كل من :

- مســـائل قائمة مستحقة البحث (هناك ممارسة غير مقنعة ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الموجودة) .
- مســـائل عارضـــة (مواضـــيع جيدة تعود إلى معيار محاسبي دولي موجود ، ولكن لم تؤخذ في الأعتبار عند تطوير المعيار) .

تضـــم لجنة التفسيرات الدائمة حتى اثنى عشر عضواً لهم حق التصويت من بلدان مختلفة ، بما في ذلك أفراد من مهنة المحاسبة ، ومجموعات معدي القوائـــم المالية ومجموعات مستخدميها ، أما المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية والمفوضية الأوروبية فهم مراقبين بدون حق تصويت . لضمان التنسيق المناســـب مـــع المجلس فإن عضوين من أعضاءه يحضران إجتماعات لجنة التفسيرات .

تصـــدر لجـــنة التفســـيرات الدائمة التفسير المقترح للتعليق عليه من قبل الجمهـــور عندما لا يصوت ضد التفسير أكثر من ثلاث أعضاء من أصحاب حق التصويت . وتكون فترة التعليق عموما لمدة شهرين .

إذا لـــم يصـــوت ضد التفسير أكثر من ثلاث من أعضاءها أصحاب حق التصويت، فإن لجنة التفسيرات الدائمة تطلب من المجلس الموافقة على إصدار التفسير النهائي ، وكما هو بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية ، فإن ذلك يتطلب أصـــوات ثلاثـــة أرباع المجلس لصالح التفسير وتنشر التفسيرات رسميا بعد موافقة المجلس عليها .

تنشـــر لجـــنة معايير المحاسبة الدولية تقريراً حول قرارات لجنة التفسيرات الدائمة فوراً بعد كل إجتماع للجنة التفسيرات الدائمة في رسالتها الإخبارية "أخبار من لجنة التفسيرات الدائمة"

لا تسمح إجراءات العمل في لجنة معايير المحاسبة الدولية لموظفيها بإعطاء نصيحة حول معنى معايير المحاسبة الدولية .

استخدام معايير المحاسبة الدولية

لقد أدت معايير المحاسبة الدولية جهداً عظيماً لتحسين وتوفيق التقارير المالية حول العالم وتستخدم معايير المحاسبة الدولية في :

أ – أساس للمتطلبات المحاسبية الوطنية في العديد من البلدان .

ب– علاقـــة لمرجعية دولية من قبل بلدان معينة التي تقوم بتطوير متطلباتها (متضـــمنة الـــدول الصـــناعية الكبرى بالإضافة إلى أعداد متزايدة من الأســـواق الناشئة مثل الصين والكثير من الدول الأخرى في آسيا ووسط أوروبا والأتحاد السوفيتي السابق) .

جـــــ– من قبل اسواق تداول الأسهم والسلطات المنظمة التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بعرض قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

د – من قبل الهيئات فوق القومية مثل المفوضية الأوروبية والتي أعلنت أنها تعتمد بشكل كبير على لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق نتائج تلبي حاجات الأسواق المالية .

هـ – من قبل عدد متنامي من الشركات .

المشروعات الحالية والمستقبلية للجنة معايير المحاسبة الدولية

Current and Future IASC Projects

يحاول مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) أن يحظى بتدعيم أكبر من معدي ومستخدمي القوائم المالية على المستوى الوطني والدولي ،وقد حظى من قبل على تأييد من المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية ، كثير من البلاد تتبنى معايير المحاسبة الدولية (JAC) كمعايير محلية أو استخدامها كأساس لتطوير المتطلبات المحلية . ويتمثل الأتجاه في الدول الأخذة في النمو إلى الميل نحو تبني معايير المحاسبة الدولية أو تعديلها . وهذا يعتبر حقيقياً لا سيما في البلاد التي تعد دول أعضاء في الكومنولث البريطاني ، بالإضافة لذلك فإن كثير من الدول الأوروبية ولندن ودول أخرى على سبيل المثال هونج كونج وبورصات الأسهم تتيح للمصدرين الأجانب بالألتزام بالمتطلب المحدد عن طريق تقديم قوائم مالية معدة باستخدام معايير المحاسبية الدولية .

7/4/1/2 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD)

تأسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1961 وتضم تلك المنظمة عدد 30 من الأعضاء الحكوميين ، وعلى الرغم من أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لديها عضوية دولية محدودة ، إلا أن الشركات

المـــتعددة الجنســـية الضخمة بالعالم تأسست في البلدان الأعضاء بالمنظمة . وتقوم دول تلك المنظمة بإنتاج ثلثي المخرجات الاقتصادية للعالم .

تتمثل أهداف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تعزيز النمو والتنمية الاقتصـــادية فـــي الـــبلاد الأعضــــاء ، وتنشيط التجارة الدولية بين الأعضاء بالإضـــافة إلى كونها بمثابة بيئة تبادل للمعلومات لأعضائها . تخدم المنظمة كمنتدى للبلاد والأعضاء للمشاركة في المعلومات الاقتصادية الهامة ، ومناقشة القضايا ذات المصالح المتبادلة بالإضافة إلى محاولة توفير الحلول للمشكلات الشـــائعة . وتمـــثل مجهودات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تجاه تنسيق وتوفيـــق معاييـــر المحاسبة الدولية مجرد جزء من تركيز المنظمة تجاه النمو والتنمية الاقتصادية ، ويمكن القول بأن المساهمة القيمة لتلك المنظمة تتمثل في دراســـاتها المحلية عن التطبيقات المحاسبية في البلاد الأعضاء وتقييماتها عن التباين والأتساق لمثل تلك التطبيقات المحاسبية .

7/4/1/3 المجهودات الدولية الأخرى Other International Efforts

هـــناك الكثير من التنظيمات والكيانات الدولية الأخرى التي ترتبط بعملية التنسيق والتوفيق بين المعايير المحاسبية والتي لعل أبرزها ما يلي:-

أ - المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية :

International Organization of Securities Commissions (IOSCO)

تهتم تلك المنظمة بالأسهم الأجنبية المقيدة ببورصات الأسهم الوطنية ، إن آثار مجهودات تلك المنظمة تجاه تنسيق معايير المحاسبة والمراجعة تحمل ثقل كبير في أسواق رأس المال العالمية .

تتطـــلع المـــنظمة العالميـــة لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) إلى لجنة معاييـــر المحاســـبة الدوليـــة لـــتقديم معايير محاسبة دولية ذات قبول متبادل لإستخدامها في طروحات الأوراق المالية متعددة الجنسية والطروحات العالمية الأخرى . والآن فإن هناك الكثير من أسواق تداول الأوراق المالية تتطلب أو تســمح للمصـــدرين الأجانب لعرض البيانات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . وكنـــتيجة لذلـــك فإن عدداً متنامياً من الشركات تفصح عن حقيقة أن بياناتها المالية تتطابق مع معايير المحاسبة الدولية .

فـــي عام 1995 أتفقت لجنة معايير المحاسبة الدولية مع المنظمة العالمية لهيـــئات الأوراق الماليـــة لتطوير مجموعة من "جوهر صلب معايير" كما تم تعـــريفها بلائحة طورتها المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية فسوف تأخذ فـــي الإعتبار المصادقة على معايير المحاسبة الدولية لأهداف الحصول على أموال عبر الحدود والإدارج في جميع الأسواق المالية .

وبحـــلول عـــام 1999 أكمـــلت لجنة معايير المحاسبة الدولية العمل في المشـــاريع الكبيرة ضمن خطة العمل المتفق عليها مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق الماليـــة . يوفـــر قواعد كصلب المعايير أسساً شاملة للمحاسبة وهي بـــنوعية عالية ، أي أنها سوف تؤدي إلى الشفافية وقابلية المقارنة وتؤدي إلى الإفصاح التام جنباً إلى جنب مع المعلقين الأخرين فإن المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية قد قدمت تعليقاتها للجنة معايير المحاسبة الدولية على كل من هذه المشاريع حال التقدم في إنجازها .

وقد صرحت المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية أنها سوف تجند كافة المصـــادر الضرورية لتأكيد أن التقييم قواعد لصلب المعايير تسير إلى الأمام بطـــريقة آليـــة . إنه من المتأمل أن تؤدي هذه المراجعة إلى أن تقوم المنظمة

العالمية لهيئات الأوراق المالية بالمصادقة على مجموعة جوهر صلب المعايير ككل . في أكتوبر عام 1998 دعى الإعلان الصادر عن وزراء المالية ومحافظي البنوك في الدول الصناعية السبعة الكبرى المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية "للقيام بمراجعة وقتية" لصلب المعايير .

وفي يوليو عام 1995 توصلت كل من تلك المنظمة (IOSCO) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إلى أتفاق للعمل معاً من أجل تحقيق التنسيق بين المعايير المحاسبية. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتعديل معاييرها من أجل إرضاء المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية ، كما أن الشركات التي تعمل في البلاد الأعضاء بتلك المنظمة والذين يتبنون معايير المحاسبة الدولية سيكونوا قادرين على قيد أوراقهم المالية في أسواق رأس المال العالمية.

ب- منظمة مجموعة الأربعة بالإضافة إلى واحد (G4 + 1)

تضمنت تلك المنظمة اساساً منظمات لوضع معايير المحاسبة من أربعة أقطار هي أستراليا ، كندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم دعوة لجنة معايير المحاسبة الدولية للمشاركة في مناقشات تلك المجموعة ، وهذا يوضح كيفية تم تحديد اسم تلك المنظمة على أساس أنها مجموعة تتكون من أربعة دول بالإضافة إلى واحد ، وعلى الرغم من أن نيوزلندا قد انضمت إلى المجموعة مؤخراً فمازال يطلق عليها ذلك المسمى G4 + 1، وربما تعتبر واحد من أكثر المجموعات تأثيرا في العمل تجاه تنسيق المعايير المحاسبية ، وقد كانت البلاد الخمسة في المجموعة من المؤيدين لمجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية في السابق ، إلا أنه في السنوات الأخيرة ناقشت المجموعة اللجنة بضرورة العمل بالتعاون مع واضعي المعايير الوطنية .

7/4/2 المجهودات على المستوى الإقليمي Regional Efforts

تتمـثل أبـرز المجهـودات الإقليمية الرائدة لتنسيق معايير المحاسبة في المنظمات والأتحادات التالية :-

- الأتحاد الأوروبي .
- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .
- مجهودات إقليمية أخرى .

ويـتوقع أن تـتزايد انعكاسـات المجهودات على المستوى الإقليمي لتلك المـنظمات على وضع معايير Standardization القوانين واللوائح الرئيسية كلما تزايدت أنشطة الأعمال بين البلاد داخل تلك الأقاليم المختلفة .

7/4/2/1 الأتحاد الأوروبي European Union

أصـبح المجـتمع الأوروبي الأتحاد الأوروبي EU في أول يناير 1994 والذي يمثل مجموعة تجارية يتكون من 15 دولة ، حيث أدركت بلاد الأتحاد الأوروبي أن أنشطة الأعمال يجب ألا يتم حصرها حتى حدودها الوطنية ، إن أصـحاب المصالح سوف يستفيدون من تناسق والتوافق بين القوانين واللوائح الـتي تحكـم التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والموارد داخل البلاد الأعضاء ، ترتبط تلك العملية بالآتي :-

- إزالـة الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى الوطنية على حركة السلع والخدمات .
- توحيد ونمطية Standardization التعريفات الجمركية وقيود التجارة داخل الأقطار غير الأعضاء .

- توحيد السياسات الاقتصادية عن طريق خلق بيئة اقتصادية موحدة في الأتحاد الأوروبي ، يتضمن ذلك التنسيق بين القوانين المالية والنقدية والضريبية وقوانين الشركات . ويتضمن أيضاً التنسيق بين المعايير المحاسبية .

تطوير معايير الأتحاد الأوروبي Development of EU Standards

يعمل الأتحاد الأوروبي من خلال أنشطة المفوضية الأوروبية والتي تحدد التوحيد القياسي **Standardization** والتنسيق بين قواعد الشركة والقواعد المحاسبية من خلال إصدار التوجيهات والتشريعات ، يجب أن يتم إدخال توجيهات الأتحاد الأوروبي داخل قوانين البلاد الأعضاء ، وتمثل التشريعات في القوانين الواجبة التطبيق على كافة الأعضاء بدون الحاجة إلى التشريع الوطني عن طريق البلاد الأعضاء ، يحدد الشكل رقم (7/7) التوجيهات والتشريعات للأتحاد الأوروبي ، تتعامل التوجيهات الرابعة والخامسة على وجه الحصر مع المشاكل والمعايير المحاسبية والتي سيتم مناقشتها تفصيلاً في ذلك الفصل .

إن عملية وضع توجيهات الأتحاد الأوروبي مماثلة لحد ما مع العملية المستخدمة عن طريق هيئات واضعي المعايير الأخرى - على سبيل المثال لجنة معايير المحاسبة الدولية . إن اختيار التوجيه أو اللوائح المقترحة تتطلب التصويت بالإجماع من مجلس وزراء الأتحاد الأوروبي .

وكما سبق ذكره من قبل فإن البلاد الأعضاء يتعين أن يقوموا بإدخال التوجيه داخل قوانينهم ولوائحهم .

شكل رقم (7/7)

التوجيهات واللوائح الملائمة لمحاسبة الشركات

موضوع التوجيهات		
رقم التوجيه		**تاريخ الأختيار**
الأول	نشر الحسابات .	1968
الثاني	الفصل بين الشركات الخاصة والعامة والحد الأدنى لراس المال والقيد على التوزيع .	1976
الرابع	نماذج الحسابات السنوية وقواعد العرض .	1978
السابع	الحسابات الموحدة متضمنة الشركة المرتبطة .	1983
الثامن	تأهيل وعمل المراجعين .	1984
الحادي عشر	الإفصاحات عن الفروع .	1989

اللوائح			
البند	**الموضوع**	**تاريخ المسودة**	**تاريخ الأختيار**
تجميع المصالح الاقتصادية الأوروبية .	نموذج المشروع الخاص بالمشروعات المشتركة المتعددة الجنسية .	1973 ، 1978	1985

إن الأتحاد الأوروبي يعمل مع الجهات الأخرى المسئولة عن وضع المعايير ، والمفوضية الأوروبية هي أحد أعضاء المجموعة الاستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية . إن المنتدى الاستشاري المحاسبي الذي يتكون من معدي ومستخدمي المعلومات المالية تخدم كمجموعة استشارية لمفوضية الأتحاد الأوروبي تجاه التنسيق بين المعايير .

التوجيه الرابع لقانون الشركات The Fourth Company Law Directive

يتكون التوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي من قواعد محاسبية شاملة ، حيث يغطـــي القوائم المالية ومحتواها وطرق عرضها وطرق التقييم والإفصاح عن المعـــلومات . وقد تم تبني ذلك التوجيه في عام 1978 وطبق في التشريعات المحاسبية الوطنية عن طريق أعضاء الأتحاد الأوروبي في عام 1999 . إن البلاد الأعضاء في الأتحاد الأوروبي لديهم بعض المرونة في تطبيق وتضمين ذلك التوجيه في لوائحهم المحاسبية الوطنية ، وعلى هذا الأساس فإن التوجيه يعتـــبر كنموذج لكافة البلاد الأعضاء . وقد تتطلب البلاد الأعضاء مزيد من المعـــلومات أكـــثر ممـــا يـــتم تطلبه في ظل التوجيه . فقد تتطلب مزيد من افصـــاحات التقرير وقواعد القياس تأسيساً على حجم الشركات وخصائصها . ولذلك فإن تطبيق التوجيه قد يختلف عبر البلاد الأعضاء .

يوفر التوجيه هيكل محدد بشكل عريض لتبويب وعرض القوائم المالية ، والذي يتطلب قائمة مركز مالي ، قائمة دخل وايضاحات متممة للقوائم المالية ، ويـــتعين أن تعرض القوائم المالية بشكل حقيقي وعادل نتائج أعمال الشركة وموقفها المالي.

يسمح التوجيه بالعرض الأفقـــي أو الرأســـي **Horizontal or Vertical Presentation** لقائمـــة المركـــز المالي وقائمة الدخل ، وتعتبر قائمة المركز المـــالي مماثلة للشكل المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك يتم عـــرض البـــنود لعكـــس تـــرتيب السيولة ، حيث يتم تحديد الأصول الثابتة والمجموعـــة الـــتي تتضـــمن الأصـــول غير الملموسة والأصول الملموسة والاستثمارات طويلة الأجل بجانب الأصول المتداولة . أما النموذج الأفقي فهو

يعرض إجمالي جانبين هما (1) إجمالي الأصول الثابتة مطروحاً منه الألتزامات المتداولة ، (2) والألتزامات طويلة الأجل ورأس المال والاحتياطيات . يوضح الشكلين رقمي (7/8) ، (7/9) ملخصي قائمتي المركز المالي الرأسية والأفقية على التوالي .

شكل رقم (7/8)

قائمة المركز المالي الأفقية للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي

شركة ________	
قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر عام 2002	
الأصول	**حقوق المساهمين والألتزامات**
راس المال الذي يتم استدعاؤه وغير المدفوع . **الأصول الثابتة :** الأصول غير الملموسة الأصول الملموسة الاستثمارات طويلة الأجل **الأصول المتداولة :** المخزون السلعي حسابات المدينين الاستثمارات قصيرة الأجل النقدية مصروفات مقدمة وإيرادات مستحقة	**رأس المال والاحتياطيات :** رأس المال الذي تم استدعاؤه حساب أقساط الأسهم احتياطيات إعادة التقييم إحتياطيات أخرى حساب الأرباح والخسائر (أرباح محتجزة) مخصصات مقابل الألتزامات والمصروفات حسابات الدائنين المستحقات والإيرادات المؤجلة
إجمالي الأصول	**إجمالي حقوق المساهمين والألتزامات**

شكل رقم (7/9)

قائمة المركز المالي الراسية

للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي

شركة ______ **قائمة المركز المالي الرأسية** **فى 31 ديسمبر 2002**
رأس مال الأسهم الذي تم استدعاؤها **الأصول الثابتة :** الأصول غير الملموسة الأصول الملموسة الاستثمارات طويلة الأجل أ- الأصول المتداولة : المخزون السلعي حسابات المدينين الاستثمارات قصيرة الأجل النقدية ب- المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة ج- حسابات الدائنين التي تستحق خلال سنة واحدة (ألتزامات متداولة) صافي الأصول المتداولة (الألتزامات) أ + ب - ج
إجمالي الأصول ناقصا منها الألتزامات المتداولة
حسابات الدائنين التي تستحق خلال فترة أكثر من سنة واحدة مخصصات عن الألتزامات والمصروفات المستحقات والإيرادات المؤجلة رأس المال والاحتياطيات
الألتزامات طويلة الأجل وحقوق المساهمين

يـــتم عرض قوائم الدخل على أساس نماذج أفقية أو رأسية كما يتم تبويب المصـــروفات على أساس الوظيفة أو حسب طبيعتها . يوضح الشكل الأفقي إجمالي الإيرادات Turnover (Sales Revenue) مضافاً إلى كافة مصادر الإيرادات الأخـــرى في الجانب الأيسر ، في حين يتم عرض المصروفات العادية وغير العاديـــة في الجانب الأيمن من القائمة . بينما يعرض الشكل الرأسي الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية بعد طرح كافة المصروفات من الإيرادات . يتم إظهـــار الـــربح أو الخســـارة غير العادية بعد المقاصة بين المصروفات غير العاديـــة والإيرادات غير العادية . تنتهي القائمة بصافي ربح أو خسارة السنة الماليـــة ، يظهر الشكل رقم (7/10) والشكل رقم (7/11) نماذج قائمة الدخل الأفقيـــة والرأســـية على التوالي ، وكما سبق ذكره فإن التوجيه الرابع يسمح بأربعـــة أشـــكال لقائمة الدخل الافقي أو الرأسي وحسب تبويب المصروفات حسب طبيعتها أو وظيفتها.

الصورة الحقيقية أو العادلة True and Fair view

تتمثل أحد الملامح الهامة للتوجيه الرابع في تبني مفهوم مصطلح عرض بشكل عادل وصادق ، وهو يعتبر مفهوم بريطاني لما يتعين أن تحمله القوائم المالية ، إن ذلك المفهوم لم يتم تطبيقه بشكل واسع في قارة أوروبا قبل إدخاله فـــي الـــتوجيه الـــرابع ، إن تطبيق مفهوم العرض الحقيقي والعادل يعني أن الشـــركة مطـــلوب منها أن تفصح عن معلومات إضافية أو محتملة ، كل بلد تأسيساً على ظروفها المحيطة بحيث تحدد كيف يتعين على الشركات أن تلتزم بمفهوم العرض الصادق والعادل .

شكل رقم (7/10)

حساب الأرباح والخسائر الأفقية

طبقا للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي

شركة ________	
قائمة الدخل عن الفترة من ____ إلى ______	
المصروفات	**الإيرادات**
تكلفة المبيعات	إجمالي المبيعات
تكاليف التوزيع	إيرادات التشغيل الأخرى
مصروفات إدارية	الدخل من الأسهم في شركات المجموعة
شطب الاستثمار	الدخل من الاستثمارات الأخرى في الأصول الثابتة
مصروفات الفائدة	إيرادات فوائد أو أخرى
الضريبة على الدخل أو الخسارة عن الأنشطة العادية	
الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية :	الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية :
مصروفات غير عادية	الإيرادات غير العادية
الضريبة على الربح أو الخسارة غير العادية	
ربح أو خسارة السنة المالية	**ربح أو خسارة السنة المالية**

شكل رقم (7/11)

حساب الربح أو الخسارة الافقي

طبقا للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي

شركة ________
قائمة الدخل عن الفترة من ______ إلى ________
إيرادات المبيعات
تكلفة المبيعات
مجمل الربح أو الخسارة
تكلفة التوزيع
مصروفات إدارية
إيرادات تشغيل أخرى
دخل من أسهم في شركات المجموعة
دخل من أسهم في شركة مرتبطة
دخل من استثمارات أخرى في أصول ثابتة
إيرادات فوائد وأخرى
شطب الاستثمار
مصروفات فوائد وأخرى
ضريبة على ربح أو خسارة الأنشطة العادية
الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية
إيرادات غير عادية
مصروفات غير عادية
ضريبة على الربح أو الخسارة غير العادية
الربح أو الخسارة الخاصة بالسنة المالية

التوجيه السابع لقانون الشركات The Seventh Company Law Directive

تـم تبـني التوجيه السابع عن طريق مفوضية الأتحاد الأوروبي في عام 1983 ، اهتم ذلك التوجيه بدراسة مشاكل القوائم المالية الموحدة ، وقد أعطى للـبلاد الأعضاء كثير من الاختيارات عن كيفية إدخال متطلباتها داخل قانون الشركات .

يمـثل العنصر الرئيسي لذلك التوجيه في تعريف المجموعة والتي يكون التوحيد مطلوباً لها ، تركز وجهة النظر الألمانية على السيطرة الإدارية الفعالة ومـلكية الأسـهم والسيطرة القانونية ، وقد تبنى التوجيه السابع وجهة النظر الـبريطانية ألا أنه يسمح ايضاً للمعايير الاخرى للسيطرة التي يتعين تطبيقها على أساس اختياري عن طريق البلاد الأعضاء . إن السيطرة القانونية توجد عندما يكون لدى الشركة الأم ما يلي :-

- أغلبية حقوق التصويت أو السيطرة على أغلبية حقوق التصويت تأسيساً على الأتفاق مع حملة أسهمها .
- أتفاق عقد السيطرة بأعطائها الحق التأثير المؤثر على الشركة الأخرى.
- الحق في تعيين أغلبية مجلس إدارة الشركة .

يوفر التوجيه السابع تلك الإرشادات لإعداد الحسابات أو القوائم المالية الموحدة على النحو التالي :-

- تتضمن الحسابات الموحدة قائمة المركز المالي الموحدة ، وقائمة الدخل الموحدة (حساب الأرباح او الخسائر) والإيضاحات على تلك الحسابات (القوائم المالية) .

- يجب أن يتم العرض الواضح للحسابات الموحدة طبقا للتوجيه .
- تكــون المعــلومات الاضافية مطلوبة إذا لم يكن التوجيه كافيا لتوفير صورة حقيقية وعادلة .
- إذا كــان تطــبيق متطلبات محددة في حالات استثنائية غير متوافق مع توفير الصورة الصادقة والعادلة يسمح بالخروج عن ذلك المتطلب من أجل أعطاء صورة صادقة وعادلة .
- قــد تتطلب الدول الأعضاء أو تسمح بإفصاحات أخرى للمعلومات في الخســابات الموحــدة بالإضــافة إلى الإفصاح المطلوب في ظل ذلك التوجيه.

إن الــتوجيه الســابع يعتــبر تطــور رئيسي تجاه التنسيق بين التطبيقات المحاســبية في دول الأتحاد الأوروبي . وكما سبق القول فإن كثير من البلاد الأوروبية لم يكن لديها أي متطلبات قانونية للقوائم المالية الموحدة ، فقبل ذلك التوجيه تطلبت ألمانيا التوحيد في الشركات التابعة المحلية فقط ، بينما لم يكن لــدى فرنســا أي متطلب للقوائم المالية الموحدة . وقد تطلب التوجيه السابع الــتوحيد عالمي النطاق بغض النظر عن أين يوجد موقع الشركة الأم . أيضا تطلب أن يتم قياس الأصول المشتراه من خلال الأستحواذ عند قيمتها العادلة ، ويتضــمن متطــلب الإفصــاح القطاعي أن يتم الإفصاح عن المبيعات حسب خطوط الأعمال والموقع الجغرافي .

الأتحاد النقدي الأوروبي European Monetary Union (EMU)

في أول يناير عام 1999 طرح الأتحاد الأوروبي عملة جديدة هي عملة اليورو ، وقد تشكل الأتحاد النقدي الأوروبي (EMU) حاليا من 12 دولة من الدول الأعضاء بالأتحاد الأوروبي هي النمسا ، بلجيكا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، البرتغال وأسبانيا، عادة ما يشار إلى دول الاتحاد النقدي الأوروبي بمصطلح أرض اليورو أو منطقة اليورو Euroland or Euro Zone .

وقد أضحت عملة اليورو من العملات الفعلية اعتبارا من 31 ديسمبر 2001 وأثناء مرحلة التحول هذه استمرت البلاد الأعضاء في الأتحاد النقدي الأوروبي في استخدام عملاتهم الوطنية ، ومع ذلك فإن قيمتها النسبية قد تأسست على اليورو ، على سبيل المثال فإن كل يورو يعادل تقريبا 40.34 فرنك بلجيكي أو 1.96 مارك ألماني ، وأثناء عملية التحول استخدم اليورو للمعاملات غير النقدية ، وقد أصبح اليورو متاح الحصول عليها في الواقع ابتداء من أول يناير عام 2002 بعد إدخال العملات المعدنية والورقية لليورو، وحتى ذلك الوقت فإن العملات الوطنية لدول أوروبا العضو بالأتحاد النقدي الأوروبي تم سحبها من التداول حيث تم التوقف عن استخدام العملات الوطنية لها في إبرام أي معاملات ، حيث تم استخدام اليورو كعملة متعارف عليها ابتداء من التاريخ الفعال لتلك العملة ابتداء من 30 يونيو 2002 .

إن استخدام عملة متعارف عليها من دول الأتحاد النقدي الأوروبي يعني تكاليف صفقات أرخص وعدم وجود أي مخاطر لسعر الصرف الأجنبي عندما

يـــتم التعامل بين البلاد بعضها البعض ، وهذا من شأنه تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين تلك الدول .

7/4/2/2 اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

North American free Trade Agreement (NAFTA)

ركـــزت المناقشة في القسم السابق على مجهودات الأتحاد الأوروبي في التنسيق بين المعايير المحاسبية بين الدول الأعضاء . في هذا الجزء يتم إبراز دور اتفاقيـــة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية والتي تم توقيعها في عام 1992 بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية لخلق سوق مشتركة .

والســـؤال الـــذي يمكـــن أن يـــثار هنا هو هل اتبعت تلك الاتفاقية نفس الخطـــوات المـــناظرة في الأتحاد الأوروبي وهل حققت نفس التقدم في توحيد اقتصاديات دول أعضائها ؟ ، ولا شك أنه من المبكر جداً الإجابة ، ومع ذلك فـــإن تـــلك الاتفاقية يمكن أن يترتب عليها تحقيق ما الذي قامت بلاد الاتحاد الأوروبي بتحقيقه .

كـــثير من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية ساهمت فـــي الـــتجارة والتعاون الاقتصادية المتزايد بين تلك البلدان الثلاثة. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاقتراح الأصلي نحو التفاوض في وجود اتفاقيـــة تجـــارة حرة في عام 1989 ، في أواخر عام 1992 تم التوقيع على وثيقـــة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع اتفاقيتين مصاحبتين لها عن طـــريق ممثلي الحكومة وقد حصلت على الموافقات القانونية ، وفي نهاية عام 1993 حظيت الاتفاقية بموافقة تشريعية في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ،وقد تمثلت أهداف تلك الأتقاقية في الآتي :-

- ازالة الحواجز على التجارة وتسهيل نقل البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء بشكل متبادل .
- تنشيط ظروف المنافسة العادلة في مناطق التجارة الحرة .
- زيادة فرص الاستثمار في البلدان الثلاثة .
- توفير حماية كافية وفعالة والتأكيد على حقوق الملكية الفكرية في كل بلد من البلاد الاعضاء .
- تحديد إطار عام للتوسع في التعاون الاضافي وتعزيز فوائد الاتفاقية .

إن تلك الاتفاقية ستحسن من القدرة على التوصل إلى اسواق السلع المنتجة في البلدان الثلاثة ، حيث تم إلغاء كافة التعريفات الجمركية على البضائع المنشأة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية من اول يناير 1994 ، ويتم إدارة تلك الأتفاقية عن طريق لجنة مماثلة للأتحاد الأوروبي ، حيث يتم تحديد لجان في كل مجال على سبيل المثال يوجد لجنة للخدمات المالية .

وقد اشترطت الاتفاقية أنه خلال سنتين من تاريخ التوقيع سوف يتم إلغاء متطلبات المواطنة أو الإقامة الدائمة الخاصة بالتراخيص أو تأهيل موردي الخدمات المهنية ، ومع ذلك فلم يحدث ذلك بعد ، وعندما يحدث ذلك بالفعل فسوف تكون بمثابة خطوة هامة نحو التنسيق بين تطبيقات المحاسبة والمراجعة في البلاد الثلاثة وسوف يكون لذلك ايضاً تأثير جوهري على التعليم المحاسبي .

وفي اجتماع القمة لدول أمريكا المنعقد في ديسمبر 1994 اتفق زعماء 34 بلد من بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية على العمل معاً تجاه اتفاقية تجارة حرة وهذا سوف يخلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تتسم بأنها تتضمن

أكثر من 850 مليون نسمة وتبلغ جملة الإنتاج المحلي 13 تريليون دولار ويتوقع أن تتحقق فعالية تلك الأتفاقية في عام 2005 .

7/4/2/3 المجهودات الأقليمية الأخرى Other Regional Efforts

هناك مجهودات اقتصادية أقليمية أخرى عديدة ، بعض منها يعد جديداً في حين الأخر يعتبر قائم مدة طويلة ، وإذا كانت تلك الأتفاقيات تتحرك تجاه التكامل الأقتصادي ، فإن الحاجة إلى التنسيق بين المعايير المحاسبية تعتبر من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها . يتضمن الشكل رقم (7/12) أمثلة على بعض من الأتفاقيات التجارية والاقتصادية الأخرى ، وبعض من تلك المجهودات قد تجاوز التركيز الاقليمي وبدأ في التركيز على التجارة الدولية المتزايدة .

شكل رقم (7/12)

مجموعات اقتصادية اقليمية مختارة

- **اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا (بروني ، أندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ماينمار ، الفلبين ،سنغافورة ، تايلاند وفيتنام) .**
- **السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (جواتيمالا ، هندراوس ، السلفادور ، نيكاراجوا وكوستاريكا) .**
- **مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ، الكويت ، دولة الإمارات العربية ، عمان ، البحرين وقطر) .**

التطورات الحديثة في المجهودات على المستوى الوطني

Recent Development of National Level Effort

لاشـــك أن المجهـــودات الوطنية في التنسيق بين المعايير المحاسبية عبر الحدود الوطنية تعتبر ذات أهمية كبيرة مثل تلك المتعلقة بالمجهودات الإقليمية والدوليـــة . ففـــي كـــثير من الحالات فإن هيئات واضعي المعايير المحاسبية الوطنية تلعب دوراً رئيسياً في التنسيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية، عـــلى ســـبيل المثال معايير المحاسبة الدولية التي تم نشرها عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASB** والتي ليست لديها أي سلطة في فرض تطبيق معاييـــرها ، حيث تعتمد على المنظمات والأعضاء في تطبيق مجهوداتها نحو التنسيق على المستوى الوطني .

وتتضمن المجهودات الوطنية المبذولة تجاه التنسيق بين المعايير المحاسبية ما يلي :-

- في كثير من البلاد قامت الجهات الوطنية القائمة على وضع المعايير المحاســـبية بتبـــني معايير المحاسبة الدولية وقامت بنشرها بأعتبارها معاييرها المحاسبية الخاصة ، وكأمثلة على ذلك ما تم في سنغافورة ، والكويت وتايلاند والمكسيك .
- فـــي كثير من الحالات فإن المعايير الوطنية قد تم وضعها عن طريق اســـتخدام معاييـــر المحاســـبة الدوليـــة ، وكأمثلة على ذلك ما تم في البرازيل ، الهند ، البرتغال ، تايوان ومصر.

وعندما يكون لتنظيمات مهنة المحاسبة المسئولية الرئيسية لوضع المعايير المحاسبية الوطنية ، سوف تكون المحصلة المشاركة في الأفكار ومناقشة القضايا والعمل في مشروعات مشتركة لإيجاد الحلول التي تواجه المشاكل المشتركة ، وهذا سوف يقود حتما نحو ايجاد آلية تحقق التنسيق في المعايير المحاسبية بين البلاد المختلفة وفيما بين بعضها البعض .

الفصل الثامن

لجنة معايير المحاسبة الدولية

الفصل الثامن

لجنة معايير المحاسبة الدولية

International Accounting Standards Committee (IASC)

8/1 التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية .

8/2 دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية .

8/3 إطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية .

8/4 عرض القوائم المالية (معيار المحاسبة الدولي رقم 1) .

8/5 اللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية .

8/6 نشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر .

8/1 التطور التاريخي لمعايير المحاسبة بين المنشآت الدولية

لقد أصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسية العملاقة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمى على السلع والخدمات بل لا بديل عن ضرورة إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية ، ولأهمية المحاسبة الدولية وحتمية تطبيقها فى المنشآت المتعددة الجنسية المختلفة سواء في تعاملاتها أو عرض قوائمها المالية كان من الأهمية المناقشة الموجزة للتطور التاريخى لمعايير المحاسبة فى تلك الشركات الدولية .

فقد بدأ المحاسبون ومنذ زمن بعيد التفكير فى توحيد **Uniformity** أو التوفيق والتنسيق **Harmonization** بين معايير المحاسبة التى تطبقها الشركات في تعاملاتها مع منشآت أخرى فى دول أخري وبالتالى فى عرض قوائمها المالية ، والفكرة بطبيعة الحال ليست جديدة حيث تنشأ عادة وكامر طبيعى وتلقائى متعارف عليه يكون لكل متعامل أو مهتم مصلحة فى معرفة حقيقة التقارير المالية عن منشآت أجنبية لها معاملات فى وطنه وفى خارجه وفى التحقق من القواعد المحاسبية التى أعدت بناء عليها تلك التقارير ، وتكون لديه رغبة جادة وحقيقة إلى تلك المعرفة وهذا التحقق ، وتزداد تلك الرغبة إلحاحا كلما ازدادت الأستفادة ، وهذه الفكرة هى ذاتها فكرة وجود معايير محاسبية تطبقها المنشآت الدولية فى تعاملها المالي مع بعضها البعض فى ذات الدولة فى وطنها.

وعموما ترجع فكرة توافق وتنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الدولى الأول للمحاسبين الذى عقد فى عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا حيث تم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات ، وهو المنتدى والإجتماع

العام الذى خصص لمناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبين والممارسات المحاسبية فى الــدول الكبرى فى العالم ، ورغما عن ذلك - فإن فكرة معايير المحاسبة الدولية قد نشأت قبل ذلك بكثير ، فتلك الفكرة كأمر طبيعى وليدة الحاجة، وتلك الحاجــة تــتولد ونــتواكب كــلما وجدت زيادة ملموسة فى المعاملات المالية للمنشآت مع منشآت أخرى فى دول أخرى ، ولا يكفى معرفة التقارير المالية للمنشــأة والتى توضح مركزها المالى ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، وإنما يــتعين أيضا معرفة القوائم التى أعدت بناء عليها تلك التقارير ، فالحاجة إلى معــرفة القواعــد الأساســية لا تقل أهمية عن معرفة التقارير ذاتها ، وكلما تضــخمت العمــليات الماليــة وأتسعت بين الدول ومنشأتها كلما ازدادت تلك الحاجــة ، وقــد بــلغت تلك الحاجة فى الوقت الحالى مقارنة بسنوات سابقة ذورتهــا وأعــلى درجــة لهــا منذ عقود طويلة ، ولا يرجع ذلك إلى زيادة المعــاملات الماليــة دوليــا فحسب وإنما يرجع أيضا إلى ازدياد اندماج هذه المنشآت ذاتها والتى تضخمت عملياتها المالية خارج حدود أوطانها في منشآت بدول أخرى ، أى أن معدلات بيع تلك المنشآت والاستحواذ عليها قد زاد وليس فقــط زيادة معدلات بيع منتجاتها أو خدماتها ، ومنطقياً وعملياً فقد ترتب على ذلــك زيــادة الحاجة إلى إيجاد معايير محاسبة دولية متفق عليها تطبقها تلك المنشآت بتلك الدول .

فالقــاعدة أذن تعتمد على إن وجود معاملات مالية للمنشآت خاصة عندما تتضــخم وتمتد لتشمل المعاملات مع منشآت أخرى فى دول أجنبية يؤدى إلى نشــأة معايير المحاسبة الدولية التى يتعين أن يتم الاتفاق والتنسيق بينها حتى تطــبقها جميــع المنشآت ، ومن ثم فإن المعاملات المالية الدولية والمحاسبة الدوليــة يرتــبطان ببعضها تماما ، وعموما فإن فكرة إيجاد توافق فى معايير

المحاسبة الدولية بالمنشآت الدولية والشركات المتعددة الجنسية قد نشأت رسمياً في ذلــك المؤتمر الدولى للمحاسبة الذى عقد عام 1904 ، وقد تميزت الفترة مــنذ أوائــل القرن العشرين وحتى عام 1972 بأجتماعات ومؤتمرات وأيضا بمجموعــات مناقشة وسيمنارات بين محاسبى الدول المهتمة بتنمية المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر ، ورغما عن ذلك فــإن تلك المجهودات فى حد ذاتها تعد من الجهود الهامة فى تقليل الاختلافات بيــن معايير المحاسبة التى تطبقها منشات صناعية وتجارية فى دول ما بين معايير المحاسبة التى تطبقها منشآت أخرى فى دول أخرى ، إلا إنه لم تتخذ خطــوات وإجراءات أكثر فاعلية كإنشاء لجان مهمتها تضيق تلك الفوارق فى معايير المحاسبة التى تستخدمها المنشآت فى الدول المختلفة .

ولم يكن النشاط المهنى فى تلك الحقبة قاصر على أنشطة متفرقة لمكاتب المحاســبة أو تلك المؤتمرات والاجتماعات الدولية وإنما كانت هناك جمعيات مهنية منشأة فى أرجاء العالم كان لها جهود التنمية المحاسبية ، ومن الحافز أن تكــون لهــا جهود أيضا في تقريب معاييز المحاسبة التى تطبقها المنشآت فى الدول المختلفة ، ولكن تلك الجهود لم تسجل آنذاك أو لم تنتشر ، ومن الجمعيات والمعاهد المهنية في تلك الحقبة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والذي تأسس في القرن التاسع عشر (عام 1887) ومعهد المحاسبين القانونيين في أيرلندا (ICAI) الذي تأسس في عام 1888 ، والمعهد الهولندي للمحاسبين القــانونيين (NIVR) ، وغنى عن القول فإن هناك مؤتمرات أخري كان لها أهمية بجانب المؤتمر الذى عقد عام 1904 ، فهناك مثلا المؤتمر الأول لمحاسبى دول أسيا والباسيفيك والذي عقد فى مانيلا عام 1957 واتفق على عقده كل ثلاث سنوات.

وفى عـام 1972 أنعقـد المؤتمر الدولي للمحاسبين فى سيدنى باستراليا حيث أتخذ فيه خطوات رئيسية لكى يتم إنشاء منظمتين يمكن أن تكون لديهما المقـدرة علي التعامل مع مشكلات المحاسبة الدولية والأختلاف بين المحاسبة الـتى تستخدمها الدول المتعددة ، وبالفعل فقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IFAC عام 1973 والاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC)، وقد خلف ذلك الاتحاد لجنة كانت تسمى لجنة التنسيق الدولية لمهنة المحاسبة **International Coordination Committee for the Accountancy Profession (ICCAP)** وللاتحـاد مجلس يتكون من ذات الكيانات المحاسبية التى يتكون منها مجلس لجـنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، ومهمة الاتحاد وضع إرشادات دولية لـلمراجعة مـن خـلال لجـنة ممارسات المراجعة الدولية **International Auditing Practices Committee** وللأخلاقيـات وللتعليم وللمحاسبة الإدارية ويتم تنظيم المؤتمرات الدولية علي خمس سنوات ، علاوة علي إعداد إرشادات دولية فنية وأخلاقية وتعليمية لمهنة المحاسبة ، وايضا تنمية مهنة المحاسبة في العالم مع إيجاد معايير دولية متفق عليها . وللاتحاد خمس لجان دائمة مهمتها دراسـة الموضـوعات والمشـكلات المحاسبية الدولية بما فى ذلك المراجعة والتعليم والأخلاقيات والقطاع العام والإدارة والمحاسبة المالية .

وقـد اتفقـت فـي يونيو عام 1973 تسع دول على تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وايرلندا ، واليابان ، واستراليا ، والمانيا ، والمكسيك ، وفرنسا ، وهولندا ، وكندا ، وتلك اللجـنة مسـتقلة في عملها تماما ولا تتبع أي كيان مهني أو كيان من سلطته وضـع معاييـر المحاسبة ، كما لا تتلقى من أي جهة حكومية أو مهنية أي تعـليمات أو أوامـر ، غير أنه اعتبارا من عام 1983 أصبح اللجنة والاتحاد

الدولي للمحاسبين ارتباط وثيق الصلة كما أن العضوية في كل منهما متشابهة، وإذا كان الاتحاد الدولي للمحاسبين له عدة وظائف سبق الإشارة إليها ، فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية تختص فقط بوضع وإصدار معايير المحاسبة الدولية ، وفي عام 1978 تشكلت من اللجنة والاتحاد لجنة عمل لإيجاد علاقة علم بينهما ، وفى عام 1981 أعدت لجنة العمل هذه تقريرها ومقترحاتها على أن تستمر العلاقة الدائمة بين اللجنة والاتحاد وأن يضمن الاتحاد أن يكون للجنة سلطة تامة فى أعدادها للمعايير ويتعاون الاتحاد واللجنة على زيادة معدلات قبول وتبني الدول معايير المحاسبة التى تطبقها اللجنة ، ويرشح الاتحاد الكيانات المحاسبية لعضوية مجلس إدارة اللجنة ويساهم الاتحاد فى ميزانية اللجنة ، وتلى ذلك فى عام 1982 توقيع اتفاقية التزامات مشتركة مستقبلة **Future Mutual Commitments** بين الاثنين وبموجبها يعترف الاتحاد بأن اللجنة هي المصدر الوحيد في العالم لوضع معايير المحاسبة الدولية ، ويساعد الاتحاد اللجنة في جهودها لكي يتبنى تلك المعايير واضعوا التقارير المالية والمستفيدين منها ، وقد بلغت مساهمة الاتحاد في ميزانية اللجنة طبقا لتلك الاتفاقية ما يوازي 10 % من قيمتها .

بوجه عام اتجهت كثير من الدول طواعية لتوفيق معايير المحاسبة التي تستخدمها المنشآت بها مع معايير المحاسبة الدولية التي أعدتها لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ومن تلك الدول إنجلترا ، ومن جهة أخري فقد أعدت بعض الدول معايير محاسبية تتفق إلي حد معين مع تلك المعايير الدولية ثم تفصح عن أي فروق تنتج من اتباع معاييرها بدلا من معايير اللجنة مثل مصر .

وكما سبق القول فأن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي أنشئت عام 1973 بهـدف اساسـى هو إعداد معايير محاسبة دولية تطبقها المنشآت المختلفة في دول العالم ، وقد قامت بإصدار أول معيار محاسبي في يوليو 1975 (والذي الغي عام 1998 ليسرى بدلا منه معيار عرض القوائم المالية . ولا توجد فترة لإصـدار اللجنة معايير محاسبية دولية أو تواريخ محددة لذلك ، ومن ثم فإن إعـداد المعايير يتم وكأمر طبيعي طبقا للضرورة والحاجة ، وبعد الدراسات والمناقشـات والتعـليقات والاقتراحات ثم المراجعة والاعتماد يتم تحديد بدء سـريان المعيـار، وقـد ترتب علي نمو المحاسبة وتطويرها وتزايد العوامل المختـلفة المؤثـرة علي البيئة المحاسبية أن تجد اللجنة ضرورة في إلغاء أو تغيير واحد أو أكثر من معايير المحاسبة الدولية .

وقـد أصـدرت لجـنة معايير المحاسبة الدولية أضافة إلي تلك المعايير ملخصـات لهـا حيث لكل معيار ملخص يوضح به بعضا من أهم ما تناوله المعيـار ، كمـا تصـدر أيضا نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد المهتمين بأعمـال اللجـنة وبالمعاييـر المحاسـبية الـتي تصـدرها علي فهم وتتبع الموضوعات.

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (41) معيار محاسبي دولي ، كمـا أصدرت أكثر من 18 تفسير لتلك المعايير ، ويوضح الشكل وقم (8/1) عناوين وموضوعات تلك المعايير والتفسيرات ، كما يوضح الشكل رقم (8/2) معايير المحاسبة الدولية وتاريخ سريانها وأية تعديلات أو تغييرات عليها .

شكل رقم (8/1)

معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 :-	عرض القوائم المالية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 2 :-	المخزون .
معيار المحاسبة الدولي رقم 3 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 27 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28
معيار المحاسبة الدولي رقم 4 :-	محاسبة الاستهلاك .
معيار المحاسبة الدولي رقم 5 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 6 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 15 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 7 :-	قوائم التدفق النقدي .
معيار المحاسبة الدولي رقم 8 :-	صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية
معيار المحاسبة الدولي رقم 9 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 38 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 10 :-	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (ساري المفعول بدءا من 1 يناير 2000).
معيار المحاسبة الدولي رقم 11 :-	عقود الإنشاء .
معيار المحاسبة الدولي رقم 12 :-	ضرائب الدخل .
معيار المحاسبة الدولي رقم 13 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 14 :-	التقارير عن القطاعات .
معيار المحاسبة الدولي رقم 15 :-	المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار .
معيار المحاسبة الدولي رقم 16 :-	الممتلكات والمباني والمعدات .
معيار المحاسبة الدولي رقم 17 :-	عقود الاستئجار .
معيار المحاسبة الدولي رقم 18 :-	الإيراد .
معيار المحاسبة الدولي رقم 19 :-	منافع الموظفين .
معيار المحاسبة الدولي رقم 20 :-	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 21 :-	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 22 :-	اندماج الأعمال .
معيار المحاسبة الدولي رقم 23 :-	تكاليف الأقتراض .
معيار المحاسبة الدولي رقم 24 :-	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 25 :-	محاسبة الاستثمارات .

معيار المحاسبة الدولي رقم 26 :- المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد .
معيار المحاسبة الدولي رقم 27 :- البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 28 :- المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 29 :- التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع .
معيار المحاسبة الدولي رقم 30 :- الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 31 :- التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 32 :- الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
معيار المحاسبة الدولي رقم 33 :- حصة السهم من الأرباح .
معيار المحاسبة الدولي رقم 34 :- التقارير المالية المرحلية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 35 :- العمليات المتوقفة .
معيار المحاسبة الدولي زقم 36 :- انخفاض قيمة الأصول .
معيار المحاسبة الدولي زقم 37 :- المخصصات والالتزامات الطارئة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 38 :- الأصول غير الملموسة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 39 :- الأدوات المالية : الاعتراف والقياس .
معيار المحاسبة الدولي رقم 40 :- ملكية الاستثمار .
معيار المحاسبة الدولي رقم 41 :- الزراعة .

اللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية :

تفسيرات معايير المحاسبة الدولية :

مقدمة

التفسير رقم 1 :- الإتساق – صيغ تكلفة مختلفة للمخزون (معيار المحاسبة الدولي رقم 2)
التفسير رقم 2 :- الإتساق – رسملة تكاليف الاقتراض (معيار المحاسبة الدولي رقم 23)
التفسير رقم 3 :- استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة في العمليات مع الشركات الزميلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 28)
التفسير رقم 5 :- تصنيف الأدوات المالية- أحكام التسديد المحتملة (معيار المحاسبة الدولى رقم 32).
التفسير رقم 6 :- تكاليف تعديل برامج الحاسب الآلي القائمة – (الإطار) .
التفسير رقم 7 :- طرح عملة اليورو (معيار المحاسبة الدولي 21) .
التفسير رقم 8 :- تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة(معيار المحاسبة الدولي رقم1).

التفسير رقم 9 :-	اندماج الأعمال – التصنيف إما كامتلاك أو توحيد المصالح (معيار المحاسبة الدولي رقم 22).
التفسير رقم 10 :-	المساعدات الحكومية–عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية(معيار المحاسبة الدولي رقم 21) .
التفسير رقم 11:-	الصرف الأجنبي – رسملة الخسائر الناجمة عن الانخفاضات الحاد في سعر العملات (معيار المحاسبة الدولي رقم 21) .
التفسير رقم 12 :-	توحيد القوائم المالية للوحدات ذات الغرض الخاص (معيار المحاسبة الدولي رقم 27) .
التفسير رقم 13 :-	الوحدات تحت السيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية لمضاربي المشاريع (معيار المحاسبة الدولي رقم 31) .
التفسير رقم 14 :-	الممتلكات والمصانع والمعدات – التعويض عن إنخفاض قيمة البنود أو خسارتها (معيار المحاسبة الدولي رقم 16)
التفسير رقم 15 :-	عقود الاستئجار التشغيلية – الحوافز (معيار المحاسبة الدولي 17) .
التفسير رقم 16 :-	أسهم رأس المال – أدوات حقوق الملكية الذاتية المستعادة – أسهم رأس المال في الخزينة – (معيار المحاسبة الدولي رقم 32) .
التفسير رقم 17 :-	الحقوق – تكلفة عملية الحقوق (معيار المحاسبة الدولي رقم 32) .
التفسير رقم 18 التماثل:-	الطرق البديلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 1) .

الشكل رقم (8/2)

معايير المحاسبة الدولية وتعديلاتها

المعايير التي لم تعد سارية المفعول تم تظليلها

معيار المحاسبة الدولي النهائي	تاريخ سريان معيار المحاسبة الدولي	مسودة العرض	ملاحظات
معيار المحاسبة الدولي 1 (1975) الإفصاح عن السياسات المحاسبية يناير 1997	1-1-1975	مسودة العرض 1 الإفصاح عن السياسات المحاسبية مارس 1974	أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي (1) (المعدل في 1997) .
معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) عرض القوائم المالية أغسطس 1997	1-7-1998	مسودة العرض 53 عرض القوائم المالية يوليو 1996	حل محل معيار المحاسبة الدولي 1(1975) ومعيار المحاسبة الدولي5 (1976) معيار المحاسبة الدولي 13(1979). راجع تفسير لجنة التفسيرات الدائمة-8.
معيار المحاسبة الدولي 2 (1975) تقديم وعرض المخزون في إطار نظام التكلفة التاريخية أكتوبر 1975	1-1-1976	مسودة العرض 2 تقيم وعرض المخزون في إطار نظام التكلفة التاريخية سبتمبر 1994	حل محله معيار المحاسبة الدولي 2 (المعدل فى1993)
معيار المحاسبة الدولي 2 (المعدل فى 1976) القوائم المالية الموحدة يونيو 1976.	1-1 –1995	مسودة العرض 38 لمخزون أغسطس 1991	يحل محله معيار المحاسبة الدولي 2 (1975) تم تعديله بموجب بيان الهدف –قابلية المقارنة للبيانات المالية انظر ايضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 1.
معيار المحاسبة الدولي 3 (1976) القوائم المالية الموحده يونيو 1976.	1-1-1977	مسودة العرض 3 القوائم لمالية الموحدة وطريقة حقوق الملكية فى المحاسبة ديسمبر 1974	حلة محلة معيار المحاسبة الدولى 27 (1989) ومعيار المحاسبة الدولى 28 (1989) .
معيار المحاسبة الدولى 4 (1976) محاسبة الاستهلاك أكتوبر 1976	1-1-1997	مسودة العرض 4 محاسبة الاستهلاك يوليو 1975	اعيد صياغته فى 1994 فيما يتعلق باستهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات فقد حل محله معيار المحاسبة الدولى 16 (المعدل فى 1993) فيما يتعلق بالإطفاء للأصول غير الملموسة فقد حل محله معيرا المحاسبة الدولى 38 (1998) .

معيار المحاسبة الدولي 5 (1976) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية أكتوبر 1976.	1-1-1977	مسودة العرض 5 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية يونيو 1975 .	أعيد صياغته فى 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) .
معيار المحاسبة الدولي 6 (1977) الاستجابة المحاسبة للأسعار المتغيرة يونيو 1977 .	1-1-1978	مسودة العرض 6 القوائم التدفقات النقدية يناير 1976	حل محله معيار المحاسبة الدولي 15 (1981) .
معيار المحاسبة الدولي 7 (1977) القوائم التغيرات فى المركز المالى اكتوبر 1977 .	1-1-1979	مسودة العرض 7 بيان مصادر استخدامات الأموال يونيو 1976.	حل محله معيار المحاسبة الدولى 7 (المعدل 1992) .
معيار المحاسبة الدولي 7 (المعدل في 1992) قوائم التدفقات النقدية ديسمبر 1992 .	1-1-1994	مسودة العرض 36 بيان مصادر استخدامات الأموال يونيو 1991.	حل محله معيار المحاسبة الدولى 7 (1977) .
معيار المحاسبة الدولي 8 (1978) العناصر غير العادية وعناصر الفترة السابقة والتغيرات في السياسات المحاسبية يناير 1978 .	1-1-1979	مسودة العرض 8 المعالجة في قائمة الدخل للعناصر غير العادية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والسياسات المحاسبية أكتوبر 1976.	حل محله معيار المحاسبة الدولي 8 (المعدل في 1993) .
معيار المحاسبة الدولي 8(المعدل في 1993) صافي الربح أو الخسارة للفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية ديسمبر 1993.	1-1-1995	مسودة العرض 46 البنود غير العادية والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية يوليو 1992 .	يحل محله معيار المحاسبة الدولي 8 (1978) . عدل بموجب بيان الهدف – قابلية المقارنة للقوائم المالية .الفقرات 19- 22 من معيار المحاسبة الدولي 8 (المعدل في 1993) والتي عالجت العمليات المتوقعة قد حل محلها معيار المحاسبة الدولي 35 (1998).
معيار المحاسبة الدولي 9 (1987) المحاسبة عن أنشطة البحث والتطوير يوليو 1978.	1-1-1980	مسودة العرض 9 المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير فبراير 1977 .	حل محله معيار المحاسبة الدولي 9 (المعدل في 1993) .
معيار المحاسبة الدولى 9 (المعدل فى 1993) تكاليف البحث والتطوير ديسمبر 1993	1-1-1995	مسودة العرض37 أنشطة البحث والتطوير أغسطس 1991	حل محل معيار المحاسبة الدولى 9 (1978) عدل بموجل بيان الهدف-قابلية المقارنة للقوائم المالية حل محله معيار المحاسبة الدولى 38 (1998) .

معيار المحاسبة الدولي 10(1978) الأمور الطارئة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية أكتوبر 1978.	1-1-1980	مسودة العرض 10 الأمور الطارئة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية يوليو 1977 .	أعيد صياغته في 1994 حل معيار المحاسبة الدولي 37 محل الأجزاء التي تعالج الأمور الطارئة حل محله معيار المحاسبة الدولي10 (المعدل في 1999).
معيار المحاسبة الدولي 10 (المعدل في 1999) الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية مايو 1999 .	1-1-2000	مسودة العرض 63 الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية نوفمبر 1998 .	يحل محل معيار المحاسبة الدولي 10 (1978) .
معيار المحاسبة الدولي 11 (1979) المحاسبة عن عقود الإنشاء مارس 1979.	1-1-1980	مسودة العرض 12 المحاسبة عن عقود الإنشاء ديسمبر 1977 .	حل محله معيار المحاسبة الدولى 11 (المعدل فى 1993)..
معيار المحاسبة الدولي 11 (المعدل في 1993) عقود الإنشاء. ديسمبر 1993 .	1-1- 1985	مسودة العرض 42 عقود الإنشاء مايو 1992 .	يحل محله معيار المحاسبة الدولى 11 (1979) عدل بموجب بيان الهدف – قابلية القمارنة للبيانات المالية .
معيار المحاسبة الدولي 12 (1979) المحاسبة عند الضرائب علي الدخل يوليو 1979 .	1-1-1981	مسودة العرض 13 المحاسبة عن الضرائب علي الدخل 1987 .	أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 12 (المعدل في 1996).
معيار المحاسبة الدولي 12 (المعدل في 1996) ضرائب الدخل أكتوبر 1996	1-1- 1998	مسودة العرض 33 لمحاسبة عن الضرائب علي الدخل يناير 1989 مسودة العرض 49 ضرائب الدخل أكتوبر 1994 .	تم إعادة كتابته وإعادة عرضه بموجب مسودة العرض 49 يحل محل معيار المحاسبة الدولي 12 (1979) .
معيار المحاسبة الدولي 13 (1979)عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة نوفمبر 1979 .	1-1-1981	مسودة العرض 14 الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة يوليو 1978 .	أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) .
معيار المحاسبة الدولي 14 (المعدل في 1997) التقرير عن القطاع أغسطس 1997 .	1-7-1998	مسودة العرض 51 تقرير المعلومات المالية حسب القطاعات ديسمبر 1995 .	يحل محل معيار المحاسبة الدولي 14 (1981) .
معيار المحاسبة الدولي 15 (1981) المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار نوفمبر 1981 .	1-1-1983	مسودة العرض 17 المعلومات التي تعكس آثار التغير في أسعار أغسطس 1980 .	أعيد صياغته في 1994 في أكتوبر 1989 أضاف المجلس فقرة إلي معيار المحاسبة الدولي 15 جعلت من الافصاحات ليست إجبارية .

(المعدل فبراير 1993) تكاليف الاقتراض ديسمبر 1993 .		رسملة تكاليف الاقتراض أغسطس 1991 .	23 (1984) عدل بموجب بيان الهدف قابلية المقارنة للبيانات المالية أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة – 2.
معيار المحاسبة الدولي 24 (1984) أفصاحات أطراف ذات العلاقة يوليو 1984 .	1-1-1986	مسودة العرض 25 الإفصاح عن عمليات الأطراف ذات العلاقة .	أعيد صياغته في 1994 .
معيار المحاسبة الدولي 25 (1986) محاسبة الاستثمارات مارس 1986 .	1-1-1987	مسودة العرض 26 محاسبة الاستثمارات أكتوبر 1984 .	أعيد صياغته 1994 – أجزاء من معيار المحاسبة الدولي 25 (1986) ذات العلاقة بالاستثمارات في الأصول المالية قد حل محلها معيار المحاسبة الدولي 39 الذي يسري مفعوله في 1-1-2000 .
		مسودة العرض 64 استثمار الممتلكات .	
معيار المحاسبة الدولي26 (1987) لمحاسبة والتقرير لخطط منافع الموظفين يناير 1987	1-1-1988	مسودة العرض 27 المحاسبة والتقرير منافع الموظفين يوليو 1985	أعيد صياغته في 1994 . .
معيار المحاسبة الدولي 27 (1989) القوائم المالية الموحدة المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة إبريل 1989 .	1-1-1990	مسودة العرض 30 القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة سبتمبر 1987.	أعيد صياغته في 1994 عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله من 1-1-02001أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة – 12 .
معيار المحاسبة الدولي 28 (المعدل في 1998)المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة أبزيل 1989 .	1-1-1990	مسودة العرض 28 المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة يوليو 1986 .	أعيد صياغته في 1994 عدل بمعيار المحاسبة الدولي 36 (1998) . عدل معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله من 1-1-2001 أنظر أيضا تفسير لجنة التغيرات الدائمة 3.
معيار المحاسبة الدولي29(1989) لتقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع يوليو 1989 .	1-1- 1990	مسودة العرض 31 التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع نوفمبر 1987.	أعيد صياغته في 1994 .

معيار المحاسبة الدولي 30 (1990) الافصاحات فى القوائم المالي للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة أغسطس 1990 .	1-1-1991	مسودة العرض 29 الافصاحات في القوائم المالية للبنوك أبريل 1987 مسودة العرض 34 الافصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة يوليو 1989 .	أعيد كتابته وأعيد عرضه فى مسودة العرض 34 أعيد صياغته في 1994 .عدل بموجب معيار المحاسبة الدولى 39 (1998) الذي يسري مفعوله فى 1-1-2001 .
معيار المحاسبة الدولي 30 (المعدل في 1998) التقارير المالية حول المصالح في المشاريع المشتركة ديسمبر .	1-1-1992	مسودة العرض 35 التقارير المالية حول المصالح في المشاريع المشتركة ديسمبر 1989 .	أعيد صياغته في 1994 عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 36 (1998) عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) والذي يسري مفعوله في 1-1- 2001 أنظر تفسير لجنة التفسيرات الدائمة — 13 .
معيار المحاسبة الدولي 32 (المعدل في 1998) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض . يونيو 1995 .	1-1-1996	مسودة العرض 40 الأدوات المالية سبتمبر 1991 مسودة العرض 48 الأدوات المالية يناير 1994 .	أعيد كتابته أعيد عرضه فمسودة اعرض 48 ومرة أخري في مسودة العرض 62 (أنظر معيار المحاسبة الدولي 39) أن الأجزاء الخاصة بمسودة العرض 48 المتعلقة بالإفصاح والعرض 48 المتعلقة بالإفصاح والعرض قد تم إنهاءها في معيار المحاسبة الدولي 32 (1995) عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله في 1-1-2001 .أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة — 5 و 16 .
معيار المحاسبة الدولي 33 (1997) الربح للسهم فبراير 1997	1-1-1998	مسودة العرض 52 الربح للسهم يناير 1996 .	
معيار المحاسبة الدولي 34(1998) التقارير المالية المرحلية فبراير 1998 .	1-1-1999	مسودة العرض 57 التقارير المالية المرحلية أغسطس 1997.	
معيار المحاسبة الدولي 35 (1998) العمليات المتوقعة يونيو 1998	1-1-1999	مسودة العرض 58 العمليات المتوقعة أغسطس 1997 .	يحل محل الفترات من 19 —22 في معيار المحاسبة الدولي 8 المعدل في (1993) .
معيار المحاسبة الدولي 36 (1998) انخفاض قيمة الأصل يونيو 1998	1-1-1999	مسودة العرض 55 انخفاض قيمة الأصول مايو 1997 .	يستبدل متطلبات استردادية الأصل كما هى بمعيار المحاسبة الدولى 9 (المعدل فى 1993) ومعيار المحاسبة الدولى 16(المعدل فى 1993) ومعيار المحاسبة الدولى 22 (المعدل فى 1993) .

معيار المحاسبة الدولي 37 (1998) المخصصات الالتزامات الطارئة والأصول الطارئة سبتمبر 1998 .	1-7-1999	مسودة العرض 50 الأصول غير الملموسة يونيو 1995 مسودة العرض 60 والأصول غير الملموسة أغسطس 1997 .	يحل محل تلك الأجزاء معيار المحاسبة الدولي 10 (1978) التي تعالج الطوارئ .
معيار المحاسبة الدولي 38 (1998) والأصول غير الملموسة سبتمبر 1998	1-7 – 1999	مسودة العرض 50 الأصول غير الملموسة يونيو 1995 مسودة العرض 60 الأصول غير الملموسة أغسطس 1997 .	أعيد كتابته وأعيد عرضه في مسودة العرض 60 بحل محل معيار المحاسبة الدولي 9 (المعدل في 1993) .
معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الأدوات المالية الاعتراف والقياس ديسمبر 1998 .	1-1-2001	مسودة العرض 62 الأدوات المالية الاعتراف والقياس يونيو 1998 .	يحل محل تلك الأجزاء من معيار المحاسبة الدولي 25 (1998) التي تنصب علي الاستثمارات في الأدوات المالية أدي إلي تغيرات استنتاجيه لمعيار المحاسبة الدولي 18 (المعدل في 1993) ومعيار 27 (1989) ومعيار المحاسبة الدولي 28 (1989) ومعيار المحاسبة الدولي 31 (1990) ومعيار المحاسبة الدولي 32 (1995).
المعيار رقم (40) (2000) استثمارات الممتلكات	1-1-2000	مسودة العرض (64) استثمارات الممتلكات	ويحل محل أجزاء من المعيار رقم (25) لعام 89 بعنوان استثمارات الممتلكات وقد تم سحب المعيار رقم (25) من التداول .
المعيار رقم (41) (2001) الزراعة	1-1-2000	مسودة العرض65 الزراعة يوليو 1999	الأراء حولها حتي 31-1-2001 نقترح طرح معايير محاسبية حول إدارة التحويل البيولوجية التي يحصل منها منتوج زراعي لمعالجة استثمارية أو للبيع أو الاستهلاك .

الوثيقة النهائية	مسودة العرض	الآراء
إطار أعداد وعرض القوائم المالية يوليو 1989 .	إطار إعداد وعرض القوائم المالية مايو 1988	أنظر تفسير لجنة التفسيرات الدائمة
بيان هدف – قابلية المقارنة للقوائم المالية يوليو 1990.	مسودة العرض 32 قابلية المقارنة للقوائم المالية يناير 1989 .	عشرة معايير محاسبية دولية معدلة تم نشرها في ديسمبر 1993 وهي معايير المحاسبة الدولية 2 و8 و9 و11 و16 و18 و19 و21 و22 و23 .

8/2 دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC Constitution

دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية

(مصادق عليه من قبل أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية فى 11 أكتوبر1992)

تعاريف :-

تستخدم المصطلحات التالية في هذا الدستور بالمعاني المحددة لها :

أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية : هم الأعضاء المعرفين في مادة 3

أعضاء المجلس : هم البلدان والمنظمات المعرفين في مادة 4 ، ليس بالضرورة أن يكون أعضاء المجلس أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية .

ممثلي المجس : هم الأفراد المعنيين لتمثيل أعضاء المجلس بموجب المادة 6 .

البلد : تشمل أثنين أو أكثر من البلدان التي يمكن تعينهما بشكل مشترك كعضو مجلس .

الاسم والأهداف Name and objectives

(1) أسم المنظمة سيكون لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

(2) أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هي :

أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هي :

(أ) صياغة ونشر ، لأجل الصالح العام معايير محاسبة تراعي عند عرض القوائم المالية وتشجيع القبول بها والعمل بها على نطاق العالم .

(ب) العمل بشكل عام على تطوير وتوافق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية .

العضوية Membership

(3) يتألف أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية من جميع الهيئات المهنية المحاسبية التي هي أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) .

المجلس The Board

(4) يتولى أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس إدارة مؤلف من :

(أ) ما لا يزيد عن ثلاثة عشر بلداً يرشحها ويعينها مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين بحيث يمثلها أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية .

(ب) ما لا يزيد عن أربع منظمات مهتمة في التقرير المالي يختارهم أعضاء اللجنة بموجب المادة 12 (أ) .

(5) (أ) تكون مدة التعيين لعضو المجلس المنتخب بموجب المادة 4 (أ) ليس أكثر من 5 سنوات ، ويحق للعضو المتقاعد أن يعاد تعيينه .

(ب) تتحدد مدة التعيين لعضو المجلس الذي يختاره أعضاء اللجنة بموجب المادة 4 (ب) من قبل المجلس في وقت التعيين .

(6) لأعضاء المجلس أن لا يرشحوا أكثر من أثنين من الممثلين من بلدهم أو منظمتهم ليخدموا في المجلس ، ويمكن للممثلين في المجلس من كل بلد أو منظمة أن يصطحب معه إلى اجتماعات المجلس مستشار فني .

(7) ممثلي المجلس والأفراد المرشحين للقيام بمهمات محددة أو للانضمام إلى اللجان التوجيهية / الأطارف العامة / المجموعات يجب أن لا يعتبروا أنفسهم ممثلين لمصالح إقليمية ولكن عليهم أن يسترشدوا بحاجة العمل للصالح العام .

(8) يحق لرئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين أو ممثله ، مصحوباً ليس بأكثر من مستشار فني واحد ، حضور اجتماعات مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويحق له ميزة الجلوس ولا يحق له التصويت .

(9) يعد المجلس تقريراً عن عمله كل سنة ويرسله لأعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ولمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين وللأفراد والمنظمات الأخرى المهتمة .

الرئيس Chairman

(10) يرأس المجلس رئيساً لمدة سنتين ونصف السنة ينتخب من قبل ممثلي المجلس من بين أعضاءه ، لا يحق للرئيس إعادة الانتخاب ولكن للجهة التي يأتي منها الرئيس الاستمرار في حق التمثيل في المجلس .

التصويت واجتماعات المجلس Voting

(11) يحق لكل عضو صوت واحد يؤديه برفع اليد أو بالاقتراع الخطي . تؤخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة ما لم يرد استثناء في الدستور أو في إجراءات العمل .

المسؤولية والصلاحيات Responsibilities and Powers

(12) يملك المجلس سلطة للقيام بما يلي :

(أ) دعوة ولحد أربع منظمات مهتمة في التقرير المالي ليجري انتخابهم في المجلس من قبل أعضاء المجلس .

(ب) نـــزع عضـــوية المجـــلس مـــن عضو مجلس يتأخر في دفع المساهمة المالية المحـــددة بموجـــب المادة 14 (د) لأكثر من سنة ، أو يفشل في حضور جلسات المجلس لإجتماعين متتاليين .

(ج) نشـــر وثائق تتعلق بمسائل المحاسبة الدولية للنقاش والتعليق شريطة تصويت أغلبية مجلس الإدارة لصالح النشر .

(د) نشـــر وثائق على صيغة مسودات عرض للتعليق عليها ، (بما في ذلك تعديلات لـــلمعايير الموجودة) باسم لجنة معايير المحاسبة الدولية شريطة تصويت ثلثي المجلس على الأقل لصالح النشر .

(هـــ) إصدار معايير محاسبة دولية شريطة تصويت ثلاث أرباع المجلس على الأقل لصالح الإصدار .

(و) وضع إجراءات عمل طالما أنها لا تتعارض مع أحكام هذا الدستور .

(ز) الدخـــول فـــي المناقشـــات ، والمفاوضات أو الارتباطات مع الهيئات الخارجية، والعمل بشكل عام على تشجيع التقدم العالمي والتوافق بين معايير المحاسبة .

(ج) الســـعي والحصـــول على الأموال من أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ومن غيـــر الأعضـــاء من المهتمين بدعم أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية شريطة تـــنظيم هـــذه الأموال بطريقة لا تضعف الاستقلال الظاهري للجنة معايير المحاسبة الدولية .

إصدار وثائق مناقشة ومسودات العرض ومعايير محاسبة دولية

Issues of Discussion Exposure Drafts and Standards

(13) عـــلى المجـــلس أن يوزع وثائق النقاش ومسودات العرض على كافة أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويسمح بفترة مناسبة للمستجيبين لتقديم التعليق .

(ب) لـــن تشـــتمل أي مـــن مسودات العرض أو معايير المحاسبة الدولية المعلنة من قبل المجلس على الآراء المعارضة .

(جـ) يمكن توزيع مسودات العرض والمعايير المحاسبية الدولية لتلك الحكومات وهيئات وضـــع المعايير القائمة ، وبورصات الأسهم والهيئات المنظمة وغيرها من الوكالات والأفراد كما يقرر ذلك المجلس .

(د) إن الـــنص المصادق عليه لأي مسودة عرض أو معيار محاسبة دولي هو ذلك النص المنشـــور ، مـــن قـــبل لجـــنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية ، ويمكن للمجلس أن يعطي الصلاحية للأعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو لآخرون لأعـــداد ترجمات للنص المصادق عليه ونشر النص الموافق عليه لمسودات العرض ومعايير المحاسبة الدولية .

الترتيبات المالية Financial arrangements

(14) (أ) على المجلس أن يعد كل سنة موازنة تقديرية للسنة التالية ويرسلها لأعضاء المجلس وإلى مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين .

(ب) عـــلى المجـــلس أن يحـــدد المبلغ الإجمالي لصافي النفقات المقدرة التي يجب على أعضاء المجلس والاتحاد الدولي للمحاسبين تحملها .

(ج) يقدم الاتحاد الدولي للمحاسبين 5% من إجمالي المبلغ المحدد بموجب الفقرة (ب) في يناير و5% في يوليو من كل سنة . أما بقية إجمالي المبلغ المحدد بموجب الفقرة (ب) فيـــتحمله أعضاء المجلس ، إلا إذا قرر الاتحاد الدولي للمحاسبين إعادة دفع النصيب المحمل لواحد أو أكثر من أعضاء المجلس كلياً أو جزئياً .

(د) عـــلى أعضاء المجلس أن يساهموا في الأول من يناير والأول من يوليو من كل عام بمبلغ متناســـب كما يتقرر بالتصويت من قبل ثلاث أرباع المجلس . وما لم يتفق على خلاف ذلـــك ، يســـاهم أعضاء المجلس بشكل متساوي في الموازنة التقديرية السنوية . أما بالنســـبة لأعضاء المجلس الممثلين في المجلس لجزء من السنة الشمسية فقط فعليهم أن يســـاهموا بحصة متناسبة محسوبة بالإستناد على فترة تمثيلهم في المجلس في تلك السنة.

(هـ) على اللجنة أن تعيد دفع نفقات السفر والإقامة والنفقات الطارئة لحضور إجتماعات المجلس لممثل واحد لكل عضو مجلس . بالإضافة لذلك ، على اللجنة أن تعيد دفع

المصـــروفات التي يتكبدها الرئيس في حضوره إجتماعات أو بطرية أخرى بالنيابة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية .

(و) عـــلى المجـــلس أن يحـــدد فـــي إجراءاته التشغيلية أية مصاريف أخرى تحمل على دخل اللجنة. .

(ز) عـــلى المجـــلس أن يعـــد سنوياً قوائم مالية ويقدمها للتدقيق ويرسل نسخاً منها إلى أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين .

إجتماعات المجلس Meetings

(15) تعقـــد إجـــتماعات المجلس في تلك الأوقات وتلك الأماكن التي يتفق عليها أعضاء المجلس جماعياً .

المكتب الإداري Administrative Office

(16) يتحدد موقع المكتب الإداري للجنة من قبل المجلس .

تعديلات الدستور Amendments to Constitution

(17) تناقش التعديلات لهذا الدستور مع مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين وتتطلب أغلبية ثلاثـــة أربـــاع أصـــوات المجلس وموافقة أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية بأغلبية بسيطة في التصويت .

تمـــت المصـــادقة عـــلى هذا الدستور المعدل من قبل أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدوليـــة فـــي اجتماعها في واشنطن مقاطعة كولمبيا ، الولايات الأمريكية في 11 أكتوبر 1992 .

8/3 إطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية

The Framework for Preparation and Presentation of Financial Statements

8/3/1 مقدمة معايير المحاسبة الدولية :

أصـــدرت هـــذه المقدمـــة لعـــرض أهداف وإجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية وشرح نطاق وسلطة إيضاحات معايير المحاسبة الدولية . تم

إقـــرار المقدمة في نوفمبر 1982 لتنشر في يناير 1983 وتحل محل المقدمة المنشورة في يناير 1975 (والمعدلة في مارس 1978) . إن النص الموافق عـــليه لهـــذه المقدمـــة هو ذلك النص المنشور من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية .

1- ظهـــرت لجـــنة معايير المحاسبة الدولية إلى الوجود بتاريخ 29 يونيو 1973 كنـــتيجة لإتفـــاق الهيـــئات المحاسبية في أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابـــان والمكســـيك وهولـــندا والممـــلكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمـــريكية . وقد وقعت إتفاقيتها المعدلة ودستورها في نوفمبر 1982 . يتولى إدارة أعمـــال لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس مؤلف من ممثلين أحد ثلاث عشرة دولة وأحد أربع منظمات مهتمة في التقارير المالية .

الأهداف :

2- إن أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت في دستورها هي:

(أ) صياغة ونشر ، لأجل الصالح العام ، معايير محاسبة تراعي عند عرض القوائم المالية ، وتشجيع القبول بها والعلم بموجبها على نطاق العالم .

(ب) العمـــل بشـــكل عام على تطوير وتوفيق الأنظمة ، ومعايير المحاسبة ، والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية .

3- إن العلاقـــة بيـــن لجـــنة معاييـــر المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاســـبيـــن (IFAC) مؤكـــدة بموجـــب الإلتزامات المتبادلة التي دخل بها الطـــرفان . إن عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية (والتي تماثل عضوية الاتحـــاد الدولـــي للمحاسبين) تعترف بموجب الإتفاقية المعدلة ، تتمتع لجنة

معاييـــر المحاســبة الدولية بإستقلالية تامة وكاملة في وضع وإصدار معايير المحاسبة الدولية .

4- إتفــق الأعضــاء على دعم أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال تعهدهم بالإلتزامات التالية :

دعــم عمــل لجــنة معايير المحاسبة الدولية ، من خلال نشر كل معيار محاســبي دولــي في بلدانهم يوافق مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية على إصداره وباستخدام أفضل الجهود في :

(أ) الــتأكد من أن القوائم المالية المنشورة تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية من كافة النواحي المادية مع الإفصاح عن واقعة هذه الإستجابة .

(ب) إقناع الحكومات والهيئات المختصة بوضع المعايير بضرورة إستجابة القوائم المالية المنشورة لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية.

(جـ) إقناع السلطات التي تضبط الأسواق المالية ومجتمع الصناعة والأعمال بضـــرورة استجابة القوائم المالية المنشورة لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية مع الإفصاح عن واقعة هذه الإستجابة .

(د) الــتأكد من إقتناع مدققي الحسابات من أن القوائم المالية تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية .

(هـ) العمل على تشجيع القبول والتقييد بمعايير المحاسبة الدولية عالمياً .

القوائم المالية المنشورة

5- يشــمل مصطلح القوائم المالية ، المستخدم في الفقرتين 2 و 4 على الميــزانيات العموميــة وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح والخسائر وبيانات الــتغيرات فــي المركــز المــالي والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد

التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية . وتعد القوائم المالية وتنشر عادة مرة في السنة وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات . إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على تلك القوائم المالية لأية منشأة تجارية أو صناعية أو منشأة أعمال .

6- يمكـــن أن تعد إدارة تلك المنشأة لنفسها قوائم مالية لإستخدامها الذاتي بعدد من الطرق المختلفة تتلاءم بشكل أفضل مع حاجاتها الداخلية إلا أنه عند إعـــداد القوائـــم المالية لحاجات الأفراد الآخرين مثل المساهمين ، والدائنين ، والموظفين والجمهور عموماً فإنها يجب أن تتقيد بمعايير المحاسبة الدولية .

7- إن إعداد القوائم المالية والإفصاح الملائم هما من مسؤولية إدارة المنشأة، أما مسئولية مدقق الحسابات فهي تكوين رأي وإصدار تقرير حول القوائم المالية .

معايير المحاسبة

8- تحكـــم الأنظمة المحلية في كل بلد بدرجة كبيرة أو صغيرة ، إصدار القوائم المالية ، وتشتمل هذه الأنظمة المحلية على معايير المحاسبة التي تعلنها الهيئات والمنظمة و/ أو الهيئات المهنية المحاسبية في البلدان ذات الإهتمام.

9- قبل تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية كان غالباً هناك إختلافات في الشكل والمحتوى بين معايير المحاسبة المنشورة في معظم البلدان . لذلك تأخذ اللجـــنة عـــلماً بمسودات العرض أو معايير المحاسبة الصادرة الآن على كل موضـــوع وفـــي ضوء هذه المعرفة يضع معيار محاسبي دولي يحوز القبول عـــلى النطاق الدولي . ذلك لأن أحد أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هو الـــتوفيق بقدر الإمكان بين المعايير والسياسات المحاسبية المختلفة في مختلف البلدان .

10- تركـــز اللجنة على الأمور الجوهرية في تنفيذ مهمة تكيف المعايير الموجودة حالياً وعند صياغة معايير محاسبة دولية لموضوعات جديدة . وعليه فإنهـــا تحاول تجنب وضع معايير محاسبة دولية معقدة يصعب تطبيقها بشكل فعـــال على أسس نطاق العالم . كما أن معايير المحاسبة الدولية التي تصدرها لجـــنة معاييـــر المحاســـبة الدوليـــة يجري مراجعتها باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث .

11- لا تطغى معايير المحاسبة الدولية التي تعلنها لجنة معايير المحاسبة الدوليـــة على الأنظمة المحلية ، المشار إليها في الفقرة 8 أعلاه ، والتي تحكم إصـــدار القوائم المالية في بلد ما ، إن الإلتزامات التي تعهد بها أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية من كافة النواحي المادية فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة . أما إذا تطلبت الأنظمة المحلية الخروج عن معايير المحاسبة الدولية فـــإن عـــلى أعضـــاء لجـــنة معايير المحاسبة الدولية المحليين محاولة إقناع السلطات ذات العلاقة بفوائد التوافق مع معايير المحاسبة الدولية .

نطاق تطبيق المعايير

12- إن أي تحديـــد عـــلى تطـــبيق معاييـــر محاسبية دولية معينة قد تم توضـــيحه فـــي نصوص تلك المعايير ليس المقصود تطبيق معايير المحاسبة الدوليـــة عـــلى البـــنود الغير مادية ، يسرى مفعول المعيار المحاسبي الدولي إعتـــباراً من التاريخ المحدد فيه ، وما لم يذكر خلاف ذلك فإنه لا يطبق بأثر رجعي .

إجراءات العمل- مسودات العرض والمعايير

13- بموجب أسلوب العمل المتفق عليه يتم إختيار موضوعات محددة لدراسات بشكل تفصيلي من قبل لجان التوجيه . وبناءاً على نتيجة هذا العمل يتم إعداد مسودة عرض لموضوع معين خاضعة لدراستها من قبل المجلس . وإذا تم إقرارها من ثلثي المجلس على الأقل فإن مسودة العرض يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية والهيئات المنظمة والوكالات الأخرى وغيرهم من الأطراف المهتمة ، ويعطي وقت كاف للدراسة والتعليق على كل مسودة عرض .

14- منذ إنشاء المجموعة الاستشارية في عام 1981 فإنه يجري الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة هامة من مراحل صنع القرار .

15- يقوم المجلس بتفحص التعليقات والإقتراحات التي ترد على مسودة العرض ويتم تعديل مسودة العرض حسب الضرورة ، وإذا وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي ويصبح نافذ المفعول من التاريخ الذي يجري تحديده في المعيار.

16- في مرحلة ما ، من العملية المشار إليها أعلاه ومن أجل تشجيع النقاش حول الموضوع وإعطاء وقت كاف لبيان وجهات النظر ، قد يرى مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية وجوب إصدار ورقة مناقشة ، ويتطلب إصدار ورقة المناقشة موافقة المجلس بأغلبية بسيطة .

التصويت

17- لأغراض التصويت المشار إليه في الفقرات 13-16 أعلاه ، لكل دولة أو منظمة ممثلة في المجلس صوت واحد .

اللغة

18- إن الـــنص الموافق عليه لأي مسودة عرض أو معيار هو ذلك النص المنشـــور مـــن قـــبل لجـــنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية ويكون الأعضـــاء تحت سلطة المجلس مسؤولين عن إعداد ترجمات لمسودات العرض والمعايير بحيث ، وإن كان ذلك مناسباً ، يتم إصدار هذه الترجمات باللغات في بـــلدانهم ، تشـــير هذه الترجمات إلى إسم الهيئة المحاسبية التي أعدت الترجمة وأنها ترجمة للنص الموافق عليه .

السلطات الملازمة للمعايير

19- بصـــفة مـــنفردة لا تمـــلك لجـــنة معايير المحاسبة الدولية أو مهنة المحاســـبة ســـلطة فـــرض إتفاقية دولية أو إلزام الإستجابة لمعايير المحاسبة الدولية. ويعتمد نجاح جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية على مدى الإعتراف والدعـــم الذي تلقاه من جماعات مختلفة مهتمة تعمل ضمن حدود صلاحياتها. وفـــي معظم أقطار العالم ، تتمتع مهنة المحاسبة باحترام ونفوذ له كبير الأثر في هذه الجهود .

الخلاصة

20- يعـــتقد أعضـــاء اللجـــنة أن تبـــنيهم لمعايير المحاسبة في بلدانهم والإفصـــاح عن هذا التبـــني سيكـــون له على مدى السنين أثر هام . وسوف تتحســـن نوعية البيانات المالية وتصبح قابليتها للمقارنة أكبر . وسوف تزداد مصداقية القوائم المالية وبالتالي ستتعزز فائدتها في كافة أنحاء العالم .

8/3/2 الغرض والنطاق

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجين من قبل العديد من المنشآت حـــول العالم ، ومع أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر ، إلا أن هـــناك فروقاً بينها تتسبب فيها ، ربما ، ظروفاً اجتماعية واقتصادية وقانونية مختـــلفة ، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تضع المتطلبات الوطنية .

إن هـــذه الظروف المختلفة قد قادت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية ، على سبيل المثال : الأصول ، الالتزامات ، وحقوق الملكية ، والدخـــل والمصـــروفات . ونـــتج عن ذلك أيضا إستخدام لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس . كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية والإفصاحات المدرجة فيها .

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ملتزمة بتضييق هذه الفروق مـــن خـــلال السعي لزيادة توافق التشريعات ، ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعـــلقة بـــإعداد وعرض القوائم المالية . وتعتقد أن المزيد من هذا التوافق يمكـــن أن يسعى إليه بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية التي تعد بهدف توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية .

ويعـــتقد مجـــلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية أن القوائم المالية المعدة لهـــذا الغرض تلبي الحاجات المشتركة لمعظم المستخدمين . وهذا بسبب أن كافة المستخدمين تقريباً يتخذون القرارات الاقتصادية على سبيل المثال ، من أجل :

(أ) تحديد متى يتم الشراء ، أو الاحتفاظ أو بيع استثمار في حقوق الملكية .

(ب) تقييم تصرفات الإدارة ومسؤولياتها .

(جـ) تقييم قدرة المشروع على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيه .

(د) تقييم الضمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمشروع .

(هـ) تحديد السياسات الضريبية .

(و) تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح .

(ز) تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي .

(ح) تنظيم نشاطات المشروع .

تـدرك اللجـنة بأن الحكومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة أو اضافية لأغراضها الخاصة . إن هذه المتطلبات يجب أن لا تؤثر على القوائم الماليـة المنشـورة لمـنفعة المستخدمين الآخرين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين الآخرين .

تعـد القوائـم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعل مفهوم الحفاظ على رأس المال الأسمى ويمكن أن يكـون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لأجل تحقيق هدف توفير المعـلومات المفيـدة لاتخـاذ القرارات الاقتصادية إلا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر اتفاق عام على التغيير . لقد تم تطوير هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه .

الغرض :

1- يضع هذا الإطار المفاهيم التي تبني عليها عملية إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين ، والغرض من هذا الإطار هو :

(أ) مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير محاسـبة دولية مستقبلية وفي أعاده مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة .

(ب) مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق بين الأنظمة ، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم الماليـــة من خلال وضع أسس لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها من قبل معايير المحاسبة الدولية .

(ج) مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية .

(د) مســـاعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع مواضيع ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبي دولي .

(هـــ) مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية .

(و) مســـاعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات المدرجة في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

(ز) تـــزويد أولئك المهتمين بعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية بمعلومات عن طريقتها في صياغة معايير المحاسبة الدولية .

2- إن هـــذا الإطـــار ليس معيار محاسبي دولي ، وعليه فإنه لا يعرف معايير لأي قياس معين أو إفصاح عن أي أمر ، لا شئ في هذا الإطار يتقدم على أي معيار محاسبي محدد .

3- يقـــر مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنه في عدد حالات محدودة قـــد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي دولي ما ، وفي مـــثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض ، فإن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي تسود على تلك التي في الإطار . ومهما كان فإنه طالما أن مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية سوف يسترشد بهذا الإطار في تطوير معايير مستقبلية

وفي مراجعته للمعايير الموجودة فإن عدد حالات التعارض بين الإطار ومعايير المحاسبة الدولية سوف تتلاشى مع مرور الزمن .

4- سيتم مراجعة هذا الإطار من وقت لآخر على ضوء خبرة المجلس في العمل بموجبه .

النطاق :

5- يتناول هذا الإطار ما يلي :

(أ) هدف القوائم المالية .

(ب) الخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في القوائم المالية.

(جـ) التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبنى منها القوائم المالية.

(د) مفاهيم راس المال والحفاظ عليه .

6- يعتني هذا الإطار بالقوائم القوائم المالية الموحدة . إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل سنوياً ، وهي موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين . ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين، قد يطلبوا وتكون لديهم القدرة للحصول على معلومات بالإضافة إلى تلك القوائم المالية كمصدرهم الرئيسي للمعلومات المالية ، وعليه يجب إعداد وعرض هذه القوائم المالية في ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين . إن التقارير المالية ذات الأغراض الخاصة ، على سبيل المثال النشرات التعريفية للمساهمين والعمليات الحسابية للاغراض الضريبية، هي خارج نطاق هذا الإطار ، ومع هذا فإنه يمكن استخدام هذا الإطار لأعداد هذه التقارير الخاصة إن كانت متطلباتها تسمح بذلك .

7- تمثل القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي . وتشمل المجموعة الكاملة من هذه القوائم المالية عادة فى الميزانية العمومية ، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في المركز المالي (والتي يمكن أن تقدم بأكثر من طريقة، وعلى سبيل المثال ، كقائمة للتدفقات النقدية أو كقائمة لتدفق الأموال) ، والإيضاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزء مكملاً للقوائم المالية . كما يمكن أن تشتمل على جداول ملاحق، ومعلومات مبنية على ، أو مشتقة من تلك البيانات ، ومن المتوقع أن تقرأ مع تلك القوائم . هذه الجداول والمعلومات الإضافية يمكن أن تتناول ، على سبيل المثال المعلومات المالية للقطاعات والجغرافية أو إيضاحات حول أثار تغيرات الأسعار . إلا أن القوائم المالية لا تحتوى على بنود مثل تقارير المديريين وكلمة رئيس مجلس الإدارة والتحليل والنقاش الذي تطرحه الإدارة ، وأية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالي أو السنوي .

8- يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المشاريع التجارية ، والصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت في القطاع العام أم الخاص. ويمثل المشروع المصدر للتقارير أية منشأة يوجد لها مستخدمين يعتمدون على بياناتها كمصدر رئيسي للمعلومات المالية حولها.

المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات :

9- يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين والمحتملين ، والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين ، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور ، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لتلبية بعض من احتياجاتهم المختلفة من المعلومات ، وتشمل هذه الإحتياجات ما يلي :

(أ) المستثمرون . إن مقدمي راس المال المضارب ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها ، إنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء ، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع ، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح .

(ب) الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم . كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم . ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل .

(ج) المقرضون . المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق .

(د) الموردون والدائنون التجاريون الآخرون : الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق . الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المشروع كعميل رئيسي لهم .

(هـ) العملاء . العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.

(و) الحكومات ووكالاتها . تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المشاريع . كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم

نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية ، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة .

(ز) الجمهور . تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين . ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدى نشاطاته .

10- بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك احتياجات مشتركة لهم جميعاً . وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي راس المال المضروب للمشروع . فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تلبيها القوائم المالية .

11- يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمشروع ، والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية ولو أنها قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط ، واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة . والإدارة لديها الإمكانية في تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها الذاتية . إن التقارير حول هذه المعلومات هي ،على كل حال ، خارج نطاق هذا الإطار وعلى الرغم من ذلك فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع .

8/3/3 هدف القوائم المالية :

12- تهـدف القوائـم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ، والأداء والـتغيرات في المركز المالي لمشروع تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

13- أن القوائـم الماليـة المعدة لهذا الغرض تلبي الاحتياجات المشتركة لغالـبية المسـتخدمين ولكـن القوائـم المالية ، على كل حال ، لا توفر كافة المعـلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم وإلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية .

14- وتظهـر القوائـم المالية كذلك نتائج التدبير الإداري ؛ أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم الـتدبير الإداري أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية تضم ، على سبيل المثال ، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المشروع او بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها .

المركز المالى ، والأداء والتغيرات في المركز المالى

5- إن القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وتوقيت ودرجة تأكيد هذه التوليدات . أن هذه القدرة تحدد فى النهاية على سبيل المثال ، طاقة المشروع عـلى الدفـع للموظفين والموردين ، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد وسداد القروض والتوزيعات للمالكين ويكون المستخدمون أكثر قدرة على تقييم قدرة

المشـــروع على توليد النقد وما يعادل النقد إذا ما تم تزويدهم بمعلومات تسلط على المركز المالى ، والاداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع .

16- يــتأثر المركــز المالي للمشروع بالموارد الاقتصادية التى يسيطر عليها وهيكلها المالي وسيولتها وقدرتها على السداد والتكيف مع التغيرات فى البيــئة الــتي تعمل فيها إن المعلومات حول الموارد الاقتصادية التى يسيطر عــليها المشروع وعن قدرته فى الماضي على تشكيل هذه الموراد مفيدة فى التنــبؤ بحاجــات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجرى فيها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أولئك الذين لهم مصلحة فى المشروع وهى كذلــك مفيــدة فى التنبؤ مدى إحتمال نجاح المشروع فى تأمين التمويل الإضافي والمعلومات حول السيولة والقدرة على السداد مفيدة فى التنبؤ بقدرة المشـــروع على مواجهة التزاماته المالية عندما تستحق . وتشير السيولة إلى توفيـــر النقد فى المستقبل القريب بعد الأخذ بالحسبان الالتزامات المالية خلال هـــذه الفـــترة أما القدرة على السداد فتشير إلى توفير النقد فى المدى الأطول لمواجهات الالتزامات المالية عندما تصبح مستحقة .

17- المعـــلومات حول أداء المشروع ، بشكل خاص ربحيته مطلوبة من اجـــل تقييـــم التغيرات المحتملة فى الموارد الاقتصادية التى من المحتمل أن يســـيطر عليها فى المستقبل ، المعلومات حول التغيرات فى الأداء مهمة بهذا الخصـــوص أن المعلومات حول الأداء مفيدة فى التنبؤ بطاقة المشروع على توليد تدفقات نقدية من قاعدة موارده الموجودة كما أنها مفيدة كذلك فى صياغة الأحكام حول فعالية المشروع التى بموجبها يمكن أن يوظف موارد أخرى .

18- المعـــلومات المتعلقة بالمتغيرات فى المركز المالى للمشروع مفيده وذلك لتقييم نشاطاته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء فترة التقرير. وهذه

المعلومات مفيدة في تزويد المستخدمين بأسس لتقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وحاجات المشروع لاستخدام هذه التدفقات النقدية.عند إعداد قائمة للتغيرات في المركز المالي فإن الاموال يمكن أن تعرف بطرق مختلفة ، مثل جميع الموارد المالية ، ورأس المال العامل والأصول السائلة أو النقد . لم توجد محاولة فى هذا الإطار لتحديد تعريف لهذه الأموال .

19- توفر الميزانية العمومية بشكل رئيسى المعلومات حول المركز المالى ، كما توفر قائمة الدخل بشكل رئيسى المعلومات حول الأداء ويتم توفير المعلومات حول التغيرات فى المركز المالى فى القوائم المالية بواسطة قائمة مالية منفصلة .

20- إن الأجزاء المكونة للقوائم المانية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى فمع أن كل بيان يحتوى معلومات مختلفة عن الأخر ، إلا أنه لا يمكن لأى منها أن تخدم غرضاً واحداً أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين. فعلى سبيل المثال بيان الدخل يعطى صورة غير كاملة عن الأداء ما لم يستخدم بالاشتراك مع الميزانية العمومية وبيان التغيرات فى المركز المالى .

الإيضاحات والجداول الإضافية :

21- تحتوى القوائم على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى . على سبيل المثال ، يمكن أن تحتوى على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود فى الميزانية العمومية وبيان الدخل . ويمكن كذلك أن تحتوى على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد الذى يؤثر على المشروع ، وأية موارد والتزامات غير معترف بها فى الميزانية العمومية (مثل احتياطات

المعادن). ويمكن أن تتوفر فى شكل معلومات إضافية المعلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير على المشروع جراء تغير الاسعار .

8/3/4 الفروض الأساسية والخصائص النوعية للمعلومات المالية

8/3/4/1 الفروض الأساسية :

أساس الاستحقاق :

22- من اجل أن تتحقق أهدافها تعد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبى وبموجب هذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادله) ويجرى قيدها فى السجلات المحاسبية وتقريرها فى البيانات المالية عن الفترات التى تمت فيها . أن القوائم المالية المعدة على اساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتبلغهم كذلك عن التزامات دفع النقدية فى المستقبل وعن الموارد التى تمثل نقدية والتى سيجرى استلامها فى المستقبل . وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التى تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين فى صنع القرارات الاقتصادية .

الاستمرارية

23- يجرى إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل فى المستقبل المنظور وعليه يفترض أنه ليس لدى المشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام . ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف ، وفى مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم .

8/3/4/2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية

24- الخصـــائص الـــنوعية هى صفات تجعل المعلومات المعروضة فى القوائم المالية مفيدة للمستخدمين أن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هى : القابلية للفهم ، الملائمة ، والموثوقية والقابلية للمقارنة .

القابلية للفهم

25- إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالقوائم المالية هى جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض، يفترض أن لدى المســتخدمين مستوى معقول من المعرفة فى الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاســبة وإن لديهــم الرغبة فى دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية ومهمــا يكــن ، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التى يجــب تضــمينها القوائم المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعى القرارات الاقتصــادية فحسب اعتماداً على أرضيات أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين .

الملاءمة

26- لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذى القــرارات وتمتــلك المعــلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصــادية للمســتخدمين بمساعدتهم فى تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية .

27- إن الدوريــن التنــبؤى والتأكيدى للمعلومات متداخلين . على سبيل المــثال ، المعلومات حول المستوى الحالى للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة

للمستخدمين عندما يحاولوا التنبؤ بقدرة المنشأة في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة . وتلعب نفس المعلومات دوراً تأكيديا فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول على سبيل المثال الطريقة التى يتوجب هيكلة المشروع بموجبها ونتائج العمليات التى خطط لها .

28- غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالى والأداء المستقبلى ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة ، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ، ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة تعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذى تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تتعزز القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح على حده لكل من البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الدخل والمصروفات .

الأهمية النسبية

29- تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبماديتها . ففى بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها ، تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها على سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد يمكن ويؤثر على تقييم المخاطر والفرص التى تواجه المشروع بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التى حققها القطاع الجديد فى فترة التقرير . وفى حالات أخرى فإن كلا طبيعة وجوهرية المعلومات لها

أهميــــة مــــثل مـــبالغ المخزون المحتفظ بها ضمن الفئات الرئيسية التى تعتبر مناسبة للعمل .

30- تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثـــر عـــلى القرارات الاقتصادية التى يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظـــروف الخاصة التى تؤدى للحذف أو التحريف وعليه فإن مفهوم الأهمية النســبية تضـــع حـــداً أو نقطـــة قطع أكثر من أو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكى تكون مفيدة .

الموثوقية

31- لـــتكون المعـــلومات مفيـــدة فإنهـــا يجب أن تكون موثوقة وتمتلك المعـــلومات خاصـــية الموثوقيـــة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول .

32- ويمكـــن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيـــلها لدرجـــة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً . على سبيل المثال إذا كانت مشروعية ومبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانونى هى موضـــع نـــزاع ، فـــإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به فى الميـــزانية العموميـــة من الممكن أن يعد غير مناسب على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة .

التمثيل الصادق

33- لـتكون موثوقـة ، يجـب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحـداث الأخـرى التى من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشـكل معقـول وبالـتالى فعلى ، سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التى ينشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف .

34- إن معظـم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذى من المفروض أنها تصوره . وهذا ليس بسبب التحيز ولكـن إلى الصـعوبات الكامـنة فى التعرف على العمليات المالية والإحداث الأخـرى الـتى يجـب قياسها أو فى تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصـال الرسائل التى تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث . فى حالات معيـنة يعتـبر قيـاس الآثـار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة بحيث أن المشـروع عموماً لا يعترف بها فى القوائم المالية فعلى سبيل المثال رغم أن معظـم المشـاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه فى العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية وفى حالات أخرى ربما يكـون من الملائم الاعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها .

الجوهر فوق الشكل

35- لـكى تمـثل المعـلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخـرى الـتى مـن المفترض أنها تمثلها فمن الضرورى أن تكون قد تمت

المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانونى فحسب . أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة فى شكلها القانونى . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف أخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الأخر . ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة فى الأصل ، وفى تلك الظروف فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التى تم الدخول فيها (إذا كان حقاً هناك عملية) .

الحياد

36- حتى تكون موثوقة ، يجب أن تكون المعلومات التى تحتويها القوائم المالية محايدة ، أى خالية من التحيز . ولا تعتبر القوائم لبيانات المالية محايدة إذا كان إختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً .

الحذر

37- لابد من أن يكافح معدى القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف ، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل ، وتقدير العمر الاقتصادى المحتمل للمصنع والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التى من الممكن أن تحدث . ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم للتأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد القوائم المالية . ويقصد بالحذر تبنى درجة من الاحتراس فى اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد

بحيث لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. ان ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بإيجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيهـــا ، أو تقـــليل معـــتمد للأصـــول والدخـــل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لأن القوائم المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية .

الاكتمال

38- لـــتكون موثوقة ، فإن المعلومات فى القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضـــمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة أن أى حذف فى المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالى تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

القابلية للمقارنة

39- يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع عـــلى مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات فى مركزه المالى وفى الأداء كما يجـــب يكـــون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من اجل إجراء الـــتقييم النسبى لمراكزها المالية ، والأداء والتغيرات فى المركز المالى . ومن هـــنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالى للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لتلك المشروع وبطريقة متماثلة فى المشاريع .

40- ومـــن أهـــم مـــا تتضـــمنه خاصية القابلية إعلام المستخدمين عن السياسيات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية وأى تغيرات فى هذه السياســـات وأثـــار هـــذه الـــتغيرات ويجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الاخـــتلافات فى السياسات المحاسبية المستخدمة فى المشروع للعمليات المالية

المتشـــابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة . إن الامتـــثال لـــلمعايير المحاســبية الدولية بما فى ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد فى تحقيق القابلية للمقارنة .

41- إن الحاجـــة إلى القابـــلية لـــلمقارنة يجب أن لا تتشوش مع مفهوم الاتساق ن كما يجب أن لا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية مطورة . إن من غير المناسب للمشروع أن تستمر فى المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية ماليـــة أو حدث إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة والموثوقية كما أنـــه من غير المناسب للمشروع أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية .

42- وحيـــث أن المســـتخدمين يرغـــبون بمقارنة المركز المالى ، والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمشروع على مرور الزمن فإن من الضرورى أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازنة الخاصة بالفترات السابقة .

القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة

التوقيت المناسب

43- إذا حدث تأخير غير ضرورى فى تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقـــد ملاءمـــتها . لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير فى الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة . فلكى تقدم المعلومات فى الوقت المناســـب ربما يؤدى فى الطالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكـــون كافـــة أوجـــه العملية المالية أو الحدث الأخر معروفة . وهذا يضعف الموثوقيـــة وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة

الأوجـــه فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات استخدام قليل للمســـتخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم فى أثناء ذلك . لذلك عند تحقيق الـــتوازن بين الملاءمة والموثوقية ، فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعى القرارات الاقتصادية بأفضل شكل .

الموازنة بين التكلفة والمنفعة

44- تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الاثر اكثر من كونها خاصية نوعية فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة فى توفيـــر هذه المعلومات . ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف قد لا تقع بالضـــرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع ، كما أن المنافع قد يستفيد أيضـــا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، فعلى سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من التكاليف الاقتراض على المشروع . لهذه الاسباب فإن من الصعب أجراء اختيار التكلفة – المنفعة عـــلى أى حالة معينة ، ومع هذا فإن واضعى المعايير ، بشكل خاص ، كذلك معدى ومستخدمى البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد .

الموازنة بين الخصائص النوعية

45- في الممارسة العملية غالباً ما تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب ما بين الخصائص مـــن أجـــل تحقيـــق هدف القوائم المالية . أما الأهمية النسبية للخصائص فى الحالات المختلفة فهى مسألة متروكة للتقدير المهنى .

الصورة الصحيحة والعادلة / التمثيل العادل

46- توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادية أو تمثل بعدالة المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمشروع . ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم ، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه فى العادة قوائم مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات .

8/3/5 **عناصر القوائم المالية** .

47- تصور البيانات المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبعاً لخصائصها الاقتصادية وتعرف هذه التصفيات الرئيسية بعناصر القوائم المالية ، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالى فى الميزانية العمومية فهى الأصول والالتزامات وحق الملكية والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء فى قائمة الدخل والتغيرات فى عناصر الميزانية العمومية وتبعاً لذلك فإن هذا الإطار لا يحدد عناصر يمكن أن تعتبر فريدة بهذا البيان .

48- تنطوى عملية عرض هذه العناصر فى الميزانية العمومية وقائمة الدخل على عملية تصفيات فرعية فعلى سبيل المثال يمكن أن تصنيف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها فى أعمال المشروع من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية .

8/3/5/1 المركز المالى

49- إن العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالى هى : الأصول ، والالتزامات ، وحق الملكية ، وتعرف هذه العناصر كما يلى :

(أ) الأصل وهو مورد يسيطر عليه المشروع نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية تتدفق للمشروع .

(ب) الالـــتزام وهو مديونية حالية على المشروع ناشئة عن أحداث سابقة ومـــن المـــتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات للموارد والتى يتجسد فيها منافع اقتصادية والتى يملكها المشروع للخارج .

(ج) حق الملكية هى حصة الملاك المتبقية فى اصول المشروع بعد طرح كافة الالتزامات .

50- تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحـــاول تحديد معايير الاعتراف اللازم تلبيها قبل الاعتراف بها فى الميزانية العموميـــة وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات فى الميـــزانية العموميـــة لأنها لا تلبى معايير الاعتراف التى تم نقاشها فى الفقـــرات 82 حتى 089 وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المحتمل الداخل أو الخارج من المشروع مؤكد بشكل كافى ليفى بشروط معيار الاحتمالية

51- وعـــند تقييم ما اذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حـــق المـــلكية فـــإن الانتـــباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الاساسى والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانونى ، وبالتالى فعلى سبيل المثال فى حالة عقود الايجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الاقتصادية هى أن المستأجر يحصـــل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر

من عمره الانتاجى لقاء دخوله فى التزام لدفع يعادل تقريباً القيمة العادلة للأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك وعليه فإن الإيجار التمويلى ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام ويعترف بها هكذا فى الميزانية العمومية للمستأجر .

52- قد تشمل الميزانيات المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الحالية على عناصر لا تحقق تعريف الأصل أو الالتزام ولا تظهر كجزء من حقوق المالكين إلا أن التعريفات التى شرحت فى الفقرة 48 تضع الأساس للمراجعات المستقبلية لمعايير المحاسبة الدولية الحالية ولصياغة معايير محاسبية جديدة .

الأصول

53- تتمثل المنافع الاقتصادية المتجسدة فى الأصل فى إمكانية فى المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر فى تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المشروع . ويمكن أن تكون تلك الإمكانية إنتاجية أى أنها جزء من النشاطات التشغيلية للمشروع . كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما يعادلها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية للخارج مثلما تؤدى عملية تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

54- تستخدم المنشأة أصولها عادة لانتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع للحصول عليها وعليه فهم يساهمون فى التدفقات النقدية للمشروع وذلك لسيطرته على الموارد الأخرى .

55- يمكـــن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة فى الأصل أن تتدفق إلى المشروع بعدة طرق على سبيل المثال يمكن للأصل :

(أ) أن يستبدل أن يستخدم منفرداً أو مجتمعاً مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المشروع .

(ب) مع أصول أخرى .

(ج) أن يستخدم لسداد التزام .

(د) أن يوزع على مالكى المشروع .

56- كـــثير من الأصول ، على سبيل المثال الممتلكات والمنشآت والمعدات لهـــا شـــكل مادى ، ولكن الوجود المادى ليس جوهرياً لوجود الأصل وعليه فإن بـــراءات الاخـــتراع وحقـــوق النشر ، على سبيل المثال هى أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكان المشروع يسيطر عليها.

57- كـــثير من الأصول ، على سبيل المثال المدينون والممتلكات متعلقة بحقـــوق قانونية بما فى ذلك حق الملكية إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل فـــإن حق الملكية لا يعد جوهرياً ، وعليه على سبيل المثال فالعقار المشغول بالإيجـــار يعتبر أصلاً للمشروع إن كان يسيطر على المنافع التى من المتوقع أن تتدفق منه . ومع أن طاقة المشروع للسيطرة على الأصل تكون فى الغالب نـــتيجة لحقـــوق قانونيـــة إلا أنه ومع ذلك من الممكن أن يحقق أحد العناصر تعـــريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه . على سبيل المثال المعـــرفة الفـــنية الـــتى يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن تحقق تعـــريف الأصـــل إذا تمكن المشروع ، ومن خلال الحفاظ على تلك المعرفة الفنية سراً ، السيطرة على المنافع المتوقع أن تتدفق عنها .

58- تنشأ أصول المشروع عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ففى العادة تحصل المشاريع على الأصول من خلال الشراء أو الإنتاج ، إلا أن عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول ، مثال ذلك الممتلكات التى ترد للمنشأة من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الاقتصادى فى إحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية . أن العمليات أو الأحداث التى من المتوقع أن تحدث مستقبلا لا تؤدى فى حد ذاتها إلى أصول ومن هنا فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل .

59- هناك ترابط وثيق بين تكبد النفقة وتوليد الأصول ولكن الاثنان ليسا بالضرورة متطابقين . وعليه فإنه عندما يتكبد المشروع بعض النفقات فإن هذا يمكن أن يشكل إثباتا أن هناك سعياً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ولكن هذا لا يشكل برهاناً حاسماً على أنه تم الحصول على بند يحقق تعريف الأصل . بالمثل فإن غياب النفقة لا يمنع عنصراً من أن يحقق تعريف الأصل وأن يصبح البند بالتالى مرشحاً للاعتراف به فى الميزانية العمومية مثال ذلك البنود التى يتم التبرع بها للمشروع يمكن أن تحقق تعريف الأصل .

60- إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل ديناً حالياً على المشروع والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة . ويمكن للالتزامات أن توضع قانوناً موضع التنفيذ كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعى . وهذا هو الحال عادة على سبيل المثال ، بالنسبة للمبالغ الواجبة الدفع لقاء سلع وخدمات استلمتها المنشأة كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة فى الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة . فإذا قرر المشروع على سبيل المثال كسياسة أن يصلح الأخطاء التى تظهر فى

منـــتجاته حتى بعد انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التى بيعت تعتبر التزاماته .

61- من الضرورة إيجاد التفرقة بين الالتزام الحالى والتعهد المستقبلى . فاتخـــاذ قرار من قبل إدارة المشروع بالحصول على أصول فى المستقبل لا يؤدى بحد ذاته إلى التزام حالى . ينشأ الالتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو الدخـــول فى تعاقد غير قابل للنقض للحصول على أصل .وفى الحالة الأخيرة فـــإن طبيعة التعاقد غير القابلة للنقض تعنى أن التبعات الاقتصادية للفشل فى الوفـــاء بالالـــتزام ، عـــلى سبيل المثال بسبب وجود غرامات كبيرة ، تجعل المشروع ذا حرية محدودة فى اختيار تجنب تدفق الموارد لطرف آخر .

62- إن تســديد الالتزام الحالى يستلزم عادة قيام للمشروع بالتخلى عن موارد يتجسد فيها منافع اقتصادية من أجل تلبية مطالبة الجهة الأخرى ويمكن أن يتم تسديد الالتزام الحالى بعدة طرق ، على سبيل المثال ، بواسطة :

(أ) الدفع نقداً .

(ب) تحويل أصول أخرى .

(ج) تقديم خدمات .

(د) استبدال ذلك الالتزام بالتزام أخر .

(هـــ) تحويل الالتزام إلى حق الملكية .

ويمكن أن يطفأ الالتزام بطرق اخرى ، مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه.

63- تنتج الالتزامات عن عمليات مالية أو أحداث أخرى سابقة لذلك فعلى ســـبيل المثال ينشئ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات ذمم تجارية دائـــنة (ما لم يكن قد تم دفعها مقدماً أو عند التسليم) ، كما أن استلام قرض من البنك يؤدى إلى التزام بإعادة دفع القرض . كما يمكن أن يعترف المشروع

أيضـــا بالحسومات التى تمنح للعملاء مستقبلا على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات وفى هذه الحالة فإن بيع السلع فى الماضى يمثل العملية المالية التى أدت إلى نشوء الالتزام .

64- بعـــض الالـــتزامات يمكـــن قياسها فقط باستخدام درجة كبيرة من الـــتقدير. وتسمى بعض المشاريع هذه الالتزامات بالمخصصات .وفى بعض البـــلدان لا تعتبر هذه المخصصات التزامات لأن مفهوم الالتزام معرف بشكل ضـــيق بحيـــث لا يشمل سوى المبالغ التى يمكن أن تحدد بدون الحاجة لعمل تقديرات . أن تعريف الالتزام فى الفقرة 49 يتبع اسلوباً أوسع وبالتالى عندما يتضـــمن المخصص التزام حالى وتحقيقه لبقية التعريف ، هو التزاماً حتى لو تطـــلب ذلـــك تقدير المبلغ وتشمل الأمثلة على المخصصات لدفع الضمانات السارية والمخصصات التى تغطى التزامات معاشات التقاعد .

حق الملكية

65- بالـــرغم من أن حق الملكية عرف فى الفقرة 49 على أنه الرصيد المتـــبقى إلا أنه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية فى الميزانية العمومية على سبيل المثال فى المشاريع المساهمة فإن الأموال التى يقدمها المساهمون والأرباح المحتفظ بها والاحتياطات التى تمثل حجوزات من الأرباح المرحلة ، والاحـــتياطات الـــتى تمـــثل تسويات الحفاظ على راس المال يمكن أن تظهر منفصـــلة . مثل هذه التصفيات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمســـتخدمى القوائم المالية عندما تعمل على إظهار القيود القانونية أو الأخرى عـــلى قـــدرة المشروع على توزيع أو استعمال ملكيتها . كما يمكن أن تعكس

حقيقة أن بعض الأطراف ذات المصلحة فى ملكية المشروع لها حقوق مختلفة بالنسبة إلى استلام أرباح الأسهم الموزعة أو استرداد رأس المال .

66- يـتم تكوين الاحتياطات أحياناً بناء على تشريع أو قانون أخر لإعطاء المشروع ودائنوه حماية إضافية من آثار الخسائر .كما أن احتياطات أخرى يمكن تكوينها اذا كان قانون الضرائب الوطنى يمنح إعفاءات او تخفيضات من التزامات الضـرائب فى حـال الـتحويل إلى مثل هذه الاحتياطات . إن وجود وحجم هذه الاحتياطات القانونية والتشريعية والضرائبية هى معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجـات صـانعى القـرارات . أن الـتحويل إلى هذه الاحتياطات يعتبر حجزاً للأرباح وليس مصروفات .

67- أن مبـلغ حق الملكية الذى يظهر فى الميزانية العمومية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفى العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحـق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المشروع أو مع المبلغ الذى يمكن أن يجمـع نتيجة التخلص من صافى الأصول بالتدريج عند حل المشروع أو من المشروع ككل على أساس أنه مستمر .

68- إن النشـاطات التجارية والصناعية والأعمال غالباً ما يتعهد بتنفيذها من قـبل مشاريع مثل المؤسسات الفردية وشركات التضامن وصناديق الأموال وأشكال مختلفة من مشروعات الأعمال الحكومية ، إن الإطار القانونى والتنظيمى لمثل هذه المشـاريع هـو فى الغالب مختلف عن ذلك الذى ينطبق على المشاريع المساهمة . عـلى سبيل المثال هناك القليل من القيود ، أن وجدت على توزيع مبالغ من حقوق المـلكية إلى المالكين أو غيرهم من المستفيدين . وعلى الرغم من ذلك فإن تعريف حـق الملكية والجوانب الأخرى فى هذا الإطار والتى تعالج حق الملكية هى مناسبة لمثل هذه المشاريع .

8/3/5/2 الأداء

69- يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو حصة السهم من الأرباح ، أن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هى الدخل والمصروفات . وإن الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالى الربح ، يعتمد جزئياً على مفهومى رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لإعداد قوائمها المالية إن هذه المفاهيم قد تم مناقشتها فى الفقرات 102 إلى 110.

70- تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلى :

(أ) الدخل وهو الزيادة فى المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات فى الأصول أو نقصان فى الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة فى حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين فى حق الملكية .

(ب) المصروفات هى نقصان فى المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات التى ينشأ عنها نقصان فى حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المشاركين فى حق الملكية .

71- إن تعريفى الدخل والمصروفات يحددان سماتها الرئيسية ولكن لا يحاولان تحديد المعايير التى يتطلب تحقيقها قبل أن يتم الاعتراف بهما فى قائمة الدخل . ثم مناقشة معايير الاعتراف بالدخل والمصروفات فى الفقرات 82- 98 .

72- يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات فى قائمة الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية فعلى سبيل المثال إن من الممارسة الشائعة هو التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التى تنشأ عن النشاطات العادية للمشروع وتلك التى لا تنشأ عنها ويتم هذا التمييز على اساس أن مصدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قدرة المشروع على توليد النقدية أو ما يعادلها فى المستقبل ، فمثلاً النشاطات العرضية مثل التخلص من الاستثمارات طويلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشكل منتظم . وعند التمييز بين البنود بهذه الطريقة فإن من الضرورة إعطاء الاعتبار لطبيعة المشروع وعملياته . فالبنود الناشئة عن النشاطات العادية لإحدى المشاريع يمكن غير عادية بالنسبة لأخرى .

73- إن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح بمقاييس متعددة لعرض أداء المشروع وهذه لها درجات مختلفة من الشمولية . على سبيل المثال فإن قائمة الدخل يمكن أن تظهر الربح الاجمالى ، والربح من النشاطات العادية قبل الضرائب والربح من النشاطات العادية بعد الضرائب وصافى الربح .

الدخل

74- يتضمن تعريف الدخل كلاً من الإيرادات والمكاسب ويتحقق الإيراد فى سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز والإيجار .

75- تمثل المكاسب بنود اخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ فى سياق النشاطات العادية للمشروع وتمثل المكاسب زيادات فى المنافع الاقتصادية

وعـــلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة من هنا فإنها لا تعتبر مشكلة لعنصر منفصل فى هذا الإطار .

76- تشـــمل المكاســـب ، على سبيل المثال تلك الناشئة عن التخلص من الأصـــول غير الجارية ويشمل تعريف الدخل ايضاً المكاسب غير المتحققة . عـــلى سبيل المثال تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة وتلك الناشـــئة عـــن الـــزيادات فى القيمـــة المرحلة للأصول طويلة الأجل ، وعند الاعتراف بالمكاسب فى قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب بطرح المصاريف ذات العلاقة منها .

77- يمكـــن أن يـــنجم عـــن الدخل استلام أنواع عديدة من الأصول أو تعزيـــزها ، والأمثلة على ذلك تشمل النقد والذمم والسلع والخدمات المستلمة مقـــابل الســـلع والخدمـــات الـــتى تم تقديمها ، كما قد ينشأ الدخل عن تسديد الالـــتزامات عـــلى ســـبيل المثال ، يمكن أن يزود المشروع المقرضين بسلع وخدمات للوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق .

المصروفات

78- يتضـــمن تعريف المصروفات الخسائر والمصروفات الأخرى التى تنشـــأ فى سياق النشاطات العادية للمشروع وتشمل المصروفات التى تنشأ فى سياق النشاطات العادية للمشروع ، على سبيل المثال تكلفة المبيعات الأجور والاســـتهلاك وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو استنفاذ الأصول مثل النقد وما يعادل النقد والمخزون والممتلكات والمصانع والمعدات .

79- تمثل الخسائر بنود أخرى تحقق تعريف المصروفات وقد تنشأ أو لا تنشأ فى سياق النشاطات العادية للمشروع . تمثل الخسائر نقصان فى المنافع الاقتصـــادية ولا تختلف فى طبيعتها عن المصروفات الأخرى وعليه لا تعتبر عنصرا منفصلاً فى هذا الإطار .

80- تشـــمل الخسائر ، على سبيل المثال ، تلك التى تنتج عن الكوارث مـــثل الحـــريق والفيضــــان ، وتلك التى تنشأ عن التخلص من الاصول غير الجاريـــة ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المتعلقة على سبيل المـــثال تـــلك التى تنشأ من آثار الزيادات فى سعر الصرف لعملة أجنبية فيما يتعـــلق باقتراض المنشأة بتلك العملة عند الاعتراف بالخسائر فى قائمة الدخل فإنـــه عـــادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القـــرارات الاقتصــــادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر بطرح الدخل ذات العلاقة منها .

تعديلات الحفاظ على رأس المال

81- إن إعادة تقييم أو إعادة الأصول والالتزامات يؤدى إلى زيادات أو نقصان فى حق الملكية ، وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصـــروفات ، فإنها لا تدخل فى قائمة الدخل استناداً إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال وبدلاً من ذلك فإن هذه البنود تدخل ضمن حق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطات إعادة تقييم . ثم مناقشة مفاهيم الحفاظ على رأس المال فى الفقرات 102 حتى 110 من هذا الإطار .

8/3/5/3 الاعتراف بعناصر القوائم المالية

82- الاعـــتراف هو عملية الإدراج فى الميزانية العمومية أو بيان الدخل للبند الذى يحقق تعريف العنصر ، و يفى معايير الاعتراف المحددة فى الفقرة 83 وهذا يستلزم وصف البند بالكلمات وبالمبالغ وإدخال هذا المبلغ فى مجاميع الميـــزانية العمومية أو بيان الدخل . فالبنود التى تفى بمعايير الاعتراف يجب أن يعترف بها فى الميزانية العمومية أو قائمة الدخل . أن الاخفاق بالاعتراف بهـــذه البـــنود لا يـــتم تصحيحه من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بالافصاحات أو المواد التفسيرية .

83- إن البند الذى يفى بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذا :

(أ) كـــان من المحتمل أن أى منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به سوف تتدفق إلى أو من المشروع .

(ب) أن العنصر له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

84- عـــند تحديد ما إذا كان البند يفى بهذه المعايير وعليه يصبح جديراً للاعـــتراف به فى القوائم المالية فإنه يجب مراعاة اعتبارات الأهمية النسبية التى نوقشت فى الفقرتين 29 و30 ، إن العلاقات المتداخلة بين العناصر تعنى أن البند الذى يفى بمعيارى التعريف والاعتراف بعنصر محدد على سبيل المثال أصل يتطلب تلقائياً الاعتراف بعنصر آخر ، على سبيل المثال دخل أو التزام.

أحتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية

85- يســـتخدم مفهوم الاحتمال فى معايير الاعتراف للإشارة إلى درجة عـــدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من

المشـــروع. إن هـــذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التى تميز البيئة التى يعمـــل فيهـــا المشروع . ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلة استناداً إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية على سبيل المثال عندما يكون من المحتمل تحصيل الذمة المدينة ، فإن من المبرر الاعـــتراف بها كأصل وذلك فى غياب أى دليل على عكس ذلك . إلا أنه عند وجـــود مجـــتمع كبير من الذمم المدينة يكون هناك عادة احتمال بعدم تحصيل البعض منها ، وعليه يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص المتوقع في المنافع الاقتصادية .

موثوقية القياس

86- إن المعيـــار الثاني للاعتراف ببند ما هو أن يكون له تكلفة أو قيمة يمكـــن قياســـها بموثوقية كما سبق مناقشته في الفقرات 31وحتي 38 من هذا الإطـــار. وفـــي كـــثير من الحالات يتوجب تقدير التكلفة أو القيمة، واستخدام تقديـــرات معقولـــة هـــو جـــزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيـــتها. ولكن عندما يتعذر إجراء تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في الميـــزانية العموميـــة أو قائمة الدخل. علي سبيل المثال، فإن المبالغ المتوقع الحصـــول عـــليها مـــن دعوى قضائية يمكن أن تفي بتعريف كل من الأصل والدخـــل وكذلـــك معيار الاحتمالية للاعتراف، ولكن إذا كان من غير الممكن قيـــاس المطالبة بموثوقية، يجب أن لا يعترف بها كأصل أو دخل، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإفصاح عنه في الإيضاحات أو ضمن المواد التفسيرية أو الجداول المكملة.

87- إن البند الذي لا يحقق في وقت معين شروط الاعتراف به الواردة في الفقرة 83 قد يحقق هذه الشرط في وقت لاحق وذلك نتيجة لاحقة.

88- إن البند الذي يشتمل علي الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يفشل في تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب رغم ذلك الإفصاح عنه في الأيضاحات أو المواد التفسيرية أو الجداول المكلمة. ويعتبر ذلك مناسباً عندما تكون المعرفة بالبند ملائمة لتقييم المركز المالي، والأداء ، والتغيرات في المركز المالي للمنشأة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

الاعتراف بالأصول

89- يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق علي المشروع وإن للأصل أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

90- لا يعترف بالأصل في الميزانية العمومية عند تكبد نفقة ليس من المحتمل أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمشروع تتعدى الفترة المحاسبية الجارية. وبدلاً من ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية اعتراف بمصروف في بيان الدخل. إن هذه المعالجة لا تدل علي أن قصد الإدارة من تكبد النفقة كان خلافاً لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية للمشروع أو إن الإدارة تسير علي غير هدي. إن ما يمكن أن يستدل من ذلك فقط هو أن درجة التأكيد من تدفق المنافع الاقتصادية للمشروع بع الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للاعتراف بأصل.

الاعتراف بالالتزامات

91- يتم الاعتراف بالالتزام في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن تدفقاً خارجاً من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، وأن مبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه موثوقية. في الواقع العملي، لا يعترف بالالتزامات الناجمة عن عقود لم يتم تنفيذها مساواة بشكل متناسب (علي سبيل المثال الالتزامات لقاء مخزون طلب ولم يستلم بعد) عموماً كالتزامات في القوائم المالية. ولكن في مثل هذه الالتزامات قد تحقق تعريف الالتزامات وتتأهل للاعتراف بها بشرط تحقيق معايير الاعتراف في الظروف المحددة. وفي مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها.

الاعتراف بالدخل

92- يتم الاعتراف بالدخل في بيان الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلي زيادة في أصل، أو نقص في التزام ويمكن قياسها بموثوقية. وهذا يعني، في الواقع أن الاعتراف بالدخل يجري بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات (علي سبيل المثال، الزيادة الصافية في الأصول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص في الالتزامات الناتج عن التنازل عن دين.)

93- إن الإجراءات المتبعة عملياً للاعتراف بالدخل، مثل متطلب اكتساب الإيراد هي تطبيقات لمعايير في هذا الإطار إن هذه الإجراءات موجهة عموماً إلي قصر الاعتراف بالدخل علي تلك البنود التي يمكن أن تقاس بموثوقية وبدرجة كافية من التأكيد .

الاعتراف بالمصروفات

94- يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نفس في المنافع الاقتصادية المستقبلي يعود إلي نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكـــن قياســـه بموثوقيـــة. وهذا يعني في الوقع أن الاعتراف بالمصروفات يجـــري بشـــكل متزامن مع الاعتراف بالزيادة في الالتزامات أو النقص في الأصـــول (عـــلي ســـبيل المثال، إثبات استحقاقات المستخدمين أو استهلاك المعدات).

95- يـــتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل علي أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل. وهذا الإجراء، الـــذي يشـــار إليـــه عموماً بمقابلة التكاليف مع الإيرادات، يتضمن الاعتراف المـــتزامن أو المجـــتمع بالإيـــرادات والمصروفات التي تنتج مباشرة وبشكل مشـــترك مـــن نفـــس العمليات المالية أو الإحداث الأخرى. علي سبيل المثال يعترف مكونات المصروف الذي يشكل تكلفة البضاعة المباعة في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف بالدخل الناتج من بيع البضاعة. ولكن تطبيق مفهوم المقابلة بموجـــب هذا الإطار لا يسمح بالاعتراف بنود في الميزانية العمومية لا تحقق تعريف الأصول أو الالتزامات .

96- عـــندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال عدد من الفـــترات المحاســـبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده فقط بشكل عام أو غيـــر مباشـــر فإن يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل علي أساس إجـــراءات توزيـــع منـــتظمة ومنطقية . إن هذا غالباً ما يكون ضروري عند الاعـــتراف بالمصروفات المتعلقة باستخدام الأصول مثل الممتلكات والمنشآت

المعـــدات الشهرة وبراءات الاختراع والعاملات التجارية. وفي هذه الحالات يشـــار إلـــي المصـــروف باسم الاستهلاك أو الإطفاء إن القصد من إجراءات التوزيع هو الاعتراف بالمصروفات في نفس الفترات المحاسبية التي تستهلك أو تستنفذ فيها المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه البنود .

97- يعـــترف بالمصروف حالاً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة ايـــة مـــنافع اقتصادية مستقبلية أو عندما، وإلي الحد الذي ، لا تكون المنافع الاقتصـــادية المســـتقبلية مؤهلة ، أو لم تعد مؤهلة، للاعتراف بها كأصل في الميزانية العمومية .

98- ويـــتم كذلك الأعتراف بمصروف في قائمة الدخل في الحالات التي يـــتم تكـــبد التزام بها دون الاعتراف بأصل مثل الالتزام الناشئ عن ضمانه السلع المباعة .

8/3/6 قياس عناصر القوائم المالية

99- القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

100- يستخدم عدد من الأسس المختلة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية وهذه الأسس تشمل :

التكـــلفة التاريخية : تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمـــة العادلـــة للمقابل الذي أعطى للحصول عليها في تاريخ الحصول عـــليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو بعض

الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط .

التكلفة الجارية : تسجل الأصول بمبلغ لنقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض نفعه للحصول علي نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد) : تقيد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة . وتقيد الالتزامات بقيم سدادها أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

القيمة الحالية : تقيد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصول ضمن السياق العادي للنشاط. وتقيد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها سداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

101- أن التكلفة التاريخية هي اكثر الأسس استخداما لدي المشاريع عند إعداد قوائمها المالية . وتستخدم عادة ما أسس قياس أخري. علي سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية المتداولة بالقيمة السوقية، وتدرج التزامات معاشات التقاعد بقيمتها الحالية. وإضافة لذلك، تستخدم بعض المشاريع أساس التكلفة

الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني علي التكلفة التاريخية علي التعامل مع أثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

مفاهيم رأس المال الحفاظ علي رأس المال

مفاهيم راس المال

102- تتبع معظم المشاريع المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية.

بموجب المفهوم المالي لراس المال ، مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة ، فإن رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي وحقوق الملكية في المشروع . أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال، مثل الفترة التشغيلية، فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمشروع المتمثلة، علي سبيل المثال، وحدات الإنتاج اليومية .

103- يجب أن يتم اختيار المفهوم المناسب لراس مال المشروع علي أساس حاجات مستخدمي بياناته المالية . وعليه يجب تبني المفهوم المالي لرأس المالي إذا كان مستخدمو القوائم المالية مهتمين أساسا بالمحافظة علي رأس المال الاسمي المستثمر أو بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر. إما إذا كان اهتمامها الرئيسي بالقدرة الإنتاجية للمشروع فإنه يتوجب استخدام المفهوم المادي لرأس المال. ويشير المفهوم الذي يتم اختياره إلي الهدف الذي يتم تحقيقه من تحديد الربح،حتى ولو كان هناك بعض الصعوبات في القياس عند تطبيق المفهوم .

مفاهيم الحفاظ علي رأس المال وتحديد الربح

104- إن مفـــاهيم رأس المال المشار إليها في الفقرة 102 تؤدي لنشوء مفاهيم الحفاظ علي رأس المال التالية:-

الحفـــاظ علي القيمة المالية لرأس المال : ويقتضي هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كان المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة تـــزيد عـــن المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين، أو مساهمات منهم أثناء الفترة. يمكن أن يقاس الحفاظ المالي علي راس المال بالوحدات النقدية الاسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثانية.

الحفـــاظ علي القيمة المادية لراس المال: وبمقتضي هذا المفهوم يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية (أو القدرة التشغيلية) للمشروع (أو المـــوارد أو الأمـــوال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلي المالكين، أو مساهمات منهم أثناء الفترة .

105- يهـــتم مفهوم الحفاظ علي رأس المال علي كيفية تعريف المشروع لــــرأس المال الذي يسعي للحفاظ عليه. وهذا يوفر نقطة الوصول بين مفاهيم راس المال ومفاهيم رأس المال ومفاهيم الربح لأنها توفر نقطة المرجعية التي بموجـــبها يقاس الربح، إن هذا متطلب مسبق لتمييز بين عائد المشروع علي رأس المـــال واســـترداده لـــرأس المـــال، ويمكن اعتبار التدفقات الداخلة من الأصـــول فـــوق المبالغ المطلوبة للحفاظ علي رأس المال فقط كربح وبالتالي كعـــائد عـــلي رأس المـــال. ومن هذا فإن الربح هو المبلغ المتبقي بعد أن تم

طرح المصروفات (شاملاً تعديلات الحفاظ علي رأس المال عندما يكون ذلك مناسباً) من الدخل ، إذا زادت المصروفات عن الدخل يكون المبلغ المتبقي صافي الخسارة .

106- يتطلب مفهوم الحفاظ علي القيمة المادية لرأس المال استخدام التكلفة الجارية كأساس للقياس . أما مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال فلا يتطلب استخدام مفهوماً محدداً ويعتمد اختيار الأساس بمقتضي هذا المفهوم علي نوع رأس المال الذي يسعي المشروع للحفاظ عليه .

107- إن الاختلاف الأساسي بين مفهومي الحفاظ علي راس المال هو في معالجة أثار التغيرات في أسعار أصول والتزامات المشروع. وبشكل عام يعتبر المشروع محافظاً علي رأسماله إذا كان لديه نفس المقدار من راس المال في نهاية الفترة كما كان لديه في بداية الفترة. أي مبلغ يزيد عن أو فوق ذلك المطلوب للحفاظ علي راس المال في بداية الفترة يعتبر ربحاً.

108- بمقتضي مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لراس المال حيث يعرف رأس المال بالوحدات النقدية الاسمية، فإن الربح يمثل الزيادة في راس المال النقدي الأسمي خلال الفترة.وعليه تعتبر الزيادات في أسعار الأصول المملوكة أثناء الفترة أرباحاً،يشار إليها عرفاً مكاسب الحيازة وهي مفاهيمياً أرباح، وقد لا يعترف بهذه الأرباح هكذا حتى يتم التخلص من الأصل في عملية تبادل. وعندما يعرف مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال علي أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، يمثل الربح الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثناء الفترة . وعليه فإن ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في المستوي العام للأسعار . وتعتبر باقي الزيادة في الأسعار كتعديل للحفاظ على رأس المال وكجزء من حقوق الملكية.

109- بمقتضـــى مفهــوم الحفــاظ على القيمة المادية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالطاقة الإنتاجية المادية ، فإن الربح يمثل الزيادة في رأس المـــال أثـــناء الفترة ، وينظر إلى كافة تغيرات الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المنشأة كتغيرات في قياس الطاقة المادة الإنتاجية للمشروع ، ومن هـــنا ، فهي تعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً .

110- إن إخـــتيار أساس القياس ومفهوم الحفاظ على رأس المال يحددان الـــنموذج المحاســـبي المســـتخدم فـــي إعداد القوائم المالية ، وتحقق النماذج المحاســـبية المختلفة درجات مختلفة من الملاءمة والموثوقية وعلى الإدارة ، كما في حالات أخرى ، السعي لتحقيق توازن بين الملاءمة والموثوقية وينطبق هـــذا الإطار على مدى من النماذج المحاسبية ويعطى إرشادا لإعداد وعرض البيانات المالية المعدة بمقتضى النموذج الذي تم اختياره ولا توجد لدى مجلس إدارة لجـــنة معايير المحاسبة الدولية نية ، في الوقت الحاضر لفرض نموذج معين فيما عدا الحالات الاستثنائية ، مثل تلك المشاريع التي تعد قوائمها المالية باســـتخدام عمـــلة بلد ذو معدلات تضخم مفرطة. ولكن هذه النية سوف يعاد النظر فيها في ظل التطورات العالمية .

8/4 عرض القوائم المالية (معيار المحاسبة الدولية رقم 1)

Presentations Of Financial Statements (IASI)

8/4/1 المشاكل محل الدراسة

يتمثل هدف معيار المحاسبة الدول رقم (1) في وصف أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان القابلية للمقارنة وقد لخص المعيار:-

- الاعتبارات العامة للعرض .
- الإرشادات الخاصة بهيكلها .
- الحد الأدنى لمتطلبات المحتوي .
- إرشاد عن الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي .
- إرشاد عن الخروج عن معيار المحاسبة الدولي .

8/4/2 نطاق المعيار

يتعامل ذلك المعيار مع عرض كافة القوائم المالية ذات الغرض التام All General Purpose Financial Statements المعدة والمعروضة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي والذي لم يتم تفضيله للوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات.

8/4/3 المفاهيم المحاسبية

1- يجب أن توفر القوائم المالية معلومات بشأن المركز المالي للمنشأة والأداء والتدفقات النقدية والتي تعتبر مفيدة لأغراض أتخاذ القرار الاقتصادي .
2- يعتبر مجلس الإدارة أو غيرها من الجهات الحاكمة المسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية .

تتضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية من :

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- التغيرات في حقوق الملكية .
- قائمة التدفق النقدي .

- السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويتم تشجيع المنشأة علي توفير معلومات مالية أخري وغير مالية بالإضافة إلي القوائم المالية .

يجب أن تراعى الإدارة كافة الاعتبارات العامة التالية المتعلق بعرض القوائم المالية :

العرض العادل Fair Presentation

ويتم تحقيق العرض العادي عن طريق تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ويتم السماح بالخروج عن تلك المعايير فقط إذا كان تطبيق أحد المعايير المحاسبية سوف يترتب عليه قوائم مالية مضللة .

الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية Compliance with the ISA

- يجب أن يتم دراسة الجوانب التالية :
- يجب أن يتم الإفصاح عن الالتزام بمعايير المعايير المحاسبة الدولية .
- أن الالتزام بكافة متطلبات كل معيار يعتبر إجبارياً .
- لا يتم الإعفاء عن الإفصاح المرتبط بالمعالجات المحاسبية غير الملائمة.
- يجب أن يتم ذكر الالتزام الناقص بمعايير المحاسبة الدولية .
- يجب أن يتم الإفصاح بالكامل والتفصيل عن أي خروج عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية حيث يعتبر ضرورياً لتحقيق الغرض العادل .

السياسات المحاسبية Accounting policies

أن السياسات المحاسبية التي يتم تطبيقها يجب أن تكون تلك السياسات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية ، وسوف تقوم المنشأة بتطوير سياساتها الخاصة الملائمة وذات المصداقية في حالة عدم وجود معايير المحاسبة الدولية .

وفيما يلي الإعتيارين الذين يمثل الإقتراضات الناتجة للقوائم المالية :

الاستمرارية Going concern

يجب أن يتم عرض القوائم المالية علي أساس استمرارية المنشأة في نشاطها إلا إذا كان من المحتمل أن يتم تصفية المنشأة أو تتوقف عن نشاطها التجاري ، فإذا لم يتم عرض القوائم المالية علي أساس الاستمرارية يتعين الإفصاح عن الحقائق والمنطق وراء عدم استخدامه ويجب أن يتم الإفصاح عن عدم التأكد المحيط بالاستمرارية.

أساس الاستحقاق Accrual Basis

يتم استخدام أساس الاستحقاق لعرض القوائم المالية باستثناء ما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية .

اتساق العرض Consistency of Presentation

يجب أن يتم الحفاظ عن عرض وتبويب البنود من فترة إلي أخرى باتساق إلا إذا حدث تغير يودى إلي عرض أكثر ملائمة وكان هناك تغير مطلوب عن طريق معايير المحاسبة الدولية .

الأهمية النسبية والتجميع Materiality and Aggregation

يتم السماح بتجميع البنود غير ذات الأهمية النسبية المتماثلة في الطبيعة والوظيفة في حين لا يجب أن يتم تجميع البنود ذات الأهمية النسبية.

المقاصة Offsetting

يجب ألا يتم المقاصة بين الأصول والالتزامات إلا إذا تم السماح بذلك عن طريقة معايير المحاسبة الدولية ، ومع ذلك فأن المكاتب والمصروفات

والخسائر غير ذات الأهمية النسبية المرتبطة الناشئة عن معاملات وأحداث مماثلة قد يتم المقاصة بينها.

المعلومات المقارنة Comparative Information

تتميز الجوانب التالية بالملائمة .

- الإفصاح المطلوب للمعلومات الرقمية المرتبطة بالفترة السابقة.
- تحديد المعلومات النصفية الملائمة التي يتعين تضمينها.
- إعادة تبويب الأرقام المقارنة عندما يتم تعديل تبويب البنود ويتطلب ذلك الإفصاح عن الطبيعة والقيم والأسباب المرتبطة.

الإفصاح Disclosure

التحديد والفترة Identification and Period

- **يجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح و تميزها عن المعلومات المالية الأخري.**
- يجب أن يتم تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بوضوح .
- يتم إظهار الأتي بشكل واضح :
  - اسم المنشاة محل التقرير .
  - القوائم الخاصة بالمنشأة أو المجموعة .
  - تاريخ التقرير أو الفترة .
  - عملة التقرير .
  - مستوى الدقة المستخدم فى عرض الأرقام فى القوائم المالية.
  - يتم تقديم التقرير على أقل تقدير سنويا.

- إصـــدار القوائـــم المالية فى التوقيت المناسب (خلال ستة شهور عمن تاريخ التقرير) .

قائمة المركز المالي Balance Sheet

توفر معلومات عن المركز المالي .

التميز بين المتداول وغير المتداول Current Non- Current distinction

- قد تختار المنشأة ذلك التبويب للأصول والالتزامات.
- إذا لم يتم اختيار ذلك يجب أن يتم عرض الأصول والالتزامات على أساس السيولة .
- تجزئة القيم التي يتم استردادها أو تسويتها خلال أو بعد 12شهر .

الأصول المتداولة Current Assets

تتضمن الأصول المتداولة :-

- الأصول التي يتوقع أن يتم تحقيقها أو الاحتفاظ بها للبيع أو الاستهلاك فى دورة التشغيل العادية .
- الأصول التي يحتفظ بها بصفة رئيسية للمتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن تتحقق خلال أثنى عشر شهر .
- أن لا تكون النقدية أو ما يعادلها (ما فى حكم النقدية) مقيدة من حيث الاستخدام .

الالتزامات المتداولة Current Liabilities

تتضمن الالتزامات المتداولة ما يلي :-

- الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية .
- الالتزامات التي يستحق تسويتها خلال أثنى عشر شهر .

قد يتم تبويب الالتزامات طويلة الآجل المحملة بالفائدة والتي يتم تسويتها خلال أثنى عشر شهر على إنها التزامات غير متداولة إذا :

- إذا كان الآجل الأصلي اكبر من 12 شهر .
- إذا كانت هناك نية من إعادة تمويل الالتزام .
- إذا كانت تلك النية مؤيدة باتفاق معين .

الحد الأدنى للمعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالي

Minimam Information on Face of The Balance Sheet

- **الممتلكات والمصنع والمعدات .**
- **الأصول المالية.**
- **المخزون.**
- **النقدية وما في حكمها**
- **الالتزامات الضريبية .**
- **المخصصات .**
- **حسابات المدينين التجارية والحسابات المدينة الأخرى.**
- **راس المال المصدر.**
- **الاحتياطات .**
- **الأصول غير الملموسة .**
- **الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها طبقا لطريقة حقوق الملكية.**
- **حصة الأقلية .**
- **حسابات الدائنين التجارية والحسابات الدائنة الأخرى.**
- **الأصول الضريبية .**
- **الالتزامات غير المتداولة المحملة بالفوائد .**

المعلومات الأخرى التي تعرض في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات المتممة Other Information On The Face Or In Notes .

- التبويبات الجزئية الإضافية الملائمة .
- القيم المستحقة السداد وإلى من :

- الشركة الأم .
- الشركات التابعة الزميلة .
- الشركات الشقيقة .
- الأطراف ذات العلاقة .

يتم عرض البنود التالية الخاصة براس مال الأسهم .

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والتي لم تسدد بالكامل .
- القيمة الاسمية لكل سهم أو تلك التي ليس لها قيمة اسمية .
- مطابقة عدد الأسهم في بداية ونهاية الشركة .
- الحقوق والامتيازات والقيود .

- الأسهم التي تحتفظ بها المنشأة والشركات التابعة أو الشركات الشقيقة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها فى ظل عقود الخيار أو عقود المبيعات .
- طبيعة وغرض كل احتياطي .
- قيمة توزيعات الأسهم التفصيلية المتجمعة والتي لم يتم الاعتراف بها

قائمة الدخل

توفر تلك القائمة معلومات عن الأداء .

الحد الأدنى للمعلومات فى صلب قائمة الدخل :-

- الإيراد .
- تكاليف التمويل .
- نتائج أنشطة التشغيل .
- نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركة الأصلية والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.

- مصروف الضريبة .
- البنود غير العادية .
- الربح أو الخسارة من الأنشطة.
- حقوق الأصلية .
- صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة.

المعلومات الأخرى في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات .

- تحليل المصروف تأسيسا علي طبيعتها ووظيفتها.
- إذا تم تبويب المصروفات حسب وظيفتها يتم الإفصاح عن :
  - مصروف إحلال الأصول الملموسة .
  - مصروفات استنفاذ الأصول غير الملموسة .
  - تكاليف الموظفين .
- توزيعات الأرباح لكل سهم المعلنة أو المفتوحة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية Changes in Equity Statement

تعكس تلك القائمة معلومات بشأن الزيادة أو التخفيض في صافي الأصول أو الثروة .

الحد الأدنى للمعلومات في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية

- صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة .
- الدخل، المصروف، المكاسب أو الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية.
- أثار التغيرات في السياسية المحاسبية .
- أثار تصحيح الأخطاء الأساسية .

المعلومات ا لأخرى في صلب القائمة أو في الإيضاحات

- معاملات راس المال مع الملاك والتوزيعات إلي الملاك .
- مطابقة رصيد الربح والخسائر المتجمع في بداية ونهاية السنة .

- مطابقـة القيمـة الدفـترية لكل مجموعة من راس المال الأسهم العادية وأقساط الأسهم وكل احتياطى في بداية ونهاية الفترة .

قائمة التدفقات النقدية

يتم الإحالة إلي معيار المحاسبة الدولى رقم (7) .

السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة Accounting policies and notes

يتم توفير معلومات عن الآتي :-

- أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة
- المعـلومات المطلوبة عن طريقة معايير المحاسبية الدولية والتي لم توضح في صلب القوائم المالية.
- المعلومات الإضافية المطلوبة لأغراض العرض العادل .

الهيكل Structure

- يتم عرض الإيضاحات بطريقة منهجية منظمة.
- يـتم الـربط المـرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية حتى الإيضاحات .

عرض البيانات المحاسبية

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- كل سياسية محاسبية مستخدمة حتى إذا لم تكن معايير المحاسبة الدولية القائمة قد قامت بتغطيتها .

الافصاحات الأخرى

- موطن الشركة .
- الكل القانوني للشركة .
- بلد الشركة .
- عنوان مقر الكتب أو العمل المسجل .
- طبيعة الأعمال والأنشطة الرئيسية .
- اسم الشركة الأم والشركة الأم للمجموعة بالكامل .
- متوسط عدد العاملين .

4/7 هيكل إيضاحي لعرض القوائم المالية

Case Study for Presentation of Financials Statements

حدد المعيار المحاسبي الدولى رقم (1) مكونات القوائم المالية والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في صلب الميزانية العمومية وقائمة الدخل بالإضافة إلي عـــرض التغيرات في حقوق الملكية، كما إنه يحدد البنود الأخرى التي يمكن أن يتم عرضها أما في صلب القوائم المالية ذات العلاقة أو فى الإيضاحات .

وفيمـــا يـــلي أمثلة علي الطرق التي يمكن بها عرض المتطلبات الخاصة بعرض قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين .

مجموعة أ ب جـ – الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2002

(بآلاف وحدات العملة)

	2002	2002	2001	2001
الأصول				
الأصول غير المتداولة				
الممتلكات والمصانع والمعدات	×		×	
الشهرة	×		×	
تراخيص التصنيع	×		×	
الاستثمارات في شركات زميلة	×		×	
أصول مالية أخرى	×		×	
الأصول المتداولة		×		×
المخزون	×		×	
حسابات المدينين التجارية والأرصدة المدينة الأخرى	×		×	
المدفوعات مقدماً	×		×	
النقدية وما في حكمها	×		×	
		×		×
مجموع الأصول		×		×
الحقوق والالتزامات				
رأس المال والاحتياطيات				
رأس المال المصدر	×		×	
الاحتياطيات	×		×	
الأرباح والخسائر المتراكمة	×		×	
		×		×
حصة الأقلية		×		×
الالتزامات غير المتداولة				
قروض منتجة للفائدة	×		×	
ضريبة مؤجلة	×		×	
التزام منفعة التقاعد	×		×	
		×		×
الالتزامات المتداولة				
حسابات الدائنين التجارية والأرصدة الدائنة	×		×	
اقتراضات قصيرة الأجل	×		×	
الجزء الجاري من القروض المنتجة للفائدة	×		×	
مخصص الضمان	×		×	
		×		×
مجموع الحقوق والالتزامات		×		×

مجموعة أ ب ج قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 في ديسمبر 2002
(موضحا تصنيف المصروفات حسب وظيفتها)
(بالآلف وحدات العملة)

	20-2	20-1
الإيراد	×	×
تكلفة المبيعات	(×)	(×)
إجمالي الربح	×	×
دخل تشغيلي آخر	×	×
تكاليف التوزيع	(×)	(×)
المصروفات الإدارية	(×)	(×)
مصروفات إدارية أخرى	(×)	(×)
الربح من العمليات	×	×
تكلفة التمويل	(×)	(×)
الدخل من الشركات الزميلة	×	×
الربح قبل الضريبة	×	×
مصروف ضريبة الدخل	(×)	(×)
الربح بعد الضريبة	×	×
حصة الأقلية	(×)	(×)
صافي الربح من الأنشطة العادية	×	×
بنود غير عادية	×	(×)
صافي الربح للفترة	×	×

مجموعة أ ب ج بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002

(موضحاً تصنيف المصروفات حسب طبيعتها)

(بالآلف وحدات العملة)

	2002	2001
الإيراد	×	×
دخل تشغيلي آخر	×	×
التغيرات فى مخزون البضائع الجاهزة والعمل قيد الإنجاز	(×)	(×)
عمل أنجز من قبل المشروع وتم رسملته	×	×
مواد خام ومستهلكات مستخدمة	(×)	(×)
تكاليف الموظفين	(×)	(×)
الاستهلاك ومصروف الإطفاء	(×)	(×)
مصروفات التشغيل الأخرى	(×)	(×)
الربح من العمليات	×	×
تكلفة التمويل	(×)	(×)
الدخل من الشركات الزميلة	×	×
الربح قبل الضريبة	×	×
مصروفات ضريبة الدخل	(×)	(×)
الربح قبل الضريبة	×	×
حصة الأقلية	(×)	(×)
صافي الربح أو الخسارة من العمليات العادية	×	×
البنود غير العادية	×	(×)
صافي الربح للفترة	×	×

مجموعــة أ ب ج ــ بيان التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2-20.

(بالآلف وحدات العملة)

	رأس المال المساهم	علاوة إصدار	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي ترجمة	الربح المتراكم	الإجمالي
الرصيد في 31 ديسمبر 0-20	×	×	×	(×)	×	×
التغيرات في السياسة المحاسبية	×	×	×	(×)	×	×
رصيد معاد بيانه	×	×	×	(×)	×	×
فائض إعادة تقييم الأصول			×			×
العجز في إعادة الاستثمارات			(×)			(×)
فروق تحويل العملات				(×)		
صافي الأرباح والخسائر غير المعترف بها في بيان الدخل			×	(×)		×
صافي الربح للفترة					×	×
أرباح الأسهم					(×)	(×)
إصدار رأسمال مساهم	×	×				×
الرصيد في 31 ديسمبر 2001	×	×	×	(×)	×	×
العجز في إعادة تقييم الأصول			(×)			(×)
فائض إعادة تقييم الاستثمارات			×			×
فروقات تحويل العملات				(×)		(×)
صافي أرباح وخسائر غير معترف بها في بيان الدخل			(×)	(×)		(×)
صافي الربح للفترة					×	×
أرباح الأسهم					(×)	(×)
إصدار رأسمال مساهم	×	×				
الرصيد في 31 ديسمبر 2-20	×	×	×	×	×	×

مجموعة أ ب ج – بيان المكاسب والخسائر بها للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2002
(بالآلف وحدات العملة)

	2002	2001
فائض / (عجز) إعادة تقييم الأصول	(×)	×
فائض / (عجز) إعادة تقييم الاستثمارات	×	(×)
فروقات الصرف فى ترجمة البيانات المالية للمنشآت الأجنبية	(×)	(×)
صافي المكاسب غير المعترف بها في قائمة الدخل	×	×
صافي الربح للفترة	×	×
مجموع المكاسب والخسائر المعترف بها	×	×
تأثير التغيرات في السياسة المحاسبية		(×)

يوضح المثال أعلاه أسلوباً يعرض التغيرات في حقوق المساهمين التي تمثل مكاسب وخسائر في جزء منفصل من البيانات المالية ، وبموجب هذا الأسلوب فإن تسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية لراس المال المساهم والاحتياطات والربح المتراكم ، كما هو موضح في الصفحة السابقة ، يتم عرضها في إيضاحات القوائم المالية .

8/5 اللجنة الدائمة لتغيرات معايير المحاسبة الدولية

The Standing Interpretation Committee (S I C)

قام مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في يناير عام 1997 بتشكيل لجنة تفسيرات دائمة لتأخذ في الاعتبار مسائل محاسبية يمكن أن تستخدم فيها معالجات متباينة أو غير مقبولة في ظل غياب إرشادات رسمية ، وتكون مراجعتها ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الحالية وإطار لجنة معايير المحاسبة الدولية ، تقوم

لجنة معايير المحاسبة الدولية أثناء تطوير التفسيرات بالتشاور مع لجان وطنية مماثلة رشحت لهذا الغرض من قبل الهيئات الأعضاء.

وتتعامل لجنة معايير المحاسبة الدولية علي نحو معقول مع مسائل المحاسبة ذات اهتمام واسع وليس مسائل مهمة لعدد صغير من المنشات وتغطي التفسيرات كل من :-

- مسائل قائمة تستحق البحث (هناك ممارسة غير مقنعة ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الموجودة) .
- مسائل عارضة (مواضيع جديدة تعود إلي معيار محاسبي دولي موجود، ولكن لم تؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعيار .

وتضم لجنة التفسيرات الدائمة حتى الآن اثني عشر عضواً لهم حق التصويت من بلدان مختلفة بما في ذلك أفراد من مهنة المحاسبة ومجموعات معدي القوائم المالية ومجموعات مستخدميها ، أما المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية والمفوضية الأوروبية فهم مراقبين بدون حق تصويت لضمان التنسيق المناسب مع المجلس فإن عضوين من أعضاءه يحضران اجتماعات لجنة التفسيرات .

وتصدر لجنة التفسيرات الدائمة التفسير المقترح للتعليق عليه من قبل الجمهور عندما لا يصوت ضد التفسير أكثر من ثلاثة أعضاء من أصحاب حق التصويت أو تكون فترة التعليق عموماً لمدة شهرين .

إذا لم يصوت ضد التفسير أكثر من ثلاث من أعضاءها أصحاب حق التصويت فأن لجنة التفسيرات الدائمة تطلب من المجلس الموافقة علي إصدار التفسير النهائي ، وكما هو الحال بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فإن ذلك يتطلب أصوات ثلاثة أرباع المجلس لصالح التفسير وتنشر التفسيرات رسمياً

بعـــد موافقة المجلس عليها . وتنشر لجنة معايير المحاسبة الدولية تقرير حول قرارات لجنة التفسيرات الدائمة فوراً بعد كل اجتماع للجنة التفسيرات الدائمة في رسالتها الأخبارية أخبار من لجنة التفسيرات الدائمة .

أن التفســيرات الصـــادرة مـــن اللجنة الدائمة للتفسيرات معتمدة من قبل المجـــلس وهـــي جزء من المنشورات الرسمية للجنة معايير المحاسبة الدولية (ينظر معيار المحاسبة الدولي الأول – عرض القوائم المالية – فقرة 11)

وعلي ذلك يجب أن لا توصف القوائم المالية أنها ممثلة لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت تمتثل لكافة متطلبات كل معيار ذو علاقة وكل تفسير ذو علاقـــة أيضا صادر عن اللجنة الدائمة للتفسيرات ، وعندما لا يتبنى مشروع تفســيراً نشرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يصبح بعد إجبارياً فإن اللجـــنة تشـــجع المشروع علي الإفصاح طبيعة التغير المستقبلى فى السياسة المحاسبية وعن تقدير أثر ذلك على صافي ربح أو خسارة المشروع ومركزه المالي أو بيان بأنه لم يتم إجراء هذا التقدير .

يقصد بالتفسيرات شأنها في ذلك شأن المعايير أن تكون موجزة حسبما تتم به طبيعة موضوع معين وليس أن تكون قواعد مفصلة تتناول كل ظرف يمكن تصويره وتركز لجنة معايير المحاسبة الدولية علي المسائل الأساسية وتحاول أن لا تجعـــل المتطلبات المحاسبية معقدة بحيث لا يمكن تطبيقها بفاعلية علي نطاق عالمي ، وعلاوة علي ذلك كله يجب أن يسترشد تطبيق تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات بروح ومنطق الأفكار والمعايير والتفسيرات نفسها .

تتبع طريقة تطوير تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات إجراءات العمل التي اعتمدها المجلس .

تــرحب اللجــنة الدائمــة للتفســيرات بتقديم مواضيع تفسرين من جميع الأطــراف المهــتمة ، وتأخذ اللجنة الدائمة للتفسيرات في الاعتبار المفاييس التالية لإضافة المواضيع علي جدول أعمالها :-

- يجــب أن يشــمل الموضوع تفسيراً لمعيار موجود ضمن نطاق إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية .
- يجب أن يكون الموضوع مناسباً من الناحية العملية وواسع النطاق .
- يجب أن يتعلق الموضوع بنمط حقيقي محدد .
- وجود تفسيرات متشعبة تظهر من وقت لآخر إلي جانب ما هو موجود فيها.

أن مهمة اللجنة الدائمة للتفسيرات هي تقديم الإرشاد القابل للتطبيق بشكل عــام حيث تكون المعايير الحالية غير واضحة أو لا تتناول مواضيع معينة ، إلا أنهــا لا تصــدر الأحكام بشأن الحالات الفردية ، علي أن الحالات المثيرة لــلجدل المقدمة للجنة الدائمة للتفسيرات تؤدي إلي إصدار تفسير قابل للتطبيق بشكل عام .

وفيما يلي التفسيرات التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية :-

التفسير رقم (1) الاتساق – صيغ تكلفة مختلفة للمخزون

Consistency Different Cost Formulas for Inventories

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون .

المســألة الخلافيــة : مــا إذا كان من الممكن للمشروع استخدام صيغ تكلفة مختلفة لأنواع مختلفة من قيم أو **بنود المخزون .**

الإجمــاع : يجــب عــلي المشروع استخدام نفس صيغ التكلفة لكافة قيم بنود المخــزون ذات الطــبيعة والاستخدام المتشابهين ، وبالنسبة لبنود

المخـــزون ذات الطبيعة أو الاستخدام المختلفتين (مثل استخدام سلع معينة في قطاع عمل واحد ونفس النوع من السلع تستخدم في قطاع عمـــل آخر) ، يمكن تبرير صيغ تكلفة مختلفة، أن الاختلاف في الموقـــع الجغرافي في قيم المخزون (وفي القوانين الضريبية ذات العلاقة) ليس كافيا لتبرير استخدام صيغ تكلفة مختلفة .

التفسير رقم (2) الإتساق – رسملة تكاليف الاقتراض

Consistency- Capitalization of Borrowing Costs

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض .

المسألة الخلافية : ما إذا كان يجب علي المشروع الذي اختار سياسة رسملة تكـــاليف الاقتراض تطبيق تلك السياسة علي كافة الأصول المؤهلة ، أو مـــا إذا كـــان يمكـــن للمشروع اختيار رسملة تكاليف الاقتراض لأصول مؤهلة معينة وليس لأصول آخري .

الإجماع : حتى يتسنى المشروع المعالجة البديلة المسوح بها يجب تطبيق تلك المعالجـــة بشـــكل مـــتماثل علي كافة تكاليف الاقتراض التي تغري مباشـــرة لامتلاك أو بناء أو إنتاج كافة الأصول المؤهلة للمشروع ، وإذا تـــم يلـــبيه كافة الشروط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولـــي رقم (23) فإنه يجب علي المشروع الاستمرار في رسملة تكاليف الاقتراض هذه حتي لو زاد المبلغ المرحل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد .

التفسير رقم (3) استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من العمليات مع الشركات الزميلة

Elimination of Unrealized Profits and Losses on Transactions with Associates

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (28) – محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة .

المسألة الخلافية : إلى أى مدى يجب علي المستثمر استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن عمليات بين المستثمر (أو الشركات التابعة الموحدة) والشركات الزميلة التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية .

الإجماع : يجب استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من العمليات الصاعدة أو النازلة بين المستثمر (أو الشركات التابعة الموحدة) والشركات الزميلة إلي مدى حصة المستثمر في الشركة الزميلة ، ويجب عدم استبعاد الخسائر غير المحققة إلي المدى الذي تقدم به العملية دليلاً علي انخفاض في قيمة الأصل المحول .

التفسير رقم (4) تبويب الأدوات المالية – أحكام التسديد المحتملة

Classification of Financial Instrument–Contingent Settlement Provisions

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض .

المسألة الخلافية : ما اذا كانت هذه الأداة (أو أجزاؤها المكونة) يجب تصنيفها كحق ملكية أو كأحد بنود المطلوبات في القوائم المالية للجهة المصدرة ولا يتناول هذا التفسير الأدوات التي تصدر لتعويض الموظفين.

الإجماع : حيث تعتمد الحقوق والالتزامات الخاصة بأسلوب تسديد أداه مالية علي وقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية غير مؤكدة أو علي نتيجة ظروف غيـــر مؤكدة خارجة علي سيطرة كل من جهة المصدر والحائزة علي تلك الأداة المالية ، فأنه يجب تبويب الأداة المالية كالتزامات .

وحيث يكون احتمال أن يكون مطلوب من الجهة المصدرة إجراء التسديد نقــدا وبأصـــل مالي آخر مستبعد في وقت الإصدار ، فأنه يجب تجاهل حكم التسديد المحتمل ويجب تصنيف الأداه علي أنها حق ملكية .

التفسير رقم (5) تكاليف تعديل برامج الحاسب الآلي القائمة .

Cost Of Notifying Existing Software

المرجع : إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية :

المسألة الخلافية :

(أ) ما إذا كان من الممكن رسملة تلك التكاليف .

(ب) إذا لـــم يكـــن ممكنا حتى يجب الاعتراف بهذه التكاليف علي أنها مصروف .

الإجماع : التكاليف التي تم تحملها من أجل استعادة أو المحافظة علي المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يمكن للمشروع أن يتوقعها عند مستوى الأداء المقيم أصلا لأنظمة الحاسب الآلي القائمة يجب الاعتراف بها علي أنها مصروف ، وذلك فقط عندما يتم القيام بعمل الاستعادة أو المحافظـــة (مـــثال ذلك لتمكينها من التشغيل كما كان مقصوداً في الأصل بعد بدء الألف عام التالية أو بعد إدخال عملة اليورو).

التفسير رقم (6) – إدخال عملة اليورو Introduction of Euro

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (21) تأثير التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي .

المسألة الخلافية : تطبيق معيار المحاسبة الدولي كم (21) علي الانتقال من العملات الوطنية للدول الأعضاء المشاركة في الاتحاد الأوروبي إلي اليورو (الانتقال) .

الإجماع : يجب تطبيق متطلبات ذلك المعيار فيما يتعلق بترجمة عمليات العملات الأجنبية والقوائم المالية للعمليات الأجنبية بشكل صارم علي الانتقال ، ويعني ذلك بشكل خاص ما يلي :

- يجب أن تستمر ترجمة الأصول والالتزامات النقدية بالعملة الأجنبية الناجمة عن العمليات إلي عملة التقارير بسعر الإغلاق ، ويجب الاعتراف بأية فروقات ناجمة عن الصرف علي أنها دخل أو مصروف فوراً .
- يجب أن تستثمر فروق الصرف المتراكمة المتعلقة بترجمة القوائم المالية للوحدات الأجنبية مصنفة علي أنها حقوق ملكية ، ويجب الاعتراف بها علي أنها دخل أو مصروف فقط عند التصرف في صافي الاستثمار في المنشاة الأجنبية.

التفسير رقم (7) تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة

First–Time Application of IASS as the Primary Basis of Accounting

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية .

المسـألة الخلافيـة : كيف يجب إعداد القوائم المالية لمشروع وعرضها في الفـترة عـندما يـتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بكاملها علي أنها الأساس المحاسبي الرئيسي .

- عـندما يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة كيف يجب تطبيق الأحكام الانـتقالية الرئيسية الواردة في المعايير الفردية والتفسيرات علي أرصدة البنود التي كانت قائمة في السابق في تاريخ نفاذ هذه المعايير والتفسيرات.

الإجماع :

- يجـب إعـداد وعرض القوائم المالية للمشروع كما لو أن القوائم المالية كانت دائماً تعد حسب المعايير والتفسيرات السارية المفعول لفترة التطبيق لأول مرة......... .
- يجب إعداد المعلومات المقارنة وعرضها حسب معايير المحاسبة الدولية .
- يجـب معامـلة أي تعديل ناتج من الانتقال علي أنه تعديل علي الرصيد الافتـتاحي للأربـاح غير الموزعة لا قرب فترة معروضة حسب معايير المحاسبة الدولية .

التفسير رقم (8) اندماج الأعمال – التصنيف أما كامتلاك أو توحيد للمصالح

Business Combination–Classification Either as Acquisition Uniting of Interests

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (21) اندماج الأعمال .

المسـألة الخلافية : كيف يتم تفسير التعريفات والإرشادات الإضافية في ذلك المعيـار وتطبيقها عند تصنيف عملية اندماج الأعمال . وما إذا كان مـن الممكن تصنيف عملية دمج منشآت أعمال بموجب ذلك المعيار علي أنها ليست امتلاك أو توحيداً للمصالح .

الإجماع :

- يجب محاسبة عملية دمج منشآت الأعمال علي أنها امتلاك إلا إذا كان من غير الممكن تحديد الجهة الممتلكة .
- يجب أن يكون تصنيف عملية اندماج الأعمال بناء علي تقييم شامل لكافة الحقائق و الظروف للعملية المعنية .
- يجب علي المشروع تصنيف عملية دمج الأعمال علي أنها امتلاك ما لم تكن جميع هذه الخصائص متوفرة ، وحتى في حالة توحيد للمصالح فقط إذا استطاع المشروع أن يوضح أنه لا يمكن تحديد الجهة الممتلكة .
- جميع عملية دمج الأعمال بموجب هذا المعيار هي إما امتلاك توحيد للمصالح .

التفسير رقم (9) المساعدة الحكومية – عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية

Government Assistance–No Specified Relation To Operating Activities

المرجع : معيار المحاسبة الدولى رقم (20) محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية .

المسألة الخلافية : ما إذا كانت هذه المساعدة الحكومية منحة حكومية ضمن نطاق المعيار وعلي ذلك ما إذا كان يجب محاسبتها حسب هذا المعيار.

الإجماع : تلبي المساعدة الحكومية للمشاريع تعريف المنح الحكومية في ذلك المعيار وحتى وأن لم توجد شروط متعلقة بشكل محدد بالأنشطة التشغيلية وعلي ذلك لا يتم تسجيل هذه المنح مباشرة في حقوق الملكية .

التفسير رقم (10) الصرف الأجنبي – رسملة الخسائر الناجمة عن التخفيضات الحادة

Foreign Exchange. Capitalization of Losses Resulting From Sever Currency Devaluation

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (21) – تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي .

المسألة الخلافية : في أي فترة يجب تطبيق شروط عدم إمكانية تسديد الالتزام وأنه لا توجد وسائل عملية للتحوط .

الإجماع :

- يجب إدخال خسائر الصرف الأجنبي في المبلغ المرحل للأصل فقط إذا لم يكن ممكناً تسديد هذه الالتزامات ، ويجب ألا يزيد المبلغ المرحل المعدل للأصل عن مبلغ القابل للاسترداد .
- يجب إظهار أن العملة الأجنبية اللازمة لتسوية الالتزام لم تكن متوفرة للمشروع المقدم للتقارير أو يحدث ذلك فقط في ظل توافر ظروف نادرة نقص متزامن في العملة الأجنبية بسبب قيود رقابة علي الصرف تفرضها الحكومة أو البنك المركزي وعدم توفر أدوات تحوط .
- يجب علي المشروع رسملة خسائر الصرف التي تم تحملها بعد التخفيض أو الاستهلاك الحاد الأول لعملة التقارير إلي الحد الذي يستمر فيه تلبية كافة شروط الرسملة .

التفسير رقم (11) توحيد القوائم المالية للمنشأة ذات الغرض الخاص

Consolidation of Special Purpose Entities

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (27) القوائم المالية الموحدة ، ومحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة .

المســألة الخلافية : تحت أية ظروف يجب علي المشروع توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص ، ولا ينطبق ذلك التفسير علي خطط المنافع لما بعد التوظيف أو خطط تعويض حقوق الملكية .

الإجماع :

- يجب توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص عندما يدل موضوع العلاقة بين المشـــروع والمنشأة ذات الغرض الخاص علي أن تلك المنشأة هي تحت سيطرة ذلك المشروع .
- تنشأ السيطرة من خلال التحديد المسبق لأنشطة المنشأة ذات الغرض الخاص.
- أن التحديد المسبق للأنشطة المستمرة للوحدة ذات الغرض الخاص من قبل المنشـــأة (الكفيل أو طرف آخر له حصة) لا يمثل نوع القيود . المشار إليها في ذلك المعيار .

التفسير رقم (12) الوحدات تحت السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك .

Jointly Controlled Entities – Non monetary contributions by ventures

المــرجع : معيــار المحاســبة الدولي رقم 31 – تقديم التقارير المالية حول الحصص في المشروعات المشتركة .

المسألة الخلافية :

- متى يجب الاعتراف بالجزء المناسب من المكاسب أو الخسائر الناتجة عن المساهمة بأصل غير منشأة في وحدة تحت السيطرة المشتركة مقابل حصة فـــي حقوق الملكية للمنشأة تحت السيطرة المشتركة من قبل المشارك في المشروع المشترك في قائمة الدخل .

- كيــف يجــب محاسبة المقابل الإضافي من قبل المشارك في المشروع المشترك .
- كيــف يجــب عرض أي مكسب أو خسارة غير محققة في القوائم المالية الموحدة للمشارك في المشروع المشترك .

الإجماع :

- في ظل ذلك المعيار يجب علي المشارك في المشروع المشترك الاعتراف في قائمة الدخل للفترة بجزء من المكسب أو الخسارة التي تعزي لحصص حقوق الملكية للمشاركين الآخرين في المشروع المشترك .
- يجــب علي المشارك في المشروع المشترك الاعتراف بجزء مناسب من المكسب أو الخسارة من العملية في قائمة الدخل إذا استلم أصول نقدية أو غير نقدية غير مشابهة للأصول التي ساهم بها بالإضافة في استلام حصة في حقوق الملكية للمنشأة تحت السيطرة المشتركة .
- يجــب استبعاد المكاسب أو الخسائر غير المحققة من الأصول غير النقدية الــتي تمــت المساهمة بها في المنشأة تحت السيطرة المشتركة مقابل هذه الأصــول بموجــب أسلوب التوحيد التناسبي أو مقابل الاستثمار بموجب أسلوب حقوق الملكية .

التفسير رقم (13) الممتلكات والمباني والمعدات تعويض انخفاض قيمة البنود

Property / plant and Equipment – Compensation for Impairment of Loss of Items

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والمصانع والمعدات .

المسألة الخلافية : كيف يجب علي المشروع محاسبة انخفاضات قيمة أو خسارة بنود الممتلكات والمصانع والمعدات ، والتعويض الخاص بذلك .

الإجماع :

- يجب الاعتراف بالانخفاض في القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (36) كما يجب الاعتراف بالسحب من الخدمة أو التصرف في بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (16).
- يجب إدخال التعويض النقدي أو غير النقدي من الأطراف الأخرى لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات التي انخفضت قيمتها أو نفذت أو تم التخلي عنها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف بها .
- يجب تحديد وعرض تكلفة الأصول المستعادة أو المشتراة أو التي تم بناؤها كبديل أو استلامها كتعويض بموجب ذلك المعيار الدولي رقم (16).

التفسير رقم (14) عقود الاستئجار التشغيلية-الحوافز

Operating leases – Incentives

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (17) عقود الاستئجار .

المسألة الخلافية : كيف يجب الإعتراف بالحوافز عقد استئجار تشغيلي في القوائم المالية لكل من المستأجر والمؤجر .

<u>الإجماع :</u>

- يجب الاعتراف بكافة الحوافز بشأن عقد الاستئجار الجديد أو المحدد علي أنها جزء لا يتجزأ من صافي العوض المنفق عليه لاستعمال الأصل المؤجر.
- يجب علي المستأجر الإعتراف بإجمالي تكلفة الحوافز علي أنها تخفيض لدخل الإيجار علي مدي فترة الإيجار علي أساس القسط الثابت .
- يجب علي المستأجر الإعتراف بإجمالي منفعة الحوافز علي أنها تخفيض لمصروف الإيجار علي مدي فترة الإيجار علي أساس القسط الثابت .

- التكاليف التي يتحملها المستأجر يجب أن يتم محاسبتها حسب معايير المحاسبة التي تنطبق عليها بما في ذلك التكاليف التي يتم استردادها بشكل فعال من خلال ترتيب حوافز .

التفسير رقم (15) اسهم رأس المال – أدوات حقوق الملكية الذاتية المعاد شراؤها سهم الخزينة

Share Capital Reacquired Own equity Instrument Treasury Shares

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم(12)الأدوات المالية – الإفصاح والغرض.

المسألة الخلافية : كيف يجب عرض أسهم الخزينة في الميزانية العمومية للمشروع المصدر وكيف يجب عرض الفرق بين تكلفة الشراء والعرض والذي تم استلامه في القوائم المالية عندما يتم لأحقا بيع أو إصدار اسهم الخزينة .

الإجماع : يجب عرض اسهم الخزينة في الميزانية العمومية كخصم من حقوق الملكية ، ويجب عرض امتلاك أسهم الخزينة في القوائم المالية علي أنها تغير في حقوق الملكية .

كما يجب عدم الاعتراض بالمكسب والخسارة في قائمة الدخل من بيع أو إصدار أو إلغاء أسهم الخزينة ، ويجب عرض المقابل المستلم في القوائم المالية علي أنه تغير في حقوق الملكية .

التفسير رقم (16) حقوق الملكية – تكاليف معاملات حقوق الملكية

Equity : Costs of an Equity Transactions

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية – الإفصاح والعرض

المســألة الخلافية : ما تشمله تكاليف عملية اصدار حقوق الملكية او امتلاك أدوات حقــوق خاصـــة بالمنشـــأة وكيفية المحاسبة عن مثل عمليات التكاليف هذه من قبل المشروع .

الاجماع :

- تتكون تكاليف عملية حق ملكية فقط من تلك التكاليف الإضافية التي تعزى مباشرة لعملية الملكية و التي كانت من الممكن أن يتم تجنبها .
- يجب محاسبة تكاليف المعاملة لعملية حق ملكية علي أنها خصم من حقوق المــلكية مطروحاً منها أية منفعة ضريبية دخل متعلقة بها ، ويجب اعتبار تكاليف العملية التي لا يتم تكميليا علي أنها مصروف .
- يجب توزيع تكاليف المعاملة المتعلقة بإصدار أداة مركبة تحتوي على كل مــن الإلـــتزام وعنصر حق الملكية علي الأجزاء المكونة بالتناسب وفقا لتوزيع المتحصلات .
- يجــب توزيـــع تكاليف المعاملة المشتركة علي سبيل المثال تكاليف طرح متزامن لبعض الأسهم وإدراج أسهم أخرى في سوق الأوراق المالية على تلك العمليات باستخدام أساس للتوزيع يكون معقولاً مع عمليات مماثلة .

التفسير رقم (17) الاتساق–الأساليب البديلة Consistency–Alternative Methods

المرجع :معيار المحاسبة الدولي (1) معدل في عام 97–عرض القوائم المالية.

المســألة الخلافيـــة : كيف يجب ممارسة اختيار السياسة المحاسبية في نطاق المعاييــر الصـــادرة عـــن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تسمح باخـــتيار صـــريح للسياســـة المحاسبية ولكنها صامتة حول أسلوب ممارسة هذه الاختيار . والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان يجب إتباع

هـــذه السياسة عندما يتم اختيارها بشكل متماثل علي كافة البنود التي تتم محاسبتها بموجب المتطلبات المحددة التي توفر الاختيار.

الإجمـــاع : إذا مـــا توافـــرت أكثر من سياسة محاسبية واحدة بموجب معيار محاســـبة دولـــي أو تفسير فأنه يجب علي المشروع اختيار أحد تلك السياســـات وتطبيقها بشكل متماثل ، ما لم يتطلب ويسمح المعيار أو التفسير بشكل محدد بتصنيف البند (العمليات ، الأحداث ، الأرصدة ، المـــبالغ) الـــتي قـــد تناســـبها سياسات مختلفة ، وإذا تطلب معيار بتصـــنيف البـــنود فأنه يجب اختيار أفضل سياسة محاسبية وتطبيقها بشـــكل مـــتماثل علي كل فئة وعندما يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة أولياً فأنه يجب إجراء تغير في السياسة المحاسبية فقط علي كافة البنود أو فئات البنود .

8/6 نشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر

فـــي ضـــوء الـــتطورات الـــتي يشهدها الاقتصاد المصري صار لزاما وضـــروريا لـــتوفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافـــة أشكالها القانونية و بالتالي إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب تلك الـــتطورات وتتمشـــي مع المعايير المحاسبية الدولية ، ومن هذا المنطلق فقد أصـــدرت وزارة الاقتصـــاد القرار رقم 478 لسنة 97 المعدل بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها . وقد قامت تلك اللجنة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية والتي أصدرت بمقتضى قـــرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 97 والتي بلغت ثلاثة وعشرين معياراً محاســـبيا مصـــريا حـــتى الآن فـــي ضوء أحدث المعايير المحاسبية الدولية

الصـــادرة وبمـــا لا يـــتعارض مع أحكام القوانين والقرارات التي تلتزم معها بتطـــبيقها الشـــركات الخاضـــعة لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 81 وتعديلات القانون رقم 95 لسنة 92 وتعديلاته وقد صدرت المجموعة الأولي من معايير المحاسبة المصرية في أواخر عام 1997 بقرار من وزير الاقتصاد بـــرقم 503 لسنة 97 متضمنا 19 معيار متعلق بأهم وأكثر نواحي المحاسبة شـــيوعاً في التطبيق العملى ، ثم تلي ذلك صدور 3 معايير محاسبية إضافية تطلـــبت الـــتطورات الاقتصـــادية والتحديث المستمر علي المعايير المحاسبية الدولـــي ضـــرورة تناولها ، ونظراً لأن احتياجات مجتمع الأعمال في تطوير مســـتمر كما أن المعايير المحاسبية الدولية والتي تعتبر المصدر الرئيسي في إعـــداد المعايير المصرية هي الأخرى تتعرض لتطوير والتغيير بشكل منتظم حـــتى وصلت إلي 41 معيار محاسبي كان لزاماً إعادة النظر فيما صدر من معايير مصرية ودراسة أوجة التطوير والإضافة عليها حتى تكون متواكبة مع التطبيق المحاسبي الحديث ، ولذا كان من الضروري إعادة النظر في المعيار المحاســـبي المصـــري رقم (1) وتعديله في ضوء التعديلات الدولية ، وكذلك الأمـــر بالنســـبة لـــلمعيار رقم (10) الخاص بالممتلكات والآلات والمعدات، بالإضـــافة إلي ذلك المعيار المحاسبي الجديد الخاص بالمحاسبة عن الأصول غير الملموسة .

كذلـــك فقـــد صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بتشكيل لجنة المعايير المحاسبية بغرض إصدار معايير محاسبية تطبق مع النظام المحاسبي الموحد على الوحدات الاقتصادية العامة ، وقد تم إصدار القرار رقم 644 لعام 1996 الخـــاص بإصـــدار المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي

الموحـــد . كذلـــك فقد أصدر القرار رقم 204 لسنة 2001 من رئيس الجهاز المركـــزي للمحاسبات بشأن تعديل الدليل المحاسبي للنظام المحاسبي الموحد وتضمن في العديد من أجزائه ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

مما تقدم يتضح أن مصر من بين الدول التي قامت بتوفيق معاييرها لكي تتسق مع ما أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويوضح الشكل رقـــم (8/3) المعاييـــر التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالمعايير المصرية الصادرة عن طريق الجهاز المركزي للمحاسبات والمعايير المصرية الصــادرة عــن طــريق وزارة الاقتصاد موضحاً المقارنة بين مسميات تلك المعايير ومضامينها .

جدول رقم (8/3)

بيان مقارنة لمعايير لجنة المحاسبة المصرية والمعايير المصرية (*)

(1) معايير اللجنة الدولية (**)	معايير دولية مصرية: (2) المعايير المحاسبية الصادرة من الجهاز المركزي للمحاسبات	معايير دولية مصرية: (3) معايير المحاسبة الصادرة من وزارة الاقتصاد	(4) ملاحظات للجنة (***)
1) عرض القوائم المالية (1)			ليسري من 1998/7/1 بدلا من المعايير بأرقام 1 " الإفصاح عن السياسات المحاسبية (الصادر 1975) ، ورقم 5 " المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية الصادر سنة 1976) ورقم 13 " عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة (الصادر في سنة 1979) .
2) المخزون(2) 3) الإهلاك (4)	المخزون (2) الإهلاك (3)	المخزون (2) الأصول الثابتة وإهلاكاتها (10)	ألغت اللجنة معيار رقم 3 " عن القوائم المالية المجمعة (الصادر سنة 1976) وأصدرت بدلا منه المعيار رقم 27 ليعمل من 1990/1/1 .

(*) علامة (–) لم تعد معايير .

(***) عندما تختلف الترجمات ستوضع الكلمة أو العبارة الهامة محل الاختلاف باللغة الإنجليزية فى خانة الملاحظات .

(**) للجنة : لجنة معايير الحاسبة الدولية .

4) قوائم التدفقات النقدية (7)	قوائم التدفقات النقدية (5)	قوائم التدفقات النقدية (4)	ألغت اللجنة المعيار رقم 6 استجابة المحاسبة لتغيرات الأسعار (الصادر سنة 1977) وأصدرت بدلا منه المعيار رقم 15 ليعمل به من 1983/1/1.
5) الربح الصافي أو الخسارة الصافية للفترة، والأخطاء الجوهرية ، والتغيير في السياسات المحاسبية (8)	صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية (6)	صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية (5)	
6) تكاليف الأبحاث والتنمية (9)	تكاليف البحوث والتطوير (7)	تكاليف البحوث والتطوير (6)	Development
7) الاحتمالات والأحداث التي وقعت بعد تاريخ الميزانية (10)	الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (8)	الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (7)	Contingencies الجزء الخاص بالاحتمالات تم تعديله مع معيار (37 ، 5)
8) عقود البناء والتشييد (11)	عقود الإنشاءات (9)	عقود الإنشاءات (8)	
9) ضرائب الدخل (12)	————	————	Contingencies حل محل المعيار رقم 12 المحاسبة علي الضرائب علي الدخل منذ 1998/1/1 . ألغت اللجنة المعيار 13 من 1998/7/1 .
10) تقارير عن أقسام النشاط (14)	————	————	ألغت اللجنة المعيار 14 التقرير بمعلومات مالية عن أقسام النشاط الصادر سنة 81 ليسري بدلا منه هذا المعيار الجديد اعتبارا من 98/7/1 .

11) معلومات تعكس تأثيرات تغيير الأسعار (15)	المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار (11)	ــــــ	Effects
12) الأراضي والمباني والآلات والمعدات (16)	الممتلكات والتجهيزات والمعدات (12) .	الأصول الثابتة وإهلاكاتها (10)	Property & plant حل ذلك المعيار المحاسبي المصري رقم (10) بموجب المادة الثانية من قرار وزير التجارة الخارجية رقم 245 لسنة 2002 ليحل محل المعيار رقم (10) قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 97 .
13) المحاسبية علي عقود الإيجار 17	ــــــ	التأجير التمويلي 9	عدلت اللجنة المعيار 17 واستبدلته بمعيار جديد بنفس الرقم أصبح فعالا اعتبارا من 1999/1/1.
14) الإيراد (18)	الإيراد (13)	الإيراد (11)	1999/1/1.
15) حساب معاش العاملين (19)	ــــــ	ــــــ	
16) المحاسبة عي المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (20)	المحاسبة علي المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (14)	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (12)	
17) تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (21)	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (15)	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (13)	
18) اندماج منشآت الأعمال (22)	اندماج المشروعات (16)	ــــــ	Business
19) تكاليف الاقتراض (23)	تكاليف الاقتراض (17)	تكلفة الاقتراض (14)	
20) الإفصاح عن الطرف ذي الصلة (24)	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة (15)	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة (15)	Related

21) المحاسبة على الاستثمارات (25)	المحاسبة عن الاستثمارات (19)	المحاسبة عن الاستثمارات (16)	
22) المحاسبة والتقرير بواسطة خطط مكاسب المعاش (26)	ــــــ	المحاسبة وعرض القوائم المالية لنظم مزايا معاشات التقاعد (21) 98/7/18	
23) القوائم المالية المجمع والمحاسبة على الاستثمارات في منشآت تابعة (27)	القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة (20)	القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة (17)	
24) المحاسبة على الاستثمارات في منشآت شقيقة (28)	ــــــ	المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة (18)	
25) التقارير المالية في الاقتصاديات عالية ذات التضخم الحاد (29) .	ــــــ	ــــــ	
26) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية الشبيهة (30)	ــــــ	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (19)	
27) التقرير المالي على الفائدة في المشروعات المشتركة (31)	ــــــ	ــــــ	فاعليته 1992/1/1
28) الأدوات المالية الإفصاح والعرض (32)	ــــــ	ــــــ	فاعليته 1996/1/1
29)الأرباح للسهم (33)	ــــــ	نصيب السهم في الأرباح (22) 1998/7/18	فاعليته 1998/1/1 ويسري طبقا للنص الموجز للمعيار على منشآت القطاع العام فقط.
30) التقرير المالي الفتري (34)	ــــــ	ــــــ	فاعليته 1999/1/1
31) وقف عمليات (للمنشأة) (35)	ــــــ	ــــــ	فاعليته 1999/1/1
32) انخفاض قيمة الأصول (36)	ــــــ	ــــــ	فاعليته 1999/7/1

33) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة (37)	————	————	فاعليته 1999/7/1
34)الأصول غير الملموسة (38)	————	المحاسبية عن (أصول غير ملموسة) (23)	فاعليته 1999/7/1 أضيف ذلك المعيار المحاسبي المصري رقم (23) بموجب المادة الثالثة من قرار وزير التجارة الخارجية رقم 245 لسنة 2002 .
35) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس (39)	————	————	موافقة مجلس الإدارة ديسمبر 98 فاعليته 2001/1/1 وممكن 99/3/15
36) استثمارات الممتلكات (40)	————	————	فاعليته 2001/1/1
37) الزراعة (41)	————	————	فاعليته 2002/1/1

معايير الغتها لجنة المعايير المحاسبة الدولية ووردت فى المعايير المصرية (**)

(1) معايير اللجنة IAS	معايير دولية مصرية (2) المعايير المحاسبية	(3) معايير المحاسبة المصريه	(4) ملاحظات للجنة
	معايير ألغتها لجنة معايير المحاسبة الدولية ووردت في المعايير المصرية		
ـــــــ	الإفصاح عن السياسات المحاسبية (1)	الإفصاح عن السياسات المحاسبية (1)	ألغت اللجنة معيار رقم 1 " الإفصاح عن السياسات المحاسبية الصادر سنة 1975
ـــــــ	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (4)	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (3)	ألغت اللجنة معيار رقم 5 " المعلومات التي الإفصاح عنها في القوائم المالية " الصادر سنة 1976 .
ـــــــ	عرض الأصول والالتزامات المتداولة (10)	عرض الأصول والالتزامات المتداولة (9)	ألغت اللجنة معيار رقم 13 " الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ، الصادر سنة 1979 اعتبار من 1998/7/1 .

(**) تم إدماج كل من معايير المحاسبة المصرية رقم (1) ، (2) ، (3) فى معيار رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية ، والذى حل محلها بموجب قرار وزير التجارة الخارجية رقم 345 لسنة 2002 المادة الثانية .

الفصل التاسع

التحليل المالى الدولى

الفصل التاسع

التحليل المالي الدولي

International Financial Analysis

9/1 أسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي .

9/2 المشاكل المرتبطة بتوافر المعلومات المالية .

9/3 الاتجاهات الحالية في التقرير المالي .

9/4 أهداف ومداخل تحليل القوائم المالية .

9/5 تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي.

9/6 تحليل الاتجاه على المستوى الدولي.

9/1 اسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي

إن تحليل القوائم المالية Financial Statement Analysis عبارة عن تحويل البيانات في القوائم المالية إلى معلومات مفيدة ،عموماً تشير الاتجاهات الحالية إلى جعـــل عملية تحليل القوائم المالية ذات أهمية متزايدة لعديد من الأسباب . فهـــناك تحـــرك عـــالمي واســـع الـــنطاق تجـــاه خصخصـــة المنشأة العامة Privatization of Public Enterprises وتحرير التجارة Liberalization of Trade والاستثمار وسياسات العملة Currency Policies ، وقد أدى ذلك إلى زيادة جوهرية في التجارة الدولية والاستثمارات المتبادلة واسعة النطاق . وقد جعل التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT) مـــن الجدوى أن يتم إتاحة المعلومات المالية وغير المالية إلى أجزاء مختلفة عن العالم وعلى أساس مباشر وفوري- إذا كان ذلك ضرورياً .

إن إتاحـــة وتوصيل المعلومات تعتبر أمراً حيوياً لأغراض تعزيز كفاءة الســـوق العالمي. إن الأطراف التي تقوم بمباشرة أعمالها مع بعضها البعض غالـــبا مـــا تعيش الآن في بلاد مختلفة ، ويتعين أن تكون قادرة على كل من الحصول على المعلومات المالية وفهمها من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة. ولا شك أن الجهات التي تقوم بعمل تخصيص استثمارات مباشرة أو غير مباشرة أو تقـــوم بشراء أو بيع السلع والخدمات في بلاد أخرى تحتاج إلى المعلومات المالية لتيسير أعمالها بكفاءة وفاعلية .

وقد تزايدت حتمية تحليل القوائم المالية نتيجة لتعاظم النشاط في الأسواق الدولية بشكل ضخم لعديد من الأسباب لعل أبرزها ما يلي :

1) توافر عوائد استثمارية مرتفعة في البلاد الأخرى

Availability of High Investment Return in other Countries

غالباً ما يتم جذب المستثمر ولا سيما المستثمر المؤسسى **institutional investor** عندما تتواجد العوائد المرتفعة ، والمستثمر يمكن أن يحصل على مكاسب عند استثماره في كثير من البلد الآخذة في النمو **Developing** سواء فى أسيا أوامريكا اللاتينية أوافريقيا ، غالباً ما لا يمكن مضاهاة تلك المعدلات المرتفعة مع توافر الفرص الاستثمارية في البلدان النامية **Developed** اقتصادياً ، فالفرص الاستثمارية في البلدان الأخذة في النمو تمتد إلى أبعد من الاستثمارات في الأوراق المالية لشركات الأعمال ، وهي تتضمن أيضاً الأوراق المالية المصدرة عن طريق الحكومات للوفاء باحتياجاتها من رأس المال متضمنة مشروعات البنية الأساسية وتلك الخاصة بالخطط المرتبطة بالوفاء بالتزامات القروض في موعد استحقاقها .

2) تنويع المخاطر في الأسواق الناشئة

Risk Diversification in emerging markets

يهتم مديرو التمويل أيضاً بتنويع المخاطر ، وإذا كانت الأسواق الناشئة قد تكون سريعة التغير والتقلب ، فإن البعض الأخر ليس كذلك ، ويرجع السبب وراء ذلك في أن دورة أعمالها غير مرتبطة ببعضها من ناحية ،والأخرى أنها لا تتحرك بانسجام وتوافق مع العالم الصناعي ، وتتفق كافة المصادر ذات المعرفة بأنه من الأهمية بمكان أن يتم مراعاة التنويع عند الاستثمار في الأسواق الناشئة .

3) وجود تبريرات للتنافس Positioning for Competitive Reasons

كـــثير مـــن الشركات تقوم بعمل استثمارات مباشرة بالخارج حتى يكون لديهـــ قاعدة سوف تجعلهم في بعض الاسواق المستهدفة بشكل متنافس . أن قـــليل من البلاد الأخذة في النمو تتميز بأن لها حجم سكاني ضخم ودخل متاح للتصرف فيه للأنفاق على السلع الاستهلاكية ، وقد أظهرت التقديرات انه على الأقـــل أن نصـــف عـــدد السكان في كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج وسنغافورة يعتبرون من الطبقة المتوسطة في حين تمثل تلك النسبة في تايلاند، واندونيسيا ، وماليزيا والهند من حوالي 25% إلى 35% تقريبا . ولا شك أن تلك الطبقة المتوسطة تعتبر سوق مرتقب للشركات الكبيرة مثل شركة جنرال الكـــتريك وشركة فيليبس ومنتجات براون بجانب منشآت الأعمال الصغيرة . لذلك فليس من المستغرب أن كثير من الشركات تختار بلدان محدودة مختارة كأسواق مستهدفة لها ، على سبيل المثال اختارت شركة جنرال اليكتريك الهند والصـــين والمكسيك كأسواق مستهدفة للتوسع المستقبلي حيث يعتقد أن الطلب الاســـتهلاكي فـــي تـــلك البلدان بالإضافة إلى كثير من البلدان الأخرى سوف يتزايد بشكل ضخم في السنوات القادمة .

وأحـــد التبريرات التنافسية الأخرى مقدمة عن طريق نظرية السوق غير الكـــامل ، وبموجـــبها تتمثل أحد الأسباب الرئيسية وراء الأعمال الدولية في أكتســـاب ميـــزة الاقـــتراب من عوامل الإنتاج ، حيث تعتبر تكاليف العمالة الرخيصـــة وتوافـــر المواد الخام والمعرفة التكنولوجية والخبرة بمثابة عوامل هامة للإنتاج للشركات حتى تصبح متنافسة .

4) القيمة المتزامنة للاستثمار مع العملة

Simultaneous Appreciation of Investment with Currency

عندما تصبح عملة أحد البلدان أقوى وأكثر قيمة نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى ، فإن تقييم الاستثمار الذي يتم القيام به في ذلك البلد سوف تكون موضع تقدير أيضاً ، وللتوضيح يفترض أن المواطن الألماني يقوم باستثمار في كوريا الجنوبية ، فإذا كانت وحدة العملة بكوريا الجنوبية قد ارتفعت عن المارك الألماني ، فإنها ستزيد من قيمة ذلك الاستثمار ، ذلك التقدير في قيمة الاستثمار يكون موضع ملاحظة بالنسبة للتقدير في قيمة العملة الكورية وتعتبر مستقلة عن أداء استثمارها .

5) التخفيف من قيود ملكية الأسهم

Relaxation of Equity ownership Restrictions

تقوم كثير من البلدان بتنفيذ اصلاحات اقتصادية ، وتتضمن تلك الاصلاحات التخفيف أو إزالة القيود على ملكية الأسهم بالنسبة للأجانب على سبيل المثال اعتادت البرازيل السماح للأجانب بشراء أسهم أي شركة برازيلية حتى نسبة 40% فقط . وفي أكتوبر عام 1993 قامت الحكومة البرازيلية بتعديل قانونها بحيث يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك نسبة 100% من أي شركة . والآن تعتبر الشركات المتعددة الجنسية قادرة على الاستحواذ على الشركات التابعة في تلك البلاد كما أصبحت في مركز يمكنها من ممارسة درجة السيطرة التشغيلية والمالية المرغوبة فيها . حتى أن الشركة المتعددة الجنسية والتي تتميز بالمركزية المرتفعة قد تفضل أن يكون لها المشاركة بالأغلبية في الشركة عن طريق تكوين علاقة بين الشركة الأم والشركة

الـــتابعة. مثل تلك العلاقة تضمن أن الشركة الأم يمكنها أن تعتبر أن الشركة التابعة مكملة لخطتها الاستراتيجية ،لذلك فهي تعطي للشركة التابعة توجيهات لتنظيم خططها مع استراتيجية الشركة الأم عالمية النطاق .

6) تحليل الصناعة والمنافس Industry and Competitor Analysis

غالبا ما تحتاج الشركات التي ترتبط بالتجارة والاستثمارات العالمية إلى تحليل القوائم المالية لمنافسيها والشركات القائدة الأخرى في الصناعة ، حيث أن ذلك يتيح لهم تحديد الاتجاهات الهامة بالإضافة إلى اكتساب المعرفة بجوانب قوتها ومواطـــن ضعفها ،وهذا يعتبر هاماً وحاسماً في المواقف التي يوجد فيها عدد صـــغير مـــن الصانعين الرئيسيين بالسوق ، فكثيراً من القرارات على سبيل المـــثال تســـعير المنتجات والخدمات تتأثر لحد كبير باستراتيجيات المنافسين وخططهم وطاقاتهم والتجديد والتطوير في منتجاتهم .

7) القرارات المرتبطة بعمليات المشروع
Decisions Involving Business Transactions

هـــناك احـــتياج كبير للمعلومات المالية من أجل اتخاذ كثير من القرارات التشـــغيلية والتمويـــلية ، فقـــبل التوســـع في الائتمان فإن الموردين يحتاجون معـــلومات مالية لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ، وغالباً ما تعتبر المعلومات المالية مفيدة أيضاً في التفاوض على السعر القابل للتفاوض بشكل متبادل بين البائع والمشتري .

9/2 المشاكل المرتبطة بإمكانية توفير المعلومات المالية

Perceived Problems in the Availability of Financial Information

هناك العديد من العوامل التي تجعل من الصعوبة بمكان أن يتم الحصول على أو استخدام المعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية التي تتمركز في البلدان الأخرى . بعض من تلك المشاكل قد تكون ببساطة بمثابةعائق ثانوي ، إلا أن البعض الأخر قد يكون أكثر خطورة ويتطلب انتباه وحرص من مهنة المحاسبة ومنظمي السوق والشركات المتعددة الجنسية بالإضافة إلى أي أطراف أخرى ذات صلة .

وقبل أن يتم البدء في مناقشة تلك المشاكل يتعين القول بأن الاتجاه الحالي يتجه بشكل متعاظم بوضوح نحو مشكلة امكانية توفير المعلومات المالية ، حيث توجد كثير من الخدمات المالية التي توفر المعلومات المالية بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من المعلومات الخاصة بالبلاد والشركات ، وتلك المعلومات الأخيرة معدة على أساس فوري مباشر . ولذلك يتعين التركيز على بعض من تلك المشاكل المتعلقة بإمكانية إتاحة المعلومات المالية في الأسواق العالمية .

1) إمكانية الاعتماد على اومصداقية البيانات Reliability of Data

كثيراً من البلاد الآخذة في النمو ليس لديها نظم يمكن الاعتماد عليها لجمع المعلومات والحصول عليها ، وفي حالات أخرى فإن البيانات قد يتم تغييرها بتعمد لإظهار أداء أفضل مقارنة بالأداء الفعلي . ولاشك إن عدم مصداقية البيانات تعتبر مشكلة شائعة في كثير من البلدان على الرغم من أنها تبدو في طريقها للتقلص .

2) كفاية الإفصاحات Adequacy of Disclosures

كما سبق ذكره في المناقشة الخاصة بالشفافية الإفصاح ، تتباين مستويات الإفصاحات التي يتم عملها في التقارير السنوية من بلد إلى أخر . ولا شك فيه فـإن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن أكـثر متطلبات الإفصاح شمولاً واكتمالاً ، وفي كثير من البلدان الاخرى بما فيهـا بعـض البلاد الصناعية يتم تقييد عملية الإفصاح عادة تطبيقاً للمتطلبات القانونية ، وبعض من القوائم المالية التي تكون مطلوبة في معظم البلدان لا يتم نشـرها بشـكل متعارف عليه في البلاد الأخرى . وكما سبق ذكره فإن قائمة التدفقات النقديـة **Cash Flows Statement** أو قائمة التغير في المركز المالي غيـر مطلوبة في ألمانيا وهولندا ، ونفس الشيء ايضاً موجود في كثير من البـلدان الأخـرى . يعـرض الشكل البياني رقم (1-9) المعلومات المتعلقة بالبلدان الأوربية المرتبطة بقائمة تدفق الأمـوال **Funds Flow Statements** بالإضافة إلى موضوعات أخرى مختارة .

ومع ذلك فإن الموقف يتحسن ، حيث أن الأسواق الرأسمالية العالمية تحفز الشـركات الـتي تـرغب فـي زيادة رأسمالها عن طريق التوسع فى عمل إفصـاحات مـن شـأنها الوفاء باحتياجات المستخدمين المتقدمين الفنيين من المعلومات ومنظمي ومراقبى السوق والمحللين الماليين بالإضافة إلى مديري الـتمويل ، ويتمثل الاتجاه الحالي في أن يتم جعل القوائم المالية تتضمن تلك المعلومات التي تكون مطلوبة عن طريق المستثمرين الحاليين أو المستثمرين المرتقبين والدائنين وأصحاب المصلحة الأخرى **Other Stackholders** .

شكل رقم (9-أ)

المعالجات المحاسبية في البلاد الأوربية

البلد	مدى تطلب وجود قائمة تدفق الأموال	إعادة تقييم بالزيادة (مسموح بها)	حسابات الاحتياطات المستخدمة	
			قانونية	أخرى
1- النمسا	لا	لا	نعم	نعم
2- بلجيكا	لا	نعم	نعم	نعم
3- الدانمارك	لا	نعم	نعم	نعم
4- فنلندا	لا	نعم	لا	نعم
5- فرنسا	لا	نعم	نعم	نعم
6- المانيا	نعم	لا	نعم	نعم
7- اليونان	لا	نعم	نعم	نعم
8- أيرلندا	نعم	نعم	لا	نعم
9- إيطاليا	لا	نعم	نعم	نعم
10- لوكسمبورج	لا	لا	نعم	نعم
11- هولندا	لا	نعم	نعم	نعم
12- البرتغال	لا	نعم	نعم	نعم
13- أسبانيا	لا	نعم	نعم	نعم
14- السويد	نعم	نعم	نعم	نعم
15- المملكة المتحدة	نعم	نعم	لا	نعم

3) توفير المعلومات في التوقيت المناسب Timeliness of Information

حتى تكون المعلومات مفيدة يتعين أن تكون كافية وملائمة ودقيقة وأيضا أن تكون مقدمة في الوقت المناسب ، فمن الضروري للمستخدمين أن يحصلوا على المعلومات مبكرا بشكل كافي حتى تظل ملائمة ، فلاشك إن التباطؤ الزمني ما بين نهايات السنة وإتاحة القوائم المالية تستغرق عادة عدة شهور، وفي كثير من البلدان فإن القوائم المالية يتم نشرها بشكل شائع خلال فترة أربعة شهور أو أكثر بعد نهاية السنة المالية . يوضح الشكل رقم (2-9) التأخير ما بين تواريخ نهاية السنة وتقرير المراجعة لعدة شركات مختارة . إن تلك الفترة الزمنية تزيد من احتمال أن القوائم المالية ستكون متقادمة بمقدار الوقت الزمني الذي تستغرقه حتى عملية النشر، وبفعل التطورات المستمرة في طريقة الحصول على البيانات وتكنولوجيا المعلومات يتوقع أن تكون فترات التأخير الزمنية أقصر .

4) اللغة والمصطلحات Language and Terminology

لا شك أن هناك الكثير مما يكتب عن مشاكل الاتصال واسعة النطاق المفروضة عن طريق وجود لغات مختلفة ، ولأسباب عديدة يبدو أن تلك المشاكل الناشئة قد تعد عائقا رئيسيا للاقتصاد العالمي وليس بخاف فان اللغة الإنجليزية قد تم قبولها بشكل واسع النطاق عن طريق عالم الأعمال الذي يتميز بوجود صفقات ومعاملات متبادلة عبر الحدود الوطنية . ويشير الاتجاه الحالي إلى أنه من المتصور أن اللغة الإنجليزية ستكون لغة الاختيار لاتصالات الأعمال عبر دول العالم .

شكل رقم (2-9)

فترة التأخير ما بين نهاية السنة

وتقرير المراجع

الشركة	البلد الأصلي	تاريخ نهاية السنة	تاريخ تقرير المراجع
Bayer	المانيا	1998/12/31	1999/2/26
Bp Amoco	المملكة المتحدة	1999/12/31	2000/2/15
Daimer Chrysler	ألمانيا	1998/12/31	1999/3/15
Danone Group	فرنسا	1998/12/31	1999/3/17
Dyno	النرويج	1998/12/31	1999/3/31
General Motors	الولايات المتحدة الأمريكية	1998/12/31	1999/1/20
ICL	المملكة المتحدة	1998/12/31	1999/1/10
Nycomed Amershan	المملكة المتحدة	1998/12/31	1999/3/12
Orkla	النرويج	1998/12/31	1999/3/10
Philips	هولندا	1998/12/31	1999/2/9
Renault	النرويج	1998/12/31	1999/3/16
Schering	ألمانيا	1998/12/30	1999/3/2
Sherwin Williams	الولايات المتحدة الأمريكية	1998/12/30	2000/1/25
Sony	اليابان	1999/3/31	1999/4/26
Telefonos de Mexico	المكسيك	1997/12/31	1998/3/5
Toyota	اليابان	1998/3/31	1998/6/25
Unisys	الولايات المتحدة الأمريكية	1999/12/31	2000/1/18
Volkswagen	ألمانيا	1998/12/31	1999/2/26

[illegible] المصطلحات تخلق

[illegible] فإن الاختلافات

[illegible] يعرف المحللون

المحللون والمستثمرون المنتمون إلى [illegible] الاختلافات في

المصطلحات بشكل سريع عندما لا توجد اختلافات في تعريفها ومعناها ، لتسهيل ذلك الفهم فإن برامج الحاسب الآلي متاح لها الآن مساعدة أي شخص يرغب في التغلب على تلك الاختلافات بين الانجليزي البريطاني والانجليزي الأمريكي ، وكثير من الشركات في المملكة المتحدة تضمن قاموسا للمصطلحات في كل أنواع اللغة الانجليزية (سواء البريطانية أو الأمريكية) في التقارير السنوية كما هو موضح في الشكل رقم (3-9) .

وعندما يكون لنفس المصطلح تعريفات مختلفة في البلاد المختلفة ، فإن ذلك يضع تحديا كبيرا يواجهه المحلل المالي ، على سبيل المثال فقد يتوقع المرء أن مفهوم النقدية وما في حكمها **Cash or Cash Equivalents** يكون لهما معنى موحد واضح واسع النطاق ، ومع ذلك فإن ذلك ليس هو الموقف عادة ، كما أن نفس الأمر حقيقي بالنسبة لمصطلحات الدخل **Income** والأصول الثابتة **Fixed Assets** .

شكل رقم ([illegible])

اختلاف المصطلحات بين

الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

المصطلح في المملكة المتحدة	المصطلح المكافئ في الولايات المتحدة الأمريكية والوصف المختصر
1- الحسابات **Accounts**	1- القوائم المالية **Financial Statements**
2- محاسبة الشراء أو الاستحواذ **Acquisition Accounting**	2- محاسبة الشراء **Purchasing Accounting**
3- يوزع أو يخصص **Allocate**	3- يصدر **Issue**
4- رأس مال أسهم تم استدعاؤه **Called -up- Share Capital**	4- رأس مال أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل **Ordinary Share issued and Fully paid**
5- المسموحات الرأسمالية **Capital allowances**	5- مصطلح ضريبي معادل للمصطلح الأمريكي المسموحات الضريبية للإهلاك **Tax depreciation allowances**
6- احتياطي استرداد رأس المال **Capital redemption reserve**	6- رأس مال إضافي أخر
7- نقدية بالبنك **Cash at Bank**	7- النقدية **Cash**
8- مجموعة الأعمال **Class of Business**	8- قطاع نشاط **Industry Segment**
9- طريق معدل الإقفال **Closing rate method**	9- طريق المعدل الجاري **Current rate method**
10- الدائنون: **Creditors**	10- حسابات الدائنين **Account payable – payables**
11- دائنون: قيم يقع تاريخ استحقاقها خلال سنة واحدة.	11- التزامات متداولة. **Current Liabilities**
12- دائنون: قيم يقع تاريخ استحقاقها بعد أكثر من سنة	12- التزامات طويلة الأجل **Long – term liabilities**
13- المدينون **Debtors**	13- حسابات مدينين **Account Receivable or Receivable**
14- مدينون: قيم يقع تاريخ استحقاقها بعد أكثر من سنة.	14- أصول أخرى غير متداولة **Other Noncurrent Assets**

15- Decommissioning	15- الاسترداد والتحديد والتنازل أو التخلص Dismantlement restoration and abandonment
16- الإهلاك Depreciation	16- الاستنفاذ Amortization
17- تكاليف التوظيف Employment Costs	17- تكاليف الأجور payroll costs
18- خطط أسهم العاملين Employee share Schemes	18- خطط مزايا أسهم العاملين Employee stock benefit plans
19- عقد استئجار تمويلي Finance lease	19- عقد استثمار راسمالي Capital Lease
20- السنة المالية Fiscal year	20- السنة المالية Fiscal year
21- استثمار في الأصول الثابتة Fixed Asset investment	21- الملكية مع الحق المطلق إلى الأبد Ownership with absolute rights perpetuity
22- أصول ثابتة ملموسة Tangible fixed Assets	22- الممتلكات والمصانع والمعدات Property, plant and equipment
23- التملك الحر Freehold	23- الملكية مع الحق المطلق للأبد.
24- أرض مملوكة للأبد Freehold Land	24- اراضي مملوكة land owned
25- الرافعة المالية Gearing	25- الرافعة المالية Leverage
26- حسابات المجموعة أو الحسابات الموحدة Group or Consolidated Accounts	26- القوائم المالية الموحدة Consolidated financial Statements
27- مصروفات الايجار Hire Charges	27- الإيجار Rent
28- فوائد مستحقة على المدينين Interests receivable	28- ايرادات فوائد interests incomes
29- فوائد مستحقة على الالتزامات الدائنة Interests payable	29- مصروفات فوائد Interests expenses
30- رأس مال مقترض Loan Capital	30- قروض طويلة الأجل Long – term – debt
31- المحاسبة عن الاندماج Merge Accounting	31- محاسبة اندماج الحقوق Pooling of interests Accounting
32- صافى قيمة الاصل Net Asset value	32- القيمة الدفترية Book value
33- القيمة الأسمية Nominal value	33- القيمة الأسمية Par value
34- المدينون الاخرون other debtors	34- أصول متداولة أخرى Other Current Assets
35- الأسهم المملوكة own shares	35- أسهم الخزينة
36- خطة المعاشات Pension scheme	36- خطة المعاشات Pension Plan
37- الربح Profit	37- الدخل Income or earning

38- قائمة الربح أو الخسارة **Profit or Loss Account**	38- قائمة الدخل **Income Statement**
39- الربح القابل تحديده للمساهمين العاديين **Profit attributable to ordinary shareholders**	39- صافي الربح **Net Income**
40- ربح الفترة **Profit for year**	40- صافي الربح **Net Income**
41- ربح عن بيع الأصول الثابتة **Profit on sale of fixed Assets**	41- مكاسب التصرف في الممتلكات أو الاستثمارات طويلة الأجل **Earn or disposal of properties or Long-term-Investments**
42- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها **Provision for doubtfue debts**	42- مسموحات للحسابات المشكوك في تحصيلها **Allowance for Doubtful Accounts**
43- المخصصات **Provisions**	43- التزامات غير متداولة بخلاف حسابات القروض وحسابات الدائنين **Concurrent liabilities**
44- أعباء الفصل **Redundancy charges**	44- تكاليف الانقطاع أو الفصل **Severance costs**
45- احتياطيات **Reserves**	45- حقوق المساهمين (بخلاف أسهم رأس المال وحساب الأرباح والخسائر **Stockholders' equity**
46- توزيعات أرباح الأسهم **Scrip Dividend**	46- توزيعات أرباح الأسهم **Stock Dividend**
47- رأس مال الأسهم **Share Capital**	47- أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل **Ordinary Shares, capital or common Stock**
48- حساب علاوة الأسهم **Share premium account**	48- رأس مال اضافي مدفوع **Additional paid in Capital** مرتبط بالدخول من بيع الأسهم بالزيادة عن القيمة الأسمية **par value** أو الفائض المدفوع **Paid-in-Surplus** (غير قابل للتوزيع **not distributable)**
49- الاسهم المصدرة **Share in issue**	49- الأسهم القائمة **Shares Outstanding**
50- أموال حملة الأسهم **Share holders Funds**	50- حقوق المساهمين **Stockholders' Equity**
51- المخزون **Stocks**	51- المخزون **Inventories**
52- مدينون تجاريون **Trade debtors**	52- حسابات المدينين (بالصافي) **Accounts Receivables (Net)**
53- الإيرادات **Turnover**	53- المبيعات وإيرادات التشغيل الأخرى **Sales and other operating Revenues**

5) العملات المختلفة Different Currencies

إن التعامل مع العملات غير المألوفة يستلزم بعض الخبرات للتعود عليها، ومـــع ذلـــك متى أصبح المستخدم على خبرة بأحد البلاد الأجنبية (في ضوء القيمـــة النســـبية للعمـــلة المحـــلية) فإن التعديل يمكن عمله بسرعة ، معظم المستثمرين و المستخدمين الآخرين للقوائم المالية يتعاملون مع عدد محدود من القوائم المالية التي يتم تحديدها بالعملة الأجنبية في تاريخ معين . وهذا يجعل الاخـــتلافات فـــي العملة قابلة لأدارتها والتحكم فيها ، وسيكون من الصعوبة بمكـــان بل وربما سيكون مشوشاً بالنسبة للمستثمرين ذوي الخبرة أو للمحللين الماليين اذا ما اضطروا بشكل متزايد إلى استخدام معلومات في القوائم المالية تتضمن استخدام عملات عديدة وغير مألوفة لديهم .

6) الاختلافات في شكل القوائم المالية
Differences in format of financial Statements

تتســـم أشكال القوائم المالية بانها غير موحدة على مستوى العالم ، فهناك كثير من الاختلافات المرتبطة بنظام العرض والبنود الفردية التي يتم تقسيمها إلى مجموعـــات فـــي كـــل تصنيف ، ومدى المقاصة بين الحسابات المختلفة بالإضـــافة إلى طـــول الفـــترة المســـتخدمة للتمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة .

ففـــي ألمانيا على سبيل المثال فإن نظام العرض في قائمة المركز المالي يقوم على وضع الأصول الثابتة أولاً وبعد ذلك الأصول المتداولة ، ويتضمن التصنيف الألماني للأصول الثابتة الأصول غير الملموسة ، الأصول الملموسة (الممتـــلكات والمصـــانع والمعـــدات) والاســـتثمارات طويلة الأجل ، أما في

الولايات المتحدة الأمريكية فإن تبويب الأصول الثابتة يقتصر على الممتلكات والمصنع والمعدات فقط . ويتم عرض الأصول المتداولة قبل الأصول غير المتداولة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن قائمة المركز المالي في ألمانيا تظهر حقوق المساهمين أولا ثم يتبع ذلك بالالتزامات والخصوم . في حين يتم استخدام النظام العكسي **Reverse Order** في الولايات المتحدة الأمريكية ، يوضح الشكلين البيانين رقمي (9-4) ، (9-5) أمثلة على قوائم المركز المالي لأحد المشروعات الألمانية والأمريكية على التوالي .

إن عرض قائمة المركز المالي في المملكة المتحدة ذات ملامح فريدة ، فبعد عرض تبويب الأصول الثابتة (والذي يتضمن الأصول غير الملموسة والأصول الملموسة ، والاستثمارات طويلة الأجل) يتم بعد ذلك عرض الأصول المتداولة ويتبع ذلك عرض الالتزامات المتداولة ، ويتم إظهار المجموع الجزئي بعد ذلك عن طريق عرض إجمالي الأصول ناقصاً الالتزامات المتداولة . وذلك بالطبع يمنع عرض الالتزامات المتداولة مع الالتزامات غير المتداولة . يوضح الشكل البياني رقم (9-6) قائمة المركز المالي لأحد الشركات البريطانية المتعددة الجنسية .

إن تبويب البنود غير الدورية **Irregular** على سبيل المثال البنود غير العادية **Extraordinary** في قائمة الدخل تتباين وتختلف من بلد إلى أخر ، وحتى إذا كانت معايير تحديد البنود غير العادية يمكن أن تكون متماثلة ، فإنها يتم تفسيرها وتطبيقها بشكل مختلف ، ولذلك فإن البند الذي يعتبر غير عادي في أحد البلدان قد لا يتم تحديده بالضرورة على أنه بند غير عادي في بلد أخر .

شكل رقم (4-9)

قائمة مركز مالي موحد لشركة AG

	القيمة بآلاف المارك الألماني			
	1998/12/31		1997/12/31	
الأصول				
الأصول غير الملموسة		744629		807567
الأصول الملموسة		2114213		2073091
الاستثمارات في شركة شقيقة	756382		706923	
أصول مالية أخرى	116605		1092875	
الأصول المالية		872987		899798
الأصول الثابتة		3731829		3780456
المخزون		1161275		1072047
مدينون تجاريون	1276178		1246729	
مدينون آخرون	813831		528767	
مدينون تجاريون وحسابات مدينة أخرى		2090009		1775496
أموال سائلة		1953271		1964020
الأصول المتداولة		5204555		4811563
		8936384		8592019
حقوق الملكية والالتزامات				
راس المال المصدر	338290		341710	
حساب علاوة الأسهم	689611		686191	
رأس المال المدفوع		1027901		1027901
الأرباح المحتجزة للمجموعة		2903056		2795421
رأس المال واحتياطيات المجموعة		3930957		3823322
حقوق الاقلية		94413		88161
رأس المال والاحتياطيات		4025370		3911483
مخصصات مقابل المعاشات والالتزامات المماثلة	2218227		2094087	
مخصصات أخرى	1575536		1413802	
المخصصات		3793763		3507889
التزامات للبنوك	345722		420570	
التزامات أخرى	771529	1117251	752077	1172647
الالتزامات		8936384		8592019

شكل رقم (5-9)

قوائم المركز المالي الموحدة

للشركة الأم وشركاتها التابعة

قوائم المركز المالي الموحدة في 31 ديسمبر	القيمة بالمليون دولار 1999	1998
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقدية وما في حكمها	$ 282.9	$ 326.6
الاستثمارات قصيرة الأجل	0.3	27.5
حسابات المدينين التجاريين (بالصافي)	254.3	283.4
المخزون		
المنتجات التامة	186.6	189.1
المواد الخام	50.0	48.4
مواد ومهمات	29.6	23.9
إجمالي المخزون	266.2	261.4
الأصول المتداولة الأخرى	193.0	216.1
إجمالي الأصول المتداولة	966.7	1115.0
الممتلكات والمصنع والأدوات		
الأراضي	28.2	24.1
مباني وتحسينات	407.6	390.2
آلات ومعدات	1416.1	1404.5
الممتلكات والمصنع والأدوات	1851.9	1818.8
ناقصا :		
الإهلاك المتجمع	745.2	748.6
الممتلكات بالصافي	1106.7	1070.2
الأصول غير الملموسة (بالصافي بعد الاستنفاذ)	236.9	245.7
أصول أخرى	55.9	79.4
إجمالي الأصول	$ 2396.2	$ 2510.3

الالتزامات وحقوق المساهمين		
الالتزامات المتداولة		
قروض قصيرة الأجل	73.3	41.3
الجزء الجاري من القروض طويلة الأجل	81.2	95.2
اجمالي حسابات الدائنين	213.6	168.4
الأجور المستحقة	139.1	131.4
المصروفات المستحقة	138.7	125.6
ضرائب الدخل المستحقة	40.1	63.7
الالتزامات المستحقة الأخرى	252.3	383.5
إجمالي الالتزامات المتداولة	938.3	1009.1
قروض طويلة الأجل	715.0	795.1
الالتزامات الأخرى	523.1	533.4
أسهم ممتازة دون قيمة اسمية، أسهم مرخص بها 1750000 سهم ، مصدره 1282051 أسهم قابلة للتحويل 5.46 $ للسهم	100.0	100.0
تعويض مؤجل	(38.5)	(48.4)
أسهم خزينة ممتازة	(39.0)	(29.9)
بالتكلفة 366079 ، 302969 على التوالي		
حقوق المساهمين العادية		
أسهم عادية بقيمة 5$ للسهم الواحد مرخص بها 400 مليون سهم	840.0	840.0
رأس مال مدفوع اضافي	100.7	78.9
أرباح معاد استثمارها	854.6	555.8
متجمع بخلاف الدخل المحتجز المتراكمة شامل	(59.1)	(80.1)
تعويض مؤجل	(45.5)	(67.6)
أسهم خزينة عادية بالتكلفة	(1457.4)	(1176.0)
إجمالي حقوق ملكية الأسهم العادية	197.3	151.0
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	$ 2396.2	$ 2510.3

شكل رقم (6-9)

قائمة المركز المالي

لأحد الشركات الإنجليزية (ICL)

قوائم المركز المالي في 31 ديسمبر 98	المجموعة بالمليون جنية		الشركة بالمليون جنية	
	98	97	98	97
الأصول المستخدمة				
الأصول الثابتة				
الأصول غير الملموسة (الشهرة)	652	–	–	–
الأصول الملموسة	3816	3956	320	431
الاستثمارات				
الشركات التابعة			10025	10093
مساهمات وحقوق أخرى	170	254	24	68
	4638	4210	10369	10592
الأصول المتداولة				
المخزون	1213	1319	62	75
المدينون	2360	2457	2834	3065
الاستثمارات والودائع قصيرة الأجل	455	935	–	1
النقدية بالبنك	367	340	25	22
	4395	5051	2921	3163
إجمالي الأصول	9033	9261	13290	13755
دائنين تستحق خلال سنة واحدة				
قروض قصيرة الأجل	(1445)	(1105)	–	(1)
أقساط قروض جارية	(585)	(950)	(493)	(807)
دائنين آخرين	(2356)	(2583)	(7421)	(6683)
	(4386)	(4638)	(7914)	(7491)
صافي الأصول المتداولة (الالتزامات)	9	413	(4993)	(4328)
إجمالي الأصول مطروحا منها الالتزامات المتداولة	4647	4623	5376	6264

تم تمويلها من				
الدائنين المستحقة خلال فترة أكثر من سنة	2954	2975	360	694
القروض	55	67	2784	3262
دائنون آخرون	3009	3042	3144	3956
مخصصات مقابل التزامات ومصروفات	1429	1342	210	218
دخل مؤجل : منح لم يتم تحميلها على الربح بعد				
حقوق الأقلية – الملكية	11	14	–	–
أموال المساهمين – الملكية	49	79	–	–
رأس مال تم استدعاؤه	728	727	728	727
احتياطيات				
حساب علاوة أسهم	587	581	587	581
احتياطيات شركات شقيقة	15	26	–	–
حساب الأرباح والخسائر	(1181)	(1188)	707	782
إجمالي الاحتياطيات	(579)	581	1294	1363
إجمالي أموال المساهمين	149	146	2022	2090
	4647	4623	5376	6264

إن الاختلافات المرتبطة بشكل القوائم المالية على سبيل المثال فإن نظام العرض واختلافات التبويب وتطبيقات المقاصة قد تكون أو قد لا تكون أحد المعوقات الرئيسية لاستخدام القوائم المالية اعتماداً على ما إذا كانت قابلة للمطابقة والتوفيق بينها أم لا .

9/3. الاتجاهات الحالية في التحليل المالي

Current Trends in financial Reporting

تفضـل الاتجاهـات الحالية في التحليل المالي مزيد من الافصاحات في التقرير المالي . إن كثير من القوى الخارجية تتأثر بمثل ذلك الاتجاه ، تتضمن المصادر الرئيسية للضغوط المؤسسية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والاتحـاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والاتحاد الأوروبي (UE) بالإضافة إلى التـنظيم الدولـي لبورصـات الأوراق المالية (IOSCO) ، ولا سيما التنظيم الأخيـر لديه تأثير رئيسي وملحوظ بسبب عولمة أسواق رأس المال ودعمها لمجهـودات التنسيق والتوفيق للجنة معايير المحاسبة الدولية ، إن لجنة معايير المحاسـبة الدولية بالإضافة إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي لديها قوة إلزامية قانونية على البلدان الأعضاء ، وكافة دول الاتحاد الأوروبي والأعضاء داخل مـدى من المرونة المسموح بها يجب أن تتمسك بتلك التوجيهات وتلتزم بها . إن المعاييـر الـتي أصـدرت عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية لديها تأثيـرات مـتزايدة لـلغاية ، فكثيراً من البلدان قد تبنت تلك المعايير كمعايير محاسبية وطنية ، بينما تقوم بلاد أخرى باستخدام معايير لجنة معايير المحاسبة الدوليـة كمعايير وطنية مع إجراء بعض التعديل الذي تتطلبه بيئاتها المحلية . ومعظـم بورصـات الأسـهم تسـمح أو تتطلب استخدام معايير لجنة معايير المحاسـبة الدولية من شركات مؤسسة في بلدان أخرى تسجل أوراقها المالية فـي تـلك البـلدان . بعض من بورصات الأسهم الأوروبية تعطي الشركات المحـلية الاختيار عند استخدام المبادئ الوطنية المحاسبية المقبولة والمتعارف عـليها أو معاييـر لجـنة معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية الموحدة .

وربمـــا يتمـــثل أكثر العوامل أهمية في توفير القوة الدافعة تجاه الافصاح الأكبر في حافز المصلحة الذاتية Self - Interest Motive . إن المشاركين في الأســـواق الدولية يتم تحفيزهم بهدف توفير افصاحات اختيارية Voluntary Disclosures لــتحقيق أهداف استثماراتهم وأعمالهم ، وهم يفعلون ذلك بغض النظر عن متطلبات الافصاح ، لذلك فإن عولمة الأسواق قد تتحول إلى العامل الرئيسي الخاص بمزيد من الإفصاح والتوفيق بين مبادئ المحاسبة والمراجعة عالمية النطاق .

التباين في المبادئ المحاسبية وتطبيقات الأعمال

Diversity of Accounting Principles and Business Practices

جديـــر بالذكـــر ان الاتجاه نحو المزيد من الافصاح ونقص التنسيق بين المبادئ المحاسبية تظل العائق الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية خارج البلد ، حيـــث يكـــون موقـــع الشركة المصدرة . وحيث أن القوائم المالية تتأثر بشدة بالمـــبادئ المحاسبية ، فإن تلك المبادئ المحاسبية المختلفة غالباً ما تؤدي إلى اختلافات يتم التقرير عنها بينما لا يكون هناك اية اختلافات في الواقع . وطبقاً لأحد الدراسات البحثية تبين أن الاختلافات في المبادئ المحاسبية كان لها أثر جوهـــري على القوائم المالية لمعظم الشركات محل الدراسة التطبيقية ، حيث عـــندما تم التعديل إلى مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية فإن صافي ربح أحد الشركات المؤسسة بالمملكة المتحدة قد تـــم تخفيضه بنحو 27.1% في حين أن صافي الربح لأحد الشركات المنشأة بألمانيـــا قد تزايد نتيجة لذلك بنحو 40.1% ، ولا شك أن إعادة التصوير كان

لها تغير أكثر وضوحاً على حقوق المساهمين حيث كـان يتـراوح مـا بين (-)32.5% إلى (+) 60.1% .

تتضمن التطبيقات في بعض البلدان تمهيد للدخـل Income Smoothing مـن خلال استخدام الاحتياطيات أو إدخال بنود غير عادية (على سبيل المثال دخل أو خسارة من العمليات غير المستمرة) مباشرة داخل الأرباح المحتجزة . وكما سبق القول فإن إعادة التصوير Complete Restatement من اطار عام محاسـبي إلى اطـار أخـر يمكـن أن يكون مفيداً في التغلب على مثل تلك المشاكل.

وكـبديل لإعادة التصدير الكامل أن يتم تطوير المقدرة على فهم وتفسير المبادئ المحاسبية المحلية المقبولة والمتعارف عليها المستخدمة . وبينما يكون ذلـك ليـس البديل الأفضل لمعظم المستثمرين عند اتخاذ قرارهم ، إلا أنه قد يكـون بديل ذو جدوى للمستثمرين من المؤسسات والشركات . حيث قد تجد المجموعة الأخيرة انه من فعالية التكلفة أن يتم تطوير مثل الخبرة .

بعـض مديري الاستثمار يقررون بوعي عدم استثمار مواردهم في إعادة تصـوير كامل للقوائم المالية أو في اكتساب معرفة بمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حاليا ، حيث أنهم يشعرون بإمكانية تحقيقهم نتائج مقنعة عن طـريق تنويع محافظ استثماراتهم بطريقة من من شأنها توفير عوائد مرغوبة عـند مستويات مخاطر تكون مقبولة ، ذلك المدخل قد لا يوفر بشكل لا يمكن إنكـاره العوائد المثلى ولكن قد يكون مقنعاً ومرضياً إذا لم تزيد فعالية كل من المدخلين التحليليين السابقين عن تكلفتها طبقاً للظروف المحيطة .

تطبيقات الأعمال المختلفة Different Business Practices

باسترجاع أحد النقاط الهامة من الفصل الخامس يتضح أن المبادئ المحاسبية المختلفة ليست هي كافة المشاكل الرئيسية ، حيث يمكن إدارتها والتحكم فيها بدرجات مختلفة من الإقناع . فلا شك أن المشكلة الرئيسية في تحليل القوائم المالية تتمثل في تأثير بيئات الأعمال التشغيلية المختلفة علي الثقافات المختلفة . وكمثال على ذلك معدل القروض في الشركات اليابانية والألمانية . فالشركات في هذين البلدين عادة ما يتم خضوعها بشكل كبير للرفع المالي **leveraged** ، حيث تميل إلى الاعتماد بشكل جوهري على القروض بدلاً من حقوق الملكية كمصدر رئيسي للحصول على رأس المال .

لذلك فمن الأهمية القصوى أن يتم فهم الاختلافات الثقافية **Cultural differences** لتفسير تحليل القوائم المالية بشكل صحيح وملائم ، وإن وجود تلك الاختلافات الثقافية الهامة التي تعمل في ظلها المنشآت تجعل ذلك الفهم حاسماً .

9/4 أهداف ومداخل تحليل القوائم المالية

Approaches of Financial Statement Analysis

إن هدف تحليل القوائم المالية تتمثل في استخراج معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات ، ولذلك الغرض يمكن استخدام مجموعة من المداخل ، لعل أحد تلك المداخل هو الفحص التحليلي للتقرير السنوي الذي يتضمن القوائم المالية والجداول والملاحظات المصاحبة لتلك القوائم ، وتقرير المراجع الحيادي ومناقشات وتحليل الإدارة بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الهامة على سبيل المثال المعلومات الخاصة بتصدير المنتج وتجديده وظروف

السوق وخطط الإدارة ، إن الفحص الدقيق للتقرير السنوي يمكن أن يوفر فهم لــلأداء التشــغيلي للشركة وموقفها المالي وامكانياتها المستقبلية وحيث لا يتم إجــراء أي مقارنـــة مع شركة أخرى في ظل استخدام تلك المدخل من ثم يتم تجنب أي تعقيدات متعلقة بالمقارنات الدولية ذات الصلة .

لذلك فإذا ما كان إجراء المقارنات مرغوباً فيها من ثم يمكن الالتجاء إلى اســتخدام أحد بديلين لإجراء التحليل المالي هما (1) تحليل المؤشرات المالية **Financial Ratio Analysis** والذي يمكن من امكانية اجراء المقــارنة داخل المنشآت أو ما يطلق عليه بالمقارنات داخل المنشأة **Interfirm Comparisons** (2) وتحليل الاتجاه **Trend Analysis** وهو البديل الثاني الذي يوفر مقارنات ســواء بيــن المنشأة خلال الفترات الزمنية المختلفة أو بين المنشآت وبعضها البعض . وفيما يلي دراسة موجزة لكل من المدخلين .

9/4/1 تحليل المؤشرات المالية Financial Ratio Analysis

يعتــبر تحــليل المؤشرات المالية من أهم مداخل التحليل المالي وعادة ما يكون في شكل نسب أو عدد من المرات خلال فترة معينة ، وبصفة عامة فإن هناك ست مجموعات من المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي هما :-

1- معدلات أو نسب السيولة :

تســاعد معرفة نسب السيولة المستثمر في تقييم قدره الشركة على تحويل الأصــول إلى نقدية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، حيث يجب أن تحافظ الشركة على توفير رأس مال عامل كافي للوفاء بالتزاماتها المتداولة .

ولعل أهم نسب تحليل السيولة في رأس المال العامل **Working Capital** والـــذي يتم حسابه بخصم مجموعة الالتزامات المتداولة من مجموع الاصول المـــتداولة ، حيث يجب أن تحتفظ بقدر مناسب من رأس المال العامل تجتذب المســـتثمرين المـــتحفظين . ويمكـــن التعرف على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مبيعاتها واستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل .

ويعتبر عدم كفاية رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسييل الأصول المـــتداولة مـــن الأســـباب الشائعة لفشل الشركات ، بينما يعتبر النمو السنوي لرأس المال العامل علامة إيجابية لنمو الشركة وازدهارها . بينما تعتبر نسبة التداول **Current Ratio** من أهم الطرق التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت الشركة تحـــتفظ بـــالقدر الكافي من رأس المال العامل ويتم احتسابها عن طريق قسمة الأصول المتداولة بالالتزامات المتداولة،وتعتبر نسبة التداول المناسبة هي 2 : 1 وهـــذا يعـــني أن كـــل جنية واحد من الالتزامات المتداولة يقابله 2 جنية من الأصول المتداولة .

وهـــناك طـــريقة أخرى لاختيار كفاية رأس المال العامل وهي الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية ، ولذلك يستبعد المخزون من حساب نسب السيولة السريعة ، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة الأصول سريعة التداول على الالتزامات المتداولة .

2- نسب الرافعة المالية / الاقتراض :

وهـــي تبين كيفية أو مدى اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل أنشطتها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على هذا الافتراض ، فالإسراف في

الاقتراض يؤدي إلى زيادة التكاليف بالشركة لوجوب دفع الفوائد المتعلقة بالقروض ، وهناك حد معين من الاقتراض يستطيع المستثمرون قبوله ولكن الزيادة عن الحد المعقول تدعو للحذر . ولعل أبرز تلك النسب المتعلقة بتحليل الرافعة ما يلي : -

أ - نسبة القروض إلى حقوق الملكية

وهي توضح العلاقة بين القروض وحقوق الملكية ، وتستخدم كأداة تحذيرية من تزايد قروض الشركة ، فكلما ارتفعت تلك النسبة كلما ارتفعت المخاطر المالية ، وكلما زادت القروض كلما انخفض حد الأمان بالنسبة للدائنين .

ب - معدل تغطية الأصول

يعبر ذلك المعدل عن نسبة تغطية الاصول الملموسة للشركة لكل 1000 جنية من مجموع القروض ، ولذا فهي تعطي للدائن مقياساً للحماية التي توفرها له الشركة بأصولها الملموسة وذلك بعد استبعاد الديون التجارية التي عادة ما تكون ذات أولوية سابقة على القروض .

ج - نسب إجمالي رأس المال

توضح تلك النسب الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل في الشركة ، وتساعد تلك النسب على توضيح مدى ملائمة الهيكل التمويلي للشركة . حيث أن وجود نسبة كبيرة من تمويل الشركة من القروض قد يعطي مؤشراً على احتمال مواجهة الشركة لمشكلات تمويلية .

د - معدل تغطية الفوائد

يقيس ذلك المعدل قدرة الشركة على سداد أعباء الفوائد على القروض ويحدد عدد مرات تغطية تلك الفوائد من أرباح الشركة ، ويحدد معدل تغطية

الفوائـــد هامش الأمان لاستمرارية الشركة حيث كلما كان معدل التغطية أعلى كلما زاد هامش الأمان . حيث أن عدم قدرة الشركة على مقابلة أعباء التمويل قـــد يـــؤدي إلى إفلاســـها . ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضرائب وإجمالي أعباء الفوائد على إجمالي أعباء الفوائد .

هـــ – معدل تغطية أعباء خدمة الديون

يوضـــح معـــدل تغطية الفوائد مدى قدرة الشركة على سداد أعباء الفائدة عـــلى القروض ولكنه لا يوضح مدى قدرتها على سداد أقساط تلك القروض والـــتي تعتـــبر من الأمور الهامة التي توضح المخاطر المالية التي تواجهها الشـــركة (الإفلاس) ، ولذلك يكون من الضروري احتساب معدل تغطية أعباء خدمة الديون سواء الأقساط أم الفوائد .

3– نسب تحليل الربحية :

يوضـــح التحليل المالي للربحية مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها لـــتحقيق أقصى نفع ممكن لمستثمرين فيها ، وتعطي الربحية مؤشراً على السلامة المالية للشركة على المدى الطويل . ولعل أبرز طرق تحليل الربحية ما يلي :

أ – هامش مجمل الربح

وهـــي تفيـــد في تحليل الاتجاه الداخلي للأداء وأيضاً في عمل المقارنات الخارجية أو يظهر هامش مجمل ربح معدل ربحية مبيعات الشركة بعد خصم تكلفة المبيعات وتتم حسابها بقسمة مجمل الربح على صافي المبيعات .

ب – هامش الربح التشغيلي

تعـــد من النسب المتحفظة التي تقيس قدرة الشركة على استخدام مواردها لأنهـــا تأخذ في اعتبارها المصروفات البيعية العمومية والإدارية التي تتكبدها

الشـــركة بجـــانب تكلفة المبيعات ، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح التشغيلي على صافي المبيعات .

ج- هامش صافي الربح

ويعـــد هامش صافي الربح مؤشراً هاماً لإظهار كفاءة إدارة الشركة بعد أخذ كافة المصروفات والضرائب في الاعتبار .

د - صافي العائد على رأس المال المستثمر

تقيـــس هـــذه النسبة معدل العائد الذي حققته الشركة على جميع الأموال المســـتثمرة بهـــا ، حيث يتم حسابها عن طريق قسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية بالاضافة الى إجمالي أعباء الفوائد على رأس المال المستثمر .

هـــ - صافي العائد على حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية

تعتبر تلك النسبة هامة لحملة الأسهم العادية لأنها تعكس ربحية رأس مال الشـــركة ويـــتم حســـابها بقســـمة صافي الربح قبل البنود غير العادية ناقصاً توزيعات الأسهم الممتازة على حقوق الملكية للأسهم العادية .

4- نسب تحليل النشاط (الكفاءة) :

تقيـــس معـــدلات النشاط مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها كالمخزون وحسابات المدينين وذلك من خلال ما يعرف بمعدلات الدوران . ولعل أبرزها ما يلي :-

أ- معدل دوران المدينين

يقيـــس ذلـــك المعدل عدد مرات تحول حسابات المدينين إلى نقدية خلال العـــام كمؤشـــر عـــلى كفـــاءة سياسات الائتمان والتحصيل التي تتبعها إدارة

الشـــركة. ويـــتم حساب معدل دوران المدينين بقسمة صافي المبيعات السنوية على متوسط أرصدة المدينين .

ب- متوسط فترة التحصيل

يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة تحصيل حسابات المدينين ، حيث يتم حسابها بقسمة عدد أيام السنة على معدل دوران المدينين .

ج - معدل دوران المخزون

يقيـــس ذلـــك المعدل عدد مرات تحول المخزون إلى نقدية خلال السنة ، ويمكـــن التعبير أيضاً عن هذا المعدل بعدد أيام المخزون ، ويتم حسابه بقسمة تكلفة المبيعات على متوسط المخزون .

د - متوسط دورة التشغيل

وتعني تلك الدورة الفترة الزمنية الممتدة من بدء استخدام النقدية في شراء المخـــزون مـــن المواد الخام وحتى إعادة تحصيل النقدية من خلال بيع السلع والخدمـــات المنـــتجة ، ويعتـــبر طـــول فترة التشغيل عاملاً هاماً في تحديد احـــتياجات الشركة من الأصول المتداولة ، ويتم حساب ذلك المتوسط بطرح متوسط فترة سداد الموردين من حاصل جمع متوسط فترة المخزون ومتوسط فترة التحصيل .

5- نسب تحليل القيمة :

تـــربط نســـب تحـــليل القيمة بين السعر السوقي لأسهم الشركة المتداولة بالبورصـــة وبعـــض المعلومات الواردة بالقوائم المالية مثل توزيعات الأرباح وربحية السهم العادي . ومن أهم نسب تحليل القيمة وأكثرها شيوعاً ما يلي:-

أ - نسب توزيعات الأرباح

توضح نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين إلى صافي أرباح الشركة ، ويتم حساب نسبة التوزيعات للأسهم العادية بقسمة التوزيعات على الأسهم العادية على صافي الربح مطروحاً منه التوزيعات للأسهم الممتازة (إن وجدت) .

ب - العائد على السهم العادي (ربحية السهم)

يهتم حملة الأسهم العادية بالعائد على السهم حيث أن تأثير الربحية على سعر السهم في السوق أكبر من تأثير التوزيعات ، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية مطروحاً منها التوزيعات للاسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة .

ج - عائد الكوبون (عائد التوزيع)

تمثل نسبة عائد الكوبون نسبة التوزيعات على الأسهم العادية والممتازة إلى سعر السهم الحالي في السوق ، وتسمح نسب عائد الكوبون بعقد مقارنات عادلة بين الشركات المختلفة ، ويتم حسابه بقسمة التوزيعات السنوية لكل سهم على سعر السوق للسهم .

د - مضاعف الربحية

يتيح مضاعف الربحية مقارنة العائد على السهم العادي بسعره السوقي ، ويوضح ذلك المعدل عدد أضعاف سعر بيع السهم بالنسبة للعائد على السهم العادي ويعتبر ذلك المضاعف من أكثر المعدلات المالية استخداماً وذلك لأنه يدمج كل المعدلات الأخرى في معدل واحد .

6- معدلات التدفقات النقدية

تساعد معدلات التدفقات النقدية في تحليل السيولة والربحية ، كما توضح أيضا مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية ، وفيما يلي أبرز تلك المعدلات .

أ - التدفقات النقدية التشغيلية إلى القروض قصيرة الأجل

يساعد ذلك المعدل في تحديد قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل وقت استحقاقها وتعتبر الزيادة في تلك النسبة مؤشراً ايجابياً على تحسين مستوى السيولة بالشركة ويتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على السحب على المكشوف من البنوك .

ب - متوسط التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل

يعكس ذلك المعدل سياسة التوزيعات تأثيرها اللاحق على النقدية المتاحة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل للشركة ، وتظهر تلك النسبة أيضاً مدى قدرة الشركة على مواجهة القروض بأمان ، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منها التوزيعات النقدية على السحب على المكشوف من البنوك .

ج - التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض

تشير تلك النسبة إلى مدى مقدرة الشركة على سداد ديونها باستخدام تدفقاتها النقدية التشغيلية ،وكلما انخفضت تلك النسبة كلما انخفضت مقدرة الشركة المالية وزاد احتمال حدوث مشاكل في المستقبل كنتيجة لعدم القدرة على السداد ، ويتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض .

د – التدفقات النقدية التشغيلية للسهم

تشـــير تـــلك النســـبة إلى التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية بالنســـبة لكـــل سهم ، وعلى المدى القصير تعد التدفقات النقدية للسهم مؤشراً أفضل على مدى قدرة الشركة على اتخاذ قرارات بالتوسعات المستقبلية وسداد توزيعات الأرباح ، ويتم حساب ذلك المعدل عن طريق قسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على متوسط عدد الأسهم العادية .

هـ – التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية

يشـــير ذلـــك المعدل إلى قدرة الشركة على تغطية التوزيعات النقدية من خـــلال الـــتدفقات الـــنقدية من الأنشطة التشغيلية وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قـــدرة الشـــركة على سداد التوزيعات النقدية ، ويتم حساب تلك النسبة بقســـمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التوزيعات النقدية لكل من الأسهم الممتازة والعادية .

9/3/2 **تحليل الاتجاه**

على الرغم من أهمية المؤشرات المالية في تحليل القوائم المالية للشركة ، إلا أنـــه لا بد من توخي الحذر في استخدامها حيث أنها ليست العنصر الوحيد لـــلحكم على الشركة ، فهي تقدم مؤشرات مساعدة ولكنها لا تقدم أدلة قاطعة فالنسب غير المرضية قد تؤدي إلى استنتاج أن الشركة ليست في وضع مالي جيـــد إلا أن ذلـــك لا بـــد وأن يـــتأكد من خلال استخدام سلسلة من الأدوات والمؤشـــرات الأخـــرى ، ومـــن ناحية أخرى فإن المؤشرات المالية عن سنة واحـــدة تكون محدودة الفائدة ولكنها تصبح ذات مغزى بمقارنتها سواء بنسب داخلية (لذات الشركة) لفترة مماثلة أخرى أو بنسب خارجية لشركات مماثلة أو بمعدلات الصناعة .

أ – الاتجاهات الداخلية

يتم تحديد الاتجاه باختيار تاريخ أو سنة أساس معينة ، ويفترض أن النسبة المالية في هذه الفترة هي 100% ، ثم يتم قسمة المؤشر أو النسبة المالية في كـل سنة تالية على نسبة سنة الأساس وبالتالي ينتج الاتجاه معبراً عن تطور المؤشـر على مدار عدة سنوات مقارنة بسنة واحدة هي سنة الأساس. ويعتبر تحليل الاتجاهات من الأساليب المفيدة لوضوحه وسهولة حسابه ، إلا أنه يعاب عليه أنه قد يؤدي إلى نتائج مضللة إذا لم يحسن اختيار أنسب سنة أساس .

ب– اتجاه المقارنات الخارجية

تستخدم النسب في عمل مقارنات بين النتائج المالية للشركات التي تعمل فـي نفس المجـال ، ويـراعى في المقارنات الخارجية ضرورة أن تطبق الشركات المقارنة ذات القواعد المستخدمة في حساب النسب .

حيث قد تكون نتائج المقارنة مضللة عند مقارنة معدلات دوران المخزون لشـركتين إحداهمـا تستخدم قيمة المبيعات في حساب معدل دوران والأخرى تستخدم تكلفة المبيعات في حساب ذات المعدل .

9/5 تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي

International Financial Ratio Analysis

يتم عمل تحليل المؤشرات المالية لأغراض تقييم الأداء التشغيلي والموقف المـالي للشركة ، يساعد ذلك التحليل على تقييم عدة عوامل على سبيل المثال مسـتوى مخاطر الائتمان وامكانية تحقيق الأرباح ، وإذا لم يتم إعادة تصوير القوائم المالية للشركة فإن الأمر يتطلب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند استخدام تحليل المؤشرات المالية . ويجب على المحلل المالى أن يفهم الإطار المحاسبي العـام الذي في ظله تم إعداد القوائم المالية كما يجب أن يتفهم أيضا تطبيقات

الأعمال الأجنبية المبنية على الثقافة المحلية وببساطة فإن إعادة تصوير القوائم الماليـــة لا تعتبر في حد ذاته أمراً كافياً لتجنب التوصل إلى استنتاجات مضللة من تحليل القوائم المالية .

إن تحـــليل المؤشـــرات الماليـــة يعتبر نقطة البداية في تطوير المعلومات المـــرغوبة عن طريق المحلل المالي . ويمكن تبويب تحليل المؤشرات المالية عمومـــاً كما سبق الذكر إلى أربعة مؤشرات تستخدم بصفة أكثر شيوعاً على المستوى الدولي هما :-

1- مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

وهي تعبر عن مقاييس قدرة الشركة في الأجل القصير على سداد التزاماتها المستحقة، وقد يطلق عليها أيضاً مؤشرات الوفاء بالالتزامات **Solvency Ratios**.

2- مؤشرات الكفاءة Efficiency Ratios

وهي مقاييس لكيفية استخدام المنشأة لأصولها المستخدمة بفعالية، ويطلق عليها أيضاً مؤشرات معدل الدوران أو مؤشرات النشاط **Turnover or Activity Ratios**.

3- مؤشرات الربحية Profitability Ratios

وهي تمثل مقاييس درجة نجاح أو فشل المنشأة خلال فترة زمنية معينة .

4- مؤشرات التغطية Coverage Ratios

وهـــي تعـــبر عن مقاييس لدرجة الحماية للدائنين والمستثمرين في الأجل الطويـــل . ويطـــلق عـــليها أيضـــاً بمؤشرات الرافعة أو هيكل رأس المال . **Leverage or Capital Structure Ratios**.

يصـــور الشكل رقم (9-7) بعض من مؤشرات القوائم المالية المستخدمة بشكل أكثر شيوعاً تحت كل مجموعة من المجموعات الأربعة السابقة .

شكل رقم (7–9)

المؤشرات المالية المتعارف عليها

التبويب	المؤشر	طريقة حساب المؤشر
1.السيولة	• معدل التداول : يهدف إلى تحديد المقدرة على الوفاء بالديون قصيرة الأجل .	الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة
2.الكفاءة	• معدل دوران المخزون : يهدف إلى قياس كيف يتم بيع المخزون بسرعة.	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون
	• معدل دوران حسابات المدينين : يهدف إلى تحديد كفاءة المتحصلات من المدينين.	قيمة المبيعات الآجلة / متوسط المدينين
	• معدل دوران الأصول : يهدف إلى قياس الاحتياطي المتولد من الأصول المستخدمة .	صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول
3.الربحية	• هامش الربح : يهدف إلى مقارنة الهامش بهوامش أرباح المنافسين .	صافي الربح / صافي المبيعات
	• العائد على الأصول : يهدف إلى قياس كفاءة ربحية الاصول .	صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول
	• العائد على حقوق الملكية : يهدف إلى قياس كفاءة ربحية استثمارات المساهمين .	صافي الربح / متوسط حقوق المساهمين
4.التغطية	• مؤشر الديون : يهدف إلى تحليل المقدرة على الوفاء بالتزامات الديون .	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول
	• مؤشر الديون إلى حقوق الملكية : يهدف إلى مقارنة التمويل عن طريق الاقتراض مع التمويل عن طريق استثمارات حقوق الملكية .	إجمالي الالتزامات / حقوق المساهمين

هذا وليس من الضروري أن يتم تحويل القيم معبراً عنها بعملات مختلفة إلى عملة وحيدة ، حيث أن أجراء ذلك لن يغير تلك المؤشرات ، حيث أن المؤشرات المبينة على نفس القيم سوف تكون هي ذات القيم بغض النظر عن العملة .

مثال

تبلغ جملة الأصول المتداولة لإحدى الشركات الفرنسية 2.5 مليون فرنك فرنسي ، في حين أن قيمة الالتزامات المتداولة تبلغ 2 مليون فرنك . ويعتبر معدل الترجمة الملائم (سعر الصرف في نهاية السنة) هو الدولار 5.2 فرنك فرنسي .

وبالتالي فإن :-

مؤشر التداول باستخدام القيم بالفرنك الفرنسي = $\frac{2500000}{2000000}$

= 1.25 إلى 1

مؤشر التداول باستخدام القيم بالدولار الامريكي = $\frac{5.2 \div 2500000}{5.2 \div 2000000}$

= 1.25 إلى 1

يوضح ذلك المثال أن تحليل المؤشرات المالية يمكن أن يتم إجراءه بدون تحويل القيم معبراً عنها بعملات مختلفة إلى عملة وحيدة .

القيود العامة لتحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي

General Limitation of Financial Ratio Analysis

إن تحـــليل المؤشـــرات المالية لديه عديد من القيود العامة بجانب التعقيد المرتـــبط نتيجة لوجود أطر محاسبية مختلفة وممارسات أعمال متباينة واسعة النطاق خلال دول العالم . لعل أبرزها ما يلي :-

1- أساس التقييم Valuation Basis

تتأســـس المؤشرات المالية على التكلفة التاريخية في معظم البلدان ، وقد يتخذ المستخدمون افتراض خاطئ مؤداه أن التكاليف تعكس الأسعار الجارية ، ونتيجة لذلك قد يتم اتخاذ قرارات غير رشيدة .

2- التقديرات Estimates

فـــي المواقف التي تتضمن وجود قيم تقديرية جوهرية على سبيل المثال الإهـــلاك والاســـتنفاذ ، فـــإن المؤشـــرات المالية تخسر فعاليتها عند اجراء المقارنات الداخلية بالشركة .

3- الاستبعادات Omissions

كـــثير من البنود الهامة لا يتم تضمينها في القوائم المالية ، وكأمثلة على ذلك رأس المال الفكري **Intellectual Capital** (حقوق الملكية الفكرية) ، وتحديد المنـــتج وعلاقات العمل بالإضافة إلى تصرفات المنافسين ، وعلى الرغم من أهميـــة تـــلك العوامـــل لمستقبل الشركة فإنها لا تدخل ضمن مدخلات النظام المحاسبي ، ومن ثم فإن حذفها قد يقيد من نفعية المؤشرات المالية .

4- البدائل التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها

Alternatives Allowed by GAAP

هناك شركات مختلفة تستخدم بدائل محاسبية مختلفة تسمح بها المعايير المحاسبية وكأمثلة على ذلك ما يلي :

أ - تقييم المخزون

حيث قد تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً .

ب - طرق الإهلاك

حيث قد تستخدم طريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص على سبيل المثال .

ولا شك فإن استخدام بدائل مختلفة مسموح بها داخل نفس الإطار المحاسبي تجعل المقارنات داخل المنشأة صعبة .

وليس بخاف فإن معظم تلك القيود العامة يتم تعظيمها وتكثيفها بحدة عند استخدام تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي ويمكن إبراز ذلك على النحو التالي:-

1- أساس التقييم Valuation Bsis

فعلى الرغم أن كثير من البلاد تستخدم اساس التكلفة التاريخية ، فإن القوائم المالية لبلاد أخرى يتم إعدادها باستخدام أساس مختلط من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية **Hybrid Historical-Current Cost Basis** أو باستخدام اساس التكاليف التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار **Historical Costs Basis Adjusted for General Price-Level Changes** .

ففـــي المملكة المتحدة يتم استخدام أساس مختلط يتكون من كل من التكلفة الـــتاريخية والتكلفة الجارية ، بينما في المكسيك فإن القوائم المالية المعدة على أســـاس التكـــلفة الـــتاريخية يـــتم تعديلها لمقابلة التغيرات في المستوى العام للأسعار.

2- التقديرات Estimates

إن المستويات المتباينة من المرونة الخاصة بتقدير بنود محددة مسموح به في البلاد المختلفة تجعل مقارنات المؤشرات المالية اكثر صعوبة ، على سبيل المثال يتم السماح باستنفاذ وإطفاء شهره المحل في الولايات المتحدة الأمريكية عـــلى مـــدار 40 ســـنة كحد أقصى ، بينما في فنلندا فإن فترة إطفاء الشهرة تتراوح عادة من خمس سنوات لتصل كحد أقصى إلى عشرين سنة .

3- الأستبعادات Omissions

كما سبق القول فإن تحليل المؤشرات المالية يعاني بوجه عام من استبعاد بعـــض المعلومات الهامة ، ولا شك أن المشكلة تتفاقم وتزيد بالحقيقة الخاصة بـــأن بعض المعلومات التي تكون مطلوب أن يفصح عنها في التقارير المالية فـــي بعض البلدان يتم استبعادها معاً في بلدان أخرى . على سبيل المثال في الســـويد لا يـــتم عمل أية استحقاق للخسائر المحتملة أو العرضية ، بينما في الولايـــات المـــتحدة الأمـــريكية لا يتم تسجيل المكاسب المحتملة في حين يتم تسجيل الخسائر المحتملة إذا ما كانت محتملة الحدوث **Probable** وأمكن عمل تقدير معقول لها . أما في ألمانيا يتم تسجيل الخسائر المحتمل إذا كانت ممكنة **Possible** .

ركـــزت المناقشـــة الســـابقة على الأثر المكثف للتدويل او للدولية على القيود العامـــة لتحـــليل المؤشرات المالية ، مما يتعين معه دراسة ذلك التحليل بعمق أكثر في ظل البيئة الدولية .

1- الأطر المختلفة للمحاسبة Different Accounting Frameworks

تختلف الأطر المحاسبية من بلد إلى بلد أخر في ظل غياب القوائم المالية المعاد تصويرها من ثم فإن مقارنة المؤشرات المالية المرتبطة بالقوائم المالية للـــبلاد المختلفة والمعدة باستخدام أطر محاسبية مختلفة سيكون مجرد تطبيق يتسم بعدم الجدوى أو لا طائل أو نفع جدي منه .

إن المعالجة المحاسبية المقبولة لبعض البنود غير العادية تتباين بين البلاد على سبيل المثال فإن هناك امكانية قليلة للمقارنة دولياً في المعالجة المحاسبية لـــتعديلات السنة السابقة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية فإن تسويات السنة الســـابقة لا تظهـــر في قائمة الدخل للفترة الحالية بينما يظهر ذلك في كل من ألمانيا والدانمارك ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأحداث والمعاملات التي تعتبر أنها غير عادية أو غير متكررة في الحدوث ينظر اليها على أنها تمـــثل بنود غير عادية وتظهر بشكل منفصل في قائمة الدخل ، أما في كوريا الجـــنوبية يتم التقرير عن التعديلات على السنة السابقة كبنود غير عادية في قائمـــة الدخل ، في حين لم تتحدث مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها فـــي المكسيك عن نوع البنود التي يتعين التقرير عنها كبنود غير عادية . الا انـــه في الممارسة العملية مع ذلك فإن البنود غير التشغيلية على سبيل المثال المكاســـب أو الخســـائر المرتبطة ببيع الأصول الثابتة يتم التقرير عنها كبنود غير عادية في قائمة الدخل .

في بعض البلدان من المقبول أن يتم تحميل أعباء معينة في مواجهة الدخل حكمياً لتحقيق ما يعرف بتمهيد الدخل **Income Smoothing** ، ذلك التطبيق لا يــتم السماح به في بلدان أخرى ، تلك الاختلافات تؤثر مباشرة على الربحية المقــرر عــنها وعلى المؤشرات الأخرى ليس بسبب الاختلاف الحقيقي في الدخــل فحســب ، بــل أيضا بسبب التباين الواضح في تطبيقات التقرير عن الدخل.

2- تطبيقات الأعمال المختلفة Different Business Practices

إن تطبيقات الأعمال غير موحدة خلال دول العالم ، فإذا لم يكن مستخدم التحــليل المــالي عــلى معرفة بتلك الاختلافات فمن المحتمل أن يتوصل إلى اســتنتاجات خاطئة . إن إعادة تصوير القوائم المالية وحده ليس كافياً للتغلب على تلك المشكلة ، فكما سبق ذكره فإن الشركات اليابانية عادة ما تكون لديها نسبة أعلى للقروض إلى حقوق المساهمين مقارنة بتلك الخاصة بالشركات في الولايــات المتحدة الأمريكية . ويمكن للمحلل الخبير أن يفسر ذلك على نحو صحيح وملائم كنتيجة مباشرة لعادات وتقاليد الأعمال التجارية اليابانية .

إن توجــه القوائم المالية يصنع تحدياً أخر ، حيث في كثير من البلدان يتم توجيــه القوائم المالية تجاه المستثمرين في المقام الأول ، بينما في بلاد أخرى فــإن توجيهها يكون لخدمة الدائنين بصفة رئيسية . ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على مضمون ومحتوى القوائم المالية والمدى الذي يتم إليه عمل الافصاحات التفصــيلية لكل البنود الفردية ، وذلك يلقي الضوء مرة أخرى على أهمية فهم تطبيقات الأعمال في البلاد التي يتم تحليل قوائمها المالية .

3- تأثير قوانين الضرائب Influence of Tax Laws

ان تخفيض الضرائب من التطبيقات الشائعة في بعض البلاد وبالتالى يتم إعـداد قوائم مالية تهدف إلى تدنية الدخل المقرر عنه . ففي ايطاليا يتم تطبيق القـانون الضريبي بوجه عام على أي ربح يتم عرضه في القوائم المالية حتى لـو كان هذا الربح لا يتطلب أن يتم الاعتراف به وفقاً للتشريعات الضريبية . أما في ألمانيا فهناك كثير من المجالات يتطلب خلالها اختيار طريقة محاسبية لأغـراض ضـريبة الدخـل وتكون مطلوبة أيضاً لأغراض التقرير المالي ، ونـتيجة لذلـك فهـناك القليل من الاختلافات في ألمانيا بين الدخل لأغراض الضرائب والدخل لأغراض التقرير المالي .

4- دقة البيانات Data Accururacy

كمـا سـبق ذكره في مقدمه ذلك الفصل أنه في بعض الحالات قد تتغير الـبيانات بتعمد لإظهار أداء أفضل من الأداء الفعلي ، ولاشك فإن المؤشرات المالية التي تتأسس على بيانات غير دقيقة ستكون غير دقيقة بوضوح كما أنها ستكون نتيجة لذلك غير قابلة للاعتماد عليها عند إجراء المقارنات .

المؤشرات المالية وتباين مبادئ المحاسبة المقبولة المتعارف عليها

Financial Ratios and GAAP Diversity

يـتعين أن يـتم الإشادة إلى فحص أثر المعايير المحاسبية المختلفة على مؤشرين ماليين هما الأرباح لكل سهم Earning Per Share ومعدل العائد على حقـوق الملكية Rate of Return on Equity . وكما سبق مناقشته في الفصل الخامس فإن أثر القياسات المالية والتي يتم إقرارها عن طريق مبادئ المحاسبة

المقبولة والمختلفة تؤثر وتنعكس على الافصاحات في القوائم المالية، ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية التي تستخدم قيم من القوائم المالية تتأثر بذلك مباشرة . ومن مراجعة الاشكال رقم (8-9) حتى رقم (12-9) يتضح بجلاء ما يلي :-

شكل رقم (8-9)

الحالة الأولى : شركة Telefanos de Mexico في عام 1997

	المبادئ المحاسبية المقبولة بالولايات المتحدة الأمريكية	المبادئ المحاسبية المقبولة بالمكسيك
صافي الدخل	ps 12241801000 بيسوس ps	ps 12850613000 بيسوسps
حقوق المساهمين	78679648	88230908
المؤشرات		
الأرباح لكل سهم (عملة المكسيك pesos)	1456	1529
معدل العائد على حقوق الملكية	%15.559	%14.565

شكل رقم (9-9)

الحالة الثانية : شركة Philips عام 1997

	المبادئ المحاسبية الأمريكية	المبادئ المحاسبية الهولندية
صافي الدخل	F13090000000	F13339000000
حقوق المساهمين	F32362000000	F31292000000
المؤشرات		
الأرباح لكل سهم (بالجيليدر الهولندي)	36.36	37.05
أساسي	36.06	36.75
مخفض	%40.449	%42.628

شكل رقم (10-9)

الحالة الثالثة شركة BP Amoco عام 1999

	المبادئ المحاسبية الأمريكية	المبادئ المحاسبية الانجليزية
صافي ربح السنة	$4596000000	$5008000000
حقوق المساهمين	37838000000	43281000000
المؤشرات		
الأرباح لكل سهم عادي (بالسنت الأمريكي)		
أساسي	23.7	25.82
مخفض	23.56	25.68
	%12.147	%11.571

شكل رقم (11-9)

الحالة الرابعة : شركة Nycomed Amershan عام 1998

	المبادئ المحاسبية الأمريكية	المبادئ المحاسبية الانجليزية
صافي الدخل (الخسارة)	£ (2600000)	£ 122200000
حقوق المساهمين	1618400000	207100000
المؤشرات		
الأرباح (الخسائر) لكل سهم عادي (البنسات الانجليزية)	(0.4)	19.5
معدل العائد على حقوق الملكية	%(0.161)	%59.005

شكل رقم (12-9)

الحالة الخامسة ICL عام 1998

	المبادئ المحاسبية الأمريكية	المبادئ المحاسبية الانجليزية
صافي الدخل (الخسارة)	$(44000000)	$193000000
حقوق المساهمين	3557000000	149000000
المؤشرات		
الأربــاح الخســائر لكــل ســهم عــادي (بالبنسات الانجليزية)		
أساسي	(0.4)	19.5
مخفض	(6.1)	26.5
معدل العائد على حقوق الملكية	%1.237	%129.5

(1) إن المؤشرات المالية لأحد الشركات يمكن أن تكون مختلفة في ظل وجود معاييــر محاسبية مختلفة . توفر الأشكال أرقام (11-7) ، (12-7) دليل إثبات واضح يدعم تلك النقطة .

(2) إن حجــم الاخــتلافات (في المؤشرات) يعتمد على المدى الضخم لأنواع المعاملات للمنشأة الذي تم تضمينه . تقارن الأشكال من رقم (10-9) إلى رقم (12-9) المؤشرات طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأمريكية والانجــليزية لثلاثة شركات ، في حالة شركة B P Amoco (الشكل رقم 10- 9) فإن الاختلافات تعتبر صغيرة نسبيا ، والعكس صحيح في حالات شركة Nycomed Amprsham plc (شكل رقم 11-9) وشركة ICL (شكل

رقم (12-9) . في كل من الحالتين الأخيرتين فإن الاختلاف ليس جوهري في الحجم فقط وإنما أيضاً في الاتجاه المعاكس ، حيث تكون المؤشرات بالموجب في ظل استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة في المملكة المتحدة ، بينما هي مؤشرات تظهر بالسالب عند حسابها باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة الأمريكية .

إن المناقشة السابقة يجب أن تساعد في تجنب مخاطر ومآزق الاعتماد بشكل كامل على تحليل المؤشرات المالية . إن أثر عملية القياس في ظل استخدام مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها لبلدان مختلفة قد تؤدي إلى اختلافات واضحة في المؤشرات المالية لنفس الشركة ولنفس الفترة الزمنية محل التحليل .

9/6 تحليل الاتجاه على المستوى الدولي International Trend Analysis

إن تحليل المؤشرات المالية يتعلق بتاريخ أو فترة زمنية واحدة ، في حين أن تحليل الاتجاه يقارن المعلومات الخاصة بأحد البنود لفترتين أو أكثر من فترة ، يوضح تحليل الاتجاه التغير الذي يحدث في أحد البنود ومعدل ذلك التغير . من الشائع للشركات أن تعرض ملخصات للبنود المختارة عن فترة خمس أعوام أو عشر أعوام في تقاريرها السنوية ، يوضح الشكلين رقم (13-9) ورقم (14-9) أمثلة على ذلك خاصة بكل من شركة Sony وشركة Dyno النرويجية ، وعادة ما تعرض الشركات أيضاً أرقام مالية مقارنة لعام أو عامين بجانب القوائم المالية للسنة الحالية (الأشكال البيانية أرقام (4-9) حتى (6-9) .

وعـــندما يـــتم أداء الاتجاه لأغراض المقارنة مع الشركات الأخرى فمن المــرغوب فيــه أن يـــتم تحويل القيم إلى أساس متعارف عليه ، وهذا يمكن المحـــلل من تقييم معدل النمو أو الانخفاض خلال الزمن بشكل أكثر سهولة ، ويتمـــثل المدخل المتعارف عليه في اختيار السنة الأولى كسنة أساس ، وبعد ذلـــك يتم قسمة قيمة كل سنة سابقة على القيمة الخاصة بسنة الأساس وعندما يـــتم مقارنـــة شركتين أو أكثر يجب أن يتم استخدام نفس سنة الأساس لكافة المنشأة المتضمنة في التحليل .

يمكـــن أن تـــتأثر الاتجاهات بشكل جوهري عن طريق سنة الأساس ، لذلك السبب فإن سنة الأساس المختارة يتعين أن تكون سنة ممثلة ، وذلك يعوق اختيار أي ســـنة ذات قيمة سالبة كسنة أساس . يشرح الشكل رقم (15-9) تحليل الاتجاه باستخدام بيانات المبيعات الخاصــــة بكل من شركـــة **Volks Wagen** وشركـــة **General Motors** عن الفترات المالية 1994 حتى 1998 .

وعـــندما يـــتم اســـتخدام ذلك المدخل التحليلي لأغراض المقارنة فلن يتم اضــــافة أي تعقيـــد عن طريق استخدام العملات المختلفة (المارك الألماني أو الــــدولار الأمـــريكي) ويتم التعبير عن اتجاه النمو بالنسبة المئوية وليس بقيم العملة .

تحليل اتجاه التغير Change Trend Analysis

يتمثل تحليل اتجاه التغير **Variation of Trend Analysis** في حساب التغيرات من أحد الفترات إلى الفترة التالية . وباستخدام المعلومات التي يوضحها الشكل رقم (15-9) الخاصة بشركـــة **Volks Wagen** ، يتم حساب التغير بالنسبة المئوية في ايرادات المبيعات عن الفترة من عام 1994 حتى 1995 على النحو التالي :-

$$\frac{80.041 - 88.119)}{80.041} \times 100 = 10.1\%$$ تقريبا

ويتم توضيح اتجاه تغير المبيعات السنوي لكل من شركتي Volks Wagen, General Motors عن الفترة من عام 1994 حتى عام 1998 في الشكل البياني رقم (16-9) ، ويشير ذلك الشكل إلى القابلية للتقلب في المبيعات من عام إلى أخر بالنسبة لشركة General Motors مقارنة بنظيرها عن اتجاهات المبيعات الموضحة في الشكل رقم (15-9) .

قيود تحليل الاتجاه Limitation of Trend Analysis

علـى الـرغم مـن القدرة الأخبارية لمدخل تحليل الاتجاه فإنه يتعين أن يستخدم بحذر وعناية لأغراض التنبؤ . حيث أنه يقارن النمو (أو الانخفاض) من فترة إلى فترة أخرى .

بصفة عامة يوجد قيدين رئيسيين لتحليل الاتجاه :

أولاً: القيـد الأول أن سـنة الأسـاس ذات تأثير جوهري على الاتجاه طويل الأجـل. لذلـك السبب فإن تمثيل سنة الأساس المختارة لا يمكن أن يتم المـبالغة الـتأكيد عليها . إن وجود البنود غير العادية في سنة الأساس بمعنى البنود غير العادية – سوف تشوه أرقام الاتجاه طويلة الأجل .

ثانيـاً: القيد الثاني : إن سنة الأساس لا يمكن أن تكون رقم سالب من تحليل اتجاه التغير ، حيث لا يمكن تطوير اتجاه التغير من استخدام رقم سالب، لذلك السبب قد تكون هناك فجوات في السلاسل الزمنية عندما يتم تطوير اتجاه التغير من سنة إلى سنة أخرى . ويتم شرح ذلك في الشكل رقـم (17-9) الخاص بشركة Philips .

شكل رقم (13-9)

ملخص للبيانات المالية المختارة عن خمس سنوات

لشركة SONY

شركة سوني والشركات التابعة الموحدة عن السنة المنتهية في 31 مارس — بآلاف الدولارات فيما عدا القيم لكل سهم

الأرقام بالمليون ين فيما عدا القيم لكل سهم

	1995	1996	1997	1998	1999	1999
الخاصة بالسنة						
المبيعات وإيرادات التشغيل	¥ 3990583	¥ 4592565	¥ 5663134	¥ 6755490	¥ 6794619	$ 56621825
ربح التشغيل (الخسارة)	(166640)	235324	370330	520210	338649	2822075
الربح (الخسارة) قبل الضرائب	(220948)	138159	312429	453749	368128	3067733
ضرائب الدخل	65173	77158	163570	214868	176973	1474755
صافي الدخل (أو الخسارة)	(293356)	54252	139460	222068	179004	1491700
البيانات لكل سهم						
صافي الدخل (الخسارة)						
- أساسي	¥ (784.7)	¥ 145.1	¥ 367.7	¥ 557.7	¥ 436.9	$ 3.64
- مخفض	(784.7)	134	309.2	483.4	391	3.26
توزيعات ربح نقدية	50	50	55	60	50	0.42
الإهلاك والإطفاء	226984	227316	266532	301660	3071733	$2559755
نفقات رأسمالية						
اضافات للأصول الثابتة	250678	251197	298078	387955	53730	2947750
مصروفات بحوث وتطوير	239164	257326	282569	318044	375314	3127617
في نهاية العام						
صافي رأس المال العامل	537733	816361	843500	1151152	1126848	9390400
حقوق المساهمين	1007802	1169147	1459332	1815555	1823665	15197208
حقوق المساهمين لكل سهم	2695.31	312553	379862	4461.39	4448.69	37.07
إجمالي الأصول	4223914	5045699	5680246	6403043	6299053	52492108
عـدد الأسـهم المصدرة في نهاية العام (بالألف سهم)	373911	374068	384185	407195	410439	

شكل رقم (9/14)

الأرقام المالية الرئيسية لشركة Dyno

بالمليون NOK

	1998	1997	1996	1995	1994
الدخل Income					
إيراد التشغيل	11868	11329	9714	10411	9698
إيراد خارج النرويج(%)	90	89	88	89	88
الربح Profit					
ربح التشغيل	529	575	460	602	860
الربح قبل البنود غير العادية	661	450	373	435	693
صافي الربح (الخسارة) الموحدة	156	62(-)	211	343	418
الربحية Profitability					
نسبة هامش التشغيل (%)	4.5	5.00	4.7	5.8	8.9
العائد على رأس المال المستخدم (%)	9.2	10.1	9.5	12.1	16.6
العائد على حقوق الملكية(%)	6.7	1.6(_)	8.4	14	18.5
هيكل رأس المال في 31 ديسمبر Capital Structure					
التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	399	561	665	778	786
إجمالي الاستثمارات	886	1083	1162	727	646
رأس المال المستخدم	6136	5860	5238	4914	5345
الملكية بنسبة مئوية من إجمالي الأصول	32.3	31	36.4	38.2	32.2
صافي القروض	2325	2362	1839	1474	2084
العاملين Employees					
عدد العاملين في 31 ديسمبر	8839	8707	7706	7316	7569
الأسهم Shares					
عدد الأسهم في 31 ديسمبر (بالألف)	25598	25583	25525	25421	25102
متوسط عدد الأسهم (بالألف)	25591	25569	25502	25341	25033
التوزيعات لكل سهم	3	3	4	4	4
الأرباح لكل سهم قبل البنود غير العادية	13.96	10.09	8.26	9.63	16.69
الأرباح لكل سهم	6.1	2.41	8.26	13.53	16.69
فترة الاسترداد (بمتوسط لخر الثلاثة سنوات %)	83.7	56.8	31.2	27.5	32.2
سعر السوق في 31 ديسمبر	113	142	162	148	198
الأرباح على سعر السوق في 31 ديسمبر	18.5		19.6	10.9	11.9
عدد المساهمين	5122	4995	5044	5441	5186

شكل رقم (15-9)

اتجاهات المبيعات السنوية

لشركتي Volks Wagen,General Motors

	94	95	96	97	98
شركة Volks Wagen					
المبيعات (بالمليون مارك)	80041	88119	100123	113245	134243
اتجاه سنة الأساس (%)	100	110	125	141	168
شركة General Motors					
المبيعات (بالمليون دولار)	148261	160001	163885	178252	161315
اتجاه سنة الأساس (%)	100	108	111	120	109

شكل رقم (16-9)

اتجاهات التغير في المبيعات السنوية

لشركتي Volks Wagen,General Motors

	94	95	96	97	98
شركة Volks Wagen (٪)	-	10.1	13.6	13.11	18.5
شركة General Motors (٪)	-	7.9	2.4	8.8	9.5 (-)

شكل رقم (17-9)

اتجاهات التغير في صافي الدخل السنوي

لمجموعة شركة Philips (بالمليون جيليدر Dutch Guilders)

	94	95	96	97	98
صافي الدخل (أو الخسارة)	2125	2518	(590)	5733	13339
اتجـاه التغير في صافي الدخل السنوي (%)	-	18.5	123.4(-)	-	132.7

أعتبارات العملة الأجنبية Foreign Currency Considerations

في بداية ذلك الفصل تم ذكر أن المؤشرات المالية تعتبر متماثلة ومتطابقة بغض النظر عن اساس العملة المستخدم في تحديد أرصدة الحسابات. ولذلك السبب فليس من الضروري أن يتم تحويل القيم المحددة بأحد العملات الأجنبية - بمعنى العملة المحلية إلى العملة الوطنية لتحليل المؤشرات المالية.

ولأغراض أداء تحليل الاتجاه المقارن ليس من المرغوب فيه فقط وإنما من الضروري أن يتم استخدام القيم معبراً عنها بالعملة المحلية (أو الأجنبية) ، ويتمثل السبب وراء ذلك في أن بيانات الاتجاه المبينة على القيم المترجمة من أحد العملات الأجنبية إلى العملة المحلية تشوه العلاقات المالية القائمة . وذلك يعتبر حتمياً سواء ما إذا كانت معدلات التغير في نهاية السنة قد استخدمت في الترجمة أم لا ، أو ما إذا كان قد تم استخدام أحد طرق ترجمة العملة التي سبق مناقشتها .

فإذا ما استخدمت أسعار الصرف في نهاية السنة ، فإن سنة الأساس يتعين أن يتم اختيارها للسنوات التي يتم تضمينها في تحليل الاتجاه . ويعتمد القرار الخاص بأي سنة من السنوات يتعين أن يتم اختيارها كسنة أساس على التفضيل الشخصي. وربما تمثل الحالة الوحيدة التي على ضوئها يوجد دليل سنة الأساس عندما يتم تعديل أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية في مقابل التغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة ، في مثل تلك الحالة يتعين استخدام أسعار الصرف في نهاية السنة للسنة المستخدمة كسنة الأساس للتعديلات مقابل التضخم .

مثال

فيما يلي بيانات إيرادات المبيعات الخاصة بأحد الشركات في المملكة المتحدة عن أربعة سنوات :-

السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
المبيعات بالمليون جنية استرليني	**600**	**680**	**800**	**980**
أسعار الصرف في نهاية السنة الجنية الاسترليني إلى الدولار	**0.50**	**0.45**	**0.60**	**0.70**

- اتجـاه الـتغير للمبيعات المتجمعة عن السنوات الأربعة باستخدام العملة الوطنية

$$= \frac{600 - 980}{600} = \%63$$

(ب) السنة الأولى كسنة أساس

$$= \frac{(0.5 \div 600) - (0.5 \div 980)}{(0.5 - 600)} = \%63$$

(ج) السنة الرابعة كسنة أساس :-

$$= \frac{(0.7 \div 600) - (0.7 \div 980)}{(0.7 - 600)} = \%63$$

(د) اتجـاه الـتغير باستخدام أسعار الترجمة الملائمة **واجبة التطبيق في نهاية** السنة الأولى والسنة الرابعة

$$= \frac{(0.5 \div 600) - (0.7 \div 980)}{(0.5 - 600)}$$

$$= \frac{1200 - 1400}{1200} = \%17$$

وكمـــا يمكن تبينه من كل من (أ) ، (ب) ، (ج) عندما يتم استخدام سعر الصرف لسنة الأساس – فإن نتيجة تحليل اتجاه التغير لن تتأثر بترجمة العملة المحلية باستخدام الأسعار الملائمة . فليس هناك أية أهمية لأي سعر ملائم في نهايـــة العـــام أو إذا مـــا كانت القيم لم يتم ترجمتها على الإطلاق ، ومع ذلك فعـــندما يتم استخدام أسعار الصرف الملائمة في نهاية العام الواجبة التطبيق على قيم المبيعات لتلك السنوات المحددة يتم الحصول على تشويه وتحريف ، ويتم شرح ذلك في الجزء (د) الموضح بعالية .

ولأغـــراض الترجمة إذا ما تم استخدام أحد طرق ترجمة العملة ، قد يتم عمـــل تشويه وتحريف عن طريق عملية الترجمة ذاتها . فباستخدام نفس القيم الـــتي تـــم تحديدهـــا بالعملة الأجنبية ، فإن أياً من طرق الترجمة التي سبق مناقشـــتها تؤدي إلى قيم مترجمة مختلفة في كثير من الحالات ، وإذا لم يتم بـــذل جهـــد من أجل عزل تأثيرات سعر الصرف – فإن تحليل الاتجاه قد يتم تشويهه وتحريفه وقد يؤدي إلى نتائج واستنتاجات مضللة .

الفصل العاشر

التخطيط الاستراتيجي والرقابة على المستوى الدولي

الفصل العاشر

التخطيط الاستراتيجى والرقابة على المستوى الدولى

International Strategic Planning and Control

10/1 التخطيط الاستراتيجى على المستوى الدولى :-

10/1/1 نظام المحاسبة الإدارية والتخطيط الاستراتيجى .

10/1/2 طبيعة التخطيط الاستراتيجى الدولى .

10/1/3 العوامـل المساهمة فى زيادة درجة تعقد التخطيط الاستراتيجى الدولى.

10/1/4 طبيعة المعلومات المطلوبة للتخطيط الاستراتيجى الدولى .

10/1/5 مفهوم ومداخل إدارة المخاطر على المستوى الدولى .

10/1/6 دور المحاسبة .

10/1/7 التنافس والجودة .

10/2 نظم الرقابة على المستوى الدولى :-

10/2/1 نظم الرقابة الرسمية وغير الرسمية .

10/2/2 المركزية فى مواجهة اللامركزية .

10/2/3 التقرير القطاعى وتحليل المقدرة على الربحية واللامركزية .

10/2/4 تقييم الأداء الدولى .

10/2/5 الأداء المتوازن .

10/2/6 مقاييس الأداء الخاص بالعاملين .

10/3 تقييم الأداء للشركة التابعة الدولية :

10/3/1 معايير تقييم الأداء .

10/3/2 العائد على الاستثمار .

10/3/3 الدخل المتبقى .

10/3/4 القيمة الاقتصادية المضافة .

10/3/5 العائد على حقوق الملكية .

10/3/6 معايير الأداء الأكثر استخداماً وشيوعاً فى الواقع العملى .

10/3/7 مقاييس الأداء الفعلى .

10/3/8 معايير تقييم الأداء .

10/4 نظم المعلومات العالمية .

10/4/1 خصائص وطبيعة نظم المعلومات العالمية .

10/4/2 أثر التطورات التكنولوجية .

10/4/3 اعتبارات السوفت وير .

10/4/4 تخطيط موارد المنشأة .

10/4/5 توافق نظام المعلومات العالمية مع معايير المحاسبة الدولية .

10/1 التخطيط الاستراتيجي على المستوى الدولي

International Strategic Planning

المحاسبة الإدارية Managerial Accounting

. يعنى التخطيط أن يحدد المديرون الخطوات اللازمة لتوجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها ، وهذه الخطط من حيث طبيعتها اما أن تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، وتسمى عملية تنفيذ الأهداف بعيدة المدى بالتخطيط الإستراتيجي **Strategic Planning** ويتحقق التخطيط الإستراتيجي في أي تنظيم على مرحلتين هما مرحلة إستراتيجية المنتج **Product Strategy** (تحديد المنتجات الواجب إنتاجها) ، ومرحلة إستراتيجية التسويق **Marketing Strategy** (أي تحديد النشاط التسويقي أو الإنتاج المطلوب لتقديم السلع أو الخدمات للمستفيدين) ، ويتفرع من التخطيط الإستراتيجي مجموعة من الإستراتيجيات الفرعية تسمى سياسات التنظيم ، ومن ثم تطلق عملية التخطيط الإستراتيجي على تحديد استراتيجية السياسات **Setting Policy Stategy** .

يركز ذلك الجزء على مفهوم التخطيط الاستراتيجي والرقابة على العمليات الدولية ، حيث قد يتم النظر إلى النظام المحاسبي لمنظمة الأعمال على أنه يتكون من نظامين الأول يتعلق بالمحاسبة المالية **Financial Accounting** والأخر يرتبط بالمحاسبة الإدارية **Managerial Accounting** ، وتتأسس عملية التمييز بين النظامين على المستخدمين الرئيسيين للمعلومات ، حيث تقدم المحاسبة الإدارية المعلومات إلى مستخدمين داخل منظمة الأعمال لمساعدتهم في تخطيط والرقابة على أنشطتها بجانب اتخاذ القرارات ، في

حيـــن توفـــر المحاسبة المالية المعلومات بصفة رئيسية إلى مستخدمين خارج منظمة الأعمال .

فإذا كان هناك أوجه تشابه بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية تتمثل فى إعـــتماد كلاهما على نظام المعلومات المحاسبية ، وعلى مبدأ المسئولية أو الوكالة **Concept of Responsibility or Stewardship** ، إلا أن هناك ثمانية فروق أساسية ، حيث تركز المحاسبة الإدارية على تقديم المعلومات للإستخدام الداخلى **Internal Uses** ، والتركيز أكثر على المستقبل ، والتأكيد على ملائمة ومـــرونة البيانات ، وعدم التركيز كثيراً على دقة البيانات بقدر التركيز على الـــبيانات غيـــر المالية ، والتركيز على قطاعات التنظيم أكثر من النظر الى المـــنظمة ككـــل ، مع إعتمادها على إستخدام دوائر العلوم الأخرى ، كما لا تحكمهـــا مـــبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً بالإضافة الى أنها ليست مطلوبة قانونـــاً أو بعـــبارة أخـــرى فانها غير الزامية **Not Mandatory** على عكس المحاسبة المالية .

أن معـــلومات نظـــام المحاسبة الإدارية عموماً تستهدف تحقيق غرضين رئيسيين هما :-

1-وضع السياسة والتخطيط الاستراتيجى والتشغيلى

Policy formulation, Strategic Planning and Operational Planning

يـــتم إعـــداد تقاريـــر خاصـــة **Special Reports** لتوفير المعلومات إلى المديرين لأغراض وضع السياسات وإعداد الخطط الاستراتيجية بجانب إعداد الخطط التشغيلية ، ويتم تصميم الخطط التشغيلية **Operational Plans** لتطبيق الخطط الاستراتيجية ، فعادة ما تكون الخطة التشغيلية جزء من خطط منظمة الأعمـــال الـــتى تغـــطى فترة زمنية أقصر من الخطة الاستراتيجية ، كما يتم

تـنفيذها وتطبيقها عن طريق مديرين فى المستوى الأوسط والأدنى ، و يتمثل الاتجـاه عمومـاً نحو تضمين مزيد من المعلومات غير المالية وغير الكمية لتعزيز وتعظيم نفعية الخطط التشغيلية .

2- تخطيط الأنشطة والرقابة على الأعمال

Planning Activities and Controlling Operations

تساعد التقارير الدورية المنتظمة **Regular Reports** المديرين فى تخطيط الأنشطة والرقابة على الأعمال ، ويهدف تقرير الأداء **Performance Report** إلى عمـل مقارنـة بين الأداء الفعلى مع الأهداف المقدرة بالموازنة ، ويعتبر تقرير الأداء مجرد مثال على التقرير الدورى ، ويميل الاتجاه نحو إعداد مزيد مـن الـتقارير الدورية المتكررة وغير المالية ، على سبيل المثال فأن مدير الإدارة قد يحصل على تقرير يومى يتضمن بيانات عن اجمالى عدد الوحدات المنتجة وعدد وحدات المواد المستخدمة بالطن ، وعدد ساعات العمل المستنفذة بالإضافة إلى عدد الوحدات المنتجة المعيبة .

10/1/2 طبيعة التخطيط الاستراتيجى الدولى

International Strategic Planning

أن تعقـد الأعمال الدولية تضع متطلبات إضافية على المحاسبة الإدارية والتى تضع نصب أعينها التخطيط الاستراتيجى وأهميته على المستوى الدولى، ويعرف التخطيط الاستراتيـجى **Strategic Planning** عموماً بأنه عبارة عن العملية الخاصة بالتقرير عن أهداف المنظمة والاستراتيجيات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف ، تتكامل أذن الخطة الاستراتيجية **Strategic Plan** مع الأهداف الرئيسية للمنظمة وسياساتها وتتابع تصرفاتها وإجراءاتها داخل إطار متماسك كوحدة واحدة ، يساعد التخطيط الاستراتيجى المنظمة من تخصيص مواردها

بشــكل أمــثل للأســتفاده من جوانب القوة ، واخذ ميزه الفرص الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى أن تصبح وتظل فى وضع تنافسى ، أن عملية التخطيط الاســتراتيجى ليست جديدة على مستوى الفكر الإدارى والتنظيمى ، حيث أن كثيرا من الشركات الوطنية فى البلاد الصناعية تقوم بإعداد خطط استراتيجية لعقــود عديــدة ، ومع ذلك فأن التخطيط الإستراتيجى للأعمال الدولية مازال يعتبر ظاهرة حديثة .

تقــوم الشــركات المــتعددة الجنسية بعمل اختياراتها عندما تقوم بتكوين ووضع استراتيجيات أعمالها الدولية . على سبيل المثال :-

- فى اى البلاد يتعين أن تركز أو تقلص الشركة أعمالها ؟
- مــا هــو نطاق الأعمال الذى يجب أن يتحدد داخل أحد البلاد الجديدة ؟ وهل هو سيكون عمل تسويقى أم عمل تصنيعى ام كلاهما ؟
- مــا هــو شكل كيان المشروع فى ذلك البلد الجديد هل سيكون مشروع مشترك أم شركة تابعة مملوكة بالكامل أم شركة تابعة مملوكة جزئياً ؟

أن عمــلية التخطيط الاستيراتيجى للشركة المتعددة الجنسية يجب أن تأخذ فى اعتــبارها العوامــل البيئية الداخلية بالإضافة إلى العوامل الخارجية على الشركة . ويعتبر التنبؤ بالعوامل البيئية الخارجية أمرا صعبا بشكل كافى داخل حــدود أحد البلاد ، كما أن تلك المهمة تضع مزيد من التحديات الكبيرة عندما يتم الارتباط بكثير من الشركات ، وهذا يفسر الرفض القائم عن طريق الكثير مــن الشركات المتعددة الجنسية للدخول فى مشروعات أعمال فى جمهوريات الاتحــاد الســوفيتى الســابقة وبعض من دول أوروبا الشرقية . أن الظروف القانونيــة والسياســية والاقتصــادية فى تلك الدول بالإضافة إلى الصراعات

والـــنزاعات بيـــن المعـــتقدات الرئيســـية غالباً ما يجعل تلك الظروف البيئية الخارجية غير مستقرة تماما لدرجة لا يمكن التنبؤ بها .

10/1/3 العوامل المساهمة فى زيادة درجة تعقد التخطيط الاستراتيجى الدولى
Factors Contributing to Complexities

يجـــب أن تـــتعامل الشـــركات المتعددة الجنسية مع العديد من المتغيرات الضخمة عند تطوير استراتيجية أعمالها العالمية .

مشاكل توصيل الاستراتيجيات والاتجاهات تجاه التخطيط

يمكـــن للاختلافات فى اللغة والثقافة أن تخلق مشاكل عديدة عند توصيل الاســـتراتيجيات والخطـــط ، بعض الثقافات تجعل قبول عملية التخطيط أمرا صـــعباً بســـبب الشـــعور الثقافى الخاص بالأيمان بالقضاء والقدر **Fatalism** بخصوص المستقبل ، فأن وجود ايمان قوى بأن كل حدث مكتوب مسبقاً (قضاء وقـــدر) **Pre - destined** يـــؤدى إلى رفـــض كـــل فكرة للتخطيط والتخطيط الاسترتيجى بالتبعية .

البيئات الاقتصادية والقانونية :

كل بلد من البلاد له إطار عمل خاص يتضمن تنظيم المشروعات والنظام الضريبى ومتطلبات التقرير المالى ، ومعدلات التضخم والعمله ، يضاف على ذلـــك أن كـــل بـــلد لديه عاداته وتقاليده الخاصة بالتنظيم ، ولا سبيل أن تقوم الشـــركة المتعددة الجنسية بالتعرف على كيفية أداء الأعمال فى تلك البلدان ، وإلا سيترتب على ذلك أخطاء مكلفة .

النظام السياسى Political System

أن نقص الاستقرار السياسى فى أحد البلدان يزيد من المخاطر السياسة على الشركات الأجنبية ، فغالباً ما يؤدى أحداث تغير فى الحكومة فى بلد يتسم بعدم استقرار سياسى إلى تغيرات مفاجئه ومتكررة بشكل غير متوقع فى السياسات الحكومية تجاه منشأت الأعمال . وهذا يعتبر حقيقيا لاسيما فى البلاد التى ليس لديها قوانين وأعراف ثابتة ومستقرة لإقتصاديات السوق الحرة ، أن نقص الاستقرار فى المنطقة والنزاعات السياسية الإقليمية تعوق وتعترض سبيل الانتقال الحر للمنتجات والخدمات .

الاعتبارات العمالية Labor Considerations

أن الاعتبارات العمالية تعتبر مختلفة فى كل بلد عن الأخر ، ففى بعض البلدان قد تكون نقابات واتحادات العمال قوية تماماً ، ففى ألمانيا والسويد تمنح قوانين العمل نقابات العمال كثير من السلطات التى تتضمن حق التمثيل فى مجلس الإدارة ، وقد تفرض قوانين العمل عديد من القيود الصارمة على قدرة الشركة المتعددة الجنسية على تعيين أو إنهاء خدمة العمال ، ففى مصر هناك قوانين صارمة ودقيقة تجعل من الصعوبة بمكان أن يتم فصل أحد العاملين ، أن القوانين المصرية تجعل من الصعب أن يتم التسريح المؤقت للعاملين لاى سبب من الأسباب حتى لو كانت بسبب ظروف اقتصادية عامة ، أو بسبب نقص حجم مبيعات الشركة أو توافر تقنية جديدة تجعل أداء بعض الوظائف أمراً متقادما .

وهناك عديد من الاعتبارات العمالية الأخرى تتضمن إنتاجية العمل توافر العمالة الفنية ذات المهارة التى تتباين فى أجزاء متفرقة من العالم .

10/1/4 طبيعة المعلومات المطلوبة للتخطيط الاستراتيجى الدولى

Nature of Information Needed For Strategic Planning

أن وضع الخطة الإستراتيجية تتميز بأنها عملية تستنفذ كثير من الوقت ، فـفى الكـتب الدراسـية وفى الجامعـات الأكاديميـة يمكن تحليل المشاكل الاستراتيجية بافتراض علاقات السبب والأثر **Cause Effect Relationships**، إلا أنـه فى العالم الحقيقى فأن إدراك مثل تلك العلاقات من المحتمل أن يتسم بعـدم التأكد لدرجة يتعين معها استخدام أدوات تحليلية فنية متقدمة غالباً ما لا تستحق ذلك المجهود ، وفى التخطيط الاستراتيجى تعكس المعلومات التنبؤات المستقبلية ولذلك غالباً ما تتسم حتمياً بعدم دقتها تبعاً لذلك .

وغالباً ما تتمثل مصادر المعلومات التى يتطلبها التخطيط الاستراتيجى فى مصادر بيئية خارجية ، أن طبيعة التخطيط الاستراتيجى تجعل من المستحيل التنبؤ بكافة المعلومات المطلوبة ، لذلك فليس من الممكن أن يتم تصميم نظام معـلومات مـن شـأنه توفيـر كافـة المعلومات المفيدة لأغراض التخطيط الاسـتراتيجى وهذا يفسر لماذا يعد التخطيط الاستراتيجى عملية تستغرق وقتاً ليـس قصيراً ، حيث يتعين أن يتم جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالظروف الخارجيـة أثناء عملية التخطيط الاستراتيجى ، أن المخططين الاستراتيجى قد يكونـوا قادرين على الاستفادة بالبيانات المتاحة فى نظام المعلومات ومع ذلك فبسـبب متطلـبات المعـلومات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجى يتعين أن يتم عرض وتصوير البيانات بطريقة مفيدة .

أن اسـتقرار وتعقد البيئات تتباين من بلد إلى أخر ، فاقتصاديات السويد والمانيا تتميز بالاستقرار نسبياً ، حيث ما تزال تحتفظ باقتصاديات سوق حره قويـة ، كمـا أن بيئات بعض البلدان تتميز بأنها ديناميكية تماماً ، فسياسات

فرنســا عن الاشتراكية فى مقابل المشروعات الخاصة تتأثر بشكل ملحوظ فى كل انتخاب ، وعموماً كلما زادت درجة عدم الاستقرار البيئى فى أحد البلدان كلما زادت صعوبة التنبؤ بالظروف البيئية .

العلاقة مع الموازنة Relation With The Budget

تعتبر الموازنة بمثابة خطة رسمية يتم التعبير عنها عادة فى صورة نقدية لفــترة سنة واحدة ، لذلك تعتبر الموازنة بمثابة خطة قصيرة الأجل ، وعندما يكــون لدى المنظمة خطة إستراتيجية فأن دور الموازنة يتمثل فى عمل خطط مفصله بشكل جوهرى لتطبيق الاستراتيجية أثناء فترة الموازنة ، من الأهمية بمكان أن تكون الأهداف المقررة فى الموازنة متسقة مع الخطة الاستراتيجية.

10/1/5 مفهوم ومداخل إدارة المخاطر على المستوى الدولي

International Risk Management and Its Approaches

تعــبر إدارة المخاطر **Risk Management** عن تحديد التهديدات الراهنة والمرتقبة وتصميم مدخل لمنع انتشارها ، ولعل إدارة المخاطر تمثل التخوف الرئيســى للقائمين على التخطيط الاستراتيجى ، وتعتبر المعلومات الاقتصادية والتشــغيلية حيوية لأعداد الخطط الاستراتيجية ، تتضمن مثل تلك المعلومات مؤشرات للتنمية الاقتصادية ومعلومات خاصة بالبنوك ومدى توافر الائتمان ، وبيانات التوظيف والإحصائيات الديموجغرافية ، مثل تلك المعلومات قد تكون غيــر مــتاحة وإذا مــا كانت متوافرة فقد لا تكون قابلة للاعتماد عليها . أن الظــروف المحيطــة بالمعــلومات الضــرورية التى أما أن تكون غير متاح الحصــول عــليها أو غير دقيقة تعزز من أهمية التخطيط الاستراتيجى ، أن نقــص المعلومات الموثوق فيها يجب إلا يخرج عملية التخطيط الاستراتيجى

عن مسارها ، لذلك يمكن القول بأن التخطيط يصبح مسألة هامة للغاية عندما تكون مستوى المخاطرة مرتفعة .

أن المنشأة ذات الخطة الاستراتيجية المترابطة باتساق بشكل جيد يتعين أن تتميز بالخصائص التالية :-

- تحديد توجيه واضح للخطة الاستراتيجية .
- التعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف بها مقارنة بالمنافسين .
- تكديس مواردها على المشروعات التى تستخدم المهارات الأساسية داخل المنظمة .
- تحديد العوامل الأساسية الموجودة فى البيئات التى تستلزم المتابعة الدقيقة.
- الاعتراف بما إذا كانت تصرفات المنافس تتطلب الحذر و الحرص الهام.

يقـــدم كـــل خيار استراتيجى مجموعة الفرص الخاصة به ومخاطره ذات العلاقـــة ، وقد تقود أحد الاستراتيجيات الشركة بعيداً عن بدء أعمالها فى أحد البـــلدان نتيجة للمخاطر السياسية الحتمية والملازمة لها . وتعتبر أحد الأجزاء المتكاملة للتخطيط الإستراتيجى أن يتم تحديد مستوى المخاطر الذى ترغب أن تتحمله الشركة عند القيام بخيارها الاستراتيجيى ، أن درجة المخاطر الملازمة لأحد الخيارات الاستراتيجية قد يكون دالة فى كثير من المتغيرات والتى يتمثل أبرزها فى الاتى :-

1- مخاطر خسارة القيمة Risk of Value Loss

عـــند تقييـــم الخطـــة الاستراتيجية يجب على المخططين أن يأخذوا فى اعتـــبارهم أن قيمـــة الموارد المستثمرة فى تطبيق الخطة الاستراتيجية تخلق مخاطـــر أن تلك الموارد من المحتمل تخسر قيمتها سواء جزئياً أو كاملا ، قد

تحـدث تـلك الخسارة المحتملة بسبب وجود أحداث داخلية على سبيل المثال بسـبب الـنقص الحاد فى الموظفين الأكفاء فى بلد تلك الأعمال ، أن خسارة القيمـة قد تنتج أيضا من التغيرات فى البيئة الخارجية ، على سبيل المثال قد يكـون هـناك تحـول تـنازلى فى طلب المستهلك على منتجات التبغ نتيجة لمجهودات الحكومة المتفق عليها لاعلام شعبها بأخطار التدخين على الصحة.

2- المخاطر وطول الزمن Risk and Length of Time

كلما طالت الفترة الزمنية كلما ارتفع احتمال التعرض للمخاطر المرتبطة بخسـارة القيمـة ، عـلاوة على ذلك مع طول الأفق الزمنى قد يكون هناك احتمال بأن معدل العائد المطلوب عن طريق المستثمرين قد يكون مرتفعاً جداً لدرجـة أنـه يكـون مـن الصعوبة إذا لم يكن مستحيلا أن يتم جذب أموال الاستثمار الضرورية لأغراض النمو .

3- المخاطر وتخصيص الموارد المخصصة

Risk and the Proportion of Resources Committed

تعتـبر تـلك المخاطر دالة لنصيب قيمة الموارد المخصصة لتطبيق أحد الخطـط الاسـتراتيجية ، أن نجـاح أو فشل الخطة المتضمنة استثمار جزء جوهـرى من اجمالى الموارد المتاحة لأحد المنشآت يمكن أن يكون له نتائج صعبه وبعيدة المنال على المنشأة وأصحاب المصالح بها .

مداخل إدارة المخاطر Risk Management Approaches

قـد تتبـنى المنشـأة عديد من المداخل لإدارة المخاطر ، وتتضمن تلك المداخل تكوين مشروعات مشتركـة **Joint Ventures** أو اتحادات لاقتسـام المخاطر ، ولعل الحالة المتصرفة تتمثل فى تأسيس أحد المنشآت الفعلية والتى فيهـا تشـترك عده منشآت متعددة فى أخذ ميزة جوانب القوة التى تتمتع بها

لـــلعمل بشـــكل جمـــاعى فى أحد المشروعات ، وحتى يتم الانتهاء من ذلك المشروع فأن المشاركين فيه يسيرون مناهجهم المختلفة ، ولا شك أن صناعة الإنتاج السينمائى تمثل المثال المعيارى للشركات الواقعية عند بدءها .

وتتمثل أحد الاليات الأخرى الخاصة بتخفيض المخاطر فى تكوين أعمال دوليـــة منتشرة جغرافياً ، فقد أجبرت شركة **Cheveron** على تصفيه أعمالها فى السودان منذ بضعه سنوات بسبب وجود فوضى سياسية أو اجتماعية نتيجة لضعف الحكومة ، وقد استثمرت تلك الشركة من قبل حوالى مليون دولار فى ذلـــك البـــلد ، وفى الوقـــت الحالى فأن تلك الشركة لديها سياسة حالية معينة تتطـــلب إلا تقوم بالاستثمار السنوى فى أى بلد خارجى بأكثر من 25% من استثماراتها .

وتتمثل الاليه الثالثة فى تخفيض المخاطر فى تجنب المنافسة التى لا يمكن تخطيها ، فبعض الشركات المنافسة قد تتميز بأن لها موارد ضخمة تمكنها من أن تكـــون غير قابلة للقهر أو الفوز عليها قد ترغب فى استنفاذ قوة الشركات الأخرى خلال فترة طويلة نسبياً كلما كان ضرورياً من أجل الاحتفاظ أو زيادة حصتها فى السوق .

وفى هـــذا الشأن قد يقال أنه إذا لم يكن لدى الشركة أى ميزة تنافسية من ثم فليس عليها أن تتنافس .

10/1/6 دور المحاسبة Role of Accounting

أن الـــتخطيط الإستراتيجى يتعامل مع الرؤية الخاصة بالتوجه المستقبلى لمنشـــاة الأعمـــال ، ويعتـــبر دور المعـــلومات أمـــراً حيوياً لعملية التخطيط

الإســتراتيجى ، ويعتــبر المحاسبون أهم المشاركون الهامون فى تلك العملية على الأقل لأربعة أسباب هى :-

1- أن المحاسبون لديهم الخبرة لأداء مجموعة من التحليلات الجوهرية ، حيث تعتبر تحليلات التكاليف والعملاء المنافسين ذات ضرورة أثناء عمــلية الــتخطيط الإســتراتيجى ، فعن طريق تحليل القوائم المالية للشــركات المنافسة يمكن للمحاسبون توفير معلومات ذات بعد نظر عميــق عــن جوانب القوة والضعف النسبية للمنافسين ، ويمثل ذلك مساهمة وجوهرية لتلك العملية .

2- أن المحاسبين الحديثين مدربين بشكل جيد على التحليل الفنى المركب Synthesis والــذى يعتــبر جوهــرى مــن أجــل وضــع الخطط الاستراتيجية فى صور مالية .

3- أن المحاســبون يؤكــدون على أن هناك تكامل بين الخطط التشغيلية السنوية والخطط الاستراتيجية .

4- أن الخطــط الاســتراتيجية أصــبحت بمثابة برامج عمل لتخصيص المــوارد ، يوفــر المحاسبون الأدوات لقياس انجاز الأهداف شاملة الأهداف الخاصة بالإدارة الكفئه والفعالة للموارد بعد تطبيق الخطط . وعن طريق التحليل المقارن للنتائج الفعلية فى مواجهة الخطط يمكن للمحاســبون توفيــر معلومات عن درجة النجاح فى تحقيق الأهداف المقدرة بالموازنة Budegtary Goals .

وطــبقاً لنــتائج أحــد المشــروعات البحــثية الحديثة بمجمع المحاسبين الإداريــين، فأن المحاسبين المهنيين قد أعدوا تقرير مفاده أحداث تغير وتحول فى عمل أنشطتهم من المحاسبة التقليدية إلى أنشطة جديدة ، فوفقاً لذلك التقرير البحــثى المنشــور فى عــام 1999 مقارنة بالسنوات الخمسة السابقة أصبح المحاسبون ينفقون مزيد من الوقت على التخطيط الإستراتيجى طويلة الأجل ، ويعتقد المحاسبون الإداريون أن عمل نشاطهم الأكثر أهمية لنجاح منشأتهم فى الســنوات الــثلاثة يكمن فى التخطيط الإستراتيجى . وقد تضمن ذلك التقرير أيضــاً عديــد مــن الملاحظــات لعل أهمها أن تقديم الاستشارات الداخلية ، والــتخطيط الإستراتيجى طويل الأجل وعمل التحسينات قد أدخلت حديثاً إلى المهنة ، وفى الحقيقة فأن تلك الأنشطة التى يؤديها المحاسبون الإداريون الان ليســت جــزء مــن مفردات لغة المحاسبة من عشر سنوات مضت . يوضح الشكل رقم (10/1) النتائج الرئيسية لتلك الدراسة .

10/1/7 التنافس والجودة Competitiveness and Quality

أن شــدة وكــثافة المنافســة العالمية تعتبر أحد أبرز العوامل المؤثرة فى التخطيط الاستراتيجى للأعمال العالمية ، وطبقاً لأحد الدراسات المسحية التى تمــت على المديرين الرئيسين فى حوالى 1000 شركة فى الولايات المتحدة الأمــريكية فــأن المنافسة العالمية قد تحركت لتصبح قمة المشاكل التى تعتبر أكثر القضايا أهمية .

شكل (10/1)

التحول فى مهنة المحاسبة الإدارية

أنشطة العمل الهامة

ينفق المحاسبون الإداريون مزيد من الوقت لأداء أنشطة العمل التالية :-

- الاستشارات الداخلية .
- التخطيط الإستراتيجيى طويل الأجل .
- نظم وعمليات الحاسب الألى وتكنولوجيا المعلومات .
- تحسين العمليات .
- التحليل المالى والاقتصادى .

وبالتطلع للسنوات الثلاثة التالية يتوقع أن ينفق المحاسبون مزيد من الوقت حول عمل نفس تلك الأنشطة .

أنشطة العمل الأكثر حسماً :

تتمثل أحد المؤشرات على التغير القادم فى اعتقاد المحاسبين الإداريين بأن أنشطة العمل التالية ستكون الأكثر حسماً وأهمية لنجاح منشأتهم فى السنوات الثلاثة التالية :-

- التخطيط الاستراتيجى طويل الأجل .
- التحليل المالى والاقتصادى .
- ربحية العميل والمنتج.
- نظم وأعمال الحاسب الألى .
- تحسين العمليات .

نظرة عامة عن السنوات الثلاثة القادمة

يعتقد المحاسبون الإداريون أن الاتجاه نحو المشاركة فى الأعمال سوف يستمر ، ويتوقع هؤلاء المحاسبون التغيرات والتحولات التالية خلال الثلاثة سنوات القادمة :-

- التقرير الأقل عن المعلومات وزيادة التخطيط والتحليل .
- مزيد من المشاركة فى العمل وتقديم النصح والإرشادات .
- مزيد من الارتباط بالعمليات .
- مزيد من الارتباط بعملية اتخاذ القرارات .

يجـــب أن تراعى الخطة الاستراتيجية القوة المتنافسة كمتغير هام لاسيما فى الأســـواق الدولية إذا ما أمكن تحديد هؤلاء المنافسين بشكل جيد ، وحتى تصبح الشركة منافساً بالسوق يتعين أن تركز مشروعاتها نحو المستهلك بشكل رئيسى، وقد استنتجت حديثاً أحدى الدراسات العالمية الشاملة التى غطت 900 من المديرين فى 35 بلد أن احتياجات العميل فى ارتفاع مستمر وقد أصبح لا يمكـــن التنـــبؤ بها أكثر من اى وقت مضى ، فالعملاء هم الذين يقررون ماذا ومتى وكيف واين سيقومون بشراء السلع والخدمات ، فهم يريدونها فى وقت صفرى وغالباً ما يمارسون قوة المساومة للتأثير على السعر ، وعادة ما يتوقع هــؤلاء العملاء منتجات وخدمات ذات جودة مرتفعة وبمواصفات ملائمة ويتم تسليمها بسرعة وبأقل تكلفة ، والسؤال الذى قد يثار هو مامضامين ذلك على المصنعين .

أن العصـــر الخاص بالمدخل التقليدية للتخطيط والتنبؤ والتنفيذ قد اضحى متقدما ، حيث أن المقدرة على التوقيع والتكييف السريع والمرن مع احتياجات العميـــل المـــتغيرة قد اصبح أمراً ثانوياً للنجاح المطلوب ، الآن فقد أصبحت المباراة الجديـــدة تتعلق بالتحول من مركزية المنتج **Product - Centric** الى التركيز على مركزية العميل **Customer Centric Focus** .

وقـــد أضـــاف الـــتقرير أيضـــا أنه بينما لم تعد جودة المنتج كافياً لجذب والاحـــتفاظ بـــالعملاء فقد أن الأوان للمراهنة على التنافس ، أن الجودة تعتبر أكثر أسلحة المنافسة أهمية ، حيث تتطلب الزعامة على الاستحواذ على أكبر شريحة بالسوق الجودة بإعتبارها فوق كل الأسلحة .

أن منشـــأت الأعمـــال قد عرفت أنه من أجل البقاء والحصول على ميزة تنافســـية طويـــلة الأجل ، يتعين أن تركز على الأساسيات ، والتى تبدأ بنظرة

عامـــة استراتيجية على احتياجات العميل أو ما الذى يريده العميل بالضبط ؟ ومـــا هى قيمـــة منـــتجات المنشأة أو خدماتها ؟ ، وكيف يتعين أن تفى بتلك الاحتياجات فى ضوء الوضع التنافسى ؟ ، ولاشك أن الإجابة على تلك الأسئلة يتطـــلب أن تقـــوم المنشـــآت باكتشاف منابعها المحتملة للحصول على الميزة التنافسية وتطوير خطة معينة للتوصل إليها . ولتحقيق تلك الخطة يتعين على المنشـــأة بعد ذلك أن تجرى فحص استراتيجى وحيثما يكون ذلك ضرورياً أن تعيـــد هندســـة **Re - Engineer** وإعادة هيكلة عمليات أعمالها وإعادة تصميم منـــتجاتها وإعادة تجديد طرق إنتاجها ، وفى مجال يجب على المشروع تقييم مقدرته على إشباع حاجات عملائه .

مكافآت الجودة Quality Awards

عـــند الاعـــتراف بأهمية الجودة هناك عديد من مكافآت الجودة المعروفة ســـواء على المستوى الدولى أو الوطنى ،حيث أصبحت تقدم مكافآت الجودة بشكل سنوى فى الولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من عام 1988 حيث يتم إعطاء تلك الشركة التى تتميز فى جودتها مكافآت وحوافز ، حيث يقوم بتسليم تلك المكافأة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية شخصياً .

وكأمثـــلة عـــلى تـــلك الجوائز ما يتم تقديمه عن طريق اليابان وبريطانيا والاتحـــاد الأوروبى حيـــث يـــتم تحديـــد مكافآت الجودة الأوربية عن طريق المؤسسة الأوربية لإدارة الجودة حيث تؤكد تلك الجائزة على إرضاء حاجات العميل والعاملين وما لذلك من تأثير على المجتمع .

10/2 نظم الرقابة على المستوى الدولى International Control System

تعنى الرقابة أن يقوم المديرون بإتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن كل أجـــزاء التـــنظيم تعمل وفقاً لما هو مخطط فى مرحلة التخطيط ، ولذلك يقوم المديـــرون بدراســـة مـــا يقـــدم لهم من التقارير المحاسبية وغير المحاسبية ومقارنتها بالخطط ، وتلك المقارنات قد توضح أن العمليات لا تتم بكفاءة ، أو أن هناك أشخاص ما يحتاجون الى المساعدة فى القيام بالأعمال المحددة لهم ، ويطـــلق عـــلى التقارير المحاسبية وغير المحاسبية المقدمة للمديرين التغذية العكســـية Feedback ، وقد توضح التغذية العكسية الواردة للإدارة إقتراحات تفيد ضرورة مراجعة الخطط الموضوعة ، أو وضع إستراتيجيات جديدة ، أو إعادة هيكل التنظيم الإدارى .

10/2/1 نظم الرقابة الرسمية وغير الرسمية

Formal and Informal Control Systems

يـــتعين التركيز على مفاهيم الرقابة الهامة الجديرة بالاعتبار أثناء مرحلة تصـــميم نظام الرقابة الفعال ، يقارن نظام الرقابة **Control System** الأداء الفعلى (النتائج) مع الأداء المخطط (الأهداف المستهدفة) ، يمكن نظام الرقابة الإدارة على تقييم ما إذا كانت الأهداف قد تم تحقيقها ، فبعد عملية المراجعة قد تدرس الإدارة القيـــام بالإجراءات والتصرفات الملائمة حيثما يكون ذلك ضرورياً ، ويتعين أن يتضمن نظام الرقابة الفعال كل من المعلومات الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى نظم الرقابة الرسمية تلعب طرق الرقابة غير الرسمية دوراً هامـــاً فى الرقابة على الأعمال العالمية ، وتتمثل طريقة الرقابة غير الرسمية الرئيســـية فى نقل أحد المديرين التنفيذيين من أحد الشركات الدولية إلى شركة

أخـــرى مع الفهم الصريح والضمنى للأداء المتوقع . واحد طرق الرقابة غير الرسمية الأخرى ترتكز على عمل اجتماعات بين المديرين التنفيذيين للشركة الأم مـــع المديـــرين التنفيذيين فى أحد الشركات الدولية عادة فى موقع العمل الـــدولى ، توفـــر أيضـــا الاجـــتماعات السنوية للمديرين من الأعمال الدولية الفرصة لتقييم الأداء وتداول المعلومات بشكل غير رسمى ، ولاشك أن التقدم والـــتطور الكبير فى تكنولوجيا المعلومات قد أحدث زيادة واضحة فى أشكال وسرعة طرق الرقابة غير الرسمية .

تتطلب الاختلافات الثقافية الموائمة بين مقاييس الرقابة لكل بيئة ثقافية فى أحـــد البـــلدان ، ولا شـــك أن وجـــود لغات مختلفة ونماذج مختلفة للاتصال بالإضـــافة إلى مســـتويات مختلفة للتطور التكنولوجى ليست أكثر من مجرد بضـــعة مشـــاكل تواجه الشركات المتعددة الجنسية عندما يتم تصميم وتطبيق مقاييس الرقابة الوطنية عبر الحدود الوطنية .

ويتطلب الأمر أن يتم الإشارة إلى أهمية اللغات والعملات الوطنية ، حيث قـــد تعنى الشركة التابعة فى أحد البلدان الجديدة لغة أخرى التى فى ظلها يتم إعداد الخطط الاستراتيجية والموازنات والتقارير ، ففى بعض البلدان على سبيل المـــثال الهند توجد كثير من اللغات المختلفة ، وكل لغة لها عديد من اللهجات أو اللغات المحلية المتفرعة منها ، وبعض من المصطلحات أو الكلمات الفنية قد يكون الصعب أو من المستحيل أن يتم ترجمتها إلى اللغة المحلية .

ومـــن جهـــة أخرى تؤثر العملات الوطنية المختلفة وتقلبات أو تذبذبات أسعار صرفها على الجوانب الرقابية للشركة المتعددة الجنسية ، حيث أن أى تغير جوهرى فى سعر الصرف قد يؤدى إلى جعل خطة المنشأة غير واقعية ، وتـــتعاظم المشكلة عندما يكون لدى الشركة المتعددة الجنسية منشآت تابعة فى

عديد من البلدان ، وأن ترتبط كل من تلك المنشأت بدورها بمعاملات تجارية فى كـــثير مـــن البلاد ، وتمثل وجود قيود غير متوقعة ومفاجئه على تحويل الأمـــوال عن طريق الحكومات المحلية أيضا محدداً أساسياً على قدرة الشركة التابعة فى تنفيذ خططها .

10/2/2 المركزية فى مواجهة اللامركزية

Centralization Versus Decentralization

حيـــث أن المنظمات تقوم على البشر فإن الإدارة تحقق بالعمل من خلال هؤلاء البشر ، ويحدث ذلك عادة من خلال إنشاء هيكل التنظيم الإدارى الذى يســمح بلامركزية مسئوليات الإدارة ، وتعنى اللامركزية **Decentralization** تفويـــض سلطة إتخاذ قرارات خلال التنظيم بالسماح للمديرين عند مستويات التشـــغيل المختـــلفة بإتخاذ قرارات أساسية تتعلق بنطاق مسئولياتهم ، وتعمل اللامركزية على تحريك نقطة إتخاذ القرار الى أدنى مستوى إدارى ممكن لكل قـــرار يجب إتخاذه . وتتحقق اللامركزية فى غالبية المنظمات بدرجة ما أكبر مـــن الإحـــتياج ، فلا يمكن للإدارة العليا وكما لا يتوافر لها الوقت الكافى أو المعـــلومات اللازمة لإتخاذ آلاف القرارات يومياً ، لذلك تقوم بتفويض سلطة اتخاذ بعض القرارات لمديريها عند مستويات إدارية أقل ، وكلما زادت درجة تفويض السلطات كلما زادت درجة اللامركزية .

أن الشـــركات المتعددة الجنسية المختلفة لديها فلسفات مختلفة بخصوص المدى الذى خلاله تفوض سلطة اتخاذ القرارات لإدارة العمليات الدولية .

ولاشـــك المـــنظمات المتعددة الجنسية ذات المركزية العالية تعطى لإدارة تـــلك الأعمـــال الدولية حرية ملحوظة فى التصرف ، أن المنظمات المتعددة الجنسية المركزية تحتفظ إلى مدى كبير بسلطة فى اتخاذ القرارات عند المركز

الرئيســى للشــركة الأم ، وعمومــا لا يمكن لاى منظمة أن تكون فى وضع مركزية كاملة أو لامركزية كاملة .

أن مدى المركزية أو اللامركزية ذو اعتبار هام أثناء مرحلة تصميم نظام الــرقابة للشــركة المتعددة الجنسية . وكافة الأمور الأخرى تكون متساوية ، وكــلما زادت المسافة المادية بين المركز الرئيسى للشركة الأم واحد عملياتها أو شركاتها التابعة الدولية كلما زاد احتمال الاستقلال الذاتى للعملية أو الشركة الدوليــة . أن المســافة الماديــة فى الأعمــال الدولية غالبا ما تجعل الانتقال والاتصــالات وجه لوجه مكلفة ومستنفذة للوقت ، وهذا يتطلب غالباً مزيد من تفويض السلطة إلى الإدارة المحلية .

إلا أنــه ربما هناك سبب أخر هام يتمثل فى أن المديرين المحليين لديهم مزيد من المعرفة بخصوص بيئاتهم وظروفهم المحلية ، ومن ثم فهم فى موقع يمكنهم من اتخاذ قرارات سريعة تتلائم مع الموقف والوقت المناسب ، ويصبح مــن الضــرورى أن يتم ذلك التفويض فى السلطة عندما تكون البيئة المحلية غير مستقرة بشكل كبير وأن طبيعة الوقت تتطلب الاستجابة الفورية .

أن الاتجاه الحالى يتجه بوضوح نحو إعطاء مزيد من اللامركزية ، على الــرغم من أن معظم الشركات المتعددة الجنسية المعروفة ذات مركزية بشكل مــرتفع مــع كــل عملية تتميز بأن لها درجة استقلال ذات عالية ، فما زالت بضعة من الشركات متعددة الجنسية تحتفظ بدرجة عالية من المركزية (على سبيل المثال شركات Matsushita , Sony , Nikon) .

10/2/3 التقرير القطاعى وتحليل المقدرة على الربحية واللامركزية

Segment Reporting and Decentralization

حتى يمكن للمديرين العمل بكفاءة فإنهم يحتاجون الى معلومات عن نتائج الأقســام التى يديرونها أكثر من حاجتهم الى قائمة دخل واحدة للشركة ككل ، حيث توفر قائمة دخل الشركة ككل معلومات ملخصة لكل عمليات الشركة ولا تحتوى على تفاصيل كافية تسمح للمديرين بإكتشاف الفرص والمشاكل التى قد توجــد فى المــنظمة ، وهنا يحتاج الأمر الى إعداد عدة قوائم يجب تعميمها بحيــث تركــز عــلى القطاعات المختلفة للشركة ، ويعرف إعداد ذلك النوع بالتقرير القطاعى **Segment Reporting** ، ويعرف القطاع بأنه أى جزء من أنشــطة المــنظمة يحــتاج المديــر المســئول عنه الى بيانات عن التكاليف والإيرادات والأرباح الخاصة به .

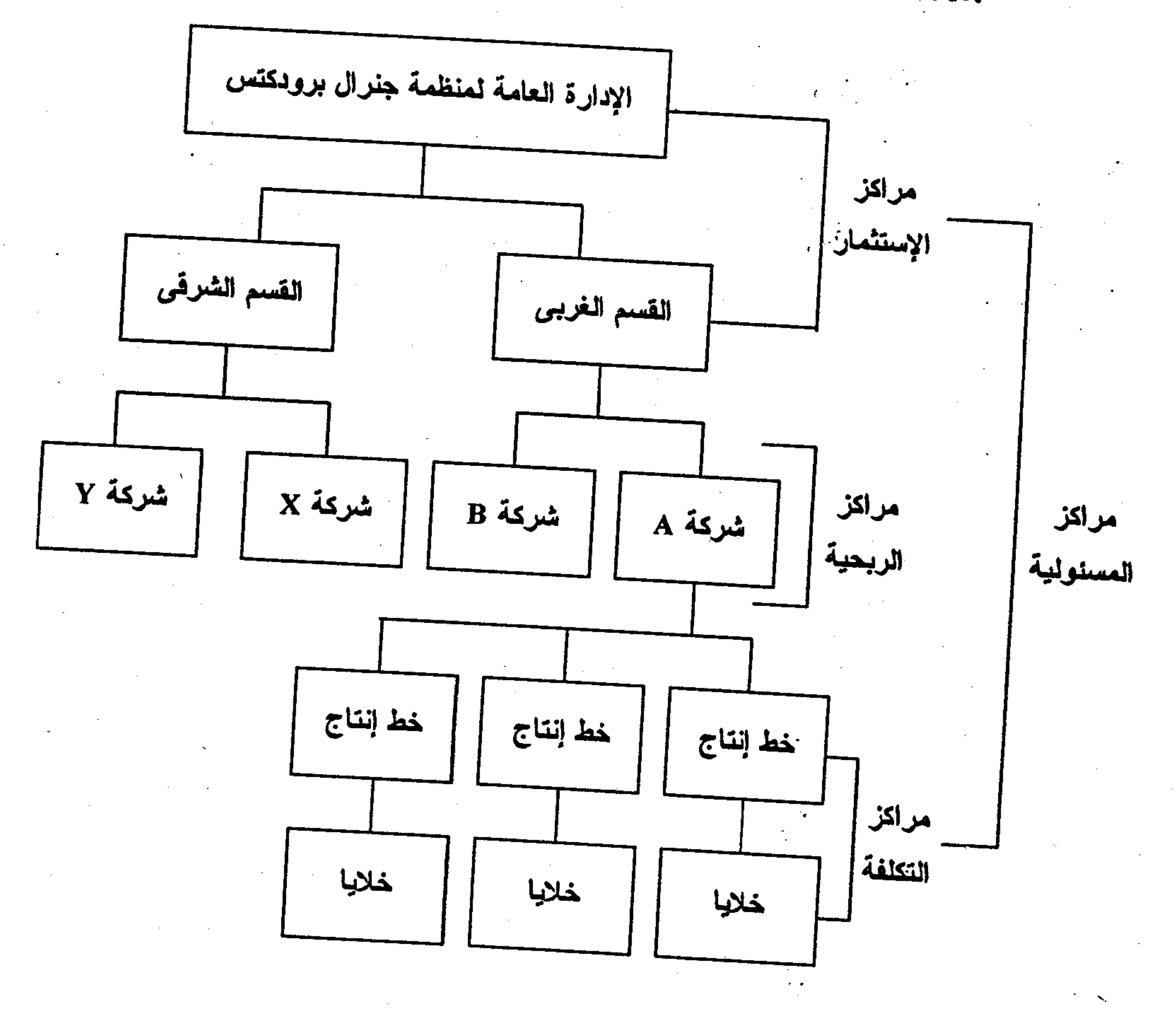
وحــتى يمكــن للــتقرير القطاعى أن يحقق أهدافه يجب تحليل التكاليف وتخصيصــها بشكل صحيح للقطاعات المختلفة ، وهناك ثلاثة ممارسات فى دنيــا الأعمــال يمكــن أن تعوق عملية التعيين الصحيح لبعض التكاليف هى إســتبعاد بعــض الــتكاليف مــن عملية التخصيص ، أو إستخدام طرق غير صــحيحة لــتعيين التكاليف بين قطاعات الشركة ، وتعيين تكاليف لقطاعات الشــركة هى فى الحقيقــة تكــاليف عامــة للشركة ككل وذلك بشكل تحكمى **Arbitrary Dividing Common Costs Among Segments** .

ويعتبر التقرير القطاعى هاماً وذو قيمة كبيرة بالنسبة للشركات التى تعتمد عــلى اللامركــزية (وهى تلك التى لا يقتصر إتخاذ القرارات فيها على عدد محــدود مــن المديــرين بــل ينتشر ذلك فى كافة أنحاء المنظمة) ، وتقسم الشــركات اللامركــزية قطاعاتها الى ثلاثة مستويات للمسئوليات هى مراكز

التكــلفة والربحية والإستثمار ، حيث يتم ترتيب مستوى درجة المسئولية من أدنى عند مركز التكلفة الى الأعلى عند مركز الإستثمار . يوضح الشكل رقم (10/2) تبويب القطاعات حسب مراكز المسئولية .

شكل رقم (10/2)

تبويب القطاعات بحسب كونها مراكز تكلفة أو ربحية أو إستثمار



مـــرة أخرى تتمثل مراكز المسئولية المرتبطة بالشركات اللامركزية على النحو التالى :-

مركز التكلفة Cost Center

هـــو القطـــاع الذى له سلطة الرقابة على حدوث التكاليف ، والخصائص الرئيســـية لذلـــك المركـــز هو أنه ليس له سلطة الرقابة على تحقيق أو توليد الإيرادات أو إستخدام أموال الإستثمارت .

مركز الربحية Profit Center

عـــلى العكس من مركز التكلفة فإن مركز الربحية هو أى قطاع له سلطة الـــرقابة على كل من الإيرادات والتكاليف ، على سبيل المثال فإن شركة (B) فى الشكل الموضح بعاليه يكون مركز ربحية داخل شركة جنرال برودكتس ، حيـــث أنها مختصة بتسويق منتجاتها كما هى مسئولة عن إنتاجها ، وهو مثل مركز التكلفة ليست له سلطة الرقابة على إستخدام أموال الإستثمارات .

مركز الإستثمار Investment Center

هـــو أى قطـــاع فى المنظمة له سلطة الرقابة على التكاليف والإيرادات ، وكذلـــك إســـتخدام أموال الإستثمارات ، ومن الأمثلة على ذلك الإدارة العامة لمنظمة جنرال برودكتس ، فإن الإدارة العامة لها المسئولية المطلقة فى التأكد مـــن تحقيـــق أهداف الإنتاج والتسويق بالإضافة الى ذلك فإنهم مسئولين عن توفير المعدات والإمكانات اللازمة للقيام بوظائف الإنتاج والتسويق والتأكد من وجـــود رأس المـــال العامل الكافى لإحتياجات العمليات ، وبناء عليه فإن أى قطـــاع فى المـــنظمة له سلطة الرقابة والتحكم فى الإستثمارات المختلفة مثل المبانى والآلات . والمدينين والمخزون والدخول فى أسواق جديدة فإنه يسمى مركـــز إستثمار **Investment Center** ، ويمكن أن تكون شركـــــة (A) فى

الشكـــل الموضح بعاليه مركز إستثمار إذا كان له سلطة الرقابـــة والتحكم فى أمـــوال الإســـتثمارات فى بعض هذه الأغراض وعادة ما تكون تلك الشركة مركـــز ربحية ويكون لها غالبية (أو كل) سلطة إتخاذ القرارات التى كانت تتم فى المركز الرئيسى .

وتعتـــبر تلك المفاهيم الخاصة بمحاسبة المسئولية ذات أهمية كبيرة طالما أنها تساعد على تحديد نطاق مسئولية المديرين وأيضاً تقييم أدائهم ، حيث يتم تقييم مراكز التكلفة عن طريق تقارير الأداء أما عن طريق قياس مدى تحقيقها لمعاييـــر الـــتكاليف الموضوعة أو عن طريق المقاييس على أساس الأنشطة والتى تركز على التحسين المستمر ، بينما يتم تقييم مراكز الربحية عن طريق قوائم دخل المساهمة عن طريق قياس مدى تحقيقها أهداف التكاليف والمبيعات، فى حيـــن يـــتم تقييم مراكز الإستثمار عن طريق قوائم دخل المساهمة أيضاً ولكن على أساس معدل العائد على الإستثمارات .

10/2/4 تقييم الأداء الدولى International Performance Evaluation

أن الخطـــوة الرئيســـية فى عملية الرقابة على المستوى الدولى هى تقييم الأداء ، ومـــن الأهميـــة بمكـــان إلا يتم قصر المعلومات المستخدمة فى تقييم الأداء على التقارير الرسمية أو على النتائج المالية .

حيث أن المعلومات المرتبطة بالأحداث التى وقعت بالفعل تصل إلى علم المديـــر عن طريق أما تقرير رسمية **Formal Reports** ، وأيضا من مصادر أخرى غير رسمية **Informal Sources** والتى قد تتضمن المناقشات المركزية المكـــتوبة ومحاضر الاجتماعات بالإضافة إلى الملاحظات الشخصية ، وحيث أن المعلومات الغير رسمية غير محكومة بنظم معينة يتعين بنائها داخل نظام

التقرير الرسمى ، فأن صحتها ودقتها تتباين ، لذلك فأن تحيز المنظم أو المصادر الأخرى لعدم الدقة يتطلب الأمر أن تؤخذ فى الاعتبار عند الاعتماد عليها . وعندما يتم مراعاة ذلك يمكن أن تعتبر المعلومات الغير رسمية هامة للغاية ، حيث أن التقارير الرسمية وحدها لا تعتبر أساس كافى للرقابة .

ولعل أحد المبادئ الهامة للرقابة تمكن فى أن تقارير الأداء الرسمية يجب إلا تتضمن أية مفاجآت ، فالأخبار الهامة يتعين أن يتم حملها إلى الأطراف المستفيدة بشكل غير رسمى كلما كان ذلك ممكناً وذات جدوى وعلى أية حال يتعين أن يتم ذلك قبل أن يتم تقديم التقارير الرسمية .

وحيث أن نظام الرقابة الإدارية **Management Control System** يتم بناؤه من خلال إعداد الموازنة المالية **Financial Budget** ، فأن هناك ميل طبيعى نحو إعداد تقارير الأداء لأنها تكون مناظرة للموازنة كما أنها تؤكد على التناظر النتائج الفعلية وتلك المقدرة بالموازنة عند تقييم الأداء ، وحيث قد يكون من الصعوبة بمكان وضع مقاييس أداء غير مالية وعلى وجه التحديد الأداء الغير كمى ، من ثم قد يتم إعطاء تلك الجوانب من الأداء أوزان أقل مما يجب ، ولا شك أن التركيز المغالى فيه أو سوء الاستخدام المرتبط بتلك المقاييس يمكن أن يكون له عواقب ينعكس على الاختلال الوظيفى .

وقد أشار أحد التقارير البحثية الصادرة من أحد المؤتمرات إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لأداء الأعمال بشكل أفضل ، حيث تم إكتشاف أن مقاييس الأداء التى ترتكز على المحاسبة المالية التقليدية البحثية تفتقد السلوك والقدرة التنبؤية ، ومعاقبة السلوك الخاطئ ، وإعطاء اعتبار غير كافى لبعض الموارد التى يصعب تحديدها كمياً على سبيل المثال رأس المال الفكرى **Intellectual Capital** (حقوق الملكية الفكرية) .

وقـــد توصـــلت تلك الدارسة إلى استنتاج مؤداة أن مقاييس الأداء غير المالية الرئيســـية يجـــب أن تســـتخدم لقياس ليس فقط قيمة الأصول القائمة وإنما أيضا تتضمن تلك المقاييس الرئيسية عادة ما يلى:-

- جودة المخرجات .
- إشباع حاجة العميل والاحتفاظ به .
- تدريب العاملين .
- استثمار وإنتاجية البحوث والتطوير .
- تطوير منتج جديد .
- نمو ونجاح السوق .
- التأهيل البيئى .

تســـتهدف تـــلك المقاييس الرئيسية زيادة فعالية (وليس أن تحل محل) مقاييس الأداء التقليديه . وقد أوضحت الدراسة بأن هناك ثلاثة عوامل حاسمة يتعين ملاحظتها عند اختيار مقاييس الأداء هى :-

- لا يتم ارتكاب خطأ فى إعداد البيانات التى تمثل مدخلات المعلومات .
- أن يتم التواجد فيما يتم قياسه .
- ما يتم قياسه يتم أدائه بالفعل .

عـــن طـــريق الـــربط بيـــن تلك المقاييس الرئيسية بالرؤية الاستراتيجية للشـــركة، ســـيكون هـــناك ضمان بأنه عندما تتغير تلك الرؤية تتغير بالتبعية مقاييس الأداء ذات العلاقة .

10/2/5 الأداء المتوازن Balanced Scorecard

يعتبر الأداء المتوازن أداة مفيدة فى إجراء تكامل بين مقاييس الإدارة المالية والغير مالية .وقد تنبأ مجمع المحاسبين الإداريين بأنه فى نهاية عام 2001 فأن 40 % من الشركات المؤسسة فى الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم باستخدام مدخل الأداء المتوازن **Balanced Scorecard** .

يساعد أسلوب الأداء المتوازن الإدارة على توصيل الخطط الاستراتيجية للشركة ، كما يقوم بربط مقاييس الأداء باستراتيجية الشركة ، وفى الحقيقة فأن ذلك المدخل يساعد الشركة على تطوير مقاييس للأداء بشكل يتوافق ويتناسب مع خططها الاستراتيجية .

وعندما يتم تصميم الأداء المتوازن فمن الأهمية بمكان أن يتم التركيز على مقاييس الأداء الرئيسية ، حيث توفر القليل من المقاييس انعكاسات وأثار أكبر، ولأغراض تحفيز العاملين فأن مقاييس الأداء الرئيسية يجب أن يتم ربطها بوسائل التعويض والمكافآت الملائمة .

10/2/6 مقاييس الأداء الخاص بالعاملين

Measures of Performance For Workers

لدى أدبيات الأعمال والمحاسبة القليل جداً من المعلومات المقارنة عن مقاييس الأداء المستخدمة فى الثقافات المختلفة لأغراض تقييم مساهمات الأفراد ، وبصفة أكثر عمومية يوجد هناك خيار قليل للجوء إلى استنتاجات على سبيل المثال فإن العاملين فى ظل أحد الثقافات التى ترتبط بالمذهب الفردى يرون أن العلاوات التشجيعية سوف تميل إلى أن يكون لها مقاييس الأداء تقوم بتقييم المساهمات الخاصة بالأفراد ، فى حين أن الثقافات التى

تحكــم بموجــب المذهب التعاون الجماعى فسوف تستخدم مقاييس أداء لتقييم الأفراد فى صورة ما يقومون بإضافته إلى مجهود المجموعة .

10/3 تقييم الأداء للشركة التابعة الدولية

Performance Evaluation of an International Subsidiary

أن تقييم أداء الشركة التابعة الدولية يمثل تقييم لكيفية تنفيذ الشركة التابعة استراتيجية الشركة ، تقارن تقارير أداء الشركة التابعة الأداء الفعلى مع الأداء المخطط لها ، وتلك المقارنة قد تؤدى إلى أجراء تصحيحى أو تعديل الخطط ، وفكرياً فأن تقييم أداء الشركات التابعة الدولية يعتبر مماثلا لذلك المرتبط بتقييم الأعمــال المحلية ، ومع ذلك ففى ظل البيئة الدولية يكون من الضرورى أن يــتم تضمين عوامل إضافية غير موجودة فى الأعمال المحلية ، وكأمثلة على تلك العوامل معدلات التضخم المختلفة وأسعار صرف العملات الأجنبية ، أن المعــلومات الــناتجة مــن عمــلية التقييم هذه توجه نظر وانتباه الإدارة إلى المجالات التى تحتاج إلى تحسين ، ويمكن القول بأن تقييم الأداء الفعال يتعين أن يتضمن العناصر التالية :-

- معايير لتقييم الأداء .
- قياس الأداء الفعلى .
- تقارير تقييم الأداء .

وفيما يلى مناقشة لكل من تلك العناصر السابقة .

10/3/1 معايير تقييم الأداء Performance Evaluation Criteria

يجــب أن تتضــمن معاييــر تقييم الأداء كل من القياسات المالية والغير المالية، يطرح كل معيار لتقييم الأداء مشاكله خاصة المرتبطة بالقياس وجمع

المعـــلومات ، ويجـــب أن تكون المعايير المرتبطة بتقييم الأداء محددة بشكل خاص للشركة التابعة حيث يتم تقييم مركز التكلفة **Cost Center** بشكل مختلف عن مركز الربحية **Profit Center** .

وقد يتم إعفاء الشركة التابعة الجديدة من الوفاء بمعايير مقاييس أداء معينة حـــتى يـــتم تكوينها بشكل كامل ، وبعض من تلك المعايير قد لا تكون ملائمة لـــبعض البيـــئات التشغيلية . على سبيل المثال فأن التدفق النقدى من الشركة الـــتابعة إلى الشـــركة الأم لا تعتـــبر معياراً مفيداً لقياس أداء الشركة التابعة الموجودة فى أحد البلدان التى تتميز بوجود نظم رقابة على حركة العملة بها ، وتعتـــبر مزايا العاملين وإشباع العاملين مكونات هامة لنظم التقييم فى بعض البلاد ، فى حين قد تكون أقل أهمية فى بلدان أخرى .

يوضـــح الشـــكلين رقم (10/3) ، (10/4) أمثله على معايير تقييم الأداء الماليـــة والغير المالية على التوالى . وعندما يتم اختيار معايير التقييم ، فمن الأهميـــة بمكـــان الاحتفاظ بالذهن بأن الأداء المستقبلى سوف يتم الحكم عليه بموجـــب المعايير المختارة ، أن معايير التقييم المختلفة تحفز المديرين بشكل مختـــلف ، ولذلـــك يتم استخدام معايير متعددة من أجل تحفيز المديرين على تحســـين أدائهـــم فى كافة المجالات التى تعتبر هامة عن طريق الإدارة العليا تأكيداً للمبدا الهام القائل بأنه ما يتم قياسه هو ما يتم أدائه .

القضايا الملائمة لاختيار المعايير Issues Relevant To Criteria Selection

هـــناك ثلاثـــة قضايا هامة يتعين دراستها ومراعاتها عند اختيار معايير الأداء الخاصة بالشركات التابعة الدولية هى :-

شكل رقم (10/3)

معايير تقييم الأداء المالية

مؤشرات الربحية المرتبطة بالموارد أو بالإيرادات :

- العائد على الاستثمار .
- العائد على حقوق الملكية .
- العائد على المبيعات .
- مؤشر مجمل ربح .

القيمة المستهدفة الخاصة بالمجالات الرئيسية للأداء :

- إيرادات لمبيعات .
- الدخل التشغيلى .
- صافى الدخل .
- القيمة المتبقية .
- القيمة المضافة الاقتصادية .
- اجمالى تكاليف الإنتاج .
- تكاليف العمالة .
- تكاليف البحوث والتطوير.
- التكاليف الاستثمارية للتكنولوجيا .
- تكاليف الجودة .

التدفق النقدى من الشركات التابعة :

- التدفق النقدى بالعملة المحلية .
- التدفق النقدى بعملة الشركة الأم .
- التغيرات فى التدفق النقدى خلال الزمن .

المقارنات مع الموازنة :

- مقارنة المبيعات المقدرة بالموازنة بالمبيعات الفعلية .
- مقارنة التكاليف المقدرة بالموازنة بالتكاليف الفعلية .
- مقارنة الربح المقدر بالموازنة بالربح الفعلى .
- انحرافات التكلفة والإيراد والحجم .

شكل رقم (10/4)

معايير تقييم الأداء الغير مالية

- النمو فى المبيعات بالنسبة المئوية .
- نصيب السوق .
- معدل دوران الأصول .
- معدل دوران المخزون .
- المصانع الجديدة والتوسعات فى المصانع (الطاقة) .
- تطوير منتجات جديدة.
- تجديد المنتج وعمل ابتكار به .
- خدمة العميل .
- مزايا وعلاقات العاملين .
- خدمة المجتمع والخدمة الاجتماعية .
- العلاقات مع الحكومة والسلطات المحلية .
- المسئولية الاجتماعية .
- إنتاجية العمالة .
- عمليات تصنيعية جديدة .
- كفاءة دورة الإنتاج .
- زمن دورة التسليم .

1- أن الأهــداف العامة والفرعية Goals and Objectives تختلف حسب الشــركات الــتابعة الدولية المختلة ، ونتيجة لذلك فأن استخدام معايير أداء موحــدة لكافة الشركات التابعة سيكون غير ملائماً ، فقد يتم إقامة أحــد الشــركات التابعة الدولية لإنتاج إجراء ومكونات تستخدم بصفة رئيســية لشــركات تابعة أخرى ، فى حين قد يتم تكوين شركة تابعة أخرى لأخذ ميزة التكنولوجيا المتقدمة فى البلد المضيف لها ، وقد يتم إنشــاء شــركة تابعة ثالثة للاستفادة من الحوافز الضريبية ، يوضح الشــكل رقــم (10/5) أمثــلة على الأهداف المختلفة للشركة وبعض معايير تقييم الأداء الممكنة .

2- تعمل الشركات التابعة الدولية المختلفة فى بيئات مختلفة ، ولذلك يجب أن تــأخذ معايير التقييم فى الحسبان تلك الاختلافات البيئية ، وقد تجد الشــركة المــتعددة الجنسية من السهل أن تنتج أحد المنتجات فى أحد البلدان مقارنة ببلد أخر اعتماداً على سياسات الحكومات المحلية .

غالباً ما تتغير البيئات التشغيلية فى نفس البلد خلال فترة من الزمن ، وقد اعــتادت معظــم البلاد الأخذ فى النمو أن تضع تعريفات جمركية عالية على سلعة المستهلك لعدم تشجيع استيرادها أن كثير من تلك البلدان سياسات مخففة لاســتيراد منتجات المستهلك ، ولذلك يتعين أن يتم إعادة فحص معايير لتقييم دورياً وإذا كان ذلك ضرورياً أن يتم تعديلها فى مواجهة التغيرات التى تحدث فى البيئات التشغيلية .

شكل رقم (10/5)

أمثلة على أهداف الشركة

ومعايير تقييمها ذات العلاقة

أهداف الشركة	معايير تقييم الأداء ذات العلاقة
الأهداف التسويقية :	
- فتح أسواق جديدة .	- نصيب السوق .
- الوجود فى السوق .	- حجم المبيعات .
الأهداف الإنتاجية :	
- الإنتاجية والكفاءة .	- تخفيض التكلفة ووفورات التكلفة .
- إنتاج المكونات .	- حجم المكونات المنتجة .
- مصدر مواد خام .	- تكلفة المواد الخام .
- إدارة الطاقة .	- تكلفة الإنتاج غير المباشرة لكل وحده من المخرجات .
- تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة .	- عمليات الإنتاج الجديدة المستخدمة .
الأهداف المالية :	
-الاستثمار المربح .	- العائد على الاستثمار ، الدخل المتبقى والقيمة .
- استرداد الاستثمار فى زمن قصير الأجل.	- التدفقات النقدية إلى الشركة الأم .
أهداف العميل :-	
- خدمة العميل .	- عدد شكاوى العميل .
- جودة المنتج .	- تكاليف الضمان .

3- كـــثير من الشركات التابعة الدولية لديها رقابة محدودة أو ليس لها أى رقابة على ظروف أو موقف محلية معينة ، ويتعين أن يؤخذ ذلك فى الحسبان عند اختيار معايير تقييم الأداء على سبيل المثال :-

- قـــد يتم فرض نظم رقابة على السعر من قبل الحكومات المحلية مما يتطـــلب الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على كافة زيادات الأسعار .
- قـــد تتطلب قوانين العاملين أن يتم تعويض ومكافأة العاملين تأسيساً فقط على الأقدمية على الرغم من أحقيتهم لتلك المكافأة .
- قد يتم منع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية من امتلاك الأراضى، ولذلـــك فـــلن يكون لديها أية اختيار إلا استئجار تسهيلات عند قيمة ايجارية مرتفعة .
- قـــد تفـــرض سياســـات الشركة الأم أو الحكومة فى بلد الشركة الأم بعـــض نظـــم الـــرقابة ، على سبيل المثال قد يكون هناك قيود على تحويل التكنولوجيا أو أنفاق راس المال .

يجب أن تساهم إدارة الشركة التابعة فى وضع معايير الأداء ، وكثيرا من الشـــركات المتعددة الجنسية تعبر عن معايير الأداء فى صورة مدى بدلا من رقم ثابت محدد ، وهذا مرغوب فيه لا سيما للشركة التابعة الجديدة .

يـــتعين التعـــبير عن القيم بالعملة المحلية ، فأذا كانت القيم المترجمة قد اســـتخدمت لأغـــراض تقييم الأداء فأن سعر الصرف الذى استخدم لأغراض الترجمة يتعين أن يتم تحديده أو أن الطريقة التى سوف يتم تحديدها يتعين أن يتم ذكرها بوضوح .

بوجه عام توجد ثلاثة معايير معروفة لتقييم الأداء المالى هى العائد على الاســتثمار ، والعائد على حقوق الملكية بالاضافة إلى الدخل المتبقى ، وهناك معيــار مالى أخر حظى بانتباه ملحوظ فى السنوات الأخيرة هو معيار القيمة الاقتصادية المضافة .

10/3/2 العائد على الاستثمار Return on Investment (ROI)

عــندما تتــبع الشركة اللامركزية يمنح مديروا القطاعات قدرا كبيرا من الإســتقلالية فى إدارة الأعمال التى تقع فى حدود مسئولياتهم ، وقد تصل هذه الإســتقلالية الى حــد إعتبار مراكز الربحية ومراكز الإستثمار كما لو كانت شركات مستقلة ، ونتيجة لذلك تصبح هناك منافسة شرسة ، وتتعاظم المنافسة خاصة عند توزيع الأموال اللازمة للتوسع فى الإنتاج أو عند تقديم منتج جديد، فكيــف يمكن للإدارة العليا بالمركز الرئيسى أن تقرر أى المراكز تحتاج الى أموال إستثمارية توفرها ، وأى منها يكون إستخداما لها أكثر ربحية ؟ ، ولعل أشـــهر الطرق المتبعة للحكم هى قياس معدل العائد على الإستثمار **Rate of Investment (ROI)**، وحتى يمكن تفهم عناصرها يوضح الشكل رقم (10/6) مكونات وعناصر العائد على الإستثمار .

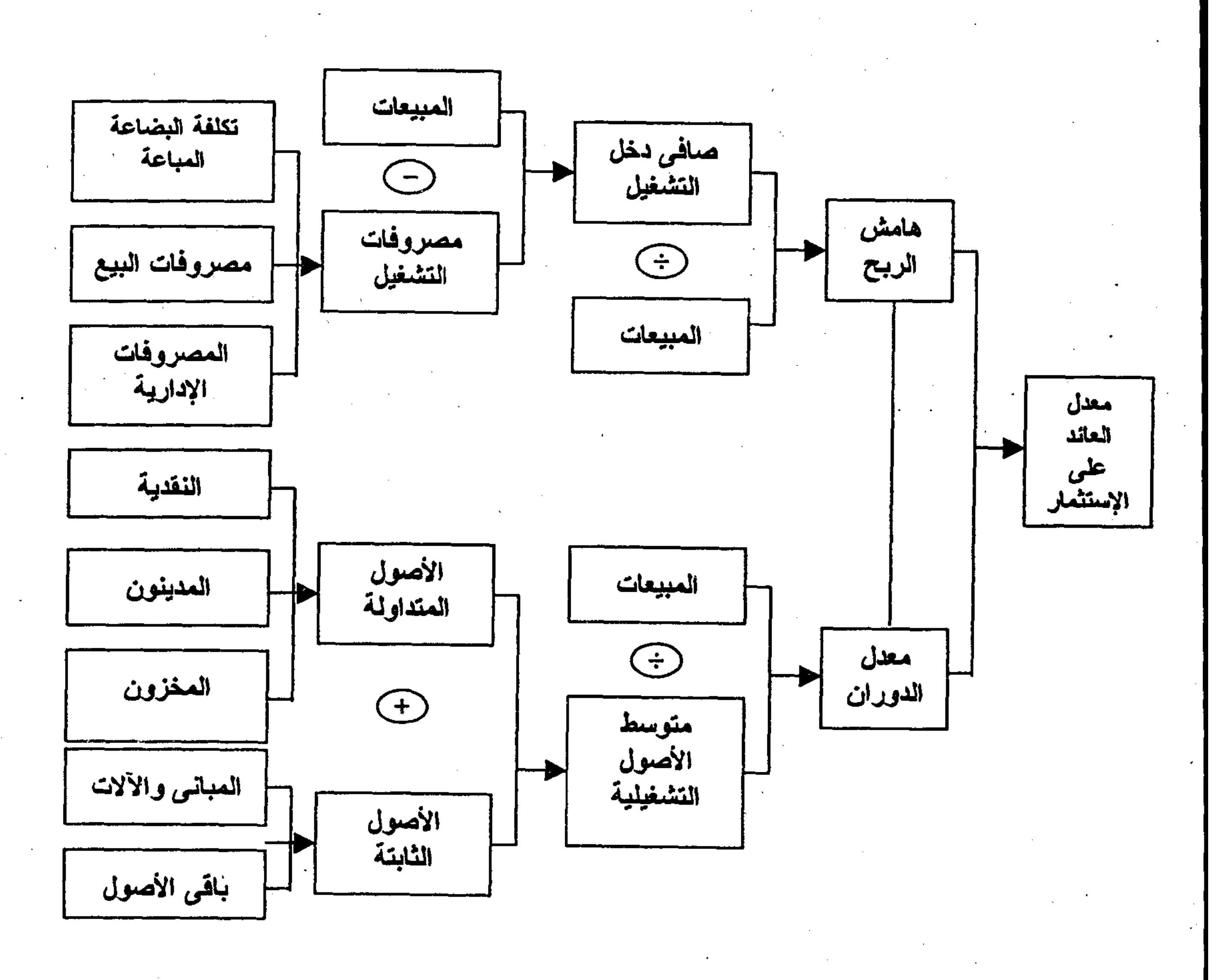
أن معيار العائد على الاستثمار يتضمن كل من أساس الاستثمار والإيراد والأرباح من أجل تقييم الأداء ، وكلما ارتفع معدل العائد على الاستثمار كلما ارتفع الأداء ، ويتم حساب ذلك المعيار طبقا للمعادلة التالية :

العائد على الاستثمار = معدل دوران الاستثمار × هامش الربح .

$$\frac{\text{صافى الدخل}}{\text{اجمالى الأصول}} = \frac{\text{الإيراد}}{\text{اجمالى الاستثمار}} \times \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{الإيراد}}$$

شكل رقم (10/6)

عناصر العائد على الإستثمار



وكما هو موضح بعالية فأن معدل العائد على الاستثمار له مكونين هما معدل دوران الاستثمار وهامش الربح ، يعبر معدل دوران الاستثمار **Investment Turnover** عن مقدرة الشركة التابعة على تدوير رأس المال المستثمر ، بمعنى تدوير اجمالى الأصول إلى ايرادات ، أما هامش الربح **Gross Profit** فهو يمثل معدل الربح إلى الإيراد ، أن المكونين يصفان معدل العائد على الاستثمار يمكن تحسينه عن طريق زيادة الإيرادات وتدنيه التكاليف أو تدنيه رأس المال المستثمر، ويمكن أن تقرر الإدارة أفضل خليط **Best Mix** لتحسين العائد على الاستثمار عن طريق فحص الخيارات المتاحة . على سبيل المثال يمكن أن يتم تحسين الإيرادات عن طريق زيادة أسعار البيع وزيادة حجم المبيعات أو زيادة كلاهما . تلك الخيارات توجه انتباه الإدارة تجاه البدائل المتاحة .

وقد كانت شركة دوبونت أول الشركات التى اهتمت بكل من الهامش ومعدل الدوران لقياس أداء الإدارة ، ويرجع لتلك الشركة فضل الريادة فى استخدام معدل العائد على الإستثمار ، ويستخدم ذلك المعدل الآن بشكل واسع باعتباره المقياس الهام لأداء المديرين عندما يكون لهم سلطة الرقابة والتحكم فى مركز الإستثمار ، وتهتم تلك المعادلة بعدة أوجه مختلفة من مسئوليات المديرين وتبرزها فى رقم رقم واحد والذى يمكن مقارنته بالعوائد الناتجة من المراكز المتنافسة بالشركة ، وكذلك يقارن بالعائد فى المنشآت الأخرى فى الصناعة .

ولاشك أن التركيز فقط على الربحية قصيرة الأجل تعتبر أحد الأمراض القاتلة **Deadly Diseases** للمشروعات حيث يضعف من الجودة والإنتاجية .

ان استخدام العائد على الاستثمار كمعيار وحيد لقياس الأداء قد يحفز المدربين على التركيز على الأجل القصير عند تكلفة ربحية طويلةالأجل ،

وهـذا يعتـبر حقيقيـا لاسيما عندما يتأسس الاستثمار المستخدم في العمليات الحسـابية لـلعائد عـلى الاستثمار على التكلفة التاريخية للأصول بعد خصم الإهـلاك المتجمع ، وكلما زاد قدم الأصول القابلة للإهلاك كلما ارتفع معدل العـائد على الاستثمار ، وفي الواقع فأنه من الممكن أن يتم إظهار عائد على الاسـتثمار مـرتفع عـندما ينخفض دخل الفترة الحالية بالفعل عن نظيرة في الفترة السابقة ، ويتم شرح ذلك في المثال التالي :-

	السنة الأولى	السنة الثانية
الإيرادات	D.M 10000	D.M 9900
مصروفات الأهلاك	1000	1000
مصروفات أخرى	6018	6000
الربح	D.M 2982	D.M 2900
اجمالي الاستثمار	D.M 30000	D.M 30000
ناقصا		
الإهلاك المتجمع	9000	10000
صافي الاستثمار	D.M 21000	D.M 20000
العائد على الاستثمار	$\frac{2982}{21000}$ = %14.2	$\frac{2982}{20000}$ = %14.5

وعـندما يسـتخدم العـائد عـلى الاستثمار كمقياس للأداء ، فأن أساس الاسـتثمار يفضـل أن يعتمد تحديده على أما اجمالي قيمة الاستثمار (التكلفة التاريخية) ، أو أما تكلفة الإحلال الجارية .

على الرغم من الإستخدام الواسع لذلك المعدل في تقييم الأداء إلا أنه ليس أداة كامـلة تماما بل يخضع للعديد من الإنتقادات لعل أبرزها : أنه يميل الى التركيز على تقييم أداء الربحية في الأجل القصير وليس الطويل ، كما أنه لا

يعتـــبر خاضعاً لتحكم مدير القسم المستقل فى ظل وجود تكاليف ملزمة حيث يـــؤدى ذلـــك الى صـــعوبة التفرقة بين أداء المدير وبين أداء القسم بإعتباره إستثماراً . من هنا تستخدم بعض الشركات معايير متعددة فى تقييم الأداء بدلاً من الإعتماد على ذلك المعدل بمفرده ومن بين تلك المعايير نحو حصة السوق، زيادة الربحية ، معدل دوران المدينين والمخزون .

لذلـــك يتعين أن يستخدم العائد على الاستثمار بالارتباط مع معايير تقييم الأداء الأخـــرى ، وإلا فـــأن المديـــرين قد يتم تحفيزهم على عدم إجراء أية استثمارات فى الأصول الحديثة لتحل محل أصول متقادمة التكنولوجيا والسبب وراء ذلك أن ذلك يؤدى إلى أساس استثمار مرتفع الأمر الذى من المحتمل أن يـــؤدى إلى تدنيه العائد على الاستثمار ، وقد يقرر المدير لمصلحته الذاتية أن يحافظ على استخدام أصول متقادمة بينما يتم التحقيق الكامل للإستثمارات فى أصول جديدة يعتبر جوهرياً للإنتاج منتجات ذات جودة ، ولاشك أن المنتجات ذات الجودة فقط يمكن أن تقاوم ضغوط المنافسة فى الأسواق العالمية .

10/3/3 الدخل المتبقى Residual Income (RI)

يعـــبر الدخل المتبقى عن الأداء كقيمة من الربح المتبقى بعد أن يتم طرح التكـــلفة الضمنية **Imputed Cost** لراس المال المستثمر ، بعبارة أخرى يعتبر دخل التشغيل المتبقى هو صافى دخل التشغيل الذى يمكن لمركز الإستثمار أن يكتســـبه فـــوق حـــد أدنى لمعدل العائد على الإستثمار فى أصول التشغيل ، والغرض من إستخدام ذلك المدخل المتبقى عند قياس الأداء هو تعظيم إجمالى قيمـــة الدخـــل المتبقى وليس معدل العائد على الإستثمار . ويتم حساب الدخل المتبقى باستخدام المعادلة التالية :-

الدخل المتبقى = الدخل - الفائدة الضمنية على رأس المال المستثمر .

ويتمثل الهدف فى تعظيم الدخل المتبقى عندما يتم الوفاء بمعايير الأداء الأخرى ، يجب أن تقرر الإدارة العليا مقدما معدل الفائدة الضمنى الذى يتعين استخدامه عند حساب تكلفة رأس المال المستثمر ، ومن المرغوب فيه فكريا أن يتم استخدام معدلات مختلفة لعمليات مختلفة من أجل عكس مستوى المخاطر المرتبط بها .

ويتمثل أحد المزايا الملازمة لمدخل الدخل المتبقى فى تركيزه على تعظيم القيم النقدية بدلا من النسبة المئوية - كما هو الحال فى معيار العائد على الاستثمار ، ويتم تحفيز المديرين على القيام بأى استثمار من شأنه أن يزيد من قيمة الدخل المتبقى حتى إذا اسقط العائد على الاستثمار من مستواه القائم ، ويمكن شرح ذلك فى المثال التالى :-

	بدون استثمار اضافى	مع الاستثمار الاضافى
الإيرادات	D.M 6000000	D.M 6500000
المصروفات	4000000	4200000
الربح	2000000	2280000
يطرح تكلفة رأس المال		
10 % من 10000000 مارك		
10 % من 12000000 مارك		
(بعد إضافة استثمار		
بمقدار 2000000 مارك)	ـــــــ	1200000
الدخل المتبقى	D.M 21000000	D.M 21080000
العائد على الاستثمار	$\frac{2000000}{10000000}$ = %20	$\frac{2280000}{12000000}$ = %19

وكمـــا هو موضح فى المثال السابق فعندما يكون معيار الأداء هو الدخل المتبقى فأن المدير من المحتمل أن يقرر لصالحه القيام باستثمار اضافى بمبلغ 2000000 مـــارك المـــانى ، والســـبب أن ذلك سيؤدى إلى زيادة فى الدخل المتـــبقى بمقدار 8000000 مارك أى استثمار ذو عائد أكبر من تكلفة رأس المال الضمنية سوف يترتب عليه زيادة الدخل المتبقى ، وليس من المحتمل أن يقـــوم المديـــر بعمـــل اســـتثمار إضافى إذا كان معيار الأداء هو العائد على الاســـتثمار ، أن القيـــام بعمـــل الاستثمار الإضافى سوف يخفض العائد على الاســـتثمار مـــن 20% إلى 19 % ، وعلى الرغم من المزايا الفكرية لمدخل الـــربح المتـــبقى إلا أنـــه لا يســـتخدم بشكل شائع مقارنة بمعيار العائد على الاستثمار .

وهـــناك عيـــب رئيســـى لمنهج الدخل المتبقى أنه لا يمكن إستخدامه فى المقارنة بين أقسام ذات أحجام مختلفة ، حيث أنه يؤدى بطبيعته الى التحيز فى إتجـــاه الأقسام الكبيرة ، حيث يمكن توقع أن الأقسام الأكبر تحقق دخلاً متبقياً أكـــبر ممـــا تحققه الأقسام الصغيرة ، ولا يرجع ذلك الى أن الأقسام الكبرى أحســـن إدارة ولكـــن يرجع ذلك الى الأرقام الكبيرة المستخدمة فى الحساب . ومثالاً لذلك يفترض حسابات الدخل المتبقى الآتية للقسمين (A) ، (B) :-

	القسم A	القسم B
متوسط أصول التشغيل (S)	$ 1000000	$ 250000
صافى دخل التشغيل	120000	40000
أقل معدل عائد مقبول (S) × (%10)	100000	25000
الدخل المتبقى	$ 20000	$ 15000

ويلاحـــظ أن القســـم (A) له دخل متبقى أكثر قليلاً من القسم (B) ، ولكن القســـم (A) لديه أصول تشغيل قيمتها 1000000 $ ، أما القسم (B) فأصول التشغيل لديه لا تزيد عن 250000 $ ، لذلك فإن الزيادة للدخل المتبقى للقسم (A) راجعة ربما الى حجمه وليس لمستوى كفاءة إدارته ، وفى الحقيقة يمكن القـــول بـــأن إدارة القسم الأصغر أحسن حيث تمكنت من تحقيق دخل متبقى يقترب من الدخل المتبقى فى القسم الأكبر وبربع إستثماراته فقط .

10/3/4 القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA)

حـــظى مدخل القيمة الاقتصادية بمزيد من العناية فى السنوات الحديثة ، وهـــو يمـــثل تعديل لمدخل الربح المتبقى ، وتمثل القيمة الاقتصادية المضافة الدخـــل التشـــغيلى بعد الضريبة ناقصاً المتوسط المرجح لتكلفة رأس الما ل، يأخذ مدخل القيمة الاقتصادية المضافة فى الحسبان تكلفة الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى التكلفة الضمنية لرأس مال الملكية .

وتتمثل القيمة الاقتصادية المضافة فى مقدار محدد وليس نسبة مثل الدخل المتبقى ، فاذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبه فأن العائد على أصول الشركة يعتبر أكبر من تكلفة القروض طويلة الأجل بالإضافة للتكلفة الضمنية لـــرأس المـــال ، وتتمـــثل صـــافى النـــتيجة فى وجود زيادة فى قيمة حقوق المساهمين. ويتم حساب تلك القيمة على النحو التالى :-

القيمة الاقتصادية المضافة = الدخل التشغيلى بعد الضريبة-(المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضريبة × {إجمالى الأصول -الالتزامات المتداولة})

لـــتحديد القيمة الاقتصادية المضافة يتعين أن يتم حساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال لأولا كما هو موضح فى المثال التالى :-

تتعـلق المعلومات التالية بأحد الشركات التابعة البرازيلية لأحد الشركات المتعددة الجنسية (كافة القيم بآلاف الريالات) .

- اجمالى الأصول	27000
- الالتزامات المتداولة	1000
- الدخل التشغيلى قبل الضرائب .	7800
- القروض طويلة الأجل :-	
- القيمة الدفترية .	20000
- القيمة السوقية .	21000
- حقوق المساهمين :-	
- القيمة الدفترية .	6000
- القيمة السوقية	9000
- معدل الفائدة على القروض طويلة الأجل .	% 10
- معدل ضريبة دخل الشركات .	% 40

وحيث أن تكاليف الفائدة قابلة للخصم من الضريبة فأن تكلفة القروض بعد الضريبة تتمثل فى الاتى :-

0.10 (1- معدل الضريبة) = 0.10 (1-0.4) .

= 0.06 أو 6 %

وتتمـــثل التكلفة الضمنية لراس مال الملكية فى نسبة 12 % ، وهى تمثل تكــلفة الفرصة للمساهمين من عدم استثمار رأس مالهم فى اى استثمار أخر ، يســتخدم حســاب المتوســط المرجح لتكلفة رأس المال القيم السوقية لكل من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية .

المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضريبة = [(6 % × القيمة السوقية للقروض طويلة الأجل) + (12% × القيمة السوقية لحقوق الملكية)] ÷ [القيمة السوقية للقروض طويلة الأجل + القيمة السوقية لحقوق الملكية]

$$= \frac{(21000000 \times \%\ 6) + (9000000 \times \%12)}{21000000 + 9000000}$$

$$= \frac{(1260000) + (10800000)}{30000000}$$

$$= \frac{2340000}{30000000} = 0.078 \text{ أو } 7.8\ \%$$

القيمـــة الاقتصادية المضافة =الدخل التشغيلى بعد الضريبة -{ المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضريبة × (اجمالى الأصول - الالتزامات المتداولة) }

$= 7800000 \times 0.6 - \{\% 7.8 \times (27000000 - 1000000)\}$

$= 4680000 - 2028000$

$= 2652000.$

حيـــث أن القيمـــة الاقتصـــادية المضافة تمثل مقدار موجب ، فأن قيمة المساهمين تتزايد بمقدار 2652000 أثناء الفترة .

أن مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة الفعلية عن طريق الشركة التابعة الدولية مع مقدار القيمة الاقتصادية المضافة المقدرة يعتبر مفيدا لأغراض تقييم الأداء .

10/3/5 العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE)

يمــثل العــائد عــلى حقوق الملكية معدل ربح الفترة إلى استثمار حقوق المســاهمين . فذلك المعيار يقيس النسبة المئوية للعائد على الاستثمار الخاص بحقــوق المســاهمين . أن مؤشــر العــائد على حقوق الملكية يتضمن ثلاثة مكونــات، يوفــر الإطــار التحليلى الذى يركز على تلك المكونات مزيد من المعلومات الخاصة بقسمة صافى الدخل على حقوق المساهمين .

العــائد على حقوق الملكية = معدل دوران الاستثمار × هامش الربح × معدل الأصول إلى حقوق الملكية .

$$\frac{\text{صافى الدخل}}{\text{حقوق المساهمين}} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{اجمالى الأصول}} \times \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{الإيرادات}} \times \frac{\text{اجمالى الأصول}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

وقــد تم مناقشة قيم المعلومات الخاصة بمعدل دوران الاستثمار وهامش الربح سابقا فى ضوء معدل العائد على الاستثمار ، وتم تفسير معدل الأصول إلى حقوق الملكية على أنه وحدات الأصول التى تم اقتناؤها لوحده واحدة من الاســتثمار عــن طريق حقوق المساهمين . ويمكن تحسين العائد على حقوق المــلكية عن طريق زيادة الإيرادات أو تدنية التكاليف أو تدنيه الاستثمار عن طريق حقوق الملكية .

يتم شرح مدخل العائد على حقوق المساهمين من خلال المثال التالى :-

	القيم بالمليون	
	السنة الأولى	السنة الثانية
الإيرادات	3200	3500
المصروفات	2400	2500
الربح	800	1000
الالتزامات	6600	6800
حقوق المساهمين	2400	3200
اجمالى الأصول	9000	10000
هامش الربح	$\frac{800}{3200}$ = 25 %	$\frac{1000}{3500}$ = 28.57 %
معدل دوران الاستثمار	$\frac{3200}{9000}$ = 0.3556 %	$\frac{3500}{10000}$ = 0.3500 %
مؤشر الأصول إلى حقوق الملكية	$\frac{9000}{2400}$ = 3.750	$\frac{10000}{3200}$ = 3.125
العائد على حقوق الملكية	33.33 %	31.25 %

وقد انخفض العائد على حقوق الملكية من 33.33% فى السنة الأولى إلى 31.25 % فى السنة الثانية ، وذلك يرجع بصفة رئيسية إلى تدنيه مؤشر الأصول إلى حقوق الملكية فى السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى ، فى كلمات أخرى فأن الأصول قد تم تمويلها أكثر نسبيا عن طريق المساهمين فى السنة الثانية مقارنة بما تم فى السنة الأولى .

10/3/6 معايير الأداء الأكثر استخداما وشيوعاً فى الواقع التطبيقى

Performance Criteria Commonly Used in Practice

لأغــراض تقييــم أداء السوق فأن المقياس الرئيسى المستخدم يتمثل فى نصــيب الســوق ، حيــث يوفر مقارنة مع المنافسين فى نفس الأسواق ، أن المعلومات الخاصة بنصيب الشركة من السوق فى الأسواق الضخمة عادة ما يتم الحصول عليها من خدمات المراجعة الحيادية للتسويق التجارى .

يمكــن القول بأن أكثر المقاييس الشائعة الاستخدام لتقييم الأداء المالى فى الأعمــال الدوليــة هو معيار العائد على الاستثمار إلا أن تطبيق مفهوم العائد عــلى الاستثمار يعتبر معقداً فى الأعمال الدولية عالمية النطاق . حيث تساهم عديــد مــن العوامــل فى ذلك التعقيد لعل أبرزها وجود العملات المختلفة ، معدلات التضخم المختلفة بالإضافة إلى قوانين الضرائب المختلفة فى التحليل الأخيــر يتطلب إجراء تقييم الأداء فى البلدان المختلفة ، من خلال المؤشرات المالية تفسير حريص عن طريق المديرين ، حيث يتعين أن يكون على معرفة بالبيئات التشغيلية المحلية . يتضمن الشكل رقم (10/6) معايير الأداء التى تم تبنيها عن طريق أربعة شركات متعددة الجنسية .

10/3/7 مقاييس الأداء الفعلى Measurement of Actual Performance

قــد يــتم تعــريف الاستثمار الدولى للشركة التابعة بشكل متعدد على أنه إجمــالى الأصول المتاحة ، أو الأصول التشغيلية أو اجمالى الأصول ناقصاً الالــتزامات المــتداولة أو حقــوق الشركة الأم لدى الشركة التابعة ، وقد يتم تعــريف الدخــل أيضا بعدة طرق مختلفة على سبيل المثال الدخل التشغيلى ، الدخــل قــبل الفوائد والضرائب ، الدخل قبل الضرائب أو صافى الدخل ، أن

تقييـــم الأصول الفردية (تخصيص قيمة نقدية إلى أحد الأصول) قد يتأسس على التكلفة التاريخية ، تكلفة الإهلاك الجارية أو صافى القيمة القابلة للتحقق ، أو الأصـــول القابلة للإهلاك أجمالى قيمة معينة أو صافى قيمة بعد استقطاع الإهـــلاك المـــتجمع . ويـــتعين أن يتم اتخاذ قرار بخصوص تحديد وتعريف مصطلحات الاستثمار والدخل فضلا عن تحديد ما هو الأساس المستخدم لتقييم الأصل .

تضـــع الشركات التابعة الدولية تحديات إضافية للقياس لعل أبرزها تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية ، معدلات التضخم ، قوانين الضرائب بالإضافة إلى أسعار التحويل .

شكل رقم (10/6)

معايير الأداء التى تم تبنيها عن طريق أربعة شركات متعددة الجنسية

اسم الشركة	المعايير المالية	المعايير غير المالية
Johnson Controls Inc.	إدارة التكلفة	– نصيب السوق . – الجودة – تطوير المنتج والابتكار.
Coors Brewin Co.	– العائد على حقوق الملكية – نسبة السعر / القيمة . – حجم المبيعات – النمو / الربحية .	– النمو فى السواق الدولية. – الجودة . – تجديد المنتج . – علاقات العاملين .
Xerox Corporation	– العائد الاستثمار	– نصيب السوق . – الجودة . – تحفيز العاملين .
3 M Compay	– العائد على الاستثمار . – الأرباح لكل سهم . – إدارة التكلفة .	– نصيب السوق . – الجودة . – علاقات العاملين .

- يؤثر التقلب فى أسعار الصرف على طريقة الحساب الخاصة بقياس الأداء :
أن العـــائد عـــلى الاستثمار الذى يتأسس على عمله الشركة الأم سيختلف عـــن العائد على الاستثمار الذى يتأسس على العملة المحلية للشركة التابعة . كمـــا يؤثـــر أى تغيـــر فى سعر الصرف على العمليات الحسابية للعائد على الاســـتثمار ، عـــلى سبيل المثال يفترض أن هناك تغير غير مفضل فى سعر صـــرف العملة المحلية للعملية الدولية مقارنة بعملة الشركة الأم ، فأذا كانت الأصـــول المـــتداولة قد تمت ترجمتها باستخدام سعر الصرف الحالى ، فأنها تصـــبح عـــند قيمـــة أدنى بعملة الشركة الأم . يجب اتخاذ قرار يتعلق بسعر الصـــرف الـــذى يـــتعين استخدامه فإذا ما كانت القيم بالعملة الأجنبية فيتعين ترجمتها . ومن المرغوب فيه أن يتم استخدام القيم المعبر عنها بالعملة المحلية لتجنب التعقيدات المرتبطة بتقلبات سعر الصرف .

- إذا لـــم يـــتم التعديل ، فأن الشركات التابعة فى البلاد ذات معدلات التضخم الحادة أو المرتفعة ستظهر معدلات عائد على الاستثمار أكثر تفضيلا مقارنة بتلك المعدلات فى البلاد ذات معدلات التضخم المنخفضة . وقد تم التوصية بـــأن العمـــليات الحسابية للعائد على الاستثمار يتعين تعديلها مقابل التضخم لعكـــس الأداء النســـبى بدقة ، وقد سبق مناقشة المفاهيم المنهجية الخاصة بإعـــادة تصوير التكاليف التاريخية مقابل التضخم عن طريق استخدام أرقام قياسية عامة للأسعار .

- أن القوانين الضريبية المختلفة لها تأثير مباشر على صافى الدخل المقرر للشـــركات التابعة الدولية ، فمن المقنع أن تقوم الشركة التابعة الكائنة فى بـــلد ذات ضرائب مرتفعة بالتقرير عن صافى دخل منخفض مقارنة بأحد الشركات التابعة فى أحد البلدان ذات معدلات ضرائب المنخفضة ، وذلك

بسبب فقط بسبب معدلات الضرائب المختلفة ، لذلك السبب فأن الإدارة قد تقرر أن تستخدم الدخل قبل الضرائب عندما يتم قياس الأداء الفعلى .

- تؤثر نظم تسعير التحويلات المختلفة على الأداء المقرر عنه ، حيث يؤثر نظـــام ســـعر التحويل على الأداء المقرر عنه لكل من من الشركة التابعة المشترية والشركة التابعة البائعة .

10/3/8 معايير تقييم الأداء Performance Evaluation Reports

يمـــثل الانحـــراف **Variance** اختلاف بين الأداء الفعلى والأداء المخطط وعـــادة مـــا يـــتم مناقشة انحرافات السعر والكفاءة وحجم الإنتاج والمبيعات والأنـــواع الأخـــرى من الانحرافات فى كتب التكاليف والمحاسبة الإدارية ، ويجـــب أن يتضمن تقرير الأداء على الانحرافات فى المجالات الرئيسية عند الحد الأدنى .

أداء الشركة التابعة فى مواجهة أداء إدارة الشركة التابعة

Subsidiary's Performance Vs Subsidiary Management Performance

من المهم أن يتم الفصل بين أداء الشركة التابعة عن أداء أدارتها ، ويتمثل الهـــدف الرئيســـى فى التميز بين العوامل التى تقع تحت رقابة وسيطرة إدارة الشـــركة الـــتابعة والعوامـــل خـــارج نطاق رقابتها وكل من البيئات المحلية بالإضافة إلى أن سياسات الشركة الأم تحدد مدى الرقابة والسيطرة الذى يمكن ممارســـته عن طريق إدارة الشركة التابعة الدولية ، ومن الناحية الفكرية فأن ذلـــك التمييز غالباً من الصعب أن يتم القيام به فى الواقع التطبيقى على سبيل المـــثال قـــد لا يسيطر مدير الشركة التابعة على أحد البنود مباشرة إلا أنه قد

يكـــون له رقابة هامة غير مباشرة عليه من خلال تصرفاته ، ويتعين أن يتم فصل أثار العوامل الخارجة عن نطاق التحكم والسيطرة عليها .

ويجـــب أن يعكـــس تقرير أداء الشركة التابعة الدولية مساهماتها كوحدة اقتصادية تجاه تحقيق الأهداف العامة الفرعية للشركة الأم .

يتمثل هدف تقييم الأداء فى تحفيز الأفراد تجاه تحسين أدائها خلال الزمن حيث أنها تمارس الحد الأقصى من المجهود لتحقيق الأهداف التنظيمية ، لذلك فمـــن الضـــرورى أن يكون لدى مديرى الشركات التابعة الدولية تفهم واضح لأهـــداف الشـــركة الأم وأن يـــتم إعطائها مستوى ملائم من الاستقلال الذاتى بحيث يمكن لهم فقط اتخاذ القرارات التى تعكس أدائهم الحقيقى داخل محددات البيئات التشغيلية المحلية .

10/4 نظم المعلومات العالمية Global Information Systems

10/4/1 خصائص وطبيعة نظم المعلومات العالمية

بسبب أثار موضوعات – الأعمال المتعددة الجنسية والاقتصاد العالمى فقد حظيـــت المحاسبة بلاشك على مزيد من الاهتمام والأهمية ولاسيما فى جانب تخـــزين واسترجاع المعلومات من النظام المحاسبى أكثر من أى وقت مضى وفى واقـــع الأمـــر أن تركيـــز أدبيـــات المحاسبة غالبا ما كان منصباً على موضـــوعات القوائـــم المالية وحدها بدون إعطاء اعتراف مستحق للسجلات المحاسبية ، وقد أشارت الكتابات المحاسبية بعد ذلك إلى أهمية قيمة السجلات المحاسبية على النحو التالى :–

" أن الاقتصاد قد يعانى لحد ما بدون القوائم المالية ، إلا أنه إذا كان هناك تعـــتيم عـــلى السجلات المحاسبية فسوف ينهار الاقتصاد فى مجموعة خلال

أســـابيع ان لم تكن خلال أيام ، أن نقص السجلات أيضا سوف يجعل السلوك غير المسئول متكاثر الأمر الذى من شأنه تحطيم بنيه الاقتصاد بسرعة " .

وعلى الرغم من الأهمية أن يكون المحاسبين مساهمين فعالين فى تصميم نظام المعلومات فأن مدى ارتباطهم الفعلى يتباين من بلد إلى أخر ومن شركة إلى أخـــرى ، لعقود عديدة قامت البلاد الاسكندفانيه باستخدام مدخل التصميم بالمشـــاركة **Participatory Design Approacl** حيـــث يجب أن يرتبط كافة المستخدمين بنشاط فى عملية نظام المعلومات .

أن مساهمة المحاسبين أثناء مرحلة تصميم نظام المعلومات الشامل يضمن أن يكـــون ذلك النظام متناسباً وملائماً لاحتياجاتهم ومن ثم يمكنهم من خدمة المنظمة بكفـــاءة وفعالية . ايضا فعن طريق ارتباطهم بتصميم نظام المعلومات يمكنهم أن يوفـــرون استشارات ونصائح قيمة إلى خبراء النظام فى عديد من المجالات لعل أبرزها نظم الرقابة الداخلية ، نظم التكاليف بالاضافة إلى عملية توصيل البيانات .

وطـــبقا لتقرير أحد المؤتمرات تم الاشارة إلى أن وظيفة التمويل المستقلة بما فيها المحاســـبة لـــم تســـتجب إلى الالتزام الجديد الخاص بتنفيذ الإستراتيجيات المرنة والعالميـــة النطاق للمنتج والعميل ، أن المنافسة العالمية أجبرت المديرين الماليين على التركيز على عديد من الأمور لعلى أبرزها ما يلى :-

- **تخفيض تكلفة وظيفة التمويل :**

تتضمن الإجراءات المخططة لتخفيض التكاليف فى مركزيه واتمته (أليه) المحاسبة ، وتطوير اقتسام الخدمات المالية عن طريق توحيد ودمج المعاملات بهدف تحقيق اقتصاديات النطاق وتخفيض الاخطاء المكلفة عن طريق تحسين جودة المدخلات .

- **اعادة توجيه اعضائها لخدمة واقتسام الرقابة مع المديرين التنفيذيين :**

أن المنافســة العالميــة قــد جعلت الكثير من المديرين الماليين يشجعون الإفراد فى مجال المحاسبة والتمويل على تعلم الكثير بخصوص إدارة الاعمال من أجل تسليم خدمات ذات قيمة مضافة للمديرين التنفيذيين.

- **أخذ دور ارشادى فى تكوين وتطبيق الاستراتيجية الشاملة :**

أن 80 % مــن المســتجيبين لقائمة الاستقصاء قد قروا أن شركاتهم ذات اســتراتيجية مركزية شاملة ، بينما اشار الاقلية إلى أن وظيفة التمويل شاملة المحاسبة تقود تلك العملية .

وطــبقاً لنتائج أحد الدراسات الأخرى تم الاشارة إلى أن أثر العولمة على نظم المعلومات يعتبر شاملاً على نطاق واسع ، أن 84 % من الشركات التى لها أعمال لدولية قد خططت بشكل اضافى لأحداث تكامل مع نظمها الدولية.

10/4/2 أثر التطورات التكنولوجية Impact of TechnologicalAdvances

ولاشك أن أحد الظواهر الهامة أثناء السنوات الأخيرة يتمثل فى التطورات والتقدم الهائل فى تكنولوجيا المعلومات ، أن المشكلة التى يواجهها المحاسبين ومديــرى الأعمــال فى الشــركات المــتعددة الجنسية الان ليست فى نقص التكــنولوجيا ، وانمــا الأخرى أن المشكلة تكمن فى اختيار التكنولوجيا التى سوف تفى باحتياجاتهم بشكل أفضل ، والمشكلة المرتبطة باختبار التكنولوجيا المتقدمة أنها ستمثل تطبيقات اعمال طويلة الأجل .

أن أثر التطورات التكنولوجية على العولمة وانعكاسها على اعمال الشركة المتعددة الجنسية قد تم التعبير عنه بشكل بليغ عن طريق رئيس شركة جنرال موتــورز بقوله أن الدافع الرئيسى للتغير فى شركة جنرال موتورز الان هو

نفس الدافع الذى يؤثر على باقى الشركات الأخرى - وأنها العولمة ، فالتطورات الهائلة فى التكنولوجيا والاتصال قد اثبت حقيقة أن العالم صغير ، وأن ذلك العالم سوف يصغر أكثر فى الاعوام القادمة ، أن النمو الحقيقى للاسواق فى القرن الواحد والعشرين سيكون خارج امريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، ومن السهل أكثر من أى وقت مضى أن تقوم الشركات العالمية بتصنيع أى منتج فى أى منطقة ، هذا الاتجاه ناحية التكامل العالمى يجب أن ينظر إليه على أنه فرصة وليس مشكلة .

أن إدارة الشركة يجب أن تكون راغبة فى اقتسام المعلومات مع غيرها من الشركات لوضع واستغلال التكنولوجيا بالشكل الآمثل .

10/4/3 اعتبارات السوفت وير Software Considerations

يجب على المحاسبين فى الشركات المتعددة الجنسية حتى يكونوا فعاليين عند أداء وظائفهم ومهامهم أن يكون على علم ودراية بقضايا المحاسبة الدولية، على سبيل المثال متطلبات التقرير وضرائب القيمة المضافة والمعاملات داخل الشركات ، أن استخدام برامج الحاسب فى المحاسبة يمكن أن يكون مفيدا ، حيث يمكن عن طريقها إلغاء أى اختلافات مكلفة لم يتم حسمها أو التوفيق بينها بالاضافة إلى التعامل مع مشكلات المحاسبة عن الشركات المتعددة الجنسية مثل المعاملات بالعملات المتعددة وتقلبات أسعار صرفها أو المعاملات التى تتم بين الشركات بعضها البعض واسعار التحويل ومشاكل التحاسب الضريبى الدولى ، فعن طريق الاعتماد على نظام سوفت وير وحيد للمحاسبة فى كل شركة من خلال إجراءات محاسبية معيارية يمكن تطبيق نظام يتميز بفعالية تكلفة ودقته . ولاشك أن السبيل الذى يجعل ذلك

الحل يعمل بفعالية يتمثل فى اختيار سوفت وير مصمم بشكل يتلائم مع مشكلات المحاسبة على المستوى الدولى .

أن الدليل المحاسبى الشامل الذى يتضمن خرائط الحسابات وتطبيقات وإجراءات معيارية يمكن أن يكون مفيداً لاجل تسهيل عملية التوحيد والمراجعة والاتصال ، ويتعين مراعاة الاعتبارات الهامة المرتبطة باختيار نظام المحاسبة المتعددة الجنسية بواسطة البرامج الالكترونية .

ومن الأهمية بمكان القول بأن كافة الوحدات التشغيلية للشركة المتعددة الجنسية تصل بنحو متكافئ لنظام المعلومات ،وهذا يعتبر ضرورياً لتحقيق اتساق سلامة ودقة المعلومات المحاسبية .

10/4/4 تخطيط موارد المنشأة Enterprise Resource Palnning (ERP)

أن تخطيط موارد المنشأة يمثل أحد أنظمة السوفت وير Software يسمح للشركة أن تقوم بالاتى :-

- تحقيق التكامل بين عمليات اعمالها .
- اقتسام البيانات خلال الشركة .
- إنتاج والحصول على المعلومات على أساس فورى ومباشر .

هناك خمس مورديـن لنظام تخطيط موارد المنشأة هم شركة **SAP** ، وشركة **Oracle** وشركة **People Soft** وشركة **J . D . Edwards** بالإضافة إلى شركة **Bean** ، أن الشركات تقوم باستخدام سوفت وير تخطيط موارد المنشأة بغرض اقتسام وتبادل المعلومات خلال المنظمة ، أن الشركات العالمية التى تنتشر اعمالها جغرافيا تجد ذلك البرنامج جذاباً تماما ، وقد اشارات إحدى الدراسات المشتركة بين كل من **Deloitte Consulting and Benchmarking**

تأسست على مقابلات مع عدد 230 فرد فى 85 شركة عالمية إلى أن كافة الشركات قد استخدمت ذلك النظام ، وقد حققت فوائد كبيرة نتيجة لذلك فى عديد من المجالات أهمها التخفيضات فى الأفراد ، تخفيضات المخزون وتحسين الإنتاجية .

10/4/5 توافق نظام المعلومات مع معايير المحاسبة الدولية

Global Information Systems Compatibility With IAS

رغما عن أن التركيز الرئيسى فى ذلك الجزء يقع على الوظائف الإدارية للتخطيط الاستراتيجي والرقابة ، إلا أن نظام المعلومات العالمى المتكامل لا يخدم فقط احتياجات المستخدمين الداخليين من المعلومات وانما ايضا يوفر البيانات الضرورية لأغراض التقرير الخارجى .

وقد إشارات الاتجاهات والتطورات الحديثة إلى أن معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC** قد حظيت على قبول واسع ، فكثيراً من الشركات لاسيما البلاد الأخذة فى النمو قد تبنت معايير المحاسبة الدولية باعتبارها تمثل مبادئ المحاسبة الوطنية لها . وقد أقر البنك الدولى ضرورة استخدام معايير المحاسبة الدولية **IASS** وألزم بها المشروعات الممولة عن طريق المنظمة الدولية ، وعلى وجه التحديد فقد وجه التحديد فقد وجه مكاتب المراجعة الخمس الكبار على حصر أراء تقارير مراجعتهم فى الاقتصاديات الأسيوية على القوائم المالية التى يتم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وبعض البلدان على سبيل المثال الصين قد استخدمت معايير المحاسبة الدولية لأغراض تنظيم مشروعاتها المشتركة ، أيضا فان الشركات المتعددة الجنسية قد تبنت بشكل متزايد معايير المحاسبة الدولية ، وتعتبر شركات **Renanlt** (فرنسية الأصل) ومجموعة **Giba Geigy** المحدودة (سويسرية الأصل) وشركة

Shanghai Prtro Chemical (صينية الأصل) بالإضافة إلى شركة Anglo American (جـنوب أفـريقيا الأصل) هى مجرد أمثلة على ذلك ، كما أن عــدد مــن بورصـــات الأسهم شامل وfرصنة لندن وبورصة هونج ونج تقبل معايير المحاسبة الدولية حين قيد اسهم الشركات بها.

وقــد وافقت وأقرت منظمات تنظيم البورصات الدولية IOSCO على أن اعــتماد معايير المحاسبة الدولية كأساس لقيد الشركات فى أسواق رأس المال ولعــل الخطــوة القادمـــة تتمـــثل فى أن كـــل بلد عضو فى منظمات تنظيم البورصـــات الدوليـــة يــتعين أن يتبنى معايير المحاسبة لأغراض قيدها فى البورصة فى ذلك البلد ، وقد تضاعفت أهمية تلك التطورات للنظم المحاسبية للشركات المتعددة الجنسية ، وسيكون من المرغوب فيه ومن الضرورى أيضا أن يتم التأكيد على أن نظام المعلومات الشامل ينتج معلومات لأغراض إعداد قوائم مالية تتسق مع وتلتزم بمعايير المحاسبة الدولية IASs .

الفصل الحادى عشر

إعداد الموازنات وإدارة المخاطر وإدارة التكلفة على المستوى الدولي

الفصل الحادي عشر

إعداد الموازنات وإدارة المخاطر وإدارة التكلفة على المستوى الدولي

International Budgeting, Risk and Cost Management

11/1 أنـــواع ومشـــاكل أعـــداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية.

11/1/1 طبيعة وانواع اعداد الموازنات التشغيلية .

11/1/2 ابرز المشاكل الرئيسية التى تواجه الشركات المتعددة الجنسيات عند اعداد الموازنات .

11/2 مشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية.

11/2/1 مشاكل اعداد الموازنة الراسمالية الدولية .

11/2/2 طرق اعداد الموازنة الراسمالية الدولية .

11/3 طبيعة ومداخل إدارة المخاطر في الشركات المتعددة الجنسية .

11/3/1 مدخل ادارة المخاطر الدولية .

11/3/2 المخاطر الاقتصادية فى مواجهة المخاطر السياسية .

11/4 طبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشركات المتعددة الجنسية .

11/4/1 مشاكل تحديد تكاليف الانتاج فى الشركات المتعددة الجنسيات .

11/4/2 التكلفة كسلاح للمنافسة .

11/4/3 التكلفة الانتاجية .

11/4/4 الخصائص والعوامل الهامة للدخول فى الاقتصاد الجديد .

11/4/5 مداخل ادارة التكلفة .

11/4/5/1 مدخل اعادة الهيكلة .

11/4/5/2 مدخل محاسبة التكلفة على اساس النشاط والادارة على اساس النشاط .

11/4/5/3 مدخل ادارة الجودة الشاملة .

11/4/5/4 مدخل نظام الوقت المحدد .

11/4/5/5 مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة .

11/5 اعتبارات اخرى لادارة التكلفة على المستوى الدولى .

11/1 أنواع و مشاكل إعداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية

Master Operating Budgeting Issues for Multinationals

11/1/1 طبيعة وانواع اعداد الموازنات التشغيلية

إذا كـــان الفصـــل الســـابق قد اهتم بدراسة مشاكل التخطيط الاستراتيجي والرقابة للشركات المتعددة الجنسية ، فإن ذلك الفصل الحالي امتـــداداً له حيث يرتـــبط بتصـــميم نظام المعلومات الشامل ، ويعتمد على التركيز على دراسة المشـــاكل التشغيلية لاطر العمل التي تم مناقشتها – وهي الموازنات التشغيلية والموازنة الرأسمالية وإدارة المخاطر وادارة التكلفة .

تعتـــبر الموازنـــات **Budgets** عمومـــاً من أكثر أدوات المحاسبة الإدارية اســـتخداماً بشكل واسع النطاق ، وهي ترتكز على ترجمة خطط الشركات في صـــورة رقمية مالية ، وتستخدم الموازنات لاغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ، وتشـــير الموازنة على وجه التحديد إلى الخطة التفصيلية التي تهدف إلى تطبيق جزء من الخطة الاستراتيجية للشركات .

فالموازنـــة هى خطـــة تفصيلية للحصول على واستخدام الموارد وغيرها خلال فترة مقبلة ، وهى تمثل خطة للمستقبل معبراً عنها بشكل كمى ورسمى، وتســـمى عملية اعداد الموازنة بمصطلح **Budgeting** ، فى حين تطلق عملية اســـتخدام الموازنة فى الرقابةعلى اعمال الشركة بمصطلح الرقابة بالموازنة **Budgetary Control** ، وتمثل الموازنة الشاملة **Master Budgit** ملخصاً لكل اوجـــه نشاط الشركة وخططها واهدافها للمستقبل ، فهى تصنع اهدافاً لانشطة الـــبيع والانـــتاج والتوزيع والتمويل وتنتهى بصفة عامة باعداد قائمة لصافى الدخل المخطط وقائمة للتدفقات النقدية المخططة ، فهى باختصار تمثل تعبيراً شاملاً لمخطط الاوامر فى المستقبل وكيفية تحقيق تلك الخطط .

بينما يقصد بالموازنة التشغيلية الشاملة **Master Operating Budget** بالخطة المرتبطة بتحسين أهداف الشركة لفترة من الزمن عادة سنة واحدة . إن نظام الموازنـــة الجيـــد يتضمن إعداد موازنة لكل مركز مسئولية **Responsibility Center** فـــي الشـــركة المـــتعددة الجنسية ، وبصفة عامة توجد أربعة أنواع متعارف عليها لمراكز المسئولية هي :

1- مركز التكلفة Cost Center

يعتـــبر مركـــز التكلفة مسئولاً بصفة رئيسية عن انفاق التكاليف والرقابة عـــليها وكأمثلة على تلك المراكز إدارة المشتريات ، مصانع الإنتاج ومصانع التجميع الكائنة في أجزاء مختلفة من العالم .

2- مركز الإيراد Revenue Center

يعتـــبر مركز الإيراد مسئولاً بصفة رئيسية عن توليد الإيرادات وخلقها، على سبيل المثال أقسام المبيعات ومراكز الخدمات في البلاد المختلفة .

3- مركز الربحية Profit Center

إن مراكز الربحية تعد مسئولة بصفة رئيسية عن كل من الإيرادات والتكاليف، وكمثال على ذلك تلك العمليات المسئولة عن كل من شراء وبيع البضائع .

4- مركز الاستثمار Investment Center

وهـــو مركـــز مســـئول عن التكاليف والإيرادات والأرباح بالإضافة إلى الاستثمار في الأصول . وكمثال على ذلك أحد العمليات الدولية المسئولة عن تصنيع وبيع المنتجات بالإضافة إلى اقتناء الأصول والتصرف فيها .

تعـــبر الموازنـــة الشـــاملة عـــن الإطار العام الشامل للموازنات الفرعية الخاصة بكافة أنشطة المنشأة ، وهى تتميز بالتركيز على العلاقات الداخلية بين الأنشـــطة المتبادلة التأثير بين الأقسام الفرعية داخل التنظيم ، كما أنها تركز

علــى تــلخيص الموازنات الفرعية لتلك الأقسام داخل التنظيم ، بالإضافة الى أنهــا تربط الموازنات الفرعية التى تصف خطط العمليات والبرامج المطلوب تــنفيذها فى صــورة تركيبية متجانسة ومتوافقة مع أهداف المنشأة كمجموعة واحدة ، وتتكون الموازنة الشاملــة **Master Budget** من مــوازنة تشغيلية **Operating Budget** وموازنة ماليــة **Financial Budget** ، ويرتبط إعداد الموازنــة الشاملة باتخاذ عديد من القرارات الإدارية سواء المرتبطة بالتسعير أو الإنــتاج أو الــنفقات الاستثمارية أو البحوث والتطوير ، ويعبر إعداد تلك الموازنــة عــن مجموعة متتابعة من الخطوات ، حيث تعتمد كل خطوة على الخطوة السابقة لها . [1]

وبوجه عام تتمثل المكونات الرئيسية للموازنة الرئيسية النموذجية لإحدى الشركات الصناعية فيما يلي :

1- موازنة المبيعات **Sales Budget** .

2- موازنة الإنتاج **Production Budget** .

3- موازنة تكلفة المواد المباشرة **Materials Budget** .

4- موازنة تكلفة العمل المباشرة **Direct Labor budget** .

5- موازنة التكاليف الصناعية الإضافية **Manufacturing overhead budget**.

6- الموازنة النقدية **Cash Budget** .

7- موازنة المصروفات التسويقية والإدارية .

---

(1) **القارئ الذى يرغب فى مزيد من التفاصيل حول كيفية اعداد الموازنة الشاملة يراجع:**

- د.أمين السيد احمد لطفى ، تخطيط الارباح والاداء المالى المستقبلى لمنشآت الاعمال باستخدام اساليب المحاسبة الادارية المتقدمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 .

8- قائمة الدخل التقديرية **Budgeted Income statement** .

9- قائمة المركز المالي التقديرية **Budgeted balance sheet** .

11/1/2 ابرز المشاكل الرئيسية التى تواجه الشركات المتعددة الجنسية عند اعداد الموازنات :

تواجـــه الشركات المتعددة الجنسية مشكلات خاصة عند اعداد الموازنة ، وتنشأ تلك المشاكل بوجه عام بسبب المشاكل المرتبطة بالشركات التى تتعامل فى الاســـواق العالمية ، ومن الأهمية بمكان أن يتم مناقشة أبرز المشاكل التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسية عند إعداد تلك الموازنات على النحو التالي:

1- نظم إعداد الموازنة المركزية واللامركزية

Centralized Vs. Decentralized budgeting Systems

عـــندما يكـــون نطـــاق الأعمال الدولية للشركات المتعددة الجنسية ضيقاً ومحـــدوداً فإنهـــا يمكـــن أن تقـــوم بإعداد نظام لإعداد الموازنة يعتمد على المركـــزية، ومـــن ناحيـــة أخرى يكون من الضروري أن يتسم نظام إعداد الموازنـــة باللامركـــزية عندما يكون هناك تفهم شامل بكافة ظروف التشغيل المحلية ، واستخدام عملات أجنبية متعددة بالإضافة إلى وجود مصادر متعددة للتمويل والحصول على المواد والعمالة وما الى ذلك .

ولاشـــك أن تعـــليم وتدريب المديرين المحليين على النظام الفعال لإعداد الموازنات أصبح متطلباً أساسياً في مثل تلك البيئات .

2- إعداد التنبؤات بالمبيعات Sales Forecasts

تعتـــبر موازنـــة المـــبيعات هي الأساس الذي يتم على أساسه بناء كافة الموازنـــات الأخـــرى ، ويتطـــلب إعداد موازنة المبيعات إعداد تنبؤات ذات

مصـــداقية للمـــبيعات عـــن طـــريق استخدام عديد من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر عديدة لعل ابرزها ما يلى :

أ - الإحصائيات السكانية والإحصائيات القومية :

وتتمـــثل المعلومات ذات العلاقة بحجم السكان وخصائصها والدخل القابل للتصـــرف فيـــه والنمو في الدخل القومي بالإضافة إلى الظروف والاتجاهات الاقتصادية .

ب- البيانات التاريخية للشركة :

وهـــي تتعـــلق بالـــبيانات السابقة عن المبيعات والأسعار وخدمة العميل بالإضافة إلى المجلات والنشرات التسويقية .

جـ- بحوث التسويق :

وتتمـــثل المعـــلومات المرتـــبطة ببحوث التسويق في سلوك المستهلك ، وتفضيلاته وأذواقه والاتجاهات التسويقية بالإضافة إلى قنوات التوزيع البديلة.

وفـــي بعض البلدان قد يكون من السهولة والسرعة أن يتم الحصول على المعـــلومات المرتبطة بالاحصائيات السكانية والاحصائية القومية ، بينما في بـــلدان أخرى قد لا يكون ذلك متاحاً أو قد لا تكون الإحصائيات دقيقة وذات مصداقية في حالة توافرها . على سبيل المثال قد لا يكون لدى بعض البلدان الأخذ في النمو معلومات دقيقة عن الدخل القومي والدخل القابل للتصرف فيه، أيضاً فإن المعلومات المتعلقة بالمنافسة قد يكون من الصعوبة الحصول عليها لا ســيما إذا كانت المنافسة أما من شركات محلية تقوم الحكومة بحمايتها أو تتمثل المنافسة في شركات القطاع العام .

ترجمة الموازنات بعملات أجنبية

Translation of Budgets from Foreign Currencies

يـتم أعداد الموازنات على المستوى الدولي أولاً بعملة البلد الذى يتم فيه القيـام بالعمـلية الدولية (البلد المضيفة) وبعد ذلك يتم ترجمتها إلى عملة البلد الأم، وإذا كـانت قواعـد المحاسبة المالية تحكم عملية ترجمة العملة الأجنبية لأغـراض الـتقرير المـالي ، فإنـه ليـس هناك أي قواعد للترجمة خاصة بالموازنـات ، ومـع ذلك فإن إدارة الشركة المتعددة الجنسية يجب أن تقرر وتحدد الآلية التي ينبغي استخدامها لترجمة الموازنات كما يجب أن تشترك فى جمع المعلومات الملائمة مع مدير العمليات الدولية .

3- التغيرات الجوهرية في أسعار صرف العملة الأجنبية

Significant Changes In Foreign Currency Exchange Rates

إن الـتغيرات الجوهرية غير المتوقعة في أسعار صرف العملة الأجنبية يجعـل الموازنة غير واقعية ، ولذلك يجب أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية بمـراجعة الموازنة وفحصها من أجل تحديد أن التعديل قد تم إجازته والتحقق منه من أجل التخفيف من أثر التغيرات غير المحببة في أسعار الصرف .

ولاشك ان مشكلة معدلات واسعار صرف العملات عاملاً هاماً عند اعداد الموازنة لان تلك المعدلات تتحكم فى تبادل وحدات النقد بين الدول المختلفة ، وحيـث ان تلك المعدلات تتغير يومياً ، فإن هناك مدخلاً شائعاً لمواجهة ذلك وهـو اسـتخدام معدل سعر صرف واحد طوال فترة الموازنة ، بعد ذلك يتم محاولة تعويض الفروق عن طريق عمليات التغطية **Hedging Operations** ، ويجـب ان تضـاف تكـاليف عمـليات التغطية فى الموازنة مع باقى بنود المصروفات فى الشركات متعددة الجنسية .

4- التشريعات المنظمة للاستيراد وتقييد تدفق الأموال

Import Regulations and Flow of Funds Restrictions

تســن كثير من البلاد عديد من التشريعات بهدف تقييد علميات الاستيراد، وقد تقوم أحد البلدان أيضاً بتقييد أو منع تحويل العملات الصعبة خارج البلد . ولاشك أن أي تقييد مفاجئ وغير متوقع على الاستيراد وتحويلات الأموال قد يجعــل الخطة غير ذات جدوى عند التطبيق ولاسيما في حالة إذا ما تضمنت موازنة الشركة الدولية مصادر من خارج تلك البلد للحصول على عوامل الإنتاج.

5- المصادر العالمية للحصول على عوامل الإنتاج

Global Sources of Factor of Production

أن الاعــتماد على مصادر عالمية للحصول على عوامل الإنتاج يضيف عدم تأكد ويتطلب مزيد من التعاون ، على سبيل المثال فإن التسهيلات الإنتاجية الكائنة في جنوب أفريقيا قد تعتمد على الحصول على المواد الخام من تنزانيا أو كينيا أو الــبرازيل في حين قد تقوم بالحصول على العمالة من الهند أو كوريا الجنوبية أو الفليــبين بينما نحصل على التكنولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، ولا شــك أنــه حتى يكون إعداد الموازنة يتم بالترشيد والفعالية فإن الأمر يتطلب وجود تعاون ملائم بالإضافة إلى مراعاة الظروف الشرطية والاحتمالية .

6- الأثر المتجمع لتغيرات أسعار الصرف ومصادر عوامل الإنتاج العالمية

Combined Effect Of Exchange Rate Changes And Global Sourcing

عــندما تتضــمن عملية اقتناء عوامل الإنتاج عملات أجنبية متعددة فإن التغيرات الجوهرية في أسعار صرف بضعة عملات قد تخفض من مصداقية الــتقديرات بالموازنة ، وقد يتطلب ذلك مراجعات متكررة للموازنات من أجل الحفاظ على نفعيتها ومصداقيتها .

7- اثار معدلات التضخم الجامعة على اعداد الموازنة

The Influence of hyperinflation on Budgeting

قد يكون للشركة متعددة الجنسية احياناً اعمالاً فى بلد تعانى من تضخم شديد الامر الذى يؤدى الى صعوبات كبيرة عند اعداد الموازنة ، فقد يزيد التضخم فى بعض البلاد عن 100% سنوياً (ويطلق عليه عندئذ بالتضخم الجامع او الحاد **Hyperinflation**) ، وهو يتطلب ان تخفض الفترة التى تعد فيها الموازنة لتفادى اثار ذلك التضخم ، وحتى اذا خفضت مدة اعداد الموازنة فان الامر يتطلب مراجعة الموازنة قبل تطبيقها حتى يمكن تعديلها بالتضخم الذى حدث منذ بداية عملية الموازنة ، وفى نهاية فترة الموازنة من الضرورى تعديل البيانات بالتضخم الفعلى خلال السنة ، بعد هذه التعديلات يمكن للمديرين فقط قياس الفروق بين الايرادات والمصروفات الفعلية والمخططة طبقاً للموازنة، ويجب على الشركات متعددة الجنسية ان تكون حساسة تجاه السياسات الحكومية فى الدول التى تعمل فيها والتى قد تؤثر على تكلفة العمل ومشتريات الالات والمعدات وادارة النقدية .

11/2 مشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية

Capital Budgeting Issues For Multinationals

11/2/1 بيئة إعداد الموازنة الرأسمالية للمشروع متعدد الجنسية

Multinational Capital Budgeting Environment

مقدمة

تعتبر عملية إعداد الموازنة الرأسمالية وتقييم المشروعات الاستثمارية فى ظل وجود بيئة دولية أمراً اكثر تعقيداً نسبياً مقارنة بتلك الموجودة فى بيئة محلية، فعلى الرغم من ان نظرية الموازنة الرأسمالية لن تتغير ، الا ان تطبيقها يحاط

بعديــد من من التعقيدات والمشاكل المالية (على سبيل المثال نظم حكومية مختلفة ،قوانيــن ضريبية متعددة ومتباينة ، واجراءات مختلفة للاستيراد والتصدير . وما إلى ذلــك) ، وفى الواقــع ان اعداد الموازنة الراسمالية فى ظل بيئة دولية يتطلب ليــس فقــط فهم للمفاهيم النظرية لدراسات جدوى الاستثمار ، وانما ايضاً معرفة معــرفة تامــة بالظــروف الاقتصادية المحلية بالاضافة الى الاعراف المحيطة بالاســتثمار . يوضـــح الشكل البيانى رقم (11/1) رؤية شاملة للمتغيرات الفريدة المرتبطة بعملية اعداد الموازنة الرأسمالية فى ظل بيئة دولية .

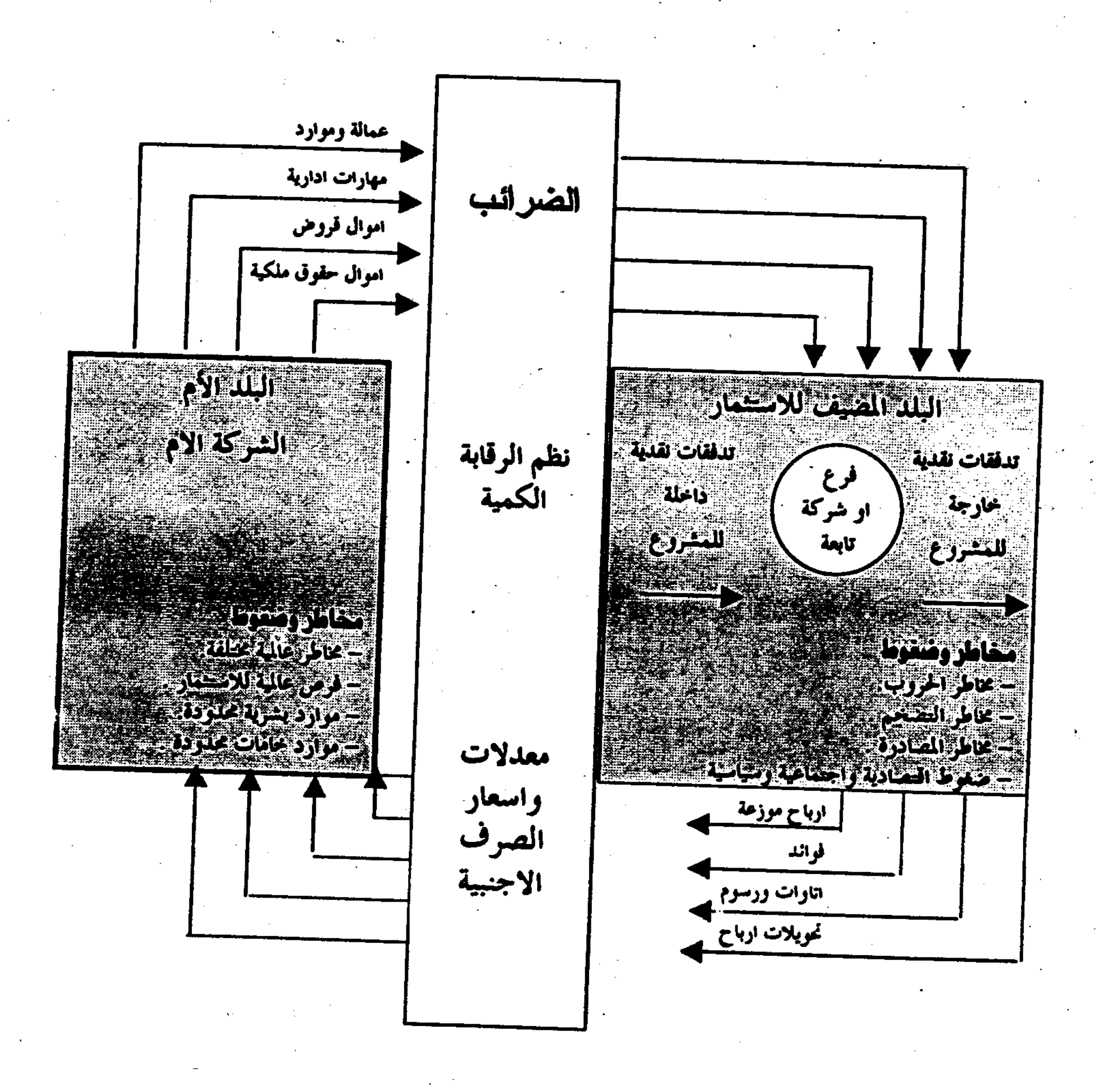
وعــلى الرغم من الاهمية المتزايدة للموضوع ، فان هناك عدد ضخم من المتغيرات وعدم التأكد المرتبطة بطبيعة تقييم المشروعات متعددة الاطراف او الجنســيات تبدو انها تعوق عملية اعداد نموذج كمى ، وتلك الحقيقة صحيحة بسبب النمو المتزايد فى عدد الانشطة المتعددة الجنسية وصعوبة مواقف القرار الــتى تستدعى وتتطلب استخدام ادوات تحليلية معقدة وفنية متقدمة . من هنا يــتعين الاعــتماد على نموذج ملائم فى التعامل مع مثل هذه المشكلة المعقدة لاتخــاذ قــرارات الاستثمار المتعددة الجنسية . وحيث يسمح بادخال مظاهر الاستقلال بين العدد الضخم من المتغيرات فى عملية اتخاذ القرار فضلاً على ضرورة ان يتم تصوير حركية وديناميكية القرار فى مثل تلك المواقف الدولية المعقدة . علاوة على ذلك يمكن ادخال مختلف المخاطر الدولية بكفاءة . [1]

[1] لمزيد من التفاصيل يراجع :

- أمين السيد احمد لطفى ، الاصول المنهجية الحديثة لدراسة الجدوى المالية للاستثمار ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1998 .
- أمين السيد احمد لطفى ، استخدام نموذج مونت كارلو للمحاكاه فى تقييم المشروعات الاستثمارية مع التطبيق على الشركات المتعددة الجنسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة - جامعة القاهرة، 1985 .

شكل بيانى رقم (11/1)

بيئة اعداد الموازنة الرأسمالية متعددة الجنسية



11/2/2 مشاكل إعداد الموازنة الرأسمالية الدولية

يستخدم مصطلح إعداد الموازنة الرأسمالية Capital Budgeting لوصف الاجـراءات المتعلقة بتخطيط وتمويل النفقات الرأسمالية لشراء الات ومعدات جديـدة او تقديـم خطـوط منتج جديد او لتحديث معدات المصنع ، وفى هذه الحالات فان قرارت اعداد الموازنة الراسمالية تعد عاملاً رئيسياً لتحديد القدرة على الربحية الطويلة الاجل للمنشأة .

ويعتمد إعداد تلك الموازنة على مفهوم الاستثمار ، حيث انها تشتمل على عـلى انفاق موارد نقدية الان لتحقيق عائد ما مرغوب فى المستقبل ، وتتمثل قرارت اعداد تلك الموازنة فى التى :-

- قرارت خفض التكاليف عن طريق شراء الات جديدة .
- قرارات توسيع المصنع باقتناء مصنع او مخازن لزيادة طاقة الانتاج والبيع .
- قرارت اختيار الالات والمعدات الاكثر تحقيقاً لفعالية التكلفة .
- قرارات شراء الالات والمعدات او استئجارها .
- قرارات إحلال واستبدال المعدات القديمة فى الوقت الحالى او فيما بعد .

وتقـع تـلك القرارات فى مجموعتين رئيسيتين هما قرارات الاستيفاء أو الاجتيـاز Screening Decisions (هى تلك القرارات التى تتعلق بما إذا كان المشروع المقترح يستوفى بعض معايير القبول المحددة مقدماً – مثال ذلك اذا كانت الشركة تقبل فقط اى مشروع يخفض التكاليف بما لا يقل عن 20%) ، قرارات المفاضلة Preference Decision (وهى تختص بالاختيار من بين بدائل متنافسة – ومثال ذلك إذا كانت الشركة ترغب فى إحلال الة قديمة وكان هناك

خمسة آلات مختلفة يمكن أن تحل مكانها ويكون الاختيار من بينها قرار تفضيل) .

عموماً يشير مصطلح الموازنة الرأسمالية **Capital Budgeting** الى عملية تحديد وتقييم وتخطيط الاستثمارات طويلة الأجل ، يتعين التركيز في هذا الجزء على مشاكل إعداد الموازنة الرأسمالية الخاصة بالقرارات الاستثمارية الدولية .

تتضمن تلك القرارات انفاق مبالغ ضخمة من الأموال وبالتالي فهي التى مغزى جوهري طويل الأجل للمنظمة الدولية .

وعندما يكون هناك نقص في توافر المؤشرات السنوية والاقتصادية الضرورية للتنبؤ بالتدفقات النقدية ، فإن ذلك قد يكون مؤشر على زيادة مخاطر الاستثمار الدولي . ونتيجة لذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية قد تجد أنه من الضروري أن تقوم بمراعاة عديد من العوامل الإضافية التالية إلى عادة ما لا تكون ملائمة للقرارات الاستثمارية المحلية .

1- إن مصدر الحصول على رأس المال من أحد البنوك المحلية للمشروعات الاستثمارية في البلاد الأخرى قد يجعل مصدر التمويل صعباً ومكلفاً ، فغالباً ما تطلب البنوك معدلات فائدة أعلى كما أنها تتطلب تأمين الاستثمار الأكثر تكلفة .

2- عندما يتم القيام بالتحليل الاقتصادي يجب أن يتم مراعاة فقط تلك التدفقات النقدية التي يمكن استردادها عن طريق الشركة الأم إذا لم يتم استخدام تلك التدفقات النقدية لاغراض إعادة استثمارها محلياً أو لأغراض سداد توزيعات الأرباح .

3- أن وجــود معــدلات التضــخم المختلفة ، وتقلبات أسعار صرف العملات بالإضــافة إلى القيــود الموضوعة على تحويل رأس المال يتطلب استخدام طــرق تأخذ تلك العوامل في الاعتبار، وغني عن الذكر فان طريقتي صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد تقوم بتضمين الكثير من تلك العوامل بسهولة .

4- عــندما يكــون ذلك ضروريا فإن عامل المخاطرة السياسية يجب أن يتم إضــافته إلى عــامل المخاطــر الاقتصادي عندما يتم تقييم الاستثمارات الدولية التي يتم القيام بها بالخارج .

11/2/3 طرق إعداد الموازنة الرأسمالية الدولية

International Capital Budgeting Methods

تتمــثل طرق إعداد الموازنات الرأسمالية الأكثر شيوعاً في طرق صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد بالإضافة إلى معدل العائد المحاسبي تتطلب تلك الطــرق عمــل تقديــرات للاســتثمار المبدئي والتفقات النقدية المستقبلية من المشــروعات بالإضــافة إلى عمر المشروع . ولا شك ان تطبيق تلك الطرق عــلى المشروعات الاستثمارية يستلزم القيام بعمل تنبؤات للأحداث المستقبلية لتقييم مستويات المخاطر ذات الصلة [1].

---

[1] هناك مدخل اخر هام عند اعداد الموازنة الرأسمالية يعتمد على فكرة التدفقات النقدية المخصومة مثل طريقة صافى القيمة الحالية هو معدل العائد الداخلى Internal Rate of Return (IRR) ويعرف بانه الفائدة الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثمارى خلال عمره المفيد ، وقد يشار اليه ببساطة احياناً بأسم الربع Yield من الاستثمار، ويتم حساب معدل العائد بايجاد معدل القيمة الحالية للعائد (التدفقات النقدية الداخلة) من المشروع ، وبمعنى اخر فانها تمثل سعر الخصم الذى يجعل صافى القيمة الحالية للمشروع صفراً. ولن يتم تناول تلك الطريقة فى هذا الجزء لانها مكافئة تقريباً لطريقة صافى القيمة الحالية.

1- طريقة صافي القيمة الحالية Net Present Value Method

يعتــبر صافي القيمة الحالية Net Present Value (NPV) الفرق بين الاستثمار المبدئي Initial Investment وصافي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلية المــتوقعة المستقبلية Expected Future Net Cash Inflows . ولاستخدام تلك الطــريقة يــتعين أن يــتم استخدام معدل خصم ملائم على تلك التدفقات النقدية الداخلية المستقبلية وهو عادة يساوي تكلفة رأس مال Cast of Capital الشركة مضافا إليها معامل مخاطرة معين Risk Factor أو معدل يساوي معدل الفائدة المــرغوب مــن الشركة . وقد يشار إلى ذلك المعدل بأسماء عديدة مثل معدل الــتخطى Hurdle Rate Cut off Rate أو معــدل العائد المطلوب Required Rate of Return أن المشروعات الاستثمارية التي يتم قبولها هى المشروعات ذات صــافي قيمة حالية صفرية كحد أدنى ، وحيث تشير صافي القيمة الحالية الموجــبة إلى العــائد المــتوقع من المشروع الاستثماري الذى يزيد عن معدل الخصم ، أما المشروعات ذات صافي قيمة حالية فهى تلك التى تسفر عن معدل يقل عن معدل العائد المطلوب Required Rate of Return فوفقاً لتلك الطريقة يتم مقارنة القيمة الحالية لكل التدفقات النقدية الداخلة بالقيمة الحالية لكل التدفقات النقدية الخارجة ، والفرق بين القيمة الحالية للتدفقين يمثل استثماراً مقبولا أم لا، وطالما أن صافى القيمة الحالية تبلغ صفراً أو أكبر يكون الاستثمار مقبولا ، أما إذا كــان صافى القيمة الحالية سالبة يكون المشروع غير مقبول ، بعبارة أخرى إذا كــانت القيمة الحالية موجه يكون المشروع مقبولا طالما أن العائد أكبر من معــدل العــائد المطــلوب ، بيــنما إذا كانت القيمة الحالية صفر فسوف يكون المشــروع مقــبولا أيضا طالما أن العائد يساوى معدل العائد المطلوب أما إذا

كـــانت القيمة الحالية سالبة فسوف يكون المشروع الاستثمارى غير مقبولا لان العائد أقل من معدل العائد المطلوب .

مثال :

تقوم أحد الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية بدراسة إقامة مصنع إنتاجي فـــي ماليـــزيا أو في سنغافورة وقد قامت إدارة الاستثمار في الشركة المتعددة الجنسية بالحصول على المعلومات التالية الخاصة بكل مصنع معبراً عنها بكل من العملية الماليزية **(Ringgit = RM)** وعمله سنغافورة **(Dolov = S$)** (وقد تم إهمال القيمة التخريدية المقدرة في نهاية العمر الخاص بكل مصنع) .

	المصنع بماليزيا (القيمة بالألف)	المصنع بسنغافورة (القيمة بالألف)
الاستثمار المطلوب	RM 27100	S$ 20075
التدفقات النقدية الداخلة السنوية المتوقعة	14300	10600
التدفقات النقدية الخارجة السنوية المتوقعة	8580	6350
صافى التدفقات النقدية	5720	4250
معدل الخصم (تكلفة رأس المال)	%8	%8
معامل المخاطرة	%6	%4
العمر المفيد	8 سنوات	8 سنوات

يوضـــح الجـــدول رقم (11/2) طريقة حساب صافي القيمة الحالية لكل مصـــنع قـــبل أخذ عامل المخاطرة الملائمة في الاعتبار ، يوضح أيضاً ذلك الجدول معاملات القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية عند معدلات خصم مختارة.

ويتضح من استقراء ذلك الجدول أن كلا المصنعين يثمرا عن صافي قيمة حالية موجبة ، إلا أنه مصنع سنغافورة له صافي قيمة حالية أعلى من مصنع ماليـــزيا ($2231 ، $2099 عـــلى الـــتوالي) ، كل شئ فيما عدا ذلك يعتبر متساويا ، ولذلك يتم تفضيل إقامة المصنع بسنغافورة عن نظير بماليزيا تأسيساً على ذلك التحليل .

شكل رقم (11/2)

تحليل صافي القيمة الحالية قبل دراسة المخاطر

	المصنع بماليزيا (القيمة بالألف)	المصنع بسنغافورة (القيمة بالألف)
صافي التدفقات النقدية الداخلة السنوية	RM 5720	S$ 4250
معامل القيمة الحالية (ينظر أدناه)	5747	5747
القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة	32873	24425
الاستثمار المطلوب	27100	20075
صافي القيمة الحالية بالعملة المحلية	5773	4350
سعر الصرف الجاري بالدولار الأمريكي	2.75 ÷	1.95 ÷
	2099	2231

القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية لوحدة نقدية واحدة

الفترات (السنوات)	معدل الخصم %8	%10	%12	%14
6	4.623	4.355	4.111	3.889
8	5.747	5.335	4.968	4.639
10	6.710	6.145	5.650	5.216

كما يوضح الجدول رقم (11/3) طريقة حساب صافي القيمة الحالية لكل مصـــنع بعــد مراعاة معامل المخاطرة ، وحيث نأخذ معاملات القيمة الحالية الأخرى في الاعتبار مستوى المخاطر في كل بلد .

شكل رقم (11/3)

تحليل صافي القيمة الحالية بعد مراعاة المخاطر

	المصنع بماليزيا (القيمة بالألف)	المصنع بسنغافورة (القيمة بالألف)
صافي التدفقات النقدية الداخلة السنوية	RM 5720	S$ 4250
معامل القيمة الحالية (شكل 11/1)	4639	4968
القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة	26535	21114
الاستثمار المطلوب	27100	20075
صافي القيمة الحالية بالعملة المحلية	RM(565)	1039
سعر الصرف الجاري بالدولار الأمريكي	2.75 ÷	1.95 ÷
صافي القيمة الحالية بالدولار الأمريكي	$ (205)	$ 533

ويشير التحليل إلى أن مصنع ماليزيا لم يعد مقبولاً ، حيث يوضح صافي قيمة حالية سالبة بمقدار RM565000 (205000 $) في حين ظل مصنع سنغافورة مقبولاً حيث أثمر عن صافي قيمة حالية موجبه بمقدار 1039000 S$ (533000 $) .

طريقة فترة الاسترداد Payback Period Method (PBP)

تعبر طريقة فترة الاسترداد PBP عن مقياس لمدى سرعة استرداد منشأة الأعمال المستثمرة لراس مالها فى المشروع الاستثماري بعبارة أخرى تمثل فترة الاسترداد طول الفترة الزمنية التي يتم استغراقها لاستعادة الأموال المستثمرة التكلفة المبدئية من المشروع الاستثماري عموماً يقال على فترة الاسترداد بأنها الزمن الذى يستغرقه الاستثمار لاسترجاع قيمته ، وأساسا

طـــريقة الاسترداد وانه كلما استردت قيمة الاستثمار فى فترة أقصر كلما كان الاستثمار مقبول أكثر .

وأن تلك الطريقة لا تعتبر مقياسا لربحية مشروع مقارنة بمشروع أخر ، وإنمـــا هى مقياس للزمن يوضح للمدير عدد السنوات اللازمة لاسترداد قيمة الاســـتثمار فى مشروع أخر مقارنة أخر ، ويعتبر ذلك عيباً بتلك الطريقة لان فترة الاسترداد الأقل ليست دائما مؤشرا صحيحاً لتفضيل مشروع عن أخر ، وعلى هذا الأساس يتم تحديد فترة الاسترداد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار النقدي المبدئي}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من المشروع فى كل فترة}}$$

مثال

يوضح ذلك المثال تطبيق طريقة فترة الاسترداد لأغراض تقييم المشروع. (أ) في مواجهة المشروع الاستثمارى (ب)

	المشروع (أ)	المشروع (ب)
الاستثمار المبدئي (س)	420000	630000
صافي التدفقات النقدية السنوية التقديرية	120000	140000
فترة الاسترداد (س ÷ ص)	3.5 سنوات	4.5 سنوات

يتضـــح مـــن مقارنة فترة الاسترداد لكلا المشروعين أن المشروع (أ) أفضـــل من المشروع (ب) حيث أن التكاليف المستثمرة في ذلك المشروع تم اســـتردادها خلال فترة أقصر من المشروع الأخر (ب) (3.5 سنوات مقارنة 4.5 سنوات) .

طريقة معدل العائد المحاسبي (على أساس الاستحقاق)

Accrual Accounting Rate of Return Method (AARR)

تتأســس طــريقة معدل العائد المحاسبي على أساس الاستحقاق في ضوء الدخل المحاسبي المقرر عنه باستخدام أساس الاستحقاق **Accrual Basis** أن تلك الطريقة التى قد يطلق عليها طريقة معدل العائد البسيط **The Simple of Return** هى أحد أساليب إعداد الموازنة الرأسمالية الذى لا يشتمل على خصم الــتدفقات النقدية ، وقد يشار إليها أيضا باسم معدل العائد غير المعدل بالزمن أو طــريقة القوائم المالية حيث كسبت شهرتها لانها تتوافق مع القوائم المالية التقــليدية عند تناول بيانات الاستثمار ، فتلك الطريقة على عكس طرق إعداد الــتدفقات الــنقدية التى تعتمد على التدفقات النقدية ،حيث تركز بصفة أساسية على صافة الدخل المحاسبى .

ولعــل أبــرز نقد يهدم تلك الطريقة هو أنها لا تأخذ فى اعتبارها القيمة الزمــنية للنقود ، حيث أن العشرة جنيهات التى يتم الحصول عليها بعد عشر ســنوات قد تعادل جنيه واحد اليوم ، لذلك فهى قد تضلل المديرين عند اتخاذ قرارا المفاضلة بين بديلين يختلفا بشكل حاد فى انماط التدفق النقدى ، كما أن هــناك نقــد أخــر لتلك الطريقة هى افتراضها أنها تتمشى مع القوائم المالية التقليدية من حيث معالجتها للبيانات الخاصة بالاستثمارات .

مثال :

يوضــح ذلك المثال طريقة معدل العائد على أساس الاستحقاق المحاسبي عند مقارنة المشروعين الاستثماريين (أ) ، (ب) في المثال السابق بافتراض الاعــتماد عــلى اســتخدام طريقة القسط الثابت في إهلاك الأصول الثابتة ، ويفترض أن كلاً المشروعين لديه عمر معين يقدر بخمس سنوات .

	المشروع (أ)	المشروع (ب)
صافي التدفق النقدي السنوي	120000	140000
مصروفات الإهلاك	84000	126000
الدخل المحاسبي (د)	36000	14000
الاستثمار المبدئي (س)	420000 ÷	630000 ÷
معدل العائد المحاسبي (د ÷ س)	% 8.6	% 2.2

مرة أخرى يعتبر المشروع (أ) أفضل عن المشروع (ب) حيث أنه يحصل على معدل عائد محاسبي أعلى (معدل 8.6 % مقارن بمعدل 2.2 %)، ويلاحظ مع ذلك أنه باستخدام مجموعة مختلفة من البيانات يكون من الممكن لطريقة فترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبي أن تفضل مشروعات مختلفة ففي ذلك المثال تفضل كلا الطريقتين المشروع (أ) إلا أن ذلك ليس دائماً هو الموقف.

وعلى وجه العموم فإن تطبيق أي طريقة لإعداد الموازنة الرأسمالية الخاصة بقرار الاستثمار الدولى تتطلب أن تأخذ في الاعتبار البيانات الخاصة الفريدة لكل مشروع مرتقب ويتضمن ذلك ما يلي :

1- تحديد الحد الأدنى لفترة الاسترداد أو الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب وفقاً لمستويات المخاطر الاقتصادية والسياسية .

2- مراعاة مخاطر التغيرات غير المقبولة في اسعار صرف العملة .

3- مقارنة فترتي الاسترداد ومعدلي العائد المحاسبي بحيث يعكس الأول المشروع المرتقب بينما يعكس الثاني الشركة الأم المرتقبة ، وهذا يعتبر ضرورياً عندما توجد اختلافات بين صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشروع والأرباح المقرر عنها والقيم المتوقعة التي يتم تحويلها إلى الشركة الأم .

4- اسـتخدام تدفقات نقدية بعد الضريبة وقيمة الأرباح بعد الضريبة ، وهذا يعـد ضـروريا إذا كانت المشروعات الاستثمارية البديلة محل الدراسة موجودة في بلاد مختلفة ذات معدلات ضريبية مختلفة بشكل جوهري .

5- إجـراء تعديـلات وتسويات خاصة بالاختلافات في المعايير المحاسبية المطـبقة بيـن البـلدان ، حيـث تؤثر مثل تلك الفروق على الإيرادات والمصـروفات والأرباح والاستثمار ، ويجب أن تكون القيم محل التقييم قابلة للمقارنة .

11/2/4 خطوات إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية

Capital Budgeting Process for Multinationals

أن هدف إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية هو نفس الهدف المرتبط بإعداد الموازنة الرأسمالية للشركة المحلية ، ويتمثل فى تعظيم قيمة الشركة كما يتم التعبير عنه فى صورة السعر السوقى للاسهم العادية لذلك فأنه حتى يتم اعتبار أى مشروع استثمارى جذابا ، يتعين أن تزيد التدفقات النقدية الداخلة المخصومة عن التدفقات النقدية الخارجة المخصومة ، حيث يعكس معدل الخصم المخاطر المرتبطة بالمشروع محل التقييم ، بوجه عام تتضمن عملية إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية الانشطة التالية :-

1- تحديد التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع الاستثمارى المقترح .

2- تحديد التدفقات المتاحة للتحويل إلى الشركة متعددة الجنسية .

3- تحويل التدفقات النقدية إلى قيم نقدية ملائمة باستخدام معدلات الصرف الملائمة .

4- اجراء تعديلات للتعويض مقابل المخاطر المالية شاملة إجراء الحساسية .

5- اختيار الحد الأدنى لمعدل العائد .

6- حساب ربحية المشروع الاستثمارى متضمنا إجراء تحليل الحساسية .

7- قبول أو رفض المشروع الاستثمارى المقترح .

1- تحديد التدفقات النقدية الناتجة من المشروع

Identification of Cash Flows Generated by The project

تركز الشركة متعددة الجنسية تحليلها بصفة أولية على التدفقات النقدية الناتجة من المشروع الاستثمارى ، حيث يتم إعداد قائمة الموازنة التى توفر تقديرات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع خلال فترة التقييم المقدرة . بوجه عـــام سوف يتم تحليل الاستثمار خلال فترة محدودة من الزمن (عشر سنوات نمطيا) بدلا من إجراء محاولة للتنبؤ بالتدفقات لفترة غير محدودة .

يمكـــن تحديد التدفقات النقدية المبدئية المطلوبة عن طريق المشروع على أنها الـــتكاليف الـــتى تتطـــلب الحصـــول على الأرض والأصول الثابتة المرتبطة بالمشروع ، وكما هو الأمر مع كافة الاستثمارات الجديدة فأن تكاليف التأسيس ومصـــروفات التشـــغيل تعـــد من قبيل التكاليف الاستثمارية ، (وكامثلة لها المصـــروفات الـــبيعية ، المصروفات القانونية ، المخزون المبدئى ، تكاليف تعييـــن وتدريـــب الأدرايين وموظفى الانتاج بالاضافة إلى أيه تكاليف تمويلية سواء كانت مرتبطة بالقرض أو حقوق الملكية) .

وتلك التكاليف الأخيرة يمكن تصنيفها وتقسمها إلى رأس مال عامل مبدئى وتكاليف تأسيس وتنظيم .

بالاضافة لما سبق يجب أن تقوم الشركة متعددة الجنسية بتقدير استثمارات اضافية أخرى بخلاف الارتباط المبدئى ، فى الحقيقة فأن الاستثمارات الأصلية عادة ما تتبع بتعاقب استثمارات اضافية ، وبعض منها قد يكون غير اختياريا **Involuntary** ، فـــأذا مـــا بدا المشروع داخل بلد بتوفير إجراءات حماية من

الجمارك لصناعات معينة ، قد يكون من الضرورى أن يتم التوسع فى الاعمال بعـد ازالة رسوم الجمارك من أجل المنافسة مع السواق الأجنبية علاوة على ذلك قد لا تسمح بعض البلاد بإجراء تحويلات للتدفقات النقدية للخارج مما قد يجعل عملية إعادة الاستثمار داخل البلاد أمر تحكمى **Mandatory** وأخيرا قد يبدأ المشروع المشتـرك **Joint Venture** بهيكل قروض ضخم والذى يتطلب إعادة استثمار الأرباح لأغراض توفير وتدعيم القوة المالية للشركة .

تمثل التدفقات النقدية إيرادات ومصروفات التشغيل النمطية ، حيث يتعين أولا أن تقـوم الشركة متعددة الجنسية بتطوير تنبؤ فى ضوء عدة عوامل هى حجـم الطـلب تأسيسـا عـلى البيانات التاريخية ، والمصادر البديلة لتوفير المنـتجات ، والـنمو العـام للسكان ، وسهولة الدخول فى الصناعة من قبل المنافسـين وجـدى تقدم الخدمة بالقرب من الأسواق فى ضوء ذلك التنبؤ يتم التوصل إلى تقديرات المبيعات خلال فترة حياة المشروع المقيدة .

وثانيـا تقـوم الشـركة متعددة الجنسية بالتنبؤ بنفقاتها المتوقعة لتشغيل الشـركة التابعة والرسوم أو الاعباء التى تتوقع تحصيلها من الشركة التابعة ، ويمكـن الحصول عادة على تلك التنبؤات من البيانات التاريخية لمشروعات مشـتركة مماثـلة ، وحيـث يمكن الاستعانة باساليب تنبؤ مثل النسبة المئوية للمـبيعات أو الانحـدار الخطى البسيط على البيانات التاريخية للحصول على تقديرات معقولة للنفقات الضرورية .

بعـد ذلك تقوم الشركة متعددة الجنسية باستعراض الهيكل الضريبى للبلد المضيف للاستثمار **Host Country** بما فيها ضرائب الدخل ، الضرائب غير المباشـرة والمعالجات الضريبة المفروض عن طريق السلطات المحلية ، من خلال تلك البيانات يمكن تقدير المتطلبات الضريبة المتوقعة .

من خلال طرح المصروفات المتوقعة من المبيعات المتوقعة يتم الحصول على الأرباح بعد الضريبة عن الاعمال ، وعندما يتم اضافة الاهلاك إلى تلك الأرباح سوف يتم الحصول على التدفقات النقدية الداخلة من الاعمال .

2-تحديد التدفقات النقدية المتاحة للتحويل للخارج

Identification of Cash Flows Available for Repatriation

قد ترغب الشركة متعددة الجنسية فى تعظيم المنفعة النقدية من المشروع علـــى أســـاس واســـع ، فقد ترغب تلك الشركة فى اعادة استثمار النقدية فى الشـــركات تابعة أخرى ، وسداد توزيعات أرباح ،أو دفع التزامات قروض أو اعـــادة الاســـتثمار فى مشـــروعات جديدة وقد تكون الأرباح الناتجة من أى مشروع قيمة بسيطة إذا لم تستطيع الشركة متعددة الجنسية استخدام التحويلات النقدية فى تلك البدائل .

فى حقيقـــة الأمـــر يجـــب أن تحدد الشركة متعددة الجنسية أى من تلك التدفقات النقدية التى سيتم السماح بها لتحويلها إلى بلاد أخرى ، ويتعين على تـــلك الشـــركات دراســـة القوانين القائمة المرتبطة بتحويلات الشركة التابعة للارباح من الاعمال ، والرسوم الإدارية والفنية والاتاوات والقروض والأرباح الموزعـــة . عـــلاوة عـــلى ذلك فأن دراسة نظم الرقابة على اسعار الصرف الاجنبية فى الماضى سوف يعتبر أمرا ينصح القيام به للتحقيق من القيود التى غالبا ما يتم وضعها على التحويلات . ومتى تم تحديد التدفقات النقدية الممكن و الحصـــول عليها للشريك العالمى لذلك الشركات يمكن إعداد القائمة المتوقع للشـــريك العـــالمى لذلك الشركات ، يمكن إعداد القائمة المتوقعة للشركة الأم The Parent Company ، كافة التحويلات المتوقعة من الشركة التابعة سوف تتطلب بالضرورة عمليات مالية فى اسواق الصرف الأجنبية ، لذلك فمن المهم

أن يــتم تمــثيل الــتدفقات النقدية بعملات البلدين – المضيف للاستثمار وبلد الشركة الم ، حيث سيتيح هذا التمويل الشركة متعددة الجنسية أن تصور اثار قيم العملة ومعدلات الصرف .

3- تحويل التدفقات النقدية باستخدام معدلات الصرف

Conversion of Cash Flows Using Exchange Rates

هناك نوعين من المخاطر المتشابكين والمتداخلين تواجهها الشركة متعددة الجنســية هما :- (1) المخاطر المرتبطة بمعدلات التضخم المختلفة فى البلد المضــيف للشركة التابعة ضد البلد الأم للشركة الأم ، (2) المخاطر المرتبطة بالــتغيرات غير المتوقعة فى معدلات الصرف الأجنبية خلال حياة المشروع موضع التقييم .

كما هو مشار إليه سابقاً فأن التدفقات النقدية المحولة يجب أن يتم تحويلها إلى عملــه الشــركة الأم باســتخدام سوق الصرف الأجنبية . ومع ذلك فمن الضرورى أن يتم دراسة هذين النوعين من المخاطر . وقد اشرات الدارسات إلى أن المحــدد الرئيســى لرؤية الشركة متعددة الجنسية لهذين النوعين من المخاطر هو دالة فيما إذا كانت التابعة مرتبطة بالنشاط الذى يعتبر ذو صيغة محــلية تمامــا وتتــنافس مع منتجات مستوردة أو انها ذات توجه كبير نحو التصدير ، فضلا عما إذا كانت مدخلاتها تعتمد على عملية انتاجية ترتكز على منتجات وخدمات محلية غير تجارية ، أنها مدخلات تجارية ولكنها تعتمد على مواد خام مستوردة ، فضلا عن تلك العوامل فأن الشركة متعددة الأطراف أو الجنسية يكون لها لفرصة فى أن تقى نفسها ضد مخاطر التضخم وتغير سعر الصرف الأجنبى .

ولا شك أن تأثير تلك المخاطر من شأنه فرض تعقيدات جديدة على عملية اتخاذ قرار الموازنة الرأسمالية . ولذلك يتعين الاعتماد على استخدام تحليل الحساسية لاغراض تحديد المتغيرات ذات التأثير الكبير والجوهرى على المشروع الاستثمارى محل التقييم فضلا عن تقييم درجة التغير التى ستقلل من جاذبية المشروع الاستثمارى .

4- معدلات العائد المطلوبة والتعديلات مقابل المخاطر

Required Rates of Return and Adjustments For Risk

قبل تحديد معدل العائد المطلوب للمشروع متعدد الجنسية ، ومن الضرورى للشركة أن تكون متيقنة من أن كافة المخاطر المحيطة بالانشطة الدولية قد تم تحديدها وادخالها داخل التحليل الشامل .وقد تم مناقشة المخاطر المالية الدولية التى تحيط بالشركة فيما سبق ، كما تم الاشارة الى الاستراتيجيات التى تهدف إلى تدنية الخسائر المرتبطة عليها . وعلى الرغم أن كافة تلك الاستراتيجيات تعتبر عملية بطبيعتها ، إلا أنها لا تساعد فى تحديد ربحية المشروع عندما يتم تقييم عملية اتخاذ قرار الاستثمار .

واحد المداخل التى يتم التوصية بها لتعديل المقترح هو إرجاء تحليل الحساسية للعوامل التى يمكن أن تؤثر على ربحية المشروع .وهذا يعنى ضمنيا تحليل المخاطر ، وتقدير تغيراتها المحتملة بالاضافة إلى تطبيق تلك التغيرات على عناصر البيانات المقدرة بالموازنة .و لاشك أن ذلك لن يخدم فقط فى عملية إدخال المخاطر المتغيرة وانما أيضا سوف يحيط علم الاشخاص المسئولين عن المخاطر الحتمية كما سوف يسهل من عملية توقع تلك المخاطر اثناء التقييم المبدئى للمشروع الاستثمارى . وفيما يلى بعض من التعديلات الممكنة للحساسية :-

1- إذا مـــا تــم توقـــع وجود تضخم فى المستقبل القريب ،فأن الاسعار المحلية المتزايدة يمكن أن تخفض من الطلب المحلى .

2- إذا مـــا توقـــع وجـــود انخفاض فى قيمة العملة **Devaluation** ، فأن اسعار الصرف الأجنبية المتزايدة يمكن أن تزيد من الطلب المحلى .

3- يمكن للتضخم المتوقع أن يزيد من تكاليف المحلى.

4- يمكن للتضخم المتوقع أن يزيد من تكاليف الاحلال الأصول .

5- أن تحويل بنود الموازنة باستخدام معدلات صرف مختلفة يعتبر أمرا هامـــا حيث أن كثير من المعاملات المتضمنة معاملات أجنبية تكون عرضه لقيود الرسوم والتعريفات الجمركية وما إلى ذلك . ولذلك فأن معدل صرف وحيد قد لا يمثل الواقع بشكل كاف.

ولاشك أن هدف تحليل الحساسية هو توقع الأمور الطارئة المحتملة بقدر الان ومن ثم يمكن زيادة دقة العوائد المتوقعة للمشروع عن طريق دراسة كافة المخاطـــر المحيطة بعناصر الموازنة . بعد ذلك يمكن توجيه الشركة متعددة الجنسية نحو تحديد معدل العائد المطلوب للمشروع .

وفى حالـــة تقييم مشروع استثمارى وحيد ، من الضرورى أن يتم تحديد الحد الأدنى لمعدل العائد الذى سيتم استخدامه كنقطة حسم أو قطع عند تقرير مـــا إذا كـــان يتم قبول أو رفض الاستثمار . ويعتبر الحد الادنى لمعدل العائد الـــذى يســـتخدم بشكل أكثر انتشارا عن طريق تلك الشركات يتمثل فى تكلفة رأس المال معدلة بالمخاطر **Risk Adjusted Cost of Capital** ، حيث يمثل ذلك العائد بالنسبة للشركة متعددة الجنسية التكلفة الشاملة للحصول على أموال اضـــافية معدل يعكس مخاطر ذلك المشروع .ويعرف ذلك المعدل بأنه معدل

العائد الذى يجب أن يتم تحقيقه للحفاظ على سعر السهم العادى للشركة متعددة الجنسية فاذا ما ادركت الشركة متعددة الجنسية بأن هناك مخاطر متزايدة تحيط بالمشروع الاستثمارى ، من ثم يتم التعديل مقابل المخاطر بنفس الاسلوب السابق شرحة سابقا ، كذلك يمكن القول بأن اثار التضخم واسعار الصرف تكون قابلة للتنبؤ بها ومن ثم يمكن تبرير إجراء اى تعديلات اضافية مقابل تلك المخاطر .

5-قياس ربحية الاستثمار Measuring The Profitability of The investment

بوجه عام تهتم الشركة متعددة الجنسية بشكل واضح بمدى قدرتها على استرداد استثمارها الاصلى ، ولعل السبب وراء ذلك الاهتمام يرجع للمخاطر المحيطة بالاستثمار بسبب اثار التضخم وتغير اسعار الصرف وما إلى ذلك والذى من شأنه أن يحد كلية من عملية اعادة تحويل الأموال أو تخفض تماما من قيمة الأموال التى يمكن أن يتم الحصول عليها ، ونتيجة لذلك يتم التوصية باستخدام اساليب التدفق النقدى المخصوم لقياس ربحية المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسية السابقة شرحها بالتفصيل .

فى الواقع أن صلاحية أى مشروع استثمارى تتأسس على مقدرتها فى تحقيق تدفقات نقدية متوقعة عن التدفقات النقدية الخارجة المطلوبة ، ومع ذلك فأن الأموال التى يتم الحصول عليها فى السنوات المستقبلة ستقل قوتها الشرائية بسبب ظروف التضخم أو انخفاض قيمة العملة ، ومن أجل قياس القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية الداخلة المستقبلة ، يتعين أن يتم التعبير عن قيمة النقدية الداخلة باستخدام قيم ثابتى (جارية) معادلة لقيم التدفقات النقدية الخارجة فى السنوات الأولى من حياة المشروع .

فاذا ما زادت التدفقات الداخلة بعد ذلك عن التدفقات الخارجة ، من ثم فأن الاستثمار سوف يساهم فى تعظيم القيمة النقدية للشركة .

وبوجـــه عـــام يتمـــثل الهدف الرئيسى من استخدام اساليب التدفق النقدى المخصـــوم فى تحقيـــق اعتـــبار القيمة الزمنية للنقود عن طريق التعبير عن التدفقات المستقبلة فى صورة قيم حالية .

ويمكن الاعتماد فى هذا الصدد على نموذج صافى القيمة الحالية والذى يستخدم لتقييم المشروع الاستثمارى متعدد الجنسية على النحو التالى :-

$$NPV = \sum_{T=0}^{T-1} \frac{\bar{R}}{(1+r)t} + \frac{TINF_T}{(1+r)^T} - 1_{-0}$$

حيث أن :-

R_t = صـــافى التدفق النقدى الداخل المتوقع للشركة الأم (بعد الضريبة وبعد التعديل مقابل سعر التبادل الاجنبى) فى الفترة t .

$TINF_t$ = صـــافى التدفق النقدى النهائى المتوقع (بعد الضريبة وبعد التعديل مقـــابل معدل التبادل) للشركة الام عندما يحدث مصادرة أو عند حدوث نهاية فترة التخطيط .

r = معدل الخصم الملائم المعدل بالمخاطر للمشروع محل التقييم .

I_0 = التدفق النقدى الخارج المبدئى (بعد الضريبة وبعدد التعديل مقابل معدل التبادل) المطلوب عن طريق الشركة الام للحصول على الأصل .

توفـــر المعادلـــة السابقة إليه مناسبة لتقييم معظم المشروعات الاستثمارية للشـــركات مـــتعددة الجنســـية ، بالاضـــافة لذلك يتم استخدام دراسات تحليل الحساســـية باستخدام تلك المعادلة وعندما تقوم الشركة بتقييم مشروعات ذات

تكلفة استثمارية مرتفعة جداً أو ذات درجة عالية من عدم التأكد المحيطة ببيئة البلد المضيف للاستثمار فأن المنهجية التى سيتم افتراضها فى هذا الفصل – والتى يطلق عليها مدخل المحاكاة لاعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية **Simulation Based Multinational Capital Budgeting Approach** وذلك من أجل التعامل مع الظروف ذات المخاطر التى تواجهها الشركة متعددة الجنسية والاطراف .

قبول أو رفض الاستثمار Acceptance / Reject of Investment

بالإشارة للأسس السابقة – فحتى يكون الاستثمار مقبولا يتعين أن تكون صافى القيمة الحالية موجبة عندما يتم خصم التدفقات النقدية عند معدل خصم معدل بالمخاطر ملائم للمشروع موضع التقييم ، مرة أخرى فأن ذلك المعدل هو دالة لتكلفة رأس المال للشركة متعددة النسبة بالاضافة إلى المخاطر البيئية التى ترتبط بالمشروع فى البلد المضيف للاستثمار (أو للشركة التابعة) .

بالاضافة لما سبق فأن قبول المشروع الاستثمارى المقترح لا يوحى بالضرورة أنه سوف يتم تنفيذه ، حيث أن ذلك القبول يعتبر مجرد قبول الاستثمار مع غيره من الفرص الاستثمارية الأخرى المقبولة .

حيث يتعين أن يكون المشروع الاستثمارى المقبول هو أكثر المشروعات الجذابة مقارنة بالأخرى حتى يتم تنفيذه ، وأخيرا فأن أداء الاستثمار سوف يتم مراجعته بشكل مستمر (المراجعة اللاحقة Post Auditing) بعد تنفيذه ، فأذا ما كان الأداء ضعيفا ، فأنه يجب أن يتم دراسة إجراءات التخلى عن المشروعات

الاستثمارية قبل انتهاء عمرها الاقتصادى Abandonment Procedures [1] .

11/3 طبيعة ومداخل إدارة المخاطر للشركات المتعددة الجنسية

The Nature and Approaches of Risk Management :

11/3/1 مدخل إدارة المخاطر الدولية

تتضـــمن عمـــلية إدارة المخاطـــر عديـــد من الخطوات هي تحديد وتقييم المخاطر وتصنيفها إلى مجموعات بالإضافة إلى التحديد الكمى وتوحيد وتطوير الحلول الخاصة بمخاطر الشركة ، وقد تم التوصية بمدخل إدارة مخاطر Risk Management Approach يتكون من ستة خطوات رئيسية هي :

1- تعتـــبر عملية تحديد المخاطر **Risk Identification** الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر ، وتعتبر المعلومات الناتجة عن تلك الخطوة متطلب أساس لتنفيذ الخطوات اللاحقة .

2- يتضـــمن تقييـــم المخاطر **Risk Assessment** طبيعة وأهمية كل مخاطره واحتمال حدوثها .

3- يعتبر تصنيف المخاطر إلى مجموعات **Risk Grouping** بمثابة وضع كافة المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها فى مجمعات أو أوعية منفصلة ، يتكون كـــل وعـــاء من مخاطر لديها نفس فرصة الحدوث تقريباً ودرجة تأثير معاكسة على المنظمة إذا ما وقعت الأحداث بالفعل ، وتعتبر تلك الخطوة ضرورية لإدارة الخطوات الثلاثة التالية بكفاءة .

---

[1] القارئ الذى يرغب فى مزيد من التفصيل يمكنه الرجوع الى :-

- د . أمين السيد أحمد لطفى ، تحليل وتقييم قرارات التخلى عن المشروعات الإستثمارية قبل انتهاء عمرها الإقتصادى وأثار قيم تصفيتها على مجال إعداد الموازنة الإستثمارية ، بحث منشور فى مجلة التكاليف ، القاهرة ، 1997 .

4- يترجم التحديد الكمي Risk Quantification المخاطر في صورة نقدية رقمية عن طريق الأخذ في الحسبان كل من مقدار المخاطر المرتبطة واحتمال حدوثها، ويلاحظ أن الخطوات الأربعة السابقة يتم أدائها عند كل عملية دولية .

5- توحيد ودمج المخاطر Risk Consolidating ، حيث يتم دمج كافة المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها وتصنيفها ووضعها في صورة كمية عند كل عملية دولية ويتم أداء تلك الخطوة عند مستوى كل شركة متعددة الجنسية .

6- تتأسس عملية تطوير حل المخاطر على الخطوة الثالثة - تصنيف المخاطر في مجموعات - وهي تتضمن تطوير الحل الملائم لدراسة كل مخاطر رئيسية تواجه الشركة المتعددة الجنسية .

ذلك الحل يتضمن عديد من خطوات إدارة المخاطر التي تتراوح ما بين الخطوات البسيطة إلى الحلول المالية المعقدة على سبيل المثال الوقاية من المخاطر والتأمين ضد المخاطر بالإضافة إلى الأساليب المتطورة الأخرى حديثاً وأهمها توزيع وتحويل المخاطر .

إن ذلك المدخل (ذو الخطوات الستة) ينظر إلى إدارة المخاطر من وجهة نظر متكاملة لإدارة تلك المخاطر التي تواجه الشركات المتعددة الجنسية في أعمالها المالية واسعة النطاق ، يوضح الشكل رقم (11/4) استراتيجيات المخاطر لأحد الشركات المتعددة الجنسية .

شكل رقم (11/4)

إدارة المخاطر لأحد الشركات المتعددة الجنسية

(شركة Bayer)

تهدف الشركة إلى أخذ كافة مزايا الفرص السوقية العالمية ، وفي نفس الوقت ترغب في تجنب المخاطر المرتبطة ما أمكن ذلك أو الرقابة والتحكم في تلك المخاطر حينما يكون ذلك ضرورياً . بالإضافة إلى أخذ الحذر الواجب في كافة الأوقات .

ولتحقيق ذلك تقوم الشركة باستخدام عدد من الأدوات اعتماداً على درجة المخاطر المرتبطة وتقوم بشكل مستمر بتقييم وتصنيف تلك الأدوات ، على سبيل المثال فأن الشركة تواجه مخاطر مالية بالإضافة إلى مخاطر العملة عن طريق تمويل مشروعاتها بالعملة المحلية أو عن طريق تغطية مخاطر العملة ومواقف الفائدة عن طريق استخدام الأدوات المالية المشتقة تلك الأدوات يتم استخدامها لتقييم المخاطر النسبية وأيضاً عن طريق ملاحظة الإرشادات والمتطلبات المفصلة .

ولأغراض مواجهة المخاطر المحتملة الناشئة من كثير من القوانين المختلفة والتشريعات المتعلقة بالضرائب والمنافسة وبراءات الاختراع ومشاكل مخاطر الائتمان بالإضافة للبيئة المحيطة فإن قرارات وتصميم عمليات مشروعاتها تتأسس على استشارة قانونية شاملة تحصل عليها من خبراتها الداخليين بالإضافة إلى المتخصصين من ذوى الخبرة الخارجيين .

وللتأكد من أن موظفى الشركة يعملون بشكل مسئول سواء من وجهة النظر المهنية أو القانونية داخل البيئة المحلية المرتبطة فأن الشركة قد قررت إدخال دليل قواعد الآداب والسلوك عالمي النطاق ودعمه من خلال التدريب ، إن ذلك الالتزام القانوني يوثق ذلك الالتزام بمراقبة تطبيق القوانين والتشريعات ، إن الالتزام والتمسك بتلك القواعد في كافة الأوقات والرقابة على الطريقة التي يتعامل بها أعضاء الفريق مع المخاطر تعتبر متطلبات أساسية لكافة الأعضاء في المستويات الإدارية في المجموعة .

وتقاوم الشركة المخاطر المرتبطة بالمنتجات والحماية البيئية عن طريق أخذ مقاييس ملائمة والمدعمة بمعايير دولية بشكل ثابت وتحديث مصانعها وعملياتها وتطوير منتجات

جديدة أو محسنة ، وقد ارتبطت الشركة بمبادرات تتعلق باهتمام دولي مسئول للصناعات الكيماوية وبالأمن وبنظام إدارة بيئية والذى تقوم بالتقرير عنه على فترات دورية منتظمة.

إن المتابعة والرقابة على المخاطر الاقتصادية في مشروعات الشركة يومياً تعتبر أحد وظائفها الرقابية عالمية النطاق والتي تقدم بشكل متصل تقارير إلى مجلس الإدارة ووحدات التشغيل لأغراض التقييم ، إن نظم المتابعة الأخرى الواسعة للمجموعة تتمثل في الفحص والضبط المنتظم المنفذ عن طريق قسم المراجعة الداخلية للشركة عن كفاءة أدوات التغطية المستخدمة ومصداقية نظم الرقابة وإمكانية الاعتماد عليها .

وللحماية ضد مخاطر المطالبات والالتزامات المحتملة توصلت الشركة إلى إبرام اتفاقيات تأمين لضمان أن العواقب المالية لأي مطالبات محتملة قد تم الاحتفاظ بها داخل حدود معقولة أو تم إزالتها كلية . وقد تم إعادة فحص عقود التأمين بشكل متصل ويتم- تعديلها حيثما يكون ذلك ضرورياً ، وحتى إذا لم يكن هناك ضمان بأن التأمين يغطي التخلص من كافة المخاطر التي يمكن تصورها ، فأن الشركة تتوقع أن أي مطالبات لن تؤثر على سيولة الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها الذى قد يعرض وجودها للخطر.

إن تحليل موقف المخاطر القائمة بوضح - داخل حدود فترة التقرير - إنه ليس هناك أية مخاطر من المحتمل أن تعرض الوجود المستمر للشركة للخطر ، كما أنه ليس هناك أية من تلك المخاطر التي يمكن الاعتراف بها في المستقبل .

11/3/2 المخاطر الاقتصادية في مواجهة المخاطر السياسية

Economic Risk vs. Political Risk

غالباً ما تواجه الاستثمارات الدولية المباشرة مخاطر اقتصادية وسياسية مرتفعة بسبب نقص المعرفة أو نقص المعلومات المتاحة ، تتمثل المخاطر الاقتصادية في عدم التأكد المحيط بالعناصر الرئيسية لعملية الاستثمار ، تلك العناصر تتضمن تقديرات الاستثمارات الأصلية واللاحقة ، والإيرادات (مصروفات التشغيل) والتضخم والعمر الاقتصادي للمشروع وظروف السوق

بالإضافة إلى تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية . مع استثناء التغيرات فـــي أســـعار صرف العملات الأجنبية فإن كافة تلك العناصر متماثلة مع ما تواجهـــه الشركات عند القيام باتخاذ قرارات استثمارية محلية . وقد سبق وأن تم مناقشة مخاطر الصرف الأجنبي في الفصل الثاني .

وقد تعاملت لجنة معايير المحاسبة الدولية عند إصدار المعيار المحاسبى الدولى رقـــم (39) مع الإفصاحات المرتبطة بالمشتقات **Derivatives** وعمليات التحوط الأخرى بالإضافة إلى الأصول والالتزامات المالية الأخرى .

يقصد بالمشتقة **Derivative** أحد العقود التي تتقلب قيمتها النقدية على نحو تناسبى مباشر مع التقلبات في القيمة السوقية لأحد المنتجات أو الأدوات المالية (ســـهم مـــلكية) ، أو أحـــد العمـــلات الأجنبية ، ولاشك أن أكثر الأغراض المتعارف عليها لاستخدام المشتقات تتمثل في إدارة المخاطر .

عموماً يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) أن كافة الأصول المالية بمـــا فيهـــا المشـــتقات والالتزامات المالية يتعين الاعتراف بها في الميزانية العموميـــة ، كمـــا يتطلب المعيار مع بعض الاستثناء أن كافة الأصول المالية يتعين قياسها عند قيمتها السوقية . ويمكن أن يتم إظهار المكاسب أو الخسائر الناشـــئة مـــن التغيرات في قيمتها السوقية في قائمة الدخل إذا ما تم الاحتفاظ بـــالأدوات المالية لأغراض الاتجار فيها ، إن الأدوات المشتقة **Derivative Instruments** الـــتي يحـــتفظ بها لأغراض غير الاتجار فيها دائماً ما يمكن اعتـــبارها أنـــه يحتفظ بها لأغراض الاتجار فيها . إن الأدوات المشتقة التي يمكـــن الاحـــتفاظ بها لأغراض التغطية لا يتم اعتبارها أنه يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار فيها ، وقد يتم إظهار المكاسب أو الخسارة الناشئة من إعادة

قيـــاس قيمـــتها السوقية أما في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي كأحد المكونات المنفصلة لحقوق المساهمين .

مـــن جهة أخرى تعتبر المخاطر السياسية أحد العوامل الفريدة في كل بلد والـــتى تختلف من بلد إلى آخر ، وقد يكون تقييم المخاطر السياسية أحد أكثر جوانـــب التحدي لقرارات الاستثمار المباشرة الدولية . إن المخاطر السياسية Political Risk تشير إلى التصرفات والأنشطة الخاصة بحكومات الدول المضيفة والموجهة نحو الشركات المتعددة الجنسية ، وعلى الرغم من أن تلك المخاطر أضـــحت نـــادرة إلا أن الحدود الصارمة التي تضعها الحكومات المضيفة قد تتضـــمن التأميم والمصادرة أو الاستحواذ الإجباري لأصول الشركة المتعددة الجنســية ، إن الحكومات المضيفة تفرض قيود خاصة على أعمال الشركات المـــتعددة الجنســية ، وكأمثلة على تلك القيود الشائعة تستلزم تلك الحكومات تعييـــن مديـــرين وعاملين محليين ، أو قد تحظر على تلك الشركات أن تقوم بإنتاج وبيع منتجات معينة من أجل حماية الشركات المحلية .

وكما هو الحال في المخاطر الاقتصادية يجب أن يتم طرح حلول لدراسة كل نوع من المخاطر السياسية الرئيسية ، تلك الحلول تتضمن خطة لإدارة كل نوع من المخاطر السياسية الرئيسية ، حيث يتعين أن يكون هناك خطة ثنائية محددة بدقة لتحديد متى يمكن لمستوى المخاطر السياسية أن تصبح غير مقبولة فـــي أحـــد الـــبلاد ، وفي حالة حدوث تلك المخاطر يجب أن يتم تحديد كيفية مواجهة ذلك.

وقد تقوم الشركة المتعددة الجنسية بتطوير قدرتها الداخلية من أجل التنبؤ وإدارة المخاطـــر السياسية في البلاد التي لديها شركاتها وأعمالها الدولية في البلدان التي تخطط أن تبدأ أعمالها فيها . وغني عن البيان فقد تخصصت عديد

من المكاتب الاستشارية في الوقت الحالي في تقييم وإدارة المخاطر السياسية والتي قد يتم الاستعانة بخدماتها عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ، وكثير من البلدان ولا سيما تلك البلاد الصناعية تقوم بتقديم تأمين مضمون من الحكومة ضد المخاطر السياسية الأجنبية ، على سبيل المثال فإن مشروعات الاستثمار الخاصة عبر البحار للحكومة الأمريكية تضمن الشركات المصدرة والمستثمرين بالولايات المتحدة ضد المخاطر السياسية في البلاد الآخذة في النمو .

11/4 طبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشركات المتعددة الجنسية

The Nature and Approaches For Cost Management

11/4/1 مشاكل تحديد تكاليف فى الشركات المتعددة الجنسية

بوجه عام يمكن تصنيف تكاليف إنتاج وبيع السلع والخدمات طبقاً لطرق محاسبة التكاليف التقليدية **Traditional Costing Methods** إلى ثلاثة مجموعات هي التكاليف الصناعية ، التكاليف التسويقية والتكاليف الإدارية، ويمكن أن يتم تعديل ذلك الإطار العام لكل شركة متعددة الجنسية حتى يتم الأخذ في الاعتبار عديد من العوامل لعل أهمها المصادر المتعددة للحصول على السلع والخدمات من بلدان مختلفة ، كما توجد عدة مشاكل إضافية ملائمة لتحديد تكاليف المنتج في كل بلد هي :

1- تباين إنتاجية العامل من بلد إلى أخر ، من هنا يجب أن تأخذ الشركات في اعتبارها كل من تكاليف العمل وإنتاجية العمل في كل شركة متعددة الجنسية.

2- أن العملاء في البلاد المختلفة لديهم توقعات مختلفة بخصوص جودة المنتج وخدمة العميل ، وتعتبر جودة المنتج سلاح رئيسي للمنافسة ويمكن

استـــخدامها بشكل فعال فقط إذا كانت توقعات العملاء المحليين هي القوة المحركة والدافعة في تطوير معايير الجودة .

3- إذا كـــانت بعض البلدان تتميز بأن عوامل الانتاج بها منخفض نسبياً إلا أن تـــلك الميــزة قـــد يـــتم التقليل منها بسبب وجود تكاليف أخرى مثل تكاليف الالـــتزامات القانونيـــة العالية وتكاليف التوزيع أو التأخيرات المكلفة ، ولذلك فمن الأهمية الكافية أن يتم مراعاة التكاليف الشاملة لكل بديل محل الدراسة .

4- قد تؤدي التشريعات الحكومية إلى سلوك تكلفة مختلف في البلدان المختلفة بخصـــوص أحد بنود التكلفة ، على سبيل المثال إذا كانت تكلفة العمالة قد تعتـــبر تكلفة متغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن متطلبات سداد المرتبات في بعض البلدان قد تجعل تكلفة العمل ثابتة .

5- تـــؤدي التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية إلى المغالاة أو التدنيه في تكلفة المواد الخام عندما يتم الحصول عليها من مصادر خارج بلد الشركة الدولية.

11/4/2 التكلفة كسلاح للمنافسة Cost as a Competitive Weapon

يتم تخصيص **Assigning** تكاليف العوامل الفردية على المنتجات المختلفة (والخدمات) ، وعادة ما يتم **Allocating** التكاليف الغير مباشرة **Indirect Costs** على المنتجات عن طريق اختيار واستخدام واحد أو أكثر من أسس التحميل **Allocation Bases** ، إن اختيار أساس غير ملائم يؤدي إلى المغالاة في تحديد تكلفة بعض المنتجات وتدني تكلفة البعض الأخر. وعادة ما أسعار البيع بشدة عن طريق التكاليف ، حيث تؤثر المغالاة أو التدني في التكلفة على المركز التنافسي لكلّ منتج ، وقد تودي إلى حذف أو التوسع غير المبرر لأحد خطوط الإنتاج.

مثال :

يوضح الشكل رقم (11/5) النقطة السابقة أو يفترض أنه يتم تصنيع منتجين (أ) ، (ب) عن طريق شركتين من الشركات المتعددة الجنسية (MNC1 ، MNC2) ويفترض أن تكاليف الشركتين متماثلة ، وبفرض أن أساس توزيع التكلفة في الشركة الأولى يؤدي إلى المغالاة في تكلفة المنتج (ب) ، تأسيساً على البيانات تلك القائمة قد تقرر الشركة الأولى أن تحذف المنتج (ب) ، حيث يحقق مجمل خسارة للوحدة الواحدة ، وقد يكون حذف المنتج (ب) قرار غير سليم حيث أنه لا يترتب عليه أي تخفيض جوهري في التكاليف الثابتة العامة ، فإذا ما تم حذف المنتج (ب) فإن كافة فيه التكاليف الثابتة العامة سوف يتم تخصيصها على المنتج (أ) ، ولا شك أن المغالاة في تحديد تكلفة المنتج (أ) من المحتمل أن يؤدي إلى المغالاة في تحديد سعر المنتج ونتيجة ذلك قد يترتب عليها خسارة الشركة جزء من الشريحة التسويقية.

فإذا ما عكس أساس تخصيص التكلفة في الشركة الثانية تلك التكاليف بدقة، فإن كل من المنتج (أ) ، (ب) من المحتمل أن يتم تسعيرهما بشكل ملائم ، كما سيتم الاحتفاظ بالمركز التنافسي لهما .

11/4/3 التكلفة والإنتاجية Cost and Productivity

كما سبق الذكر فإن كل من تكلفة العمل وإنتاجية العمل يجب أن يتم مراعاتهما أخذهما فى الحسبان ، تقيس إنتاجية العمل **Labor Productivity** العلاقة بين ساعات العمل والمخرجات الفعلية المنتجة ، وتعتبر إنتاجية العمل مؤشر رئيس على درجة منافسة الشركة ، أن كثير من العوامل تؤثر على

الإنـــتاجية وبالـــتالي على درجة منافسة الشركة والبلد ، وكأمثلة على ذلك ما يلي:

	MNC.1		MNC.2	
	(A)	(B)	(A)	(B)
سعر البيع للوحدة الواحدة	$ 150	$ 90	$ 150	$ 90
التكاليف المباشرة	70	60	70	60
التكاليف غير المباشرة (موزعة)	$ 40	$ 40	$ 60	$ 20
إجمالي التكلفة للوحدة الواحدة	$ 110	$ 100	$ 130	$ 80
مجمل ربح الوحدة (الخسارة)	$ 40	$ 10	$ 20	$ 10

- مدى الاستفادة من التكنولوجيا .
- عملية الإنتاج والعمليات الداخلية الأخرى .
- تعليم وتدريب العاملين .
- تحفيز وأداء العاملين .
- تفوض السلطة للعاملين .

إن تكـــاليف العمل المرتفعة في أحد البلاد لا يقصد بها بالضرورة وجود ميزة تنافسية ، ويجب مراعاة أن يتم دراسة تكاليف العمل وإنتاجية العمل في أي بلد من البلدان معاً .

مثال :

لتوضـــيح كيـــف توفـــر التكلفة والإنتاجية معاً مؤشراً جيداً على المركز التنافسي ، يتم استخدام المثال التالي حيث يفترض وجود ميزه تناسبية في أحد البلدان (2) عن البلدين (×) ، (Y) على الرغم أن ذلك البلد يتسم بارتفاع تكلفة العمل بالساعة نسبياً وفيما يلي البيانات الخاصة الافتراضية :

	البلد		
	X	Y	Z
متوسط التكلفة لكل ساعة عمل .	$20	$30	$40
وحدات المخرجات لكل ساعة عمل .	1	2	4
متوسط التكلفة لكل وحدة عن المخرجات .	$20	$15	$10

إن الميــزة التنافســية الوطــنية التى تتأسس على إنتاجية العمل الشاملة وإنتاجية الصناعة الخاصة تتعرض للمنفعة العامة في معظم البلاد الصناعية . يقارن الشكل رقم (11/6) الإنتاجية الصناعية لتسعة بلاد خلال عام 1998 . وقــد قــامت إحدى الدراسات بمقارنة أجور العمل وإنتاجية العمل في كوريا وتــايلاند وماليزيا والفلبين مع نظيرها في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد توصــلت تــلك الدراسة إلى أن تكاليف العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المخــرجات في تلك البلدان تقترب من نظيرها في الولايات المتحدة الأمريكية عندما يتم أخذ كل من الأجور والإنتاجية في الاعتبار .

شكل رقم (11/5)

الانتاجية والمخرجات الوطنية

معدل التغير السنوى – 1998

	بلجيكا	كندا	فرنسا	المانيا	اليابان	النرويج	السويد	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
المخرجات لكل ساعة	%0.5	%0.7	%3.4	%4.3	%0.3	%2.1	%2.2	%1.0	%4.1
المخرجات	2.6	3.9	3.9	5.2	5,5	2.8	4.4	0.3	4.2

كمـــا هو موضح في الشكل (11/5) فإن تكاليف العمل بالوحدة كان أكبر بـــالفعل في ماليزيا والفليبين عن مستويات تلك التكاليف في الولايات المتحدة بسبب الإنتاجية المنخفضة على الرغم من معدلات الأجور المنخفضة بها .

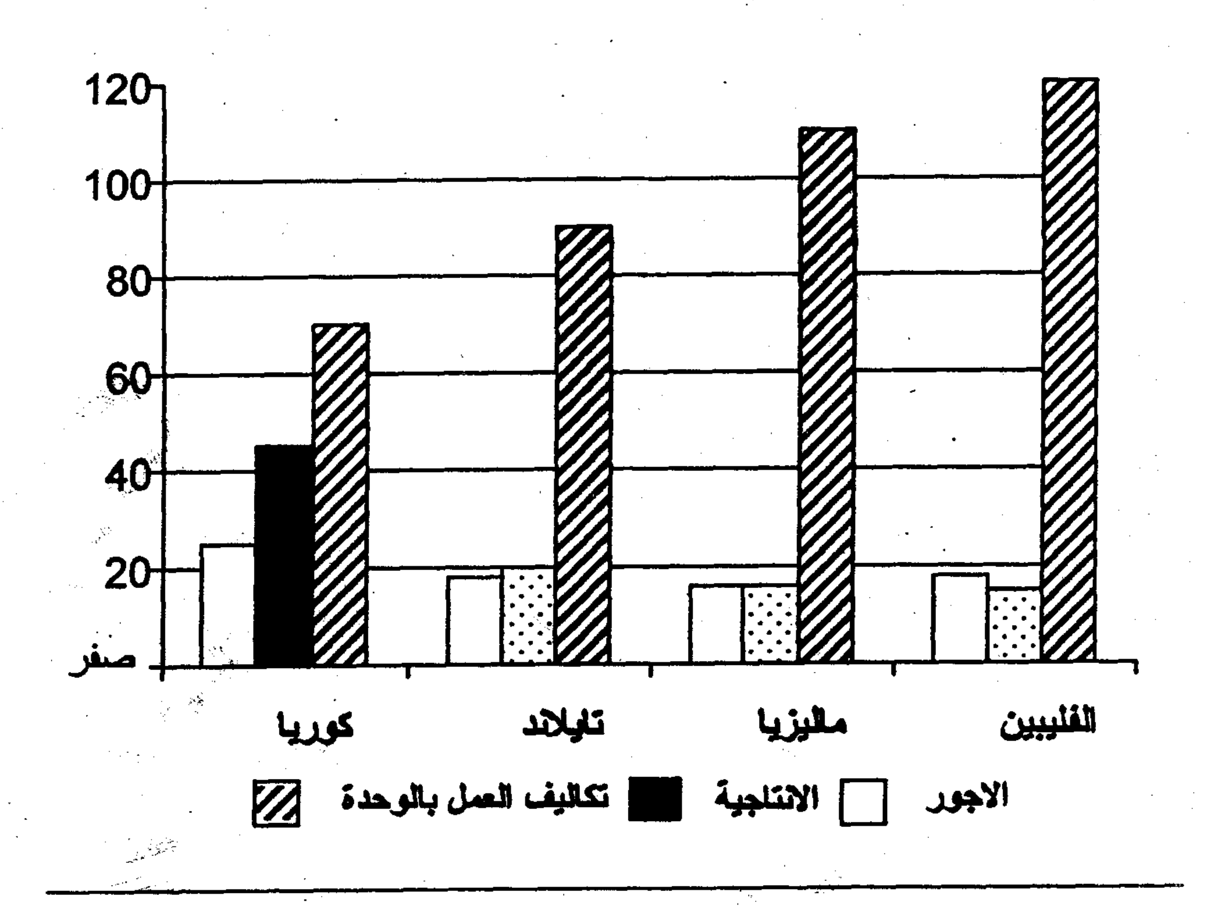
11/4/4 الخصائص والعوامل الهامة للدخول فى الاقتصاد الجديد

يـــتميز الاقتصـــاد العـــالمي الجديـــد عموماً بإنتاجية المرتفعة وانخفاض تضخمه، وقد انتهت نتائج أحد التقارير الحديثة عن ديناميكية الاقتصاد الجديد إلى أن التكنولوجيا والابتكار هما عاملين هامين بشكل متزايد في إنتاجية ونمو المنشـــآت والـــبلاد . بعض النظم الاقتصادية قد أخذت ميزة التكنولوجيا على وجـــه التحديد في زيادة الإنتاجية ، وطبقاً لأحد التقارير المنشورة عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تم الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات **Information Technology and Communication** في مجموعة من البلدان الصناعية تمثل محورى الابتكار في الاقتصاد الجديد، ومـــن أجل الدخول إلى الاقتصاد الجديد فإن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتـــنمية قـــد أوصـــى بأن الحكومات يجب عليها أن تعزز المنافسة وتشجع الـــترويج ورأس مـــال المخاطـــر وزيادة الإنفاق على البحوث وإعادة تعديل سياســـات التعـــليم والهجرة لتقوية وتعزيز رأس المال الفكري **Intellectual Capital** .

شكل (11/6)

إنتاجية الصناعة في الولايات المتحدة وكوريا وتايلاند

وماليزيا والفليبين



يلخص الشكل رقم (11/7) العوامل الهامة للدخول في الاقتصاد الجديد ، ومـن المناقشـة السابقة يتضح أن التكنولوجيا والإنتاجية والمنافسة يتم الربط بيـنها بشكل دقيق ، ومن أجل أن تنمو الشركة أو البلد يتعين عليها أن تكون متنافسة قد نشرت المؤسسة الدولية للتطوير الإداري **International Institute for Management Development** (وهي إحدى التنظيمات بسويسرا) تقرير سـنوي عن ترتيب البلاد من حيث درجة التنافس الاقتصادي باستخدام 290 معيارا ، يوضح الشكل رقم (11/7) ذلك الترتيب عام 2000 .

شكل رقم (11/7)

العوامل الهامة للاقتصاد الجديد

- **تشجيع الإنفاق الاستثماري Boost Investment Spending على تكنولوجيا المعلومات كأحد المساهمات فى إجمالي المنتج المحلي .**
- **إعادة هيكلة الشركات Restructure Corporations من أجل تخفيض التكاليف، وتحسين المرونة والاستغلال الأفضل للتكنولوجيا .**
- **فتح أسواق مالية Open Financial Markets من أجل توجيه رأس المال نحو أفضل استخدامات .**
- **تطوير رأس مال المخاطر Develop Venture Capital و إدخال أسواق طرح الاكتتاب العام للمساعدات فى وجود الشركات المتبكرة .**
- **تشجيع ثقافة الترويج Encourage an Enter Perennial Culture وجعلها من السهل أن تبدأ بمشروعات جديدة .**
- **زيادة سرعة التفويض Increase the pace of Entrepreneurial لاسيما في مجال الأتصالات عن بعد وأسواق العمل .**
- **تعديل السياسة النقدية Adjust monetary Policy لقوائم مع حقائق الاقتصاد الجديد وما يتم به من تضخم ومعدلات فائدة مرتفعة .**

وتجــدر الإشارة إلى أن تنافس اقتصاد أحد البلدان وتبنيه للاقتصاد الجديد يعــتمد بدرجــة كــبيرة عــلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال **Information and Communication Technologics**، وقد تم البرهنة على ذلك من خلال وضع الولايات المتحدة وسنغافورة وفنلندا في قمة الترتيب في القائمة الموضحة بالشكل رقم (11/8) .

شكل رقم (11/8)

التنافس الاقتصادي للدول

الترتيب	البلد
1	الولايات المتحدة
2	سنغافورة
3	فنلندا
4	هولندا
5	سويسرا
6	لوكسمبورج
7	ايرلندا
8	المانيا
9	السويد
10	ايسلندا
11	كندا
12	الدانمارك
13	استراليا
14	هونج كونج
15	المملكة المتحدة
16	النرويج
17	اليابان
18	النمسا
19	فرنسا
20	بلجيكا

11/4/5 مداخل إدارة التكلفة Cost Management Approaches

تعتـــبر عملية إدارة التكلفة بجانب التركيز على العميل والجودة والاستجابة فـــي الوقت الملائم لديناميكية السوق متطلب أساسي للنجاح في البيئة المتنافسة الحالية ، ومن المستحيل أن يتم تعزيز التنافس العالمي بدون إدارة فعالة للتكلفة، ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد مناقشة بعض أهم مداخل إدارة التكلفة .

11/4/5/1 إعادة الهيكلة أو الهندسية Reengineering

كـــثيراً مـــن الشـــركات المتعددة الجنسية قد حسنت من العمليات الداخلية الرئيسية لأنشطتها، كما خفضت بشكل جوهري قوة عملها أثناء العقد الأخير ، وكأمثلة على ذلك شركة **Volkswagen** ، شركة **IBM** ، شركة **Daimler-Benz** ، شركة **AT&T** بالإضافة إلى شركة **General Motors** .

ينصـــب مدخـــل إعـــادة الهيكلة **Reengineering** على العلميات الداخلية والمنتجات والعاملين حتى يتم تأدية الأنشطة التشغيلية الأساسية بفعالية وكفاءة، كافـــة الأنشـــطة والوظائف غير الأساسية يتم استبعادها وحذفها بحيث يمكن تخفيض التكاليف . ويترتب على إعادة الهيكلة عادة حذف وظائف والتى غالباً ما يطلق عليها **Downsizing Or Rightsizing** .

إن حذف الوظيفة يكون له أثر عكسي على معنويات العاملين وثقافة الشركة، ومن المهم أن تكون إعادة الهيكلة متسقة مع الاستراتيجية الشاملة للمنظمة ، أيضاً مـــن الأهمية بمكان أن يتم الاهتمام بمشكلة معنوية العامل حيث يجب أن يتم أخذ إجراءات لتدنية آثارها العكسية على كل من الشركة والعاملين .

فقد كانت نتائج رد فعل العاملين بأحد البنوك الأمريكية الخوف والاستقالة نـتيجة معرفتهم بالاخبار الخاصة بأن شركتهم سوف تحذف 10000 وظيفة خلال الشهور القادمة في محاولة تخفيض التكاليف **Cut Cost**.

ويـأمل مديرو الشركة أن الوفورات المرتقبة سوف تتيح للبنك أن يتوسع فـي خدمات العميل وتخفيض البيروقراطية إلا أنهم قد تجنبوا القول حتى يتم يحدث التسريح بالفعل .

إن تخفيـض العمالـة هـو أخـر الإجراءات في سلسلة تخفيض النفقات الـتي تمت في أحد بنوك سان فرانسيسكو السابقة K **Retrenchments** والذى تم نقل مركزة الرئيسي مكان إلى أخر عندما تم شراءه في عام 1998 عن طريق البنك الاهلـى **National Bank** ، وعلى وجه العموم فإن الشركة قد خفضت من قوة عمالها عن طريق فصل وإنهاء من حوالى 171000 فقط بعد الاندماج إلى حوالى 140000 بعد حدوث التسريح والفصل للعاملين .

وقـد عـبر أحـد العاملين ببنك أمريكا عن التوتر الذى شعر به ، وهو الموظـف الوحيد الذى افصح عن اسمه ، وقد ذكر بأن الناس قد ثبطت همتها وقد أصبحوا يسخرون بشكل لاذع على نحو متصل بخصوص كل شئ ، حيث أن اتجاههم أنصب حول الاستفهام عن ما هو القادم ؟

وإذا لـم يكـن هناك أي أسباب أخرى فمن مصلحة الشركة الذاتية أن تقوم بالتعامل مع العاملين بشكل آدمي ، حيث تأخذ الشركات عن طريق إداراتها التي تهـتم بالخـبرة والتنوير الثقافي مجموعة من التصرفات للتخفيف من المشكلة المعنوية عندما يتم مواجهة موقف الإنتاج بأحجام أصغر على النحو التالي :

1- مجموعة من مكافآت الفصل المقبول Adecent Servance Package

يتضـــمن ذلك البرنامج مدفوعات مقبولة عند الانقطاع أو مدفوعات مقابل وقت الإجازات التي لم يتم القيام بها بالإضافة إلى تقديم العون المستمر لتغطية الـــتأمين الصـــحي لشهور عديدة ، نفس ابريل عام 2001 عندما قامت شركة CISCO بـــتخفيض قوة العمل بها أعلنت الشركة أنها سوف تقدم ستة شهور مدفوعـــات الانقطـــاع ومزايا للعاملين بها اللذين تأثروا بالفصل المؤقت عن العمـــل ، وقد ذكر المدير المالي في مذكرة أن قرار الشركة سيعتمد على فعل الشـــئ الصحيح لمزاولة نشاط الشركة وكافة العامين سوف يتم التعامل معهم بعدالة وشفقة.

2-تمليك معجل لعقود خيارات الأسهم Accelerated Vesting of Stock Opinions

كـــثيراً مـــن الشركات تسرع اختياراً في تمليك عقود خيارات أسهم إلى هـــؤلاء العاملين الذين سيتم حذف وظائفهم ، وعادة ما يحصل هؤلاء العاملين على ائتمان سنة في زمن تخفيض حجم إنتاج الشركة .

3- المساعدة على إيجاد وظائف جديدة Helping to find new jobs

تساعد الشركات العاملين الذين تم إنهاء خدمتهم على إيجاد وظائف جديدة، وتتضـــمن تـــلك الإجراءات المفيدة الاتصال بالشركات الأخرى لإعلامهم بما يتوافر لديها من عاملين وخبرة وكفاءة فنية والتي تم حذف الوظائف التي كانوا يعمـــلون بهـــا ، وبعض الشركات توفر مساعدة عن طريق التعاقد مع شركة خارجية لمساعدة الأفراد المتأثرين بإيجاد فرصة عمل لهم .

الدعم العاطفي Emotional support

بعـــض الشركات توفر خدمات استشارية تهدف إلى إعطاء دعم عاطفي لهؤلاء العاملين .

إن مــثل تــلك الإجراءات الإيجابية تخدم غرضين رئيسيين ، حيث توفر مســاعدة ملموسة ودعم للأفراد الذي تم حذف وظائفهم ، وبشكل إضافي فإنها تساعد على الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين الذين لا ترغب الشركة في فقدهم .

إن شــركة بويــنج التي تعتبر أكثر شركات الإيرباص في العالم حاليا تقوم بإعــادة هيكلة الشركة ، حيث قامت بتخفيض عدد 5000 وظيفة في الربع الثاني من عام 2000 ،ويتوقع أن يكون هناك مزيد من الوظائف المفقودة في المستقبل .

11/4/5/2 محاسبة التكلفة على أساس النشاط والإدارة على أساس النشاط
Activity – Based Costing and Activity – Based Management

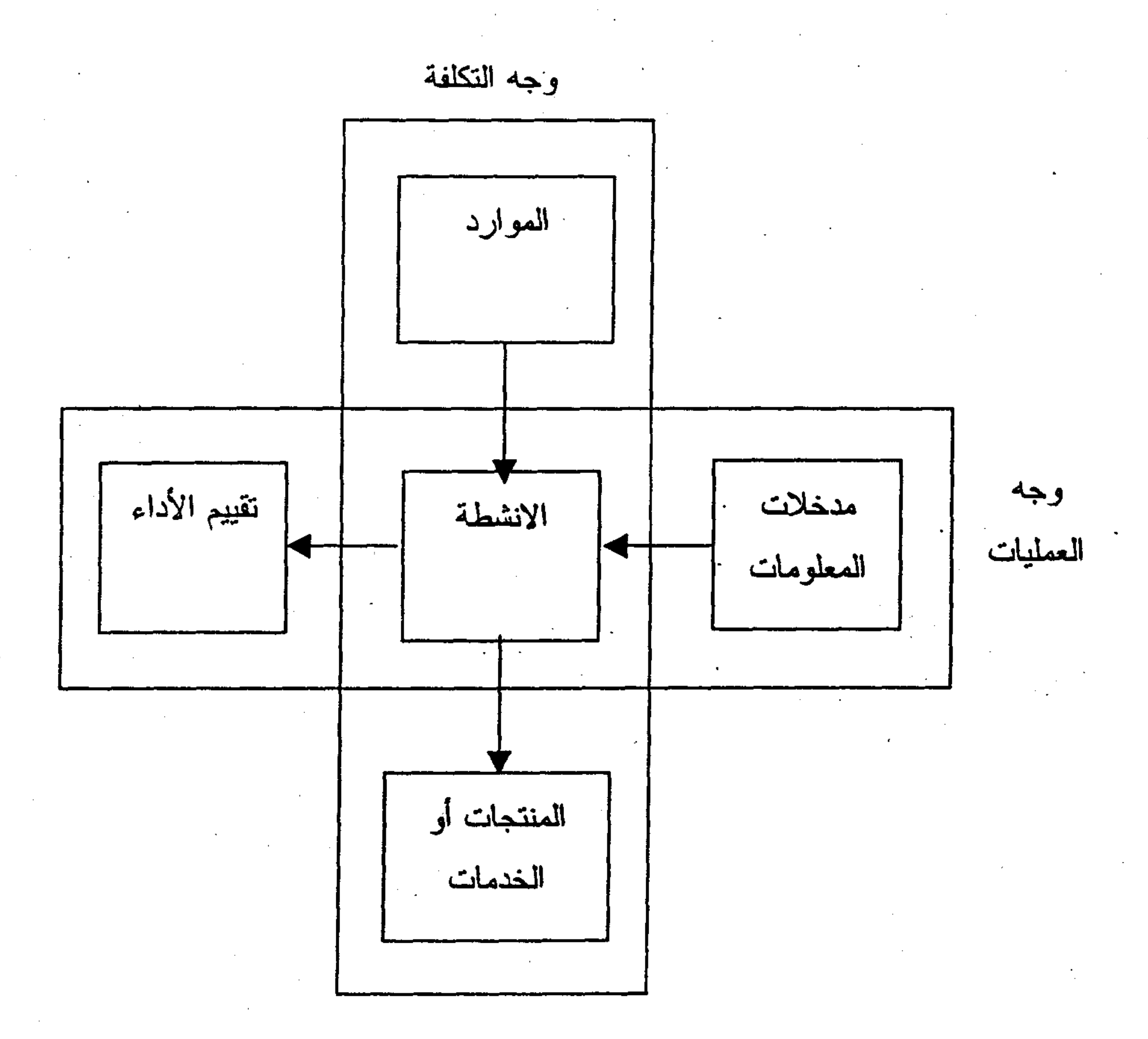
إن محاسبة التكلفة على أساس النشاط **Activity – based costing (ABC)** تعتبر أحد طرق قياس تكلفة الأنشطة ، حيث يتم تصنيف التكاليف غير المباشرة لكل نشاط إلى مجموعات في مجمعات خاصة منفصلة ، تعترف طريقة محاسبة التكلفة على أساس النشاط بالعلاقة السببية **Causal** التي تعتبر محرك التكلفة إلى الأنشطة ، يمثل محرك ومسبب التكلفة **Cost Driver** أي عامل يسبب التغيير في تكلفة النشاط ، ويتم تخصيص تكاليف أي نشاط على المنتجات والخدمات أو أي أهــداف تكلفة أخرى طبقاً لاستخدام مسبب أو محرك التكلفة للنشاط **Cost Driver** وكأمثلة على تلك الأنشطة التى تمثل محرك تكلفة إعداد الآلات وأوامر الشــراء ، عمليات فحص الجودة ، أوامر الإنتاج ، عمليات استلام المواد ، نقل حركة المخزون طلبات الصيانة ، أما هدف التكلفة **Cost Objective** فهو يعرف بأنــه أي وحــده يتم تجميع وتحميل التكاليف عليها سواء كانت وحدة مخرجات (منــتج أو خدمــة) أو وحدة تنظيمية (قسم ، وظيفة . .) وهو في نفس الوقت

يعــبر عــن الشئ المراد معرفة تكلفته سواء كان منتجات أو عملاء أو قنوات توزيع أو مجالات وظيفية.

إن طــريقة المحاســبة عــلى أساس النشاط تعتبر أداة قوية لتحديد تكلفة المنــتجات والخدمــات أو المشــروعات بشــكل دقيق ، فتلك الاداه تخصص التكاليف غير المباشرة طبقاً لاستهلاكها باستخدام أغراض التكلفة بدلاً من أن يتم ذلك التخصيص عن طريق استخدام طريقة تحكمية . يتم تسهيل تخصيص التكلفة في العمليات الداخلية واستخدام طريقة التكلفة على أساس النشاط حيث أنها تحدد مسببات التكلفة وعند التركيز على الاستخدام لمسببات التكلفة يمكن للإدارة تحقيق تخفيض التكلفة وهذا ينتج من العلاقة السببية بين مسببات تكلفة النشــاط وتكــاليف النشــاط يــبين الشكل رقم (11/9) نموذج يوضح تدفق المعــلومات فى ظل التكاليف على أساسا النشاط . ويلاحظ أن المعلومات فى مــثل ذلك النموذج يمكن أن ينظر إليها من وجهتين هما وجهه التكلفة Cost View حيــث تــتدفق من الموارد إلى الانشطة ، ومن الانشطة إلى المنتج أو الخدمــة ، وجهه العمليات والتى تبين بتدفق مدخلات المعلومات والتى تتمثل فى المعاملات التى تم ملاحظتها والمتعلقة بالنشاط ، وهى بيانات لازمة لتحديد تكــلفة المنتجات ، كما يتم توفير البيانات اللازمة لتقييم الاداء كما يتضح من التدفق الافقى فى النموذج .

شكل رقم (11/9)

نموذج تحديد التكلفة على أساس النشاط



إن طرق تحديد التكلفة على أساس الأنشطة يحسن عموماً من نظام تحديد التكاليف ، وبالتالي فهي تؤدي إلى تحديد تكاليف للمنتج على نحو أكثر دقة. حيث تزيد تحديد التكلفة على أساس النشاط من عدد أوعية ومجمعات التكاليف Cost Pools والتي تجمع فيها التكاليف الإضافية بدلاً من تجميعها كلها في مجمع واحد للشركة ككل ، من هنا تنشأ عده مجمعات وفقاً لعدد الأنشطة

المحـــركة للتكـــلفة ، في ظل تلك الطريقة يتم تخصيص التكاليف على أساس نسبة من الأنشطة المحركة للتكاليف التي يمكن تتبعها للمنتج أو الأمر الإنتاجي وليـــس عـــلى أساس العمل المباشر أو أية مقاييس أخرى ، كما تغير طريقة تحديـــد الـــتكاليف على أساس النشاط من نظرة المديرين للعديد من التكاليف الإضافية والتي كان يعتقد في الماضي أنها غير مباشرة (مثل القوة المحركة والتفتيش وإعداد الآلات) ، حيث أصبحت تحدد الأنشطة بشكل محدد ويمكن اعتبارها قابلة للتتبع للمنتجات الفردية .

وكأمثلة على الشركات التي تستخدم طريقة التكلفة على أساس النشاط شركة **Hewlet-Packard** وشـــركة **General Motors** وشركة **Dyton Extruded Plastics** بالإضافة لشركة **Northern Ttelecom . Limited** .

الإدارة على أساس النشاط Activity – Based Management (ABM)

تمـــثل الإدارة عـــلى أســـاس النشاط أحد الأنظمة التي تركز على إدارة الأنشـــطة لأغراض تحسين القيمة المستلمة عن طريق العميل والربح المحقق عـــن طريق الشركة التي توفر تلك القيمة . فذلك النظام يعتبر مفيد للشركات فـــي مجالات استراتيجية المنتج وتسعير المنتج وإدارة التكلفة ، يتضمن نظام الإدارة على أساس النشاط تحليل مسبب التكلفة **Cost driver analysis** وتحليل النشاط وقياس الأداء ، إن نظام الإدارة على أساس النشاط يرتكز على طريقة محاسبة التكلفة على أساس النشاط باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات .

فـــي ظل استخدام نظام الإدارة على أساس النشاط (ABM) فإن كل من الرقابة على التكلفة **Cost Control** والقيمة المستلمة **Value Received** عن طريق العميل تمثل اعتبارات هامة .

عــندما يــتم تقريــر ما الذي يتم قياسه من المفيد التفكير في أن مقاييس العمــلية تغطـــي مجموعتين هما : القيمة المقدمة للعميل بالإضافة إلى كفاءة العمــلية ذاتهــا .ومن المهم إن يكون لدي المنظمة بيانات عن الأداء عن كلا المجموعــتين بحيــث تــتمكن مــن الحفاظ علي موازنة بين مصالح العميل والشــركة، حيث إن الشركة التي تركز فقط علي الوفاء باحتياجات العميل قد تجــد نفسها تخسر أموالها نتيجة للعمليات الداخلية التى لا تتميز بالكفاءة ، في حين أن الشركة التي تركز فقط علي الكفاءة الداخلية قد تخسر عملائها لعدم الوفاء باحتياجاتهم بشكل كاف . أن القيمة المضافة للعميل **Customer Value Added Quantifying** يتم قياسها بشكل أكثر سهولة عن طريق التحديد الكمي لمقــدرة الشــركة علي الوفاء باحتياجات العميل الرئيسية وعن طريق قياس بعــض خواص الأداء علي سبيل المثال الجودة والتوافر والخدمة ، إما كفاءة العملية فيمكن الوفاء بها بسهولة عن طريق قياس زمن الدورة .

إن العلاقــة بيــن الكفاءة وزمن الدورة يمكن أن تتضح جليا من المنطق التالي القائل بأنه :-

إذا ما تم الوفاء باحتياجات العميل (بمعني توفير منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة عند تكلفة متنافسة) في فترات دورات أصغر من ثم فإن العملية بطبيعتها تصبح ذات كفاءة بشكل متزايد ، والآتي أمثلة عن المقاييس المتاحة بشكل شائع في كل مجموعة :-

مقاييس القيمة المضافة للعميل Measures of Customer Value Added

- تخطيط أداء المنتج – الخدمة طبقا لتدفقات العميل .
- الموازنة بين التكلفة العائد .
- الجودة والمصداقية .

- الخدمة والدعم المقدم .
- الاستشفاء من المشاكل .

مقاييس زمن دورة التشغيل Measures of Cycle Time

- زمن تطوير أي منتج أو خدمة جديدة .
- الزمن الخاص بالسوق .
- زمن دورة إنجاز الأمر .
- الأداء وفقا للجدولة .
- إعادة العمل وزمن القيمة غير المضافة الأخري .

وطبقا للتوضيح السابق فإن الرقابة علي التكلفة لها علاقة مباشرة مع زمن الـدورة ، فكـلما قل زمن الدورة كلما زادت الكفاءة ، عموما هناك إرشاديين أساسين للادارة علي اساس النشاط هما :-

- توزيع الموارد علي الأنشطة التي تنتج أقصي حد للعائد الاستراتيجي .
- تحسين ما يهم العميل .

<u>**مثال :**</u>

تقوم إحدي الشركات الدولية بتصنيع مكونات الأتوبيسات ، وقد كان لنظام محاسـبة تكـلفة الإداء وعـاء وحيد للتكلفة غير المباشرة وتكاليف صناعية أضـافية ، ويتم التخصيص باستخدام ساعات العميل الصناعية المباشرة ، إن معـدل تخصيص التكاليف الإضافية الصناعية للنظام السابق عن عام 2002 كان 200 لكل تكلفة صناعية لساعة عمل .

وقـــد قررت الشركة إن تستبدل الوعاء الوحيد للتكلفة الصناعية الإضافية الـــي خمســـة أوعية تكلفة غير مباشرة ، تمثل أوعية التكلفة خمسة مجالات للأنشطة في المصنع ، كل منها عليها مشرف خاص بالتزام مقدر بالموازنة .

يوضح الجدول التالي مجموعة البيانات المرتبطة :-

مجال النشاط	مسبب التكلفة	معدل النشاط
- الشراء .	أوامر الشراء .	25
- معالجة المواد .	أجزاء .	1
- الطحن .	ساعات الألة .	50
- عمل الخراطة .	دورات .	2
- الاختبار .	الوحدات محل الاختبار .	120

وفيما يلي البيانات المتعلقة بهذين الأمرين :-

	الأمر رقم 2071	الأمر رقم 2072
- ساعات العمل الصناعية المباشرة.	30	360
- أوامر الشراء .	5	20
- الأجزاء .	50	250
- الدورات .	25	875
- ساعات الآلة .	20	700
- الوحدات (25 % عن الوحدات محل الاختبار) .	20	500

يـــتم حساب التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة الواحدة لكل أمر في ظل نظام التخصيص السابق علي النحو التالي :-

	الأمر رقم 2071	الأمر رقم 2072
– المعدل لكل ساعة عمل صناعية مباشرة(a) .	$ 200	$ 200
– ساعات العمل الصناعية المباشرة (B) .	30	360
– إجمالي التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للأمر (B × a) .	$ 6000	$ 72000
– التكاليف الصناعية الإضافية لكل وحدة .	$ 300 = $ 6000 / 20	$ 144 = $ 72000 / 500

ويتم إبراز طريق حساب التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة لكل أمر في ظل نظام محاسبة التكاليف علي أساس النشاط علي النحو التالي :–

	الأمر رقم 2071	الأمر رقم 2072
– نشاط الشراء .	$ 150 = 6 × 25	$ 500 = 20 ×25
– نشاط معالجة المواد .	50 = 50×1	250 = 250×1
– نشاط الطحن .	8700 = 174 × 50	35000 = 700 × 50
– نشاط الخراطة .	500 = 250 × 2	1750 = 875 × 2
– نشاط الاختبار .	120 × (25%من 20 = 600	120 × (25 % من 500 = 15000
إجمالي التكاليف الصناعية الاضافية المخصصة لكل أمر .	$ 1000	$ 52500
أجمالي التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة الواحدة .	$ 500 = 20 /10000	$ 105 = 500 / 52500

إن طـــريقة تحديـــد التكـــلفة على أساس النشاط قد نشأت استجابة لحاجة المديرين لتكاليف منتج أكثر دقة ، وتتخذ أربعة خطوات عند تصميم أي نظام لـــتحديد التكـــلفة على أساس النشاط ، وهي تحليل قيمة العملية والتي تساعد المدير على تحديد واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة في الشركة ، وتحديد مراكـــز الأنشطة التي تمثل مجمع للتكاليف الاضافية ، وتتبع التكاليف لمراكز الأنشـــطة ، ثـــم اخـــتيار محركات التكاليف والتي تعتبر الأدوات المستخدمة ليتحمل التكاليف من مراكز الأنشطة إلى المنتجات .

وعندما يتم تطبيق طريقة محاسبة التكلفة علي أساس النشاط يتضح بشكل مـــتعارف عـــليه أن المنتجات ذات الحجم المنخفض يكون لها تكلفة صناعية إضـــافية أعـــلي مقارنة بنظيرها في ظل النظام التقليدي لتخصيص التكاليف الصناعية الإضافية ، والعكس صحيح بالنسبة للمنتجات ذات الحجم المرتفع . ويـــرجع السبب وراء ذلك في أن كثير من التكاليف علي سبيل المثال تكاليف التأسيس تتباين مع عدد الدفعات ، بينما تكاليف أخري مثل تكلفة ترتيب المواد ومعالجـــة المواد تتباين مع درجة تعقيد المنتجات ، وبالضرورة فإن المنتجات والأوامـــر المختلفة تؤدي إلي استخدام مختلف لكل نشاط ، وفيما يلي مقارنة بين تكلفة كل وحدة لتوضيح تلك النقطة :-

	الأمر رقم 2071	الأمر رقم 2072
عدد الوحدات .	20	500
التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة لكل وحدة في ظل :-		
- الـــنظام التقـــليدي باستخدام ساعات العمل المباشر كأساس للتخصيص.	300 $	144 $
- نظام المحاسبة علي أساس النشاط .	500 $	105 $

ولاشـــك إن هـــناك عدد متزايد عن الشركات قد تبنت نظام الإدارة علي أســـاس النشـــاط ، وكأمثـــلة علي ذلك شركة **Siemens** ، وشركة **Tektronix** وشركة **Black & Decker** وشركة **AT & T** ، وشركة **General Electric** .

وتطـــبيقا لأحـــدي الدراسات المسحية الحديثة تعتبر عملية المحاسبة عن المنـــتج أو الخدمـــة ، وتحـــليل العملية بالإضافة إلي إدارة الأداء بمثابة قمة الأهـــداف الثلاثة الرئيسية لتطبيق نظامي محاسبي التكلفة علي أساس النشاط **(ABC)** وطـــريقة الإدارة على أساس النشاط **(ABM)** ، حيث أشار 64% من المســـتجيبين لتلك الدراسة المسحية الى أن كلا النظامين يجب أن يتم التكامل بينهما داخل نظام تخطيط موارد المنشأة **Resource Planning System (RPS)**، وقد كشفت نتائج تلك الدراسة أيضا إلي أنه كلما كبر حجم المنظمة كلما زادت مدي الحاجة إلي أحداث ذلك التكامل .

وقـــد كـــان للولايات المتحدة الريادة في تحديد التكلفة علي أساس النشاط وذلك علي الرغم من أن الأبحاث الميدانية الأولي قام بها الباحثون الأمريكيون في الشركات الألمانية ، أن المفهوم مازال جديداً نسبياً ، كما أن اصطلاح تحيد التكـــلفة علي أساس النشاط قد ابتكرته شركة جون دير خلال السنوات الخمس عشـــر السابقة ، ولليوم فإن تحديد التكلفة علي أساس النشاط لم ينتشر انتشار مدخل الوقت المحدد **Just in Time** ، وربما يرجع السبب فى ذلك إلي تكاليف التـــنفيذ وإلي حقيقة صعوبة جمع البيانات اللازمة لتشغيل النظام أحياناً ، وفي اليابان والتي أصبحت رائدة في تكنولوجيا الأتمتة فإن تحديد التكلفة علي أساس النشـــاط نـــادر الوجود ، وبدلاً عن ذلك يبدو أن المديرين اليابانيين يفضلون مقـــاييس الحجـــم مثل ساعات العمل المباشر لتوزيع التكاليف الإضافية علي المنتجات ، ويرجع ذلك التفضيل إلي أن المديرين مقتنعين بأن تخفيض العمل

المباشـــر ضـــروري للمضي في تحسين التكاليف ، ويقولون أنه باتخاذ العمل المباشـــر علي أساس تخفيض التكاليف الاضافية فإن ذلك يجبر المديرين علي رقابة العمل المباشر أكثر والبحث عن طرق لتخفيض ذلك من خلال المزايدة، وباختصـــار يعمـــل المديرون اليابانيون كفريق إلي الاهتمام بخفض التكاليف والعمل نحو تحقيق أهداف الشركة طويلة الأجل أكثر من اهتمامهم بالحصول علي تكاليف للمنتج أكثر دقة . وللأن فإن الاستخدام المتزايد لتحديد التكلفة يتم علي أساس النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التطبيقات تمت في أوروبا وخصوصاً في ألمانيا .

11/4/5/3 إدارة الجودة الشاملة * Total Quality Management (TOM)

أن أحـــد الـــنواتج الرئيســـية لـــلجودة تتمثل في حذف التكاليف المرتفعة المرتبطة بوحدات الإنتاج المعيبة ، وهى تتضمن تكلفة أنتاج الوحدات المعيبة وتكلفة إعادة العمل وعديد من التكاليف الأخري علي سبيل المثال تلك الناشئة مـــن إعـــادة جدولـــة الأعمال الأخري وتدفق ترتيب أعداد المواد الخام غير الموجودة في المخزون السلعي .

* أن مصطلح جـودة Quality ذات معاني متعددة ولأغراض الدراسة فإنها تعرف بانها مطابقة توقعات المستهلكين ممثلة في خصائص وأداء السلعة أو الخدمة ، لذلك تتحقق الجـودة عندما يشتمل المنتج أو الخدمة علي جميع الخصائص التي يتوقعها المستهلك ، وعندما يتم تقديم السلعة أو الخدمة بطريقة مرضية للمستهلك يكون هناك ثلاثة عوامل تتعلق بالجودة الشاملة لها هي الرتبة Grade وجودة التصميم Design Quality بالإضافـــة ألي جـــودة المطابقة Conformance Quality .

وكمـــا ســـبق الذكر فإن الجودة تعتبر هامة وحاسمة للحفاظ علي المركز التنافســـي للشـــركة ، إن تبني وتطبيق معايير الجودة وأداء مراجعات الجودة للـــتأكد من أن معايير الجودة التي تم تحقيقها يمكن أن تؤدي إلي تدنية تكاليف الفشـــل الداخـــلي وتكاليف الفشل الخارجي ، و تحدث تلك التكاليف بالشركة بســـبب عـــدم تحقق جودة المطابقة السيئة فإذا ما فشل المنتج إن يتطابق مع مواصـــفات التصميم الخاص به تحدث تكاليف الفشل ، وتتمثل تكاليف الفشل الداخلي **Internal Failure Costs** في التكاليف التي يتم تحملها للمنتجات المعيبة والـــتي يـــتم اكتشافها قبل أن يتم شحنها للعميل ، أما تكاليف الفشل الخارجية **External Failure Costs** فتتمثل في تكاليف المنتج المعيب بعد أن يتم شحنه لـــلعميل ، وتتضـــمن الـــتكاليف الفعـــلية الـــتي يتم تحملها علي سبيل المثال الإصلاحات في فترة الضمان ، يوضح الجدول رقم (11/10) أمثلة لتكاليف الفشل الداخلي والخارجي .

وفـــي معظـــم الحالات مع ذلك فإن التكاليف المرتبطة بتصحيح العيوب ليســـت خســـارة للمنظمة كتكاليف فرصة بديلة ، حيث أن نقد ولاء العميل قد يؤدي إلي خسارة المبيعات المستقبلية المحتملة وإلى خسارة الشعور الودي من العميـــل بالإضـــافة إلي خسارة الشريحة التسويقية بسبب السمعة السيئة لتلك الجـــودة الفقيرة . ولاشك أن لتلك العوامل آثار ضارة بعيدة المدى علي القدرة التنافســـية للشـــركة أكثر من تكاليف الفشل الخارجية الفعلية. إن تلك المشكلة تـــتفاقم نـــتيجة الحقيقة الخاصة بأن تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بالجودة الفقيـــرة مـــن المستحيل أن يتم قياسها ولا يمكن أن تظهر أبداً في أي تقرير مالي.

جدول رقم (11/10)

أمثلة علي تكاليف الفشل الداخلي والخارجي لتكاليف الجودة

تكاليف الفشل الداخلي	تكاليف الفشل الخارجي
- صافي تكلفة الخردة.	- تكلفة الخدمات الميدانية وتوصيل البدائل للمستهلك.
- صافي تكلفة العادم.	- إصلاح الأعطال في فترة الضمان .
- تكلفة العمل والتكاليف الإضافية لإعادة التشغيل.	- استبدال المنتجات المعطلة في فترة الضمان.
- إعادة فحص المنتجات المعاد تشغيلها.	- الإصلاح والاستبدال بعد فترة الضمان .
- إعادة اختبار المنتجات المعاد تشغيلها.	- رد قيمة المنتجات المباعة .
- زمن العطل الناتج من العيوب ومشاكل الجودة الأخرى.	- الالتزامات الناشئة عن عيوب المنتجات .
- التخلص من المنتجات المعيبة.	- المردودات والمسموحات الناتجة عن مشاكل الجودة.
- تحليل أسباب عيوب الإنتاج.	- خسائر المبيعات الناتجة عن سوء سمعة المنتجات بسبب انخفاض الجودة.
- إعادة تشغيل البيانات بسبب عيوب التثقيب والتشغيل.	
- إعادة كتابة برامج الكمبيوتر بسبب عيوب البرامج.	

وطــبقاً لأحــد الدراسات الحديثة فإن الضغط التنازلي عن الأسعار يمثل المشــكلة الســوقية الأكــبر ، كما أن ولاء العميل والاحتفاظ به يمثل التحدي الأكــثر أهمية للإدارة ، وقد شملت تلك الدراسة عدد 656 من الشركات التي يقع مركزها الرئيسى في أسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا ، وقد أكــدت تلك الدراسة بشكل أضافي علي أهمية التركيز علي العميل ، أن إدارة الجودة الشاملة تعتبر الان أمراً حاسماً للبقاء في دنيا البيئة العالمية التنافسية .

وقد كشفت إحدى الدراسات الحديثة الأخرى علي أن الشركات التي تركز علي ولاء العميل تكون أكثر ربحية وأكثر احتمالاً من ناحية التفوق فى تحقيق أهدافهــا الخاصـــة بالنمو وقيمة ثروة المساهم مقارنة بمنافسيها التي لا تجذب ولاء العميــل أو تــؤدي بشكل ضعيف في هذا الخصوص .إن الشركات التي تركز علي العميل **Customer– Centric Companies** هي تلك الشركات التي تضـــع أهداف صريحة من أجل الاحتفاظ بالعميل وبذل مجهودات غير عادية لتحقيق أهدافها الخاصة بولاء عملائها لمنتجاتها أو خدماتها ، وقد غطت تلك الدراسة 867 شركة في 35 بلد، وقد ذكرت الدراسة أيضاً إنه بينما أن جودة المنــتج لــم يعــد كافياً لجذب والاحتفاظ بالعملاء إلا إنها بمثابة رهان علي المنافسة .

بصفة عامة فان نظام تكاليف الجودة يفيد المديرين من عدة وجوه هى:-

- تســاعد معــلومات تكاليف الجودة المديرين علي تحديد الأهمية المالية لــلجودة ، حيث أظهرت الدراسات أن المديرين لا يقدرون عادة تكاليف الجــودة ، لأن تلك التكاليف مندمجة مع تكاليف الأقسام الأخرى ، كما إنهـــا لا تحسب من خلال نظام التكاليف لذلك فقد يندهش المديرون عند عرض تقرير تكاليف الجودة عليهم لأول مرة .

- تســاعد معــلومات تكاليف الجودة علي تحديد الأهمية النسبية لمشاكل الجودة التي تواجه المنشأة ، وعلي سبيل المثال فقد تظهر تكاليف الجودة أن الخــردة تمــثل مشــكلة جودة هامة ، أو أن الشركة تتحمل تكاليف ضــخمة للضــمان ، وهذه المعلومات توجه الإدارة نحو المناطق التي تحتاج إلي اهتمام .
- تســاعد معــلومات تكاليف الجودة المدير علي تحديد ما إذا كان توزيع تكــاليف الجودة توزيعاً سيئاً ، كما تساعدهم بعد ذلك علي حسن توجيه وتوزيع تلك التكاليف .
- تقــدم معــلومات تكاليف الجودة الأساس لوضع موازنة تكاليف الجودة كأداة لمساعدة الإدارة علي خفض إجمالي التكاليف وتقييم الأداء من سنة لأخرى.

ورغــم مــا تقدم تجدر الإشارة إلي وجود ثلاثة حدود لمعلومات تكاليف الجــودة أو لها أن مقياس تكلفة الجودة والتقرير عنها لا تحل أي من مشاكل الجــودة ، حيث يمكن أن تحل المشاكل فقط من خلال الإجراءات التي تتخذها الإدارة ، وثانيهــا إنه توجد عادة فجوه زمنية بين وضع برامج تحسين الجودة في التنفيذ وبين ظهور نتائج تلك البرامج ، فعند وضع وتنفيذ البرنامج بداية قد تــرتفع تكاليف رقابة الجودة ، وثالثها إنه قد تحذف بعض بنود تكاليف الجودة الهامــة من تقرير التكاليف ومن أمثلة تلك التكاليف تكلفة الفرصة البديلة لفقد المبيعات نتيجة سوء تصميم المنتج أو عدم رضاء العميل ، وكذلك تكلفة وقت الإدارة العليا المبذول في التصميم وإدارة برنامج الجودة ، ويرجع سبب حذف هذه التكاليف إلي صعوبة تحديدها وقياسها .

وأخيـــراً يتعين الإشارة إلي أهم الجوانب الدولية للجودة **International Aspects of Quality** بإعتبارها فكرة نشأت منذ زمن في أوربا واليابان قبل الولايـــات المتحدة الأمريكية ، فقد بدأت في الخمسينات الشركات اليابانية تنشأ طـــرق لـــلرقابة عـــلي الجـــودة والتي تركز علي أنشطة المنع **Preventive Activities** (الأنشـــطة الوقائية) وبحيث تكون الجودة مسئولية عامل وليس فقـــط العامـــلين الرئيسيين في قسم رقابة الجودة ، وقد وجد في اليابان أوائل الســـتينات دوائر الجودة ولا زالت هذه الأداة الرقابية تستخدم علي نطاق كبير فـــي جميـــع أنحاء اليابان ، كذلك ألقت مسئولية كبيرة علي المديرين باليابان لسنوات عديدة ممثلة في توريد المواد صفرية العيوب **Zero Defects** وقد بدأت تلك الأفكار تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة .

وقـــد بـــدأ كلا من اليابانيين والأوروبيين من الستينات أنفاق استثمارات كبيرة علي برامج تدريب الجودة ، كما أنفقت استثمارات ضخمة في السبعينات عـــلي المعدات المؤتمتة **Automation** ، وقد كانت برامج تدريب الجودة تقوم عـــلي أســـاس التدريب المستمر في المواقع وليس عن طريق حلقات دراسية لبعض المديرين ، وفي الثمانينات وضع اليابانيون والأوروبيون معايير عالمية لجودة المنتجات ، كما أصبح المديرون مهتمين بإنشاء وتطوير برامج الرقابة عـــلي الجـــودة في جميع الإعمال في أوروبا واليابان ، وعموماً فإن مستوي المنـــتجات التي تباع للشركات الأوروبية يتم مراقبتها من خلال مجموعة من إرشـــادات الرقابة علي الجودة التي وضعت في عام 1987 وبواسطة منظمة المعايير الدولية (الايزو) . **International Standard Organization (ISO)** وتعرف تلك الإرشادات باسم معايير الجودة 9000 **(ISO 9000 Standards)** حيث تقدم للشركات طريقة تحقيق الجودة لعملائها كالآتي :

- أن يكون لدي الشركات نظاماً للرقابة علي الجودة يحدد بوضوح مستوي الجودة المتوقع .
- أن يــتم تطــبيق ذلــك النظام بالكامل وأن تكون إجراءات الرقابة علي الجودة موثقة بالتفصيل .
- إن مستوي الجودة المستهدف يتحقق علي أساس مستمر وغير مؤقت .
- وتتمــثل مجمــوع معاييــر الإيزو 9000 من سلسلة تتكون من خمسة معايير مستقلة ، ويعرف المعيار الأول باسم الأيزو 9000 وهو يوضح الــتعاريف الأساســية والإجــراءات الضرورية التي تستخدم كخريطة إرشــادات حيــث يجب على الشركة أن تختار أن تصنف رسمياً تحت الإيــزو 9001 والإيزو 9002 ، أو الأيزو 9003 أو الأيزو 9005 ، حيــث تمــنح شهادة الأيزو 9001 للشركات التي تطبق الجودة في كل أوجــه الأنشــطة ابتداء من أنشطة التصميم والتطوير والإنتاج والتسليم وخدمــة مــا بعد البيع ، ويشتمل ذلك علي الشركات الهندسية وشركات الإنشاءات وشركات الإنتاج الصناعي .
- والمعيار الثاني هو الإيزو 9002 ويمنح للشركات التي يتم إنتاجها وفقاً لمتطلبات ومواصفات موجودة فعلاً ويدخل ضمن تلك الشركات شركات الأدوية والأغذية والشركات الكيماوية .
- أمــا المعيــار الثالث 9002 فيختص فقط بالاختبارات والتفتيش النهائي عــلي المنتجات التي تصنعها شركات أخري ، والشركات التي تحصل عــلي الشــهادة وفقاً للمعيار المذكور هي شركات توزيع الأجهزة حيث

تقدم بفحص واختيار تلك الأجهزة بعد استلامها من الموردين وقبل بيعها وتسليمها لعملائها.

- أمـــا المعيـــار الأخير الأيزو 9004، فهو يقدم إرشادات محددة لإنشاء وتطبيق نظاماً للجودة والحصول علي شهادة الجودة .
- عمومـــاً فقد أصبحت معايير الأيزو مقياساً عالمياً للجودة ، فعلى الرغم من أن تلك المعايير وجدت أصلا للرقابة علي جودة السلع التي تباع في الدول الأوروبية ، فقد أصبحت مقبولة بشكل واسع بحيث لا يمكن لأي شـــركة تجاهـــلها حتى لو لم تكن تبيع منتجاتها في أوروبا ، فقد أصبح حلف شمال الأطلنطي **NATO** يتطلب من مورديه شهادة الأيزو 9000، كذلـــك فـــإن وزارة الدفـــاع الأمـــريكية تطلب ذلك من كل مورديها ، بالإضـــافة لذلك فإن العديد من الشركات الكبرى مثل **Dupont** وشركة **IBM** تضغط علي مورديها للتمشي مع هذه المعايير، وذلك لأن منتجات مثل هذه الشركات الكبرى يفترض أن تكون متوافقة مع تلك المعايير أو وباختصـــار فإن معايير الأيزو 9000 قد وجدت لتبقي ، وأن أي شركة في أي مكان في العالم تغامر إذا تجاهلت هذه المعايير.

11/4/5/4 مدخل نظام الوقت المحدد Just – In- Time System (JIT)

إن نظام الوقت المحدد **Just - In - Time** هو ذلك النظام الذي بموجبه يتم شراء المواد ويتم إنتاج المنتجات فقط عندما يتم طلبها للوفاء بالطلب الفعلي للعميل . أن مدخل الوقت المحدد قد تم تصميمه ليؤدي إلي وجود حد أدنى من المخزون أو عدم وجود أي مخزون أو ضياع أثناء العملية الإنتاجية . وقد تم تطـــبيق ذلك المدخل في اليابان لعديد من العقود ، ومن خلال حذف المخزون

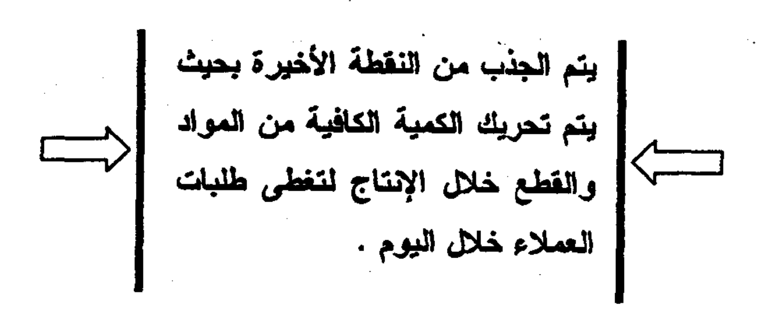
المكلف وإعادة العمل في الوحدات المعيبة فإن الشركات (علي سبيل المثال (Toyota) أصبحت قادرة علي تخفيض التكاليف بمقدار بلايين من الدولارات، فنتيجة لتزايد التكاليف وانخفاض الأرباح وشدة المنافسة علي مستوي العالم بدأت الشركات في البحث عن طرق لتسهيل عملياتها ولجمع بيانات أكثر دقة لأغراض اتخاذ القرارات ، وكانت نتيجة هذا البحث التوصل إلي أداتين إداريتين هامتين هما نظام المخزون في الوقت المحدد وتحديد التكلفة علي أساس النشاط (والتي سبق مناقشتها). ويساعد نظام المخزون في الوقت المحدد المدير علي تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة والتوسع في الإنتاج .

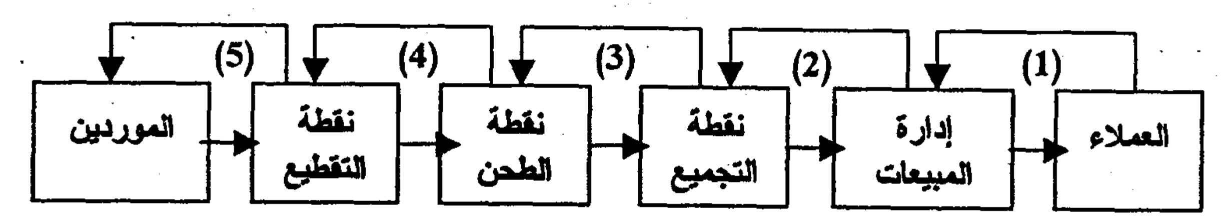
ففي ظل نظام المخزون في الوقت المحدد يتدفق الإنتاج بما يوصف بمدخل الجذب **Pull** للمنتجات المصنع والذي يعتمد علي إرسال المرحلة الأخيرة للإنتاج إشارة إلي نقطة الإنتاج السابقة عليها بمقدار المواد أو القطع اللازمة بالضبط لتجميع المنتجات خلال الساعات القليلة القادمة ، وهذا المقدار من المواد أو القطع فقط هو الذي يتم توفيره ، بنفس هذه الإشارة يرسل إلي الخلف لكل نقطة إنتاج سابقة وبشكل يحافظ علي تدفق وانسياب المواد بسهولة وبدون مخزون عند أي نقطة ، وبالتالي تتجاوب كل نقاط الإنتاج مع الجذب الذي تحدثه رحلة الإنتاج الأخيرة والتي تتجاوب بدورها مع طلبيات العملاء. ولا يمكن لأي عامل ما في ظل نطاق المخزون في الوقت المحدد إنتاج أي شئ في أي مكان ولأي شخص إلا إذا طلب ذلك من جهة تالية عليه في خط الإنتاج فالمخزون شر يجب تفاديه ، يوضح الشكل رقم (11/11) مدخل الجذب لتدفق الإنتاج طبقا لمفهوم نظام الوقت المحدد .

شكل رقم (11/11)

مدخل الجذب لتدفق الإنتاج

طبقا لطريقة المخزون فى الوقت المحدد





ويتناقص منهج الجذب المرتبط بنظام الوقت المحدد مع منهج الدفع **Push** المستخدم في نظم التصنيع التقليدي ، ففي تلك النظم عندما تنتهي نقطة إنتاج عملياتها علي دفعه من الإنتاج تدفعها إلي نقطة الإنتاج التالية بغض النظر عما إذا كانت هذه النقطة علي استعداد لاستلامها أم لا وتكون النتيجة زيادة غير مطلوبة في المخزون من المنتجات غير التامة عند تلك النقطة والتي قد لا يتم استخدامها والعمل عليها لأيام أو ربما لأسابيع وذلك يؤدي إلي تجميد الأموال، وكذلك يؤدي إلي عدم كفاءة عمليات التشغيل خاصة إذا ما انتشرت تلك الزيادة غير المطلوبة في المخزون هنا وهناك علي طول خط الإنتاج .

وعـــندما يكـــون لدي الشركة مخزون زائد فإن السبب في ذلك يرجع إلي أخذ خمسة عوامل :- أولها أن الشركة تعتقد إنها في حاجة إلي مخزون زائد Excessive Inventory للتاميـــن ضد مخاطر نفاذ المخزون ، وثانيها قد يكون هناك أخطاء في الإنتاج تؤدي إلي تكدس المخزون من الموارد أو الإنتاج التام وتحدث تلك الأخطار إذا لم يكن هناك تنسيق بين إدارتي الإنتاج والمشتريات أو أن تفشل إدارة البيع في إيجاد وسائل اتصال فورية بإدارة الإنتاج ، وثالثها هـــو عـــدم توافـــر التنسيق بين نقطة الإنتاج ، ورابعها قد تعتقد بعض أقسام الإنتاج في بعض الشركات ان إنتاج الدفعات الكبيرة من المنتجات يكون أكثر اقتصـــاداً من إنتاج الدفعات الصغيرة ، وخامسها أن نقط الإنتاج قد تدار علي أساس إنتاج قطع لا حاجة إليها فقط لتجعل العاملين مشغولين بالإنتاج . وعند اســـتخدام مدخل المخزون في الوقت المحدد تختفي تلك الأسباب الخامسة لأن المخزون لم يعد عنصراً هاماً في عمليات الشركة ، وعلي الرغم من أن ذلك المدخـــل يركـــز أساســـا عـــلي أساليب الرقابة علي المخزون إلا أن المفهوم العريض لهذا النظام يؤثر علي كافة أوجه أنشطة التشغيل .

أن تشـــغيل نظام المخزون في الوقت المحدد بنجاح يتطلب توافر خمسة عناصـــر هي الاحتفاظ بعدد محدد من الموردين ، تحسين ترتيب خط الإنتاج فـــي المصـــنع ، تخفيـــض زمن أعداد الآلات لدورات الإنتاج وتحقيق رقابة الجودة الشاملة مع إيجاد قوة عمل مرنة .

وقـــد كـــانت اليابان رائدة لمفهوم الوقت المحدد منذ عقدين من الزمان ، ومـــنذ ذلك الوقت اتسع هذا المفهوم للتحكم في المخزون ورقابته إلي ما سمي فلسفة الوقت المحدد JIT Philosophy وتعتمد تلك الفلسفة علي أن الإدارة يجب

أن تقــوم بــتركيز مجهوداتها علي التبسيط وعلي منع الضياع ، وهناك ثلاثة أفكار تمثل محور تلك الفلسفة هي:-

1- يجــب اســتبعاد كل نشاط لا يؤدي إلي زيادة القيمة المضافة للمنتج أو الخدمــة ، وتعرف الأنشطة التي لا تضيف قيمة إلي السلعة أو الخدمة بالأنشطة التي تؤدي إلي قيمة مضافة **Non-Value Added Activities**.

2- الالتزام والتعهد بالتحسن المستمر في كل أنشطة الشركة وفي الاستفادة مــن البيانات المقدمة لإدارتها (ويعرف التحسين المستمر بأن السعي المستمر لتقديم قيمة أعلي للعملاء) .

3- الالــتزام والتعهد بمستوي عال من الجودة بكافة أوجه نشاط الشركة ، ففي ظل الوقت المحدد يكون التركيز علي تنفيذ العمل بشكل صحيح من أول مرة وتحاشي إعادة التشغيل أو الإسراف والضياع بأي شكل .

وقــد عرفت طريقة الوقت المحدد عموماً منذ عقدين عن طريق المديرين في شركة تويوتا اليابانية ، ثم انتشرت الفكرة بسرعة بين الصناعات اليابانية ثم انتشرت بعد ذلك إلى الدول الصناعية الأخرى بما في ذلك إنجلترا وألمانيا وكندا ، وكان المديرون في إنجلترا ضمن أول من تفهم مزايا الوقت المحددة ، والان فــإن الوقت المحدد انتشر لدرجة أن أي مدير يمكنه أن يتوقع أن يجده في أي شركة متقدمة بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

<u>مثال:</u>

بلغ متوسط تكلفة المخزون لأحد الشركات في هونج كونج 6 مليون دولار هونــج كونج (**HK$**) ، ويرغب موردوا الشركة في توريد مواد الخام بأحجام أقل من الأطنان عند تكاليف إضافية بمبلغ **HK$ 350000** وقد تم تحديد الآثار التالية لاختيار نظام الوقت المحدد **JIT** .

- عن طريق تضمين علاوات الوقت الإضافي في كل سنة بمبلغ HK$ 600000 سوف تتجنب لشركة خسارة مبيعات بسبب . قيام أحد مخازن الإيداع باستخدام مخزن استيداع مخزون سلعي لم يعد مطلوباً ، وقد تمثل الإيجار السنوي لمخزون الإستيداع مبلغ HK$ 500000 ، وتقوم الشركة بامتلاك مخزن أخر يمكن أن تقوم بتأجيره بمبلغ HK$ 200000 ، وقد قدرت التكاليف الأخرى التي سيتم حذفها والتي ستتمثل في تكاليف التأمين والضريبة العقارية والأمن والتكاليف الكتابية مبلغ HK$ 150000 سنوياً .

ويتوقع أن ينتج عن الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة معدل عائد سنوي مبلغ 15%.

فيما يلي الوفورات المتوقعة التي ستحققها الشركة نتيجة تبني نظام الوقت المحدد علي نظام الرقابة علي المخزون ما يلي:

- **وفورات في تحميل تكلفة متوسط المخزون**	
عند معدل عائد مطلوب على الاستثمار بنسبة 20%	**HK$ 900000**
(20% × HK$ 6000000)	
- **تجنب إيجار مخازن استيداع سنوياً**	**500000**
- **إيراد عن تأجير مخزون استيداع مملوك**	
عن طريق الشركة	**200000**
- **وفورات في مصروفات التغطية التأمينية**	**<u>150000</u>**
والضرائب العقارية والأمن والتكاليف المكتبية	
إجمالي الإيراد والوفورات	**1750000**
- **<u>يطرح</u>:-**	
- **علاوة الأجر الإضافي**	**600000**

- تكاليف مخزون إضافية	350000
	(950000)
صافي القيمة لصالح نظام الوقت المحدد	HK$ 7800000

ويعتـــبر كايزين هو حجر الزاوية لمدخل الوقت المحدد ، حيث يمثل أحد مداخـــل إعـــداد الموازنة التي أدخلت تحسين مستمر عليها ، حيث يركز ذلك المدخـــل عـــلي تحديد هدف تخفيض التكلفة لكل عنصر تكلفة ، وخط منتج ، ووحـــدة تـــنظيمية ومصنع إنتاجي . ان تخفيض التكلفة يتم تحقيقه من خلال مجهـــودات التحســـين المتصـــلة عـــن طـــريق فريق عمل متعدد الوظائف والتخصصات ، يوضح الشكل رقم (11/12) خطة الربح السنوي تأسيساً علي نظام كايزين .

وباستخدام نظام الإنتاج في الوقت المحدد **Just –In – Time Production** أنتجت شركة **Samsung** منتجاتها فقط بعد تقديم العملاء أوامر الشراء وجعلها غيـــر قابلة للتغيير مما ترتب عليه استبعاد بلايين عن الدولارات في تكاليف المخزون وحسابات المدينين . أيضاً فقد قامت شركة **Dell Computer** باستخدام نظام الإنتاج في الوقت المحدد وعديد الشركات الدولية .

11/4/5 مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة Target Costing Approach (TC)

تمثل طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة **Target Costing** أحد الطرق المرتبطة بـــتحديد أهداف للتكاليف خاصة بالمنتجات التي لها أسعار مبيعات تتحدد عن طـــريق الأسواق التنافسية ، يبدأ التحليل مع سعر البيع المقرر (الهدف) الذي ســـيكون مقـــبولاً للعملاء ويتم طرح الربح المرغوب فيه للتوصل إلي التكلفة المستهدفة علي النحو التالي:-

شكل رقم (11/12)

خطة الربح السنوي باستخدام مدخل كايزين

إيرادات المبيعات المتوقع	xxxx
ناقصاً	
التكاليف المتغيرة الفعلية للسنة السابقة	xx
هامش المساهمة المقدر بالموازنة	xxxx
ناقصاً	
هدف تخفيض التكلفة	xx
هامش المساهمة المعدل	xxxx
ناقصاً	
التكاليف الثابتة المقدرة بالموازنة	xx
الدخل التشغيلي المقدر بالموازنة	xxxx

سعر البيع المستهدف (علي أساس السوق) = الربح المرغوب فيه + التكلفة المستهدفة.

التكلفة المستهدفة = سعر البيع المستهدف (علي أساس السوق) – الربح المرغوب في تحقيقه.

وكما سبق توضيحه فإن مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة يعتمد علي تطوير معلومات تكلفة مستهدفه للمنتج عن طريق التشغيل العكسي للسعر علي اساس السوق وطرح الربح المرغوب في تحقيقه للتوصل إلي تكلفة مسموح بها للمنتج . تلك التكلفة المسموح بها تمثل التكلفة المستهدفة . فذلك المدخل يحدد التكلفة المستهدفة الخاصة بفريق عمل متبادل التخصصات وتحفيزه من أجل تخفيض التكاليف عن طريق تحسين تصميم المنتج وإدارة هندسة القيمة **Value Engineering** بالإضافة إلي القيام بعمل الموازنة الملائمة علي أساس المذهب العملى الاستغلالي .

مثال :-

قـــام أحـــد الأقسام التسويقية بأحد الشركات بتحديد أن هناك نسبة ملائمة لأســـواق آله صنع القهوة ذات تصميم خاص والذي يجعل من السهل استخدام المنـــتج وتســـويقه ، ويتمـــثل الســـوق المستهدف في مشتري التجزئة الذين سيستخدمون المنتج في المنزل ، وقد تم تقدير أن هناك عدد 50000 وحده من الإنتاج يمكن بيعها سنوياً عند سعر بيع Dkr 400 ، ومن أجل تطوير وتصميم وإنـــتاج مصنع القهوة الجديدة ، ثم تقدير أن الاستثمار المبدئي، المطلوب مبلغ 10 مليون DKr ويبلغ معدل العائد من الاستثمار المطلوب 16%

فـــي ضـــوء المعـــلومات السابقة يتم حساب التكلفة المستهدفة علي النحو التالي:-

المبيعات المتوقعة 50000 وحدة × Dkr 400	Dkr 20000000
يطرح :	
الربح المرغوب في تحقيقه	Dkr 1600000
التكلفة المستهدفة الخاص بعدد 50000 وحدة	Dkr 18400000
التكلفة المستهدفة لكل وحدة (Dkr 18400000 ÷ 50000)	Dkr 368

أن التكـــلفة المســـتهدفة الـــبالغة Dkr 368 ستغطي التكاليف الصناعية والتسويقية للمنتج والإضافة إلي تكاليف توزيعه ودعم العميل (الإصلاح خلال فترة الضمان .. الخ) .

وقـــد استثمرت طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة بشكل واسع الانتشار في اليابان من أوائل السبعينات وقد حظيت بشعبية عالمية النطاق .

ومن بين الشركات التي قامت باستخدام طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة شركة Toyota وشركة Texas Instrument وشركة NEC وشركة Compaq Computer وشركـــة Isuzu motors وشركة Epson وشركة Sharp وشركة Daimler -Chrysler وشركة Nissan وشركة Boeing وشركة IBM وشركة Siemens وشركـــة Ford Motor . وبغرض ربط التكلفة المبدئية المتوقعة بالتكـــلفة المستهدفة تميل الشركات المختلفة إلى التركيز علي استخدام طرق مختـــلفة ، عـــلي ســـبيل المثال في شركة Carrier حاولت أن تحقق التكلفة المســـتهدفة عن طريق التركيز علي استخدام أما تغيرات التصميم أو تحسين العمليات التطبيقية ، في حين قامت شركتي Eastman Kodak&IBM بفحص الـــبدائل المرتبطة بالجودة وهندسة القيمة ، في حين استخدمت شركة Boeing طـــريقة هندســـة القيمة وكايزين كمكونات رئيسية في مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة .

11/5 إعتبارات أخرى لإدارة التكلفة على المستوى الدولى

فيمـــا يـــلى عـــدد من الإعتبارات الهامة عند إدارة التكلفة على المستوى الدولى هى :-

1- مواقع التصنيع عالمية النطاق Worldwide Mamufcturing Locations

كـــثيراً من الشركات المتعددة الجنسية وجدت إنه من الجدوى الاقتصادية أن تنتشر مصانعها الإنتاجية جغرافياً فكافة شركات السيارات اليابانية الرئيسية لديهـــا مصـــانع فـــي الولايات المتحدة الأمريكية ، فكل من شركة Toyota

وشـــركة Nissan تخطـــط أن توسع تسهيلاتها الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب شعبية الناقلات الضخمة في السوق الأمريكي.

2- تعيين مديرين محليين Hiring Local Momagers

كـــثير مـــن الشـــركات المتعددة الجنسية قد تبين لها أن استخدام مديرين محـــليين مهـــرة لإدارة شركاتها الدولة توفر عديد من الفوائد ، لعل أبرز تلك المـــزايا فـــي معرفتها الدقيقة بالثقافات الوطنية واللغات المحلية التي كثير ما تؤدي إلي وجود استجابة جيدة إلي ديناميكية البيانات المحلية .

بالإضافة لذلك فإن اتباع ذلك المدخل من شأنه تخفيض التكاليف الخاصة بإرسال والاحتفاظ بالمديرين في البلد الأم خارج وطنهم ، حيث أن بعض من تـــلك التكاليف تتحول إلي الأسر بالخارج وتوفير المسكن الملائم الذي يحافظ علي نفس نمط الحياة بالإضافة إلي تعليم الأولاد وما إلي ذلك .

3- الحصول علي خدمات من المصادر خارجية Outsourcing

أن كـــثير من الشركات تلجأ الى مصادر خارجية للحصول على خدمات خارجية لأنشطة غير جوهرية بهدف تخفيـــض Outsourcing Non – Core Activities التكاليف بالإضافة إلي التركيز علي جدارتها وكفاءتها الرئيسية ، تتضمن تلك الأنشطة معالجة الأجور وإدارة الملكية العقارية بالإضافة معالجة التطبيقات.

وحديثا فقد أجرى مكتب Pricewaterhouse and Coopers دراسة علي 100 شـــركة مركزها الرئيسي في البلاد الأوروبية – بلغ متوسط إيراداتها السنوية 5 بليون دولار ت – وقد أشارت نتائج تلك الدراسة إلي أن 55% من

تلك الشركات قد قامت بالحصول على خدمات من مصادر خارجية تتمثل فى موردين خدمة خارجيين ، وقد بلغ عدد الشركات التي انتفعت بالخدمات التي حصلت عليها من هؤلاء الموردين نسبة 90% من تلك الشركات ، ولاشك أن الفوائــد الرئيسية الناتجة من حصولها علي خدمات من خارجها قد تمثلت في جعــل تــلك الشــركات قادرة علي التركيز فقط علي زيادة جدارتها ودرجة كفاءتها فى الأنشطة الرئيسية وبالتالي زيادة أرباحها .

4- أعتبارات معدل الصرف الأجنبى المتوقع

Projected Foreign Currence Exchange Rate Considerations

أن كــثير من الشركات المتعددة الجنسية تأخذ في الإعتبار التحركات المــتوقعة لسعر صرف العملات الأجنبية عندما تقوم بعمل خطط مبيعاتها أو الحصــول عــلي خدمات من مصادر خارجية ، ويمكن أن يكون ذلك وسيلة فعالة لزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف ، فمن المزايا الكبيرة أن يتم البيع في بــلاد ذات عمــلات قوية نسبياً بالإضافة إلي التصنيع والشراء في بلاد ذات عملات ضعيفة نسبياً، وقد استخدمت تلك الاستراتيجية الخاصة بتخفيض التكلفة هذه بنجاح عن طريق أحد أقسام شركة **Daimler –Chrysler** عن طريق نقل الإنتاج وشراء الأجزاء إلى مناطق ذات عملة أضعف .

الفصل الثانى عشر

تسعير التحويلات الدولية

الفصل الثاني عشر

تسعير التحويلات الدولية

International Transfer Pricing

12/1 مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية .

12/2 أهداف أسعار التحويل الدولية .

12/3 أهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .

12/4 مداخل أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .

12/5 إرشاد عام عن الإستراتيجية المفضلة .

12/6 المتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير .

12/7 الاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل .

12/8 شرح توضيحي – أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية .

12/1 مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية

The Nature and Definition of International Transfer Pricing

هـناك أسباب عديدة وراء انتشار الشركات المتعددة الجنسية وزيادة حجم الـتجارة الدولية للسلع والخدمات التي تعبر الحدود الاقليمية وتعاظم التدفقات الاسـتثمارية عالميـة الـنطاق ، ولعل أبرز تلك الأسباب جميعاً محاولة تلك الشركات الاستفادة من الاختلافات البيئية **Environmental Differences** بين الدول سواء من حيث وجود معدلات ضريبية مختلفة على دخل الشركات أو إخـتلاف تكـاليف إنتاج السلع والخدمات أو تكلفة الاقتراض أو بغرض فتح أسواق عالمية جديدة لتسويق منتجاتها

رغماً عن ذلك فقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً هاما وملموساً في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والتدريب والتطوير ونقل التكنولوجيا وتوفير فـرص العمل داخل بيئة الدول المضيفة لفروعها والشركات التابعة الأجنبية ولاسيما في مجال المساهمة في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول المضيفة ، أو نقـل أدوات ووسائل التكنولوجيا الحديثة سواء في مجالات الإنتاج والتسويق وادارة الاعمـال أو تخفيـض أسعار السلع والخدمات التي تقوم بتقديمها لتلك الاسواق الاقليمية في الدول المضيفة ، وزيادة الموارد الضريبية لحكومات تلك الـدول وتدعيـم مصادر تمويل الموازنة العامة بالاضافة الى تدريب الكوادر المحاسبية الفنية على أحدث نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها العملية .

وقـد لعـبت المحاسـبة دورا حيويا في مساعدة ادارة الشركات المتعددة الجنسـية في تحديد الإستراتيجيات الخاصة بأسعار التحويل للسلع والخدمات بين مجموعة الشركات التابعة والفروع الاجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي كمـا أن الاخـتلافات الضريبية القائمة بين الدول أدت الى تشجيع ادارة تلك

الشركات على تخطيط عملياتها الدولية بشكل يسمح لها بتركيز معظم أرباحها فـــي الدور المضيفة ذات المعدلات الضريبية المنخفضة بغرض تخفيض حجم الاعباء الضريبية على المجموعة المتعددة الجنسية ككل ، ومن جانب آخر فقد دفع ذلك الاتجاه من جانب تلك الشركات حكومات الدول المضيفة الى التحرك نحـــو البحث عن أفضل السبل الفعالة التي تمكنها من الحصول علي حصتها العادلــه فـــي ضـــرائب الدخـــل خاصة تطبيقات اسعار التحويل الدولية التي اصـــبحت ابرز مجلات التهرب أو التجنب الضريبى بجانب وجود النصوص والتشـــريعات والـــلوائح الـــتي تســـاعدها علي تحقيق اكبر قدر من الحصيلة الضـــريبية الامر الذي يعكس بدورة حجم الجهد المبذول من جانب الشركات المـــتعددة الجنسية ومن جانب السلطات الضريبية في محاولة تحقيق اكبر قدر من المكاسب على حساب الطرف الاخر

ويعتـــبر موضـــوعي أســـعار التحويل الدولية ونظم فرض الضرائب الدولية ذات ارتباط وثيق ببعضهما البعض **Interrelated** حيث يؤثر كل منها مباشـــرة عـــلى القـــرارات الإداريـــة للشركات المتعددة الجنسية لاسيما تلك المرتبطة بحجم العمليات الأجنبية في الدول الأخرى ونوعيتها وموقعها ودرجة استقلاليتها في البلاد المختلفة ، وتتأثر قرارات تحديد أسعار التحويل لحد كبير بالـــنظم والمعـــدلات الضـــريبية المطـــبقة في الدول الأجنبية التي تجري بها عملياتها الاقتصادية بالإضافة إلى المعدلات الضريبية لبلاد الشركات الدولية.

ان موضـــوع أسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسية تحظى باهتمام بـــالغ مـــن العديد من الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية أو الدولية . يشير مفهوم سعر التحويل **Transfer Price** إلى القيمة المحتسبة للسلع أو الخدمات المحولة بين الوحدات التي تجمعها ملكية واحدة سواء محلية او دولية ومن ثم

يمكــن الــتمييز بيــن كل من أسعار التحويل المحلية بين الأقسام الداخلية أو الفــروع الإقــليمية لشــركة محلية تمارس عملياتها الاقتصادية داخل الحدود الإقــليمية للدولة وأسعار التحويل الدولية للسلع والخدمات بين وحدات أجنبية (فروع وشركات تابعة) ، لشركة متعددة الجنسية تمارس عملياتها على نطاق دولي أو بين المركز الرئيسي وبين تلك الوحدات الأجنبية .

فسعر التحويل الدولي يعرف بالمقابل الذي يحصل عليه القطاع داخل الشركة من قطاع آخر مقابل تحويل سلع أو أداء خدمات ، وقد يكون القطاع شركات تابعــة وأقسام وفروع أو أي جزء أخر من التنظيم المتعدد الجنسية الشامل ، وتنشــأ أســعار الــتحويل داخل الشركة المتعددة الأقسام نتيجة لعدم مركزية الاستراتيجية العامة للشركة مع رغبة الإدارة في إجراء التقييم الدقيق لأداء كل قســم مســتقل. ويتمــثل الهدف من تقييم أداء كل قطاع مستقل ذاتيا (مركزيا **Decentralized**) ، إن تحويل السلع والخدمات يعتبر أمرا شائعا بين الشركات الــتابعة للشركات الدولية بعضها البعض ، وتحديد أسعار تحويل بين تلك الشركات الــتابعة وبينها وبين الشركة الام تطرح عديد من المشاكل التي لم تكن قائمة في حالة التحويلات الداخلية المحلية **Domestic Intra Company Transfers**.

مرة أخرى يتعين التأكيد على أن تسعير التحويلات ونظم فرض الضرائب يرتبطا ببعضهما البعض وبشكل متداخل ، حيث يؤثر كل منهما على القرارات الاداريــة للشــركات المعــددة الجنسية المرتبطة بحجم ونوع وموقع ودرجة الاستقلال الذاتي للعمليات في البلاد المختلفة.

إن قــرارات تســعير الــتحويلات تــتأثر بكل من نظم فرض الضرائب بالإضــافة لــلمعدلات الضريبية في البلاد التي تعمل فيها الشركات الدولية ، وحيــث أن السلع والخدمات التي تم تحويلها عبر الحدود الوطنية يمكن أن يتم

تسعيرها بهدف تدنية الحد الأدنى من المدفوعات الضريبية الشاملة عن طريق تحويـل الدخـل إلى دخـل بلاد منخفضة المعدلات الضريبية ، إن السلطات والتشـريعات الضـريبية فـي معظـم البلدان قد جذب انتباهها بشكل متزايد ممارسات وتطبيقات تسعير التحويلات للشركات متعددة الجنسية ، على سبيل المـثال ففى الولايات المتحدة تم تحديد مداخل مقبولة لتسعير التحويلات ، وقد خول القانون الإيراد الداخلي الأمريكي **U.S Internal Revenue Code** لسلطات الضـرائب سـلطة تغييـر وتعديـل الإيرادات والنتائج إذا ما استخدمت أحد الشركات المتعددة الجنسية طرق غير مقبولة في تسعير تحويلاتها.

12/2 أهداف أسعار التحويلات الدولية

Objectives of International Transfer Pricing

تستخدم اسعار التحويل بشكل واسع في الرقابة والتحكم في تدفق السلع والخدمات بيـن قطاعات المنظمة ، ومع ذلك فإن أهداف اسعار التحويل بالنسبة للمنشآت المتعددة الجنسية تختلف حيث تتخطى السلع والخدمات الحدود الدولية، يلخص الشكل رقم (12/1) أهداف أسعار التحويل الدولية وأسعار التحويل المحلية .

شكل رقم (12/1)

أهداف أسعار التحويل الدولية والمحلية

أهداف أسعار التحويل

الدولية		المحلية
ضرائب أقل ، ومعدلات جمارك أقـل ، مركز تنافسي أحسن ، علاقات حكومية أفضل .		استقلالية أكثر للأقسام ، حوافز أكبر للمديرين ، تقييم أداء أفضل، تحقيق اتساق أفضل للأهداف .

عمومـــاً تركـــز أهـــداف أسعار التحويل الدولية على تخفيض الضرائب والرســـوم الجمـــركية وتبادل المخاطر الأجنبية ، بالإضافة إلى دعم الموقف التنافســـي وتحســـين العلاقـــات مع الحكومات الأجنبية ، وعلى الرغم من أن الأهـــداف المحـــلية أمراً مرغوب فيه في التنظيم ، ألا أنها عادة ما تكون أقل ثانوية عند استخدام أسعار التحويل الدولية ، حيث تتركز الأهداف أساساً على خفض الضرائب أو تدعيم الفروع والشركة التابعة الخارجية الأجنبية .

عمومـــاً يجـــب على المديرين أن يكونوا على حساسية كبيرة بالظروف الجغـــرافية والسياســـية الاقتصـــادية التي يعملون بها ووضع أسعار التحويل وبطريقة تحقق الأداء الأمثل للشركة .

إن نظـــام تسعير التحويل الذي تتبناه أحد الشركات المتعددة الجنسية يجب أن يخترق التوازن بين مجموعات الأهداف المتضاربة ، يمكن القول إن النظام الجيـــد لتســـعير التحويلات يجب أن يهتم بتحقيق الأهداف التالية (وأحياناً ما تكون متضاربة أو متعارضة) :-

1- تحقيق أهداف استراتيجية The Achievement of Strategic Goals

ويعني ذلك أن مصلحة الشركة يجب أن ترشد قرارات الشركة التابعة بما فيها قرارات تسعير التحويل ، وفي الواقع فإن تصرفات إدارة الشركة التابعة الأجنـــبية قـــد لا تكـــون دائمـــاً متناسقة ومتوافقة مع أهداف الشركة المتعددة الجنسية. وهذا قد يكون حقيقياً لا سيما عندما تكون هناك أي تصرفات تختلف عـــن تـــلك المـــتخذة عن طريق إدارة الشركة التابعة من شأنه تعريض إدارة الشـــركة الـــتابعة المقرر عنه الخطر . إن أسعار التحويلات التي تؤدي إلى

ضرائب شاملة أكبر قد يكون نتيجة مباشرة للقرار الذي يتأسس على المصلحة الخاصة للمدير المحلي – المرتبط بالتقرير عن ربح أعلى ممكن للشركة التابعة.

2- التحرر من الإدارة المحلية لأتخاذ قرارات مؤثرة على أدائها

Freedom for local management to make decisions affecting their performance

يـــتم تعزيـــز حـــرية اتخاذ القرار عندما تكون الشركات التابعة الأجنبية وحـــدات قانونيـــة واقتصـــادية منفصلة داخل نفس مجموعة الشركة المتعددة الجنسية. وغالباً ما يتعارض ذلك مع ما يعتبر أفضل مصلحة للشركة المتعددة الجنســية ، ويـــتعين ألا توجـــد أية عوائق أو تدخلات لتدعيم والحفاظ على اســـتقلال الشركات التابعة من شأنها يمكن أن تؤدي إلى وضع أسعار تحويل عند مستويات ليست متوافقة مع الأهداف العامة للشركة . فالشركة التابعة (أ) قد تـــرفض أن تبيع منتج معين إلى الشركة التابعة (ب) عند سعر أقل من سعر السوق ،على الرغم من أن السعر الأقل سوف يحقق هامش ربح للشركة ككل.

يوضح الشكل رقم (12/2) – الذي يلخص أهداف أسعار التحويل وتأثير الظروف المحلية – مدى تعقيد عملية تحديد سعر التحويل الملائم .

وقـــد تكون هناك ظروف متعارضة ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم تحديد مزايا لسعر التحويل لكل من الشركة التابعة وإلى الشركة في مجموعها كوحدة واحدة .

وعمومـــا يمكن للشركة المتعددة الجنسية التحكم في الأسواق المحلية في بعـــض الدول المضيفة لفروعها أو شركاتها التابعة عن طريق تصدير السلع والمنـــتجات إليها من الفروع أو الشركات التابعة في الدول الأجنبية الأخرى بأسعار تحويل منخفضة لا تقارن مع تلك التي يستطيع المنافسين عرضها بها.

الشكل رقم (12/2)

الظروف المحلية التي تؤثر على المغالاة أو التدنية

في تسعير التحويلات من الشركة الأم إلى أحد الشركات التابعة الأجنبية

الظروف التي تؤدي إلى المغالاة في تسعير التحويلات	**الظروف التي تؤدي إلى تدنية تسعير التحويلات**
- معدل ضريبي كبير على دخل الشركة . - تعريفات جمركية أقل على الواردات . - معدل تضخم مرتفع . - مخاطر سياسية واقتصادية مرتفعة . - الحاجة إلى تحويل رأس المال خارج البلد الأجنبي . - استراتيجية استثمارية قصيرة الأجل في البلد الأجنبي . - شريحة تسويقية محلية ومقنعة .	- معدل ضريبي منخفض على دخل الشركة. - تعريفات جمركية مرتفعة على الوردات. - معدل تضخم منخفض . - مخاطر سياسية واقتصادية منخفضة . - الحاجة إلى الحفاظ على رأس المال محلياً للاستثمار في المستقبل . - استراتيجية استثمارية طويلة الأجل في البلد الأجنبي . - مركز تنافسي في الأسواق المحلية يتطلب التحسين .

3- قد يكون لدى البلد الأجنبي معدلات ضريبة منخفضة على دخل الشركة، وتعريفات ورسوم جمركية منخفضة على الواردات . يدعم الموقف الأولى أسعار التحويل المنخفضة ، بينما يدعم الموقف الثاني أسعار التحويل المرتفعة ، فإذا كانت الشركة التابعة الأجنبية تعتبر مشروع مشترك مع الحكومة الأجنبية وكان السوق المحلي يتسم بالتنافس ، فإن أسعار التحويل الأكبر من سعر السوق قد ينفر الحكومة الأجنبية ، وبشكل بديل فإنها قد تفضل الحصول على العمالة والمواد الخام من مصادر محلية .

تأسيساً على ذلك يمكن القول بأنه يمكن استخدام أسعار التحويل المرتفعة فـي تخفيـض آثار الرقابة الحكومية على التدفقات المالية للشركات المتعددة الجنسـية ، ففي حالة وجود خطر حكومي على تحويل توزيعات الأرباح على المسـاهمين الأجـانب فإنه يمكن عن طريق استخدام أسعار التحويل المرتفعة عـلى السلع المستوردة بواسطة الفرع أو الشركة التابعة داخل الدول المضيفة تحـريك الأمـوال لخـارج الحدود الاقليمية على الرغم من وجود اجراءات وقوانين الحظر .

4- إن البلد الأجنبي الذي لديه عجز في ميزان المدفوعات **Balance of Payments Deficit** يميل إلى تقييد وارداته وتحجيم التدفق النقدي الخارج بالعملات الأجنبية الصعبة **Hard Currencies** ، تلك الظروف قد تعقد استراتيجية استثمار الشـركات المـتعددة الجنسـية بشـكل اضافي . وبوجه عام فإن استراتيجية الاسـتثمار قصـير الأجـل تفضـل أسعار التحويل المرتفعة الخاصة بالسلع والخدمـات المباعة إلى الشركة التابعة الأجنبية والتحويل السريع للأموال إلى الشركة الأم .

تأسيسـاً عـلى ذلـك يمكـن للمجموعة المتعددة الجنسية استخدام أسعار التحويل في تحقيق أقصى أرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة وتخفيـض حجـم الأرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة ، كما تسـتطيع تـلك الشـركات أيضاً عن طريق أسعار التحويل في تخفيف آثار التعريفات والرسوم الجمركية على الواردات عن طريق قيام الشركة المصدرة بتخفيض أسعار تحويل السلع والمنتجات المحولة .

5- إن البلد الأجنبي قد يكون به معدل تضخم مرتفع نسبياً ونظام سياسي مسـتقر وظـروف أعمـال مفضلة . مرة أخرى يدعم الموقف الأول أسعار

التحويل المرتفعة ، في حين يدعم الموقف الأخير الأسعار المنخفضة تحويل السلع والخدمات إلى الشركة التابعة .

يوضح الشكل رقم (12/3) نتائج أحد الدراسات الحديثة عن أولويات وأفضليات الإدارة عند تسعير تحويلاتها .

وبمرور فترة زمنية معينة قد تتغير الظروف في أحد البلدان استجابة إلى التغيرات في العوامل البيئية ، على سبيل المثال السياسات التي كانت تشجع الاستثمارات الأجنبية في الجمهوريات السابقة للأتحاد السوفيتي قد تم إبطالها وإلغائها في معظمها بالطبع ، حيث استبدلت بسياسات مؤيدة وموجهة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي .

شكل رقم (12/3)

الأولويات في تسعير التحويلات

	الأولوية الرئيسية	أولويات هامة ولكنها غير رئيسية	أولويات ليست هامة جدا	أولويات غير هامة على الإطلاق
- تعظيم الأداء التشغيلي .	35	38	20	7
- التوثيق عند إعداد المراجعة.	40	33	19	8
- أمثلة الاتفاقيات الضريبية .	23	45	25	7
- الكفاءة التمويلية .	25	45	22	8
- حوافز للأداء .	12	27	39	22

12/3 أهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية

The Importance and Issues of Transfer pricing for multinationals

إن عمــلية وضع استراتيجية لأسعار التحويل بين الشركة الأم وفروعها وشركاتها التابعة أو بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية قد أدت إلى ظهور عديــد مــن المشــاكل التي لم تكن تظهر في حالة تسعير التحويلات الداخلية المحــلية ، ولذلك فقد حظى موضوع أسعار التحويل الدولية باهتمام كبير من إدارة الشــركات المتعددة الجنسية لعديد من الأسباب والمواقف لعل أبرزها ما يلي :

1- موقف عدم توافر المواد الخام التي تستخدم كمبيعات أو كمدخلات في العملية الانتاجية في أحد الوحدات لأهميته في دول معينة .

وبالــتالى يمكــن استيرادها (أو تحويلها) بواسطة وحدة أجنبية من وحدات المجموعــة المتعددة الجنسية والتي تمارس عملياتها في دول أخرى للاستفادة من المزايا النسبية المتاحة بين الدولتين المضيفتين .

2- موقــف إدارة وتنفيذ بعض المراحل الإنتاجية الخاصة بأحد الفروع أو الشركات التابعة بكفاءة عالية في دول أخرى بخلاف الدولة الأم .

حيــث قد يتم الإنتاج الكلي أو إنتاج بعض المكونات الرئيسية من المنتج النهائي في بعض الدول التي تتوافر بها العمالة المنخفضة الأجر ، ثم تقوم بعد ذلك بتصديرها (تحويلها) إلى الفروع والشركات التابعة في دول أخرى أو إلى المركــز الرئيســي بغرض إتمام عملية التصنيع عليها ، وبذلك تتحقق أهداف الإدارة في تخفيض التكاليف الصناعية الإجمالية وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح .

3- موقف أداء العديد من الخدمات للوحدات الأجنبية للشركة المتعددة الجنسية بواسطة المركز الرئيسي أو إحدى الوحدات المتخصصة بالمجموعة .

حيث قد يقوم المركز الرئيسي بنشاط البحوث والتطوير لجميع وحدات المجموعة أو إدارة حملة إعلانية وتنشيطية للجميع ، وقد يقوم أحد الفروع بإدارة نشاط التسويق والبيع لفرع يقوم بالعملية الإنتاجية ، وفي المقابل يقوم الفرع الأخير بتقديم خدمات الصيانة لجميع فروع البيع .

4- موقف وجود عديد من التدفقات المالية الدولية بين الوحدات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية يمثل بعضها مدفوعات مقابل سلع أو خدمات تم الحصول عليها من وحدات أخرى داخل المجموعة ، والبعض الأخر يشكل قروض أو سداد قروض أو بعضها قد يكون توزيعات للأرباح ، وقد يعد بعضها خصيصاً لتخفيف الأعباء الضريبية أو المخاطر المالية .

5- موقف قيام بعض الشركات المتعددة الجنسية بالإنتاج في فرع أو شركة تابعة في دولة معينة ثم تقوم بعملية البيع والتسويق عن طريق فروع أو شركات تابعة في بلاد أخرى ، ويتم ذلك عن طريق تصدير (تحويل) السلع والمنتجات من دولة الإنتاج إلى دولة البيع والتسويق .

عموما تواجه الشركات المتعددة الجنسية كافة تلك المشاكل التي تواجه الشركات المحلية عند تصميم نظام لتسعير التحويلات . وحيث أن الشركات التابعة الدولية تعتبر كيانات قانونية واقتصادية منفصلة فإن هناك عديد من العوامل الاضافية تستلزم الدراسة والاعتبار لعل أبرزها ما يلي :-

1- اختلاف التشريعات والقيود الحكومية بشكل واسع بين البلاد المختلفة .

تختلف التشريعات والقيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية اختلافاً واضحاً من دولة لأخرى نظراً للاختلافات البيئية بين الدول ، وتعد الإجراءات التي تحددها الحكومة لإدارة وتوجيه بعض الأنشطة داخل قطاع الأعمال من الأمور الشائعة والمتعارف عليها في الوقت الراهن في العديد من الدول مثل الاجراءات الحكومية لتخطيط وتوجيه القوة العاملة وتشغيل العمالة الأجنبية وتحديد رواتب وبدلات الموظفين وطبيعة ونسب هيكل الملكية للشركات الوطنية وأراضي الدولة . ومازالت معظم القيود الحكومية توجه مباشرة نحو بعض السلع أو المنتجات المخصصة لأنشطة التصدير أو الاستيراد .

2- اختلاف المعدلات الضريبية المطبقة على دخل الشركة بالإضافة إلى الاستقطاعات الضريبية المسموح بها المختلفة بشكل جوهري من بلد إلى أخر .

فقد تكون تلك المعدلات منخفضة عند 5% في أحد البلاد ، وقد تكون مرتفعة حتى تصل إلى 40% في بلد أخر ، على سبيل المثال فإن المعدلات الضريبية القائمة في بلدان مثل سلوفاكيا ومصر تتراوح ما بين 18% حتى 40% على التوالي ، بالإضافة لذلك فقد تكون هناك ضرائب مفروضة عن طريق المستويات الحكومية المختلفة في البلد على سبيل المثال الأقاليم ، الولايات أو المدن .

ولذلك تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى استخدام أسعار التحويل في تحقيق أقصى أرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة وتحويلها

بعيداً عن الدول الأخرى ذات المعدلات الضريبية المرتفعة ، يوضح الجدول رقم (12/4) المعدلات الضريبية على دخل الشركات في بعض البلاد الأوربية.

3- يتم فرض تعريفات ورسوم جمركية على الواردات (وأحيانا على الصادرات) في معظم البلدان .

ويؤثر ذلك مباشرة على قرارات الحصول على عوامل الإنتاج عن مصادر خارجية وأيضاً على تحديد موقع المصنع . ولاشك أن مثل تلك العوائق التجارية تدفع إلى زيارة أسعار كثير من المنتجات المستوردة للمستهلكين .

مع ذلك تقوم إدارة الشركات المتعددة الجنسية عادة بالموازنة بين وفورات التعريفات والرسوم الجمركية وبين احتمالات الزيادة في معدلات ضريبة الدخل نتيجة انخفاض قيمة الواردات وبالتالي التكلفة الكلية للإنتاج ، ومن ناحية أخرى أصبحت سياسات أسعار التحويل الدولية محل اهتمام العديد من الحكومات سواء في الدول النامية أو المتقدمة حيث أنها تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم الموارد الحكومية من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب دخل الشركات .

وعلى الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسية لا تحاول من وراء استخدام أسعار التحويل التهرب الضريبي في الدول المضيفة بل استغلال بعض الثغرات التي قد تكون موجودة في التشريعات الضريبية (أو ما يعرف بالتجنب الضريبي **Tax Avoidance**). ومع ذلك فإن الحكومات في الدول المضيفة قد أدركت طبيعة تلك المشكلة وتبذل الكثير من الجهود لإخضاع دخل الشركات المتعددة الجنسية للضرائب المحلية .

4- تقييد كثير من البلاد ولا سيما الشعوب الأخذة في النمو من التدفقات النقدية الخارجية الخاصة بالعملات الصعبة .

شكل رقم (12/4)

معدلات الضريبة على دخل الشركات في بعض الدول الأوربية

بلجيكا	41 %	لكسمبورج	40 %
الدانمارك	40 %	هولندا	35 %
فرنسا	42 %	البرتغال	40 %
ألمانيا	49 %	أسبانيا	36 %
اليونان	صفر %	انجلترا	33 %
أيرلندا	42 %	إيطاليا	46 %

فبعض البلاد لديها أسعار صرف متعددة ويعتبر من غير المفضل أن يتم تحويل العملات الصعبة خارج البلد ، مثل تلك النظم الرقابية على الصرف الاجنبي تفيد من تحركات العملة وتحد من توافر رأس المال اللازم لأنشطة إدارة الأعمال .

5- تؤثر معدلات التضخم المختلفة بين البلاد على تحديد أسعار التحويل .

إن الخوف من تدنية قيمة العملة المحلية بسبب معدلات التضخم المرتفعة تحدث اندفاع نحو تحويل العملة المحلية إلى عملة البلد الأم أو بعض العملات الأخرى المستقبلة .

6- المخاطر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية .

أصبحت هناك الكثير من المخاطر الناتجة من التغيرات والتقلبات السريعة فى مختلف المجالات المحيطة ببيئة الأعمال الدولية ، ولذلك تواجه الإستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية عديد من المخاطر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية نتيجة تزايد الإتجاهات الحكومية نحو التدخل فى عمليات وأنشطة وأرباح تلك الشركات ، ومن ثم تلجأ تلك الشركات الى

استـــخدام أسعار التحويل لمواجهة تلك المخاطر والعمل على تخفيض أثارها السـلبية الى أقـل درجــة ممكـنة خـلال تحويل الأرباح ورؤوس الأموال المستثمرة.

7- تدعيم المراكز التفاوضية .

قـد تـلجأ الشركة المتعددة الجنسية الى إستخدام أسعاد التحويل فى تدعيم المركز المالى ونتائج الأعمال لأحد فروعها أو شركاتها التابعة فى دول أجنبية بغرض تمكينها من اكتشاف موقف تفاوضى للحصول على قروض محلية أو بعـض التسهيلات الإئتمانية عن طريق تحميل الفرع الأجنبى بأسعار تحويل منخفضـة لمدخلاتـه من المواد الأولية والسلع شبه المصنعة ثم منحه أسعار تحويل مرتفعة لمنتجاته التامة الصنع .

8- السيطرة على الأسواق المحلية .

قد تجتمع بعض العوامل فى التأثير على سياسة الشركة المتعددة الجنسية فى تحديـد أسعار تحويل السلع والخدمات بين وحداتها الأجنبية أو بينها وبين المركـز الرئيسـى وقد تتسبب فى تحديد أسعار تحويل تزيد كثيراً عن القيمة الحقيقية **Overpricing** أو أسعار تحويل منخفضة كثيراً **Under pricing** عن تلك القيمة لعملية تحويل السلع والخدمات عبر الحدود الإقليمية .

عموما يوضح الشكل السابق رقم (12/4) الظروف المحلية التي في ظلها قـد تميـل الشـركة الأم (أو أحد من شركاتها التابعة المحلية) إلى تحميل أما أسعار تحويل أكبر أو أقل إلى الشركة التابعة الأجنبية . وقد تتحول الظروف الموجودة في بلد الشركة الأم إلى العكس إذا ما كانت السلع قد تم تحويلها إلى الشركة الأم من أحد الشركات التابعة الأجنبية .

ويتضح من ذلك الشكل أن هناك اختلافات بين الدول من حيث المعدلات الضـــريبية المرتفعة والمنخفضة ، الخضوع للضريبة والإعفاء من الضريبة ، خضـــوع التوزيعات للضريبة أو عدم خضوعها ، خضوع جميع أنواع الدخل للضـــريبة أو إعفاء البعض وخضوع البعض الأخر ، اختلاف طرق المحاسبة عـــن الضـــرائب ، التسهيلات والحوافز الضريبية الممنوحة ، وجود أو عدم وجود الاتفاقيات الضريبية الثنائية أو الجماعية مع التكتلات مما قد يدفع بعض الشـــركات إلى اتخـــاذ قرارات الاستثمار في بعض الدول دون الأخرى ، أو تحويل المنتجات والخدمات من دولة لأخرى ، والسعي نحو التجنب الضريبي.

12/4 مداخل أسعار التحويل في الشركات المتعددة الجنسية

Transfer Pricing Approaches for Multinationals

تنشأ مشاكل عديدة عند تقييم أداء القطاعات عندما تقوم الأقسام أو الفروع أو الشـــركات التابعة أو الشركة الأم بالتعامل فيما بينها ، وتلك المشكلة تدور حول السؤال عن أسعار التحويل بين القطاعات – وهى ذلك السعر الذى يحمله قطاع ما فى الشركة لقطاع أخر مقابل ما قدمه له من سلع أو خدمات ، والسؤال الـــذى قـــد يـــثار هو ما هو السعر الذى يحكم تحويلات تلك السلع – هل هو يتضمن بعض الربح للقسم البائع ؟ أم هل يكون عند التكلفة المجمعة عند نقطة التحويل ؟ أو يتحدد بأى رقم أخر ؟ وتزداد المشكلة تعقيداً إذا كان القسم البائع يقـــوم بـــتوريد جـــزء من إنتاجه لعملاء خارجيين والباقى للأقسام الشقيقة ، وتحـــدث تعقيـــدات أخرى عندما يكون السعر لأحد الأقسام يمثل تكلفة للقسم المحـــول اليـــه ، وكـــلما زادت تـــلك التكلفة كلما إنخفض معدل عائد القسم المشترى، عموما أن أسعار التحويل بين القطاعات ليس لها حلاً سهلاً ، وعادة

ما تؤدى الى النزاع بين مديرى مراكز الإستثمار ، ومع ذلك يجب وضع سعر ما للتحويل حتى يمكن تقييم أداء أقسام الشركة .

وبافتراض أن القسم (أ) والقسم (ب) هما قطاعين من قطاعات نفس احدى الشركات المتعددة الجنسية ، وعندما يقوم القسم (أ) ببيع أحد المنتجات أو أداء أحـد الخدمـات إلى القسم (ب) فسيكون لديه الرغبة في الحصول على أعلى سعر ممكـن من القسم (ب) ، وفي الناحية الأخرى فإن القسم (ب) سيكون راغباً في سداد أدنى سعر ، ولاشك أن مديري كلا القسمين في غاية الاهتمام بسـعر الـتحويل هـذا ، حيث أن الأداء التشغيلي المقرر عنه لكل قسم يتأثر مباشـرة عـن طريق تسعير التحويلات ، عموماً تستخدم الشركات المتعددة الجنسـية مجموعـة مـن مداخل تسعير التحويلات للسلع والخدمات التي يتم انتقالها بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي ، وتتضـمن أبرز تلك المداخل البديلة المتعارف عليها مدخل تسعير التحويلات عـلى أساس السوق ، مدخل تسعير التحويلات على أساس التكلفة ، بالإضافة إلى مدخل تسعبر التحويلات التفاوضية .

1- أسعار التحويل على أساس أسعار السوق

Market – Based Transfer Pricing

يفترض ذلك المدخل وجود سعر سوقي خارجي **Outside Market Price** للمنتجات أو الخدمات التي يتم تحويلها من أحد القطاعات إلى قطاع أخر بنفس الشركة أو المجموعة .

فـي ظل هذا المدخل غالباً ما يتم تعديل السعر السوقي الفعلي بالتخفيض ليعكس وفورات التكلفة **Cost Saving** من البيع بين قطاعات المجموعة داخلياً وبما يسمح بتحقيق هامش ربح مرضي .

هـــناك مشكلتين عمليتين يتم مواجهتها عند تطبيق مدخل أسعار التحويل على أساس السوق **Market – Based Transfer Prices** هما :-

1- قـــد لا يكون هناك سوق تنافسي - ويحدث ذلك عندما تسري حالة من الاحتكار على إنتاج وبيع تلك السلع أو الخدمات المحولة بين قطاعات المجموعة المتعددة الجنسية .

2- قد تكون المنتجات أو الخدمات المحولة داخلياً متماثلة لتلك المنتجات أو الخدمات المباعة في السوق التنافسي المفتوح **Competitive Market**.

رغماً عن ذلك فإنه قد يتم النظر الى بعض أشكال أسعار السوق التنافسى على أنها المدخل الأفضل لتحديد أسعار التحويل ، ويرجع السبب فى ذلك أنه يتمشـــى مع أهداف مراكز الربحية ، كما يؤدى الى امكان إعداد تقرير الأداء على أساس الربحية عند المستويات المختلفة للمنظمة ، كما يساعد سعر السوق أيضـــاً تحديـــد مـــتى تـــتم التحويلات ، ويناسب ذلك المدخل المنظمات ذات اللامركـــزية العاليـــة ، والفكر وراء ذلك المدخل لضبط التحويلات هو خلق الظـــروف المناســـبة فى الســـوق بين الأقسام كما لو كانت منفصلة ومستقلة بالفعل، وتمارس التفاوض والمساهمة فى ظل ظروف السوق المفتوحة ، والى الدرجة التى تعكس معها نتائج أسعار السوق وظروف السوق الفعلية ، ومن ثم توفر نتائج الأقسام أساساً ممتازاً لتقييم الأداء الإدارى .

2- مدخل أسعار التحويل على أساس التكلفة

Cost – Based Transfer Pricing

يســـتخدم هـــذا المدخـــل نوع معين من التكلفة كأساس عند وضع أسعار التحويل ، فذلك المدخل يتضمن العديد من الطرق البديلة :-

- حيث قد يتم تحديد سعر التحويل على أساس أدنى تكلفة Lowest Cost – Based Transfer Prices وهي تعادل التكاليف الاضافية Incremental Costs لـلقطاع الـبائع ، أن الـتكاليف الاضافية للقطاع البائع هي تلك الـتكاليف الـتي يتعين أن يتم تحميلها فقط على القطاع المشتري لإنتاج المنتجات (الخدمات بعبارة أخرى) إن تلك التكاليف تتساوى مع التكاليف المتغيرة وحدها لإنتاج وتسويق السلع أو الخدمات .
- إن أسـعار التحويل على أساس التكلفة الأخرى الشائعة تقوم على أساس الـتكاليف المتغيرة مضافاً إليها هامش ربح Variable Costs Plus Mark up، والتكاليف الكلية أو التكاليف الكلية مضافاً إليها هامش ربح Full Absorption Costs And Full Absorption Costs Plus Mark up. ، تتضمن التكاليف الكلية كل من التكلفة المتغيرة وتكاليف الإنتاج الثابتة غير المباشرة سواء للإعداد والإنتاج والتسويق للمنتجات (الخدمات) .

ومن المرغوب فيه أن يتم استخدام التكاليف المعياريـة Standard Costs بـدلاً من التكاليف الفعلية للقطاع البائع عند تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة .

إن اسـتخدام أسـعار الـتحويل يجنب ويفادي تحويل عناصر عدم كفاءة لـلقطاع الـبائع إلى القطاع المشتري ، وذلك شأنه تحفيز القطاع البائع على الرقابة والتحكم في تكاليفها .

وعـلى الرغم من أن مدخل التكلفة عند وضع أسعار التحويل يعتبر سهل التطبيق نسبيـاً إلا أن له بعض العيوب لعل أبرزها أنه قد يؤدى الى قرارات مخلة وظيفيـاً Dysfunctional Decisions بسبب عدم وجود ألية لهذا المدخل بالشـركة تخبر المديرين بما إذا كانت التحويلات يجب أو لا يجب أن تتم بين

الأقســـام ، ويكــون ذلــك الأمر غامضاً فى حالة الأقسام التى تنتج منتجات مــتعددة، ولذلــك فان إستخدام ذلك المدخل كأساس لتحديد أسعار تحويل من الممكــن أن يؤثر على أرباح الشركة ككل بشكل عكسى وهو ما قد لا يدركه المديــرون ، وهناك عيب أخر لذلك المدخل هو عدم وجود أية حوافز للأقسام للســيطرة على التكلفة ، فإذا ما كانت تكلفة قسم ما ستحول الى قسم آخر فلا يكــون هــناك حافزاً لأى منهم للسيطرة على التكاليف ويتحمل القسم الأخير بســعر تحويل يتضمن كل الضياع وعدم الكفاءة فى الأقسام السابقة ، وبالتالى يعــاقب نتيجة لتحقيقه معدل عائد أقل من المنافسين ، وقد أظهرت الخبرة أنه طالما أن التكاليف لا تخضع لأية ضغوط تنافسية عند نقطة التحويل ينشأ عادة الإسراف وعدم الكفاءة .

3- مدخل أسعار التحويل التفاوضية Negotiated Transfer Pricing

يتطلب ذلك المدخل أن يتفاوض مديرو القطاعات البائعة والمشترية على الوصول إلى أسعار التحويل المقبولة بشكل متبادل . وهناك عديد من المواقف الــتي تجعل من الضروري عملياً أن يتم الاعتماد على المدخل التفاوضي في تحديد أسعار التحويل هما :-

1- حالــة عدم توافر أسعار سوقية للسلع أو الخدمات المحولة داخلياً لعدم وجود سوق خارجي وبالتالي عدم توافر سعر سوقي مناسب .

2- حالة توافر طاقة عاطلة Idle Capacity غير مستقلة في القطاع البائع، فعندما يكون لدى القسم البائع بعض الطاقة غير المستخدمة أو المستغلة بعــد الوفاء بالطلب الخارجي (أوامر شراء من خارج الشركة) ، يكون مــن الأفضــل والمصلحة أن يتم تحويل المنتج الى قطاع شقيق أخرى

عـــند أي سعر تحويلي يزيد من مقدار التكاليف الاضافية للقسم البائع . وبحيث تخضع تلك الزيادة للمفاوضات المشتركة بين مديري القطاعات البائعة والمشترية.

12/5 إرشاد عام عن الاستراتيجية المفضلة

A General Guideline of preferable Strategy

بوجـــه عـــام لا توجد طريقة واحدة يمكن تطبيقها لتحديد أسعار التحويل لأغـــراض اتخاذ القرارات المثلى . ويرجع ذلك إلى أنه يتعين أن يتم دراسة كافة الاعتبارات بشكل متزامن والتي تتمثل في ظروف السوق ، هدف تسعير التحويلات ، انسجام وتوافق الأهداف ، تقييم أداء القطاعات ودرجة الاستقلال الذاتـــي لـــلقطاع في ظل التنظيمات المركزية المتعددة الجنسية . يعتمد سعر الـــتحويل الصـــحيح على الغرض محل الدراسة ، وفيما يلي إرشاد عام يعتبر بمـــثابة خطـــوة أولى مفيدة لمعظم الموقف التي خلالها يتم تحديد الحد الأدنى لسعر التحويل .

الحد الأدنى لسعر التحويل = التكاليف الاضافية لكل وحدة + تكاليف الفرصة لكل وحدة للقطاع البائع .

وقد سبق مناقشة التكاليف الاضافية ، أما تكاليف الفرصة للوحدة الواحدة فهي عبارة عن هامش المساهمة لكل وحدة يتم التضحية به عن طريق القطاع البائع بسبب التحويل الداخلي لوحدة واحدة من السلع والخدمات بدلاً من بيعها في السوق الخارجي .

فإذا كان القطاع البائع يعمل عند الطاقة الكاملة من ثم فإن :-

تكـــاليف الفرصة للوحدة الواحدة = سعر السوق - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة .

إن التكاليف الاضافية يتم تسجيلها في النظام المحاسبي ، أما تكاليف الفرصة فلن يتم تسجيلها في أي نظام محاسبي .

الطاقة العاطلة Idle Capacity

تمثل الطاقة العاطلة الطاقة غير المستخدمة في القطاع البائع ، والتي تعتبر غير مطلوبة لإنتاج السلع أو الخدمات للوفاء بالطلب من السوق الخارجي . ففي حالة الطاقة العاطلة ليس لدى القطاع البائع أية تكاليف فرصة بديلة للتحويلات الداخلية ، كما أن إجمالي الطلب من السوق الخارجي قد تم الوفاء به سابقاً ، ولذلك فإن أي وحدة من المنتجات أو الخدمات المحولة داخلياً لن يترتب عليه أن يضطر القطاع البائع إلى ضياع تحقيق أي هامش مساهمة . إن الإرشاد مازال صحيحاً ويعتبر واجب التطبيق بشكل متكافئ في المواقف التي تتضمن الطاقة العاطلة .

الحد الأدنى لسعر التحويل =

= التكاليف الاضافية لكل وحدة + تكاليف الفرصة لكل وحدة للقطاع البائع

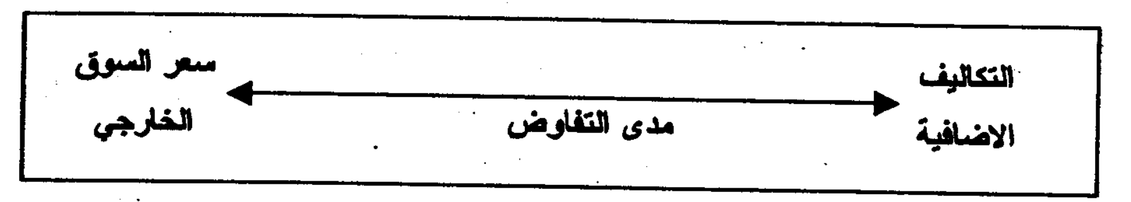
= التكاليف الاضافية لكل وحدة + صفر

= التكاليف الاضافية لكل وحدة .

بالنسبة لحالة الطاقة العاطلة في القطاع البائع فإن أي سعر تحويل يزيد عن التكاليف الاضافية لكل وحدة وينخفض عن سعر البيع الخارجي سوف تكون ذات فائدة بشكل مشترك لكل من القطاع البائع والقطاع المشتري. ويعتبر ذلك المدى الذي من خلاله يمكن أن يتفاوضا خلاله على سعر التحويل الذي يعتبر مقبولاً بشكل متبادل ومشترك. كما يوضحه ذلك شكل رقم (12/5).

شكل رقم (12/5)

الطاقة العاطلة ومدى التفاوض



مثال:

ترغب شركة كراكاس في شراء 10000 وحدة من المنتج (ب) من شركة جوميز ، وفيما يلي البيانات المتاحة في شركة بوليفار في فنزويلا (Bs) .

- التكاليف الاضافية لكل وحدة **Bs 10000**
- سعر البيع **Bs 25000**

وحيث أنه لن يكون لدى شركة جوميزا أي طاقة عاطلة من ثم فإن :-

الحد الأدنى سعر التحويل = **Bs 10000 + (Bs 25000 – Bs 10000)**

Bs 15000 + Bs 10000 =

Bs 25000 =

مثال :

باســتخدام نفــس المعلومات التي تضمنها المثال السابق مع افتراض أن شركة جوميز لديها طاقة عاطلة ، من ثم فإن :-

الحد الأدنى سعر التحويل = **Bs 10000** + صفر

Bs 10000 =

أي سـعر تحويـل فوق Bs 10000 وأقل من Bs250000 سوف يحقق فائدة لكل من شركة كراكاس وشركة جوميز .

عموماً على الرغم من أن تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة شائع الإسـتخدام الا أن الدراسات أثبتت الإتجاه نحو إستخدام أسعار التحويل على أسـاس السوق ، وفى استقصاء شمل 145 شركة صناعية فى عام 1977 و 132 شـركة صناعية فى عام 1990 ، أظهرت استخدام أسعار التحويل فى حالة التحويلات الداخلية ، ونتائج هذا الإستقصاء موضحة أدناه فى الشكل رقم (12/6) ، ويلاحـظ أن طريقة التسعير على أساس السوق هى الطريقة التى توضح أن استخدامها متزايد طوال 13 عاماً بين الإستقصائيين .

شكل رقم (12/6)

إستقصاء عن إستخدام مداخل أسعار التحويل فى الممارسة الحالية

	نسبة الشركات المستخدمة	
	1990	1977
أسعار التحويل على أساس التكلفة .	%46.2	%50.4
أسعار التحويل على أساس السوق .	%36.7	%31.5
أسعار التفاوض .	%16.6	%18.1
أخرى .	%0.5	—
المجموع	%100	%100

12/6 المتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير

Recent Requirements, Enforcement Activities and Advance Pricing Agreements

لقد أصبح تسعير التحويلات الدولية موضوع هام لعديد من حكومات دول العـالم ، إن كـثيراً من البلاد قد ادخلت قواعد جديدة لتسعير التحويلات كما قـامت بفرض نظم عقوبات وجزاءات صارمة لاتفاقيات تسعير التحويلات ، كما هو موضح في الشكل رقم (12/7).

إن سياسـات تسـعير الـتحويلات تؤثر على المقدار الذي تحصل عليها الحكومـات من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب دخل الشركات ، إن الاقتصـاد العالمي يعني حتمياً تدفقات متزايدة ومفتوحة للسلع والخدمات عبر الحـدود ، إن عولمـة الاقتصـاد قد جعلت تسعير التحويلات أحد المجالات الرئيسية للتدقيق الحكومي الختامي في معظم البلاد ، ففي عام 1999 ضاعفت كندا عدد أعضاء الفحص الضريبي المسئولين عن أداء المراجعات على تسعير الـتحويلات ، وابـتداء من أوائل عام 1990 فإن كثير من البلاد قد فرضت بشـكل صارم قوانين وتشريعات ضريبية وجزاءات وعقوبات ترتبط بأسعار التحويل والتي لم يكن مفاجئة حيث أن لأسعار التحويل أثر مباشر على مقدار الإيـرادات الحكوميـة فـي الاقتصاد العالمي . وكأمثلة على البلاد التي تقوم بمراجعة دقيقة لسياسات وتطبيقات أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية وفـرض عقوبات ضريبية تتضمن أستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وإيطاليـا واليابـان وكوريا وهولندا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الولايات المـتحدة الأمريكية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أعطى القسـم رقـم 482 مـن قانون الإيراد الداخلي للحكومة الحق في منع تحويل

الإيـــراد أو الاستقطاعات بين دافعي الضرائب ذوي العلاقة لاستغلال الفروق في المعدلات الضريبية بين البلاد، وقد تم تفضيل سعر السوق – ذلك السعر الذي يتأسس على معاملات طول اليد **Arm's Length Transactions** بين المنشآت غير المرتبطة . ويتطلب ذلك وجود سوق لنفس المنتجات أو ما يماثلها . وقد تم السماح بطريقتين أخرتين لتسعير التحويلات في ظل متطلبات بنود القسم رقم 482 هما: (أ) طريقة سعر إعادة البيع **Resale Price Method** التي تتأسس على سعر إعادة البيع النهائي للمشتري ناقصاً المصروفات الإضافية للمشتري وهامش ربح عادي .(ب) طريقة التكلفة مضافاً إليها هامش ربح **Cost – Plus Method** .

وقد تم النظر إلى تلك الطريقة على أنها الأقل طريقة مرغوبة ، حيث أنها تتأسس على تحديد تكلفة الإنتاج والتوزيع بالاضافة إلى هامش ربح عادي للبائع .

اتفاقيات التسعير المسبقة Advance Pricing Agreements

لقـــد أصبحت اتفاقيات تسعير التحويلات المقدمة شائعة بشكل متزايد بين كـــل من الشركات المتعددة الجنسية والسلطات الضريبية . إن اتفاقية التسعير المقدمـــة مـــن الشـــركة والسلطات الضريبية تعطي للشركة موافقة لاستخدام طـــريقة معيـــنة فـــي تسعير التحويلات والاجراءات الخاصة بتطبيقها . وقد أوضـــحت تقاريـــر حديـــثة أن اتفاقيـــات التسعير المقدمة من ذات الجانبين **Bilateral Advance Pricing Agreement** قد حظيت على شعبية كبيرة ، ففي تـــلك الاتفاقية تحصل الشركة المتعددة الجنسية على موافقة للمداخل المقترحة لتســـعير الـــتحويل من السلطات الضريبية فى البلدين ، ويتطلب ذلك أن تقدم الشركة المتعددة الجنسية طلبين لكلا سلطة من السلطات الضريبية في البلدين فـــي نفس الوقت ، وفي وقت لاحق تقوم السلطات الضريبية في هاتين البلدين بالتنسيق والاتصال مع بعضهما البعض حتى يتم استكمال العملية .

شكل رقم (12/7)

القواعد الحديثة والأنشطة الملزمة لتسعير التحويلات

البلد	
1- الدانمارك	وافق البرلمان على قوانين تسعير التحويل اعتباراً من عام 1999 ، وقد خول السلطة للسلطات الضريبية أن تقوم بتعديلات على أسعار التحويل ، تطلب أيضاً التشريع الأطراف موضع الرقابة المشتركة . أن تقوم بتطبيق الأسعار والشروط التي تم استخدامها بين الأطراف المستقلة.
2- المملكة المتحدة	فرض القانون الواجب التطبيق على الفترات المنتهية في أو بعد أو يوليو عام 1999 توثيق المتطلبات واشترط فرض عقوبات في تشريع تسعير التحويلات الصادر لأول مرة ، وقد تطلب القانون إن تسعير التحويل يجب أن تعكس معيار طول اليد .
3- أستراليا	في عام 1999 أعلن رئيس مصلحة الضرائب أن مصلحة الضرائب بأستراليا سوف تبدأ عمليات مراجعة 46 شركة متعددة الجنسية لديها معاملات مع أطراف ذوي علاقة دولية هامة ، بالإضافة لذلك فإن 60 شركة سوف تخضع أو تتعرض لإجراء التزام بديل ،وقد عبر الرئيس عن مخاوفه على وجه التحديد من مستوى التوثيق الضعيف الموجود في مراجعة وفحص سجلات 190 شركة والتي تدعم أن أسعار تحويلها والتى كانت طبقاً لمعيار طول اليد ، وقد تضمن الإعلان أيضاً على أن مصلحة الضرائب بأستراليا :- - سوف تستمر في متابعة ومراقبة ممولي الضرائب الذي لم يتم اختيارهم للفحص بعد . - سوف تطرح دورة أخرى لفحص السجلات أثناء السنة المالية . - سوف تعبر عن اهتمامات مكتوبة لعدد 160 شركة اضافية بخصوص تطبيقات أسعار تحويلها .

4- **بلجيكا**	أصدرت وزارة المالية في يونيو 1999 أول إرشادات لتسعير التحويلات في بلجيكا ، وقد أشارت تلك الإرشادات إلى أن مراجعات تسعير التحويلات سوف يتم تنفيذها عادة عندما تكون هناك اختلافات هامة بين المؤشرات المالية للشركة والمؤشرات القياسية للصناعة.
5- **هونج كونج**	إن أسعار التحويل لم تكن محل اهتمام رسمي من قبل مصلحة الضرائب بهونج كونج منذ عام 1999 . فإن اهتمام المصلحة قد تزايد بمراجعتها الضريبية وقد استهدفت الشركات المرتبطة بمعاملات مع المنشآت التي تم تضمينها في أقاليم الجهات الضريبية. إن مصلحة الضرائب بهونج كونج سوف تطلب من الشركات أن تقدم جوهر أنشطتها عبر البحار وأن تبحث عن مشكلة تخفيض الربح بين الشركات داخل المجموعة .
6- **جنوب أفريقيا**	في عام 1999 أصدرت مصلحة الإيرادات بجنوب أفريقيا مذكرة تطبيقية نصت على أن الشركات التي تختار أن تتجاهل اتفاقيات تسعير التحويل الملائمة يمكن أن تعرض نفسها إلى مخاطر التعديلات الضريبية الجوهرية وعندما تطبق الشركة المتعددة الجنسية طرق تسعير تحويلات مختلفة من بلد إلى أخر أو أن تطبيق الطرق يختلف بشكل جوهري ، فإن الشركة المتعددة الجنسية قد تكون في وضع مخاطر يعرضها لمضاعفة فرض الضريبة ، وقد أكدت تلك المذكرة التطبيقية على أن التوثيق الذي يثبت أن أسعار التحويل يتسق مع مبدأ طول اليد يعتبر هاماً للغاية . وبسبب الطبيعة الذاتية لتعديل أسعار التحويل يمكن للجزاءات المفروضة أن تثبت الضرر البالغ المترتب عليها .
7- **ألمانيا**	لقد أصبحت أسعار التحويل مشكلة ضريبية رئيسية للشركات المتعددة الجنسية التي لها أعمال في ألمانيا ، وتركز السلطات الضريبية على أسعار التحويل تقريباً عند إجراء كل مراجعة ضريبية، على افتراض أن الشركات المتعددة الجنسية التي تتأسس في بلاد ذات نظام ضريبي مؤجل بشكل مصطنع وتقوم بتحويل الأرباح للخارج . وتتضمن تلك البلاد التي لها نظام ضرائب مؤجل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة .

8- نيوزلندا	في أوائل عام 2000 نشرت إدارة الإيرادات مسودة إرشادية عن أسعار التحويل تتعامل مع تسعير تحويل الخدمات والأصول غير الملموسة واتفاقيات مساهمة التكلفة .
9- الأرجنتين	في أكتوبر عام 1999 نشر مجلس الإيرادات الفيدرالية قواعد عن تسعير التحويلات ، تتطلب تلك القواعد أن المنشآت التي تقوم بممارسة معاملات أعمال مع أطراف ذات علاقة أن تقدم شهادة خطية تتضمن قسم مع مجلس الإيراد الفيدرالي تصرح وتؤكد بأن أسعار التحويل تعتبر مشتقة مع التطبيقات العادية للسوق بين الأطراف الثالثة. إن قواعد أسعار التحويل واجبة التطبيق ليست فقط على المنشآت التي تقع تحت ظل الرقابة المتعارف عليها وإنما أيضاً عندما توجد علاقات محددة أخرى ، تحدد قواعد تسعير التحويل أيضاً المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كانت أسعار التحويل بين الأطراف ذات العلاقة تحقق معيار طول اليد . وفي 1 يناير عام 2000 أصدر قانون جديد للإصلاح الضريبي ، عدل ذلك القانون متطلب تسعير التحويل بشكل جوهري . حيث أعتبر المعاملات التي تتم بين المنشآت في الأرجنتين والمنشآت في أي أقاليم أو مناطق منخفضة المعدل الضريبي من قبل معاملات الأطراف ذات العلاقة ، وقد تطلب القانون أيضاً ملء شهادة خطية تتضمن قسم معين مرتين أثناء السنة الواحدة يتضمن معلومات تفصيلية عن العمليات مع تلك الأطراف ذات العلاقة .

وتعتبر اتفاقيات التسعير المقدمة وسيلة فعالة لتجنب أي تعديلات محتملة في أسعار التحويلات بالإضافة إلى أي عقوبات أو جزاءات ذات علاقة في المستقبل . وهي تمثل مقياس فعال ومبتكر وجدير بالاهتمام من كثير من الشركات المتعددة الجنسية .

12/7 الاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل

Preferable Transfer Pricing Strategy

عادة ما تفضل الحكومات أو الشركات المتنافسة في مختلف الدول مدخل أسعار السوق **Market – Based Transfer Price** في تحديد أسعار التحويل باعتبار أنها أقل حكمية ، إلا أن ذلك قد لا يتفق مع الواقع ، حيث قد لا تعكس أسعار التحويل هذه القيمة الحقيقية للسلع أو الخدمات المحولة إلا إذا تم تحديدها في سوق يتمتع بالحرية الكاملة في المنافسة ، بحيث يتدخل كل من المستثمرين والبائعين بالتأثير علي الأسعار السوقية من خلال أحداث تغيرات متعمدة أو غير متعمدة في حجم الطلب أو العرض على السلع في السوق ، ومن ثم يعكس الواقع تكاليف وأسعار سوقية تحكمية قد يبعدها عن القيمة الحقيقية ، وقد لا تتوافر الأسواق الحرة للسلع أو المنتجات ، ومن ثم يتم اللجوء في تلك الحالة إلى أسعار التحويل المحسوبة وفقاً لمدخل التكلفة الداخلية باعتبارها أفضل تقريب للقيمة الحقيقية للمنتج ، ومن ناحية أخرى قد تتمسك الشركات المتعددة الجنسية بأسعار التحويل المحسوبة على مدخل التكلفة لما تتسم به من مرونة نسبية حيث يمكن لها إدخال التغيرات على أي بند من بنود التكاليف ، فضلاً عن امكانية تعديل هامش الربح ، ومن ثم يمكن بسهولة تغيير أسعار التحويل لتتوافق مع المتطلبات الإدارية لتلك الشركات .

ومع ذلك فإن الإستراتيجية المقترحة لتحديد أسعار التحويل في الشركات المتعددة الجنسية يجب أن تستند لمدخل أسعار السوق وذلك لأنها تعتبر سليمة من الناحية الفكرية فضلاً على أن لها عديد من المزايا التطبيقية العملية على النحو التالي :-

1- الشرعية القانونية Legality

فذلــك المدخــل يتمشــى مــع متطلبات التسعير المفروضة عن طريق الحكومــات عــبر دول العــالم ، حيــث أن ذلك يزيل الشكوك الخاصة بنية الشــركات المــتعددة الجنسية في تحمل الأعباء الضريبية والجمركية العادلة المفروضة عن طريق الحكومات المحلية .

2- تطابق الأهداف Goal Congruence

يهتم ذلك المدخل بقضية تطابق الأهداف كلية ، حيث تأخذ أسعار السوق فــي الحســبان تكاليف الفرص البديلة لبيع المنتجات داخلياً بدلاً من بيعها إلى أطراف خارجية .

3- المعاملة المتكافئة في تقييم الأداء Equitable Treatment

يضــمن ذلك المدخل التقييم المتكافئ لأداء كافة الفروع والشركات التابعة الأجنــبية المرتــبطة ، فكــل من المشتري والبائع يمكن أن يقبل بسهولة قوة السوق (العرض والطلب في السوق) التي تعتمد عليها الأسعار السوقية للسلع والخدمات المحولة .

4- التبسيط Simplicity

يتســم مدخل السعر السوقي على أساس معاملات طول اليد بالبساطة في التطبيق والاستخدام والسهولة في الفهم والتفسير والوضوح لجميع الأطراف .

12/8 شرح توضيحي – أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية

Illustration - International Transfer Pricing, Taxes and Tariffs

لتوضـــيح كيفيـــة حساب أسعار التحويل البديلة وبيان أثر معدلات الضرائب المختـــلفة على أرباح الشركات والرسوم على الواردات الناشئة من التغيرات في ســـعر الـــتحويل – يفترض المثال التالي الذي يستند على وجود شركتين تابعتين تمـــلكهما أحـــد الشـــركات المتعددة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أحد الشـــركات التابعة في ماليزيا والأخرى في الولايات المتحدة . حيث تقوم الشركة الـــتابعة الماليـــزية بإنـــتاج 100000 قميص لبيعها للشركات التابعة الأخرى في الولايـــات المـــتحدة ، والتي تقوم بدورها بإعادة بيع ذلك المنتج بمبلغ 14 $ لكل قميص في السوق بالولايات المتحدة .

وفيما يلي بيانات التكلفة الخاصة بالشركة التابعة الماليزية لكل قميص :–

تكلفة الإنتاج	$ 3.25
التكلفة المتغيرة (الإنتاج والتسويق)	3.50
إجمالي تكلفة الإنتاج التسويقية	4.05

تسعير التحويلات على أساس سعر السوق

Market – Based Transfer Pricing

إن ســـعر الســـوق لكل قميص سيكون مساوياً لسعر البيع في السوق المحلي الماليـــزي أو سعر البيع في الشركات غير المرتبطة في الولايات المتحدة أو في أي بـــلد أخـــر ، إن ســـعر الـــبيع هذا سيتم تعديله مقابل أي مصروفات إضافية ضـــرورية للـــبيع إلى أي طـــرف بخـــلاف الشركة الشقيقة . ويفترض أن أحد الشركات الكندية قد قدمت عرض لشراء تلك المنتجات بسعر 11.5 لكل قميص ،

وتبـــلغ المصـــروفات التسويقية المقدرة المرتبطة بالبيع للشركة الكندية 3.5$ لكل قميص . في ظل هذا الموقف فإن سعر السوق المعدل يبلغ 11.5$ - 3.5$ = 8 $ لكل قميص .

تسعير التحويلات على أساس التكلفة Cost – Based Transfer Pricing

سوف تتباين أسعار التحويلات على أساس التكلفة اعتماداً على تعريف التكلفة المستخدم لتحديد السعر ومقدار الإضافة ، وفيما يلي نظرة سريعة على ثلاثة أمثلة على الأسعار على أساس التكلفة .

أ- السعر تأسيساً على تكلفة الإنتاج مضافاً إليه 200% إضافة يبلغ السعر في تلك الحالة 9.75 [3.25$ + (3.25 × 200%)] .

ب- السعر تأسيساً على تكلفة إنتاج متغيرة وتكاليف تسويقية بالإضافة إلى 150% كإضافة ، يبلغ السعر 8.75$ [3.5$ + (3.5$ × 150%)].

ج- السعر تاسيساً على تكلفة كلية للإنتاج وتكاليف التسويق مضافة 100 % كإضافة ، يبلغ السعر 8.10$ [(4.05$ + (4.05$ × 100)] .

أثر أسعار التحويل المختلفة على صافي دخل القطاعات

Effect of Different Transfer Prices on Net Income of the Segments

إن الشكلين التاليين يوضحان آثار الأسعار المختلفة على الرسوم الجمركية وضـــرائب الدخل بالإضافة إلى صافي الدخل للشركة الأم ، والشركة التابعة الماليـــزية والشـــركة التابعة الأمريكية ، وللتبسيط يتضمن التوضيح فقط القيم المرتبطة بتصنيع وبيع 100000 قميص في ظل هيكل التكلفة الموضح سابقاً.

يوضح شكل رقم (12/8) بيانات قائمة الدخل المختصرة بافتراض أن سعر التحويل يبلغ 5$ لكل قميص . إن عبء ضريبة الدخل الرئيسية يقع في الولايات المتحدة حيث أن معدل ضريبة الدخل على أرباح الشركة يبلغ 35% مقارنة بنسبة 20% في ماليزيا .

شكل رقم (12/8)

أثر سعر التحويل بمبلغ 5$ لكل قميص

بيانات قائمة الدخل للشركة الأم والشركات التابعة			
	الشركة التابعة الماليزية	الشركة التابعة الأمريكية	الشركة الأم
إيراد المبيعات	$ 500000	$ 1400000	$ 1400000
تكلفة البضاعة المباعة	$ 325000	$ 500000	$ 325000
تعريفات ورسوم الواردات (15%)	–	75000	75000
تكلفة البضاعة المباعة ورسوم الواردات	$ 325000	$ 575000	$ 400000
مجمل الربح	$ 175000	$ 825000	$ 1000000
مصروفات تسويقية وإدارية	80000	425000	505000
دخل التشغيل	$ 95000	$ 400000	$ 495000
ضرائب دخل الشركات (20% و35%)	19000	140000	159000
صافي الدخل	$ 76000	$ 260000	$ 336000
إجمالي الضرائب والرسوم على الواردات	$ 19000	$ 215000	$ 234000

كما يوضح الشكل رقم (12/9) البيانات الخاصة بسعر التحويل المفترض والذي يبلغ 8$ ، وذلك السعر ينقل الدخل الخاضع للضريبة إلى ماليزيا حيث أن معدل ضريبة الدخل على الأقل أكبر من مقاصة الرسوم الجمركية المتزايدة فـــي الولايات المتحدة ، يتمثل صافي الأثر في تخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب المدمجة بمبلغ 15750$ (من 234000$ إلى 218250$) بزيادة مناظرة في صافي الدخل بمبلغ 15750$.

شكل رقم (12/9)

أثر سعر التحويل بمبلغ 8$ لكل قميص

بيانات قائمة الدخل للشركة الأم والشركات التابعة			
	الشركة التابعة الماليزية	الشركة التابعة الأمريكية	الشركة الأم
إيراد المبيعات	$ 800000	$ 1400000	$ 1400000
تكلفة البضاعة المباعة	$ 325000	$ 800000	$ 325000
تعريفات ورسوم الواردات (15%)	-	120000	120000
تكلفة البضاعة المباعة ورسوم الواردات	$ 325000	$ 920000	$ 445000
مجمل الربح	$ 475000	$ 480000	$ 995000
مصروفات تسويقية وإدارية	80000	425000	505000
دخل التشغيل	$ 395000	$ 55000	$ 450000
ضرائب دخل الشركات (20% و35%)	79000	19250	98250
صافي الدخل	$ 316000	$ 35750	$ 351750
إجمالي الضرائب والرسوم على الواردات	$ 79000	$ 139250	$ 218250

التحفيز Motivation

إن الحكومة الماليزية ستصر على أن سعر التحويل لن يكون منخفض بشكل غير واقعي ، حيث أن ذلك سيخفض إيراداتها الضريبية ، أما الحكومة الأمريكية فلأغراض حماية إيراداتها سوف تعترض على سعر التحويل المرتفع أكثر مما ينبغى ، وسوف تميل الشركة البائعة الى تفضيل سعر التحويل المرتفع في حين أن الشركة المشترية سوف تريد أدنى سعر تحويل ممكن .

والسؤال المطروح هو ماذا عن الشركة الأم ، فإذا ما تم تجاهل القيود والمحددات المفروضة عن طريق ردود الفعل الممكنة للسلطات الضريبية وإدارة الشركة التابعة ، من ثم ففي ذلك الموقف فإن الشركة الأم ستحاول أن تنقل الدخل إلى ماليزيا للنقطة التي عندها لا توجد مزيد من العوائد الضريبية سيكون متاحاً ، إن سعر التحويل الامثل سيكون ذلك السعز الذي يخفض الدخل الخاضع للضريبة للشركة التابعة الأمريكية إلى الصفر .

مثال : تمتلك أحد الشركات المصرية المتعددة الجنسية ومقرها الرئيسي القاهرة فرعين الأول داخلي بمدينة الاسكندرية والأخر خارجي بمدينة كوالالمبور بماليزيا الذى يقوم بإنتاج مليون وحدة وتحويلها لفرع الإسكندرية الذي يتولى عملية بيعها في الأسواق المصرية مقابل 52 جنيه، وقد كانت تكاليف إنتاج الوحدة في فرع ماليزيا على النحو التالي:

تكلفة إنتاج الوحدة	9 جنية
التكاليف المتغيرة للإنتاج والتسويق للوحدة	10 جنية
التكاليف الكلية للإنتاج والتسويق للوحدة	12 جنية

المطلوب : تحديد أسعار التحويل الدولية للمنتج المحول لفرع الإسكندرية وفقاً لكل من مدخل أسعار السوق ومدخل التكلفة .

أ- مدخل السوق

يتســـاوى سعر السوق لوحدة المنتج مع أسعار البيع في السوق الماليزي المحـــلي أو مع سعر البيع ، فجميع الشركات المصرية غير المرتبطة بعلاقة تبعية معها أو مع أي شركة اخرى في دول العالم .

ويتم تعديل أسعار البيع بجميع المصروفات الإضافية الضرورية للبيع مع الأطـــراف غير التابعة للشركة الأم . فبفرض أن هناك شركة ليبية عرضت عـــلى الشـــركة التابعة الماليزية شراء جميع الوحدات المنتجة مقابل مبلغ 42 جـنية لـــلوحدة وقدرت تكاليف التسويق المتوقعة لأتمام تلك الصفقة مبلغ 11 جنية للوحدة الواحدة ، على ذلك يكون سعر السوق المعدل للوحدة الواحدة من المنتج 27 جنية (42 – 11) .

ب- مدخل التكلفة

تختلف أسعار التحويل طبقاً لأساس التكلفة استناداً إلى تعريف التكلفة التي تســـتخدم فـــي تحديد اسعار التحويل ، وتحديد النسبة التي تضاف إلى التكلفة لـــتحديد أسعار التحويل ، وقد تكون أسعار التحويل المحددة طبقاً للتكلفة على النحو التالي:-

- يـــتحدد سعر التحويل على اساس تكلفة الإنتاج مضافاً إليها 200% كنسبة إضافية ، ويبلغ 27 = [9 + (9 × 200%)] = (9 + 18) للوحدة .
- يـــتحدد ســـعر الـــتحويل عـــلى أساس التكلفة المتغيرة للإنتاج والتسويق بالإضافة إلى نسبة 150% كنسبة إضافية ، وعلى هذا يبلغ سعر التحويل [10 + (10 × 150%)] = 25 جنية = (10 + 15) للوحدة الواحدة .

- يتحدد سعر التحويل وفقاً للتكاليف الكلية بالإضافة إلى نسبة 100% كنسبة إضافية مبلغ 24 ج [12 + (12 ×100%)] = (12 + 12) للوحدة .

مثال توضيحي

يهدف المثال الثاني إلى إبراز أثر التغير في أسعار التحويل لمنتجات فرع كوالالمبور الماليزي على كل من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب الدخل وصافي الدخل سواء للشركة التابعة الماليزية أو الشركة التابعة المصرية أو الشركة المتعددة الجنسية ككل ، واستناداً إلى البيانات السابقة لأسعار التحويل طبقاً لأساس التكلفة عند تحويل مليون وحدة منتج من الشركة التابعة في ماليزيا إلى الشركة التابعة في مصر ، وبافتراض أن أسعار التحويل قد بلغت 16 ج للوحدة والعبء الضريبي الرئيسي يقع في مصر ونسبته 40% بالمقارنة بماليزيا ونسبته 20% .

ملخص بيانات قائمة الدخل

في 2002/12/31

	فرع ماليزيا	فرع الإسكندرية	الشركة المتعددة الجنسية بالقاهرة
إيراد المبيعات	16000	52000	52000
تكلفة البضاعة المباعة	(9000)	(16000)	(9000)
تعريفات ورسوم الواردات (15%)	-	(2400)	(2400)
مجمل الدخل	7000	33600	40600
مصروفات التشغيل التسويقية والإدارية (12 – 9) × 1000000	(3000)	(13600)	26600
صافي دخل العمليات	4000	20000	14000
ضرائب دخل الشركات 20% - 40%	(800)	(8000)	(8800)
صافي الدخل بعد الضرائب	3200	12000	5200
إجمالي الضرائب والرسوم	800	10400	11200

مثال توضيحي :

وباستخدام نفس بيانات المثال السابق المطلوب تحديد أثر التغير في أسعار التحويل لمنتجات فرع ماليزيا على كل من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب الدخل وصافي الدخل سواء للشركة التابعة الماليزية أو الشركة التابعة المصرية أو الشركة المتعددة الجنسية ككل ، بافتراض أن أسعار التحويل بلغت 28 جنية للوحدة .

الحل :-

ملخص بيانات قائمة الدخل

الأرقام بالألف جنية

	فرع ماليزيا	فرع الإسكندرية	الشركة المتعددة الجنسية بالقاهرة
إيراد المبيعات	28000	52000	52000
تكلفة البضاعة المباعة	(9000)	(28000)	(9000)
تعريفات ورسوم الواردات (15%)	-	(4200)	(4200)
مجمل الدخل	19000	19800	38800
مصروفات التشغيل التسويقية والإدارية	(3000)	(13600)	6600
صافي دخل العمليات	16000	6200	22200
ضرائب دخل الشركات	3200	2480	5680
صافي الدخل بعد الضرائب	12800	3820	16520
إجمالي الضرائب والرسوم	3200	6680	9880

باســتقراء مــا ورد في ملخص بيانات قائمتي الدخل السابقتين يتضح أن زيــادة أســعار التحويل من الشركة التابعة في ماليزيا إلى الشركة التابعة في الإسكندرية من 16 ج إلى 28 ج قد أدى إلى تحويل الدخل الخاضع للضريبة إلى ماليــزيا حيث المعدلات المنخفضة للضريبة على دخل الشركات ، ولذلك فإن الأثر الكلي لتلك العملية هو تخفيض إجمالي الرسوم والضرائب التي تحملتها الشــركة المتعددة الجنسية بمبلغ 1320000ج (11200000 – 9880000) مع زيادة مصاحبة في صافي الدخل وقدرها 11320000 ج (16520000 – 5200000) .

ولاشــك فــإن الحكومــة الماليزية يتعين عليها أن تعترض على أسعار التحويل المنخفضة على نحو غير واقعي والتي تتسبب في تخفيض الإيرادات الضريبية لها ، وفي نفس الوقت سوف تقوم الحكومة المصرية من أجل حماية إيــراداتها الضــريبية بالاعتراض على اسعار التحويل المرتفعة ، ومن جهة أخرى سوف تسعى الشركة البائعة إلى تحديد أعلى أسعار تحويل للمنتجات ، وفي ذات الوقت تسعى الشركة المشترية للحصول على أقل أسعار للتحويل ، أمــا بالنســبة للشــركة الأم فــإذا ما تم استبعاد المحددات والقيود المفروضة بواسطة السلطات الضريبية وإدارة الفرع فإن الشركة الأم سوف تعمل جاهدة على تحويل الدخل إلى ماليزيا وإلى أقصى الحدود التي تستطيع بها الاستفادة مــن أكبر قدر ممكن من المزايا الضريبية . وتأسيساً على ما تقدم فإن أسعار الــتحويل المثــلى هــي تــلك الأسعار التي يمكن أن تخفض الدخل الخاضع للضريبة للفرع بالإسكندرية إلى الصفر .



فى نطاق الاتحاد بمنظمة الوحدة الدولية

الفصل الثالث عشر

نظم المحاسبة الضريبية الدولية

International Taxation Systems

13/1 فلسفة وأنواع نظم الضرائب المباشرة الدولية .

13/2 نظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة) .

13/3 الأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي في البيئة الدولية .

13/4 الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية .

13/5 المشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولى .

13/6 المحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة .

13/7 معيار المحاسبة الدولى رقم 12 – ضرائب الدخل .

13/1 فلسفة وأنواع نظم الضرائب الدولية

The Philosophy and types of International Direct Taxation

13/1/1 فلسفة نظم المحاسبة الضريبية الدولية

The Philosophy of International Accounting Taxation

تــم مناقشة المشاكل الضريبية الملائمة لتسعير التحويلات على المستوى الدولـــي فى الفصل السابق ، ولعل الاختلافات في المعدلات والنظم الضريبية Tax Rates and systems بيــن الأمـــم هي أكثر العوامل تأثيراً على أسعار الـــتحويلات ، في هذا الجزء يتم دراسة عديد من المشاكل الضريبية للشركات المـــتعددة الجنســـية حيـــث تؤثر التشريعات الضريبية المختلفة على قرارات الاســـتثمار الدوليـــة ، والشـــكل القـــانوني للشركات الدولية وحجم العمليات والأنشـــطة الأجنـــبية وتوزيعات الأرباح وموقع وتمويل وتدفق الأموال عبر الحدود الدولية.

يمكـــن القـــول بـــأن النظم الضريبية المختلفة **Different Tax Systems** والمعقدة غالباً ربما تعد ثاني أكثر المظاهر المميزة للشركات المتعددة الجنسية بعد موضوع العملة الأجنبية **Foreign Currency** ، إن أسعار صرف العملات الأجنـــبية كـــثيراً مـــا تـــتغير ، وكذلك تتغير معدلات ونظم الضرائب على الشركات. ففي إنجلترا على سبيل المثال يتم تحديد معدلات ضريبة الشركات ســـنويا كجـــزء من الموازنة القومية ، إن البلاد عادة ما تقوم بتغيير معدلات نظمهـــا الضريبية لمجموعة من الأسباب لعل أبرزها الحصول على مزيد من الإيـــرادات ، وتوفيـــر حوافـــز للاســـتثمار الأجنبي ، استبعاد منافذ التهرب الضريبي **Tax Loopholes** بالإضافـــة إلى الاستجابة إلى التطويرات الجديدة الوطنية والدولية .

إن هـناك اتفـاق عالمي على أن دخل الشركات المتعددة الجنسيات من المصادر المحلية يجب أن يخضع لنفس المعدل الضريبي الذي يتم فرضه على دخـل الشـركات المحـلية ، ويوجد اتفاق على كيفية تحديد الدخل الضريبي المكتسب من المصادر الأجنبية . كما يوجد اتفاق أقل أيضاً على ما إذا كانت ضرائب الشركات يجب أن تكون مباشرة ، أو غير مباشرة وما إذا كان يتعين أن يتم إخضاع الشركات للضرائب في المقام الأول .

على الرغم من الاختلافات البيئية **Environments Differences** بين الدول تـلعب دوراً حاسماً في اختلاف النظم الضريبية المطبقة محلياً في جميع دول العـالم ، حتى في البلاد التي يكون لها عوامل بيئية أيضاً بسبب وجود مداخل وطنية مختلفة لزيادة الإيرادات الحكومية ، فهناك قاعدة مقبولة بشكل متعارف عـليه عمومـاً مؤداها أن لكل دولة ذات سيادة لها الحق في فرض الضرائب عـلى الدخـول المـتولدة داخل حدودها الإقليمية لزيادة مواردها الحكومية ، ومـازالت الأدبيات في مجال الفكر المحاسبي الضريبي تتناول وجهات النظر والفلسفات المتعددة التي يمكن أن تثار حول طبيعة تلك الإيرادات التي تخضع للضـريبة ، وكيفيـة تحديد المصروفات التي ساهمت بالفعل في تحقيق تلك الإيـرادات ، وتحديد أنواع الضرائب الواجبة التطبيق سواء المباشرة أو غير المباشـرة والاختلافات حول مدى الألتزام بالقوانين الضريبية ، والتي ترجع بصفة رئيسية لاختلافات العادات والتقاليد والثقافات والظروف البيئية المختلفة التي تحكم السلوك الضريبي لدافعي الضرائب داخل كل دولة .

لاشـك أن التحديد الدقيق لمصادر الدخل من الأمور ذات الأبعاد الدولية الـتي تخضـع لفلسفة النظم الضريبية ، وعادة ما يتضمن البعد الدولي تحديد الدخل من المصادر الأجنبية نتيجة عمليات تصدير السلع والخدمات وعمليات

الفــروع الخارجيــة والشــركات الــتابعة الأجنبية ، حيث يخضع الدخل من المصــدر الأول للضريبة بمجرد تولده مع امكانية استخدام الحوافز الضريبية لتشــجيع الصــادرات (اســتخدام معدلات ضريبية تمييزية أو منح أجازات ضــريبية . . الــخ) ، بينما تعد المحاسبة الضريبية الدولية على الدخل من المصــدر الثاني من الأمور الأكثر صعوبة وتعقيداً ، فإذا كان الهدف من تلك المحاســبة الضريبية هو تحديد حجم العبء الضريبي على الدخل المحقق من مصادر أجنبية فإنه من الأهمية بمكان التمييز الدقيق بين مجموعتين رئيسيتين هما :-

- الأربــاح المختــلفة فــي الدولــة الأم من عمليات التصدير والأستيراد للسلع والخدمات .
- الأربــاح المحققة في الدول المضيفة للفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية .

13/1/2 نظم الضرائب القومية National Tax Systems

إن الاخــتلافات البيئية بين الأمم هي التي تؤدي إلى عديد من الاختلافات فــي النظم الضريبية القومية ، حتى في البلاد التي تتسم بأن لها عوامل بيئية متشــابهة (عــلى ســبيل المــثال نظم الحكم الديمقراطي الغربية) فإن النظم الضــريبية المرتــبطة بها تتباين بسبب وجود مداخل محلية مختلفة للحصول على الإيرادات أو الموارد الحكومية . وفيما يلي أبرز تلك النظم الضريبية :-

المداخل الأقليمية والعالمية النطاق

The Territorial and worldwide Approaches

1- المدخل الأقليمي Territorial Approach

يشـــير ذلك المدخل إلى أن الدخل الخاضع للضريبة في دولة معينة يجب أن يكـــون مـــتولداً داخل حدودها ، ومن ثم فإن الدخل من المصادر الأجنبية يجـــب أن يخضـــع للضريبة في الدولة التى يتحقق داخل حدودها الإقليمية ، وهـــناك العديـــد مـــن الـــدول التي تتبنى ذلك المدخل مثل بنما وهونج كونج وسويسرا ومعظم دول أمريكا الوسطى والجنوبية .

تأسيســـا عـــلى ذلـــك فإن الشركات المتعددة الجنسية التي تقع مراكزها الرئيســـية داخـــل تـــلك الدول تكون ملزمة بسداد الضرائب عن الأرباح من عمـــلياتها داخـــل الحـــدود فقط وتستبعد بالتالي الأرباح التي حققتها فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية من الخضوع للضريبة في تلك البلاد .

2- المدخل العالمي النطاق Worldwide Approach

يشير ذلك المدخل إلى سريان الضريبة على جميع الدخول المتولدة سواء من مصـــادر محـــلية أو من مصادر أجنبية ، ومن ثم فإن الشركات المتعددة الجنسية الـــتي تقـــع مراكزها الرئيسية داخل تلك الدولة تكون ملزمة بسداد الضرائب عن الدخـــول المـــتولدة من عملياتها المحلية داخل الحدود بالإضافة إلى كافة الدخول المتولدة من جميع فروعها الخارجية وشركات التابعة الأجنبية المنتشرة في مختلف دول العـــالم . ففـــي ظل ذلك المدخل تقوم السلطات الضريبية في الدولة بفرض الضرائب على دخول جميع الشركات حتى المملوكة منها لمستثمرين أجانب وهي

مـــا تعـــرف بالفـــروع الأجنبية ، وعادة ما تتم المحاسبة الضريبية لتلك الفروع الأجنبية العاملة داخل الحدود بنفس المعدلات التي تحاسب بها الشركات الوطنية .

ولا شـــك أن تطبيق ذلك المدخل يؤدي إلى الازدواجية في المعاملة الضريبية لـــنفس الدخـــل فـــي دولـــتين مختلفتين **Double Taxation** . ولذلك فعادة ما يتم الـــتخفيف مـــن آثـــار الازدواج الضريبي عن طريق معاملة الدخول المتولدة من مصادر أجنبية عن طريق ما يعرف بالخصم الضريبي **Tax credit** أو عن طريق الاتفاقيـــات الضـــريبية لمنع الازدواج الضريبي أو عن طريق التأجيل الضريبى لـــلدخل من المصادر الاجنبية **Deferral Taxation** حتى يتم حصول الشركة الأم على توزيعات الأرباح من قطاعاتها الأجنبية . إن المدخل العالمي النطاق لفرض الضـــريبة يعتـــبر أكثر شيوعاً من المدخل الأقليمي ويحظى بشكل متزايد بقبول واســـع الـــنطاق ، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية ذلك المدخل، حيث تقوم الســـلطات الضريبية هناك بفرض الضرائب على دخل الفروع الأجنبية للشركات الأمـــريكية المـــتعددة الجنســـية مثلها في ذلك مثل دخل جميع الشركات المحلية باعتـــبارها امـــتداداً للشـــركة الأم مـــع الأخذ في الحسبان أن هذا الدخل قد سبق خضـــوعه للضـــريبة في الدولة الأجنبية المضيفة لنشاطه ، ولذلك تسمح قوانين الضـــرائب الأمريكية في تلك الحالة بخصم ضرائب الدخل المدفوعة في الخارج قبل الوصول إلى صافي الدخل الخاضع لضريبة الدخل الأمريكية ، ويتم معالجتها كتخفيضات من الألتزامات الضريبية .

النظم الكلاسيكية والمتكاملة Classic and Integrated systems

من خلال النظام الكلاسيكي التقليدي **Classic System** يتم اخضاع الدخل إلى الضرائب عندما يتم الحصول عليه عن طريق المنشأة الخاضعة للضريبة،

وتطبيقاً لذلك فقد تخضع الأرباح المحققة عن طريق الشركة المتعددة الجنسية للضرائب مرتين الأولى عند تحققها والثانية عند استلامها كتوزيعات للأرباح.

بينما يحاول النظام المتكامل **Integrated System** حذف الازدواج الضريبي **Double Taxation** عن طريق فرض الضريبة على دخل الشركة بشكل مختلف اعتماداً على ما إذا كان قد تم توزيعه على حملة الأسهم ، ويتم إخضاع الدخل الذي يتم احتجازه داخلياً (بدون أن يتم توزيعه) باستخدام معدل ضريبة أكبر .

يتم استخدام المدخل الكلاسيكي بشكل شائع في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين تطبق ألمانيا نظام المدخل المتكامل .

الاستقطاعات المسموح بها Allowable Deductions

يمثل الدخل الخاضع للضريبة **Taxable Income** مقدار الدخل الذي يتم فرض الضريبة عليه ، هذا وتختلف البلاد في السماح باستقطاع المصروفات من الإيرادات لتحديد الدخل الخاضع للضريبة . وكأمثلة على ذلك العمر الاقتصادي المسموح به عند حساب الإهلاك على الأصول القابلة للإهلاك ، استنفاد المصروف أم الرسملة **Expensing vs. Capitalizing** ، معالجة تكاليف البحوث والتطوير بالإضافة إلى ما يتعلق بطرق محاسبة تكلفة المخزون المقبولة .

الضرائب المباشرة وغير المباشرة Direct and Indirect Taxes

تعتبر ضريبة الدخل على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة ضريبة مباشرة على دخل الشركة ، بينما في كثير من البلدان فإن ضريبة

القيمـــة المضـــافة Value Added Tax (VAT) كضـــريبة غير مباشرة هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية من منظمات الأعمال .

تؤثر تلك الاختلافات بوضوح على كيفية اخضاع دخل المصدر الأجنبي للضـــريبة ، يقدم الشكل رقم (13/1) مقارنة بين المعالجة الضريبية لمصدر الدخل الأجنبي والضرائب الأجنبية في عدد 28 بلد من البلدان .

كمـــا يوضـــح الشـــكل رقم (13/2) طريقة فرض الضريبة على منشآت الأعمال الأجنبية لنفس تلك البلاد .

خصم الضريبة الأجنبية والأتفاقيات الضريبية

Foreign Tax credit (FTC) and Tax Treaties

إن خصم الضريبة الأجنبية تعتبر أحد الوسائل لتجنب الأزدواج الضريبي عـــلى مصـــدر الدخل الأجنبي ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم أعطاء خصـــم عـــلى ضرائب الدخل الأجنبية المدفوعة عن طريق الشركات التابعة الأجنـــبية للشـــركة الأم المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المـــثال عـــندما تقـــوم أحد الشركات التابعة لأحد الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية والتي تقع في ألمانيا بدفع ضرائب من المنبع على توزيعات الأرباح المدفوعـــة إلى الشركة الأم ، فإن الشركة الأم في الولايات المتحدة الأمريكية يسمح لها بخصم ضريبة مساوية لضريبة المنبع المدفوعة في ألمانيا .

شكل رقم (13/1)
المعالجة الضريبية لمصدر الدخل الأجنبي والضرائب الدولية

البلد	فرض الضريبة على مصدر الدخل الأجنبي	خصم الضرائب الأجنبية المدفوعة والإعفاءات
1 – الأرجنتين	نعم	خصم الضريبة متاح .
2– أستراليا	نعم	خصم الضريبة متاح .
3– النمسا	نعم	الخصم مقابل الضرائب على التوزيعات والفائدة والأتاوة فقط .
4– بلجيكا	نعم	إذا خضعت للضريبة في بلد أخر فإن 25% من مصدر الدخل الأجنبي يخضع للضريبة .
5– البرازيل	نعم	خصم الضريبة متاح .
6– تشيلي	نعم	خصم الضريبة متاح .
7– الصين	نعم	خصم الضريبة متاح .
8– كوستاريكا	لا	غير قابلة للتطبيق .
9– جمهورية التشيك	نعم	لا
10– فرنسا	نعم	التوزيعات معفاة .
11– غانا	نعم	لا
12– المجر	نعم	لا
13– الهند	نعم	خصم الضريبة متاح .
14– أندونيسيا	نعم	لا
15– ايطاليا	نعم	خصم الضريبة متاح .
16– اليابان	نعم	خصم الضريبة متاح .
17– ماليزيا	لا مع بضعة أعفاءات محددة	غير قابلة للتطبيق .
18– المكسيك	نعم	خصم الضريبة متاح .
19– نيجيريا	نعم	لا
20– النرويج	نعم	خصم الضريبة متاح .
21– بنما	لا	غير قابل للتطبيق .
22– الفلبين	نعم	خصم الضريبة متاح .
23– سنغافورة	نعم	خصم الضريبة متاح .
24– جنوب أفريقيا	لا مع بضعة اعفاءات محددة ونعم ابتداء من العام المالي 2001 – 2002	غير قابل للتطبيق .
25– تايوان	نعم	غير قابل للتطبيق .
26– الولايات المتحدة الأمريكية	نعم	خصم الضريبة متاح .
27– فنزويلا	لا	خصما الضريبة متاح .
28– كوريا الجنوبية	نعم	الخصم الضريبي متاح .

شكل رقم ([illegible])

فرض الضريبة على منشآت [illegible] الأجنبية

البلد	الضرائب المفروضة على الشركات [illegible]
1- الأرجنتين	يتم فرض ضريبة بمعدل ضريبي موحد على الشركات [illegible] بالأرجنتين وعلى المكاسب [illegible] مصدر وتوزيعات الأرباح [illegible] لحاملة والسندات الحكومية [illegible]
2- أستراليا	يتم إخضاع مصدر الدخل [illegible] الضريبة عند معدل ضريبة موحد [illegible] خاصة على الفائدة والإتاوات وتوزيعات الأرباح [illegible]
3- النمسا	يتم فرض ضرائب موحدة على الشركات [illegible] الرأسمالية [illegible] والإتاوات [illegible]
4- بلجيكا	ضريبة على غير المقيمين على [illegible] منبع [illegible]
5- البرازيل	يتم فرض ضريبة على الدخل [illegible] موحد على الشركة [illegible]
6- شيلي	يتم فرض ضريبة [illegible] موحدة على [illegible]
7- الصين	يتمثل معدل الضريبة [illegible] الأجنبية بمعدل 33% [illegible]
8- جمهورية التشيك	يتم فرض ضريبة على مصدر الدخل [illegible] الشركات [illegible]
9- فرنسا	يتم فرض ضرائب موحدة على الشركات [illegible] بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية على [illegible]
10- غانا	يعتبر الدخل الذي يحدث أو ينشأ في [illegible] للضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات [illegible]
11- المجر	يخضع مصدر الدخل المجري إلى ضريبة موحدة [illegible] إخضاع الفوائد المدفوعة عن طريق الحكومة [illegible] للمجر الضريبية.
12- الهند	يتم فرض ضريبة على الدخل المستلم أو المشتق [illegible] أو اشتق من أحد المصادر بمعدل ضريبي مختلف [illegible] الشركات الهندية ، وتعتبر معدلات الضريبة على [illegible] المعدلات المفروضة على دخل الشركات المحلية [illegible]
13- أندونيسيا	يخضع الدخل المحقق في أندونيسيا إلى الضريبة [illegible]

14- إيطاليا	يتم اخضاع الدخل المكتسب في ايطاليا إلى معدلات ضرائب موحدة على الشركات كما تعتبر المكاسب الرأسمالية على الأصول المستخدمة في منشآت الاعمال في ايطاليا خاضعة للضريبة ، أما الدخل المكتسب من توزيعات الأرباح والفوائد والأتاوات من مصادر ايطالية فإنه يخضع فقط لضريبة مخصومة من المنبع .
15- اليابان	يخضع الدخل المكتسب من مصادر داخل اليابان فقط للضريبة ، يتم فرض الضريبة بمعدلات ضرائب موحدة على الشركات .
16- ماليزيا	يتم اخضاع الدخل الناشئ من أنشطة أعمال في ماليزيا للضرائب عند معدل ضريبي موحد على الشركات .
17- المكسيك	يتم اخضاع الدخل الناشئ من أنشطة أعمال في المكسيك للضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات .
18- نيجيريا	يتم اخضاع الدخل الناشئ في نيجيريا إلى الضريبة باستخدام معدل ضريبي موحد على الشركات .
19- النرويج	يخضع مصدر الدخل النرويجي إلى معدل ضريبي موحد على الشركات.
20- بنما	يتم فرض ضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات على الدخل الناشئ من مصادر دخل بنمية .
21- الفلبين	الشركات الأجنبية المقيمة والمرتبطة بأنشطة أعمال في الفلبين تخضع للضريبة على مصدر الدخل الفلبيني بنفس المعدلات الضريبية التي تطبق على الشركات المحلية . أما الشركات الأجنبية غير المقيمة فإنها غير مرتبطة بأنشطة أعمال في الفلبين ، وبالتالي فهي تخضع لضريبة على إجمالي إيراداتها من مصادر فلبينية ، ولا يتم السماح بخصم أية استقطاعات.
22- سنغافورة	تفرض ضرائب على الدخل الذي يحدث في أو ينشأ من سنغافورة عند معدل ضريبي موحد .
23- جنوب أفريقيا	يتم فرض ضريبة بمعدل مختلف عن المعدل التي تخضع له الشركات المحلية على الدخل الناشئ من أحد المصادر في جنوب أفريقيا .
24- تايوان	يتم فرض ضريبة على مصدر الدخل في تايوان بمعدل ضريبي موحد على الشركات .
25- الولايات المتحدة الأمريكية	بوجه عام يخضع الدخل من مصادر أمريكية ومن أعمال أمريكية إلى الضريبة فقط .
26- فنزويلا	يتم فرض ضريبة على الدخل الناشئ من مصادر في فنزويلا عند معدل ضريبة موحد على الشركات .
27- كوريا الجنوبية	يتم فرض ضريبة على الدخل الناشئ من مصادر بكوريا عند معدل ضريبة موحد على الشركة .

إن خصم الضريبة الأجنبية (FTC) الأمريكية تمثل تخفيض دولار مقابل دولار فـــي الألتزام الضريبي لدافع الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إن السـلطات الضريبية تحد من مقدار خصم الضريبة الأجنبية المسموح لمنع دافـــع الضريبة من استلام خصم في مواجهة الضرائب الأمريكية المفروضة على مصدر الدخل المحققة بالولايات المتحدة الأمريكية . إن الخصم الضريبي لأي ســنة خاضــعة للضريبة مقصور على مقدار الضرائب الأجنبية الفعلية المدفوعــة أو المســتحقة والضرائب الأمريكية (قبل خصم الضريبة الأجنبية) عــلى مصــدر الدخل الأجنبي الخاضع للضريبة . ان حدود خصم الضريبة الأجنبية يتم حسابها باستخدام المعادلة التالية : –

حد خصم الضريبة الأجنبية =

الضرائب الأمريكية قبل الخصم الضريبة الأجنبية × (مصدر الدخل الأجنبي) / (مصسر الدخل الأجنبى + الدخل من الولايات المتحدة)

إن كثير من البلاد الأخرى على سبيل المثال اليابان والهند تقوم باستخدام إجــراءات مماثــلة ، يتمــثل خصم الضريبة الأجنبية المسموح بها في مقدار الضرائب الأجنبية الفعلية المدفوعة أو المستحقة والضرائب في البلد قبل خصم الضريبة الأجنبية على مصدر الدخل الأجنبي الخاضع للضريبة .

إن فكرة الخصم الضريبي تقوم على إمكانية تخفيض الالتزامات الضريبية وفقــا لفلســفة الجنية مقابل الجنية ، حيث تخصم الضرائب الأجنبية المدفوعة عــن الدخــل المحقق داخل أراضي الدولة المضيفة من قيمة الضرائب التي تدفعهــا الشــركة المــتعددة الجنسية في الدولة الأم ، فإذا كانت هناك شركة مصــرية متعددة الجنسية مقرها الإسكندرية وتملك أحد الفروع الخارجية في تونــس فــإن هــذا الفرع الأجنبي سوف يقوم بسداد ضريبة الدخل في تونس

بالإضافة إلى سداد الضريبة من المنبع على أي توزيعات للأرباح يحولها إلى الشـــركة الأم بمصر ، وفي حالة فرض ضرائب على الدخل في مصر فإنها ســـوف تخضع نفس الدخل مرة أخرى للضريبة ، وبذلك لن يتبقى الكثير من هذا الدخل المحقق في الفرع الأجنبي ، إن الخصم الضريبي يعتبر بمثابة دالة لضـــريبتين مختلفـــتين هما الضريبة من المنبع على توزيعات الأرباح وهي مباشـــرة على الشركة الأم بواسطة السلطة المفترض أن تدفع بواسطة الشركة الأم بأعتـــبارها المالكـــة للفرع الأجنبي التي قام بالسداد الفعلي للضريبة على الدخل ، ومع ذلك فإن الشركة الأم لا تحصل على خصم من ضريبة إلا على النســـبة فقـــط المقابلة للتوزيعات المعلنة التي حصلت عليها . وفيما يلي مثالاً يوضح كيفية حساب الخصم الضريبي .

مثال توضيحي :

بـــلغ الدخـــل الخاضـــع للضريبة المقرر لأحد الشركات المتعددة الجنسية الأمـــريكية من أحد الشركات التابعة بأيرلندا مبلغ 2000000$ وقد بلغ الدخل المقـــرر فـــي الولايات المتحدة الأمريكية 4000000$ ، قامت الشركة بسداد ضـــرائب بمبـــلغ 800000$ إلى حكومة أيرلندا ، وقد بلغ الألتزام الضريبي الأمـــريكي قـــبل خصم الضريبة الأجنبية 2100000$ ، ويتم حساب خصم الضريبة الأجنبية المقرر على النحو التالي:-

$$= \$\,2100000 \times \frac{\$\,2000000}{\$\,4000000 + \$\,2000000}$$

مثال توضيحي

الدخل قبل خصم الضريبة الأجنبية	$ 1200000
ضريبة الدخل الأجنبية المدفوعة 40%	$ 480000

الدخل بعد خصم الضريبة	$ 720000
التوزيعات المحولة للشركة الأم (50%)	$ 360000
الضريبة الضمنية الأجنبية 15% (ضريبة المنبع)	$ 54000
حساب الخصم الضريبي	$ 306000
الخصم المباشر مقابل الضريبة الضمنية الأجنبية	$ 54000

الخصم المباشر المحتسب

$$\text{ضريبة الدخل الأجنبية} \times \frac{\text{التوزيعات}}{\text{الدخل بعد الضريبة}}$$

$$480000 \times \frac{36000}{720000} = \$\ 240000$$

اجمالى الخصم الضريبى $ 294000

وقــد حث النظام العالمي للاقتصاد معظم البلاد على الدخول في اتفاقيات ضــريبية مع البلاد الأخرى ، وتتمثل الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها تلك الاتفاقيات في تجنب الازدواج الضريبي للدخل وتخفيض العوائق والقيود التي يمكن أن تحيط بالتجارة والاستثمارات الدولية .

13/2 نظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة)

International Indirect Taxes Systems (Value Added Tax – VAT)

تعتــبر الضرائب غير المباشرة في عديد من البلاد هي المصدر الرئيسي لمواردهــا ، ومــن ثم فهي تحتل أهمية خاصة في تلك الدول ولا سيما الدول الأوربية ، وتتنوع تلك الضرائب غير المباشرة وتختلف من دولة إلى أخرى ، فقد تفرض ضريبة على معدل الدوران **Rate of Return Tax** أو رقم إجمالي المبيعات عند جميع مراحل الإنتاج ، وقد يشار إليها بعديد من المسميات حيث قــد يطــلق عليها ضريبة الإنتاج **Product Tax** إذا فرضت عند الانتهاء من

تصـــنيع المنـــتج ، وقد يطلق عليها الضريبة العامة على المبيعات General Sales Tax إذا فرضت على أسعار بيع التجزئة أو الجملة للمنتجات أو الخدمات عـــن كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، وقد تفرض ضريبة على صافى القيمة أو صافى الثروة Net Worth ، وهي ضريبة تفرض على الأرباح غير الموزعة فـــي نهايـــة السنة المالية ، والتي قد تحتفظ بها إدارة الشركة لأغراض تدعيم المراكـــز المالية أو المضاربة على الأسهم العادية المتداولة للشركة في أسواق رأس المـــال ، وعادة ما يحتفظ بتلك الأرباح غير الموزعة في شكل أرصدة للاحـــتياطيات أو بنود للأرباح المحتجزة تظهر ضمن حقوق الملكية في قائمة المركـــز المـــالي للشركة مع الأخذ في الاعتبار أن الأرباح الموزعة تخضع للضـــرائب المباشرة على دخل الشركات . وقد يتم فرض ضريبة على القيمة المضـــافة (VAT) Value – Added Tax وتفرض تلك الضريبة في عديد من الـــدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أداة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الرعاية الصحية .

13/2/2 **الضريبة على القيمة المضافة** Value – Added Tax (VAT)

تعـــرف الضـــريبة عـــلى القيمة المضافة VAT بأنها تلك الضريبة التي تتأسس على أنفاق المستهلك ، حيث تعتمد الحكومات في كثير من البلاد بشكل كبير على ضريبة القيمة المضافة لتدبير مواردها وإيراداتها ، ويوجد سوء فهم شـــائع بـــأن ضريبة القيمة المضافة موجودة في معظم البلاد الأوروبية فقط ، حيـــث فـــي الحقيقـــة أن الضريبة على القيمة المضافة تعتبر شائعة في كافة مـــناطق العـــالم ، يوضح ذلك الشكل رقم (13/3) ، ويتأسس مفهوم الضريبة عـــلى القيمـــة المضافة على فرض الضريبة على كل نشاط إنتاجي أو نشاط

أعمـــال يضـــيف قيمة إلى المواد الخام أو المنتجات المشتراة من المشروعات الأخرى . وتلك الضريبة تختلف عن ضريبة المبيعات على أساس أن ضريبة المبيعات تفرض فقط عند نقطة البيع بالتجزئة بدلاً من فرض الضريبة عن كل نشاط من أنشطة الإنتاج أو التسويق .

وعـــادة ما يستخدم مدخل الطرح أو الأستبعاد في حساب الضريبة على القيمة المضافة .

مثال توضيحى :

تقـــوم أحد المصانع ببيع أحد منتجاتها إلى أحد تجار الجملة ، ويقوم تاجر الجمـــلة بـــتوزيع المنـــتج إلى تجار التجزئة والذين يقومون ببيع المنتج إلى المستهلكين النهائيين . يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء عند كل نقطة يتم فيها تحويل المنتج .

تتمـــثل الوحدة النقدية للبلد فى الفرنك (F) ، ويفترض أن معدل ضريبة القيمة المضافة يبلغ 12% .

	سعر الشراء	سعر البيع	القيمة الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة عند معدل 12٪
المصنع	F 200	F 400	F 200	F 24
تاجر الجملة	F 400	F 005	F 001	F 12
تاجر التجزئة	F500	F 650	F 150	F 18
الاجمالى			F 450	F 54

شكل رقم (13/3)

أمثله على ضريبة القيمة المضافة فى البلاد والأقاليم المختلفة

المنطقة	البلد	معدل الضريبة على القيمة المضافة
إقليم أسيا – الباسيفيك	-استراليا	%10
	– الصين	%17
	– إندونيسيا	%10
	– الفلبين	%10
	– نيوزلندا	%12.5
	– سنغافورة	%3
	– كوريا الجنوبية	%10
	–تايوان	%5
	– تايلاند (أول ابريل2001)	%7
	– فيتنام	%10
أمريكا الوسطى والجنوبية	– الأرجنتين	%21
	– شيلى	%18
	– كولمبيا	%15
	– كوستاريكا	%13
	– الاكوادور	%10
	– جواتيمالا	%10
	– بنما	%5
	– بيرو	%18
	– فنزويلا	%15.5
أوروبا الوسطى والشرقية	– بلغاريا	%20
	– التشيك	%22
	– المجر	%25
	– ليتوانيا	%18

	- بولندا	%22
	- رومانيا	%22
	- روسيا	%20
	- سولفاكيا	%23
	- يوغسلافيا (1يناير 2001)	%20
أمريكا الشمالية	- كندا	%7
	- المكسيك	%15
أفريقيا	- الكاميرون	%18.7
	- غانا	%10
	- ساحل العاج	%20
	- كينيا	%16
	- نيجريا	%5
	- جنوب أفريقيا	%14
	- زامبيا	%17.5
	- مصر	%10
أوروبا الغربية	- بلجيكا	%21
	- الدينمارك	%25
	- فرنسا	%20.6
	- ألمانيا	%16
	- اليونان	%18
	- إيطاليا	%20
	- هولندا	%17.5
	- البرتغال	%17
	- أسبانيا	%16
	- السويد	%25
	- سويسرا	%6.5
	- تركيا	%15
	- المملكة المتحدة	%17.5

وغنى عن القول فأن اجمالى الضريبة على القيمة فى كافة المراحل تبلغ F 54 المدفوعـــة فى مرحلة التصنيع الأولى يؤدى إلى التوصل إلى سعر بيع للمستهلك بواقع F 650 ، أن اجمالى مقدار الضريبة عل القيمة المضافة بواقع F 54 يعتبر مساويا لمعدل 12 % من اجمالى القيمة المضافة (F 650 سعر البيع النهائى –200 سعر الشراء المبدئى = $450) ، أن ضريبة القيمة المضافة أصبحت شائعة تماما فى البلاد الأخرى على سبيل المثال استراليا وكندا ، وتلك الضريبة لن تؤثر بوجه عام على مصروفات الضريبة للمنشأت حيث أنها تحمل الضريبة على القيمة المضافة على المستهلكين عند نفس المعدل الذى يتم على أساس حساب تلك الضريبة .

يوضح الشكل رقم (13/4) موقف شامل يتضمن سلسلة من الموردين ، حيث يمكـــن لكـــل مورد من المديرين أن يسترد الضريبة على القيمة المضافة فيما عدا المســـتهلك النهائى ، ويفترض أن كافة المعاملات تتم فى نفس البلد وتخضع لنفس ضريبة القيمة لمضافة عند معدل 10% ، ولا شك أن ضريبة القيمة المضافة تتباين مـــن بلد إلى أخر ، وهناك بعض المعاملات يتم إعفائها من الخضوع إلى الضريبة على القيمة المضافة وقد ترتبط تلك المعاملات بعديد من العمليات الدولية.

شكل رقم (13/4)

سلسلة الضريبة على القيمة المضافة

كافة القيم باليورو

	الشراء بدون الضريبة على القيمة المضافة	البيع بدون الضريبة على القيمة المضافة	الضريبة على القيمة المضافة ٪10 مدخلات	الضريبة على القيمة المضافة ٪10 المخرجات	سداد ضريبة القيمة المضافة إلى الإدارة الضريبية
مورد المواد الخام	–	500	–	50	50
المصنع	500	1000	50	100	50
تجار الجملة	1000	1600	100	160	60
تجار التجزئة	1600	1900	1690	190	30
العميل النهائى	1900	–	*190		** 190

* المقدار المدفوع عن طريق المستهلك النهائى حيث لا يكون قادراً على استرداده .

** اجمالي المقدار المستلم عن طريق إدارة الضريبة على اقيمة المضافة من كافة البائعين .

13/3 الأعباء الضريبية والتخطيط الضريبى فى البيئة الدولية

Tax Burdens and Tax Planning in The International Environment

13/3/1 التباين فى حجم الأعباء الضريبة التى تتحملها الشركات المتعددة الجنسية

The Diversity of Taxes Burdens For Multinationals

تتـباين وتختـلف حجم الأعباء الضريبية التى تتحملها الشركات المتعددة الجنسـية الـتى تمـارس عمـلياتها الدوليـة فى العديد من دول العالم ذات الخصـائص البيـئية المختلفة ، وربما ترجع تلك الاختلافات المرتبطة بحجم الاعباء الضريبية لعديد من الأسباب لعل أبرزها ما يلى :-

1- الاختلاف الواضح في معدلات الضريبة على دخل الشركات بين دول العـالم الـتى تمـارس بها العمليات الدولية والاستثمارات الأجنبية للشركات المـتعددة الجنسية ، يوضح الشكل رقم (13/5) معدلات الضريبة على دخل الشركات فى بعض دول العالم .

شكل رقم (13/5)

معدلات الضريبة على دخل الشركات فى بعض دول العالم

ألمانيا	% 49
إيطاليا	% 46
الدنيمارك	% 40
فرنسا	% 42
أسبانيا	% 36
إنجلترا	% 33
اليونان	صفر %
مصر	% 40
لبيا	% 60

ويلاحظ مدى التباين فى معدلات الضريبة المفروضة على دخل الشركات فى دول العامل التى تمارس فيها تلك العمليات والاستثمارات الدولية ، حيث تبلغ 60 % فى ليبيا ، 40 % فى مصر ، 33 % فى إنجلترا صفر % فى اليونان .

2- وجـود اخـتلاف واضـح فى تفسير مفهوم المصروفات التى يسمح باسـتقطاعها من الإيرادات المحققة للوصول إلى مقدار صافى الدخل الخاضع للضريبة .

وكما سبق الإشارة فى أن هناك تباين واضح فى تحديد العمر الافتراضى الذى تحسب على أساسه مصروفات الإهلاك السنوى للأصول الثابتة الخاضعة للإهـلاك ، والـتمييز بيـن المصروفات الايرادية والرأسمالية **Expensing Versus Capitalizing** ، ومعالجة تكاليف البحوث والتطوير **Treatment of Research and Development Costs** كمصـروفات تحمل على قائمة الدخل أو يـتم رسـملتها على مدار عده فترات زمنية ، بالإضافة إلى الاختلاف فى بعـض طـرق المحاسبة عن تكلفة المخزون . يوضح الجدول رقم (13/6) طبيعة ذلك التباين والاختلاف فى المعالجة المحاسبية لبعض البنود الهامة .

3- اختلاف تحديد ومفهوم دخل الشركات المتعددة الجنسية ، حيث يتوقف تفسـيره بدرجة كبيرة على نظرة كل دولة إلى الاستثمارات الأجنبية ووسائل جذبها وتشجيعها .

فعـادة مـا تقـوم الدول التى ترغب فى تشجيع الاستثمار الاجنبى على اسـتثمار رؤوس أموالهم فى المشروعات الوطنية عن طريق استخدام مفهوم ضـيق يـترتب عـليه تخفيض الأعباء الضريبية على المستثمرين الأجانب والشـركات المـتعددة الجنسـية والعكس صحيح . فالدول التى لا ترغب فى

التوسيع فى الاستثمارات الأجنبية نظراً لظروفها البيئية الخاصة تقوم باستخدام المفهوم الواسع للدخل مما يؤدى إلى زيادة الأعباء الضريبية على المستثمرين الأجانب والحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد .

4- الاختلافات فى نصوص القوانين والتشريعات واللوائح الضريبية وما يرتبط بها من تعليمات تفسيرية وتنفيذية بالإضافة إلى تباين المعدلات الضريبة الفعال .

شكل رقم (13/6)

التباين فى المعالجة المحاسبية للمخزون السلعى وتكلفة البحوث والتطوير

	المحاسبة عن تكلفة المخزون السوق والتكلفة أو السوق أيهما أقل	المحاسبة عن رسملة تكلفة البحوث والتطوير	
		تكلفة البحوث	تكلفة التطوير
استراليا	صافى القيمة القابلة للتحقق .	لا	لا
النمسا	تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق .	لا	لا
البرازيل	تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق .	نعم	نعم
الدينمارك	صافى القيمة القابلة للتحقق .	لا	نعم
ألمانيا	تكلفة الإحلال أو صافى القابلة للتحقق ناقصا الربح العادى .	لا	لا
المملكة المتحدة	صافى القيمة القابلة للتحقق	لا	نعم
الولايات المتحدة الأمريكية	المقدار المتوسط من تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق وصافى القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادى .	نعم	لا
مصر		لا	نعم
نيوزلندا	صافى القيمة القابلة للتحقق .	نعم	لا
جمهورية التشيك	غير قابلة للتطبيق .	نعم	نعم
هولندا	صافى القيمة القابلة للتحقق .	نعم	نعم
اليابان	تكلفة الإحلال .	لا	لا
السويد	صافى القيمة القابلة للتحقق .	نعم	لا

فلاشـــك أن ذلـــك يـــؤدى إلى اختلاف حجم الأعباء الضريبية للشركات المتعددة الجنسية فالمعدل الضريبى المرتفع فى أحد الدول فى ظل تحديد غير دقيق لمفاهيم الدخل والإيرادات والمصروفات فى تلك النصوص قد يؤدى إلى معـــدل ضـــريبى فعلى منخفض ، حيث يمكن للمحاسبين الضريبيين استغلال الـــثغرات القانونية فى تلك المفاهيم الأساسية لتخفيض حجم الأعباء الضريبة عن طريق تضييق مفهوم الدخل أو التوسع فى مفهوم المصروفات التى تخصم من الإيرادات للوصول إلى صافى الدخل الخاضع للضريبة .

5- الاختلاف فى إدارة الأجهزة الضريبة ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشـــرية ومـــدى الســـلطات الممنوحة لها والأجهزة الرقابية عليها ، وتباين طرق وإجراءات الفحص والربط الضريبى مع استخدام وسائل وأدوات التقنية الحديثة فى كافة مراحل العمل الضريبى .

ولاشـــك أن ذلـــك التباين والاختلاف فى الدول التى تعمل فيها الشركات الدوليـــة والمقدرة الجنسية تؤدى إلى اختلاف الأعباء الضريبية التى تتحملها تلك الشركات .

6- وجـــود بعـــض الدول التى توفر حماية ضريبة للأعمال الدولية التى تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية ، والتى من أثرها تخفيض العبء الضريبى أو عدم خضوع بعض الدخل الاجنبى للضريبة .

فهـــناك بعـــض الـــدول تطبق ما يعرف بالجنات الضريبية **Tax Haven** والذى يترتب عليها عدم خضوع الدخل كاملا من مصادر أجنبية للضريبة أو خضـــوعه للضـــريبة فقـــط عند الإعلان من توزيعات الأرباح بعد استلامها بـــالفعل، وتشـــير مقاطعة الجنات الضريبية بأنها تلك الأماكن التى فيها يتلقى

الأجانب الدخل أو امتلاك الأصول دون سداد ضرائب عليها بمعدلات مرتفعة، وكأمثلة على الدول التى توفر الحماية الضريبية ما يلى :-

- دول ليس لديها نظام ضرائب على الدخل مثل جزء الباهاما وبرمودا .
- دول نظـــام ضـــرائب عـــلى الدخل ولكن يتم فرضها بمعدلات ضريبية منخفضة مثل جزء فرجينيا البريطانية .
- دول بها نظام ضرائب على الدخل من المصادر المحلية مع استثناء الدخول من المصادر الأجنبية للخضوع للضريبة مثل هونج كونج وليبريا وبنما .
- دول تســمح ببعض الامتيازات الخاصة ، ومن ثم فأن حماية الضريبة بها تكون محدودة .

وللاســتفادة مــن الحماية الضريبية فأن الشركات المتعددة الجنسية تنشأ فــرعا لها فى دولة من دول الحماية الضريبة لتضمن تدفق أشكال مختلفة من تلك الدول المضيفة إلى الدولة ألام ، والهدف هو تحويل الدخل من دولة ذات معــدلات ضريبية مرتفعة إلى دولة توفر الحماية الضريبية باستخدام الفروع الخارجة فى تلك الدولة كأدوات وسيطة فى تلك العملية .

13/3/2 التخطيط الضريبى فى البيئة الدولية

Tax Planning in The International Environment

يشــير التخطيط الضريبى فى البيئة الدولية إلى الدراسة العلمية المتعمقة والشــاملة للنظم الضريبة المطبقة بالفعل فى الدول الأجنبية المضيفة للفروع والشــركات الــتابعة الأجنــبية أو فى الدول التى من المحتمل اتخاذ قرارات اســتثمارية بها ، بهدف تحديد الأنشطة الاقتصادية التى تتمتع بمزايا ضريبية تمكنها من الاستثمار فيها وتجنب الأنشطة التى لا تتمتع بمثل تلك المزايا .

فعادة ما تلجا الشركات المتعددة الجنسية إلى التخطيط الضريبى فى ضوء الفهم السليم لطبيعة الظروف البيئية لكل دولة قبل اتخاذ قرار الاستثمار الاجنبى، ويمكن القول بأن هناك عديد من المراحل التى يمكن لإدارة تلك الشركات الدولية من خلالها خدمة أسواقها الخارجية و ترشيد قراراتها الاستثمارية عن طريق التخطيط الضريبى الملائم لها فى ضوء عديد من الإرشادات المتعلقة بأنشطة الصادرات والفروع الأجنبية والشركات التابعة والمواقع الجغرافية للعمليات الأجنبية .

الصادرات Exports

يجب أن تقرر إدارة الشركات المتعددة الجنسية فى مجال التخطيط الضريبى للصادرات سواء الخاصة بالسلع والخدمات والتكنولوجيا ما إذا كانت تخطط لخدمة تلك المنتجات من الدولة الأم أم من الدولة الأجنبية التى سوف يتم التصدير إليها مع تحديد المزايا التى يمكن أن تعود عليها من مكاتبها بالخارج . وغنى عن القول فأنه يمكن توفير العديد من الفرص والمزايا الضريبية من شركات البيع الأجنبية المنتشرة فى مختلف أنحاء العالم .

وإذا كانت إدارة الشركة تخطط للحصول على تراخيص تكنولوجيا بالخارج فأن عليها أن تأخذ فى حسبانها ما يرتبط بها من ضرائب سواء أكانت مدفوعة من المنبع أو حسب الاتفاقيات الضريبية .

الفروع الأجنبية والشركات التابعة الخارجة

Foreign Branches and Subsidiaries

أن ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالخارج من خلال أحد الفروع أو الشركات التابعة يوفر للشركة المتعددة الجنسية العديد من المزايا الضريبية .

فعندما تقوم الشركة المتعددة الجنسية بافتتاح فرعا لها بأحد الدول المضيفة يمكـن لهـا أن تسـتفيد من الخسائر المتوقعة فى السنوات الأولى للنشاط فى تخفيـض اجمالى الأرباح المحققة للمجموعة ككل ، ومن ثم تخفيض الأعباء الضريبية التى تتحملها المجموعة فى الدول الأم ، أيضا فأن تحويلات الفروع الأجنـبية عـادة مـا لا تكـون موضوعا للضرائب من المنبع عكس الحال بتوزيعات أرباح الشركات التابعة .

ومن جهة أخرى فأن الدخل الذى تحققه الشركات التابعة سيظل بعيداً عن إجراءات المحاسبة الضريبية فى الدولة الأم حتى يتم تحويلة بعد الإعلان عن الـتوزيعات للأرباح ، إلا أن المشكلة الأساسية فى تلك الشركات التابعة تكمن فى عدم تحميل الشركة الأم بالخسائر التى قد تحققها ، ومن هنا يتعين أن تقوم بالـتخطيط الضريبى لأداء الأنشطة والعمليات بالخارج لتلك الشركات التابعة باعتبارها تمثل وحده اقتصادية قانونية مستقلة .

الموقع الجغرافى للعمليات الأجنبية Location of Foreign Operations

هـناك ثلاثة متغيرات هامة تؤثر على عملية التخطيط الضريبى لاختيار الموقـع الملائـم لممارسـة العمـليات الأجنبية هى الحوافز الضريبية **Tax Incentives** والمعـدلات الضـريبية **Tax Rates** بالإضـافة إلى الاتفاقيات الضريبية **Tax Treaties** .

حيـث تسـهم الحوافـز الضريبية فى أحد الدول عملياً فى تخفيض حجم الـتدفقات النقدية للخارج والتى قد تكون مطلوبة لزيادة الاستثمارات فى أحد الفـروع أو الشركات التابعة بتلك الدولة مما قد يؤدى فى النهاية إلى مضاعفة قيمتها الاقتصادية الحالية .

ولا شك أن المعدلات الضريبية التى تخضع لها الفروع والشركات التابعة الأجنبية أحد المتغيرات الهامة فى مجال تخطيط الموازنة الرأسمالية واتخاذ قرارات الاستثمار فى الشركات المتعددة الجنسية ، وهنا يتعين الفهم والإدراك الكامل لإدارة تلك الشركات للقوانين والتشريعات الضريبية فى بلاد العالم المضيفة المختلفة .

أيضا تلعب الاتفاقيات الضريبية دورا مؤثرا فى مجال تحديد حجم التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب المدفوعة من المنبع سواء على توزيعات الأرباح والفوائد .

فقد ترتب على اتساع نطاق التجارة الدولية وتطور استثمارات الشركات المتعددة الجنسية وتعقد وزيادة مشاكل المحاسبة الضريبية الدولية زيادة الإدراك بأهمية البحث عن أفضل السبل للتخفيف من أثار الازدواج الضريبى وفى نفس الوقت المحافظة على الموارد المالية لكل دولة . من هنا فقد اتجهت العديد من الدول الدخول فى اتفاقيات ضريبية لعلاج مشكلة الازدواج الضريبى Double Taxation على الاستثمارات الأجنبية بين دولتين بحيث تعفى استثمارات الدولة الأجنبية من الضرائب الوطنية مقابل إعفاء استمارات الشركات الوطنية فى هذه الدولة من الضرائب الأجنبية ، وقد يكون الإعفاء محدوداً بنسب معينة تنص عليها تلك الاتفاقيات الضريبية ، من هنا فأن التخطيط الضريبى فى ضوء الاتفاقيات الضريبية يخدم متطلبات وأهداف الاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية فى مجالات الاختيار السليم للمواقع الجغرافية للعمليات الأجنبية .

13/4 الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية

Tax Incentives For Foreign Investments

13/4/1 طبيعة وأهمية الحوافز الضريبية

بتتبع المفاهيم المختلفة للحوافز الضريبية يتضح أن جميعها يدور حول اعتبارها نظاما يصمم فى إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدى ألى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد القومى وزيادة الدخل القومى نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة .

فالحوافز الضريبة تطبيقاً لمعناها الحرفى تشير إلى استخدام الضرائب كسياسة تحفيز للأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريقه الاخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات ضريبة أو السماح بنقل الخسائر برحيلها إلى الأمام وتحديد الفترة الزمنية التى يسمح خلالها بالترحيل يمكن أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار وتنمية الادخار .

ان الحوافز الضريبة سلاح ذو حدين حيث ينجم عنها ضياع عام الحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالى انخفاض الموارد المالية للدولة باعتبار أنها تمثل تنازل من الدولة عن حقها فى فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين وفى ضوء اعتبارات اجتماعية اقتصادية وسياسية معينة طبقا للأهداف الرئيسية للمجتمع ، إلا أنه من ناحية أخرى قد ينشأ عن تلك الحوافز تدفق الاستثمارات أو حدوث رواج استثمارى من شأنه إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة أو تطويرها أو استحداث فرص التشغيل العمالة المحلية وتشجيع التنمية

الصناعية وجذب المشروعات ذات التكنولوجيا المرتفعة بالإضافة إلى تشجيع المشــروعات التصــديرية ، باختصار تشجيع المشروعات الاستثمارية التى تهدف إلى أحداث اثار اجتماعية واقتصادية ومالية وسياسية مفيدة للبلاد ، ومن هنا يتعين أجراء موازنة دقيقة بين الاثار السلبية والإيجابية للحوافز الضريبية.

هذا وتتنوع الحوافز الضريبية فى البلاد المتقدمة أو النامية على حد السواء ، ومــن هنا تبدو الأهمية فى الاختيار بين النوعيات المختلفة لها . وعلى الرغم من أن بعض الدراسات فى أدبيات الضرائب قد أشارت إلى أن الحوافز المالية السائدة فى كثير من 141البلاد النامية قد أدت إلى وجود تعقيدات إدارية فضلا عن التقليل من العدالة والمساواة فى النظام الضريبى ، بالإضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تصميم حوافز ملائمة للاستثمار وتطبيقها بشكل فعال فى الممارسة العملية، إلا أنه على الرغم من تلك الصعوبات فأن البلاد سوف تستمر فى محاولة التأثير على مستوى الاستثمار وهيكلة عن طريق الحوافز الضريبية .(1)

13/4/2 صور الحوافز الضريبة للاستثمارات الأجنبية

The Forms of Tax Incentives For Foreign Investments

تتنافس البلاد فى كافة أنحاء العالم فى جذب الاستثمارات الأجنبية ورأس المـــال الأجنـــبى بالإضافة إلى أنها عادة ما تصمم عديد من الوسائل لتشجيع صـــادرات الســـلع والخدمات ، ولتحقيق ذلك فأنها تستخدم الحوافز الضريبية

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن للقارئ الرجوع إلى :-

- د . أمين السيد أحمد لطفى ، تحليل وتقييم الحوافز والإعفاءات الضريبية مع مدخل لقياس عوائدها وتكاليفها – دار النهضة العربية القاهرة 1997 .
- د . أمين السيد أحمد لطفى ، القياس والتحليل المحاسبى لعوائد وتكاليف الحوافز الضريبة للاستثمار ، بحث داخلى للمؤلف ، 1997 .

Tax Incentives باعتبارها من أهم وأكثر الوسائل فعالية سواء فى جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الصادرات **Support Imports** ، ويعتبر أكثر الأشكال شيوعا للحوافز الضريبية التى تمنحها البلاد المضيفة للاستثمار لأغراض جذب رؤوس الأموال الأجنبية أو تشجيع الصادرات أسلوب الإجازات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية **Tax Holidays** والذى يعرف بأنه الفترة الزمنية التى أثناءها يتم إعفاء المستثمر الأجنبى من الضرائب ، من خلال تلك الإجازة أو العطلة الضريبية يتعين على المستثمرين الوفاء بشروط معينة على سبيل المثال القيام بالاستثمار فى صناعات محددة ، أو توظيف عدد معين من العاملين الوطنيين أو استيراد الات ومعدات ذات تكنولوجية وتقنية متقدمة ، وتبلغ فترة الإجازة الضريبية عادة ما بين 5 أعوام إلى 10 أعوام .

بجانب الإجازات الضريبية فأن هناك عده أنواع أخرى من الحوافز الضريبية لعل أبرزها ما يلى :-

1- الإجازة الضريبية على الدخل المكتسب من البحوث والتطوير .

2- رد الضريبة **Tax Rebates** .

3- تخفيض معدل ضرائب الدخل خلال عدد محدود من السنوات .

4- معدلات ضريبية منخفضة أو ما يمكن أن يطلق عليه معدلات ضريبية تمييزيه أو تفضيلية .

5- قواعد محدده مسبقة تفضيلية للتحاسب الضريبى عن طريق السلطات الضريبية .

6- عدم فرض ضريبة على المكاسب الرأسمالية .

7- عدم فرض ضريبة على توزيعات الأرباح .

8- تأجيل ضريبة الدخل **Income Tax Deferral** .

9- الإعفـــاء مـــن الرســـوم الجمـــركية على استيراد المعدات والالات ذات التكنولوجيا والتقنية المتقدمة .

10- خصم الضريبة على الاستثمار **Investment Tax Credits** .

11- الاستقطاعات المعجلة **Accelerated Deductions** .

12- التخفيضات الإضافية **Extra Deductions** .

13- الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة المحلية والضرائب .

كل نوع من تلك الحوافز الضريبية قد استخدمت أو مازالت محل استخدام عـــن طـــريق الـــبلاد المختلفة ، أن الخصم الضريبى **Tax Credit** من شأنه تخفيـــض الالتزام الضريبى بمقدار معين مكافئ لذات المقدار المناظر لخصم الضـــريبة ، ولذلـــك فأن العائد الضريبى لخصم الضريبة دائما ما يعتبر أكثر ملائمة من العائد الضريبى للتخفيض الضريبى .

أن الحوافـــز الضريبية التى تهدف إلى تشجيع الصادرات تأخذ عديد من الأشـــكال والصور ، حيث قد تقوم البلاد بإعفاء صادرات السلع والبضائع من بعـــض الضرائب على سبيل المثال الضريبية على القيمة المضافة **Value – Added Tax (VAT)** ، أو قـــد تعـــطى معامـــلة ضريبية مميزة على الدخل المكتسب من تصدير السلع والخدمات الأمر الذى من شأنه إمكانية عرض تلك الســـلع الأســـواق الخارجة بأسعار بيع منخفضة بحيث لا يستطيع الكثير من المصدرين من البلدان الأخرى بالتقدم بعروض أسعار مماثلة ، وفى الولايات المـــتحدة الأمـــريكية تعتـــبر شـــركات المـــبيعات الأجنبية **Foreign Sales**

corporations (FSC) أحـد صـور الحوافـز الضريبية المصممة لتشجيع الصـادرات عـن طريق الشركات الأمريكية ، ويجب أن تفى تلك الشركات بـبعض الشـروط على سبيل المثال أجراء وظائف التصدير خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتم إعفاء الدخول المتولدة من مبيعات تلك الشركات من ضريبة دخل الشركات الأمريكية .

وفى بعـض الـبلاد قـد يـتم تحديد بعض المناطق الاقتصادية الخاصة Economic Zone Special ، حيـث يتم تشجيع الشركات الصناعية الموجهة نحـو التصـدير لبدء أعمالها فى تلك المناطق ، ويوجد حوالى أكثر من 30 منطقة اقتصادية خاصة فى الفلبين حيث يمكن للشركات المسجلة بتلك المناطق بدفع ضريبة موحدة Flat Tax بنسبة 5 % على اجمالى ربحها بدلا من سداد كافة الضرائب الوطنية أو المحلية .

13/5 المشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولى

Thin Capitalization Issues In International Taxation

يسفر عن ارتفاع نسبة القروض الى حقوق الملكية أو تمويل المشروعات الاسـتثمارية الدولية باستخدام القروض بدرجة أكبر من الملكية عن مجموعة مـن القضايا الضريبية من وجهة نظر الحكومة المضيفة والتى تنشأ من عدم التوازن بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك عندما يقوم المستثمر الاجنـبى بـتمويل أعمـال مشـروع فى ذلك البلد ، ويتم تمويل رأس المال المقترض Debt Capital عن طريق الاقتراض Borrowing ، فى حين يشير رأس المال الملكية Equity Capital الى التمويل عن طريق اسهم رأس المال Share (Stock) Capital .

ان الشركة متعددة الجنسية تقوم بالاستثمار الدولى أما عن طريق البدء فى مشـــروع استثماري جديد أو عن طريق الحصول على مشروع قائم . ولاشك أن أحـــد القـــرارات الـــتى يتعين اتخاذها هى ما اذا كان يتم تمويل المشروع الدولى عن طريق التمويل باستخدام القروض أو إصدار السندات (رأس المال المقترض **Debt Cpital**) أو عن طريق التمويل رأس المال عن طريق اصدار الأســـهم (رأس المـــال الملكية **Equity Capital**) ، وغالبا ما تختلف المعاملة الضريبية للقروض عن تلك المعاملة الضريبية لرأس مال الملكية . ان التمويل عـــن طـــريق القـــروض المحملة بالفائدة **Financing Through Interest – Bearing Debt** توفر مزايا ضريبية فى البلد حيث يعمل المشروع الاستثمارى الدولى ، ونتيجة لذلك فان السلطات الضريبية فى كثير من البلدان تصبح أكثر اهـــتماما بشكل متزايد بخسارة الايراد الضريبى ، ومن ثم فإنها تقوم بالتدقيق والتمحيص الدقيق للتمويل عن طريق استخدام القروض **Debt Financing**

يوضـــح شكل رقم (13/7) عديد من الأمثلة لبعض القوانين والتشريعات الضـــريبية الحديثة التى تم سنها ووضعها للتعامل مع مواقف تمويل الاستثمار ذات نســـبة القـــروض المرتفعة مقارنة برأس مال الملكية أو ما يعرف بنسبة القروض الى حقوق الملكية (نسبة الرافعة المالية **Debt to Equity Rate**) .

ان القوانيـــن الضريبية للبلاد تختلف فى مجال التمويل البسيط عن طريق رأس المال **Thin Capitalization** ، فبعض البلاد ليست لديها أى بنود قوانين خاصـــة بالـــتعامل مـــع مـــثل ذلك الموقف ، فى حين البعض الآخر قد حدد متطلـــبات ذات علاقة . ولذلك يمكن القول بان الحكومات وسلطاتها الضريبية أصبحت تهتم بشكل متزايد بموضوع التمويل البسيط باستخدام رأس المال .

شكل رقم (13/7)

المتطلبات الضريبية الحديثة لتمويل الاستثمار باستخدام القروض

بدرجة متزايدة مقارنة برأس المال Thin Capitalization

البلد	المتطلبات الجديدة
بلغاريا	عدلت القوانين الجديدة التى أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 يناير عام 1999 بنود مرتبطة بالتمويل الزائد باستخدام القروض Thin Capitalization والتى تم التوسع فيها للتطبيق على الفائدة على الاقساط المرتبطة بعقود الاستثمار المالية .
بولندا	ادخلت التعديلات على قانون ضرائب دخل الشركات بنود لمراعاة Thin Capitalization وفى ظل تلك البنود الجديدة والتى أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 يناير عام 1999 . فان الفائدة على القروض من حملة الأسهم والشركات الشقيقة قد لايتم السماح باستقطاعها الا فى حدود أو مدى لا تزيد خلاله نسبة القروض الى حقوق الملكية عن نسبة 3 : 1 .
الدنيمارك	تم إدخال قواعد التمويل البسيط برأس مال الملكية Thin Capitalization التى تحد من إمكانية استقطاع مصروفات الفوائد على القروض المملوكة لشركات المجموعة الاجنبية وعلى القروض المضمونة عن طريق شركات المجموعة . وقد أصبحت تلك القواعد سارية المفعول ابتداء من 1 عام 1999 . فإذا كانت نسبة القروض الى حقوق الملكية تزيد عن نسبة 4 : 1 فان مصروف الفائدة والخسائر الرأسمالية يتم السماح باستقطاعها للأغراض الضريبية بالنسبة للجزء الزائد عن القروض المدارة .

ويـــتعين التحذير من أن مصطلحى القروض والملكية Terms of Debt and Equity لم يتم تعريفـــها بشكل موحد عبر دول العالم ، فمتى تم التعامل مـــع مشـــاكل التمويل الضئيل عن رأس المال فى أحد البلدان ، فان الخطوة الأولى الـــتى يـــتعين مراعاتها تتمثل فى أن يكون هناك تفهم واضح لكيف تم تحديد وتوقيت وتفسير مصطلحى القروض والملكية فى ذلك البلد .

تنشأ المشاكل المرتبطة بزيادة القروض عن حقوق الملكية بسبب ان معظم النظم الضريبية تعالج القروض والملكية بشكل مختلف ، والمثال الواضح على ذلك هو المعاملة الضريبية لمدفوعات الفائدة على القروض مقارنة بمدفوعات الفوائـــد المدفوعة الى حملة الأسهم . ولا شك أن المعاملة الضريبية المختلفة المتفق عليها لرأس مال القروض مقارنة برأس مال الملكية قد تؤثر على قيام بعـــض الشـــركات المـــتعددة الجنســـية بالتبويب الخاطئ لرأس مال الملكية واعتبارها رأس مال قروض بتعمد أو استخدام طريقة معينة من شأنها اكتساب مزايا ضريبية .

وعـــندما تحصل أحد الشركات القابضة على قروض للتمويل من الشركة الأم أو أحـــد الشركات الشقيقة ويكون المقترض والمقرض يعملون فى مواقع فى بـــلاد مختلفة ، فان الفائدة على القروض سوف تعالج على أنها مصروف قـــابل للخصـــم من ضرائب الدخل بشرط أن يعبر عن معدل الفائدة التجارى السائد الملائم .

أمـــا فى حالة التمويل عن طريق رأس مال الأسهم فان العائد على رأس المـــال تتمثل فى صورة توزيعات للأرباح ، وفى بعض البلدان فان مدفوعات توزيعـــات الأربـــاح المسددة للمساهمين غير قابلة للاستقطاع الضريبى طبقا لأغراض ضريبة دخل الشركات ، ان مدفوعات توزيعات الأرباح إلى الشركة

الأم أو إلى أحد الشركات الشقيقة الكائنة فى بلد أخر عادة ما تخضع إلى ضريبة محتجزة من المنبع بمعدل أكبر من ذلك المطبق على معدل الفائدة .

واذا ما قررت الشركة الأم أن تمول الشركة التابعة عن طريق قروض فى أحد البلدان الأخرى عند معدل الفائدة التجارى الجارى السائد ، فان ضرائب الدخل للشركة التابعة قد يتم تخفيضها بشكل جوهرى عند مقارنة الموقف فى حالة تمويلها عن طريق زيادة رأس مال الأسهم ، ان مدفوعات الفائدة إلى الشركة الأم الأجنبية قد تخضع لضريبة من المنبع على الفوائد فى أحد البلاد ، مثل تلك الضرائب قد يتم استبعادها بوجه عام أو تخفيضها بشكل جوهرى إذا ما كان لدى البلدين (الشركة الأم والشركة التابعة) اتفاقية ازدوج ضريبى **Double Tax Treaty** .

مما تقدم كانت النظرة للأمر من وجهة نظر الشركة التابعة ، لذلك يتعين دراسة الموضوع من وجهة نظر الشركة الأم ، بوجه عام يكون من الأفضل للشركة الأم أن تقدم تمويل للشركة التابعة عن طريق استخدام رأس مال الأسهم مقارنة بالتمويل بالقروض .

فإذا تم تقديم رأس مال أسهم الى الشركة التابعة من ثم فان العائد على رأس المال عادة ما يكون فى شكل توزيعات للأرباح مثل تلك التوزيعات للشركة الأم غير خاضعة للضريبة عادة . أما إذا كان التمويل المدفوع من الشركة الأم الى الشركة التابعة فى صورة قروض محملة بالفوائد ، فان الفائدة المحصلة عن طريق الشركة الأم تكون عادة خاضعة للضريبة ، لذلك يمكن التوصل الى نتيجة مؤداها ان الشركة الام تكون فى موقف معاكس لموقف الشركة التابعة عندما يتم دراسة الآثار الضريبية للتمويل بالقروض مقارنة بموقف التمويل برأس مال الأسهم .

وبسبب الاختلافات الرئيسية فى المعاملة الضريبية للتمويل عن طريق القروض ورأس مال الأسهم (الملكية) . فان كثير من البلاد تضمن قوانينها الضريبية قواعد ومتطلبات للتمويل البسيط عن طريق الأسهم مقارنة بالقروض حيث تسمح تلك المتطلبات بإعادة تبويب القروض إلى الملكية أو الملكية إلى القروض ، كما انها أيضا تسمح بأن يتم تحديد إعادة تصنيف الدخل من الفوائد وتوزيعات الأرباح كمصدر بشكل حقيقى وصحيح .

إن البلاد التى تلجأ إلى وضع متطلبات وضوابط للتمويل بالقروض بدرجة أكبر من رأس المال فى قوانينها الضريبية تركز بصفة رئيسية على تلك الشركات التابعة التى تقوم بتبويب تمويلها من الشركة الأم كقروض بينما هى فى الحقيقة والجوهر تمويل عن طريق رأس المال ، ان السلطات الضريبية تمنع وترفض اعتماد فوائد القروض كتخفيض من الأرباح فى مثل تلك المواقف ، ولاشك أن الحالة التقليدية لذلك الموقف تظهر واضحة فى حالة تقديم الشركة الأم أموال الى الشركة التابعة بطريقة ينتج عنها زيادة نسبة القروض عن رأس المال الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع مؤشر القروض إلى حقوق الملكية (الرافعة) .

13/6 ضرائب الدخل المؤجلة Accounting For Deferred Income Taxes

تعتبر المحاسبة عن ضرائب الدخل من الموضوعات الهامة عالمية النطاق، وهى تمثل أحد المجالات الهامة فى الامتحانات المهنية فى معظم البلاد ، على سبيل المثال فهى تمثل أحد الموضوعات الهامة فى امتحانات الحصول على لقب محاسب قانونى فى الصين .

ان اعتبار ضريبة الدخل المؤجلة كأصل Deferred Income Tax Asset تعـرف بانها عوائد ضريبية مستقبلية حيث أنها تمثل أرباح تم إخضاعها من قـبل للضـريبة ولكـن لـم يتم التقرير عنها فى قائمة الدخل بعد ، لذلك فان ضـرائب الدخـل التى تم سدادها من قبل على ذلك الدخل تعتبر فى الحقيقة بمـثابة مصـروفات مدفوعـة مقدماً ، وقد اصطلح على تلك الضرائب على الدخـل المدفوعة مقدماً بتعبير ضرائب الدخل المؤجلة . ومثل اى مصروف مـوزع مقدمـاً فان ضرائب الدخل المؤجلة تعالج كأحد بنود الأصول، ومن ناحيـة اخـرى فان التزام ضريبة الدخل المؤجلة Deferred Income Tax Liability يمـثل التزام ضريبة دخل مستقبلة متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو عـن الفترات السابقة والتى تم التقرير عنها سابقاً فى القوائم المالية إلا أنها لم يتم إخضاعها للضريبة بعد .

الاختلافات الزمنية المؤقتة Temporary Timing Differences

لتوضيح اثر ضرائب الدخل التى ترجع الى الفروقات الزمنية المؤقتة يفترض المثال التالى :-

مثال :

تسـتخدم أحـد الشـركات الصناعية السعودية فى مجال الأدوات الطبية طـريقة القسـط المتناقص المضاعف طبقاً للأغراض الضريبية كما تستخدم طـريقة القسـط الثابت لأغراض التقرير المالى . وفيما يلى البيانات الخاصة بـإهلاك المعـدات الصـناعية . وقد بلغت التكاليف الرأسمالية الأصلية مبلغ 550000 ريـال سعودى ، كما تبلغ القيمة التخريدية التقديرية مبلغ 40000 ريال ويبلغ العمر الافتراضى المقدر 5 سنوات .

السنوات	بداية القيمة الدفترية	طريقة القسط المتناقص المضاعف مصروفات الاهلاك		طريقة القسط الثابت مصروفات الاهلاك	
1	550000	R 220000=R550000×[1]%40		R 102000=R510000×[3]%20	
2	330000	R 132000=R330000×%40		R 102000=R510000×%20	
3	198000	R 79200=R198000×%40		R 102000=R510000×%20	
4	118000	R 47520=R118000×%40		R 102000=R510000×%20	
5	71280	[2] R31280=		R 102000=R510000×%20	
اجمالى مصروفات الاهلاك لمدة خمس سنوات			R510000		R510000

ويفترض ان معدل ضريبة الدخل على الشركة يبلغ 25% :-

السنة	الفروقات فى مصروف الاهلاك بين الطريقتين	الألتزام الضريبى المؤجل	
		بالزيادة(الانخفاض)[4]	الرصيد
1	R 118000	R 19500	R 29500
2	R 30000	R 7500	R 37000
3	R (22800)	R (7500)	R 31300
4	R (54480)	R (13620)	R 17680
5	R (70720)	R (17680)	صفر

فى المـــثال الســـابق نشـــأ التزام ضريبة الدخل المؤجل فى السنة الاولى والســـنة الثانية حيث أن قيمة مصروف الإهلاك لأغراض الضريبة كان اكبر

---

[1] 40٪ (ضعف معدل القسط الثابت × القيمة الدفترية فى بداية السنة).

[2] الوصول الى نهاية القيمة الدفترية التى تعادل القيمة التخريدية.

[3] معدل القسط الثابت الخاص بالاهلاك السنوى: $\frac{1}{5}$×100 = 20٪.

[4] معدل الضريبة × الفرق فى مصروف الإهلاك بين الطريقتين = الإلتزام الضريبى المؤجل.

مـــن كـــل نظيره الظاهر فى قائمة الدخل . وينعكس الموقف ابتداء من السنة الثالثة . ونتيجة لذلك فان رصيد التزام ضريبة المؤجلة قد انخفض فى كل سنة فى أثـــناء الســـنوات الثالثة والرابعة والخامسة . فى نهاية السنة الخامسة فان الرصيد فى حساب التزام ضريبة الدخل المؤجل كان صفر . ويرجع السبب في ذلك ان اجمالى مصروف الإهلاك للفترة فى السنة الخامسة كان R 510000 لكل من الاغراض الضريبية واغراض التقرير المالى .

يطـــلق عـــلى المدخـــل الامريكى الخاص بضرائب الدخل المؤجلة تعبير مدخـــل الأصـــل والألتزام .The Asset-and-Liability Approach والذى يســـتلزم الاعـــتراف بالألـــتزامات الضـــريبية المؤجلة او الأصول الضريبية المؤجـــلة لضـــرائب الدخل التى سوف يتم فرضها او استعادتها على الفروق الزمنية المؤقتة بين قيمة الدخل الخاضع للضريبة وقيمة الدخل المحاسبى قبل الضريبة، ان المثال السابق يتسق مع الفلسفة القائمة لمدخل الأصل والألتزام .

وقد أشارت أدلة الاثبات على ان الاتجاه المالى اصبح يتجه بوضوح نحو الاختيار العالمى النطاق لمدخل الأصل والألتزام .

ان المعيار المحاسبى الدولى رقم (12) المعدل فى عام 1996 يتطلب ان يتم تضمين ضرائب الدخل المؤجلة عند حساب مصروف ضريبة الدخل وان الضـــرائب المؤجلة يتم التقرير عنها فى قائمة المركز المالى ، ان الارشادات التى يوفرها المعيار الدولى رقم (12) تتسق مع المعايير الأمريكية .

الا ان هـــناك فـــرق ملحوظ بين معيار المحاسبة الدولى رقم (12) وبين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فى الإيضاح رقم (109) يتمثل فى ضـــرورة تـــبويب كافـــة الأصول الضريبية المؤجلة والألتزامات الضريبية

المؤجلة كبنود جارية (غير متداولة) فى الميزانية العمومية . تتطلب مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية أن يتأسس التبويب كبنود جارية أو غير جارية فى الميزانية العمومية على تبويب الأصل أو الالتزام غير الضريبى المرتبط لأغراض التقرير المالى ، يؤثر اختلاف التبويب هذا على حساب مؤشرات الميزانية العمومية ويمكن أن يترتب عليه عدم إمكانية المقارنة بين المنشأت التى تستخدم معايير المحاسبة الدولية وتلك التى تطبق مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها .

مدخل الأصل الألتزام Asset-and-Liability Approach

يركز مدخل الأصل – الألتزام الخاص بضرائب الدخل المؤجلة على الفروقات الزمنية المؤقتة بين الدخل قبل الضريبة لأغراض التقرير المالى والدخل الخاضع للضريبة ، تؤدى الفروقات الزمنية المؤقتة الى فروق بين مقدار الدخل لاغراض التقرير المالى قبل ضرائب الدخل ومقدار الدخل الخاضع للضريبة ، ويتعين الاشارة الى حالتين هما :-

أ – عندما يكون الدخل الخاضع للضريبة اقل من الدخل قبل الضريبة طبقاً للتقرير المالى ، فسبب طبيعة الفروقات الزمنية المؤقتة فان الدخل الخاضع للضريبة فى المستقبل سوف يكون اكبر من الدخل قبل الضريبة لاغراض التقرير المالى . ان ضريبة الدخل التى يتوقع ان تدفع فى المستقبل عن الفرق بين هذين المقدارين عن الدخل يتم تسجيلها الأن كالتزام ضريبى مؤجل .

ب– عندما يكون الدخل الخاضع للضريبة اكبر من الدخل قبل الضريبة طبقاً للتقرير المالى والذى يرجع بسبب طبيعة الفروقات الزمنية المؤقتة ، فان

الدخل الخاضع للضريبة فى المستقبل سوف يكون اقل من الدخل قبل الضريبة لاغراض التقرير المالى ، ويتم تسجيل التحقيق فى ضريبة الدخل فى المستقبل الأن كأصل ضريبة دخل مؤجلة .

مثال : (التزام ضريبة الدخل المؤجلة)

أقــرت أحــد الشركات المتعددة الجنسية عن دخل قبل الضريبة فى قائمة الدخــل فى عام 2003 مبلغ 100000 $ ، وكان معدل ضريبة الدخل 30% وقد تم تضمين مبلغ 20000$ (ضمن مقدار الدخل 100000$) سوف يتم خضــوعه للضريبة فى المستقبل .وتبلغ الضريبة المتوقعة فى المستقبل على مبلغ 20000$ 6000$ (20000$×30%) وهذا يمثل التزام ضريبى دخل مؤجل ، حيث انه يتطلب سداده فى المستقبل ، وبالتالى يصبح الدخل الخاضع للضــريبةلتلك الشركة مبلغ 80000$ ،ويتم تسجيل تلك المعلومات بقيد يومية فى دفاتر الشركة على النحو التالى :-

30000		**من حـــ/ مصروف ضريبة الدخل** **الى مذكورين**
	24000	**حـــ/ ضرائب دخل مستحقة**
	6000	**حـــ/ التزام ضريبة دخل مؤجلة**

تمـــثل ضـــرائب الدخــل المستحقة التزام قانونى حيث يتوقع ان تحصل السـلطات الضريبية مبلغ 24000$ فى تاريخ الاستحقاق ،اما التزام ضريبة الدخــل المؤجل فهو ليس التزام قانونى ، ومع ذلك فحيث ان الدخل المكتسب بمبـــلغ 20000$ فى عام 2003 سوف يتم اخضاعه للضريبة فى المستقبل ، فـــان الـــتزام الضريبة المؤجلة يتم الاعتراف به لضمان ان كافة المصروفات

المرتبطة بايرادات عام 2003 قد تم التقرير عنها فى قائمة الدخل عام2003، وان كافة الألتزامات فى نهاية عام 2003 تم التقرير عنها فى الميزانية العمومية.

مثال: (اصل ضريبة الدخل المؤجلة)

كـــان اجمالى الدخل الخاضع للضريبة لاحدى الشركات مبلغ 500000$ ، وقـــد قدمـــت الشـــركة خصـــومات على منتجاتها ، وقد قدرت الشركة ان هناك خصـــومات فى عـــام 2004 ســـتتم على المنتجات المباعة فى عام 2003 ، تم الـــتقرير عن مطالبات خصومات بمبلغ 50000$ فى القوائم المالية لعام 2003 ويفـــترض ان الســـلطات الضـــريبية لـــم تســـمح بأى استقطاع ضريبى خاص بالخصومات حتى يتم عملها بالفعل ، ويفترض ان معدل ضريبة الدخل تبلغ 30%. وبالـــتالى فان ضرائب الدخل المستحقة تبلغ 150000$(500000$× 30%) ، ويمكن للشركة ان تتوقع ان عمل تنزيلات بمبلغ 50000$ فى عام 2004 (على مـــبيعات عام 2003) سوف يخفض من المدفوعات الضريبية لعام 2004 بمقدار 15000$ (50000$×30%) .وذلـــك المبـــلغ (15000$) يشار اليه بانه اصل ضـــريبى مؤجل ، وهو يمثل الميزة المتوقعة من الاستقطاع الضريبى المستقبلى للبند الذى سبق تسجيله والتقرير عنه . وفى الحقيقة فان الشركة تقوم باعادة سداد ضرائب الدخل هذا العام خاصة بالضرائب المخفضة فى عام 2004 .فى دفاتر الشركة عن عام 2003 على النحو التالى :-

		من مذكورين
135000		حـــ/ مصروف ضريبة الدخل
15000		حـــ/ الاصل الضريبى المؤجل
	150000	الى حـــ/ ضرائب الدخل المستحقة

يمثل مصروف ضريبة الدخل بمبلغ 135000$ الفرق بين الضرائب المستحقة الجارية (150000$) والميزة الضريبية المؤجلة (15000$) .

يعرض الشكل رقم (13/8) الاصول الضريبية المؤجلة والألتزامات الضريبية المؤجلة لبعض الشركات المتعددة الجنسية . وتجدر الاشارة الى ان القيم تتأثر بمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لكل بلد . فى ظل معايير مبادئ المحاسبة الانجليزية على سبيل المثال فان مخصص الضرائب المؤجلة يتم عمله عندما يتوقع ان يتم عكس الفروقات الزمنية فى المستقبل القريب ، مع ذلك فان مبادئ المحاسبة الامريكية تتطلب عمل مخصصات ضرائب مؤجلة على اساس الألتزام الكامل فى كافة الفروق الزمنية المؤقتة .

شكل رقم (13/8)

الأصول والألتزامات الضريبية المؤجلة

الشركة	السنة	القيم بالمليون الاصول الضريبية المؤجلة	الألتزامات الضريبية المؤجلة
Bayer	1998	DM 754	DM 1534
Best foods	1999	$ 32	$ 7
BP amoco	1999	£ 1237	£ 6082
Daimler Chryskr	1998	5016	4165
Delphi	1999	$ 3001	$ 111
Dyno	1998	NK 420	NK 425
Geiral Motors	1998	$ 17780	$ 449
Honda	1999	¥ 358879	¥ 215498
ICI	1998	£ 180	£ 146
Orkla	1998	NK 143	NK 824
Renault	1998	F 8223	F 1284
Sony	1999	¥ 142071	¥ 126199

الفروقات الدائمة Permanent Differences

أن بعـــض الفـــروق الموجـــودة بيـــن الدخل المحاسبى والدخل الخاضع للضـــريبة تعتـــبر دائمة ، وتنتج تلك الفروقات الزمنية بسبب انواع معينة من الإيرادات التى تعفى من الضرائب بالإضافة الى انواع معينة من المصروفات التى لا تعتبر قابلة للخصم طبقاً للأغراض الضريبية .

أن الإيـــرادات غيـــر الخاضـــعة للضـــريبة او المصروفات غير القابلة للأســـتقطاع غيـــر المتضمنة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة يتم تضمينها عـــند تحديـــد الدخـــل لأغراض التقرير المالى ، أن الفروقات الدائمة لا يتم تضـــمينها عند حساب الدخل الخاضع للضريبة كما انها لا تؤثر على الالتزام الضريبى الجارى او المستقبلى .

<u>مثال :</u>

يوضـــح ذلـــك المثال اثر الفروقات الزمنية والدائمة على طريقة حساب ضـــرائب الدخـــل ، يفـــترض أن بالنسبة للسنة المنتهية فى 31 ديسمبر عام 2003 أن الشركة المتعددة الجنسية قد أقرت عن دخل محاسبى قبل الضرائب بمبلغ 500000 $ ، وان القيم قد تضمنت فرقين دائمين هما :-

1- إيراد غير خاضع للضريبة بمبلغ 50000 $.

2- مصروف غير قابل للاستقطاع الضريبى بمبلغ 7000 $.

كما أن للشركة فرق مؤقت : أن مصروف الإهلاك لأغراض الضريبة البالغ 30000$ اكـــبر مـــن المقدار المقرر فى حساب الأرباح والخسائر ، يبلغ معدل ضـــريبة دخـــل الشـــركات 30% عن عام 2003 ، ويتم حساب ضرائب الدخل المستحقة عن السنة على النحو التالى :-

الدخل قبل الضريبة من قائمة الدخل		$500000
يضاف (يطرح) اختلافات دائمة :		
ايراد غير خاضع للضريبة	$(50000)	
مصروف غير قابل للاستقطاع الضريبى	7000	(43000)
		$ 457000
يطرح اختلاف مؤقت		
الزيادة فى الاهلاك الضريبى فوق الاهلاك المقرر عنه		(30000)
الدخل الخاضع للضريبة		$ 427000
الضريبة المستحقة عن الدخل الخاضع للضريبة عن عام 2003 427000 $× 30%		$128100

أن الفـــروقات الدائمة لن يتم تضمينها فى الدخل الخاضع للضريبة ، كما أن الفروقات الدائمة لن يكون لها اى اثر ضريبى مستقبلى ، إلا أن الفروقات الزمـــنية المؤقـــتة تؤثر على الدخل المقرر عنه والدخل الخاضع للضريبة فى فترات مختلفة .

مخصص تقييم الاصول الضريبية المؤجلة

Valuation Allowance For Deferred Income Tax Assets

أن الأصل الضريبى المؤجل يتوقع ان يوفر مزايا ضريبة دخل مستقبلية ، ويتم تحقق الميزة الضريبية فقط عندما يكون هناك دخل كافى خاضع للضريبة فى المســتقبل ، تتطلب المعايير المحاسبية لكثير من البلدان بما فيها الولايات المـــتحدة والممـــلكة المـــتحدة أن يتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة عن طـــريق اســـتخدام مخصص للتقييم إذا كان من المحتمل أن لا توفر بعض أو جميع قيم الأصل الضريبى المؤجل ميزة ضريبية مستقبلية .

أن مخصـــص الأصـــول الضـــريبية المؤجلة هو حساب مقابل Contra Account لحســـاب الأصول الضريبية المؤجلة . وسوف يتم تخفيض الأصل الى قيمته المتوقع استردادها فى المستقبل .

مثال :

تقـــوم أحـــد الشـــركات بـــبيع أحد المنتجات الذى لها ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة سنة ، أثناء عام 2003 بلغت اجمالى إيراد بيع المنتج 750000 Ps ، ويتوقع أن تكون مصروفات الضمان معدل 2% من أيرادان المبيعات ، وقـــد تـــم عمل نصف إصلاحات الضمان أثناء سنة البيع والباقى أثناء السنة الـــتالية . وقـــد قـــامت الشركة بعمل قيد التسوية التالية فى نهاية عام 2003 لتســـجيل مصروف الضمان على المبيعات التى تم تحقيقها عام 2003 والتى يتوقع ان يتم عمل إصلاحات لها فى عام 2004 .

7500		من حـــ/ مصروف الضمان
	7500	الى حـــ/ الألتزام المقدر فى ظل الضمانات

يفترض أن السلطات الضريبية تسمح بتخفيض مصروفات الضمان عندما يتم أنفاق تكاليف الإصلاح الفعلية . ويفترض أن معدل الضريبة يبلغ 35% ، وقـــد أقرت الشركة عن دخل قبل الضريبة يبلغ 150000 Ps وقد بلغ الدخل الخاضـــع للضريبة 157500 Ps . وفيما يلى القيد الخاص بتسجيل مصروف الضريبة :-

		من مذكورين
52500		حـــ/ مصروف ضريبة الدخل
2625		حـــ/ الاصول الضريبية المؤجلة
	55125	الى حـــ/ ضريبة الدخل المستحقة

والان يفــترض انه فى اوائل عام 2004 فان منافسين الشركة قد ادخلوا أحد المنتجات بالسوق والذى جعل منتج الشركة راكداً . وقد قررت الشركة أن 40% فقط من تكاليف إصلاح الضمان الباقية سوف يتم إنفاقها فقط ، حيث أن 60% مــن المشــترين يتوقع ان تستبدل منتج الشركة بالمنتج الحديث الآخر الــذى ادخلــه منافســين الشركة ، وهذا يعنى ان 40% من اجمالى استقطاع الضمان فقط بمبلغ Ps 75000 يتوقع ان يتم تحقيقه فى عام 2004 . ونتيجة لذلك فان القيمة المتوقعة القابلة للتحقق للأصل الضريبى المؤجل يبلغ 10500 Ps (Ps 2625× 40%) . يتم تسجيل الفرق البالغ Ps 1575 (Ps 2625 – Ps 1050) على النحو التالى :-

1575		من حــ/ الألتزام المقدر فى ظل الضمانات
	1575	الى حــ/ مخصص الأصول الضريبية المؤجلة

فى مجــال تحديــد مخصص التقييم فان ممارسة الحكم الشخصى يعتبر ضرورياً لتحديد قيمة الأصول الضريبية المؤجلة ومخصص التقييم المرتبط . كافــة المعلومات الملائمة يجب أن يتم مراعاتها لتحديد ما إذا كانت الأصول الضــريبية المؤجــلة ســوف يتم تحققها بالكامل . فإذا تم تحديد أن الأصول الضريبية المؤجلة لن يتم تحقيقها بالكامل من ثم فأن القيد يتطلب أن يتم عمله لمخصص التقييم .

يوضــح الشكل رقم (13/9) الأصول الضريبية المؤجلة لشركة Honda Motors Co. ومخصــص الــتقييم والألتزامات المؤجلة عن السنتين 1998 ، 1999 .

شكل رقم (13/9)

الأصول الضريبية المؤجلة ، مخصص التقييم والإلتزامات المؤجلة

لشركة Honda Motor Co.

	القيمة بالمليون ين	
	1998	1999
الأصول الضريبية المؤجلة		
تقييم المخزون	¥ 85201	¥ 73207
مخصص العملاء	73256	67142
الخصم الضريبى الاجنبى	—	20804
الخسارة التشغيلية المرحلة	19608	20304
الحد الادنى لتعديل التزامات المعاش	67790	88401
أخرى	116223	107457
اجمالى الأصول الضريبية المؤجلة	371078	377315
(ناقص) مخصص التقييم	16466	18436
	354612	358879
التزامات ضريبية مؤجلة		
تقييم المخزون	(16385)	(16580)
الأهلاك والاطفاء مع استبعاد معاملات الاستنجار	(14095)	(13194)
معاملات الاستنجار	(114433)	(111263)
المكاسب غير الموزعة للشركات التابعة والشقيقة	(50930)	(28525)
صافى المكاسب غير المحققة على استثمارات حقوق الملكية	(21135)	(21630)
أخرى	(25332)	(24306)
اجمالى الألتزامات الضريبية المؤجلة	(242310)	(215498)
صافى الأصول الضريبية المؤجلة	¥ 112302	¥ 143381

13/7 معيار المحاسبة الدولى رقم 12 – ضرائب الدخل
Income Taxes – IAS – 12

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية فى مارس عام 1979 بإصدار معيار المحاسبة الدولى رقم (12) بعنوان المحاسبة عن ضرائب الدخل بهدف تناول المعالجة المحاسبية عن ضرائب الدخل على الشركات بإختلاف أنواعها وسماتها وفقاً للبيانات التى تتضمنها القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسية ، ونظراً للتغييرات المستمرة فى بيئة الأعمال الدولية قامت اللجنة فى عام 1994 بإعادة صياغة المعيار دون إجراء أية تعديلات جوهرية فى صياغته الأصلية بإستثناء بعض تغيرات فى المصطلحات لتوفير التجانس والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية الأخرى ، ثم قامت اللجنة أيضاً فى عام 1996 بتعديل ذلك المعيار ليحل محل المعيار الأصلى ليصبح موضوعه ضرائب الدخل ، على أن يصبح سارى المفعول إبتداء من يناير 1998 ، وقد تضمن ذلك التعديل مجموعة من التغيرات الأساسية ، وفيما يلى دراسة موجزة لموضوع ونطاق المعيار والمعالجة المحاسبية التى يتضمنها بالإضافة الى العرض والإفصاح عن ضرائب الدخل .

المشاكل محل إهتمام المعيار (هدف المعيار) :-

يدرس ذلك المعيار المحاسبى الدولى كيفية المحاسبة عن آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية لكل من :-

- الإسترداد (التسوية) المستقبلى للقيمة الدفترية المرحلة للأصول (الإلتزامات) فى قائمة المركز المالى .
- المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية التى يتم الإعتراف بها فى القوائم المالية للمنشأة .

نطاق المعيار :

يتعامل ذلك المعيار مع كافة ضرائب الدخل بما فيها الضرائب المحلية أو الأجنـــبية أو الضرائب المحتجزة من المنبع بالإضافة الى ضريبة الدخل على مدفوعـــات توزيعـــات الأربـــاح (سواء من الشركة التابعة أو المشروعات المشتركة) .

المعالجة المحاسبية :

1- الضريبة الحالية أو الجارية Current Tax

هى ذلـــك المقدار من ضرائب الدخل المستحق أو القابل للإسترداد عن الربح (الخسارة) الخاضع للضريبة عن الفترة الحالية .

2- الضريبة المؤجلة Deferred Tax

هى ذلك المقدار من ضرائب الدخل المستحق أو القابل للإسترداد فى الفترات المستقبلة بخصوص الآتى :-

- الفروق المؤقتة .
- ترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة للفترات التالية .
- ترحيل الخصومات الضريبية غير المستخدمة للفترات التالية .

3- الفروق المؤقتة Temporary Differences

هى الفـــروق بيـــن قيمة الأساس (القاعدة) الضريبى لأحد البنود وبين القيمة الدفترية المرحلة للأصل (الإلتزام) والتى قد تكون :-

أ – فروق مؤقتة خاضعة للضريبة Taxable Temporary Differences

وهى الفـــروق المؤقتة التى تؤدى الى قيم خاضعة للضريبة فى الفترات المستقبلية .

ب- الفروق المؤقتة القابلة للإستقطاع Deductible Temporary Differences

هى فـــروق مؤقـــتة يترتب عليها قيم تكون قابلة للإستقطاع من ضرائب الدخل التى تصبح مستحقة فى الفترات المستقبلية .

4- القاعدة أو الأساس الضريبى The Tax Base

إن القـــاعدة أو الأساس الضريبى للأصل (أو الإلتزام) هى القيمة التى تستقطع من أحد البنود (أصل أو إلتزام) طبقاً للأغراض الضريبية .

5- الأرصدة الضريبية الجارية Current Tax Balances

يجب أن يتم الإعتراف بأرصدة الضرائب الجارية على النحو التالى :-

- زيادة أحد الإلتزامات (الأصول) مقابل ضرائب جارية غير مدفوعة (تم دفعها بالزيادة) .
- يجب أن يتم الإعتراف بالعائد من الخسارة الضريبية المرحلة بأثر رجعى كبند من بنود الأصول .

6- الإلتزام الضريبى المؤجل Deferred Tax Liability

يـــتم الإعتراف بوجود إلتزام ضريبى مؤجل لكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة بإستثناء عندما تنشأ من عملية تتسم بأن :-

- شهرة المحل لم يكن إطفائها قابل للإستقطاع طبقاً للأغراض الضريبية.
- ليست ضم أو إندماج أعمال .

- فى وقـــت حدوث العملية لم تؤثر على الربح المحاسبى أو الربح الخاضع للضريبة .

7- الأصل الضريبى المؤجل Deferred Tax Asset

يتم الإعتراف كأصل ضريبى مؤجل الفروق المؤقتة القابلة للإستقطاع للمدى الذى يكون من المحتمل أن تكون قابلة للإسترداد من الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة ، لا يتم الإعتراف بالأصل الضريبى المؤجل عندما ينشأ من :-

- الإعتراف المبدئى بأحد الأصول (أو الإلتزام) فى أحد العمليات التى لا تتصف بأنها :-
  - لا يعتبر ضم أو إندماج أعمال .
  - لـــم تؤثـــر فى وقـــت حدوث العملية على الربح المحاسبى أو الربح الخاضع للضريبة .

8- يـــتم الإعـــتراف بالأصـــل الضـــريبى المؤجل للخسائر / الخصومات الضريبية غير المستخدمة Unused Tax Losses/Credits المرحلة للفترة القادمة للمدى الذى من المحتمل أن تكون قابلة للإسترداد فى المستقبل .

9- تنشأ الفروقات المؤقتة عندما تصبح القيمة الدفترية المرحلة للإستثمارات فى الشـــركات التابعة ، الفروع والشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة مختلفة عن القاعدة الضريبية للإستثمار .

10- تطـــبق المـــبادئ التالية عند قياس Measurement الأرصدة الضريبية الجارية والمؤجلة :-

(أ) يــتعين أن يتم قياس تلك الإلتزامات (الأصول) الجارية والمؤجلة عند القيــم الــتى يــتم دفعها (أو إستعادتها) بإستخدام المعدلات الضريبية (والقوانين الضريبية) والتى لم يتم تفعيلها بشكل أساسى عن طريق تاريخ التقرير .

(ب) يجــب أن تعكس الأرصدة الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية المتعلقة بكيفية إسترداد الأصل أو تسوية الإلتزام .

(جـ) يتم قياس الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية والمؤقتة عند معدل ضريبى واجب التطبيق على الأرباح غير الموزعة .

(ء) يــتم الإعــتراف بآثار ضريبة الدخل من توزيعات الأرباح عندما يتم الإعتراف بالإلتزام الخاص بدفع توزيعات الأرباح .

(هـ) يتم حظر الخصم .

(و) يجب أن يتم أداء إختبــارات التخفيــض **Impairment Tests** على الأصول الضريبية المؤجلة عند كل تاريخ للميزانية العمومية .

11- يجب أن يتم الإعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كدخل أو مصروف ويتم تضمينها فى قائمة الدخل بإستثناء الضريبة الناشئة من :-

- العملية أو الحدث الذى يتم الإعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية .
- دمج أو ضم الأعمال بطريقة الإستحواذ أو التملك .

العرض والإفصاح :

1- العرض :

يجب أن يتم عرض أرصدة الضرائب على النحو التالى :-

1- يــتم إظهار الأرصدة الضريبية بشكل منفصل عن الأصول والإلتزامات الأخرى فى الميزانية العمومية .

2- يــتم الــتمييز بين الأرصدة الضريبية المؤجلة وبين الأرصدة الضريبية الجارية .

3- تعتبر الأرصدة الضريبية المؤجلة بنود غير جارية .

4- يتم إظهار مصروف الضرائب (الدخل) عن الأنشطة العادية فى صلب قائمة الدخل .

5- قد يتم عمل المقاصة بين الأرصدة الضريبية الجارية عندما تكون الوحدة:

أ - صاحب حق قابلة للتطبيق لإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها .

ب- تنوى السداد على أساس الصافى .

6- قد يتم عمل مقاصة الأرضدة الضريبية المؤجلة عندما تكون الوحدة :

أ - صاحب حق قابل للتطبيق لإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها .

ب- أن ترتبط المديونيات والدائنيات لنفس السلطة الضريبية اما على :

- نفس الوحدة الخاضعة للضريبة .
- وحــدات مختــلفة خاضـــعة للضـــريبة تنوى التسوية على أساس الصافى.

2- الإفصاح :

1- السياسات المحاسبية :

- الطريقة المستخدمة للضريبة المؤجلة .

2- قائمة الدخل والإيضاحات المتممة :

يتم إظهار المكونات الرئيسية للمصروف (الدخل) الضريبي بشكل منفصل متضمناً ما يلى :-

- مصروف (دخل) الضريبة الجارى .
- مصروف (دخل) الضريبة المؤجل .
- الضـــريبة المؤجلة الناشئة عن تخفيض أو إنعكاس تخفيض سابق للأصل الضريبى المؤجل .
- مقــدار الضـــريبة المرتبط بالتغيرات فى السياسات المحاسبية والأخطاء الأساســية التى تم معالجتها طبقاً للبديل المسموح به فى المعيار المحاسبى الــدولى رقــم (8) – صافى ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات فى السياسات المحاسبية .
- الضريبة المرتبطة بالبنود غير العادية .
- المطابقة بين مقدار الضريبة والربح / الخسارة المحاسبية فى صورة نقدية أو مطابقة رقمية للمعدل .
- شرح التغيرات فى المعدل (المعدلات) الضريبى الواجب التطبيق مقارنة بالفترة (الفترات) السابقة .
- بالنســبة لكل نوع من الفروقات المؤقتة وبخصوص كل نوع من الخسارة والدائــنيات الضـــريبية غيـــر المستخدمة ، يتم الإعتراف بقيم الضريبة المؤجلة فى قائمة الدخل .

قائمة المركز المالى والإيضاحات المتممة :

- إجمـــالى قيمـــة الضـــريبة الجارية والمؤجلة المحملة أو المضافة لحساب حقوق الملكية .
- مقـــدار (وتاريخ الإنتهاء) الفروقات المؤقتة القابلة للإستقطاع والخسائر الضـــريبية غير المستخدمة والخصومات الضريبية غير المستخدمة والتى لم يتم الإعتراف بها كأصل ضريبى مؤجل .
- المقـــدار الإجمالى للفروقات المؤقتة المرتبطة بالإستثمارات فى الشركات الـــتابعة والفـــروع والشـــركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتى لم يعترف بإلتزامات ضريبية مؤجلة عنها .
- بالنســـبة لكل نوع من الفروقات المؤقتة وبخصوص كل نوع من الخسائر والخصـــومات الضريبية غير المستخدمة ، يتم الإعتراف بمقدار الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فى قائمة المركز المالى.
- مقـــدار الأصل الضريبى المؤجلة وطبيعة أدلة الإثبات المدعمة للإعتراف بها عندما :-
  - عـــندما يكـــون إستخدام الأصل الضريبى المؤجل معتمداً على الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة .
  - عندما تعانى المنشأة من خسائر سواء فى الفترة الحالية أو الفترة السابقة.
  - مقـــدار ضـــريبة الدخل لنتائج توزيعات الأرباح الى حملة الأسهم التى إقترحت أو أعلنت قبل تاريخ الميزانية العمومية والتى لم يتم الإعتراف بها كالتزام فى القوائم المالية .

- طـــبيعة نواتج ضريبة الدخل المحتملة التى تنشأ من دفع توزيعات أرباح الى حمـــلة أســـهم الشركة ، بمعنى الجوانب الهامة لنظم ضريبة الدخل والعوامـــل الـــتى ستؤثر على مقدار نتائج توزيعات الأرباح الضريبية المحتملة .

الفصل الرابع عشر

المحاسبة فى الدول النامية

الفصل الرابع عشر

المحاسبة فى الدول النامية

Accounting In Developing Countries

14/1 التحولات الاقتصادية فى البلاد النامية .

14/1/1 التطور الاقتصادى وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة .

14/1/2 الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية .

14/1/3 نظم الرقابة التنظيمية على تداول الأوراق المالية .

14/1/4 البنية الاساسية كسلاح للمنافسة .

14/1/5 تحويل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشرى .

14/2 المشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية .

14/2/1 المشاكل

- النمو السكانى .
- التلوث البيئى .
- الفساد .
- عدم الاستقرار السياسيى والاضطراب المدنى .
- مشاكل أخرى .

14/2/2 تحديات البيئة التشغيلية للشركات المتعددة الجنسية

- قيود التجارة والتحويل .

- العوائق البيروقراطية .
- قوة العمل .
- النظم القانونية والمالية والبنية الأساسية غير الكافية .

14/3 دور المحاسبة .

14/3/1 مهنة المحاسبة .

14/3/2 التعليم المحاسبى .

14/3/3 الفرص والتحديات والدور .

14/4 المحاسبة فى الدول الاشتراكية .

14/4/1 نظم المحاسبة المالية .

14/4/2 نظم محاسبة التكاليف .

14/4/3 تطبيقات واتجاهات القوائم المالية .

14/5 الخصخصة .

14/5/1 فترة التحول .

14/5/2 التضخم .

14/5/3 التقييم .

14/5/4 الافصاح .

14/5/5 تدريب المحاسبين المهنيين .

14/1 التحولات الاقتصادية فى البلاد النامية

Economic Progress In Developing Countries

14/1/1 التطور الاقتصادى وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة

Economic Development and Attracting Direct and Indirect Investments

ان التحرك من الاقتصاديات الاشتراكية **Socialistic** تجاه اقتصاديات السوق الحر **Free Market** اصبح الآن قائما فى كل مكان ، وربما المثال الأكبر وضوحا فى الصين والهند وحيث يبلغ حجم السكان فى هذين البلدين معا ما يزيد عن 2 بليون نسمة أى ثلث سكان البشرية ، ومن بين البلدان الاخرى التى قامت بتحول سريع الى نظام السوق الحر على سبيل المثال أندونيسيا ، تايلاند ، ماليزيا ، جمهورية التشيك ، بولندا ، المجر ومصر ، وأيضا فان الحكومات فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية قد أسرعت فى تحركها نحو نظام السوق الحر، ومن بين أبرز تلك الدول تشيلى، الأرجنتين، بيرو ، البرازيل والمكسيك .

ان البلاد الآخذة فى النمو قد دعت المستثمرين الأجانب للقيام بكل من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ، ويعنى الاستثمار المباشر **Direct Investment** تأسيس وإقامة عمليات **Operations** (شركات أو أنشطة) فى أحد البلدان ، بينما يتضمن الاستثمار غير المباشر **Indirect Investment** شراء أوراق ملكية أو قروض فى شركات تأسست فى أحد البلاد كاستثمارات مالية .

ان البرازيل جذبت ما يزيد عن 31 بليون دولار من الاستثمار الاجنبى المباشر وحده فى عام 1999 ، وفى كثير من البلدان هناك تحول واضح فى الاتجاه نحو الاستثمارات الاجنبية ، وحتى سنوات حديثة فان وجود الشركات المتعددة الجنسية غالبا ما كان يتم النظر اليها بنظرة شك وأحيانا عدم ثقة ،

حيث كانت النظرة يشار اليها على أنها رمز للأستعمار والاحتلال الغربى ، الان يبدو جليا أن معظم البلاد الآخذة فى النمو قد توصلت الى نتيجة مؤداه أنها يمكن أن تحقق رخاءها الاقتصادى فقط عن طريق التكامل مع الاقتصاد العالمى . وليس عن طريق الانعزال الاقتصادى عن باقى العالم ، وقد تم إثبات ذلك عن طريق الحقيقة الخاصة بأن الصين قد جذبت مزيد من الاستثمار الاجنبى المباشر فى عام 1999 أكثر من أى بلد آخر ، وكان من المعروف من عهد مضى ليس بالبعيد ان الصين قد أخفت وعزلت نفسها بعيدا عن باقى دول العالم .

ان بلاد جنوب شرق أسيا ذات أكبر عدد من السكان وتتميز بأنها ذات أجور منخفضة وذات عمالة مدربة جيدا . وقد أصبحت بهذه السمات أحد المصادر الرئيسية للعاملين من ذوى التكنولوجية المرتفعة للبلاد الصناعية (على سبيل المثال فى الولايات المتحدة الأمريكية) .

14/1/2 **الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية**

Privatization and Economic Reforms

ان هناك قوتين دافعتين وراء ذلك التحرك الاقتصادى فى دول العالم الثالث هما :- (أ) خصخصة المنشآت المملوكة عن طريق الحكومة ، (ب) ادخال اصلاحات اقتصادية . ان الخصخصة **Privatization** تتضمن تحويل ملكية الشركة من الحكومة الى القطاع الخاص ، وقد ترتب على الخصخصة الملكية الخاصة للمنشآت بعد أن كانت مملوكة للحكومات ، وتقوم الأسواق العالمية بتحويل تلك المنشآت الى كيانات تتميز بالكفاءة والمقدرة على المنافسة . وقد أضافت الاصلاحات الاقتصادية **Economic Reforms** التى تمت طواعية وأحيانا بشكل إجبارى فى إزالة الكثير من السياسات المقيدة للتجارة والاستثمارات

الدولية على سبيل المثال قيود تدفق تداول العملة ، والرسوم الجمركية المرتفعة وحصص الاستيراد والنسبة المئوية للقيود على ملكية الأسهم عن طريق المستثمرين الأجانب ، بوجه عام يمكن القول بأن الاتجاه نحو الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية قد نتج من ثلاثة مصادر رئيسية هى البنك الدولى **World Bank** ، صندوق النقد الدولى **International Monetary Fund** ومنظمة التجارة العالمية **World Trade Organization** .

بفضل الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية فان الناتج تمثل فى موجة تدفق التجارة بين البلدان الآخذة فى النمو والبلاد الصناعية وبين البلاد الآخذة فى النمو . ان تمويل الاستثمار ، يمكن أن يتدفق نسبيا بسهولة الى أجزاء مختلفة من العالم للبحث عن عوائد مرتفعة ، ان الفرص فى البلاد الآخذة فى النمو يمكن أن تلعب دورا هاما فى اتخاذ قرارات الاستثمار حيث أن العوائد التى يمكن أن يتم اكتسابها فى كثير من البلاد الآخذة فى النمو أكثر من مجموعة المستويات المرتفعة للمخاطر .

ومن الأسواق الأسيوية الناشئة التى فضلت الاستثمار غير المباشر على وجه التحديد عن طريق المستثمرين الاجانب تايوان ، تايلاند ، ماليزيا ، سنغافورة ، هونج كونج وكوريا الجنوبية ، وقد حققت البلاد الآخذة فى النمو مستويات متباينة من التقدم الصناعى والتكنولوجى ، فبعض من بلاد جنوب شرق أسيا حاليا عند نقطة معينة يتوقع أن تتحول الى بلاد صناعية بالكامل وذات درجة مرتفعة من التكنولوجيا ، وفى الحقيقة فان أحد من النمور الاربعة الاسيوية – سنغافورة – أصبحت أحد البلاد الاقتصادية النامية الأولى فى دول جنوب شرق أسيا بداية من أول يناير عام 1996 ، حيث أصبحت سنغافورة أحد البلاد المصدرة للمنتجات مرتفعة التكنولوجيا ، وكل من الهند وسنغافورة

تقــوم بتصــدير خبرتهم التكنولوجية ، وتقوم تايوان بتصنيع كامل الحاسبات الالكــترونية الشخصــية بالاضــافة الى الاجزاء والمكونات الرئيسية لبعض شــركات الحاسبات الآلية الضخمة فى العالم على سبيل المثال شركة **Apple** وشــركة **Compaq** ، وتعتبر شركة **Samsung** المؤسسة فى كوريا الجنوبية من أكبر الشركات الصناعية للشاشات **Monitors** فى العالم .

ان أســواق أوروبــا الشــرقية والوسطى واسيا وأمريكا اللاتينية أصبحت أسواق نشطة لكثير من الشركات المقامة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان واوروبا الغربية ، وأصبحت عديد من الشركات الضخمة مثل **Coca - Cola** ، **Siemens** ، **Hitachi** ، **ABB** ، **Mitsubishi** وشركة **General Electric** تركز عــلى الــبلاد ذات درجة النمو المرتفع والتى تعتبر ضرورية لنموها ورخاءها الطويــل الأجــل ، حيث أن البلاد الآخذة فى النمو لديها ملايين من المستهلكين ذوى القــوة الشرائية الضخمة بشكل متزايد ، عموما فان أهمية العمليات الدولية تــتزايد بشكل مكثف بينما يتزايد حجم الشركات ، ان ذلك الحجم لايقتصر فقط عــلى عدم وجود عوائق للتوسع الدولى وإنما أيضا ينصب على الدخول المبكر فى الأسواق العالمية والذى قد يكون المؤشر الواضح على النجاح .

14/1/3 نظم الرقابة التنظيمية على تداول الأوراق المالية

Regulatory Controls on Security Trading

يعتبر اطار العمل التنظيمى القومى لأمن الأسواق متطلب أساسى لبناء ثقة المستثمرين . ففى السنوات الحديثة قامت الحكومات فى عديد من البلاد الآخذة فى الــنمو باتخــاذ خطــوات فعالة لتنظيم تداول الأوراق المالية ، على سبيل المــثال فان حكومة الهند قد خولت مجلس إدارة سوق الأوراق المالية السلطة للرقابة على تداول الأوراق المالية لعدد 21 دولة ، وقد قامت تايلاند وماليزيا

بتكوين بورصات للأوراق المالية ، فى حين قامت أندونيسيا بخصخصة بورصة الأوراق المالية بها .

14/1/4 البنية الأساسية كسلاح المنافسة

Infrastructure as A Competitive Weapon

ان البلاد الآخذة فى النمو تقع فى مراحل مختلفة من التطور الصناعى والتكنولوجى ، بعض منها ما زال يعتمد بشكل كبير على مزاياها المتنافسة المتمثلة فى العمالة الرخيصة والزراعة والموارد الطبيعية ، فى حين ان البعض الآخر مازال يتقدم نحو الاشتراك فى تحالفات واتحادات مع البلاد الصناعية وذات التكنولوجيا المرتفعة .

ان كثير من البلاد الآخذة فى النمو والتى تعتمد على ميزتها التنافسية المتمثلة فى تكلفة العمالة وتصدير حاصلاتها الزراعية أو ضخامة الموارد الطبيعية . تعترف بان تلك المزايا سوف تختفى فى المستقبل ولذلك فهى تجتهد وتبذل ما فى وسعها لتصبح بلاد صناعية للاستعداد للمستقبل . والنموذج الحديث لمثل ذلك البلد ما تمثله المملكة العربية السعودية ، ولا شك أن تطوير البنية الاساسية قد أصبح على قمة الأولويات لتحقيق ذلك الهدف لأسباب عديدة هى :-

- إنتاج سلع وخدمات ذات جودة مرتفعة تمكن من الصمود أمام الضغوط التنافسية فى الأسواق العالمية .
- جذب الاستثمارات الاجنبية والتى فى غياب البنية الاساسية لن تنجح محاولات الجذب والتشجيع المبذولة .
- الوفاء بالحاجة القائمة للبنية الاساسية من النمو السابق تحقيقه .

ان المملكة العربية السعودية تبحث بنشاط عن جذب الاستثمارات من الخارج لتنويع وتوظيف أقتصادها المعتمد على البترول . ونفس الشئ حقيقى لمعظم البلدان الاخرى فى منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال الكويت والبحرين وعمان ودولة الأمارات العربية ، من ثم فان الالحاح والمطلب الأساسى لتطوير البنية الأساسية تأتى فى الخطط الخاصة بتطوير القدرة التنافسية المستقبلية لجذب الاستثمارات الاجنبية بالاضافة الى الوفاء بالاحتياجات القائمة بالفعل .

ان اتحاد شعوب جنوب شرق أسيا **Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)** والتى تمثل مجموعة من الدول الأكثر تجارة فى جنوب شرق أسيا وهى تتكون من عشر بلدان هى برونى ، كمبوريا ، اندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ماينمار ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند ، اندونيسيا ، وفيتنام، أعضاء تلك المؤسسة يخططون لتكوين منطقة تجارة حرة فى عام 2003 ، وهذا سيتم تحقيقه عن طريق قيام ستة دول بتخفيض الرسوم والتعريفات الجمركية بحيث يبلغ حدها الأقصى 5% فى يناير 2003 . اما الدول الأربعة الأخرى على سبيل المثال فيتنام فسوف تقوم بإجراء ذلك التخفيض فى عام 2006 ، ان عملية تخفيض التعريفات والرسوم الجمركية قد بدأت فى عام 1993 ، حيث قامت اليابان باستثمارات مباشرة تبلغ بلايين الدولارات فى الدول الأعضاء لذلك الأتحاد منذ عام 1990 .

14/1/5 تحويل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشرى

Technology Transfer and Development of Human Capital

ان النــتيجة الطــبيعية لمشاركة الكثير من الشركات الأمريكية واليابانية وأوروبـا الغــربية فى تطويــر البنية الأساسية تتمثل فى تحويل بعض أنواع التكنولوجيات المتقدمة الى تلك البلاد الآخذة فى النمو ، أيضا تلك البلاد تستفيد فى صـــور إطـــار من التكنوقراطبين والمديرين والفنيين المهرة ، ان تطوير رأس المـــالي البشـــرى هذا يعتبر نتيجة مباشرة للاستثمارات فى مشروعات البـــنية الاساســـية المعقـــدة . ان كثير من البلاد الآخذة فى النمو ذات أوعية ضـــخمة مـــن الافراد ذو التعليم العالى ، وبعض منهم حاصلين على درجات مـــتقدمة مـــن الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . ان الخبرة العمـــلية من خلال الارتباط بمشروعات فنية متقدمة يمكن ان تزودهم بفرص لتطبيق المفاهيم النظرية التى سبق وان تعلموها .

عـــندما تتـــنافس الشركات فى البلاد الصناعية المتقدمة على الفوز بعقود تطوير مشروعات البنية الأساسية ، يمكن تبنى الاستراتيجيات التالية من توفير المزايا التنافسية التالية :-

- الرغبة فى تحويل التكنولوجيا المتقدمة عند أسعار منخفضة .
- تكويـــن اتحادات طويلة الاجل من خلال التحويل المستمر للتكنولوجيا الجديدة بدلا من تركيزها فى مبيعات زمنية لفترة واحدة .
- الرغـــبة فى تطويـــر رأس المـــال البشرى عن طريق المشاركة فى المعرفة والخبرة .
- توفير التمويل اللازم عند سعر معين يعتبر معقولا للدول المرتبطة .

- تجنب النظر لتحقيق أرباح مفرطة ومغالى فيها .

بصفة عامة تعتبر الشركات اليابانية أكثر رفضا لتحويل التكنولوجيا المتقدمة من الشركات الأمريكية أو الفرنسية أو الالمانية .

14/2 المشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية

Problems and Challenges Facing Developing Countries

على الرغم من ان كثير من البلاد الآخذة فى النمو قد قامت بإحراز تقدم مثير للإعجاب فى النمو الاقتصادى والتطور الصناعى فى السنوات الحديثة ، فان النمو والاتجاه نحو التصنيع قد زاد أيضا من كثافة كثير من المشاكل على سبيل المثال التلوث ونفاذ الموارد الطبيعية . واذا لم يتم حل تلك المشاكل فان المكاسب الاقتصادية التى تم عملها قد يتم تعريضها للخطر . لذلك يتعين القاء نظره عن بعض من تلك المشكلات والتحديات الرئيسية التى تواجه البلاد الآخذة فى النمو ، وهذا يعتبر ضروريا للمساعدة فى التركيز على دور المحاسبة فى ايجاد حلول لكثير من تلك المشاكل .

14/2/1 المشاكل

النمو السكانى Population Growth

ان معدلات النمو السكانى المرتفعة أستمرت فى تفاقمهما وفى حدتها وبالتحديد فى البلاد الآخذة فى النمو ، ان تلك البلاد تتضمن ثلاثة من أكثر أربعة شعوب كثافة فى السكان فى العالم على النحو التالى :-

البلد	حجم السكان
الصين	1300 مليون
الهند	1000 مليون
اندونيسيا	210 مليون
	2510

يقدر عدد السكان فى إجمالى دول العالم 6 بليون نسمة ، وتبلغ حجم عدد سكان دول جنوب شرق أسيا وحدها أكثر من 60% من ذلك العدد ، ان الهند والصين يبلغ حجم سكانها تقريبا 40% من حجم سكان العالم . ان معدل نمو السـكان قـد خـرج عن السيطرة فى بعض دول العالم ، وبشكل ملحوظ فى بنجلاديش ، الصين ، أندونيسيا ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تـايوان وتايلاند ، ان برامج تخطيط الأسرة قد ساعدت على تخفيض متوسط عـدد المواليـد لكل امرأة فى البلاد الآخذة فى النمو من 0.6 فى أواخر عام 1960 الى حـوالى 3.5 فى الوقـت الحالى . ان معدل الأخصاب فى الصين حاليا أقل من مستوى احلال السكان بواقع 2.1 طفل لكل امرأة ، ومع ذلك فان معـدلات النمو السكانى ما تزال مرتفعة فى كثير من البلدان النامية الأخرى لاسـيما تـلك البلدان التى فيها تقدر القيم الثقافية التقليدية الأسر الكبيرة أو لا تشجع فيها المعتقدات الدينية تنظيم الأسرة .

لقد تم الاعتراف بالزيادة السكانية على أنها السبب الرئيسى للتلوث البيئى **Environmental Pollution** واستنفاذ الموارد الطبيعية ، ان الزيادة السكانية أيضـا تثقل كاهل أقتصاديات الدول النامية وتجعل من الصعوبة بمكان توفير الغذاء والتعليم والاسكان والرعاية الصحية والتوظيف لعدد السكان المستمر فى الزيادة . ولاشك أن تشغيل العمالة من الأطفال الصغيرة السن فى فترة مبكرة من عمرهم تعد محصلة سيئة من الأفراط فى عدد السكان فى كثير من البلاد.

التلوث البيئى Environmental Pollution

ان الـنمو السـكانى والـتطور الصناعى قد أشعل مشكلة التلوث البيئى واسـتنفاد الموارد الطبيعية ، وكمجرد أمثلة على ذلك إزالة التلوث من الهواء

والمـــاء والفـــاقد السام وخسارة الأراضى المستصلحة والذى يرجع الى تمدد التربة دون نظام ، كما تعتبر وسائل المواصلات أحد المصادر الرئيسية لتلوث الهواء فى معظم البلدان الآخذة فى النمو .

ان الاهمال البيئى غالبا ما يتم تعزيزه بالرغبة المتزايدة فى إقامة المناطق الصـــناعية بغــض الـــنظر عن التكاليف البيئية . ان تشيلى نموذج يمثل أحد خصائص تلك المشكلة ، ان مدينة سنتياجو عاصمة تشيلى لديها مشكلة تلوث هـــواء خطيـــرة ترجع أساسا بسبب سير عدد لا يقل عن 10000 أتوبيس من الطراز العتيق والتى يتم تموينها بالديزل . ان نوعية الهواء الملوث قد أجبرت الحكومـــة عـــلى اعلان الطوارئ القصوى لعديد من المرات لتنقية الهواء مع نصح الأطفال بالبقاء والمكوث فى المنازل وعدم الذهاب للمدارس ، ان مشكلة الهواء الملوث تعتبر أسوأ بشكل واضح فى مدينة المكسيك ، وفى معظم المدن فى باكســـتان فـــان رجـــال المرور يرتدون كمامات على الأنف لتنقية الهواء الملوث عند التنفس وكثير من الافراد يفعلون ذلك ، فى كثير من المدن الكبيرة فى البـــلدان الآخذة فى النمو يستغرق الأمر بضعة ساعات قليلة حيث تصبح الملابس النظيفة التى يرتديها الافراد قذرة بشكل مرئى وملحوظ نتيجة التلوث فى الهواء والجو .

الفســـاد Corruption

يعتبر الفساد وما يزال يمثل التهديد الخطير الذى يحيط بالصحة الاقتصادية والاجـــتماعية لمعظم اذا لم يكن لجميع البلاد الأخذة فى النمو ، ان أثر الفساد أكثر خطورة فى البلاد التى تعانى من الفقر الحاد المنتشر بين الجماهير العامة ان تحويل الموارد الاقتصادية القومية النادرة من المشروعات العامة للتطوير الاقتصادى تسبب سوء تخصيص الموارد ففى البلاد التى يمكن ان تقدمها على

الاطلاق . ان الفساد واسع الانتشار يعتبر متفشيا بدرجة كبيرة فى بعض البلاد لدرجـــة أنه أصبح تقريبا جزء من ثقافتها الوطنية . فى كثير من البلاد الآخذة فى الـــنمو فـــان رؤساء الحكومات السابقين وما فى مستواهم يتعمدون إخفاء الفســـاد وفى بعض الحالات فان مئات الملايين من الدولارات قد تم استعادتها من حساباتهم بالبنوك فى بلاد أخرى . فى عام 1999 فان المجلس التشريعى فى فنزويـــللا قـــد أعـــلن عن حالة الطوارئ بسبب الأتهام المعلق للفساد أو المخالفات الأخرى ضد نصف قضاة البلد البالغ عددهم 4700 قاضى .

فى معظـــم الحـــالات فـــان قـــبول الرشاوى **Bribes** عن طريق موظفى الحكومة يعزو الى مرتباتهم المنخفضة ، وذلك بالطبع يقدم تفسيرا إلا أنه ليس تـــبريرا . حتى الأمم المتحدة لم تسلم من مناعة أو حصانة من تلك المشكلة ، فـــفى بعـــض البلدان حيث يكون لمؤسسة اليونيسيف (صندوق تمويل الطفولة للأمـــم المـــتحدة) برامج تنموية اضطرت أن تدفع مرتبات إضافية للموظفين الحكوميـــن كحافـــز لتنفيذ برامجها ، وقد حذر مراجعوا اليونيسيف فى عام 1994 مـــن انه عندما يتم دفع مرتبات بالزيادة قد يضمن ذلك تحقيق أهداف البرامج الحالية وتؤدى الى تنفيذ ناجح للسياسة إلا أنه فى الأجل الطويل سوف يعـــرض مجهودات التنمية للخطر ، وتعتبر محاباة الأقارب **Nepotism** (فى الـــتوظف وخلافـــه) أحد آفات الفساد المنتشرة بشكل شائع فى كثير من البلاد الآخذة فى النمو ، ان محاباة الأقارب والحاشية يعنى أن يكون هؤلاء الاقارب أو الأحـــباء فى مركز من السلطة يمكنهم من الحصول بسهولة على تراخيص مـــزاولة أى نشاط ، والحصول على العقود الحكومية المربحة والتعاملات فى العقـــارات والأمـــلاك والحصـــول على الوظائف الحكومية رفيعة المستوى بالاضافة الى الأشكال الأخرى من المحسوبية **Patronage** .

ان كثير من البلدان على سبيل المثال كوريا الجنوبية ، الصين ، أندونيسيا وحديثا نيجيريا قد بدأت فى تدبير وبذل مجهودات كبيرة فى أقتحام ممارسات الفساد وإيقافها ، ومع ذلك فإن مثل تلك المجهودات تواجه مقاومة شرسة ، عديد من الثقافات فإن مدفوعات الرشاوي قد تم النظر إليها على أنها هبات وبقشيش غير ضار أو مؤذي ، لذلك فقد جعلت ومع ذلك فإن مثل تلك المجهودات تواجه مقاومه شرسة ، ففى عديد من الثقافات فإن مدفوعات الرشاوي قد تم النظر إليها على أنها هبات وبقشيش غير ضار أو مؤذي ، لذلك فقد جعلتها اجتماعياً شبة مقبولة ظاهريا ، وتوجد العديد من الأمثلة التى تشير بوضوح الى الفساد المنتشر بشكل مفرط في البلاد النامية ، ولحسن الحظ فإن المشكلة الآن أصبحت تحظى بانتباه عالمي واسع النطاق في مستويات مختلفة ومن مصادر مختلفة . إن الأتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والبنك الدولي WB من ضمن المنظمات التي تهتم بفعالية بمشكلة الفساد .

عدم الاستقرار السياسي والاضطراب المدنى

Political Instability and Civil unrest

تعاني كثير من البلاد النامية من عدم الأستقرار السياسي والاضطراب المدنى بدرجات متباينة ، ان تباين تلك الأسباب الخاصة وراء عدم الأستقرار والاضطرابات الاجتماعية من بلد إلى أخرى ، وتتمثل العوامل الشائعة المساهمة في أحداث تلك المشكلة في التعارضات العرقية والدينية ، والنزاعات الأقليمية ، والعداءات أو الضغائن السياسية والفساد وعدم الصلاحية الحكومية. إن الأسباب الجذرية من وجهة نظر المراقبين المتخصصين تتمثل في الحرمان الاقتصادي **Economic Deprivation** والتمييز التصنيفي المبني على التقسيم الطبقي الاجتماعي . وقدْ ذكر نائب الرئيس السابق للبنك الدولي أنه لا طائل

مـــن توقـــع وجود تدعيم تيار متدفق متصل لرأس المال الأجنبي ، إذا لم يكن هناك ظروف سلمية خالية من أي اضطرابات

مشاكل أخرى Other Problems

هناك عديد من المشاكل الأخرى التي تواجه البلاد النامية هي :-

- وجود معدلات مرتفعة من التضخم .
- عملات وطنية غير مستقرة .
- قروض وطنية ثقيلة وتبديد الأنفاق مع وجود عجز بالموازنة .
- تسييس (اضفاء البعد السياسي) **Politicization** عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعات التنمية .

ومـــن الصـــعوبة بمكـــان أن يتم عزل تلك المشاكل عن بعضها البعض باعتبار أنها جميعها متداخلة ومتشابكة ومترابطة ، على سبيل المثال فإن زيادة الأنفاق الحكومي مع وجود عجز بالموازنة يساهم في أحداث معدل مرتفع من التضـــخم والذي بدوره يساهم غالباً في عدم استقرار العملة . وغالباً ما يؤدي عدم الاستقرار هذا إلى هروب ورحيل رأس المال الأجنبي ، وعندما ينسحب المستثمرون الأجانب فإن قدره الحكومة على دفع قروضها وتمويل عملياتها تتأثر بشكل عكسي ، ولا شك ان عدم مقدرة الحكومة على سداد ديونها عندما يستحق أجل السداد يخلق أزمة مالية عنيفة ، تلك الظاهرة حدثت في المكسيك في ديسمبر عام 1994 وفي كثير من البلدان الأسيوية في منتصف عام 1997 كنتيجة لنقص الثقة فى المستثمرين الأجانب ، إن تلك الأزمات لم يتم تضمينها داخل البلاد المتأثرة فقط وإنما كان الشعور بها عالمي النطاق.

وعلى الرغم من أن التضخم لم يعد مشكلة خطيرة مثلما كان الحال عليه منذ سنوات مضت ، إلا أن زيادة معدلات التضخم بدرجة متضاعفة ثنائيا أو ثلاثيا مازالت مستمرة في كثير من الدول النامية ، على سبيل المثال تضاعف معدل التضخم في بولندا ، ومن الضروري أن يتم كبح ذلك التضخم المرتفع لتحقيق النمو الاقتصادي السريع ، ولكن من الصعوبة بمكان لتلك البلدان النامية أن تخفض من معدل التضخم وتقوم بتدنيته . ويطلق على تلك الظاهرة بأثر أو نظرية Balassa-Samuelson ، وطبقاً لتلك الفلسفة فمن الصعوبة أن يتم التخلص من التضخم في ظل اقتصاد ينمو بسرعة وإنما يمكن أن يتم جعله مداراً إلى مستويات مقبولة ألا أن تخفيض إلى رقم منخفض يعتبر صعباً للغاية إن كثير من البلاد النامية تحتاج أيضاً إلى ترشيد إنفاقها الحكومي في ظل وجود عجز بالموازنة والذي غالباً ما يؤدي إلى معدلات تضخم مرتفعة ، ولا شك أن القروض المرهقة تشل أثر النمو الاقتصادي ، وتبعد الاستثمارات الأجنبية الى خارج الحدود .

إن صبغ السياسة على مشروعات التنمية غالباً ما يؤدي إلى قرارات غير رشيدة ، حيث أن عملية اتخاذ القرارات التي يتم صبغها سياسياً بدرجة مرتفعة غالباً ما تؤدي إلى تأخيرات في إتمام تلك المشروعات التنموية وضياع الموارد وخسارة الجودة ، ويعتقد بعض المحللين أن ذلك هو السبب الرئيسي للمشاكل الخاصة بمشروعات البنية التحتية الأساسية في بعض البلدان .

14/2/2 تحديات البيئة التشغيلية للشركات المتعددة الجنسية

Operating Environments Challenges to Multinationals

إن الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل في البلاد النامية لديها فرص ضخمة للنمو بسبب اقتصاديات النمو الموجودة بتلك البلدان ، ويصحب تلك

الفــرص وجــود تحديــات ترتبط بالبيئات التشغيلية في تلك البلدان النامية ، ولأغراض تحقيق النجاح في مواجهة تلك التحديات يتعين على تلك الشركات أن تكون على علم ودراية بالمشاكل القائمة والمحتملة في تلك البلاد مع تكوين استراتيجيات للتعامل معها قبل بدء أعمالها في تلك البلدان .

قيود التجارة والتحويل Trade and Remittance Restrictions

إن كــثير من البلدان لديها تشريعات صارمة لمزاولة الأعمال وأحياناً ما يــتم توجيههــا بشكل رئيسي تجاه الشركات المتعددة الجنسية . فمصر والهند لديهــا سياسات عمالية تغطي توظيف المواطنين المحليين ، ويمكن أن يسبب ذلــك مشاكل رئيسية للشركات التي تحتاج أن تعيد هيكلة أعمالها بسبب عديد من الأسباب الاقتصادية والإدارية الصحيحة ، فكثير من المتعهدين والمديرين الأجــانب يشكون من أن التشريع يعطي حماية دائمة للعاملين المحليين الذين يقومــون بتعيينهم . وبعض من البلدان لديها قواعد صارمة تحد من تحويلات رأس المــال للخارج عن طريق الأجانب ، كما أن كثير من البلدان تستمر في سياساتها تجاه حماية الإنتاج الوطني **Protectionist Policies** من خلال وضع تعــريفات ورسوم جمركية مرتفعة على الاستيراد ، كما أن استيراد كثير من المنــتجات إما أن يتم تقييده أو حظره . والعديد من تلك البلاد غالبا ما يكون لديها سياسات خروج ومغادرة صارمة والتي من شأنها أن تجعل من الصعوبة للشركة المتعددة الجنسية أن تدير أعمالها بطريقة منظمة وفعالة .

العوائق البيروقراطية Bureaucratic Hurdles

إن الشروط الحكومية والعوائق البيروقراطية الموجود على حد السواء في الوحــدات الحكوميــة أو فــي المؤسسات الأخرى غالباً ما تسبب إحباط كبير لمديــرى الشركات المتعددة الجنسية ، حيث قد يتطلب الأمر استغراق شهور

وحـــتى ســـنوات للحصـــول عـــلى قـــرار بعد تقديم طلب للموافقة على أحد المشروعات الاستثمارية، حتى بعد الحصول على تلك الموافقة فليس هناك أية ضمان بأن المشروع يمكن أتمامه كما هو مخطط، إن أكبر شركات الطاقة في العالم شركـــة Exxon – Mobil قررت أن تتخلص من أحد استثماراتها البالغ 50 مليون دولار في بنجلاديش بسبب النزاعات البيروقراطية المتواصلة .

قوة العمل الماهرة Workforce

إن نقـــص قـــوة العمـــل الماهـــرة بشكل كاف في سوق العمل تعتبر أحد المشـــاكل الهامـــة في كثير من البلاد النامية ، وفي بعض الحالات فإن نظام التعـــليم يبدو إنه غير حساس أو متبلد الشعور تجاه الاحتياجات الفعلية لسوق العمـــل ، وفي حالات أخرى فإن جودة التعليم تعتبر في أدنى درجة لها ودون المستوى المستهدف .

النظم القانونية والمالية والبنية الأساسية غير الكافية

Inadequate Legal and Financial Systems and Infrastructure

يوفـــر الـــنظام القانوني الشامل حماية للمستثمرين والدائنين ، كما يسهل النظام المصرفي إجراء المعاملات ، ان كلا من النظامين ذو أهمية للشركات عابـــرة القوميـــات لأداء أعمالها ومزاولة أنشطتها ، ولا شك إن نقص النظم القانونيـــة والماليـــة وعدم كفاية البنية الأساسية تخلق عوائق جوهرية وتعقد المشـــكلة أكـــثر وأكـــثر . ففي عام 1997 قامت شركة **Hewlett-Packard** بالتخلي عن خططها في تخصيص 400 مليون دولار لإقامة مصنع في الهند، وقد ذكر مدير الشركة بأن الهند ليس لديها بنية اساسية تدعم إنشاء المصنع ، وكمـــا ذكر وزير الاقتصاد بأندونيسيا حديثاً بأن البلد غير مستقر بشكل كافي لجـــذب المستثمرين الأجانب ، وقد اضاف أنه لو كان هو مستثمر أجنبي فلن

يـــأتي إلى أندونيســـيا حيث ليس هناك التزام بالقوانين وأن كل شئ مشوش ، فكيـــف يـــأتي ذلك المستثمر هنا ، وهناك عديد من البلدان على سبيل المثال كمـــبوديا وأيضـــاً لاوس تعـــاني من عدم وجود نظم قانونية ومصرفية كافية بالإضافة إلى وجود بنية أساسية فقيرة.

وعلى الرغم من المشاكل المرتبطة بالبيئات التشغيلية، فإن معظم المحللين يعـــتقدون بـــأن هـــناك فرص ضخمة في الوقت الحالي بالإضافة إلى وجود امكانيات مرتقبة في المستقبل في تلك البلاد الأخذة في النمو .

14/3 دور المحاسبة The Role of Accounting

إن الاصـــلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلاد الأخذة في النمو قد سلط الأضواء على دور المحاسبة الحيوي الذي تلعبه في البيئة الاقتصادية الديـــناميكية ، حيـــث تقـــوم النظم المحاسبية بتسجيل والتقرير عن المعاملات والأحداث التي تتضمن تحويل المنتجات والخدمات والموارد المالية ، تفي تلك النظم باحتياجات عديد من الأطراف من المعلومات الملائمة على سبيل المثال الشـــركات المـــتعددة الجنســـية والأسواق العالمية لرأس المال والمستثمرين الدولييـــن . بالإضـــافة لذلك توفر المحاسبة معلومات مفيدة لمديري الشركات والقـــائمين على وضع السياسات واتخاذ القرارات . إن المحاسبة تلعب دوراً محورياً في قرارات تخصيص الموارد ، تأسيساً على ذلك يتعاظم شأن الدور الفعال الذي تلعبه المحاسبة في الاقتصاد العالمي .

14/3/1 مهنة المحاسبة Accounting Profession

تتأثر التطبيقات المحاسبية بشدة في أحد البلاد بثقافتها السائدة بها ، وعندما يكون هناك تغير ملحوظ في النظام السياسي أو الاقتصادي لذلك البلد ، يكون مـــن المحتم أن يتم تغيير أهداف التقرير المالي . وفي البلاد الأخذة في النمو مـــثل الصين أو مصر فإن التحرك تجاه الاقتصاد الموجهة للسوق قد يتطلب إحداث تعديل نظام التقرير المالي . ويعتبر ذلك التعديل في المحاسبة ومعايير الإفصاح **Disclosure Standards** أمراً جوهرياً لنجاح الاصلاحات الاقتصادية. فـــي البلاد ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً تركز المحاسبة التقليدية على مفهـــوم الوكالـــة **Stewardship** ، ولا شـــك أن تحول تلك الاقتصاديات تجاه الأسواق المعتمدة على السوق **Market - Based Economy** يجعل المعلومات المالية والتشغيلية ذات أهمية قصوى ، يتطلب ذلك التحول الرئيسي في أهداف الـــتقرير المـــالي إعادة توجيه دور المحاسبين في تلك البلدان ، وقد أخذت تلك البلاد الأخذة في النمو خطوات نشطة لدراسة تلك المشاكل ، على سبيل المثال فقد ساعدت **Deloitte Touche Tohmatsu International** على تطوير التعليم المهـــني المســـتمر لمجمـــع المحاسبين القانونيين الصيني . أيضاً فإن مكاتب المحاسبة الغربية قد دخلت في مشروعات مشتركة لأداء عمليات المراجعة مع مكـــاتب المراجعة الصينية . أيضا يعتبر من أحد الأسباب الهامة وراء زيادة تلك المشروعات المشتركة في المساعدة في تحديث المعايير المحاسبية بالصين. إن ذلـــك التحديث يتوقع أن يساعد لحد كبير في جذب رأس المـــال الأجنبي . وقـــد ثـــبت نجـــاح تـــلك الاستراتيجية بشكل واضح حيث تم جذب فريد من الاستثمارات المباشرة الاجنبية **Foreign Direct Investments** في الصين في

عام 1999 أكثر من أي بلد نامي أخر ، وقد تبنت اثنى عشر من البلاد الأخذة في النمو معايير المحاسبة الدولية **International Accounting Standards (IASs)** الصـــادرة عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية **(IASCs)** ، وقد تـــزايد انتشـــار ذلك الإجراء حيث أن كثير من تلك البلدان تبحث في تسجيل الأوراق المالية الخاصة بها في أسواق المال القائمة فى بلدان أخرى ، كما أنها تهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في أسواق أوراقها المالية .

14/3/2 التعليم المحاسبي **Accounting Education**

يواجه القائمين على التعليم المحاسبي في البلاد الأخذة في النمو التي تبنت سياسات الاصلاحات الاقتصادية والخصخصة تحديين رئيسيين هما :-

- تحدياً خاص بإعادة هيكلة وبناء المناهج الدراسية المحاسبية **Accounting Curricula** بحيث تعكس أثر تلك التغيرات .
- تحدياً بإعادة هيكلة وبناء المناهج الدراسية للتكييف مع التقدم والتطور المذهل فى تكنولوجيا المعلومات .

ومـــن الضرورى أن يتم الوفاء بمتطلبات تلك التحديات للحفاظ على ملائمـــة وحداقـــة تـــلك البرامج المحاسبية . إن دور المحاسبين يعتبر حاسماً للتطبيق والتنفيذ الناجح لتلك الاصلاحات الاقتصادية .

14/3/3 الفرص والتحديات والدور **Opportunities and Challenges**

يتعين التركيز على أهم الفرص والتحديات في البلاد الأخذ في النمو التي تواجه مهنة المحاسبة :-

1- تعتبر القرارات الاستراتيجية Strategic Decisions المرتبطة بمشروعات البنية الأساسية ذات أهمية كبيرة في البلاد النامية ، حيث أن لها تأثيراً مباشراً علــى قدرتها التنافسية المستقبلية . إن سرعة ونوعية عملية اتخاذ القرار (في ظــل وجود القطاع الخاص ذو القدرة التنافسية) تعتبر عوامل هامة . وحيث يضع المحاسبون المهارات التحليلية كمتطلب أساسي حيث يكونوا قادرين على توفيــر دعم فني للسلطات المدنية ، كم أن تطوير التحليل الخاص بالتكلفة و ، وتقدير تكلفة المشروعات ونظم الرقابة اللاحقة لإتمام تلك المشروعات تعتبر مجرد أمثلة على ذلك .

2- تمــثل إدارة مشــروعات البــنية الأساســية Infrastructure تحدياً للشــركات الــتي تعمل في المشروعات ، ويمكن لمحاسبي تلك الشركة القيام بمشاركات هامة عن طريق تطوير النظم الخاصة بإدارة المشروعات والرقابة على تلك المشروعات .

3- يجــب أن يــتم الأعــتراف بالفســاد Corruption على أنه المشكلة الرئيســية في كثير من البلاد الأخذة في النمو . حيث يترتب على الفساد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية .

إن الفساد يعتبر غير مرغوب فيه أو غير مقبول في أي مكان وأي زمان ومع ذلك فإن أثار الفساد لا جدال تعتبر ضارة تماماً في تلك البلاد الأخذة في الــنمو ، حيــث أن تــلك البلدان لا يمكن أن تتحمل سوء تخصيص مواردها الــنادرة . ويمكن للمحاسبين أن يقدموا مساعدة في التخفيف من تلك المشكلة عــن طريق تصميم وتطوير نظم رقابة داخلية تؤدي لاكتشاف الغش Fraud والفاقد Waste . كما أن المراجعة الداخلية Internal Auditing لها دور طبيعي

وهام في المجهودات الخاصة بكبح ممارسات الفساد ، وحيث تعتبر المراجعات الداخلية الدورية المنتظمة في حد ذاتها مانعة للفساد وممارسات الضياع .

4- أن نقـص دقة البيانات أمراً شائعا فى البلاد الأخذة فى النمو ، لذلك فـأن المـراجعين الداخلية عن طريق قيامهم بمراجعة مدى مصداقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية يمكن أن يساعدون فى تحقيق دقة البيانات الهامة للتطبيق الناجح للاصلاحات الاقتصادية .

5- أن المشكلة المنتشرة بشكل شائع بين البلاد النامية تكمن فى أن عملية السياسة **Policy Formulation** ليست بالضرورة أن تتبع بتطبيق تلك السياسة **Policy Implementation** ، ويمكن لعمليات المراجعة الداخلية **Internal Audits** أن تسـاعد فى تحديـد مـا إذا كانت الخطط الاقتصادية قد تم وضعها محل التطبيق بالفعل .

6- كافـة الـثقافات ذات قيـم تتعلق بما هو جيد أو ما هو مقبول . أن مراجعة مختلف الأدبيات الثقافية تشير إلى أن هناك اختلافات دولية فى إدراك ما هو الذى يشكل السلوك الاخلاقـى **Ethical Behavior** ، أن نظام القيم فى البـلد يمكن أن يكـون له تعارض مباشر محتمل مع سياسات الشركة ، ومن خـلال تمسـك البـلد الدقيق بقواعد آداب السلوك المهنى والأخلاقى الذى تم تطويـره للتطـبيق العـالمى واسع النطاق ، ومن خلال اعتراف المحاسبين وإقرارهم بقواعد الآداب والأخلاقيات المهنية ، فأن ذلك يمكن أن يكون مفيدا فى تلك التظيمات عند تطوير إرشادات أخلاقية تكون نافعة للمديرين التشغيلين فى اى بيئات ثقافية متعددة .

وعـلى الرغم من تلك المشاكل الأخلاقية المرتبطة بالبيئات الثقافية ، فأن الإدارة التشغيلية للمنظمة يمكن أن تستفيد من المشاركات التى تتم عن طريق

المحاسبين الإداريين فى مجال آداب وأخلاقيات السلوك بوجه عام ،كما يمكن للمحاسبين أن يقومون بتصميم نظم للحوافز التى تكافئ السلوك الأخلاقى الملائم للعاملين . أن المحاسبين الإداريين **Management Accountants** فى موقف فريد لتشجيع السلوك الأخلاقى داخل الشركة سواء عن طريق التحديد الكمى والتقرير عن الخسائر الناتجة من الدعاوى القضائية والأعمال العقابية الحكومية على سبيل المثال الغرامات والأنواع الأخرى من العقوبات ، ويمكن للمحاسبين الإداريين أن يكون مفيدين عند إعداد وتعديل قوائم السياسات والأهداف التى تعكس ارتباط الإدارة بتحمل المسئولية والسلوك الاخلاقى . كما أن المراجعين الداخليين من خلال مراجعتهم الدورية يمكن أن يحددوا ما إذا كانت السياسات الأخلاقية المقررة للمنظمة يتم الالتزام بها بالفعل أم لا .

7- أن نظام محاسبة التكاليف **Cost Accounting** لها دور رئيسى يتضح من خلال تقدير تكاليف مشروعات البيئية الأساسية المقترحة ، وكمثال أخر لذلك الدور فى تحليل التكلفة والعائد بهدف تحديد ما إذا كان المشروع يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، أن نتائج تلك التحليلات يمكن أن تساعد فى اتخاذ القرار الخاص عما إذا كانت المنشآت العامة يجب أن يتم خصخصتها أم لا ، بجانب محاسبة التكاليف فأن المراجعة الداخلية لها دور هام فى مثل تلك العملية المرتبطة باتخاذ القرارات . ومن الشائع أن يتم الاعتراف بأن القطاع العام يميل إلى أن يكون غير كفئاً ، وفى هذا المجال يمكن لعمليات المراجعة الداخلية أن يتم أدائها لرؤية ما إذا كان هناك استخدام كفء للموارد عن طريق شركات القطاع العام أم لا .

8- أن مجال المحاسبة الحكومية **Government Accounting** فى البلاد الأخذة فى النمو ممتلئ بفرص ممكنة للمحاسبين ،على سبيل المثال يمكن أن

يســاعد المحاســبون فى تطويــر إطار عام تنظيمى لتداول الأوراق المالية ، وبعــض من الممارسات المشكوك فيها فى الأسواق الصاعدة الناشئة تتضمن عمــليات بيــع غيــر قانونية أو عرض أسعار اسهم غير قانونية أو تسريب معلومات عند تداول الأسهم . أن وضع تشريعات تمثل إطار عام تنظيمى قوى يساعد على الحصول على ثقة المستثمر ، أن نقص وجود نظم رقابية تنظيمية قد يؤدى إلى أعمال مخزية فى تداول اسهم فى البلاد الأخذة فى النمو كمجال أخــر يتطلب الانتباه من المحاسبين الحكوميين عند قيامهم بتطوير نظم إعداد تقارير دورية عن الأداء الاقتصادى والتشغيلى لمنشآت القطاع العام ، ويمكن للمحاسبين القيام بإسهامات هامة وأصيلة فى ذلك المجال .

9- أن تطوير معايير للمحاسبة الماليــة والتقريــر المــالى **Financial Accounting and Reporting Standards** يعتبر متطلباً ضرورياً لتطويــر البــنية الأساســية المالية ، يحتاج المستثمرون تقارير مالية ذات مغزى وذات قيمة معلوماتية لعملية اتخاذ القرار . أن تطوير متطلبات للتقرير المالى تتعلق بتســجيل الأوراق الماليــة ولأغــراض التقرير الدورى عن طريق الشركات المســجلة بالبورصة تساعد فى الوفاء باحتياجات المستثمرين لأغراض اتخاذ قرارات رشيدة .

10- أيضا فأن المحاسبة الضريبية **Tax Accounting** فى البلاد النامية تمثل مجالا يوفر فرص كبيرة للمحاسبين ، حيث تتطلب كثير من البلاد الأخذة فى النمو تنظيم وتحسين نظم فرض الضرائب ونظم التحصيل الضريبى فيها ، بالإضافة لذلك فأن المستثمرين والشركات التى تقوم بمزاولة الأنشطة فى تلك البلدان تحتاج إلى المعلومات الخاصة بالقوانين والتشريعات الضريبية الواجبة التطبيق لأغراض التخطيط الضريبى **Tax Planning** والالتزام **Compliance**

بتطــبيق قوانين وتشريعات الضرائب بالإضافة إلى اتخاذ القرارات . ويمكن للمحاســب الضريبى أن يقوم إضافات واتهامات ذات قيمة كبيرة فى مثل تلك المجالات .

11- تستحق المحاسبة البيئة **Environmental Accounting** انتباه أكبر من الشــركات الأخــذة فى الــنمو بسبب التكاليف البيئة المرتبطة بالنمو السريع وتطويــر البنية الأساسية ، أن الأثر البيئى للنمو الاقتصادى قد تم أدركه فى كافــة البلاد الأخذة فى النمو ، أن التطور السريع فى البنية الأساسية يمكن أن تكثف من ذلك الأثر البيئى ، أن الممارسين المحاسبين بالإضافة إلى الباحثين فى أدبيــات المحاســبة لديهــم فرصـــة ممتازة لتقديم إسهامات جوهرية فى المحاسبة البيئية . فالنسبة للباحثين فأن البلاد الأخذة فى النمو توفر بيئة معملية لاختــبار الافتراضات فى مجال المحاسبة البيئية وفى تحديد مشاكل المحاسبة والــتقرير المرتــبطة بالتكاليف والالتزامات البيئية ، أن هناك اهتمام متزايد بالمعــلومات البيئية عن طريق مستخدمى القوائم المالية ، وتتطلب بعض تلك القضايا الهامة مزيد من الانتباه فى مجال المحاسبة البيئية لعل أبرزها ما يلى:

- تحديد التكاليف البيئية .
- الاعتراف وقياس الالتزامات البيئية .
- الالتزامات البيئية المحتملة الشرطية .
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية البيئية .
- الإفصاح عن النفقات البيئة المستقبلية .
- تحليل التكاليف فى مجالات مثل الطاقة والضياع .
- تحليل التكلفة والعائد لبرامج الإصلاح البيئى .

12- فى المجال الخاص بتطوير قوانين وقواعد إدارة المشروعات داخل إطار عمل قانونى على سبيل المثال قوانين الاستثمار والبنوك فأن للمحاسبين خبرات فنية متخصصة فى تدعيم هؤلاء المسئولين عن تطوير مثل تلك القوانين ، ففى كثير من البلاد الأخذة فى النمو يعتبر نقص إطار عمل قانونى شامل وغياب نظام مصرفى متكامل يعتبر من ضمن العوائق الرئيسية لتشجيع التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية .

أن المحاسبين لم يعدوا مجرد متفرجين فى الاقتصاد العالمى . فهم مشاركين فعالين فى ذلك الاقتصاد الحديث ، حيث أن مهاراتهم وخبراتهم ومواهبهم أصبحت مطلوبة عن طريق كافة الصانع فى الاقتصاد العالمى والحكومات والمستثمرين ومنظمة أسواق رأس المال بالإضافة إلى منشآت الأعمال ، أن المحاسبين لديهم فرص كبيرة للقيام بإسهامات مهنية هامة سوف تساعد على التخصيص الكفء للموارد فى الاقتصاديات الناشئة .

14/4 المحاسبة فى الدول الاشتراكية Socialist Accounting

مع تفكك وانفصال جمهوريات الاتحاد السوفيتى وإعادة توحيد ألمانيا فأن بلاد المجموعة الشرقية السابقة قد تحركت تجاه اقتصاد السوق ، وقد تباينت سرعة التحرك بين تلك البلدان ، عموماً فأن التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب بالضرورة درجة مرتفعة من الخصخصة .

أن المحاسبة لها دور رئيسى فى عملية التحول من اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق الحر ، أن المحاسبة كما تعرف بلغة الأعمال تعتبر ذات أهمية محورية لمنشآت الأعمال ، أن فعالية برامج الخصخصة

تعتمد فى مداها الواسع على تطبيق مفاهيم المحاسبة الإدارية التى نشأت أساسا نتيجة التركيز على العميل .

أن اختيار أمثلة ممثلة ومعبره عن عمليات الانتقال إلى الرأسمالية Capitalism فى بلدان المجموعة الشرقية السابقة لا يعتبر مهمة سهلة على الإطلاق ، حيث أن الحروب والتدهور الاقتصادى قد خرب عديد من البلد فى تلك المنطقة ، ومثال على تلك الحروب ما حدث فى يوغسلافيا السابقة (البوسنة والهرسيك وأجزاء فى كرواتيا) ، بالإضافة إلى التدمير الاقتصادى فى بلغاريا ورومانيا بالإضافة إلى النزاعات العرقية فى أرمينيا واذربيجان وجورجيا ومولدوفا وتاجيكستان – كل تلك المشاكل قد جعلت التقدم الاقتصادى أمرا صعباً .

14/4/1 نظم المحاسبة المالية Financial Accounting Systems

هناك بعض أوجه الشبه بين النظم المحاسبية فى بيئة السوق الحرة والمحاسبة فى البلاد الاشتراكية ، فهى تتضمن عملية تسجيل العمليات وفقا لطريقة القيد المزدوج Double–Entery (فى معظم الحالات) ، وكيفية حساب الربح من وجهة نظر المنشأة ، والتقرير الدورى للنتائج المالية بالإضافة إلى استخدام أساس التكلفة التاريخية ، ومع ذلك ففى ظل النظام المحاسبى غير المبنى على أساس السوق فلن يكون للحكومة رقابة كاملة على حجم وتدفق المنتجات والخدمات كما أن وأسعار المنتجات والخدمات يتم تحديدها عن طريق سلطات التخطيط المركزى الحكومة بدلا من قوى السوق .

وحيث أن نشاط الترويج فى ظل المجموعة الاشتراكية السابقة كان ضئيلا وكانت الملكية العامة للمنشآت هى القاعدة ، ومن ثم يكون مفهوما الأسباب

الخاصـــة بـــنظم المحاســـبة كـــانت تتأســـس عـــلى مبادئ الاقتصاد الكلى Macroeconomics Principles ، وفى الحقيقـــة فأن هناك أوجه تشابه مميزة بيـــن المحاســـبة للتـــنظيمات غير الهادفة للربح (على سبيل المثال الجامعات الحكوميـــة) وبين نظم المحاسبة الاشتراكية ، فى الوقع فأن النظام المحاسبى يتأســـس عـــلى نظـــرية الأموال ، فى مثل ذلك النظام المحاسبى فأن الهدف الرئيســـى يتمـــثل فى ضـــمان أن المـــوارد قد تم استخدامها وفقاً للأغراض المخططـــة والمقـــررة ، وفى مثل نظام المحاسبة الاشتراكى هذا فأن التبويب الرئيسى للميزانية العمومية يوضحه الشكل رقم (14/1) .

شكل رقم (14/1)

نموذج للميزانية العمومية المعدة وفقا لنظام المحاسبة الاشتراكى

الميزانية العمومية لأحد المنشآت الاشتراكية

فى 31 ديسمبر عام.........

××	الأصول الثابتة وغير الدوارة	××	مصادر رأس المال الذاتى وما فى حكمه
××	الأصول الدوارة العادية	××	بنك سحب على المكشوف
××	النقدية والتسويات والأصول الأخرى	××	الالتزامات الأخرى
×××	الرصيد	×××	الرصيد

يـــتكون رأس المال العامل فى المنشأة الاشتراكية من الأصول المتداولة فقـــط، ويـــتم تكامل واندماج الحسابات المقدرة بالموازنة مع الحسابات الفعلية لـــتحديد ما إذا كان رأس المال العامل يزيد عن أو ينخفض عن القيمة المقدرة بالموازنـــة ، أن نظـــام المحاســـبة الاشتراكى يعتبر غير مرن وغير مفضل بالضـــرورة ، ويوجـــد حساب لكل بند وكل عنصر حيث أن حسابات الأستاذ الفرعية غير مستخدمة .

أن توزيع الربح يعتبر مجال أخر للاختلاف بين المنشأة فى ظل النظام الاشتراكى والمنشآت فى ظل النظام الرأسمالى ، حيث يتم استخدام الأرباح للسداد مقابل الأصول المنتجة وأعباء فائدة البنك والاحتياطات ، وأى ربح متبقى يذهب إلى موازنة الحكومة ، يوضح الشكل رقم (14/2) صورة مبسطة لذلك التوزيع .

شكل رقم (14/2)

نموذج لقائمة توزيع الربح فى ظل النظام الاشتراكى

منشأة اشتراكية
حساب توزيع الأرباح
عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر

توزيع الأرباح	xx
مقابل الأصول المنتجة	xx
أعباء فوائد البنك	xx
أخرى (احتياطيات)	xx
مقاييس الاقتصاد الكلى (موازنة الحكومة)	xx
الاجمالى	xxx

14/4/2 نظم محاسبة التكاليف Cost Accounting System

تعتـــبر نظم محاسبة التكاليف فى البلاد الاشتراكية أيضا مختلفة عن تلك الموجـــودة فى الـــبلاد الرأسمالية ، أن أهداف تلك النظم فى البلاد الاشتراكية تتمـــثل فى توفير معلومات عن طريقة حساب الدخل القومى ، وحيث لا توجد أى نظـــم ســـوقية لتحديد اسعار المنتجات والخدمات فأن الفراغ يتم مليئة عن طريق التكاليف المعيارية ، مع ذلك فأن معايير التكلفة يتم فرضها عن طريق السلطات الحكومية بدلا من تطويرها داخلياً .

ويتمـــثل الهـــدف مـــن تلك النظرة فى تطوير وتقييم المشاكل عند القيام بالـــتحول مـــن الاقتصاديات المخططة مركزيا إلى اقتصاديات السوق الحر ، ويتطلب ذلك توجه جديد كلية ، أن مفاهيم مثل الربح يمكن فهمها بسهولة فى ظل اقتصاديات السوق ، الحر وتعتبر ذات معنى مغاير فى ظل الاقتصاديات الاشتراكية .

14/4/3 تطبيقات واتجاهات القوائم المالية

Financial Statement Practices and Trends

يوضح الشكل رقم (14/3) ملخصا لموقف مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام في مجموعة البلاد الشرقية الثماني عشر .

14/5 الخصخصة Privatization

يعتبر إطار العمل القانونى الوطنى هو المتطلب الأساس للخصخصة ، فذلك الإطـــار القـــانونى يمثل الأساس للدستور وقواعد العمل التجارية ، كأمثلة على الأمور والموضوعات التى يتم تغطيتها فى ذلك القانون التجارى ملكية الأصول والعقـــارات والـــتحويل والســـداد إلى الدائنين والإفلاس وحقوق العاملين . أن الغرض من تلك القوانين تتمثل فى تسهيل أداء إدارة الأنشطة والأعمال فى ظل اقتصاد على أساس السوق ، وغالبا ما يتم دعوه المستثمرين من البلاد الأخرى وتشـــجيعهم عـــلى المشاركة فى ملكية المنشآت ، وفى بعض الحالات فأن الحد الاقصى للنسبة المئوية للمشاركة عن طريق المستثمرين من بلدان أخرى قد يتم تقيدهـــا . وقـــد يـــتم إجراء تلك القيود والمحددات على وجود المستثمرين فى عضـــوية مجـــلس إدارة الشـــركة ومـــن الأمـــور الهامة لبقاء الشركة التى تم خصخصتها حديثاً والتى تم الاستحواذ عليها عن طريق أحد الشركات المتعـــددة

شكل رقم (14/3)

مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام فى مجموعة البلاد الشرقية الثمانى عشر

البلد	العضوية: لجنة معايير المحاسبة المالية	العضوية: الاتحاد الدولي للمحاسبين	مدى تطلب البورصة معايير المحاسبة الدولية	مصدر معايير التقارير المالية
1. أرمينيا	نعم	لا	-	معايير المحاسبة الدولية .
2. أذربيجان	لا	لا	-	معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة .
3. بيلاروس	لا	لا	-	معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة .
4. جمهورية التشيك	نعم	نعم	مطلوباً	معايير المحاسبة التشيكية ممعايير المحاسبة الدولية مطلوبة عن طريق الشركات المقيدة بالبورصة ، التوجيهات المحاسبية للاتحاد الأوروبي .
5. أستونيا	نعم	لا	مطلوباً	معايير المحاسبة بأستونيا ، معايير المحاسبة الدولية للشركات المقيدة بالبورصة .
6. جورجيا	نعم	نعم	-	معايير المحاسبة الدولية .
7. المجر	نعم	نعم	مطلوبة فقط عن طريق الشركات المتعددة الجنسية المحلية والشركات ذات الأعمال الدولية .	مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالمجر ، معايير المحاسبة الدولية ، التوجيهات المحاسبية للاتحاد الأوروبي .
8. كازاخستان	نعم	نعم	مطلوبة فقط عن طريق الشركات المحلية بالبورصة.	معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة عن طريق وزارة المالية .
9. كيرجستان	نعم	لا	-	معايير المحاسبة بكيرجستان .
10. لاتيفيا	نعم	لا	مطلوبة فقط من الشركات المسجلة بالبورصة .	معايير المحاسبة الدولية المقترحة .
11. ليتوانيا	نعم	لا	مطلوبة فقط عن طريق الشركات المسجلة .	معايير المحاسبة بليتوانيا أو معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى التوجيهات المحاسبية للاتحاد الأوروبي .
12. مولدوفا	نعم	نعم	-	معايير وطنية متسقة مع معايير المحاسبة الدولية .
13. بولندا	نعم	نعم	قد تستخدم الشركات الأجنبية المسجلة معايير المحاسبة الدولية .	المعايير البولندية ، تستخدم معايير المحاسبة الدولية فقط إذا لم توجد معايير بولندية عن موضوع معين .
14. روسيا	نعم	لا	-	معايير المحاسبة الدولية المقبولة للقوائم

				المالية الموحدة وبخلاف ذلك تطبق المعايير المحاسبية السوفيتية .
15. ثادزيكستان	لا	لا	-	معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة .
16. توركينستان	لا	لا	-	معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة .
17. أوكرانيا	نعم	لا	قد تستخدم الشركات الأجنبية المسجلة معايير المحاسبة الدولية أو معايير المحاسبة بأوكرانيا .	مبادئ المحاسبة المقبولة بأوكرانيا والتي تمثل معايير سوفيتية معدلة عن طريق وزارة المالية .
18. أوزبكستان	نعم	نعم	-	مبادئ المحاسبة المقبولة الوطنية والتي تتأسس على معايير المحاسبة الدولية .

الجنسية هى وجود بنيه أساسية وتوفير تراخيص، وتسهيل تبادل العملة الأجنبية، وجدير بالذكر فأنه يتم الدخول فى مفاوضات مع الحكومة قبل أن تتم عملية الاستحواذ لضمان أن تلك الأمور يتم التعامل معها بكفاءة .

وفى ظل البلاد التى تتحول من نظام الاقتصاد ذو التخطيط المركزى إلى نظام اقتصاد السوق الحر يتعين أن يتم وضع هياكل قانونية ملائمة للاقتصاديات المبنية على السوق . وغالباً ما يكون مطلوباً أحداث تغيرات دستورية مؤسساتية على سبيل المثال أجراء تعديلات بهدف السماح للملكية الخاصة بالعقارات ، كما يتعين أن يتم الاهتمام بمشاكل المحاسبة والتقرير عندما يتم التحول إلى اقتصاد السوق ويتضمن ذلك ما يلى :-

- فترة التحول .
- التضخم .
- التقييم .
- الإفصاح .
- تدريب المحاسبين .

وفيما يلى دراسة موجزة لكل المشاكل المرتبطة بالمحاسبة التقرير المالى.

14/5/1 فترة التحول Transition Period

حيث أنه ليس هناك تاريخ لأداء الشركات التى تعمل فى ظل الاقتصاد على أساس السوق ، فمن الصعوبة أن يتم التنبؤ بالأداء المستقبلى لها ، وفى معظم الحالات لا توجد أية قوائم مالية ذات مغزى كما لا توجد اى خبره تسويقية متخصصة على وجه التأكيد . ولعل أحد الوظائف الهامة الأولى تتمثل فى تطوير مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة ، وعموماً فأن الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى تستخدم نظام محاسبة الأموال المخصصة **Fund Accounting System** حيث يتمثل تركيز تلك النظرية على تقديم خدمات عامة من عمليات تخصيص الأموال ، إلا أن التحول لاقتصاد السوق يتطلب تغيير النظرة حيث أن الهدف من عملية التقرير المالى أصبحت تتناول عملية التوجه نحو الأرباح، وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك ميل نحو نسخ معايير المحاسبة وقواعد المراجعة الخاصة ببلدان أخرى ، إلا أنها قد لا تكون مناسبة تماماً للبلد بسبب وجود عوامل ببيئة مختلفة . ويتعين أن يتم بذل مجهودات كبيرة لضمان أن تلك القواعد المقررة حديثاً للمحاسبة والمراجعة لن تخلق تشويش وارتباك نتيجة للدرجة المرتفعة من تعقدها أو حتى لا يترتب عليها سوء تفسير أو سوء تطبيق أو سوء عرض .

ويمكن القول بأن العنصرين الأساسيين لعملية التحول الناجحة إلى النظام المحاسبى الذى يقوم على اقتصاد السوق هما :-

1- تبنى مجموعة من المعايير الشاملة للمحاسبة والمراجعة .
2- تطوير مهنة المحاسبة .

ان الإطـــار العـــام الفكرى للمحاسبة يعتبر متطلب اساسى لتحديد أهداف الـــتقرير المـــالى وتحديد المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ، ومن الناحية المـــنطقية فأنـــه يجـــب أن يتم وضع تنظيم محاسبى مستقل لتطوير المعايير المحاســـبية ، ويعتـــبر تطويـــر مهنة المحاسبة متطلباً هاما من أجل التطوير والتحسين المستمر والمتصل للمحاسبة من ناحية النظرية والتطبيق .

أن البيانات المحاسبية المستخدمة فى ظل الاقتصاديات المخططة مركزياً ليست موجهة نحو توفير المعلومات عن الأداء فلا شك ، فأن استخدام معدلات إهـــلاك غيـــر واقعية ، ووجود نقص فى مراكز المسئولية والتأكيد على حجم الإنتاج وليس على ربحية بالإضافة إلى نقص عملية المسائلة المحاسبية كل – ذلـــك يجعـــل البيانات المحاسبية غير ذات معنى لعملية اتخاذ القرار، كما أن اســـتخدام عديـــد مـــن المفاهيم مثل التدفقات النقدية المخصومة والعائد على الاســـتثمار عـــند اتخاذ الاستثمار تعتبر غريبة بشكل كبير على المسئولين فى مجال المحاسبة والتمويل فى ظل الاقتصاديات المخططة مركزياً .

14/5/2 التضخم **Inflation**

لقـــد أصبح التضخم أحد المشكلات الهامة في أجزاء مختلفة من العالم فى أوقـــات زمـــنية مختـــلفة ، وقبل التحول إلى اقتصاد السوق الحر فإن مشاكل التضـــخم لم تكن محل اهتمام رئيسي من قبل بلاد المجموعة الاشتراكية ، أما في ظل اقتصاديات السوق فعندما تنخفض القوة الشرائية لوحدة النقد بشدة من خلال التضخم فإن الأمر يتطلب الانتباه عند إعداد التقارير المالية حتى تكون ذات مغزى لمستخدميها .

14/5/3 التقييم Valuation

إن تقييـــم الأصول في ظل الاقتصاديات المخططة غالباً ما يكون صعباً ، وعـــادة ما تكون الأصول الثابتة هي الأكثر صعوبة لأغراض التقييم . حيث ليس هناك قيم سوقية مقررة للأراضي والمباني والمعدات والآلات ، في مثل تلك الحالات فإن صافي الربح قد يكون مرشداً في تقدير القيمة السوقية .

مثال :

يفـــترض الـــبيانات التالية التي تمثل أحد الحالات (القيم بوحدات الروبل الروسي) .

– صافي الربح	R 12000000
– الأصول المتداولة	R 50000000
– معدل العائد على الأصول المتداولة	%10
– معدل العائد على الأصول الثابتة	%20
– العائد على الأصول المتداولة	(R 50000000 × %10) R 5000000
– العائد على الأصول الثابتة	(R 5000000 – R 12000000) R 7000000
– التكلفة المخصصة على الأصول الثابتة	(%20 ÷ R 7000000) R 35000000

هناك مشاكل تقييم أخرى تتعلق بحسابات المدينين والمخزون السلعي ، في حالة حسابات المدينين يجب أن يتم عمل التحليل لتحديد الخسائر المتوقعة من الحســـابات غيـــر القابلة للتحصيل ، كما يجب أن يتم عمل مخصص للديون المعدومـــة ، كمـــا أن طريقة حساب صافي التقييم القابلة للتحقق (الاسترداد) للمخزون قد تؤدي إلى تخفيض قيمة المخزون .

ولأغـــراض الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة باقتصاديات السوق فإن تـــبويب الالـــتزامات يجـــب أن يـــتم تغييره ، حيث أن التبويب المعتاد لتلك الالتزامات شاملاً حسابات الدائنين التجارية، والمستحقات والضرائب المستحقة

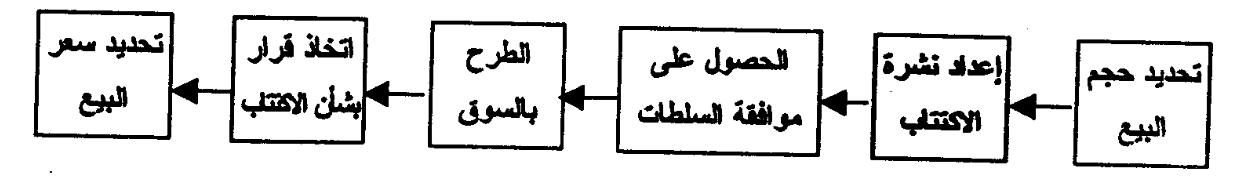
والقـــروض طويلة الأجل يجب أن يتم عرضه الميزانية العمومية . وبنود مثل الـــتزامات المعـــاش والالـــتزامات الأخرى المقدرة والخسائر المحتملة تمثل عناصر هامة أيضا في الالتزامات بالميزانية العمومية .

14/5/4 الإفصاح Disclosure

عـــند طـــرح أسهم رأس المال للاكتتاب العام أو عرض الأوراق المالية الأخـــرى للـــبيع للجمهور في ظل الاقتصاد الموجه على أساس السوق ، من الضـــروري أن يتم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة عن طريق المستخدمين لأغراض اتخاذ القرار الرشيد ، يوضح شكل رقم (14/4) الخطوات الرئيسية عند طرح الأسهم للجمهور عند الاكتتاب العام .

شكل رقم (14/4)

الخطوات الرئيسية عند طرح أسهم رأس المال في اكتتاب عام



يحـــتاج المستثمرون المحتملون معلومات عن المخاطر والعوائد المرتبطة بالأوراق المالية ، وفي ظل الاقتصاد المعتمد على السوق يكون مطلوبا أن يتم عرض قوائم مالية مراجعة للشركة وتقديمها للمستخدمين ، يفترض المستخدمون أن تلك القوائم المالية المراجعة تعرض بعدالة في كافة النواحي المركز المالي ونـــتائج أعمال الشركة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما . تتضمن نشرة الاكتتاب **Prospectus** خلفية عن التاريخ السابق لمصدر الأسهم ، وقوائم مالية مراجعة مقارنة بالإضافة إلى معلومات تقديريـــة **Performa Information** ،

وتعتـــبر تـــلك المعلومات ضرورية للمستثمرين عند تكوين الرأي عن العوائد المســـتقبلية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالاستثمار . وبوجه عام لا يوجد أي نظـــام للإفصاح في ظل الاقتصاديات المخططة مركزياً حيث أن طرح أسهم راس المال للاكتتاب العام للجمهور غير موجود من الأساس.

14/5/5 تدريب المحاسبين المهنيين Training of Accounting Personnel

فـــي ظل نظم المحاسبة الاشتراكية فإن وظيفة المحاسبة تقتصر في أغلب الأحيـــان على إمساك الدفاتر ، ويتطلب التحول إلى اقتصاديات السوق أن يتم إعادة تدريب هؤلاء المحاسبين المهنيين حتى يمكن لهم الحصول على معرفة بـــنظرية المحاسبة لفهم الافتراضات والمفاهيم المحاسبية القائمة ، على سبيل المثال مفاهيم الوحدة المحاسبية والدورية والأهمية النسبية والمقابلة والإفصاح الكـــامل بالإضافة إلى الاعتراف بالإيراد . وتعتبر الأعراف القائمة المرتبطة بالحيطة والحذر والأهمية النسبية من الأهمية بمكان أن يتم فهمها .

يجب أن يتم النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يوفر معلومات ملائمـــة وفـــي توقيـــت ملائم لعملية اتخاذ القرار . ويتطلب ذلك توجيه جديد بالكامل للمحاسبين في مجموعة البلاد الشرقية .

وبجـــانب الافتراضــــات والأعـــراف المحاسبية ، فإن أهمية وجود هيكل لـــلرقابة الداخـــلية ومكوناتــــه الأساسية يجب أن يتم فهمها أيضاً ، إن وظيفة المـــراجعة الداخـــلية (المرتـــبطة بهيكل الرقابة الداخلية) تعتبر ظاهرة جديدة للمحاســـبين في تلك البلدان ، إن أساسيات الاقتصاد على أساس السوق تحتاج أن يـــتم تعـــلمها لجعـــل المحاسبة وفقاً لنظام السوق ذات مغزى للمتدربين . ويتطـــلب ذلك أن يكون القائم بالتعليم على معرفة بالنظم المحاسبية سواء في ظل اقتصاديات التخطيط المركزي أو اقتصاديات السوق الحر .

فهرس

المحاسبة الدولية

والشركات المتعددة الجنسية

رقم الايداع

2003/14855

الترقيم الدولى

I.S.B.N

أ.د. أمين السيد احمد لطفى

36 ش شريف – القاهرة